

لة دورية تصــدر عن
ــــة الاهـــرام
ثلاثــة اشــــهر

٤
أبريل
مايو
يونيو
السنة الثانية

الفهـــــرس



تعديل ميثاق جامعة الدول العربيـــة

ان قضية تعديل ميثاق جامعة الدول العربية كثيرا ما اثارت اهتمام الرأى العام العربى ، وكثيرا ما ظفرت بحماسه اذ كان قد سرى فى الجموع تفكير قوى مؤداه ان تعديل ميثاق جامعة الدول العربية من شأنه ان يساعد على تدعيمها ، وعلى تجديد أجهزتها رجاء التخلص من العيوب التى عاقتها عن أداء رسالتها كاملة ..

وتوخيا لهذه الغاية قدمت عدة مشروعات لهذا التعديل نذكر منها مشروعين قدمتهما الحكومة السورية أحدهما فى ١٩ فبراير سنة ١٩٤٨ ، والاخر فى ٢٣ يناير سنة ١٩٥١ ، ومشروعا عراقيا قدم فى يناير سنة ١٩٥٤ ، ومشروعا قدم فى ديسمبر سنة ١٩٥٤ وهو يرمى الى تعديل قاعدة الاجماع فى الميثاق وتدعيم معـــاهدة الدفاع المشترك ، ومشروعا آخر فى ١٩ يوليه سنة ١٩٥٥ يدور حول ضرورة اضافة هيئة عاملة جديدة الى جانب الهيئات القائمة فى الجامعة على ان تتخذ شكل جمعية شعبية، ومشروعا مغربيا قدم فى أول سبتمبر سنة ١٩٥٩ وهو يطالب باعادة النظر فى ميثاق الجامعة بعد أن قد مضى على توقيعه أربعة عشر عاما ....

واستمرت حملة المطالبة بالتعديل فى طريقها ، وانشئت لجان لدراسة هــذه المطالب واضيفت التقارير الجديدة عنها الى القديم منها.. وأخيرا حدثت مناقشات حول هذه القضية فى الدورة الثالثة من اجتماع الملوك ورؤساء الــدول العربية اثنــاء انعقاده فى الدار البيضاء بين ٩ و ١٣ سبتمبر سنة ١٩٦٥ ، وقد تمت الموافقة على مبدأ دراسة الميثاق تمهيدا للتعديل ، وتكوين لجنة على مستوى السفراء لدراسة التعديل المطلوب وعرضه على الملوك والرؤساء فى الدورة المقبلة . وقد اجتمعت هذه اللجنة فى القاهرة فى بداية سنة ١٩٦٦ ودرست مشروعا ثلاثيا مقــدما من مندوبى الجزائر وسوريا والعــراق ، كما درست مذكرات أخرى مقــدمة من بعض الدول العربية فى هذا الشأن . والقضية فى جملتها مطروحة أمام جامعة الدول العربيــة للنظر فيها ...

ويجدر أن نتساءل بادىء ذى بدء ، أولا : هل ميثاق ٢٢ مارس سنة ١٩٤٥ فى حاجة اليوم الى تعديل ، أم ان التعديل قضية ثانوية لا تحتاج الى تعجل للبت فيها ؟

« ... ان الجامعة العربيـــة قادرة على تنســيق الوان ضرورية من النشاط العربى فى المرحلة الحاضرة ولكنها فى نفس الوقت تحت اى ستار وفى مواجهة اى ادعاء لا يجب ان تتخذ وسيلة لتجميد الحاضر كله ، وضرب المستقبل به .. » .

الميثاق الوطنى ــ الباب التاسع

وثانيا : اذا كان التعديل مطلبا حيويا عاجلا لجامعة الدول العربية فما الجوانب التى يلزم ان تكون محل تعديل فى الميثاق ؟ وما موقف الدول العربيـــة من هـــذا التعديل ؟

هل التعديل ضرورى ام ثانوى ؟

يرى بعض المهتمين بالشئون العربية عامة وشئون الجامعة خاصة ، أن تعديل الميثاق قضية ليست ذات شأن كبير ، ولا تستحق المبالغة فى الاهتمام بها ، ومن الخطأ ايهام الراى العام العربى ان تعديل الميثاق سيؤدى الى جعل الجامعة ايجابية وفعالة بمعنى الكلمة ، ويضيفون الى هذا أن ميثاق جامعة الدول العربية قد عدل بالفعل ضمنيا اكثر من مرة دون حاجة الى اعمال للقواعد التى تضمنتها المادة ١٩ من الميثاق ، والتى تقول « يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق ... ولا يبت فى التعديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب .. » .

ومن امثلة هذا التعديل الضمنى انشاء اللجنة السياسية فى اجتمـــاع مجلس جامعة الدول العربية فى بلودان بتاريخ ١٢ يونيه سنة ١٩٤٦ . فانشاء هذه اللجنة يعتبر تعديلا ضمنيا للميثاق مادامت المادتان الثانية والرابعة منه اللتان أوردتا اسماء اللجان التابعة لمجلس الجامعة لم يرد منهما ذكر لهذه اللجنة .

ومن الامثلة ايضا موافقة الدول العربية على معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى فى ١٧ يونيه سنة ١٩٥٠ . فهذه المعاهدة قد عدلت الميثاق تعديلا لا لبس فيه ، اذ اضيف بمقتضاها الى الجامعة هيئات عاملة جديدة (مجلس الدفاع المشترك ــ المجلس الاقتصادى ــ الامانة العسكرية ..) .

ومن هذه الامثلة التفسير الذى وضع للاجماع المطلوب لقبول عضو جديد فى الجامعة وفقا لاحكام المادة الاولى من الميثاق ، بانه اجماع الحاضرين المشتركين فى الجلسة وليس اجماع الاعضاء كما كان يفسر من قبل ، وكان ذلك بمناسبة قبول الكويت فى عضوية الجامعة .

ومما يقوله ايضا من يرون ثانوية التعديل ان تجربة الامم المتحـدة فى قضـية التعديل تعتبر درسا نافعا للمنظمات الدولية التى تفكر فى التعديل ، اذ أن الدول اعضاء الامم المتحدة كانت متحمسة اشد التحمس لقضية التعديل ، وبلغ التحمس ذروته سنة ١٩٥٥ بعد مرور عشر سنوات على قيام المنظمة العالمية ، اذ اشارت المادة التاسعة بعد المائة الى انه يجوز عقد مؤتمر عام فى الدورة العاشرة للجمعية العامة لاعادة النظر فى ميثاق الامم المتحـدة ، وقد مرت الدورة العاشرة ودورات بعدها ، دون أن تمتد يد التعديل الى الميثاق . وفهمت الدول انه ليست العبرة بتعديل ميثاق الامم المتحدة ، وانما العبرة بتعديل موقف الدول من هذه المنظمة . وهـذا التفسير للامور على النطاق الدولى يجب تطبيقه فى النطاق الاقليمى العربى أو على الاقل يتخذ مثالا يحتذى به .

ويضيفون الى كل هذا ان نصوص ميثاق جامعة الدول العربية بالذات نصوص عامة ومرنة تقبل التعديل الضمنى دون حاجة الى التعديل الرسـمى المنصـوص عليه فى المادة ١٩ ، وهو اجراء قد يفتح الباب امام خلافات جديدة بين الدول العربية هى فى غنى عنها ، بل يتولون ايضا أنه أولى بالجامعة ان تحاول فض المنازعات وانهاء الخلافات القائمة بين أعضائها بعضهم وبعض بدلا من الدخول فى اشكالات جديدة . وهنا يبرز رأى القائلين بضرورة التعديل وهم يذهبون الى ان الجامعة لا تستطيع أن تنجح فى فض المنازعات والخلافات القائمة بين بعض الدول العربية وبعضها الاخر فى اطار النظام القائم فيها ، ويقولون انه من صميم رسالة الجامعة أن تسعى لتعديل ميثاقها . وهذه الوظيفة الدستورية قد ذكرت فى المادة ١٩ من الميثاق اذ تقول أن من اهداف التعديل « جعل الروابط بين الدول أمتن واوثق ، وانشاء محكمة عدل عربية ، وتنظيم صـلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل .. » . فكان هناك التزاما ادبيا يوجب على الدول العربية أن تعمل لتعديل ميثاق الجامعة بغيـة تقويتها وتطويرها ، ولكن مضى على هذا الالتزام اكثر من واحد وعشرين عاما دون ان ينفذ . ومن ناحية أخرى لا يصح أن تقلل من أهمية المواثيق الدولية ، وكلما كانت واضحة ودقيقة ومتمشية مع الواقع الدولى الذى تعمل لصالحه يسرت مهمة التعاون فى اطار هذا الميثاق . والجامعة فى اول نشاتها كانت تضم ست دول فاصبحت الان مؤلفة من ثلاث عشرة دولة ، والمشاكل التى تعترضها اليوم تختلف كما وكيفا عن المشاكل التى كانت تعترضها فى بدء قيامها . وهـذا كله مما يجعل التعـديل امرا حيويا . وفوق ذلك فان ميثاق الجامعة قد وضع قبل ميثاق الامم المتحـدة ، وقبل ميثاق اكثر المنظمات الدولية الفنية ، والمنظمات الدولية الاقليمية ، ومن مهام الجامعة التعاون مع كل هذه المنظمات على مختلف انواعها ، والافادة من تجاربها ونظمهـا الجديدة ، وكل ذلك يدعو الى التعديل . واكثر من هذا وذاك ان التعديل لا يستهدف الفائدة الفنية والقانونية فحسب ، ولكن يستهدف ايضا فائدة سياسية ، اذ يكون بمثابة وسيلة لاثارة التحمس لهذه المنظمة الدولية ، ووسيلة الى شد انتباه الرأى العام اليها ، واعادة الثقة بها . ومنظمة الوحدة الامريكية حين انعقدت فى بداية هذا العام بمدينة ريودجانيرو قررت تعديل ميثاقها الذى وضع فى بوجوتا سـنة ١٩٤٨ عملا على تجديد شبابها وجعلها متمشية مع مقتضى ظروف دول القارة الامريكية .

وقد جاء فى المذكرة العراقية التى قدمت الى لجنة التعـديل فى الخامس من فبراير سنة ١٩٦٦ « اصبح من الضرورى أن يعاد النظر فى ميثاق الجامعة وأجهزتها لتكون منسجمة مع الاحداث ومع تزايد العمل العربى وتشعبه ، ونصوص الميثاق بشكله الحالى لا تجارى متطلبات الظروف ، وفاعلية القرارات التى يصدرها الملوك والرؤساء ، وضمان سرعة تنفيذها ليضمن للسياسة العربية النجاح » ..

الاحكام التى هى فى حاجة الى التعديل

اذا كنا قد تبينا ان تعديل ميثاق جامعة الدول العربية امر ضرورى ، فمن حقنا ان نتعرف الاحكام التى هى فى حاجة الى ان يدخلها التعديل .

والذى يطلع على المشروعات المختلفة التى تقدمت بها الدول طالبة التعديل — وفى الجزء الاخير من هذه المجلة النصوص الكاملة لثلاثة مشروعات منها — يتبين له ان التعديلات المقترحة لا ترمى اكثر ما ترمى الى تطوير نظام الجامعة وتدعيمه لا الى تغيير من اساسه . ومن بين المقترحات المختلفة نحب ان نبرز اربعة منها نراها صالحة لتقوية التنظيم الدولى العربى وتدعيمه وهى :

اولا — ضرورة انشاء محكمة عدل عربية تختص بالنظر فى الخلافات القانونية التى قد تقوم بين الدول الاعضاء ، ومنحها سلطة ابداء الاراء واصدار فتاوى قانونية بناء على طلب هذه الدول او بناء على طلب مجلس الجامعة . والمهمة الحقيقية لهذه المحكمة ستكون وضع اسس القانون الذى سيحكم مستقبلا ، ان لم يكن يحكم اليوم ، العلاقات بين الدو لالعربية باعتبارها وحدة .

ثانيا — انشاء مجلس شعبى على غرار البرلمان الاوربى فى استراسبورج ، يجتمع فيه ممثلو جميع الشعوب العربية فى دورات عادية لمناقشة امور الوحدة ، وتكون مهمته اعطاء الراى العام العربى حقه .. ذلك الراى العام الذى سيحكم مستقبلا ان لم يكن يحكم اليوم .

ثالثا — انشاء الاجهزة التى تستطيع ان تنظم التعاون الوثيق بين جامعة الدول العربية ومختلف المنظمات الدولية فى العالم ، لان هذا التعاون على النطاق التنظيمى العالمى هو الذى سيسود العالم ان لم يكن اليوم فغدا .

رابعا — تدعيم الامانة العامة للجامعة للتأكيد — كما تقول المذكرة العراقية — اسهام اكبر عدد ممكن من الخبرات العربية فى مختلف الدول الاعضاء .

تلك هى اهم التعديلات التىنراها اساسية وضروريةللجامعة ، فالتعديل الاول يرمى الى ابراز دور القانون ، والثانى الى ابراز دور الراى العام ، والثالث الى ابراز التضامن العـالمى الذى فى ظله يقوم التضامن الاقليمى ، والرابع يرمى الى ابراز اهمية البحث العلمى واستغلال الخبرات العربية .

ان تعديل ميثاق الجامعة امر حيوى وهام ، وتاييد الراى العام العربى له امر اكثر حيوية واهمية ... وان كانت الجوانب القانونية والجوانب الفنية المتعلقة بهذا التعديل من طبيعتها انها لا تستهوى الراى العام ، وان كانت موضع اهتمام الخبراء والقانونيين ولكنهـا فى الواقع ذات اهميـة كبيرة ، لاننـا اذا كنا فى عصر الثورة التكنولوجية فاننا كذلك فى عصر التنظيمات الدولية التى تستطيع وحدها ان تخلص بعض مناطق العالم من التجزئة وهى آفة نموها وتقدمها .

واذاكانت المصادفة والارتجال والمغامرات قد ساعدت قديما على تكوين الامم والدول ، ففى عصر العلم لا تستطيع الوحدة العربية ان تتحقق الا بتطبيق القواعد العلمية فى سعينا الى تحقيقها . واطار هـذه القواعد العلمية هى جامعة الدول العربية اذا عدل ميثاقها ورتبت اجهزتها ، واعيد النظر فى نظمها ، وادخلت الشعوب فى حسابها لكيلا تتخذ الجامعة العربية وسيلة لتجميد الحاضر ، وضرب المستقبل به .

رئيس التحرير

دراسة

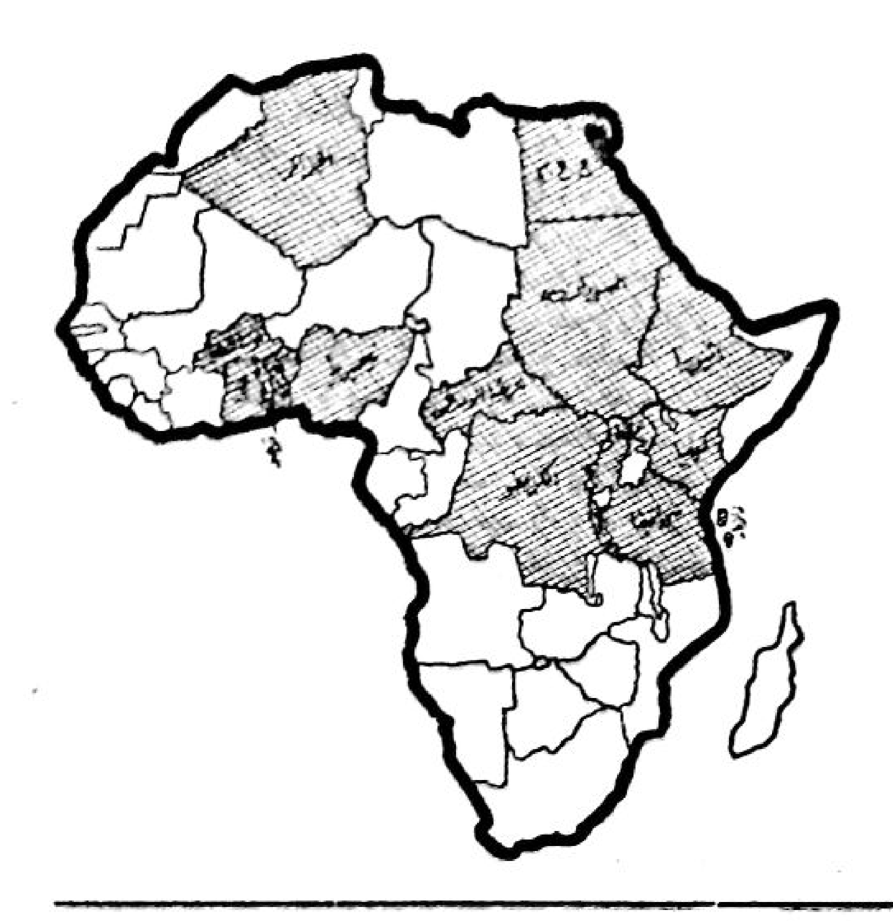
القوات المسلحة والثورات الافريقية

د. عبدالملك عوده

دكتور عبد الملك عوده : استاذ مساعد بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة ، احدث مؤلفاته كتاب عن النشاط الاسرائيلى فى افريقيا اصدره معهد الدراسات العربية العالية .

تفرض علينا احداث افريقيا المعاصرة ان نقوم بدراسة دور القوات المسلحة وعلاقاتها فى داخل المجتمعات الافريقية، وموقفها تجاه القوى والمؤسسات القومية الاخرى . وقد حفزتنا احداث يوليو ١٩٥٢ فى مصر على دراسة الواقع المتغير والفكر المتطور فيها ومتابعته ، فوصلنا بالتحليل العلمى الى ان ثورة تقدمية بكل المظاهر والصفات قد حدثت فى مصر واحدثت كل هذا التغيير الجذرى فى المجتمع المصرى ، ولهذا يجب ايضا ان ندرس دور وحركة القوات المسلحة فى القارة كافة وان نبحث عن محركات الاحداث ، حتى يتاح لنا توصيف وتصنيف هذه الحركات للتمييز بين الانقلاب والثورة والثورة المضادة . ويوضح الجدول التالى الموقف فى افريقيا :

الدولة	تاريخ حركة القوات المسلحة
١ ــ السودان	نوفمبر ١٩٥٨
٢ ــ اثيوبيا	ديسمبر ١٩٦٠
٣ ــ الكونجو (ليو)	سبتمبر ١٩٦٠ نوفمبر ١٩٦٥
٤ ــ توجو	يناير ١٩٦٣
٥ ــ داهومى	اكتوبر ١٩٦٣ ديسمبر ١٩٦٥



٦ — زنزبار	يناير ١٩٦٤
٧ — تنجانيقا	يناير ١٩٦٤
٨ — اوغندا	يناير ١٩٦٤ فبراير ١٩٦٦
٩ — كينيا	يناير ١٩٦٤
١٠ — الجزائر	يونيه ١٩٦٥
١١ — بوروندى	اكتوبر ١٩٦٥
١٢ — افريقيا الوسطى	يناير ١٩٦٦
١٣ — الفولتا العليا	يناير ١٩٦٦
١٤ — نيجيريا	يناير ١٩٦٦
١٥ — غانا	فبراير ١٩٦٦

المؤسسة العسكرية فى المجتمع الحديث

اهتم الدارسون فى ميدان العلوم السياسية بوجود ونمو المؤسسة العسكرية فى مجتمعات غرب اوربا ، ومن هنا نجد ان الدراسات التقليدية فى هذا الميدان تصطبغ بلون هذه المجتمعات وقيمها وتطورها التاريخى ، ومن ناحية اخرى نجد ان تاريخ حياتها الطويل منذ انتقال هذه المجتمعات من عصر الاقطاع حتى ما بعد الحرب العالمية الثانية ، قد شهد ايضا آثار التقدم والتغير فى نوع السلاح وآثاره المدمرة وتعقد ميكانيكيته وظهور اسلحة جديدة لم يتصور قدراتها احد منقبل ، والى جانب هذه الدراسات

نجد المؤلفات الكلاسيكية فى الفكر الاشتراكى التى تربط دور هذه المؤسسة بالبناء الاقتصادى والسياسى فى المجتمعات الراسمالية وقيم ومثل المجتمع الاقتنائى وفلسفة السوق الحرة . وقد ادى هذا باحد الدارسين الامريكيين وهو الاستاذ موريس جانوويتز ، الى القول ان الانتظام والعمل فى سلك المؤسسة العسكرية اصبح مهنة او حرفة . وفى مفهومه ومفهوم غيره من الدارسين ان المؤسسة العسكرية تعنى ما نعرفه باسم الجيش بجميع اسلحته الحديثة والمنوعة والشرطة وقوات الامن العلنية والسرية والتشكيلات شبه العسكرية التى تتبع الحكومة او الحزب الواحد فى دول معينة .

وفى دراسته لهذا الكاتب عن المؤسسة العسكرية الامريكية عنوانها (العسكرى المحترف) عرض دراسة اجتماعية وسياسية للولايات المتحدة وبين فيها آثار ومتطلبات العصر الحديث وتعقيدات وظيفة الرادع الاستراتيجى والحروب الصغيرة المحدودة وتضخم المسئوليات السياسية والعسكرية عبر العالم وما يرتبط بهذا من عقائدية ومفاهيم وتربية وتثقيف . واهتم بآثار التقدم التكنولوجى ومستقبل هذه المهنة فى النصف الثانى من القرن العشرين ، وفى الدراسة قدم المؤلف جداول عن الاصول الطبقية والفئات الاجتماعية والمناطق الاقليمية التى ينتمى اليها الضباط ، وبين كيف تفرعت عائلاتهم ومدى تكرار وظهور صفة وراثة المهنة فى هذه العائلات ، وانماط الحياة العائلية والعلاقات الاسرية والقيم والتقاليد ، واشار الى العلاقات بين الاجهزة المدنية والمؤسسة العسكرية عبر هذا التاريخ الطويل فى حياة هذه الدولة . (١)

وفى دراسة اخرى كتبها صمويل هنتنجتون عنوانها « العسكرى والدولة » ، عرض الكاتب دراسة مقارنة عن نظرية وسياسة العلاقات المتبادلة بين الاجهزة المدنية المتعددة والمؤسسة العسكرية ، ودعم دراسته بنماذج قصيرة من تاريخ حياة المانيا واليابان ، وافاض فى دراسة ميدانية خاصة بالولايات المتحدة فى القسم الثانى من الكتاب ، بينما اختص القسم الاول بمناقشة مهنة الانتظام فى السلك العسكرى واستعرض تاريخ ظهور المؤسسة العسكرية فى غرب اوربا ومواريث العهد الارستقراطى الاقطاعى السابق لظهور المجتمع الصناعى الراسمالى ، وشرح كيف تم ترتيب حياة هذه المؤسسة فى داخل المجتمع الراسمالى وعلاقاتها بالاجهزة والمؤسسات الاقتصادية والسياسية التى انبتها المجتمع ودعمتها الفلسفة الليبرالية ، ثم درس العقلية العسكرية التى اطلق عليها الواقعية المحافظة ، ثم قدم نماذج متعددة لطرق سيطرة السلك المدنى على المؤسسة العسكرية ومستويات العلاقة بينهما . (٢)

وفيما يتعلق بدراساتنا نسجل الملاحظات التالية :

١ — ان هذه الدراسات جميعا تمت فى اطار الايمان بقيم ومفاهيم مجتمعات غرب اوربا وامريكا وقيم الحضارة والفلسفة الليبرالية التى تحدد لهذه المؤسسة دورها وعلاقاتها ، وترى ان اى خروج على هذا انما هو تهديد لقيم الديمقراطية الغربية ، ومنفذ تلج منه الديكتاتورية والفاشية .... الخ .

٢ — ان هذه الدراسات التقليدية تقرر ان المؤسسة العسكرية مارست تاثيرا ودورا فى ميدان السياسة الخارجية والدفاع والانفاق العسكرى ، وان كان واضعوا هذه الدراسات يقررون انها امتنعت بحكم قيم المجتمع عن التدخل فى السياسة الداخلية .

٣ — ان هذه الدراسات التقليدية حاولت بطريق مباشر او غير مباشر ان تقرر حياد المؤسسة العسكرية تجاه القوى السياسية والمؤسسات القومية الاخرى فى داخل المجتمع .

٤ — ان من حقنا ان نسجل راينا مما خلص لنا من هذه الدراسات التقليدية ، فواضعوها يقررون ان هذه المؤسسة بكل نظمها وقيمها ودورها هى وليدة المجتمع الصناعى ، فاذا كان هذا المجتمع الصناعى مجتمعا راسماليا تحركه قيم وسياسات السوق الراسمالية والتوسع

(١) Janowitz (M.) The Professional Soldier. Free Press of Glencoe, U.S.A., 1946.

(٢) Huntington (S.) : The Soldier and the State. Cambridge, U.S.A., 1951.

الاستعمارى الخارجى ، اصبح فى نظرنا من الامور المقررة ان هذه المؤسسة العسكرية هى احد ادوات هذه السياسات وهذا التوسع ،وانه قد حدث ترابط وتشابك بين مصالح هذه المؤسسة ومصالح القوى والمؤسسات القومية الاخرى التى ترى حياتها ووجودها فى سيطرة ونمو المصالح الراسمالية والتوسع الاستعمارى الخارجى . وهذا فى نظرنا سبب قولهم بان المؤسسة العسكرية اتخذت موقف الحياد تجاه غيرها من المؤسسات،وانها ارتبطت بالمؤسسات المدنية القائدة فى المجتمع . ويرجع هذا الى ان المصالح الاساسية التى تمبناء المجتمع الراسمالى على اساسها ، تربطهم وتوجههم وتوزع ادوارهم وتحدد وظائفهم فى داخل الاطار العام للمصالح الراسمالية الاساسية .

٥ ــ ومن ناحية اخرى نرى ان الفهم العميق للاثار المتبادلة بين السياسة الداخلية والخارجية توضح ان المؤسسة العسكرية اشتركت فعلا فى التاثير فى مجريات السياسة الداخلية بطريق غير مباشر . فطالما هناك دور للمؤسسة العسكرية فى السياسة الخارجية والدفاع والانفاق العسكرى ، فهذا معناه ان المؤسسة العسكرية اصبحت احدى القوى الضاغطة او جماعات الضغط القوية ، وان ضغوطها المباشرة فى قسم هام من ميدان العمل السياسى تترك آثارها سلبية كانت او ايجابية فى القسم الاخر من ميدان العمل السياسى ، هذا مع اقرارنا بان السياسة الخارجية هى تعبير عن القيم والمبادىء والمثل التى تحكم العمل السياسى الداخلى .

وفى دراسة حديثة لمؤلف امريكى هو تريسنزام كوفين عن المؤسسة العسكرية فى الولايات المتحدة المعاصرة ، يصل المؤلف الى القول بان المجتمع الامريكى هو مجتمع خاضع لقوى المؤسسة العسكرية اذ اورد بالارقام اعداد ووظائف قيادات هذه المؤسسة العسكرية فى الشركات والمؤسسات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العاملة فى المجتمع والتى تمارس ضغوطا منوعة على مخططى السياسة الداخلية والخارجية الامريكية . ويقرر ان اعدادا متزايدة من الامريكيين اصبحت لهم مصالح اقتصادية واجتماعية مع المؤسسة العسكرية ، مثل ملكية العقارات والتجارة والوظائف والمرتبات والاصوات الانتخابية وحتى مجالات الترفيه والتسلية ، وان المؤسسة العسكرية هى اهم مؤسسة قومية فى امريكا ، وان ٧٠٪ من نشاط البحث العلمى يتم لحساب البنتاجون بطريق مباشر او غير مباشر .

واكتشف المؤلف انه فى عام ١٩٦٢ بلغ عدد خريجى كلية وست بوينت العسكرية ٦٠١ منهم ١٢٣ ابناء ضباط فى المؤسسة العسكرية او كانوا يعملون فيها وفى آخر الكتاب اورد ارقاما عن قيادات المؤسسة العسكرية التى تعمل حاليا فى المجالس التشريعية والكونجرس الامريكى ومدى تاثيرهم فى السياسة بوجه عام . (٢)

المؤسسة العسكرية فى الدول النامية :

ادى ظهور الدول الحديثة فى العالم الثالث الى توسع فى الدراسات الخاصة بالمؤسسة العسكرية بعد ان كانت قاصرة على دراسات امريكا اللاتينية . وساعد على هذا التوسع آثار الموقف الدولى ، وضرورات الاستراتيجية الدولية للاحلاف العسكرية ، وظهور الجيوش فى كل دولة مستقلة ، وكثرة الاحتكاكات العسكرية التى تحمل احتمالات الحرب العالمية ، واخيرا كثرة الحركات التى تقوم بها القوات المسلحة فى ميدان العمل السياسى فى هذه الدول .

وقبل ان نعرض للاسباب الحقيقية لهذه التحركات ولهذا الاهتمام ، نشير الى أنه فى مجال هذه الدراسات تمسك عدد من الدارسين بالخط السياسى الكلاسيكى لمفهوم دول غرب اوربا وامريكا للقوات المسلحة ، بينما حاول عدد آخر الخروج من هذا الاطار بمحاولة وضع نظريات عن دور وعمل المؤسسة العسكرية فى الدول النامية . ونشير الى اربعة مؤلفات فى هذا المجال هى كتاب فاينر « الفارس فوق صهوة الجواد »، وكتاب موريس جانوويتز « العسكريون والتنمية السياسية فى الامم الحديثة » ، وكتاب ادوارد

---

(٢) Coffin (T.) : The Armed Society, Militarism in America. Pelikan Books, U.S.A., 1964.

شيلز « التنمية السياسية في الدول الحديثة » ، وكتاب جون جونسون « دور المؤسسة العسكرية في الدول المتخلفة » .

ونبدأ بكتاب فاينر اذ انه يمثل المجموعة الاولى التى لا ترى الواقع الا من خلال صورة وتطور النموذج الاجتماعى لدول غرب اوربا وامريكا ، وتحكم على كل مجتمع آخر بمقاييس المجتمع الاوروبى وقيم الحضارة الليبرالية الرأسمالية . ولهذا نجده يتخذ تجربة امريكا اللاتينية طوال القرن الماضى مقياسا للحكم على دور المؤسسة العسكرية بوجه عام ، من دون ان يفرق بين الثورة التقدمية والثورة المضادة الرجعية ، ومن دون ان يتناول — ولو بالاشارة — المناخ الدولى الذى تحركت فيه قوى الرأسمالية الاجنبية سعيا وراء الاستثمارات الدولية ، وتحالفت مع القوى الاجتماعية الاقطاعية والقديمة فى هذه المجتمعات الامريكية — فى سبيل اجهاض كل احتمالات الثورة أو تقويض كل نظام ثورى يقوم . والرد الوحيد الممكن على هذا القول هو سرد قائمة طويلة من اسماء المغامرين والعسكريين الذين يمتلىء بهم تاريخ هذه البلاد فى امريكا الوسطى وجزر البحر الكاريبى وامريكا الجنوبية . ونضيف اليهم اسماء قيادات الحكومات المتعاقبة فى كوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية(٤) .

اما ادوارد شيلز فهو يأتى فى المجموعة الثانية . ويرى ان هناك عناصر جديدة ظهرت فى العالم منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية اذ اصبحت المؤسسة العسكرية تؤدى دورا هاما فى المجتمعات القديمة والحديثة وفى المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ، وان تاثيرها يتزايد فى مجالات السياسة الخارجية والدفاع والانفاق العسكرى . وانه بالنسبة الى الدول الجديدة فان مصاعب الحياة وعملية بناء الدولة الحديثة تجعلها تتدخل ، وهذا التدخل يؤدى اما الى اصطدام بالقوى السياسية القديمة واما الى تحالف مع هذه القوى صاحبة الامتيازات . وتتبلور نظريته فى ان الدول الحديثة ، لاسباب وضغوط دولية وداخلية عديدة ، تخضع لعمليات التمدين وتحول الحكومة والمجتمع الى النموذج العصرى (المودرن) ، وهذا بدوره يؤدى بطريق مباشر او غير مباشر الى مشاركة جميع المؤسسات والقوى ومن بينها المؤسسة العسكرية (٥) . ومن وجهة نظرنا ، نأخذ عليه وعلى غيره من الدارسين انهم لا يوضحون التوضيح القاطع مفهوم وهدف وقيم هذا التحول العصرى وهذا التمدين الحديث ، ويقع فى نفسى انهم يرون ان هذه المجتمعات فى طريقها الى التحول كما حدث فى دول غرب اوربا حينما خرجت من العصر الوسيط الى العصر الحديث وان وسيلتها فى هذا التصنيع والحياة الحضرية الحديثة والدخول فى انماط ونماذج الحضارة الاوروبية المعاصرة . ولذلك فهو يقر بان للمؤسسة العسكرية دورا فى هذه المرحلة الانتقالية . ويتناسى المؤلف وغيره باستمرار مناقشة السؤال الهام : لمصلحة من يتم هذا التغير ؟ ثورة من ؟ ولمصلحة من ؟ . وفى نظرى ان الاجابة عن هذا السؤال هى التى تبرز التفرقة بين الطريق الراسمالى للتغير والانتقال وبين الطريق الاشتراكي للتغير والانتقال ، وما يتفرع عن هذه التفرقة من مشكلات واوضاع داخلية وخارجية .

ودراسة الاستاذ شيلز واسعة تتناول مناقشة عامة لعلاقات البناء الاجتماعى فى الدول الاسيوية الافريقية وما يرتبط بها من ولاءات متضاربة وما يلحق بها من اوضاع تعليمية متباينة ثم ينتقل الى آثار عملية الحراك الاجتماعى وتكوين كوادر القوات المسلحة وما يطرحه هذا من علاقات ومواقف تجاه بيئة القرية وقيمها وبيئة المدينة الحديثة وقيمها . ويصل من خلال هذه المناقشة الى ان العسكريين بوجه عام متدينون يرتبطون بمثال قومى وتبرز فى حياتهم قيم احترام السلطة الرئاسية والاحساس بمعنى التضامن المستمد من حياتهم فى داخل المؤسسة العسكرية وارتباطهم بها . كما ان اصولهم الاجتماعية فى الدول الجديدة تمتد الى الفئات والطبقات المتوسطة والصغيرة ولهذا اثار واضحة فى تفكيرهم السياسى . وبعد هذا يناقش مدى

---

(٤) Finer (S.) : The Man on Horseback. Praeger, U.S.A., 1962.

(٥) Shils (E.) : Political Development in the New States. Mouton, The Hague, 1962 .

Shils (E.) : The Military in the Political Development of the New States, Princeton, U.S.A., 1962.

وحدود العقلية العسكرية في مجتمعات ذات قيم ثقافية منوعة توجد فى هذا العالم الثالث ، ويربط بين هذا وبين تاريخ الخدمة العسكرية وبدايتها فى ظل الادارة الاستعمارية وما ارتبط بهذا من تقاليد ، وينصب حديثه هناعلى الهند وباكستان كأمثلة . ويخلص الى ان المؤسسة العسكرية هى اهم المؤسسات فى بناء الدولة الحديثة وان احساسهم القومي نام وان قياداتها تمثل قسما من النخبة المتعلمة التى تريد خلق شيء جديد فى بلادهـــا .

وقبل ان نعلق على ماقاله الاستاذ شيلزنشير الى انه ختم دراسته بالاشارة الى نظام الحكم فى غانا وغينيا ، وقد وصفه بانه حكم قوى مدنى تقدمى ، وان البلاد الافريقية عامة لها وضع خاص ، اذ ان النخبة السياسية هى القائدة وان المؤسسة العسكرية لها دور صغير لحداثة تاريخها الحديث وانها لم تولد فى حروب للتحرير او المقاومة (فيما عدا الجزائر) ، وانه يرى التحام كل اقسام هذه النخبة للوصول الى الاستقرار والتقدم . ونرى ان الاستاذ شيلز استعرض الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية فى البلاد النامية بدون ان يصل من هذا الاستعراض الى دراسة لمفهوم الثورة واهداف الثوره ومطالب التعير الاجتماعى الجدرى . كما انه لم يوضح ايديولوجيه قيادات المؤسسة العسكرية ومدى التزامهابايديولوجية العمل السياسي التقدمي اوتناقضها معه ، وايضا لم يشر الى الاثار الموروثة عن عهد الادارة الاستعمارية فى عقلية القيادات السياسية والعسكرية ، والتى تبرز بعد اعلان الاستقلالفى صورة ميل واضح نحو مفاهيم المعسكر الغربى او التى ترى خطا ان موقف الانحياز وطريق الاشتراكية هى نوع من الاتجاه نحو الشيوعية كما تردد ذلك ابواق الاستعمار القديم والاستعمار الجديد . ونرى ايضا ان حديثه انصب اساسا على المؤسسة كتنظيم قائم الى جوار تنظيمات قومية اخرى كالحزب الواحد او الاحزاب واتحاد نقابات العمال واتحاد التعاونيات .. الخ ، وافترض فرضا مثاليا ان كل هذه التنظيمات والمؤسسات ليس بينهـا تناقض ولا صراع فى المصالح والقيم والمثل ، وانها تمثل جميعا مصلحة واحدة او هدفا واحدا او طريقا واحدا . وبالنسبة الى ما قاله عن افريقيا سوف نناقشه فيما بعد .

ويشمل كتاب « دور المؤسسة العسكرية فى الدول المتخلفة » على مجموعة من الدراسات عن دول ومناطق منوعة فى العالم الثالث ، نختار منها دراسة الاستاذ لوسيان باى عن الجيوش وعملية تمدين وتنمية هذه المجتمعات . وفى هذه الدراسة يرى الكاتب انه يجب ان لا نبالغ فى الحديث عن تجربة ومواريث المؤسسة العسكرية فى امريكا اللاتينيه ، وانما يجب ان نقوم الواقع الذى يهدف الى التقدم والتمدين ويحارب الفساد فى بلاد آسيا وافريقيا المعاصرة . ويشير ايضا الى ضروره دراسة سيكولوجية المؤسسة العسكريه ووظائفها ومدى ما لحق بهذا من تغير نتيجة لعوامل كثيرة فى العالم المعاصر . ومع هذا فهو يرى ان أغلب الدراسات فى هذا الميدان تصل الى النتائج والدلائل العامة نتيجة لعدم توافر البيانات ولعدم الاتفاق على ماهية المجتمع التقليدى ، وماهيه المجتمع المتقدم المتمدين العصرى ، كما يطلب دراسة تجربة هذه البلاد التى توقعت ان كل شيء سيسير من حسن الى احسن بمجرد خروج الاستعمار ، ثم تجد نفسها تواجه المتاعب والمصاعب والتعقيدات ، وينتقل بعد هذا الى القول بأن المؤسسة العسكرية أقرب الى مفهوم المجتمع العصرى الصناعى العلمانى منهـا الى مفاهيم هذه المجتمعات التقليديه ، وفى نظره ان هذا التناقض الاساسى يتمثل فى ان المؤسسة العسكرية تنظيم يوافق مجتمعا ما ويتم بناؤه فى مجتمع آخر . ولهذا تجد ان مشكلات المؤسسة العسكرية فى مرحلة الانتقال تتزايد عددا وتتنوع وتتعدد شكلا . ويجمل صفات المؤسسة العسكرية فى انهـا مؤسسات تقوم اصلا للعمل الخارجى وعلى اساس ادارة راقية عالية الكفاءة وهى تنظم نفسها لعمل قومى وفى الوقت نفسه تعيش بعيدة عن الحياة المدنية وعملها اليومى واحتكاكها الجماهيرى . وهذه المؤسسة تعيد تشكيل الافراد الذين يدخلونها بقصد بناء حياتهم ومستقبلهم فيها باستمرار . ولهذا فهى من أول المؤسسات التى تخلق الشعور بالمواطنة ، وهى قناة صالحة للحراك الاجتماعى اذ تتيح لافرادها فرص الترقى

من أسفل الى أعلى على أساس العمل والكفاءة (٦) .

وتعليقنا على منطق الكاتب انه على الرغم من محاولته الخروج من الاطار التاريخى لتجربة أمريكا اللاتينية ؛ لم يحدد — شأنه فى ذلك شأن الكاتب السابق — ما هو المقصود بالتقدم والتمدين والمجتمع العصرى وهو يرى أيضا أن اعلان الاستقلال الرسمى هو نهاية المطاف ؛ بينما نحن نرى ان هذا الاعلان هو بداية العمل لازالة مخلفات هذه التركة الثقيلة الموروثة من عهود القهر والاستغلال ، وانه لابد أن نتلوه خطوات أولها اعادة البناء وتحديد مواقف القوى السياسية والاقتصادية فى المجتمع ، الامر الذى لا يتم الا باعادة تنظيم العلاقة بين هذه القوى ، ويتم هذا باعطاء الصدارة والقوة للقوى الشعبية ونزع سلطة الدولة من ايدى الفئات والطبقات الممتازة ، وهذا يقود هذه المجتمعات الى الابتعاد عن ميدان الحرب الباردة والاحلاف ومناطق النفوذ ، والى محاربة الاستعمار الجديد الذى لا يعترف به الكاتب . وتتوالى الخطوات بعد هذا على طول الطريق الى التحول الاشتراكى ونضيف الى تعليقنا ان الكاتب لا يتحدث عن الفرق بين الثورة والثورة المضادة .

وفى الدراسة التى كتبها جانوويتز عن المؤسسة العسكرية فى الدول المتخلفة ، يرى ان مشكلات المرحلة الانتقالية تصيب فى المؤسسة العسكرية كما تظهر فى بناء المجتمع ، وتظهر ايضا مشكلة تحديد العلاقة بين الاجهزة المدنية والمؤسسة العسكرية ، ويقرر انه يقدم منهجا للدراسة المقارنة فى هذا الميدان ؛ ولذا يثير سؤالين عن دور وطاقات المؤسسة العسكرية فى التغير الاجتماعى ، أولهما : ما هى الصفات والاوضاع اللازمة لتسهيل تدخل المؤسسة العسكرية فى الشئون الداخلية للمجتمع ؟ وثانيهما : ما هى الطاقات التى تستطيع المؤسسة العسكرية امداد القيادات السياسية بها حتى يتم التقدم ؟ ، ويرى المؤلف ان العلاقات المدنية العسكرية اخذت شكلا وتجربة مختلفة فى الغرب وفى الدول الشيوعية عنها فى الدول الحديثة فى العالم الثالث . وبعد ان يستعرض ملامح وتاريخ التجربة فى غرب اوروبا ، يرى ان المؤسسة العسكرية تواجه فى الدول الحديثة خمسة نماذج من انواع الحكم ، وهى الحكم الشخصى والحكم الديموقراطى الحزبى وحكم الحزب الواحد الشعبى وحكم التحالف المدنى العسكرى والحكم العسكرى المنفرد . ومع ذلك فهو يجد أنواعا لا تدخل فى هذه التقسيمات والنماذج ، مثل الحكومة الاثيوبية وحكومة جنوب فيتنام (٧) .

وفى تيار هذه الدراسة المقارنة يستخدم المؤلف مؤشرات عديدة لتبيان المواقف والقوى والاتجاهات فهو يستخدم الارقام الديموجرافية ، من تعداد للسكان الى متوسطات للاعمار .. الخ ، ثم يحاول استخدام بيانات عن الاصل التاريخى لظهور المؤسسة العسكرية فى ظل الادارة الاستعمارية او فى ظل الاستقلال ، ويحاول ايضا استخدام الدلالات الاقتصادية لمتوسط دخل الفرد واجمالى الناتج القومى وحجم المؤسسة العسكرية ، ليصل الى مستويات الدخل لافراد هذه المؤسسة . واخيرا يحاول دراسة التكوين الداخلى للمؤسسة من الوجهة الحربية : هل تضم مشاة وبحرية وطيران ؟ وهل تضم أنواعا معينة من الاسلحة ؟ وبعد كل هذا يجد نقصا أو عيبا فى كل مؤشر استخدمه ، الامر الذى يؤدى به ان يثير من جديد الاسئلة الخاصة بتعريف المجتمع التقليدى وتحديد معنى التطور والتمدين العصرى وآثار السلاح الحديث ، ويعود بعد هذا الى توضيح معالم نماذج السلوك العسكرى فى الدول الجديدة مقارنة بالدول الصناعية الغربية .

ويرى المؤلف ان التنظيم الداخلى للمؤسسة العسكرية هام جدا ويشرح هذا بأرقام من الولايات المتحدة فحواها انه حتى فى الحرب العالمية الثانية كان ٨٥٪ من مجموع القوات الامريكية يتمثل فى قوات برية بينما تمثل القوات

الجوية والبحرية ١٥٪ . وقد تغير الموقف في الاعوام الستينيات ، فاذا القوات البرية تمثل ٣٥٪ ، والجوية ٣٤٪ ، والبحرية ٣١٪ . ويستطرد من هذه المناقشة الى امكان قيام المؤسسة العسكرية بدور قوات الشرطة في البلاد الجديدة . ويتحدث ايضا عن آثار تاريخ انشاء التنظيم الداخلي للجيش . ويشير مرارا الى التخصص والتحول المهنى . وفي مجال شرح وتقديم الامثلة يتحدث عن غانا وغينيا ، فيقول ان المؤسسة العسكرية هى مجرد رمز للسيادة وانها تقف خارج اداة الحكم نتيجة تسلط الحزب الواحد ووجود المؤسسات الشعبية القومية الاخرى والمنظمات شبه العسكرية . ويتطرق به هذا الى شرح العلاقة بين المؤسسة العسكرية والحزب الواحد وما يتبعه من منظمات شبه عسكرية يعتبرها نموامضادا لنمو المؤسسة العسكرية التقليدية .

وفي مجال الدراسات الميدانية يرى انه يتبين من تاريخ الادارة الاستعمارية انها اهتمت بتكوين نواة الجيوش من مناطق الاقليات العرقية واللغوية والبدائية مثل البربر في المغرب ، والسيخ في الهند ، والمسلمين في شمال نيجيريا ، والكامبا في كينيا ، والاتشولى في اوغندا . . الخ . وانه بعد الاستقلال كان لابد من حدوث تغيير في تركيب الجيش ومناطق التجنيد ، وظهرت الضغوط المتعددة على بناء المؤسسة العسكرية . ويشير المؤلف في مجال الحديث عن الايديولوجية السياسية والمهنية للمؤسسة العسكرية ان هناك احساسا قويا بالشعور القومى الجارف والتطهر (اللبيوريتانية) والاخلاقيات ، مع قبول لمعنى المؤسسة الجماعية لتحقيق الاهداف ، وعداء للسياسيين ودعاة الحلول الوسط والمساومات السياسية . ويتجلى هذا في نظام ومجموعة قيم موحدة تحكم حياة افراد هذه المؤسسة . وفي نهاية الدراسة يرى المؤلف أن الذى يحدد علاقة المؤسسة العسكرية بالمجتمع هو مجموعة الوظائف الاقتصادية والسياسية التى تحدد التغير الاجتماعى ، مع الاعتراف بأثر التكنولوجيا الحربية والتوسع في الانفاق العسكرى . ويشير ايضا الى آثار ودور المساعدات العسكرية الاجنبية التى تربط السياسة الخارجية بالداخلية ، ومن هنا يرى المؤلف ان السياسة الخارجية ذات شأن كبير في تشكيل موقف المؤسسة العسكرية ،

كما يذكر ان القول بأن حياد المؤسسة العسكرية شرط لقيام الديموقراطية — لم يعد صحيحا بعد ان تراجع الى الخلف تحت الضغوط الواقعية المعاصرة ، فالجيش لا يقف موقف المحايد في وضع العلاقات الانتقالية في هذه الدول الحديثة .

وفي راينا ان هذه الدراسة الاخيرة متقدمة على غيرها من الدراسات التى سبق عرضها ، وان واضعها لمس اشياء وعناصر نرى لها الاولوية في البحث مثل أثر الضغوط الخارجية وعدم قبول القول بحياد المؤسسة العسكرية في الدول الحديثة ، كما انه استخدم مؤشرات للدراسة المقارنة مثل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية ، وان لم تصل به الدراسة الى استخدام الفكر الاجتماعى الماركسى في تقسيم المجتمع الى طبقات ، ومن ثم يجب العرض لعلاقات هذه الطبقات وما في هذه العلاقات من تناقض وصراع ، وانعكاس كل هذا فكريا وسياسيا على المؤسسة العسكرية . ونرى ايضا ان النقص الواضح عنده وعند غيره من الكتاب هو انهم يعتبرون المؤسسة العسكرية جسدا فكريا واحدا له صفات أخلاقية وله مثل سلوكية وان جميع من تضمهم هذه المؤسسة متفقون ايديولوجيا وان ارتباطاتهم الطبقية والعائلية تعيش على مستوى واحد بدون تناقض اجتماعى ، ونرى على العكس ان المؤسسة العسكرية جسد تنظيمى واحد وليست جسدا فكريا واحدا باستمرار ، اذ انه في مراحل واوضاع معينة تتم الحركة السياسية بواسطة جزء من افرادها وقياداتها ويتم تطهير وفصل جزء آخر منها ، لظهور التناقضات الفكرية التى تعبر عن تناقضات اقتصادية واجتماعية وسياسية . كما ان المؤلف لم يعرض للتفرقة بين معنى الثورة ومعنى الثورة المضادة ، مع ان التفريق بينهما في نظرى من العناصر الهامة في تقييم الحركة السياسية للمؤسسة العسكرية . ففى افريقيا حركات تقوم ضد نظم حكم تقدمية ، وحركات تقوم ضد نظم حكم رجعية أو نظم حكم استعمارية . وترتيبا على هذا لا يمكننا تقييمها جميعا بمقياس او معيار واحد . وهذه النقطة لمح اليها الكاتب فون ديرميهدن في كتابه « السياسة في الدول النامية » حين قرر ان المؤسسة العسكرية لا تتدخل بكامل هيئتها بل بأفراد منها او جماعات فحسب ، وان العمل السياسى

تعتبر المؤسسة العسكرية من احدث المؤسسات القومية التى اقيم صرحها فى الدول الافريقية المستقلة ، ونعنى بالذات الدول الافريقية التى كانت فيما قبل مستعمرات فرنسية وبلجيكية ، ويرى بعض الدارسين ان فترة ما قبل الاستقلال شهدت ما يمكن تسميته بالدور الجنينى لميلاد المؤسسة العسكرية ، ويعتمدون فى هذا القول على ان الادارة الاستعمارية نظمت بطريق ما وحدات عسكرية او جندت اعدادا غفيرة من الافريقيين فى تشكيلات تابعة لهذه الادارة ولكن ليس لها مقومات مؤسسة عسكرية كاملة التنظيم والصفات . ولكننا نرى انه يجب تقدير آثار عزلة افريقيا النسبية عن الصراع الدولى فى معارك الحربين العالميتين فيما عدا مناطق شمال افريقيا وفيما عدا الفترة الزمنية القصيرة التى تام فيها الصراع من اجل تصفية الوجود الالمانى والوجود الايطالى فى هاتين الحربين . ويجب أن نقدر ايضا ان هذه التنظيمات العسكرية الافريقية ايا كان اسمها أو وضعها كانت مجرد توابع ثانوية ملحقة بالجيوش والتنظيمات العسكرية الاوروبية التى كانت بيدها السلطة كلها وعليها المسئولية كلها فى قهر هذه الشعوب الافريقية واخضاعها .

وبالنسبة الى الاستعمار الفرنسى فقد اعتبر الافريقيين كاحتياطى للجيوش الفرنسية فى كل مكان ، ولفرنسا تاريخ قديم فى استخدام الجنود الافريقيين فى حروبها الاوروبية وفى حروبها خارج أوروبا ويرجع هذا التاريخ الى عهد نابليون . وتقول الاحصاءات انه فى الحرب العالمية الاولى خدم فى القوات الفرنسية ما يقرب من ١٨٠ الف جندى افريقى جاء أكثرهم من السنغال والفولتا العليا ، ويقال انه كان فى ميدان معركة السوم

وقد ادخلت فرنسا مبدأ التجنيد الاجبارى بالنسبة الى المستعمرات الافريقية منذ عام ١٩١٩،وكان يجند منها سنويا حوالى عشرة آلاف جندى يلتحقون بالقوات الفرنسية ، وكان التركيز على مناطق السنغال وغينيا والسودان الفرنسى والفولتا العليا وتشاد . وتم تنظيم الادارة العسكرية لهذه القوات على النمط الادارى والتنظيمى المتبع فى اتحاد افريقيا الغربية الفرنسية واتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية . ولهذا كان المقر الاول لهذه القوات فى داكار والمقر الثانى فى برازافيل ، ويتبع المقر الاول ثلاث قيادات فرعية فى سانت لويس وباماكو ونيامى ويتبع الثانى قيادتان فرعيتان فى فورت لامى وبانجوى (٩) .

وقد اعتمدت فرنسا فى ادارة وتنظيم هذه القوات ، على المواريث الفكرية والاجتماعية لسياستها الاستعمارية المعروفة باسم الفرنسية الاجماعية وفرنسة النخبة (الاستيعاب والتذويب) ، كما اعتمدت أيضا على الارتباطات الدستورية والفكرية الخاصة بالاتحاد الفرنسى الافريقى . ومن ناحية أخرى منحت الحكومات الفرنسية المتتابعة امتيازات مالية واجتماعية لهؤلاء المحاربين ولعائلاتهم بعد وفاتهم ، مما أعطاهم وضع فئة اجتماعية متميزة من غيرهم من باقى فئات المجتمعات الافريقية . ولكن على الرغم من كل هذا لا نستطيع القول ان كل هذا التنظيم والتاريخ يمثل فترة الدور الجنينى للجيش الوطنى او المؤسسة العسكرية القومية . ونستند فى هذا الرأى الى ان المجندين كانوا يرتبطون بالتنظيم العام للادارة الفرنسية الافريقية ولا يرتبطون بمعنى الوحدة الاقليمية أو الوحدة

الفيديرالية فى مفهومها القومى التحررى ، هذا من ناحية . ومن ناحية اخرى خرج من بينهم اعداد تمثل قيادات سياسية شهدت المنطقة باسرها آثارها ، كما خرج من بينهم العدد الاكبر الذى جلب المتاعب للحركات الوطنية التحررية ، وكان الرئيس سيكوتورى فى مقدمة الزعماء الذين خصصوا جزءا كبيرا من كتاباتهم لمعالجة مشكلة المحاربين القدماء والمجندين السابقين .

وباستقلال هذه الدول تكونت نواة المؤسسة العسكرية من بين هؤلاء الافراد . وعمدت الدول الى تدعيم جيوشها بضباط مستخرجين فى المدارس والكليات العسكرية المتخصصة ، ومن ناحية اخرى نجد ان استقلال الدول على اساس الحدود الاقليمية التى رسمها الاستعمار الفرنسى قد ادى الى تمزيق وحدة التنظيم العسكرى السابق فى ظل الادارة الفرنسية وجعل كل دولة تواجه مشكلاتها المتعلقة بهؤلاء المجندين السابقين وبانشاء جيشها الوطنى . وهنا يجب ان نثير مسألة الارتباط السياسى والعسكرى بفرنسا والتى تنطبق على جميع هذه الدول فيما عدا غينيا ومالى . فقد تم فى عام ١٩٦٠ عقد معاهدتين بين فرنسا وبين كل من هذه الدول اولاهما للمعونة العسكرية وثانيتهما للدفاع المتبادل ، واغلب النصوص سرية ، وما عرف منها مؤداه تأليف لجنة دفاعية او مجلس دفاعى مشترك بين فرنسا وبين الطرف الاخر ، ولهذا المجلس سكرتارية دائمة تتكون من الضباط الفرنسيين العاملين فى الدولة الافريقية ، ومهمة هذه السكرتارية اعداد الدراسات والخطط اللازمة ، ومن حق الدولة الافريقية ان تتقدم الى فرنسا بطلب التدخل عسكريا لحفظ النظام فى البلاد فى حالة ما اذا اصبحت سلامة الدولة الافريقية مهددة بخطر ما ، ومن حق فرنسا ان تتدخل مباشرة اذا رأت ذلك . وتعطى المعاهدة لفرنسا الحق فى بناء منشآت عسكرية والاحتفاظ بقواعد عسكرية بالتشاور مع الطرف الافريقى اذا كان هذا ضروريا للوفاء بالتزامات فرنسا العسكرية . وتنص المعاهدة على ان يتخذ اطراف المعاهدة موقفا واحدا وسياسة واحدة تجاه كل ما يتعلق بالمواد والمعدات والامدادات العسكرية . وتحوى المعاهدات أيضا مواد تنظم شئون التدريب والمعدات والخبرات ، وهناك مكتب دائم لتولى هذه الشئون . وفى عام ١٩٦٣ كان قوام القوات الفرنسية المرابطة فى افريقيا حوالى عشرين الفا ، وكانت لها قواعد عسكرية فى الجزائر والسنغال ومالاجاش وتشاد والكونجو برازافيل والكاميرون وموريتانيا (١٠) .

يضاف الى هذا ان الميثاق الذى انشىء بمقتضاه اتحاد الدول الافريقية ومالاجاش (كتلة برازافيل) احتوى على مواد تنظم العمل العسكرى المشترك بين الدول الاطراف فى حالة وقوع تهديد بخطر الحرب أو الهجوم مما يدعو الدولة الافريقية الى اتخاذ اجراءات دفاعية ، ولم تنص مواد الميثاق على انشاء جيش مشترك أو قيادة عسكرية مشتركة . أما الدول الافريقية التى كانت تؤلف فيما قبل اتحاد افريقيا الاستوائية الفرنسية فيوجد بينها تنظيم عسكرى خاص .

واما بالنسبة الى الدول الافريقية التى كانت فيما قبل مستعمرات بلجيكية ونقصد الكونجو ليوبولدفيل وبوروندى ، فقد اقامت منها الادارة الاستعمارية أكبر تنظيم عسكرى افريقى فى افريقيا الاستوائية ، اذ وصل عدد افراد القوة العامة (كما كانت تسمى) الى خمسة وعشرين الفا فى غير زمن الحرب ، وحتى اعلان الاستقلال لم يكن فيهم اى ضابط افريقى ، وانما كان هناك ثلاثة أفراد فقط برتبة الشاويش (صف ضابط) ، وكانت مهمة هذه القوة العسكرية مقصورة على حفظ الامن والنظام على خطوط التقسيم الاقليمى القبلى . وكان فى تنظيم القوة عيب وظيفى وهى ان كل مجموعة صغيرة يجب أن تحتوى على أفراد من جميع القبائل والا تكون مؤلفة من مجموعة متجانسة لغويا أو قبليا . ويرى الدارسون ان نتيجة لسياسة الادارة البلجيكية الخاصة بعدم السماح بالتعليم ولا بممارسة النشاط السياسى أو التنمية الفكرية القومية ، ظلت الوحدات متماسكة بفعل ضغط الخوف من القانون العسكرى البلجيكى ، فما ان جاء الاستقلال حتى انفجرت الاضطرابات وعمت فى الكونغو وبخاصة بين هؤلاء الجنود .

---

(١٠) Kitchen (H.) : A Handbook of African Affairs. Praeger, U.S.A., 1964

اسم الدولة وتاريخ الاستقلال	مجموع افراد القوات المسلحة فى جميع الاسلحة	مجموع افراد قوات شرطة الامن والقوات شبه العسكرية	ميزانية الدفاع عام ١٩٦٣	تعداد السكان تقريبا	ملاحظات
بوروندى ١٩٦٢	٨٠٠	٨٥٠٠	بالدولار	٥ر٢ مليون	صدر قانون سنة ١٩٦٣ برفع عدد القوات المسلحة الى ١٢٠٠
الكونجو ليو ١٩٦٠	٣٠٠٠٠	١٥٠٠٠	٥ر١ مليون	١٤ مليون	مساعدات عسكرية اجنبية
افريقيا الوسطى ١٩٦٠	٥٠٠	١٤٥٠	١٠ مليون	١ر١ مليون	مساعدات عسكرية اجنبية
داهومى ١٩٦٠	١٠٠٠	١٧٠٠	١ر١ مليون	٢ مليون	مساعدات عسكرية اجنبية
توجو ١٩٦٠	٢٥٠	٢٨٠	غير معروف	١ر٥ مليون	مساعدات عسكرية اجنبية
الفولتا العليا ١٩٦٠	١٠٠٠	١٢٢٥	٨ر٢ مليون	٤ مليون	مساعدات عسكرية اجنبية

المؤسسة العسكرية فى افريقيا الانجليزية

ان المقدمة النظرية البسيطة التى قدمنا بها الحديث عن المؤسسة العسكرية فى الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية تصدق أيضا على دول افريقيا الانجليزية ، ولكن مع اختلاف يأتى من طبائع واجراءات الادارة الاستعمارية الانجليزية تجاه المجندين الافريقيين ونوعية ارتباطهم الوظيفى والتنظيمى بالقوات الانجليزية المسلحة ، فقد التزمت الادارة الانجليزية عدم التوسع فى تجنيد الافريقيين الا فى حالات الازمات، ففى الحرب العالمية الاولى كان حوالى عشرة آلاف جندى افريقى من غرب افريقيا يحاربون فى مختلف جبهات القتال خارج القارة ، وكان عدد العاملين فى خدمة الجيش عشرة آلاف أيضا ، وزاد عدد افراد فرق كنجرافريكان رايفل (وهو اسم القوات العسكرية الافريقية فى شرق افريقيا) الى ١٢ الفا ، ولكن بانتهاء الحرب سرحت الاغلبية العظمى من افراد هذه الفرق ، وفيما بين الحربين العالميتين بلغ عدد المجندين فى هذه الفرق والعاملين فى خدمة القوات المسلحة العاملين فى خدمات القوات المسلحة الى ٦٦ الفا ، وكانت الفرق العسكرية فى غرب افريقي تسمى باسم رويال وست أفريكا فرانتيرزفورس (١١) .

وعلى الرغم من ان منطقة غرب افريقي الانجليزية تنقسم الى اربع وحدات سياسية فقد كان المقر الرئيسى للتنظيم العسكرى هنا هو أكرا ، وكان هذا التنظيم يخضع فى وقت السلم لوزارة المستعمرات البريطانية ، ويخض وقت الحرب لوزارة الحرب البريطانية ، وكانت تتبع هذا التنظيم وحدات بحرية قليلة العد والعدة فى نيجيريا . ويرى الدارسون ا هذا التنظيم يمثل الى حد ما الدور الجنينى لميلا المؤسسة العسكرية فى كل دولة استقلت فيم بعد . ومرجع هذا الى انه على مستويات الضباط والقيادات ، كانت الاغلبية الساحق مكونة من البريطانيين ، فمثلا فى غانا عام ١٩٥٧ (عام الاستقلال) كان الافريقيون يمثلون ١٠٪ من مجموع الضباط ، وفى نيجيريا عام ١٩٦٠ (عام الاستقلال) كان الافريقيون يمثلون ٢٥٪ من مجموع الضباط . وقد جرت سياس

الاستعمار البريطانى على ان يأتى أغلب الضباط والمهنيين والموظفين فى القوات المسلحة من المناطق الساحلية والجنوبية ، ففى غانا كان ٩٢٪ من مجموع الضباط الافريقيين من مناطق الجنوب والساحل ، بينما جاء ٦٢٪ من الجنود من الشمال الاقصى ، وكانت النسبة فى نيجيريا قريبة من هذا ، ومعنى هذه الارقام يتضح حينما نعرف الفوارق والعداوات القبلية والدينية والثقافية بين الاقاليم المكونة لكل من غانا ونيجيريا ، يضاف الى هذا ان الافريقيين لم يشغلوا اى وظائف للاركان فى هذه القوات المسلحة . وعموما كانت وظيفة هذه القوات فى غير زمن الحرب العالمية حفظ الامن والنظام وكبت الشعور القومى واخماد الاضطرابات . وفيما يتعلق بشرق افريقيا فقد تأخر تقلد الافريقيين لوظائف القيادات والضباط ، اذ لم يدخل اول افريقى كلية ساندهرست العسكرية الا بعد عام ١٩٥٧ ، وفى عام ١٩٥٩ تمت ترقية اربعة الى منصب الضباط فى شرق افريقيا وكان أحدهم افريقى والباقون من الاقلية الاسيوية .

وتبرز فى هذه الفترة ايضا مشكلات المحاربين القدماء والمجندين المسرحين من الخدمة العسكرية ، وقد انضم عدد منهم الى الحركات الوطنية بينما بقى الجزء الاكبر ليمثل فئة اجتماعية ممتازة ذات أوضاع فكرية او وظائف تنفيذية لا ترى لها مستقبلا مرموقا الا عن طريق الارتباط بالدولة الانجليزية . ومنذ اليوم الاول لاستقلال غانا اخذ الحزب الحاكم (الحزب الواحد) فى تنظيم القوات المسلحة وتدعيمها وزيادة الانفاق عليها ، وحدث مثل هذا فى نيجيريا، ولكن كانت هناك اصوات تدعو الى تجنب انماء القوات المسلحة عددا وقوة ، وفى مقدمة الداعين الى ذلك الرئيس ديفز حينما كتب عن مستقبل الديموقراطية فى نيجيريا عام ١٩٦١ (١٢) .

ونلاحظ مشكلات المجتمع المتخلف كله فى مرحلة الانتقال بعد الاستقلال حينما نعرض لمحة سريعة عن بناء المؤسسة العسكرية فى هذه الدول ففى جميع هذه الدول نجد على وجه العموم ان مستوى اجور العاملين فى المؤسسة العسكرية اعلى من مستواها فى بقية مرافق هذه الدولة . كما تقدم لهم المؤسسة العسكرية خدمات للاسكان والملابس والوقود والتعليم والتدريب مما يضع هذه الفئه فى مستوى اجتماعى ممتاز . وقد جرت هذه الدول المستقلة على مبدأ عدم تخصيص نسبة قبليه فى التنظيم الداخلى للقوات المسلحة ، ولكن الميراث التاريخى لم يتغير بالسرعة ذاتها التى تغيرت بها احوال البلاد ، ففى غانا مثلا ظل الشماليون المسلمون يكونون ٦٠٪ من مجموع الجنود بينما تزايد عدد الضباط من القادمين من الجنوب ومنطقة اشانتى ، ومرجع هذا الى التسهيلات التعليمية والقيم الثقافية والتغير الاجتماعى والفكرى فى كل منطقة ، كما أصرت غانا على ان تكون اللغة الرسمية للقوات المسلحة هى الانجليزية بدلا من الهوسا وهى لغة الشمال المتداولة على أوسع نطاق فى غرب افريقيا بأسره . وفى نيجيريا اثارت الشكوك القديمة بين الوحدات المكونة للاتحاد الفيدرالى، المخاوف من سيطرة اقليم دون الاقاليم الاخرى على الجيش ، واقترحت نسبة مئوية اعطت الشمال ٥٠٪ من العدد الاجمالى وأعطت الغرب (اليوروبا) ٢٥٪ ، وأعطت الشرق (الايبو) ٢٥٪ . ومع ذلك ظل الشماليون يمثلون نسبة تتراوح بين ٦٠٪ و ٧٠٪ من مجموع الجنود ، واحتفظ الشرقيون بالتفوق العددى فى وظائف الضباط والموظفين بنسبة ٦٠٪ ، وجرى مثل هذا فى شرق افريقيا فقد احتفظت قبائل الكيمبا بالتفوق العددى فى القوات المسلحة فى كينيا بعد الاستقلال على جميع القبائل الاخرى ، اذ وصلت الى نسبة ٣٥٪ من المجموع ، وكذلك قبائل ياو ونجونى فى تنجانيقا ، وقبيلة الاتشولى فى أوغندا ، وهذا فيما يتعلق بالجنود .

اما بالنسبة الى الضباط وقيادات الاركان فقد اشتد الضغط بعد الاستقلال لافرقة الوظائف فى المؤسسة العسكرية فى جميع هذه الدول ، ولكن الميراث التاريخى اعطى السبق الزمنى للقيادات التى تمت تربيتها واعدادها فى ظل الادارة البريطانية ، ومن الامثلة ان اول ضابط افريقى من غانا عين اثناء الحرب العالمية الثانية ، بينما

(١٢) Chief Davies (H.) : Nigeria, the Prospects for Democracy. Weidenfeld, London, 1961.

اسم الدولة وتاريخ الاستقلال		تعداد السكان تقريبا	مجموع أفراد القوات المسلحة في جميع الاسلحة
غـانـا	١٩٥٧	٧ مليون	٨٠٠٠
نيجيريا	١٩٦٠	٣٦ مليون	٨٠٠٠
زنزبار	١٩٦٣	٣٠٠ الف	——
السودان	١٩٦٥	١١ مليون	١١٠٠٠
تنجانيقا	١٩٦١	٩ر٥ مليون	٢٠٠٠
اوغندا	١٩٦٢	٩ مليون	٢٠٠٠
كينيا	١٩٦٣	٨ر٥ مليون	٢٥٠٠
اثيوبيا	——	٢١ مليون	٣٠٠٠٠

الكبرى ، على حين ان مساحة اراضيها تصل فى بعض الاحيان الى ما يقارب مساحة غرب أوروبا كلها أو مساحة عدد من دول غرب اوروبا مجتمعة .

وحتى وقتنا الحاضر لم تصل المناقشات الى حلول حاسمة لهذه الاسئلة ، فقد توالت ضغوط داخلية وضغوط خارجية تشابك بعضها ببعض ، فثمة دول تخشى جيرانها بعد اشتداد المنازعات بين الدول الافريقيــة ، واخـرى تلتمس عونا عسكريا من ميدان التدريب والامدادات والاسلحة من مصادر متعددة فى المعسكر الغربى والمعسكر الشرقى ، وبعض الدول ما زالت لها مشكلات مستعصية بشأن تسويات الحدود الفاصلة ، وبعض آخر يرى ان له دورا فى العمل للوحـدة الافريقية الامر الذى يجعل قواته المسلحة طليعة لحركات التحرر وتصـفية الاسـتعمار الاجنبى والتفرقة العنصرية فى القــارة ، وهناك اخيرا المخاوف الحقيقيــة من مؤامرات الاســتعمار الجديد . وبعد كل هذا تأتى الضغوط الطبيعية من المؤسسة العسكرية ذاتها معبرة عن اهتمامها بزيادة عددها وتحسين أسلحتها ودعم وسائل القوة المتاحة لديها . كما ان دولا كثيرة استعملت هذه القوات فى شئون الامن والنظام الداخلية .

وظهرت المجموعة الثانية من المشكلات وما يرد عنها من اسئلة وهى تتعلق بالعلاقات بين المؤســسة العسكرية والسلطة المدنية الحاكمة أو الحزب الحاكم فى الدولة المستقلة حديثــا ، وهنا ظهرت حالتان احداهما حالة الدول ذات نظام الاحزاب المتعددة ، والاخرى حالة الدول ذات الحزب الواحد ، أما فى الحالة الاولى فقــد ساد الرأى الرسمى القائل ان على المؤســـسة العسكرية ان تأخذ الوضع النظرى القائم فى دول غرب أوروبا والولايات المتحدة الامريكية . وان كانت واجهت مشــكلات الوضــع الاجتمــاعى والثقافى والاقتصادى المتخلف فى دولها . وقــد أشرنا من قبل الى مشكلات نيجيريا ومثلها أوغندا والسودان قبل الانقلابات العسكرية ، وأما فى الحالة الثانية فيجب التفرقة اولا بين حزب واحد تقدمى وحزب واحد رجعى . والامثلة على الحزب الواحد التقدمى نجدها فى غينيا ومالى والامثلة على الحزب الواحد الرجعى نجدها فى جمهورية افريقيا الوســطى والفولتــا العليا . وبالنسبة لوضع الحزب الواحد التقدمى ، فقد صممت القيادة السياسية على أن تبقى المؤسسة العسكرية منذ اليوم الاول فى حالة تبعية للحزب بوصفه المؤســسة القومية الاولى فى المجتمع ، وترتب على هــذا ان تقوم المؤسسة القوميــة الحزبية بدعم المؤســسة العســكرية بالــكوادر القيادية من منظماتها المتعددة ، وان تنظم العلاقة بين المؤسسة الحزبية والمؤســسة العسكرية فى ميدان الفكر والتنظيم بواسطة الاشراف السياسى الدقيق والتوجيــه الفــكرى وتعيين الضــباط السياسيين على مختلف المستويات ، وان يمتلك الحزب الواحد سلطات النظر فى تعيين قيــادات المؤســسة العسكرية وفى اخراجها من الجيش فى حالات الانحراف عن الخط السياسى الحزبى . كل هذا بقصد دعم مبدأ تبعية القوات المسلحة والشرطة للحزب الواحد ، وفى بعض الحــالات يقوم الحزب الواحد بتشــكيل منظماته شــبه العسكرية لمواجهة أى احتمال بعد هذا . أما بالنسبة الى حالة الحزب الواحد الرجعى فقــد قام بناء المؤسسة العسكرية على اساس انهــا اداة ردع وتحطيم للمعارضة وسند قوى لحكام هذه الدول والفئات الاجتماعية الافريقية والاجنبية التى يمثلون مصالحها ويعبرون عن وجودها .

وعموما ما زالت علاقة المؤســسة العسكرية بالحزب الواحد تمثل ميدانا للنقاش والتجريب فى افريقيا ، حيث المشكلات والاوضــاع والظروف الداخلية والخارجية تختلف اختلافا واســعا ، عما قد يتبادر الى الذهن حين نتذكر الصــورة الكلاسيكية لهذه العلاقة التى تبــدو فى علاقة الحزب الشيوعى السوفييتى بالجيش السوفيتى، ويرجع هذا النقاش والتجريب فى افريقيــا الى اختلافات فى فلسفة الاحزاب الافريقية وفى بنائها الطبقى والاجتماعى وفى الظــروف التــاريخية والجغرافية والاقتصادية والدولية وما الى ذلك من العوامل التى تؤثر فى تكوين هذه المؤسسات القومية بوجه عام . ثم ان كل مجتمع افريقى يقوم فيه نظــام حكم الحزب الواحد التقــدمى يختلف من حيث مشكلاته وتركيبه وتعقيداته عن غيره ، ومن ناحية أخرى لابد ان نقدر وزن ودور وتطلعات فئات النخبة المتعلمة والمثقفة فى السلك المدنى والسلك العسكرى ، وما اذا كانت وصلت الى الحد الكيفى والكمى الذى يســد متطلبات بناء اجهزة ومؤسسات الدولة الحديثة ؟ وما هى حقيقية العلاقات المتبادلة بين هذه الفئات ؟

وهل نشأت منذ فترة الكفاح من أجل الاستقلال أم انها قامت على اساس وظيفى بعد الاستقلال ؟

يضاف الى هذا ان التركيب الاجتماعى بفئاته وطبقاته وتباينه يعكس نفسه ايضا انعكاسا قويا على تركيب المؤسسة العسكرية ذاتها . فالجنود والضباط يأتون من مختلف البيئات والطبقات والفئات والمناطق من الوجهة النظرية ، ولكن لابد من الوجهة الواقعية أن يكون الضباط على الاقل من مستويات ثقافية وتعليمية معينة لكى يستطيعوا الدخول فى الخدمة والصعود فى سلم الترقى فى السلك العسكرى ، ونظرا الى طبيعة الميراث الثقافى وانتشار التعليم وتقدم بعض القطاعات الاجتماعية على البعض الاخر فى الوحدة السياسية ، نجد أن تكوين المؤسسة العسكرية يحمل فى طياته مشكلات ومطامع واتجاهات وأوضاع متعددة قد لا تكون بالضرورة على وفاق فى التزام الخط السياسى الرسمى داخليا وخارجيا .

ويمكن أن نضرب مثلا على مشكلات بناء المؤسسة وهو ما حدث عام ١٩٦٤ فى أوغندا وكينيا وتنجانيقا . فبينما كانت هذه الدول حديثة الاستقلال تجتاز مرحلة بناء المؤسسة العسكرية اذا بها تفاجأ بتمرد عسكرى يقع فى فترة انتشار الاثار السياسية والنفسية والفكرية للثورة فى زنزبار . وفى نظرنا ان هذا التمرد العسكرى نتج عن الهزة التى صاحبت الانتقال من الوضع الاستعمارى الى الوضع الاستقلالى الرسمى ، ولهذا كانت مطالب المتمردين ذات صبغة مادية كالمرتبات ونظم الترقية وأفرقة الوظائف والقيادات . وكان هذا فى فترة انتهاء السلطة العسكرية البريطانية على تنظيم القوات العسكرية فى شرق افريقيا كوحدة مجتمعة ، والانتقال الى بناء سلطة عسكرية وتنظيم للقوات العسكرية على مستوى كل وحدة سياسية مستقلة من الوحدات الثلاث التى أعلن استقلالها .

المؤسسة العسكرية بين الثورة والثورة المضادة

تصل الدراسة الان الى جوهر المشكلة ومدار كل ما سبق من مشكلات ومناقشات تؤثر فيه وتتأثر به ، ولكن مع ذلك يظل هو العامل الحاسم والاساسى فى تقييم وتصنيف الاحداث ان افريقيا ، كأى مكان على ظهر الكرة الارضية ، تتأثر اليوم بالصراع الانسانى الذى يأخذ صورا اقليمية وقارية متعددة . وهذا الصراع الانسانى قائم بين قوى الثورة والتقدم والتطلع الى تغيير الوضع الانسانى العام الى صور احسن ، وبين قوى الثورة المضادة الرامية الى التجمد وابقاء الوضع العام على ما هو عليه او الردة به ان امكن الى وضع ترضى عنه وترضى به الطبقات والفئات الممتازة والدول صاحبة المصالح الاقتصادية الاستثمارية . هذا الصراع الانسانى هو الصراع ضد قوى الاستعمار القديم والجديد على جميع المستويات .

احب أن اقرر فى صراحة ان افريقيا فى حالة نضوج ثورى عام ، وان الموقف السياسى والاقتصادى والفكرى قد أصبح مهيئا للصراع العنيف . ونتيجة للنمو غير المتوازى فى حركات التحرر الوطنى وفى ظروف المعركة الاستقلالية ، وفى متطلبات تصفية الاوضاع والتركيبات الاجتماعية القديمة تصفية متناسقة مع نمو الفكر الثورى وقوة التنظيم الثورى والريح المواتية فى المناخ الدولى — اظهرت قطاعات ثورية متقدمة فى القارة أخذت شكل دول مستقلة وشكل منظمات ثورية وشكل قضايا اساسية . وهذه القطاعات الثورية المتقدمة استقطبت النضوج الثورى العام الى الامام فى داخلها انكانت دولا أو منظمات أو فى خارجها ان كان قضايا اساسية للاوضاع الاقليمية أو القارية أو الدولية . وهذا يعنى أن ظهور نظم ثورية فى غانا وغينيا ومالى والجمهورية العربية المتحدة والجزائر وتنجانيقا وغيرها قد طرح بقوة قضية تطوير صورة المجتمع النموذج ، وقضية الكفاح ضد الاستعمار الجديد ، وقضية وحدة القوى الوطنية الثورية ، وقضية التطبيق الاشتراكى فى المجتمعات الافريقية ، وقضية تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية فى القارة ، وغير ذلك من القضايا الاساسية فى حياة الافريقيين والبشر عامة . وبدأ هذا فى داخل المجتمعات ذات النظم التقدمية التى تبنى وتعمل على مستوى الوضع الداخلى والخارجى ، وبدأ هذا أيضا فى داخل المنظمات السياسية التقدمية التى تضم جميع القوى الوطنية للعمل فى ضوء استراتيجية وتكتيك ثوريين ، وبدا هذا فى طرح قضايا الكونجو وروديسيا والوحدة الافريقية على المستويين العالمى والقارى بشكل ادى الى

اجتماع كلمة الرأى العالم الافريقى عامة على الرغم من الصور المتخاذلة والمواقف المشبوهة للقيادات والنظم الرجعية القديمة فى القارة .

وتؤدى بنا هذه المقدمة الواقعية الى الايمان بأن الموقف الافريقى ناضج ومهيأ لقيام صراع بين تحالف مؤلف من قوى وفئات ونظم واحزاب افريقية يعمل ضد الوضع الراهن داخليا وخارجيا على مستوى الوحدات السياسية وعلى مستوى القارة وعلى مستوى العالم المعاصر ، وبين تحالف مؤلف من قوى وفئات ونظم واحزاب افريقية حفيظة على الوضع الراهن داخليا وخارجيا على مستوى الوحدات السياسية وعلى مستوى القارة وعلى مستوى العالم المعاصر . وبهذا تبدو الصورة كبيرة وعميقة ، وتظهر مراكز الصراع المتعددة وتظهر قواه الخفية والعلنية ، وهذا ما يجعل المعركة ضارية والصراع دمويا ضاريا والاسلحة متعددة والوسائل منوعة .

وهذه النقطة تقودنا الى نقطة الخلاف الأولى بين رأينا والاراء النظرية الى عرضناها فى أول الدراسة ، فكلها لم تعط تقديرا ووزنا لآثار الموقف العالمى والمناخ الدولى السائد وما فيه من صراع وحرب باردة وتحرش سافر بحركات التحرير الوطنية وعداء دائم للقوى التقدمية من جانب قوى الرجعية والاستعمار الجديد ، وهذا الموقف العالمى والمناخ الدولى يترك اثره بالسلب او بالايجاب على كل نواحى المعركة فى افريقيا . ان كثيرا من القضايا الافريقية قد تبدو وكأنها قضايا اقليمية او خاصة لما لها من صفة جغرافية، ولكنها فى مفهومها الحقيقى قضية عالمية تمثل جزءا لا يتجزأ من القضية الاساسية فى الصراع الانسانى المعاصر .

ويقودنا هذا الى النقطة الثانية من نقط الخلاف ، وهى انه ترتيبا على التحليل السابق نجد ان هناك فارقا عميقا بين حركة الثورة وحركة الثورة المضادة ، وعلى هذا فان حركة القوات المسلحة او اى تنظيم سياسى واقتصادى آخر لا تكون خيرا او شرا لذاتها وانما هى حركة خير أو حركة شر بالنظر الى هدفها والى القضية التى تعمل لها أو الفئات الاجتماعية التى تعبر عن مصالحها او القوى السياسية والاقتصادية التى تقف ضدها . سواء أكانت الصورة اقليمية أم كانت عالمية . ولذلك فنحن نرى أن اطلاق القول بان حركة القوات المسلحة هى حركة للعمل الى التمدين والوصول الى الوضع العصرى انما هو خطأ اذا كان قولا مجردا بدون التزام نسبة هذا القول الى الاوضاع والقوى الاجتماعية والاوضاع والقوى السياسية والاوضاع والقوى الاقتصادية فى داخل المجتمع الذى تتم فيه الحركة على المسرح العالمى بأسره الذى يشهده النصف الثانى من القرن العشرين .

نصل الى النقطة الثالثة التى سبقت الاشارة اليها وهى ان المؤسسة العسكرية هى أحد الاجهزة الحديثة والفعالة فى الدولة المعاصرة ، ولذلك فهى مرتبطة بمتطلبات ودور القوى السياسية والاقتصادية السائدة فى المجتمع ، وهى فى الوقت نفسه تمثل أداة وطليعة للعمل السياسى ضد هذه القوى اذا تناقضت واياها ، ومعنى هذا أن هناك احتمالين لا ثالث لهما : أما الاحتمال الاول فهو ان قيادات هذه المؤسسة العسكرية الى درع واقية لحركة هذه القوى والفئات صاحبة الامتيازات الاقتصادية والسياسية الداخلية والخارجية فانها تصبح أداة لردع القوى الاجتماعية الشعبية ووقف تقدمها ، وأما الاحتمال الثانى فهو ان تتحول المؤسسة العسكرية الى درع واقية لحركة هذه القوى الشعبية تصاحبها على طول طريق تقدمها وتحميها من مؤامرات القوى صاحبة الامتيازات الداخلية وحلفائها من القوى الاستعمارية الدولية ، وليس هناك احتمال ثالث للحياد بين هذين الموقفين . والفيصل هنا هو نوعية الالتزام السياسى والمصالح والاصول الطبقية الاجتماعية وتفهم حركة التاريخ وحتمية التطور ، وتشرح الفقرة التالية المقتبسة من ميثاق العمل الوطنى ما نعنيه عند الحديث عن الاحتمال الثانى : « ان دور القوات المسلحة هو ان تحمى عملية بناء المجتمع ضد الاخطار الخارجية ، كما انه يتعين عليها أن تكون مستعدة لسحق كل محاولة استعمارية رجعية تريد ان تمنع الشعب من الوصول الى آماله الكبرى .. ان مواصلة الزحف الشعبى نحو التقدم الاقتصادى والاجتماعى يجعل اقامة الجيش الوطنى درعا حقيقيا للنضال ، وليس مجرد قشرة سطحية تغطى خطوط الحدود ، ان مثالية الجيوش

الوطنيـــة تكمن فى القوة الوطنية الاقتصـــادية والاجتماعية » (١٣) .

وتسوقنا هذه النقطة الى الموقف النظرى الذى تؤمن به الاحزاب والنظم السياســـية الواحدة التقدمية فى القارة بشأن تنظيم علاقات الحزب بالمؤسســـات القوميـــة الاخرى وفى مقدمتهـــا المؤسسة العسكرية ، وفى هذه النقطة لا يكفى الايمان النظرى والفكرى انمـــا لابد من تطبيق سريع عاجل فعـــال يؤدى الى النتيجة الفكرية المرجوة ، مع تتبع دائم ويقظ لهذه الارتباطات وهذه التطبيقات مع كل تطور وتغير يقع فى حياة المجتمع سيرا على طريق الانتقال الى المجتمع الاشتراكى . وهذا يؤكد باستمرار ان المؤسسة العسكرية هى جهاز قائم فعلا فى داخل قوى الشعب الثورية المتمثلة تنظيميـــا فى الحزب او التنظيم السياسى الواحد ، لا ينفصل عنها ليصبح طبقة أو فئة اجتماعية ، ولا ينحل ويلغى فتفتقد الدولة والمجتمع الطليعة الرئيســـية فى الدفاع وصد العـــدوان الخـــارجى ومؤامرات الحرب الباردة والاستعمار الجديد . فاذا ســـلمنا بان القوات المســـلحة تدين بالولاء المطلق لاهداف الشعب وغايات التطور الاشتراكى ، استلزم هذا ايجاد ارتباطات وتبنى علاقات تنظيميـــة وتنسيق أوضاع ومستويات فكرية تربط ما بين المؤسسة العسكرية كتنظيم وجهاز قائم ، وبين العمود الفقرى فى الكيان السياسى العام للمجتمع، الا وهـــو الحزب الواحد أو التنظيم الســـياسى الواحد . ومن المعلوم ان قيام هذه الارتباطات والتنظيمـــات هدفه محو أى تبـــاعد فكرى بين الحزب الواحد وباقى المنظمـــات والمؤسسات القوميـــة ، مع ضـــمان دعم وتقوية العلاقات المتبادلة بين المؤســـسة العســـكرية وباقى قوى الشعب وفئاته ومنظماته والمؤسسة التنظيمية الحزبية ذات المركز الاول فى المجتمع .

وكل هذه الترتيبات مؤداها ان تظل جميـــع هذه المؤسسات القومية على علم وايمان وثقة بخطوط العمل السياسى ، وان لا تنعزل المؤســـسة العسكرية أو غيرها من المؤسسات القوميـــة بحيث تنشأ امكانيات استغلال هـــذا الانعزال بواسطة الرجعية والاستعمار العالمى ، وكل هذه الترتيبات تتم فى اطار المناخ التقـــدمى الفكرى والاوضـــاع الاقتصـــادية الاشتراكية ، وفى ظـــل المبادىء السياسية الداخلية والخارجية المتحررة .

انقلابات عسكرية ام ثورة ؟

تصل الدراسة الى قســـمها الاخير المتضمن دراسة تطبيقية للاحداث والحركات العسكرية الاخيرة فى افريقيا ، فى ضوء ما وصلنا اليه من مبـــادىء مـــع تفريق بين معنى الثورة والثورة المضادة ، ومعرفة باوضاع افريقيا والاوضـــاع العالمية بوجه عام .

فى عام ١٩٦٥ كانت افريقيا تشهد آخر مراحل الجنون العنصرى والانتهـــازية البريطانيـــة فى تطورات قضية روديسيا ، وما كاد العام ينتصف حتى كانت الازمة تتعقد ، ويبدو امام افريقيـــا جميعـــا موقف عملى واقعى لا يمكن النكول من مسئولياته فرادى وجماعة . لقد سبق ان رفعت منظمة الوحدة الافريقية شعار تصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية من القارة ، واسرع جميع الزعماء والقادة — حتى الرجعيون منهم — الى التحدث عن مسئوليات القارة تجاه هذا الموقف وهذه المعركة . وتطورت الاحداث على النحو الذى عرفناه ، فاذا بالموقف يصل الى نهايتـــه الطبيعيه المحتومة ، ألا وهى أنه لابد من معركة ثورية حاسمة ضد الاستعمار القديم والاستعمار الجديد والتفرقة العنصرية ، وهنا احس الزعماء والقادة الرجعيونو الانتهازيون بالمازق الذى هم علىوشك الوقوع فيه ، اذ وجدوا امامهمطريقين لا ثالث لهما ، فاما ان يســـفروا عن وجهـــوهم الحقيقية وانتهازيتهم السياسية فينكشفوا امام شعوبهم ، وبذلك يتيحون الفرصة للقوى الثورية فى بلادهم لان تعمل ضدهم وتندلع الثورة وتهتز الارض من تحت اقدامهم ، واما ان ينضووا فعلا تحت لواء المعسكر الافريقى التحررى وينقلبوا على ساداتهم الاســـتعماريين القـــدامى والجدد ويتخـــلوا عن مصـــالح طبقـــاتهم الرجعيـــة الارستقراطية الاقطاعية فى الداخل .

ومن ناحية أخرى كانت الموجة الثورية تعمل بين صفوف القوى الشعبية التى طال انتظارها من اجل العدالة والتنمية والتقدم بعد الاستقلال ، فاذا بالحكم والمجتمع يخضع لطغمة فاسدة من الانتهازيين والسياسيين المتعاونين مع الاستعمار القديم والاستعمار الجديد ، ويتحول نظام الحكم الافريقى الى غنيمة تتقاسمها هذه الطغمة واعوانها ، مستخدمين القوة والارهاب ضد القيادات الحرة الثورية فى مجتمعاتهم ودولهم . ومن ناحية ثالثة كان الموقف الدولى يتأزم على مستوى عالمى ، فالاستعمار الجديد يشن هجوما ضاريا فى الشرق الاقصى وفى امريكا اللاتينية وافريقيا ، ومع ذلك لا يظفر بالنتائج العاجلة التى كان يرجوها ولا يرى الهزائم المتصورة التى يتوقعها ويتمناها لحركات التحرر وللمعسكر الاشتراكى ولحركات التقدم الانسانى عامة .

وهكذا تتعقد الازمة نتيجة كل هذا الميراث التاريخى الطويل فى افريقيا وفى الموقف العالمى ، ثم تجىء قضية روديسيا كعود الثقاب المشتعل ، وتقف القارة امام الاختبار والتحدى ، وكما سبق القول تطورت كل هذه الاحداث وتشابكت فى موقف افريقى عام يتصف بالنضوج والتهيوء للصراع بين تحالف القوى الافريقية التقدمية وحلفائها وبين تحالف القوى الافريقية الرجعية وحلفائها ، وبرز الاستعمار الجديد يحاول أن يضرب ضربة عاجلة عن طريق اجهاض الثورة ، والاجهاز على هذه القوى الثورية قبل ان تتحالف وتنظم مواقعها وترسم خطط معركتها . ودبر خطته على اساس الاجهاز عليها فرادى مبتدئا بأضعفها نسبيا او باكثرها مشكلات وتعقيدات . وبدات السلسلة فى الربع الاخير من العام الماضى فتم تحطيم الحركة الثورية فى بوروندى ، وتحرك موبوتو بقواته المسلحة فجثم على انفاس الكونغو ليوبولدفيل ، وعاد سوجلو يحتل من جديد قصر الرئاسة والعاصمة فى داهومى ويعلن انه باق ولا ينوى الانسحاب . وجريا على التقليد عمد قائد جيش كل من جمهورية افريقيا الوسطى والفولتا العليا الى السيطرة على سلطة الحكم واعلان الاحكام العرفية وكتم الانفاس واسدال الظلام على البلدين .

وهكذا تم اختيار الدول الناطقة بالفرنسية التى خضعت من قبل للاستعماريين الفرنسى والبلجيكى ميدانا للفصل الاول من مأساة التطبيق الاستعمارى ، وانما تم اختيارها بقصد حصر انتشار العمل الثورى والسيطرة على المنطقة المحيطة بروديسيا ، وتأكيد بقاء العازل الارضى بين الموجة المتحررة وبين مناطق السيطرة العنصرية البيضاء فى الوسط والجنوب ، وفى هذا ايضا نوع من الحماية غير المباشرة لمناطق نفوذ الاستعمار البرتغالى ، كما فيه نوع من التطويق المتعمد للنظام الثورى فى الكونغو برازافيل .

نحن نعرف أن مشكلة بوروندى هى سيطرة الطبقة القبلية الارستقراطية المنتسبة الى قبائل توتسى على طبقة الفلاحين الاقنان من قبائل هوتو ، وهى سيطرة اقطاعية العلاقات والمضمون دامت حوالى ٤٠٠ عام قبل الحكم الاستعمارى الالمانى والبلجيكى وبعد اعلان الاستقلال عام ١٩٦٢ . أما الكونغو فاحداثه معروفة منذ انقلاب موبوتو الاول عام ١٩٦٠ والعمل ضد لومومبا ثم قتله ، وادى هذا الى حكم فئات من المرتزقة التابعين للاستعمار الجديد ، حتى كاد صبر موبوتو ينفد وراحت فرق المرتزقة تتطاحن بعضها مع بعض ، وحاول الاستعمار البلجيكى والمصالح الاقتصادية البريطانية أن تجد لها مكانا الى جوار الرأسمالية الامريكية الفتية ، لكن الغاية آخر الامر كانت للوجود الامريكى دون سواه .

أما الدول الناطقة باللغة الفرنسية فانها تشكو أزمة سياسية حادة منذ أن خان عدد من الزعماء والقادة شعوبهم وتفاهموا مع الرأسمالية الفرنسية الجديدة فقبلوا دستور ديجول عام ١٩٥٨ ودخلوا نطاق الجماعة الفرنسية ، ولكن أمام تطور الاحداث فى افريقيا وانعكاسات الحركة الثورية التى استقلت بها غينيا عام ١٩٥٨ ، ثم منح هذه الاقاليم الاستقلال مع ارتباط عسكرى اقتصادى سياسى كامل بفرنسا ، وأصبحت الاقليمية هى النمط السارى فى تنظيم الحكم وادارة المجتمع فى هذه المنطقة ، وتصارعت قوى التقدم والثورة ضد قوى الحكم الرجعى الجاثم على انفاس هذه الشعوب ، واندلعت نيران الخلافات القديمة بين القبائل واتباع مختلف الاديان والعناصر ، وجاء الفساد والانحرافات والتخلف فزاد الطينة بلة ، ولذلك كثرت فى هذه البلاد الاضطرابات وخيم الكساد الاقتصادى وتعددت التغيرات الوزارية ، وخشية من تطور الموقف وافلات الزمام من يد هذه القيادات الرجعية بعد ان استنفدت غاياتها ونفدت بهذا

صلاحيات وجودها من وجهة نظر الرجعية والاستعمار ، تم بمنتهى السهولة دخول قيادة الجيش الرسمية فى هذه الدول لتسلم الحكم ، فى صورة تغيير للاشخاص فقط حتى ليمكن القول ان ما تم يمثل الصورة الكلاسيكية التى تعرفها امريكا اللاتينية خلال تاريخها الطويل حيث يثب الى الحكم الرجل القوى (الكوديلو) . وهكذا تم تثبيت الثورة المضادة فى داهومى والفولتا العليا وافريقيا الوسطى .

وما ان انتهت المرحلة الاولى من الهجوم الاستعمارى على القارة مع ابتداء عام ١٩٦٦ ، حتى فوجىء الاستعماريون والرجعيون بانهيار صرح أعز امانيهم ، لقد تكلموا كثيرا عن الديموقراطية والتجربة الحرة التى تقف كالمنارة العالية فى وسط افريقيا السوداء ، وليس هناك كتاب غربى تحدث عن افريقيا الا واشار بمناسبة وبدون مناسبة الى نيجيريا ، وخلال السنوات الخمس الماضية كانت أمراض القبلية والرجعية الفكرية والفساد السياسى والتفسخ التنظيمى تأكل جسد الاتحاد الفيديرالى النيجيرى والكيان السياسى للمجتمع النيجيرى ، ومع ذلك فقد اصيب أعوان الاستعمار والرجعية بالصمم والعمى تجاه كل هذا ، وراحوا يتباهون بتمتع نيجيريا ودورها البناء فى السياسة الافريقية ، ومن وجهة نظرنا نرى ان نيجيريا قد وقفت منذ عام ١٩٦٠ فى ميدان السياسة الافريقية موقف المتخاذل المتهادن السلبى تجاه كل قضايا التحرر والثورة وتصفية الاستعمار والتفرقة العنصرية فى القارة ، وعجزت الحكومة الافريقية المستقلة هناك عن أن تقدم حلولا لمشكلات البشر واوضاعهم المتخلفة ، مما ترتب عليه ان زاد الاثرياء ثراء والفقراء فقرا .

وحكم نيجيريا طوال هذه الفترة تحالف اقطاعى رأسمالى رجعى سيطر فيه سلاطين الشمال وبورجوازية الجنوب على البلاد . ثم حدث انقسام فى داخل بورجوازية الجنوب ، فبقى جزء منها متحالفا مع الشمال وخرج جزء منها ليقف موقف المعارضة الليبرالية ذات الفكر الراسمالى والفلسفة الاقتصادية الحرة . وتعددت فى نيجيريا التنقلات السياسية بين التأييد والمعارضة حتى ليكاد يصعب على الدارس ان يتابع مواقف الزعماء وأسماء الاحزاب والتجمعات . الى ان جاءت معركة التعداد العام ثم معركة الانتخابات عام ١٩٦٤ . وخلال كل هذه الفترة فاحت فى الجو السياسى روائح الرشوة والتذبذب السياسى والعمالة السياسية . وفجأة فى منتصف شهر يناير الماضى عرف العالم أنباء محاولة الضابط نزيجو وزملائه ، ثم انباء تولى قائد الجيش ايرونسى السلطة وتثبيت حكم القوات المسلحة فى البلاد والغاء الدستور .

وهناك تفسيرات عديدة لهذا الوضع ظهرت فى الصحافة المصرية والاجنبية ، ولكن الراى الراجح عندى هو ان محاولة ثورية بدات ولم تتمكن من تحقيق غاياتها الثورية الكاملة لاسباب عديدة ، وتدخلت القيادة الرسمية للمؤسسة العسكرية تساندها البورجوازية النيجيرية وتمت تسوية وسط حفظت للاولين هيلتهم وسلمت للاخرين السلطة وبقيت الاوضاع الرجعية الراسمالية على ما هى عليه . وتفسير هذا فى ضوء ما سبق أن عرضناه عن تركيب المؤسسة العسكرية فى نيجيريا وأحكام الاوضاع الجغرافية والسكانية ومساندةالاستعمار القديم والاستعمار الجديد للجسد السياسى النيجيرى ، وفى ضوء هذا التفسير اقول ان نزيجو وزملاءه خرجوا بهدف تقويض النظام كله بواسطة قتل واغتيال قياداته الرسمية والفعلية وعلى أمل ان يستقطبوا تأييد الجماهير بعد اغتيال هذه القيادات واصابة البورجوازية الجنوبية والاقطاعية الشمالية بنوع من الشلل الذى يمكنهم من فرض أنفسهم على الاحداث . ولكن فشل بعضهم فى تنفيذ مهمته ، والسرعة التى تحركت بها البورجوازية والمصالح الاجنبية ، واستعداد قائد الجيش وهو رجل غير ذى شخصية مخيفة ويتصف بعقلية متهادنة ، للتدخل لصالح القوى الداخلية والاجنبية صاحبة الامتيازات ، كل هذا اوجد موقفا سهل عملية المساومة والحل الوسط . وقبل نزيجو وزملاؤه التسليم وثمنه المحافظة على حياتهم والاحتفاظ لهم بدور فى عمليات الحكم العسكرى ، وقدم ايرونسى قائد الجيش ترضية للشمال بأن عين الضابط حسن كاتسينا (ابن أمير كاتسينا) حاكما عسكريا على الشمال ، وعين الضابط الذى اغتال اكينتولا حاكما عسكريا على الغرب (وهو اصلا من اليوروبا) ، وعين الحاكمين العسكريين فى الشرق والوسط من الايبو . وقدم ترضية لاعداء الايبو بالغاء منصب رئيس الجمهورية وعزل الدكتور ازيكوى ، وقدم ترضية للايبو بالغاء الدستور الذى طالما اشتكوا من انه يمنح

الشمال امكانيات السيطرة على الحكومة الفيدرالية ، وهكذا تداخلت التسويات وتنوعت، وسيطر ايرونسى قائد الجيش متعاونا مع قائد البوليس على حكم البلاد . وتم اجهاض الثورة او قطع الطريق على كل احتمال بتطوير الموقف الانقلابى الاول الى ثورة جذرية فى البلاد .

وخلال شهر فبراير اقدم الاستعمار الجديد وعملاؤه من الانتهازيين فى غانا على اضخم عملية انقلابية فى افريقيا ، الا وهى استيلاء القوات المسلحة على الحكم فى اكرا وعزل الرئيس نكروما اثناء رحلته الى الشرق الاقصى . ويمثل هذا الاجراء الخطوة الثانية فى المخطط الاستعمارى اذ انه نقل عملياته الى قلب الجبهة الثورية وشرع فعلا فى تصفية الجيوب المستقلة الثورية فى القارة . ولهذا تنزعج اشد الانزعاج مما حدث فى غانا ومن انعكاساته على الموقف فى باقى القارة(١٤) .

يجب ان نلاحظ نقطة أساسية فى التطور الذى وقع اخيرا فى غانا منذ ان صدر دستورها الجمهورى عام ١٩٦٠ ثم تعديله فى عام ١٩٦٤ بالنص صراحة على قيام نظام الحزب الواحد . ان هذا استلزم القيام بثورة تنظيمية فى تعديل علاقات الاجهزة والمؤسسات القومية فى داخل الدولة تجاه الحزب الواحد . واعتقد انه لم يتم بصورة مرضية كاملة تمكن الحزب التقدمى الواحد من السيطرة على هذه المؤسسات فكريا وتنظيميا . وهذه نقطة يحسب لها حساب فى الموقف ، لان غانا كانت من ناحية علاقات المؤسسات والتنظيمات دولة متعددة الاحزاب ليبرالية التنظيم مع نمو فعلى لشخصية الرئيس نكروما وحزبه وعلاقاته بالقوى المتعددة فى داخل الدولة. وهذه النقطة هامة لان معرفة كل تفاصيلها من شأنها ان تنير السبيل امام دراسة علاقة الحزب الواحد بالمؤسسة العسكرية تنظيميا وفكريا . اضف الى هذا ان الحزب كان قد قام بتكوين منظماته وادواته شبه العسكرية من الشباب ، وهذا خلق عنصرا جديدا فى الموقف بالنسبة الى دور مستقبل المؤسسة العسكرية ،

ومن ناحية ثانية كان الحزب قد شهد مرارا عمليات اصطدام فكرى بين الاجنحة المتعددة وطرد عددا من قياداته لاسباب اثراء غير مشروع او فساد سياسى او خلاف فكرى بينهما وبين الرئيس نكروما ، ولم يتبع هذا بحركة تطهير واسعة النطاق على جميع مستويات القيادات الحزبية من اعلى التنظيم الى اسفله ، ومن ناحية اخرى تعطل بشكل ملحوظ ممارسة اجراءات النقد والنقد الذاتى فى داخل العمل الحزبى ، الامر الذى سمح بنمو البيروقراطية الادارية فى البناء الحزبى ، وفى الوقت نفسه يرجع عندى ان الشكوك قد نمت فى داخل الحزب عند الاجنحة اليمينية بعد الاتجاه الجدى الى بناء التطبيق الاشتراكى وتوسيع وتأكيد دور جماعات الماركسيين الذين يظهر نشاطهم الفكرى والتنظيمى حول بعض المجلات وفى منظمات الشباب والطلائع والعمال والتعاونيات . والرأى الراجح عندى فيما يتعلق بهذه النقطة ، هو ان الظروف الداخلية فى الحزب كانت تتطور لصالح نمو قيادات هؤلاء الماركسيين على مستويات الحزب ، الامر الذى حفز اليمين الانتهازى الذى لم تكن قد تمت بعد تصفيته نهائيا فى الحزب والمجتمع ، على التحرك مع قيادات المؤسسة العسكرية لضرب النظام كله قبل ان تنمو اوضاع القيادات الجديدة وتتدعم سلطة ودور المنظمات الحزبية شبه العسكرية .

ومن ناحية ثالثة فان الحديث عن المصاعب الاقتصادية والاخطاء على نحو مثير للشكوك كان امرا غير مقبول ، فالمتاعب الاقتصادية والاخطاء امر طبيعى فى كل بلاد آسيا وافريقيا وهى وضع مرتبط بالتجارب التى تقوم ببنائها هذه الشعوب والحكومات ، وناجم عن المواريث الاقتصادية والاجتماعية وايضا عن الحصار الاقتصادى ومحاولات التخريب التى يقوم بها الاستعمار الجديد ضد النظم التقدمية عامة فى العالم الثالث. والرأى الراجح عندى هو ان وجود الاخطاء

---

(١٤) جريدة الاهرام خلال شهرى يناير وفبراير ١٩٦٦ .

والمصاعب يجب ان يجرى تقييمهما فى ضوء الانجازات التى تمت فى البلاد ، فاذا عرفنا انه تم بناء سد الفولتا ، وتم التوسع الهائل فى خدمات التعليم والترقية الاجتماعية والاقتصادية فى المجتمع الغانى ، ووضعت خطط لبناء مشروعات التنمية بل تم تنفيذ جزء منها ، اذا عرفنا هذا كله امكن قياس هذه الاخطاء والمصاعب فى صورة نسبية بدلا من الحديث عنها فى صورة مطلقة تثير الشكوك كما سبق القول .

ومن ناحية رابعة فان العداء المتزايد بين الاستعمار الجديد والرئيس نكروما والاصطدام المباشر بين التيار الرجعى الاستعمارى والتيار التحررى ، كل هذا — جعل الاستعمار الجديد ووكالات المخابرات الاجنبية تقدم على تمويل ودعم هذه العملية الانقلابية الكبرى التى اصابت مقتلا فى تحالف القوى التقدمية الثورية فى القارة الافريقية . ولهذا عمد الاستعمار الجديد الى التفاهم مع البورجوازية الغانية التى لم تكن قد تمت تصفيتها اقتصاديا وعزلها سياسيا ، ومع القيادات المحافظة المتعاونة فى المؤسسة العسكرية ، ومع الفئات الانتهازية من المثقفين والمهنيين الذين تضخم دورهم فى غانا نتيجة لنمو البيروقراطية الادارية ونتيجة للندرة الطبيعية التى تواجهها المجتمعات المتخلفة عموما وهو ما يسمى بقضية القيادات التكنوقراطية ، ومن خلال هذا التحالف تحركت المؤسسة العسكرية منتهزة فرصة غياب الرئيس نكروما الذى تركزت بين يديه كل سلطات الدولة والحزب ، لتضرب النظام كله وتسيطر عليه بواسطة المجلس العسكرى الحاكم المكون من قيادات القوات المسلحة وقوات الشرطة .

وفى اول مارس بعد مرور ما يقرب من اسبوع واحد على حدوث الانقلاب وفى ضوء ما عرف من ابناء غانا نستطيع ان نرسم المعالم الكبيرة للموقف فى النقاط التالية :

١ — ان الدعم الاجنبى للاحداث الانقلابية واضح منذ اللحظة الاولى ، ويزداد ظهور دوره من اذاعات وبرقيات وكالات الانباء الغربية والمقالات التى تنشرها الصحف الغربية ومن بوالبها فى افريقيا ، حيث يلحظ المرء علامات الحقد والتشفى والفرح فى الصحف البريطانية والامريكية التى تكتب باستمرار عن هذه الاحداث .

٢ — ان غانا تتكفىء الى الخلف فى ظل الحكومة الانقلابية التى تعلن تمسكها بفلسفة الاقتصاد الحر وتستند الى قوى القطاع الخاص ، وتوقف التحول الاشتراكى ، واكثر من هذا تنتقد سياسة حكومة الرئيس نكروما الرامية الى التزام فلسفة التاميم والملكية العامة والاستعانة باعداد من الخبراء والفنيين القادمين من المعسكر الاشتراكى ، ولهذا كان اول اجراءات الحكومة الانقلابية اخراجهم جميعا من غانا . كما اغلقت الحكومة الانقلابية معهد وينيبا ، وهو معهد كان مخصصا لتدريب وتثقيف الثوار والمناضلين الافريقيين ضد قوى الاستعمار القديم والجديد معا

٣ — ان تخاذل الفئة المثقفة فى غانا وظهور عدم التزام اعداد قيادية منها يظهر فى مواقف الدبلوماسيين وبعض الوزراء والفنيين الذين انقلبوا على الرئيس نكروما وحزبه وايدوا حكومة الانقلاب تأييدا رخيصا ، وهذه قضية تستلزم الدراسة فيما يتعلق بغانا وبغيرها من دول العالم الثالث ، اذ تتكلم هذه الفئات بمنطق التكنوقراطيين وتعبر عن نفسية انتهازية ترى الدنيا خلال مصالحها الفردية فقط حين تتحرك الى الامام او الى الخلف او تتسلق الى اعلى .

٤ — ان نجاح الغزو الانقلابى الاستعمارى فى غانا يجعل الموقف اكثر تفجرا فى ميدان المعركة الافريقية ، فأطماع دوائر المخابرات والقوى الاستثمارية الاستعمارية لا تقف عند حد وهذا

يفسر كثيرا من الحركات التقدمية السريعة التى جابهت بهـا الدول المتحررة فى القـارة احداث غانا ، ويفسر اكثر حركات غينيا ومالى ضـد الزحف الرجعى الاسـتعمارى الذى يحـاول تطويقهما وخنقهما فى غرب القارة .

٥ ـ بعد فترة زمنية لن تطول سوف تتلاشى آثار الصدمة التنظيمية والنفسية التى سببتهـا حركة المؤسسة العسكرية وتخاذل وانتهـازية اعداد من القيادات الغانية ، ومن ثم سـوف تظهر آثار تنظيم القوى الشعبية الثورية فى غانا التى لن تجد امامها طريقا سوى العمل السياسى والعسكرى ضد هذه الحكومة الانقلابية ، وهنا تبرز قيمة الجوار الجغرافى من غانا بالنسبة الى قيادة هذا العمل الثورى السياسى والعسـكرى وامداده بالاسلحة ودعمه بالمناضـلين ، ومعنى هذا ازدياد قيمة الدفاع واهميته عن بقاء النظامين الثوريين فى غينيا ومالى ضد اى محاولة انقلابية يقوم بها الاستعمار الجديد فى غرب القارة .

٦ ـ ان تضامن القوى الثورية فى العواصم المتحررة بالقارة وتنسيق عملها وحركتهـا امر حتمى لضمان نجاح الهجوم المعاكس ضد هـذا الانقـلاب الرجعى ، ولحمـاية معنى الثـورة وتطبيقاتها فى افريقيا ، على ان تعمل معهم جميع القوى التقدمية فى البلاد الخاضعة لحكم رجعى او لسيطرة استعمارية سافرة فى افريقيا ، وتجد هذه الجبهة الثورية كل معونة ودعم وتاييد من الدول والحركات التقدمية والثورية فى العـالم المعـاصر .



دراسات

السياسة الإيرانية والاستعمار الجديد

د. صلاح العقاد

دكتور صلاح العقاد : استاذ مساعد التاريخ بكلية البنات جامعة عين شمس . حصل على درجة الدكتوراه فى التاريخ الحديث من جامعة السوربون عام ١٩٥٦ . ومن اهم مؤلفاته « التيارات السياسية فى الخليج العربى » و« الحرب العالمية الثانية » و « المغرب العربى » . وقد سافر الى باريس عام ١٩٦٤ فى مهمة علمية لجمع وثائق خاصة بدراسات حديثة للمغرب العربى .

منذ أن انضمت ايران الى حلف بغداد فى سنة ١٩٥٥ ساد اعتقاد بأنها كانت دائما من الدول الدائرة فى فلك الغرب . والحق أن هذا الانضمام يعد انقلابا فى السياسة الخارجية الايرانية وخروجا على عهد طويل ساد فيه مبدأ الحياد ، ذلك الحياد الذى املته الظروف الجغرافية للبلاد ، اذ انها ظلت مدة طويلة واقعة بين امبراطوريتين توسعيتين هما روسيا القيصرية وبريطانيا اثناء استعمارها للهند وما حولها من اقطار . وكانت علاقة ايران بجيرانها من غير هذين العملاقين ، تتأثر ايضا بوجودهما . فحينما كان النفوذ الروسى يتفوق فى طهران ، كانت بريطانيا تتدخل فى منازعات الحدود بين شاه فارس وامراء كابول فى افغانستان ، الى حد ان الاراضى الايرانية تعرضت مرتين لغزو عسكرى بريطانى (سنة ١٨٣٨ و سنة ١٨٥٧) بسبب محاولات حكومة طهران للاستيلاء على مدينة هراة ، تلك المدينة الافغانية التى ما زالت موضع نزاع بين الدولتين المتجاورتين الى وقتنا الحاضر .

كذلك دخلت كل من بريطانيا وروسيا كوسيطتين فى تسويات الحدود التى تمت بين ايران والدولة العثمانية خلال القرن التاسع عشر . وعلى ذلك

يمكن القول بأن اهداف السياسة الخارجية الايرانية طوال هذه الفترة كانت سلبية تنحصر فى اقامة توازن بين الدولتين وتحديد نفوذهما بقدر المستطاع . ومن المعروف أن ايران لم تتعرض لاحتلال عسكرى اجنبى قبل الحرب الاولى ، ومع ذلك كان الاجانب يسيطرون عليها اقتصاديا ويتمتعون فيها بحقوق الامتيازات ، مما جعلها توضع فى صف تلك الاقطار المسماة بنصف المستعمرة .

كان الضغط البريطانى على ايران يتمثل فى سيطرتها البحرية على الخليج العربى ، وفى العديد من القناصل المنتشرين فى مدن الجنوب الذين كانوا يتصلون اتصالا مباشرا برؤساء القبائل مما يهدد كيان الدولة الايرانية ذاته . وحينما تولى رضا خان الحكم فى سنة ١٩٢٢ وجعل هدفه الرئيسى هو تدعيم سلطة الدولة على أراضيها اصطدم ببريطانيا لهذا السبب . كذلك كان مقر الاقامة العامة فى الخليج يقع فى بوشهر احدى الموانى الايرانية قبل أن ينتقل الى البحرين وقد كانت تتمتع بامتيازات عسكرية خاصة ، ويتم الاتصال بين بريطانيا والحكومة الايرانية عن طريقين مختلفين : السفارة البريطانية التى تمثل وزارة الخارجية ، أما القناصل المنتشرون فى مدن الجنوب فيتبعون ادارة الهند ولهم تقاليد استعمارية خاصة فى التعامل مع الاقطار الشرقية . وقد استمر هذا الازدواج حتى استقلت الهند فى سنة ١٩٤٧م .

اما روسيا فقد مارست ضغطها عن طريق الزحف المستمر نحو الجنوب الذى بدأ بوصية بطرس الاكبر التى تحث القياصرة على أن يوسعوا ممتلكاتهم جنوبا حتى يصلوها بالبحار الدافئة . وقد عمل الكثيرون لتنفيذ هذه الوصية وانتزعوا عديدا من الاقطار الشمالية التى كانت تابعة لفارس فى القوقاز . واعتبرت بريطانيا هذا التوسع تهديدا لممتلكاتها فى الهند ، ومن هنا نشأ صراع شديد بين الدولتين الاستعماريتين فى

ايران ، وقد انتهى بتقسيم البلاد الى مناطق نفوذ فى سنة ١٩٠٧ (١) .

الدبلوماسية الشيوعية وايران

كان من المتوقع أن تنتهى هذه الاوضاع بوقوع الثورة الشيوعية سنة ١٩١٧ فى روسيا ، اذ ان الشيوعيين اعلنوا بمجرد تسلمهم للسلطة انهم قد تنازلوا عن جميع المطالب التوسعية القيصرية وعن الامتيازات التى كانت الحكومة السابقة تتمتع بها فى الاقطار الشرقية حسب الانظمة الاستعمارية العتيقة ، وصرحوا كذلك بأن للشعوب الاسلامية فى آسيا الوسطى ان تقرر مصيرها . وترتب على هذه الثورة انتشار الفوضى فى منطقة آسيا الوسطى الواقعة بين روسيا وايران نحو خمس سنوات . فانتهك حياد ايران وعبرتها جيوش بريطانية لايقاف المد الشيوعى فى آسيا الوسطى ، كما أن الشيوعيين اتخذوا أسلوبا جديدا للعمل . فبدل أن يتقدم الروس كغزاة لشعوب آسيوية ، بحثوا عن أنصار من بين المواطنين فى شعوب آسيا الوسطى المختلفة ، وتكونت أحزاب شيوعية باسم الجورجيين أو الازرباجيين أو الازبك ، أو القازاخ (٢) . ومعظم هذه الشعوب تنتمى الى المجموعة التورانية ، ولكن بعضها اكثر ارتباطا بالثقافة الفارسية . والذى يعنينا هنا هو أن حركة شيوعية تمكنت من الاستيلاء على السلطة فى جيلان ، وهو اقليم كان يشكل جزءا من فارس قبل الحرب العالمية الاولى ، هذا بالاضافة الى أن بعض اقاليم القوقاز التى انتزعت من فارس فى القرن التاسع عشر كانت ما تزال مرتبطة روحيا بايران ، وقد افسحت فترة الاضطراب المجال لحكومة طهران لان تتطلع الى استعادتها واذن فان الثورة الشيوعية لم تمح فى السنوات الاولى على الاقل ذلك العداء التقليدى بين الحركة الوطنية الايرانية وبين روسيا ، ومع ذلك فان الخطر الاكبر على الحركة الوطنية الفارسية لم يأت من جهة الشيوعيين بل من جهة بريطانيا بعد ان خرجت ظافرة من الحرب العالمية الاولى واتسع نفوذها فى الشرق الاوسط الى حد كبير . فللمرة الاولى صارت لها قواعد ثابتة فى الخليج ، ووضع العراق الجار الغربى لايران تحت انتدابها ، هذا بالاضافة الى أنها كانت الدولة الوحيدة التى تستغل نفط ايران منذ سنة ١٩٠٨ .

وفى سنة ١٩١٩ فرضت على فارس معاهدة تمنحها حق الاشراف على ادارتها وتقدم المساعدات الفنية والاقتصادية عليها . وقد قاوم الوطنيون ما استطاعوا هذه المعاهدة حتى قبل ان حركة رضا خان كانت تعبيرا عن هذا الاتجاه الوطنى الذى يريد تخليص البلاد من الانجليز والروس على السواء .

ان اهداف الانقلاب الذى اتى برضا بهلوى الى الملك هى محل جدل بين المؤرخين (٣) .

فقد قيل ان الانجليز هم الذين حرضوا على هذا الانقلاب ، بدليل أن أول عمل اتخذه رضا بهلوى هو اخراج الضباط الروس الذين كانوا يعملون كخبراء فى الجيش الفارسى ، فاذا صح هذا القول فيكون الانقلاب قد دبر بسبب عقد معاهدة سنة ١٩٢١ بين الاتحاد السوفيتى وايران (٤) التى اعتبرت نصرا للاتحاد السوفيتى ، اذ ان ايران تعهدت بمقتضاها بعدم فتح بلادها لاية قوات اجنبية يكون من شأنها تهديد امن الاتحاد السوفيتى ، وفى مقابل ذلك تعهد الاتحاد السوفيتى باحترام استقلال ايران وسلامة اراضيها طبقا للحدود التى خططت سنة ١٨٨١ ، والتنازل عن جميع الادعاءات السابقة للحكومة القيصرية بما فى ذلك نظام الامتيازات . وقد ضرب الاتحاد السوفيتى بذلك مثلا طيبا افاد ايران بأن تطالب الدول الغربية بدورها بالغاء هذا النظام العتيق .

ولكن الاقرب الى الصحة هو ان حركة رضا بهلوى كانت تترسم خطى الثورة الكمالية فى تركيا ، وانها كانت تهدف الى تخليص البلاد من

---

(١) Sykes, History of Persia, London 1915.

(٢) انظر عن الصراع فى آسيا الوسطى Lenczowski, G, : Russia and the west in Iran, 1918 — 1948. New-york 1949 —chapter 2 .

(٣) Wilber — Donald, P. 97 S. 9.

(٤) Hurewitz, : Diplomacy in the Near and Middle East, New-york Vol, 2. P. 90

جميع مظاهر النفوذ الاجنبى انجليزيا كان أم روسيا . ويستدل على ذلك بأن هدف رضا بلهوى فى الاصل كان اعلان الجمهورية لولا ان المحافظين من رجال الدين الشيعة هم الذين دفعوه الى الابقاء على النظام الملكى . وقد حاول رضا شاه ما استطاع ان يصلح من اجهزة الادارة الوطنية ، وان يطور الحياة الاجتماعية ويحاكى مصطفى كمال فى اتجاهه العلمانى وانما بقدر محدود . فهو الذى حاول ان ينتزع ايران من ماضيها الاسلامى ، ومن مظاهر ذلك الغاء اسم فارس واختيار اسم ايران رسميا فى سنة ١٩٣٥ وهو الاسم الذى يربط البلاد بالجنس الارى وبمجدها القديم السابق للعهد الاسلامى، كما انه قلل من نشاط المدارس الدينية واحل محلها مدارس حديثة وحرر المراة .

الا ان رضا شاه لم يحرز هذا القدر من النجاح الذى احرزه مصطفى كمال فى تركيا من حيث تخليص البلاد من مظاهر النفوذ الاجنبى، ويرجع ذلك الى اسباب داخلية وخارجية .

ولعل اهم الاسباب الداخلية هو قلة الكفاءات الادارية فى فارس فى ذلك العهد ، بل ان هذا النقص ظل معوقا لاستقلال ايران حتى الخمسينات وظهرت آثاره فى ازمة تأميم النفط وما تكشف حينذاك من عجز ايران عن ادارة هذا المورد الهام من مواردها . كذلك فانه بالرغم من عدم تعرض ايران لازمة كثافة السكان واكتفائها بمواردها من الاغذية الا ان الحكومة كانت دائما تعانى من عجز مالى ولا تستطيع مواجهة نفقاتها الا بواسطة القروض من الخارج .

اما العوامل الخارجية فتتمثل فى استمرار ضغط الجارين الكبيرين من الشمال والجنوب وان اختلف اسلوب العمل تماما بين بريطانيا ، والاتحاد السوفيتى . فبريطانيا تسعى صراحة للابقاء على الامتيازات والى حماية مصالحها النفطية والاحتفاظ بأكبر عدد من الفنيين، باعتبار ان ايران الفت وجودهم منذ القرن التاسع عشر . والظاهر ان ايران لم تكن تمثل فى ذلك العهد مشكلة دولية ، بدليل انه عندما الغى الشاه امتياز النفط فى سنة ١٩٣٢ لم يحدث لذلك صدى دولى وتصارى الامر ان الامتياز عدل تعديلا طفيفا لصالح ايران ، ولو انه لم يضمن لها موارد كافية تساعد على سد العجز المالى (٥) .

اما العلاقات بين ايران والاتحاد السوفيتى فى فترة ما بين الحربين فيمكن وصفها بأنها سليمة ولكنها لا تذهب الى حد وصفها بالعلاقات الطيبة ومع انه لم تثر قضايا حدود بين الدولتين ، فقد كانت هناك مسألة حق الصيد فى بحر قزوين وقد فرض الاتحاد السوفيتى رأيه فى هذه القضية لانه كان يملك وسيلة هامة من وسائل الضغط ، وهى ان ٩٠ ٪ من صادرات الولايات الشمالية فى ايران تذهب الى الاتحاد السوفيتى ، وقد ظل استخدام هذه الاداة من ادوات الضغط حتى فيما بعد الحرب العالمية الثانية .

ولعل النقطة الرئيسية التى كانت تؤثر فى العلاقات الايرانية السوفيتية ، هى موقف الكومنترن من الحزب الشيوعى الايرانى . ومن المعروف ان رضا بهلوى نزع الى الدكتاتورية والغى الحياة الحزبية ، فاصبح الحزب الشيوعى حزبا غير شرعى . ويتضح من تتبع مؤتمرات الكومنترن ان ايران كانت تحظى باهتمام خاص ، لا لان الحزب الشيوعى فيها كان اقوى من الاحزاب الشيوعية فى آسيا ، بل لموقعها الجغرافى الهام على الارجح .

وقد تردد اسم ايران كثيرا على لسان زينوفيف فى المؤتمر الثانى للكومنترن اثناء اقامة جمهورية جيلان . وفى المؤتمر السادس الذى عقد سنة ١٩٢٨ مثل الحزب الشيوعى الايرانى شخصيتان هامتان : شاراكى وسلطان زادة . وهذا الاخير هو جعفر بشوارى الذى لعب دورا هاما فى محاولة فصل آذربيجان بعد الحرب العالمية الثانية .

ودار خلاف حول اسلوب العمل المضاد للحكم القائم فى ايران ، فهل يمارس الحزب الشيوعى نشاطا سريا يستند الى العنف ، أم يقبل الاشتراك فى اية جبهة وطنية تشكل معارضة دستورية للحكم القائم ؟ . ومما هو جدير بالملاحظة فى هذه المناسبة هو ان المؤتمر السادس أوصى بالحل الثانى . وهكذا طبقت فكرة تعاون الشيوعيين مع الوطنيين فى آسيا قبل ان تطبق فى اوربا بزمن طويل (٦) .

---

(٥) Longrigg, S. : Oil in the middle East London 1954, ch. 4, P. 48 S. Q.

(٦) Lenczowski : op. cit, P. 180

لم يشأ الشاه أن يترك زمام المبادرة لاية حركة سياسية شعبية ، فانفرد بتوجيه السياسة الخارجية مراعيا مبدأ حفظ التوازن بين الدول الكبرى حتى يقلل بقدر الامكان من نفوذها فى البلاد . ولهذا الغرض اظهر نشاطا خاصا لتوقيع ميثاق سعد اباد فى سنة ١٩٣٧ واختير مقره الصيفى فى هذه المدينة الصغيرة لتوقيع الميثاق المشهور بهذا الاسم واذا اضفنا الى ذلك انه بدا يوثق صلاته بالمانيا ، امكننا القول بان ايران شهدت فى اواخر الثلاثينات تحولا هاما فى سياستها الخارجية من الصفة السلبية التى لازمتها فى العهود السابقة الى اتباع موقف ايجابى بقدر المستطاع ، وساعدها على ذلك تغير ظروف الاقطار المحيطة بها . وقد سبق ان ذكرنا ان الدول المحيطة بايران كانت تخضع ولو بشكل متفاوت للنفوذ الاجنبى . وفى الثلاثينات اصبحت كل من تركيا وافغانستان تتمتع باستقلال تام ، كما ان العراق تخلص من الانتداب البريطانى رسميا فى سنة ١٩٣٢ ولو انه بقى خاضعا من الناحية العملية لنفوذ بريطانى مستتر .

ميثاق سعد اباد واهدافه

منذ نهاية الحرب العالمية الاولى كانت مشكلات الحدود تسىء الى العلاقات بين هذه الاقطار الاربعة المتجاورة .. فهناك المنطقة الكردية التى تقع بين تركيا والعراق وايران وكان من الصعب تحديدها بعد أن تحطم مشروع دولة كردستان ، كما ان ثورات الاكراد كانت مناسبة لاثارة الخلف بين هذه الدول ، اذ ان كل واحدة منها تتهم الاخرى بتشجيع الثورة فى اراضيها . وبالنسبة الى حدود ايران الشرقية ، لاتوجد فواصل ثقافية تميز بين الافغانيين والايرانيين ، اذ ان اللغة الفارسية هى السائدة فى افغانستان . ومن ثم صار الانقسام الى سنيين وشيعيين هو العنصر البارز فى التفريق بين الشعبين . واتخذ نهر الهلمان كخط طبيعى للحدود ، الا ان الملاحة فى هذا النهر ظلت مشكلة تعرقل صفو العلاقات بين البلدين . كما ان ايران لم تكف عن ادعاءاتها فى مدينة هراة .

وكانت بريطانيا المستعمرة للهند آنذاك تفضل وجهة النظر الافغانية باعتبار ان افغانستان دولة مفككة واقل تطورا من ايران . ومما يسترعى الانتباه ان الاتحاد السوفيتى توسط فى سنة ١٩٢٦ بين الدول الثلاث المجاورة له . تركيا وايران وافغانستان لكى تسوى خلافاتها وتعقد فيما بينها محالفة عدم اعتداء . ولاشك ان نظرته كانت دفاعية تهدف الى عدم ايجاد مبرر لتدخل بريطانيا فى شئون تلك الاقطار . فهل يمكن ان ينطبق هذا الوضع على ميثاق سعد اباد الذى عقد فى صيف سنة ١٩٣٧ بين هذه الاقطار الثلاثة بالاضافة الى العراق ؟

هناك ثلاثة آراء متباينة لتعليل عقد هذا الميثاق . الاول : انه كان يعبر عن اتجاه حيادى فى الاقطار الاربعة هدفه تكتيل الجهود لمنع تسلل الاطماع الاجنبية . وشاهد ذلك هو انه عقد فى اعقاب العدوان الايطالى على اثيوبيا . والجامع المشترك الذى كان يقرب بين تلك الاقطار الاربعة أمران : الاول صفتها الاسلامية ، وقد ذكرت صراحة فى مقدمة المعاهدة . والثانى موقعها الجغرافى الذى كان يجعلها هدفا لاطماع كل من الاتحاد السوفيتى وبريطانيا . واذن فميثاق سعد اباد محاولة لتأكيد حياد هذه الدول فى مواجهة منازعات الدول الكبرى . الراى الثانى هو ان الميثاق جاء خدمة لاغراض السياسة السوفيتية الدفاعية التى لم تكن تتطلب اكثر من منع النفوذ البريطانى او نفوذ اية دولة راسمالية اخرى من التسلل الى الاقطار المجاورة . اما الراى الثالث فهو ان الميثاق كان تحولا مستترا نحو خدمة المصالح البريطانية ، والدليل على ذلك اضافة العراق الى الاقطار الثلاثة الاخرى التى تتمتع باستقلال تام (٧) ويستشهد على ذلك ايضا بأن المادة ٧ من الميثاق تذكر ان الاقطار تتعاون فيما بينها لمنع نشاط الحركات الهدامة التى تهدد امن الانظمة القائمة ، فنفسر ذلك على انه تنسيق لمكافحة الشيوعية ، وكأن ميثاق سعد اباد نبع من الفكرة نفسها التى صدر عنها حلف بغداد فيما بعد .

وعندنا ان هذا النص كان موجها ضد الاكراد والعناصر البدوية الاخرى التى كانت تثير القلاقل

---

(٧) Khadduri, M. Independent Iran, London 1960 P. 247 — 48.

لحكومات تلك الاقطار ولم يكن موجهـا ضـد الحركات الشيوعية .

وعلى كل فان معظم مواد الميثاق سلبية ، فهى تنص على عدم الاعتداء وعدم التدخل فى شئون الدولة الاخرى . والمسألة الايجابية الوحيدة فيه كانت تتمثل فى اقامة مجلس دائم لتنسيق التعاون فى مختلف الميـادين السياسية والعسكرية بين مختلف الاعضاء ، ولكن هذا المجلس لم يجتمع منذ الحرب الثانية (٨) .

الحرب العالمية الثانية ونتائجها

كان ظهور المانيا النازية كقوة عالمية فرصة طيبة لرضا بهلوى لان يقيم توازنا بين الدولتين اللتين تهددان استقلال ايران ، فهى معادية على الصعيد الدولى لـكل من بريطانيـا والاتحـاد السوفيتى . ويعزو البعض ميل الشاه الى المانيا النازية الى عامل آخر ليس له نظير فى أقطار الشرق الاوسط وهو الاعجاب بالنظام الدكتاتورى واعتقاده أن ثمة صلة عنصرية تربط الايرانيين بالجرمان باعتبارهما من فروع العنصر الارى (٩) .

وكان نتيجة ذلك ازدياد التبادل التجارى بين البلدين الى حد أن المانيا اصبحت تبتلع ٤١ ٪ من تجارة ايران الخارجية ، كما ازداد عـدد الخبراء الالمان فى ايران زيادة هائلة . وعلى ذلك حينما نشبت الحرب العالمية الثانية ووقع العدوان الالمانى على الاتحاد السوفيتى وتم التحالف بينه وبين بريطانيا ، واجهت ايران موقفا دوليا جديدا لم يسبق له مثيل فى تاريخهـا الحديث ، وهو اتفاق الدولتين المتنافستين على احتلالها كحليفين . .. وقد برر الحليفان هذه السياسة الجـديدة بأمرين :

اولا ، الصلات التى نشات بين الشاه رضـا بهلوى وبين المانيا النازية منذ بضع سنوات .

ثانيا أن ايران هى ايسر الطرق للاتصال بين الحليفين ، اذ ان المحيط الشمالى وهو اقصر الطرق بين بريطانيا والاتحـاد السوفيتى كان واقعا تحت ضغط الغواصات الالمانية (١٠) .

ومنذ البداية اتفقت الدولتان على أن احتلالهما لايران موقوت بأمد الحرب . ولكن من المتعذر تبرئة الدولتين من وجود أطماع استعمارية لديهما ، فقد كشفت الوثائق الالمانية التى عثر عليهـا الحلفاء ، ونشرت فيما بعد أنه كان هناك مشروع اتفاق بين هتـلر ومولوتوف وزير الخارجيـة السوفيتيـة على تقسيم شرق اوربـا والشرق الاوسط الى مناطق نفوذ وكان من المفروض أن تقع ايران فى منطقة النفوذ السوفيتية (١١) .

اضطرت ايران اذن تحت ضغط الاحتـلال الثنائى الاجنبى الى الخروج من سياسة الحياد ، وخلع الشاه رضا بهلوى نتيجـة اتباعه هـذه السياسة ، وكانت ايران هى اولى دول الشرق الاوسط التى اعلنت الحرب على المانيا فى سنة ١٩٤٣ دون مبرر عسـكرى أو سياسى . ومن المعروف أن دول الشرق الاوسط الاخرى لم تعلن الحرب على دول المحور الا استجابة لقرارات مؤتمر يالتا التى اشترطت اعلان الحرب لقبول الدول المستقلة فى عضوية الامم المتحدة . ولم يغير هذا الموقف من نظرة كل من بريطانيا والاتحاد السوفيتى الى ايران . فعند اقتراب الحرب من نهايتها عادت الدولتـان تمارسان سياستهمـا التوسعية كل بأسلوب خاص يختلف عن اسلوب الاخر تمام الاختلاف . ويبـدو أن ستالين كان يريد أن يطبق السياسة نفسها الى اتبعها مع المانيا سـنة ١٩٤٠ وذلك بتقسـيم ايران الى منطقتى نفوذ بين الاتحاد السوفيتى وبريطانيا وسبيل الاتحاد السوفيتى الى ذلك هو فصـل الاقاليم الشمالية واقامة حكومات « شـعبية ديمقراطية » فيها .

واذا كان الانجليز قد رفضوا هذه الفكرة فذلك راجع الى انهم كانوا مطمئنين الى ولاء الشـاه الجديد لهم . واذن فمن الافضل المحافظة على وحدة ايران الاقليمية ، طالمـا ان راس الدولة يراعى مصالحهم فى الجنوب . وقد مالت الحكومة

---

(٨) انظر نص الميثاق فى Hurewitz vol. 2 P. 214.

(٩) Lenczowski, The middle East in world affairs, New-york 1962 P. 188.

(١٠) Kirk. G. Middle East in the war, London 1950.

(١١) انظر مقتطفات من الوثائق الالمانية منشورة بعنوان Germono — Soviete relations, 2. Vols. New-york 1946.

البريطانية فترة قصيرة الى هذا الاتجاه كما يدل تصريح بيفن وزير الخارجية في ١٩/٩/١٩٤٥(١٢)، او اكثر من ذلك قبول اقامة حكومة مستقلة استقلالا ذاتيا في آذربيجان في مقابل اشراف بريطاني على مناطق انتاج النفط في خوزستان ، غير ان هذا الاتجاه لم يدم طويلا سيما وان الولايات المتحدة لم توافق عليه .

وحسب اتفاق الدول الكبرى في مؤتمرطهران سنة ١٩٤٣ كان لابد من جلاء الدولتين المحتلتين في مدة لا تزيد على ستة أشهر من نهاية الحرب . وبناء عليه حل موعد الجلاء فى مارس سنة ١٩٤٦ الا ان الاتحاد السوفيتي كان قبل ذلك باكثر من عام يحاول ان يحصل على امتيازات معينة قبل تنفيذ الجلاء ، ومن بينها حق استغلال النفط في الاقاليم الشمالية ، ولو ان الشروط التيعرضها كانت تفضل شروط الشركة الانجليزيةالايرانية . ومن المؤكد ان حكومة موسكو استغلت فترة احتلالها للقسم الشمالي لكي تعد لحركة انفصالية في آذربيجان ، مجددة بذلك المحاولات التيوقعت في اوائل العشرينات لاقامة جمهورية شعبية في جيلان (١٣) .

ولتحقيق هذا الغرض شجعت على قيام حزب سياسي يعرف باسم حزب توده أو الجمهور (سنة ١٩٤٢) . ولم يعلن الحزب صراحة ارتباطه بالشيوعية الدولية ، وكان هناك مايبرر الادعاء باستقلال الحزب عنها اذ أن الاتحاد السوفيتي عمد الى حل الكومنترن في العام التالي .

والحق ان الاوضاع الاجتماعية في شمال ايران كانت تساعد على انتشار هذه المنظمات الشعبية نظرا الى ان الملكيات الزراعية الكبيرة كانت تسود تلك المناطق ، ومن جهة اخرى لم يعلن الحزب نبذه للملكية الخاصة ، مما جعله يبدو فى نظر الكثيرين حزبا اشتراكيا اصلاحيا واجتذب اليه فعلا عديدا من البورجوازية المثقفة في المدن .

وبـرز اسم جعفـر بشوارى الذى كون حزبا اقليميا عرف بحزب آذربيجان الديمقراطى ، وهو يعتنق مبادىء حزب توده نفسها الذى كان يعمل على مستوى الوطن الايرانى ، واتخذ بشوارى مقره فىتبريز عاصمة الاقليم وشرع فعلا في اقامة مجلس محلى من عشرة اعضاء ينتمون جميعا الى حزب اذربيجان الديمقراطى وشكل حكومة تحت رياسته في ١٢/١٢/١٩٤٥ واقتصرت مطالبه في بدايةالامر على الاستقلال الذاتى في الشئون الادارية والثقافية المحضة .

ومعنى الاستقلالالثقافى بالنسبة الىاذربيجان هو استخدام اللغة التركية السائدة هناك . وقد طالبت الحكومة بتوزيع اراضى الخونة على الفلاحين ، وتحفظت فى اعلان مناهضتها لمبدا الملكية الخاصة .

وبمضى الوقت اخذت تتشدد فى مطالبها ، فانشأت جيشا للشعب وانتهى الامر بأن طالبت حكومة آذربيجان بالاستقلال الذاتى مع الاعتراف بالسيادة العليا فقط لحكومة طهران ، فلا تخضع لها الا فى شئون الدفاع الخارجى وفى العلاقات الخارجية .

وفى غرب الاقليم حيث يسود العنصر الكردى وجدالاكراد الفرصة مواتية لاقامةحكومة مستقلة .. ولما كانت فكرة اقامة دولة كردستان قديمة ترجع الى نهاية الحرب العالمية الاولى ، فان الاكراد فى ايران لم يقفوا عند حد المطالبة بالحكم الذاتى بل اعلنوا فى أوائل يناير سنة ١٩٤٦ قيام جمهورية كردية مستقلة هى جمهورية مهاباد(١٤) تحت رئاسة قاضى محمد ، وقد شارك الملا مصطفى البرزانى — احد زعماء الاكراد فى تأسيس هذه الجمهورية .

وكان تأييد السوفيت للحركة الانفصالية الكردية أصرح منه بالنسبة الى اذربيجان .. وربما يرجع ذلك الى انهم كانوا يأملون أن تكون جمهورية مهاباد نقطة انطلاق لاثارة الاكراد فى

---

(١٢)

Lenczowski, Russia and the west, P. 286. S. Q.

(١٣) انظر عن موقف الاتحاد السوفيتى من الحركات الانفصالية فى ايران

Raymond Lacoste, : L'union Sovietique et Le moyen orient, Paris 1946.

(١٤) افرد احد الباحثين دراسة عن جمهورية مهاباد انظر

Eagleton, The Kurdish Republic of Mahabad, London 1963.

العراق ، وهو قطر كانت تنفرد فيه بريطانيا بالنفوذ بخلاف ايران .

ووجدت بريطانيا أن الشاه لم يكن ينفرد بتسيير دفة البلاد فى هذه الحقبة . فقد تولى رياسة الحكومة قوام السلطنة وهو شخصية قوية ، وينتمى الى طائفة كبار الملاك الزراعيين فى الشمال . غير انه كان ميالا الى سياسة مساومة السوفيت ولو موقتا . وبناء عليه اشرك حزب توده فى الحكم فأصبحت بريطانيا غير مطمئنة الى مستقبل ايران السياسى ، خاصة بعد أن انتشر نفوذ الحزب بين عمال النفط فى ايران بل أيضا ثبت اتصاله بالحزب الشيوعى العراقى .

لذلك رأت بريطانيا أن تقابل هذا الوضع بممارسة ضغطها على حكومة ايران بطريقة تشبه طريقة الاتحاد السوفيتى ، فشجعت احد الزعماء العشائريين فى الجنوب ويدعى ناصر خان على اعلان انفصاله عن حكومة طهران وتولى زعامة قبائل البختيارى والقشتاى واللاو التى تسيطر على اقليم أصفهان . كما دفعت بريطانيا الحكومة العراقية الى اثارة قضية عربستان .

وبينما كانت ايران معرضة لانتمزق أوصالها فى الشمال والجنوب على السواء ، عرضت قضية الجلاء على مجلس الامن . وفى ذلك الحين لم يكن الصراع بين دول الحلفاء الكبرى قد اتسع بعد ، فلم تتعرض دولتا الاحتلال لهجوم عنيف من الدول الكبرى الاخرى المشتركة فى مجلس الامن . وقد أوصى المجلس بالتفاوض بين الاطراف المعنية على اساس تنفيذ مبدأ الجلاء ، والراجح أن قوام السلطنة قد التجأ الى الحيلة بعد ان يئس من مجلس الامن ، فاشرك ثلاثة من حزب توده كوزراء فى حكومته ووعد باحترام استقلال آذربيجان واقناع المجلس بالموافقة على امتياز النفط السوفيتى فى الاقاليم الشمالية . وبناء عليه انسحبت الجيوش السوفيتية من شمال ايران فى يونيو ١٩٤٦ ، وكان من المقرر أن تجرى انتخابات نيابية عامة لكي ينظر المجلس الجديد فى الموضوعات السياسية والاقتصادية المعلقة .

وبحجة المحافظة على الامن اثناء الانتخابات، ادخلت قوات الحكومة المركزية فجأة الى آذربيجان واسقطت حكومتها الديمقراطية الشعبية وانتهى الحديث عن الاستقلال الذاتى لاذربيجان (١٥) .

اما بالنسبة الى الاكراد ، فقد اتبع الايرانيون ضدهم وسائل عنف لم يشهدها هذا الشعب فى أى قطر من الاقطار المجاورة ، فلم يقف الامر عند القضاء على جمهورية مهاباد كقوة سياسية فحسب بل تم تحطيم الاكراد فى ايران كعنصر متماسك وانتهيت المشكلة على هذا النحو .

وفى الداخل تم اخراج وزراء حزب توده من الحكم وشرعت الحكومة فى تعقب أعضاء الحزب ومناهضته وبدات مرحلة جديدة من مراحل السياسة الخارجية الايرانية .

تردد الدبلوماسية الايرانية بين الانحياز والحياد

اذا كان الوطنيون الايرانيون قد تطلعوا الى المانيا قبل عام ١٩٤١ ليقيموا توازنا بين الدول المختلفة التى تسعى للسيطرة على ايران ، فقد دلت بعض الشواهد فى نهاية الحرب على انه من الجائز أن تقوم الولايات المتحدة بهذا الدور بعد اختفاء المانيا من الميدان . وكان يبرر هذه النظرة أن سياسة الولايات المتحدة لم تكن قد اتسعت بعد مع سياسة بريطانيا فى الشرق الاوسط . لذلك رحب الشاه ترحيبا حارا عند اعلان مبدأ ترومان فى سنة ١٩٤٧ الذى يجعل الدفاع عن تركيا واليونان جزءا من سياسة الامن القومية الامريكية . فهل يعتبر هذا الترحيب خروجا على سياسة الحياد ؟

لقد بدأت بوادر الحرب الباردة تظهر فعلا فى هذا التاريخ ، ولو ان سياسة الاحلاف العسكرية لم تتبلور الا فى سنة ١٩٤٩ . ولذلك يعتبر موقف

(١٥) Kirk, The middle east 1945 — 1950, London 1954, P. 56 S. Q.

الشاه مخالفا للاتجـــاه السائد لدى الوطنيين الايرانيين .

ومن هنا اصبح من الجائز التحدث عن موقفين مختلفين : الموقف الرسمى الذى يتخذه الشاه ، وموقف العناصر الوطنية فى ايران . والسؤال الذى يجدر طرحه فى هذه المناسبة هو : ممن تتألف هذه العناصر الوطنية ؟

انه من الصعب استخلاص منظمة سياسية واحدة تعبر عنها . فهناك البورجوازية الصغيرة المثقفة التى ينتمى اليها الدكتور مصدق ، الا انها لا تنتظم فى تشكيل سياسى دقيق . وعلى العكس لا يوجـد فى ايران ســوى هيئتين سياسيتين تتسمان بدقة التنظيم ، وهمـــا : حزب توده ، وفدائيان اسلام. ومعروف مابين هاتين المنظمتين من تناقض فى المبادىء وصراع عنيف فى جميع الوان النشاط السياسى . ومع ذلك فقد اتحدت هذه العناصر المتنافرة لكى تعدل من نظام امتياز شركة النفط الانجليزية الايرانية (١٦) ودار بينها صراع عنيف انتهى بتأميم النفط سنة ١٩٥١ . وعلى ذلك فقد اتخذت العناصر الوطنية على اختلاف اتجاهاتها بريطانيا هدفا لها ، فهل يعنى ذلك انها اصبحت خصما للغرب بمفهومه العام سيما وأن انقسام العالم فى ســنة ١٩٥١ الى كتلتين كان قد تبلور ؟

ان الاجابة عن هذا السؤال تكمن فى البحث عن السياسة الخارجية التى اتبعهـــا الدكتور مصدق اثنـــاء توليه الســـلطة فى معظم الفترة الواقعة بين عامى ١٩٥١ ، ١٩٥٣ .

فمن المعـــروف ان ايران قطعت علاقاتهـــا الدبلوماسية ببريطانيا نتيجة معارضة بريطانيـــا لتأميم النفط ، وان الولايات المتحدة حاولت ان تتوسط فى النزاع . ولم يمانع مصدق فى الوساطة الامريكية ، بل انه طلب الى الولايات المتحدة ان تقدم القروض لكى تعين ايران على ازمتها التى ترتبت على عجزها عن ادارة مرافق النفط (١٧) وكانت الولايات المتحدة هى التى رفضت تقديم هذه القروض مراعاة لحليفتهـــا بريطانيا . ولم يشأ مصدق أن يستعين بالاتحاد السوفيتى ابان هذه الازمة ، ولو انه اطلق لحزب توده الحرية فى ممارسة نشاطه .

وعندنا ان الدكتور مصدق لم يكن يستند الى قواعد راسخة فى سياستهالداخلية ولاالخارجية ، فهو قد اعتمد على الديموجاجية وعلى تاييد خليط من العناصر المتنافرة مما جعل سقوطه يمر دون احداث فراغ ملحوظ .

ومن ناحيـــة السياســـة الخارجيـــة لم يعرف مصدق كيف يستفيد من الصراع بين الكتلتين ، وربما كان متأثرا بعقـــدة الخوف من الاتحـــاد السوفيتى التى يولدها موقع ايران الجغرافى ، وتاريخ طويل من الاطماع الاستعمارية الروسية .. ومع ذلك فهناك بعض الشواهد التى تدل على أن مصدق كان راغبا فى سياسة الحياد . ولكن الى ذلك النوع الذى يمكن تسميته بالحياد السلبى . مثال ذلك عدم مجاراة ايران للولايات المتحدة فى حرب كوريا التى جرت اليها عديدا من الاقطار ومن بينها تركيا تحت ستار الامم المتحدة ومن جهة اخرى يمكن ان نشك فى نزعة مصدق الحيادية اذا ذكرنا انه ابقى على البعثة العسكرية الامريكية التى استقرت فى ايران منذ زيارة الشاه للولايات المتحدة سنة ١٩٤٩ .

ومما يسترعى الانتباه أن سياسة مصـــدق ازاء النفط قد أدت فى النهاية الى جلب الشركات الامريكية للاسهام فى اســـتغلال نفط ايران . والارجح ان مصدق لم يكن يقصد الى هذه النتيجة عن وعى .

اما موقف الحكومة الامريكية منحركة مصدق فهو يعكس ذلك الخلاف الذى كثيرا ما يبرز بين وزارة الخارجيةالامريكية وشركات النفطالكبرى.

لقد كانت وزارة الخارجية اميل الى اعتبار مصدق ممثلا للاتجاهات الوطنية ، وبالتالى فهو اقوى على مكافحة الشيوعية من نظام غير شعبى مثل حكم نظام الشاه بينما أن شركات النفط الامريكية كانت تريد ان تستغل فرصة التأميم لكى تسهم فى استغلال نفط ايران ، ولن يتحقق

---

(١٦) انظر المصدر السابق ص ٩٠.

(١٧) Longrigg. op. cit, P. 159.

لها ذلك طالما بقى مصدق فى الحكم . وليس امامنا حتى الان ادلة متوافرة على القول بان شركات النفط الامريكية قد أسهمت فى الدور الذى ادى الى سقوط مصدق فى صيف سنة ١٩٥٣ .

السير نحو التحالف الغربي

حينما تحول الشاه الى التقارب من الولايات المتحدة ، كان يظن انه يقيم توازنا بين الاطماع البريطانية والسوفيتية ، غير أن سياسة امريكا العامة فى الشرق الاوسط لم تكن تهدف الى تادية هذا الدور ، ولذلك تركت لبريطانيا زعامة حلف بغداد واكتفت بتحقيق مصالحها فى استثمارات النفط ، ووجد الشاه نفسه مضطرا فى النهاية الى التحالف مع بريطانيا التى لم يمض على الصدام معها بخصوص النفط سوى عام واحد .
وحقيقة الامر انه لم تكن هناك مبررات لهذا التحول بعد سقوط مصدق ، فقد ترك الاتحاد السوفيتي الزعيم الوطني ينهار دون ان يحاول احراج الحكومة الايرانية ، بل على العكس : يلاحظ انه حاول التفاهم مع النظام الجديد وكان يساعد على هذا التفاهم اختفاء ستالين الذى يعد شخصيا مسئولا عن السياسة التوسعية الطارئة التى تورط فيها الاتحاد السوفيتي فى اعقاب الحرب العالمية الثانية .

وفى يونيو سنة ١٩٥٥ اعادت حكومة موسكو ١١ طنا من الذهب الذى كانت قوات الاحتلال السوفيتية قد استولت عليه اثناء الحرب . ولذا يعد انضمام ايران الى حلف بغداد فى ١١/١٠/١٩٥٥ انقلابا فى سياستها الخارجية دون مبرر من الناحية الدولية .

لذلك فاننا نعتقد بأن اسباب هذا التحول انها تمكن فى ظروف ايران الداخلية ، فقد شرع الشاه منذ سنة ١٩٥٤ فى تصفية عناصر المعارضة واستصدر قرارا من المجلس البرلمانى بالغاء النقابات « والهيئات المعادية للاسلام » وهو يقصد بذلك حزب توده ، الا ان ذلك لم يمنع من اكتشاف محاولة للجيش لقلب نظام الحكم راح ضحيتها مئات من الضباط .

ومن ثم اعتقد الشاه بان الانضمام الى حلف بغداد سيمكنه من القضاء على المعارضة ، والدليل على ذلك هو ان حلف بغداد انفرد باقامة لجنة خاصة مهمتها مكافحة الاراء الهدامة داخل الاقطار المنضمة الى الحلف ، بينما ان حلفا مثل حلف الاطلسي تمارس الشيوعية نشاطها علنا فى معظم اقطاره .

ويقترن انضمام ايران الى الحلف بملابسات متناقضة . فقد تحولت حكومة الشاه الى الغرب من اجل تحقيق التقارب الى الولايات المتحدة . ولكن الولايات المتحدة لم تكن عضوا مؤسسا فى حلف بغداد وهكذا اصبحت ايران حليفا لاحد الخصمين التقليديين وهو بريطانيا ، واقتصر اسهام الولايات المتحدة فى السنوات الاولى من حياة الحلف على المشاركة فى لجنة مكافحة « الاراء الهدامة » وعلى تقديم القروض بسخاء الى الحكومة الايرانية ، حتى أنها كانت تزيد فى المتوسط على ما حققته ايران من ارباح النفط خلال السنوات العشر الماضية ....

وفى سنة ١٩٥٥ كان الحلف يعتبر دعما بالنسبة الى انظمة الدفاع الغربية التى كانت تمتد من تركيا الى باكستان (١٨) .

هل حقق الشاه اذن اهدافه من المحالفة الغربية ؟؟ واعنى بذلك تامين مركزه فى الداخل ؟

لقد كان على الشاه ان يملأ الفراغ السياسى الذى لازم ايران منذ زمن طويل . وليس منشأ هذا الفراغ هو تعطيل حزب توده أو فدائيان اسلام ، فليس لاى منهما جذور شعبية قوية ، وانما كان منشؤه النظام الاجتماعى الذى يحول دون قيام المنظمات الشعبية . وقد حاول الشاه ان يصطنع حزبين ليقلد الديموقراطيات الغربية (١٩) فيمثل أحد الحزبين الحكومة ويمثل الاخر المعارضة وانتهى الامر بتكوين « حزب مليون » او الشعب تحت زعامة اقبال الذى رأس الحكومة خلال عامى ٥٧ ، ١٩٥٨ وحزب مردم الذى اتخذ جانب المعارضة . ولكن ايا من الحزبين كان خلوا من العقيدة السياسية .

---

(١٨) Marlowe, J : Iran, London 1963, P.

(١٩) Wilber, D. : Iran Past and Present New-Jersy 1958, P. 183.

انظر كذلك Upton, A history of Modern Iran, London 1960.

ومن ثم كان كلما شعر الشاه بأن أحـوالـه الداخلية مضطربة ، حاول أن يدعم مركزه بتوثيق صلاته بصورة أقوى مع الولايات المتحدة .

وقد اعتبر الشاه سقوط الملكية فى العـراق سنة ١٩٥٨ ضربة عنيفه بالنسبة الى مركـزه الداخلى ووجد أن حلف بغداد ، وصار يسمى بالحلف المركزى ، لا يقدم حماية كافية للانظمة القائمة ، ولذا اتجه الى عقد معاهدة ثنائية مع الولايات المتحدة وشرع فعلا فى التفاوض مـع وزارة الخارجية الامريكية فى هذا الشأن فى أوائل سنة ١٩٥٩ .

وبينما كانت المحادثات دائرة استقبل فجأة فى طهران نائب وزير الخارجية السوفيتية ممـا أثار عدة تساؤلات : فهل اراد الشاه أن يستجيب لانصار الحياد فى ايران لكى يسترد شعبيته ؟ أم انها كانت مساومة لاقناع الامريكيين بعقـد المحالفة ؟ ذلك أن عديدا من الساسة الامريكيين كانوا يعترضون على سياسة حكومتهـم التى تجعل من الولايات المتحدة أداة للمحافظة على أنظمة غير شعبية . وعلى كل لم تلبث الايام أن كشفت عن أن هدف الشاه كان المساومة بالفعل ، وقد نجح الى حد كبير فى هذا الميدان اذ وقعت معاهدة التحالف الايرانية الامريكية فى ٤ مارس سنة ١٩٥٩ . وكان رد الفعل السوفيتى على هذه المحالفة الثنائية أشد عنفا مما حدث عنـد انضمام ايران الى حلف بغداد فى سنة ١٩٥٥ ، بل يبدو من بعض التصرفات التى صـدرت عن حكومة موسكو فى الفترة السابقـة انهـا كانت تأمل تحويل ايران بشكل ما عن الحلف .

ويمكن القول بأن التسابق الى محالفة الغرب مر بمرحلتين : الاولى هى الانضمام الى حلف بغداد فى سنة ١٩٥٥ ، والثانية هى المحالفـة الامريكية فى سنة ١٩٥٩ . غير أن اتجاها ثالثا أخذ يظهر فى ١٩٦٤ لكى يسير فى خط مواز لا معاكس للتحالف الغربى ، وهذا الاتجاه هو ايجاد صلة خاصة خارج الاحلاف الغربية بين الاقطـار الاسيوية الثلاثة المشتركة فى الحلف .

ويتمثل ذلك فى الاجتماعات التى تمت بـين رؤساء وزارات تركيا وايران وباكستـان فى استامبول فى ربيع ١٩٦٥ . ويبدو أن هـدف هذا الاتجاه هو الرغبة فى تدعيم مركـز تلك الاقطار فى اطار المؤتمرات الاسيوية والافريقية .

ما هى نتائج هذه السياسـة الايرانيـة الجديدة ؟

من الناحية العسكرية المحضة فقـدت الاحلاف التقليدية اهميتها فى عالم يبنى استراتيجيته على أساس الاسلحة الذرية .

واذن فليس للموقع الجغرافى تلك الاهميـة العظمى التى كانت له فى السابق .

ويبدو أن الشاه حاول أن يرد على هذا النوع من التفكير حينما أدلى بتصريح فى مؤتمر صحفى قال فيه : « أنه طالمـا أن الكتلتين المتنازعتـين تمتلكان الاسلحة الذرية فمن المستحيل استخدامها فى حرب شاملة ، والحروب المحتملة هى الحروب المحلية التى تعتمد على الاسلحة التقليـدية ، واذن فان هذه الاحلاف ما تزال تؤدى دورهـا فى أنظمة الدفاع الغربية » .

أما من الناحية السياسية فقد دلت الحوادث الاخيرة على أن الدول الاعضاء الاسيويين فى الحلف لم تعد تعول عليه كمحور لسياستها الخارجيـة فقد أرادت كل من ايران وباكستان استخـدامه لتحقيق مصالح قومية خاصة : باكستان فى كشمير وايران بالنسبة الى الخليج العربى . ولكن كان من الواضح أنه من المستحيل تحقيق ذلك ، فلم تشأ دول الحلف أن تورط نفسها .

وعلى هذا النحو ارادت ايران أن تستخـدم الحلف عند انعقاده فى ابريل سنة ١٩٦٥ لتحقيق أطماعها فى الخليج العربى وفى تهديد الجمهـورية العربية المتحدة كما يتضح من تصريحات دين راسك وزير الخارجية الامريكية . ومع ذلك فانه مـن المستبعد أن تنقلب السياسة البريطانية رأسـا على عقب فى منطقة الخليج فتؤيد مطالب ايران التوسعية فى اماراته الخاضعة لنفوذها ، الا حينما تتأكد من أن تيار القومية العربية قد رسـخت قواعده فى تلك الامارات .

الدبلوماسية الايرانية والعالم العربى

ثمة ثلاثة عوامل تؤثر فى علاقات ايران بالوطن العربى ، أولها : مجاورتها للعراق وثانيها : عقدة الخوف من قيام دولة عربية كبرى على حدودهـا الغربية وهذا العامل هو الذى يؤثر تأثيرا واضحا فى علاقاتها بالجمهورية العربية المتحدة ولعلـه هو الذى يدفع الشاه أيضا الى المساومة عـلى قضية فلسطين .

اما العامل الثالث فيتمثل فى تلك الاطماع التوسعية والتقليدية فى منطقة الخليج العربى .

العلاقات بين ايران والعراق

اذا اردنا الدقة فاننا لا نستطيع التحدث عن علاقات ايرانية عربية قبل الثلاثينات ، ذلك لان معظم الدول العربية لم تكن تتمتع باستقلال تام .

فالاطماع الايرانية فى الخليج مثلا كان ينظر اليها على أنها خلاف بين ايران وبريطانيا . كذلك كانت بريطانيا تتولى تسوية المشكلات العديدة المعلقة بين ايران والدولة العثمانية منذ الحكم العثمانى فى العراق وذلك اثناء انتدابها على هذا القطر (١٩٢٠ — ١٩٣٢) وقد اصطدمت بحكومة بهلوى فى ذلك الحين بسبب مسالة الاكراد ، ولان عديدين من الوطنيين الشيعة فى العراق التجأوا بعد مقاومة الحكم البريطانى الى ايران.

وما ان تخلص العراق من نظام الانتداب حتى تطلع الملك فيصل الى اثبات صفته الدولية . ووجد ان انسب مكان يستطيع أن يبرز فيه هذه المكانة الدولية ، هو بلاط طهران حيث تحكم اسرة اسلامية مستقلة مجاورة . ولذلك بادر بزيارة للشاه بعيد الاستقلال .

وبهذا التفكير نفسه تطورت العلاقات بين العراق وايران فى اطار ميثاق سعد أباد . ومن الغريب انه فى الوقت الذى كانت المحادثات جارية لعقد هذا الميثاق استولت الحكومة الايرانية على ٢/١ ٣ كيلومتر من شاطىء شط العرب المواجه لجزيرة عبدان ، مستغلة بذلك الاضطرابات التى نشأت عن حركة بكر صدقى وخلافاته مع القصر العراقى . وقد طالبت الحكومة العراقية باسترداد هذا الجزء فى عهد عبد الكريم قاسم .

نستنتج مما سبق أن العراق ورث خلافات الحدود بين الدولة العثمانية وايران ، تلك الخلافات التى ترجع الى القرن التاسع عشر ثم سويت بمقتضى معاهدات دولية ضمنتها كل من روسيا وبريطانيا . وبمقتضى هذه الاتفاقيات جعلت حدود الدولة العثمانية متاخمة للشاطىء الشرقى من شط العرب ، وعلى ذلك لم يعتبر الشط نهرا دوليا لانه ليس الحد الفاصل بين الدولتين ، وانما تشرف الحكومة العراقية على الملاحة فيه اشرافا تاما .

وتمتلك ايران ميناءين متاخمين للشط هما عبدان وخور شهر ، ولا تستطيع ان تصل هذين المينائين بالخليج الا بعد المرور بالمياه الاقليمية العراقية اى فى شط العرب . وقد نشأت بسبب ذلك عدة ازمات ، اذ انه حينما كانت تحدث خلافات بين القطرين ، كانت الحكومة العراقية تعطل الملاحة الايرانية بحجة التفتيش .

كذلك ورث العراق مشكلة الجالية الشيعية الكبيرة التى تقيم حول الاماكن المقدسة فى النجف وكربلاء . وبعد ان حددت قوانين الجنسية فى دول الشرق الاوسط ، حمل كثير من أبناء هذه الجالية الجنسية الايرانية واصبحوا يثيرون بعض المشكلات للحكومة العراقية . على أن تلك القضية تفقد اهميتها باطراد نظرا لقلة الاهتمام بالمسائل المذهبية .

اما المشكلة الثالثة التى اثارتها عوامل الجوار بين الدولتين ، فتتعلق بثورات الاكراد . وقد أشرنا الى أن كلا من العراق وتركيا وايران كانت تحمل الاخرى مسئولية هذه الثورات ، ولم يثمر ميثاق سعد أباد فى حل تلك المشكلة .

وكان منطق الحوادث يقتضى تقاربا بين العراق وايران فى سنة ١٩٤٦ لمواجهة الثورة الكردية ، سيما وان اكراد العراق اشتركوا فى تأسيس جمهورية مهاباد .

غير ان تلك المشكلة ارتبطت حينذاك بالصراع الدولى الكبير . فمنذ زمن طويل كان الاتحاد السوفيتى يعتبر نصيرا لمبدأ استقلال كردستان ، لذلك رأت بريطانيا أن تقابل هذا العمل باثارة مشكلة اخرى تحرج الاتحاد السوفيتى فدفعت الحكومة العراقية الى المطالبة بعربستان ، وهذه القضية تستحق منا استطرادة قصيرة (٢٠) .

فمنذ القرن التاسع عشر كان يحكم هذا

---

(٢٠) Lenczowski : Russia and the west, P. 304.

الاقليم المتاخم لشط العرب من جهة الشرق ، امراء من قبيلة كعب العربية واشتهرت امارتهم باسم المحمرة ، وكانت تمارس علاقاتها الخارجية مستقلة عن حكومة طهران . ونظرت اليها دول عديدة كانها احدى امارات الخليج العربية ، ولكن حينما انتقلت السلطة الى رضا بهلوى عمل لاخضاع تلك الامارة التى اعتبرت يوما ما دولة حاجزة بين فارس والعثمانيين . وكما عملت تركيا على تتريك الاسكندرونه كذلك فعلت ايران فى عربستان ، فغيرت اسمها الى خوزستان واخذت تناهض الثقافة العربية وتعمل لاضعاف العنصر العربى فى الاقليم . وقد ندرك مدى اهمية هذه المشكلة اذا عرفنا ان معظم آبار النفط الايرانية تقع فى اقليم عربستان .

وفى سنة ١٩٤٦ انزلت بريطانيا تعزيزات الى البصرة حينما لاحظت انتشار نفوذ حزب توده بين عمال النفط فى عربستان . ولا شك ان هذه الملابسات الطارئة كان من شأنها ان تسىء الى المطالب العربية فى هذا الاقليم ، حتى ولو كانت هذه المطالب تستند الى اسس سليمة . وبالفعل بعثت قضية عربستان فى سنة ١٩٤٦ وزار الشيخ عبد الله — احد زعماء الاقليم — القاهرة واتصل بالجامعة العربية . غير ان ارتباط القضية بالمنازعات الدولية قد افسد خطة العناصر العربية فى اقليم عربستان . وللاسف حينما اثيرت القضية من جديد فى سنة ١٩٥٩ لم تكن ملابساتها بافضل مما كانت فى سنة ١٩٤٦ .

فقد طالبت حكومة عبد الكريم قاسم بحق تقرير المصير لاقليم عربستان ، وكانت ثمة فرص امام العناصر العربية لكى تعبر عن رغبتها فى العودة الى الالتحاق بالوطن العربى . غير ان المطالب الاقليمية التى كان يطلقها الرئيس العراقى جزافا ، افقدت قضية عربستان النظرة الجدية التى كانت تستحقها .

لا شك ان اقامة حلف بغداد ودخول ايران طرفا فيه كان يمثل مرحلة جديدة فى تاريخ العلاقات الايرانية العراقية . ومع ذلك لا يمكن القول بان علاقات الصداقة وحسن الجوار بلغت الدرجة العليا التى يتطلبها الحلف . فكثيرا ماكانت الحكومات الايرانية تلمح الى استيائها من المكانة البارزة التى تعطيها بريطانيا للعراق داخل الحلف. ودافع السياسة البريطانية معروف وهو انها ارادت ان تتخذ من العراق اداة لاجتذاب اقطار عربية اخرى الى الحلف .

ومهما يكن من امر هذه الخلافات البسيطة ، فان ثورة ١٤ تموز سنة ١٩٥٨ اثارت ذعرا خلال الايام الاولى فى طهران . فقد كان مفهوما خلال هذه الايام ان الحكومة العراقية الجديدة تتجه الى الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة التى كانت تأسست حديثا .

ولذلك حينما تبين الاتجاه الحقيقى لحكومة قاسم ، استعادت حكومة طهران شيئا من الطمأنينة واعتبرت ان انسحاب العراق من حلف بغداد بل ايضا اشتراك الشيوعيين فى حكومة قاسم سنة ١٩٥٩ ، اهون من قيام دولة عربية كبرى على حدودها الغربية . ومن المعروف ان علاقة قاسم بالشيوعيين لم تكن ثابتة ، وقد بدأ الخلاف يدب بينه وبينهم فى سنة ١٩٦٠ فى العام نفسه الذى قطعت فيه العلاقات الدبلوماسية بين ايران والجمهورية العربية المتحدة .

وبالرغم من ان قطع العلاقات كان بسبب تصريح الشاه بنيته الاعتراف باسرائيل ، فان قاسما اعتبر حادث قطع العلاقات مع الجمهورية العربية المتحدة من اسباب التقارب بينه وبين ايران ، وهكذا قام وزير الارشاد العراقى بزيارة طهران فى يناير ١٩٦٠ . وكف الرئيس العراقى عن اثارة موضوع عربستان او استرداد ذلك القسم من الشاطىء الذى انتزع من العراق سنة ١٩٣٧ .

غير ان محاولة التقارب هذه لم تدم طويلا ، اذ ان مطالبة حكومة قاسم بضم الكويت كانت مظهرا من مظاهر الاتحاد الذى تعترض عليه ايران كيفما كان شكله فى الوطن العربى . ولهذا بادرت الى الاعتراف بالكويت بالرغم من ان سياستها العامة فى الخليج هى عدم الاعتراف باستقلال الامارات العربية [٢١] .

وعلى اثر الثورة التى اطاحت بحكم قاسم

فى ٨ فبراير سنة ١٩٦٣ ، لاحت فى الافق عوامل جديدة تساعد على ازالة الخلاف بين البلدين ، من بينها مثلا توقف العراق عن المطالبة بضم الكويت ، وميل الرئيس عارف الى فكرة الرابطة الاسلامية بعد التخلص من حزب البعث . ومما يسترعى الانتباه أن ايران التى تحاول الان الضرب على نغمة الرابطة الاسلامية ، هى التى افسدت هذه الخطة باتباع سياسة عدوانية نحو العراق وهى تهدف الى تفتيت الوحدة الوطنية . وذهبت حكومة الشاه الى حد التفكير فى اثارة الطائفية متظاهرة بالعطف على الشيعة ، الا انها لم توفق فى هذا السبيل . فاتجهت الى تأييد تمرد الاكراد فى الشمال وهى تفعل ذلك مطمئنة بعد أن تخلصت من مشكلة الاقلية الكردية فى بلادها نتيجة استخدام وسائل العنف غير الانسانية . وتثير هذه السياسة بعض التساؤلات : فهل تلجأ ايران الى تأييد الاكراد كوسيلة من وسائل الضغط على العراق الذى ظهرت فيه اتجاهات وحدوية تبعث عقدة الخوف الايرانية المشار اليها ، ام أنها فعلت ذلك لتساوم على قضية عربستان وما تثيره فكرة الوحدة العربية من صدى عميق لدى أبناء هذا الاقليم .

العلاقات بين الجمهورية العربية المتحدة وايران

ان أفضل فترة مرت بها العلاقات بين مصر وايران هى تلك التى كان الدكتور مصدق يتولى فيها السلطة . ففي عام ١٩٥١ كانت الدولتان تخوضان معا معركة ضد الاستعمار البريطانى : مصر ضد قاعدة قناة السويس ، وايران ضد شركة النفط الانجليزية الايرانية .

وبهذه المناسبة قام الدكتور مصدق بزيارة للقاهرة استقبل خلالها استقبالا حارا وقد ساعد على توثيق العلاقات بين البلدين اقفال الحكومة الايرانية فى هذا العام لقنصليتها فى اسرائيل ، وهذا شاهد آخر على أن حكومة مصدق كانت من أسبق الحكومات الاسيوية ادراكا للارتباط بين اسرائيل والاستعمار البريطانى .

غير ان سقوط مصدق فى عام ١٩٥٣ ادى الى فترة من الركود فى العلاقات حتى عقد مؤتمر باندونج فى عام ١٩٥٥ ، فكان مناسبة لاحياء الصلات بين البلدين .

وارسلت بعثة مصرية يراسها وزير الاوقاف ، وكان ذلك دليلا على ان الرابطة الاسلامية تؤخذ فى الاعتبار عند النظر الى العلاقات العربية الايرانية . وفعلا شغلت البعثة بموضوعات تتعلق بالتوفيق بين مذهبى السنة والشيعة . ولذلك لم تثمر كثيرا ، اذ ان حلف بغداد لم يلبث هو بدوره ان استخدم نفس فكرة الرابطة الاسلامية لتبرير وجوده .

ومن المعروف ان انضمام ايران الى الحلف قد أوقف الاتفاقات الثقافية التى توصلت اليها البعثة المذكورة ، ويمكن القول بأن العلاقات ظلت فاترة الا أنها لم تتدهور الا حينما أعلن الشاه فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٦٠ أنه ينوى اعادة العلاقات القنصلية والتجارية باسرائيل .

ويجدر بنا فى هذه المناسبة ان نشير الى ان لايران دورا فى قضية فلسطين منذ ان اختيرت فى سنة ١٩٤٧ كعضو فى لجنة الاحد عشر التى نيط بها التحقيق فى القضية ورفع تقرير عنها الى الجمعية العامة (٢٢) . وقد اتفقت حينذاك كل من ايران والهند وباكستان على اتخاذ موقف خاص أقل عداء لوجهة النظر العربية وان لم تتفق معها تماما . فبينما أقر الاعضاء الاخرون مبدأ التقسيم اقترحت هذه الدول الثلاث اقامة دولة اتحادية فى فلسطين يشارك فيها اليهود على جميع المستويات . ولكن يلاحظ انه بينما امتنعت باكستان عن الاعتراف باسرائيل بعد قيامها مراعاة للرابطة الاسلامية ، لم تسر ايران على النهج نفسه فاعترفت بها اعترافا موقتا ولم تعترف بها اعترافا قانونيا . ونشط التبادل التجارى بينها وبين اسرائيل مما عرض بعض الشركات الايرانية لان تطبق عليها سياسة المقاطعة العربية . ثم انتظمت العلاقات بين البلدين كما أشرنا فى عهد الدكتور مصدق . ولم يكن هناك أى مبرر لتغيير تلك السياسة فى سنة ١٩٦٠ .

ولذلك يتساءل البعض : هل أصدر الشاه تصريحه دون تفكير سابق أم أنه فعل ذلك متعمدا

(٢٢) Marlowe : Iran. P. 132.

لبناوىء الجمهورية العربية المتحدة ، بدليل اختياره يوم ٢٣ يوليو لاصدار التصريح ؟ وعلى كل فقد اتخذت الجمهورية العربية المتحدة موقفا حازما اذ قررت فورا قطع العلاقات مع ايران . وكان لهذا الحزم ما يبرره ، فان بعض الدول الاسلامية قد امتنعت عن الاعتراف باسرائيل مراعاة لمبدأ الصلات الروحية ، فمن الخطورة بمكان التغاضى عن موقف ايران ازاء هذه القضية .

وقد اثمر هذا الموقف الحازم فعلا ، اذ أن حكومة الشاه لم تنفذ ما سبق أن أعلنته عن نيتها اعادة العلاقات القنصلية كما كانت تأمل الجمهورية العربية المتحدة ووجدت بعض الحكومات العربية التى تربطها بايران علاقات التشابه فى النظم ، مبررا لعدم قطع علاقاتها بحكومة طهران .

غير أن تطورات داخلية حدثت فى ايران خلال العام التالى ١٩٦١ ، وأعنى بذلك تولى الدكتور امينى رئاسة الحكومة ، وكان معروفا بتحفظه فى سياسة التقارب نحو الغرب ورغبته فى أن تخلو المساعدات الامريكية من الشروط السياسية ، كما أنه شرع فى تطبيق سياسة الاصلاح الزراعى فى الداخل ، الا أن هذه التجربة لم تدم طويلا ، وأقيل امينى من الحكومة . وكانت الاحداث فى الوطن العربى أقوى اغراء للشاه لكى يظهر تحديه من جديد للجمهورية العربية المتحدة باعتبارها رمز الوحدة العربية ، فبادر الى الاعتراف بحكومة الانفصال فى سوريا . وبعد قيام ثورة اليمن اصبحت حكومته من بين العناصر العاملة فى تقديم المساعدات لفلول الملكيين . وتنعكس هذه السياسة ايضا على موقف حكومة الشاه من الحركات الوطنية فى منطقة الخليج العربى ، وقد أصبحت مصالحها تتفق مع بريطانيا على ابقاء حالة الوضع الراهن من التفتيت وبقاء أنظمة الحكم العتيقة ، وهى مستعدة فى سبيل ذلك للاتفاق مع جميع القوى الرجعية لتحل محل الاستعمار البريطانى . وقد أصبح من الواضح للحكومة البريطانية ان بقاء سيطرتها المباشرة لن يدوم ، ولذلك فهى تفضل أن تعمل مستترة وراء قوى رجعية تنتمى الى سكان المنطقة ذاتها .

الاطماع التوسعية الايرانية فى الخليج العربى

ان الاطماع الايرانية فى الخليج قديمة ترجع الى بداية العصور الحديثة ولكن المبدأ القومى لم يدخل فى تلك الاطماع التوسعية الا منذ زمن قريب ، وكان يميز عادة بين العرب والايرانيين على أساس مذهبى . فالعرب غالبا يمثلون أهل السنة والايرانيون يمثلون الشيعة .

وللاسف حولت كثير من الدول الاسيوية خلافاتها مع جيرانها الى نعرات قومية متعصبة لا تفيد فى نهاية الامر الا الدول الاستعمارية .

وعلى هذا الضوء يمكن النظر الى الاطماع الايرانية فى الخليج . وقد كان هناك مبدأ يصلح أساسا طيبا لتسوية هذه المشكلة ، وهو جعل حدود المياه الاقليمية لكل دولة ممتدة الى منتصف الطريق وسط الخليج بين الشاطىء العربى والشاطىء الايرانى ولكن الاطماع الايرانية تتجاوز ذلك الخط فى أحوال كثيرة (٢٢) .

واكثر هذه الادعاءات الحاحا هى تلك التى تنصب على جزر البحرين . ومنذ زمن طويل وقفت ادعاءات ايران عند حد الاعمال الدبلوماسية ، وكان طرفا القضية هما بريطانيا وايران . وقد قاومت بريطانيا الادعاءات الايرانية باسم المحافظة على الوضع الراهن لا باسم عروبة البحرين ، وهو ما يستند اليه العرب فى الوقت الحاضر . وحينما تمت لبريطانيا السيطرة على الجزر اتخذت الاجراءات المناهضة للادعاءات الايرانية .

ففى سنة ١٩٢٩ اصدرت قانونا يلزم الايرانيين الذين يزورون البحرين بحمل جوازات سفر ، وقابلت ايران ذلك بأن الزمت البحارنة الذين ينزلون الى اراضيها بالتجنس بالجنسية الايرانية .

ولم تترك ايران مناسبة دولية تمر دون التذكير بادعاءاتها فى البحرين ، ففى سنة ١٩٢٧ حينما عقدت المعاهدة بين بريطانيا والسعودية وذكرت

ـه البحرين على انها امارة عربية ، احتجت ايران لدى عصبة الامم وقدمت مذكرة ، توضح [illegible] التي بنت عليها ادعاءاتها . وقد [illegible] وسير تشمبرلن وزير الخارجية البريطانية مذكرة مضادة لدى عصبة الامم (٢٤) .

كذلك عندما حصلت شركة امريكيـــة على امتياز النفط في البحرين سنة ١٩٣٢ قدمت ايران احتجاجا الى واشنطن ، غير ان الحـــكومة الامريكية كانت تترك في ذلك الحين معالجـــة الشئون السياسية في الخليج لبريطانيا . وفي سنة ١٩٤٠ تعرضت البحرين لغارة بواســطة السلاح الجوى الايطالي فاقحمت ايران نفسها بالاحتجاج لدى حكومة روما ، كذلك اعترضت ايران على تمثيل البحرين في اى مؤتمر او هيئة ذات طابع دولي مثل المؤتمر الاقتصادى الاسيوى لسنة ١٩٤٩ او اتحاد البريد الدولي ، بل انهـــا اثارت اعتراضا على ورود اسم البحرين كاحدى دول الخليج العـربي في بعض وثائـــق الامم المتحدة .

وعندما قام محمد مصـــدق رئيس الوزراء الايراني بتاميم النفط سنة ١٩٥١ تذكر « حقوق ايران في البحرين » وكيف ان « تلك الحقوق » تقتضي ان يسرى التاميم على الشركة العـــاملة هناك . وبهذه المناسبة اثار القضية للمره الاولى لدى هيئة الامم المتحده ، ولم تاخذ المنظمـــة الدوليه هذا المطلب ماخذ الجد مثلما حـــدث في عصبة الامم من قبل . هذا مع ملاحظة ان الاتحاد السوفيتي مال الى تاييد ايران في الوقت الذى كانت تبدو فيه تلك الدوله قريبة من الوقـــوع تحت سيطرته ، او حينما كان حزب توده قوى النفوذ كما حدث سنة ١٩٤٦ .

وانزوت الادعاءات الايرانية فترة من الزمن وراء المشكلات المعقدة التي تعرضت لها ايران منذ تاميم النفط ، ولم تعد الى اثاره القضية الا بعد ان ارتبطت بحلف بغداد واصبحت تامل اختفاء المعارضة البريطانية ان لم يمكن الحصول على تاييد خصمها القديم . وتجاوزت ايران في هـــذه المرة حدود المعقول ، ففي اكتوبر سنة ١٩٥٧ اعلنت ان البحرين هي المديرية الرابعة عشرة وخصصت لها مقعدين في مجلس نوابهـــا .

ولقد استندت ايران في معظم هذه الادعاءات الى الحق التاريخي ، وفضلا عن ان الوقـــائع التاريخية يدخلها كثير من المغالطات ، فان الحق التاريخي لا يستطيع ان يصمد وحـــده امام الاسانيد العربية التي تقوم على دعائم اقوى في نظر القانون الدولي المعاصر . ويكفي ان نشير الى مبدأين هامين : الاول هو حق تقرير المصير ، فمن المؤكد ان البحارنة يجمعون على انهم جزء من الامة العربية ، والجالية الايرانية التي تعيش في البحرين لا تزيد على ثمانية آلاف ، وهي جالية اجنبية تعيش الى جانب ١٨٠ الفا من الســـكان العرب . وقد قل استخدام اللغة الفارسية بالتدريج في هذا القرن واندمج المـــهاجرون القدامى في البيئة العربية .

وهذا يجرنا الى الدعامة الثانية التي يأخـــذ بها العرف الدولي المعاصر وهي الصفة القومية . يضاف الى ذلك عامل ثالث وهو الوضع الجغرافي للبحرين ، فهي تقع عـــلى ثلاثين كيلومترا من شواطىء شبه الجزيرة العربية بينما يفصلهـــا الخليج على مدى اتساعه عرضا عن ايران .

لقد تغير وجه قضية البحرين تماما في الوقت الحاضر وذلك فيما يختص بالادعاءات الايرانية ، فلم تصبح المسألة قائمة بين بريطانيا وايران ، بل بين اطماع توسعية تبرزها حكومة رجعيـــة في طهران وبين حركة عربية قومية تقدمية تناهض الادعاءات الايرانية والاستعمار البريطاني والحكم الرجعي في البحرين في الوقت نفســـه . ويقر لنزويسكي المختص بالشئون الايرانية ان مشكلة البحرين تمثل سياسة « ريموجاجية » تثيرهـــا الحكومات كلما واجهت اوضاعا داخلية متازمة (٢٥) وتتطلع الى جزر اخرى مثل الفارســـية التي احتلتها بالفعل ، وبوموسى وجزيرة تامب التابعة لراس الخيمـــة ، واخطر من ذلك كله تطالب ايران بسيادة ولو رمزية على جميع المشيخات والامارات العربية المواجهة لها .

---

(٢٤) Adamyiate : Bahrein Islands, a Legal and diplomatic study of the British Iranian Controversy. New-york 1954 P. 197 S. 9.

(٢٥) Lenczowski, Middle East, P. 184.

وقد صرح بذلك وزير خارجية ايران في سنة ١٩٥٧ . ومن الجائز أن تستخدم ايران الحلف المركزي لتحقيق أغراضها خاصة بعد ان زال الحرج بانسحاب العراق القطر العربي الوحيد في الحلف . يدل على ذلك ان موضوع الخليج طرح امام مجلس الحلف في يوليو ١٩٦٥ كاجراء مضاد لنشاط الجامعة العربية ، ولم يكن بوسع ايران أن تلجأ الا الى بعض الاجراءات الشكلية لتحقيق أطماعها ، كعدم الاعتراف بجوازات السفر التي تصدرها الامارات ، واجبار العرب الذين يزورون ايران على حمل جوازات ايرانية . وتجنبا لذلك اضطر كثيرون من العرب المسافرين الى ايران الى الذهاب الى البصرة أولا لكي يحملوا جوازات سفر عراقية .

ولعل اخطر صورة للاطماع الايرانية تتمثل في ذلك السيل من المهاجرين الذي انهمر على الامارات نتيجة استغلال النفط من جهة ، وفقر ايران الجنوبية من جهة أخرى . وقد الف العرب أن يشهدوا وفود المهاجرين من الهند منذ القرن التاسع عشر ولكن المهاجرين كانوا في الغالب من التجار محدودي العدد (٢٦) . ومنذ اكتشاف النفط توافد المهاجرون بكثرة هائلة من ايران والهند وباكستان وغيرها من اقطار المحيط الهندي . وتختلف الهجرة الايرانية عن هجرة الجنسيات الاخرى في انها تقترن بادعاءات سياسية . ومما يزيد الامر خطورة أن الشاطىء العربي مفكك الى اثنتى عشرة وحدة سياسية تفصل بينها حدود سياسية ومنازعات على تلك الحدود . بينما ينتمي الشاطىء الايراني الى وحدة سياسية كبيرة ، وقد يؤدي الشعور بالخطر الى دفع عرب الخليج خطوة الى الامام نحو التشبث بكيانهم العربي وبالاتجاهات الوحدوية .

لقد اعتبر انضمام ايران الى حلف بغداد سنة ١٩٥٥ كسبا عظيما لانظمة الدفاع الغربي لانه سد ثغرة متاخمة للحدود السوفيتية وقد كانت تفصل تركيا عن باكستان وهما الدولتان المؤسستان للحلف ، غير أن المفاهيم الاستراتيجية قد تغيرت واصبحت حكومة ايران هي التي تلح في الارتباط بدولة غربية قوية كالولايات المتحدة لخدمة غرضين : أولا تدعيم مركزها في الداخل ، وثانيا الامل أن تستخدم المحالفة لخدمة مصالح قومية خاصة اذا لم تقل سياسة توسعية على حساب بعض الاقطار العربية المجاورة .

وبصرف النظر عن المشكلة الداخلية ونحن نعرض لها في هذا البحث ، فان حكومة ايران لم تفد من سياسة الاحلاف شيئا ، ولديها مثل واضح في باكستان ومشكلة كشمير ، فان الولايات المتحدة أبدت ميلا الى الهند بالرغم من انها دولة تتبع سياسة الحياد ، وبالرغم من أن باكستان عضو في الحلف المركزي . هذا من وجهة نظر الحكومة الايرانية ، فاذا نظرنا الى المسألة بعين الوطنية الايرانية المجردة . وجدنا أن البلاد لم تفتقد مصالحها فحسب بل انها خرجت خاسرة نتيجة سياسة الانحياز ، لانها فقدت هيبتها في المجتمع الاسيوي الافريقي وعرضت نفسها بدون مبرر لسخط جار قوي ، خاصة وأن الاتحاد السوفييتي بعد ستالين اصبح يتعاون تعاونا مثمرا مع الدول المحايدة دون النظر الى نظام الحكم القائم .

كذلك يخطىء الساسة الايرانيون اذ يظنون بأن أي تكتل عربي على حدود ايران الغربية يشكل خطرا على بلادهم ، فتيار القومية العربية في الخليج يمثل اتجاها تحريريا وليس له أهداف توسعية . وقد اشرنا الى أن موضوع الخليج أصبح من العقبات الرئيسية في سبيل اعادة العلاقات الطيبة بين ايران والعالم العربي . ومن جهة اخرى لا يكفي أن تمتنع ايران عن الاعتراف باسرائيل ، بل لابد وأن تعلن حكومة طهران عن نيتها الا تعترف في المستقبل بتلك الدولة الدخيلة. وكانت حكومة الاردن منذ وقوع الثورة في العراق أكثر الحكومات العربية تقربا من طهران ، غير ان ذلك التقرب كان مبنيا على أساس الاشتراك في العداء نحو الثورة العراقية . والان وبعد أن مضت سبع سنوات على سقوط الملكية في العراق ، فانه لا مجال للتقرب على هذا الاساس .

وكانت مصالح السعودية تصطدم بايران في منطقة الخليج رغم تشابه نظم الحكم ، كما أن

التباعد بين طائفة الشيعة والحركة السلفية كان يعتبر احيانا من اسباب التنافر بين البلدين ، غير ان هذه العوامل زالت تحت وطأة المصالح المشتركة للحكومتين ، فكلتاهما تعارضان الحركات التقدمية فى الشرق الاوسط عامة وفى الوطن العربى بصفة خاصة . ولذلك اتفقت الدولتان اخيرا على تسوية خلافاتهما فى منطقة الخليج على اساس احترام الوضع الراهن .

وفى اثناء زيارة الملك فيصل الاخيرة لطهران ، تجدد الحديث عن اقامة حلف اسلامى . ومن الواضح ان هذا الحلف يهدف الى ان يكون ستارا للقوى الرجعية فى المنطقة كما انه طريق لمناهضة حركة الوحدة العربية التقدمية .

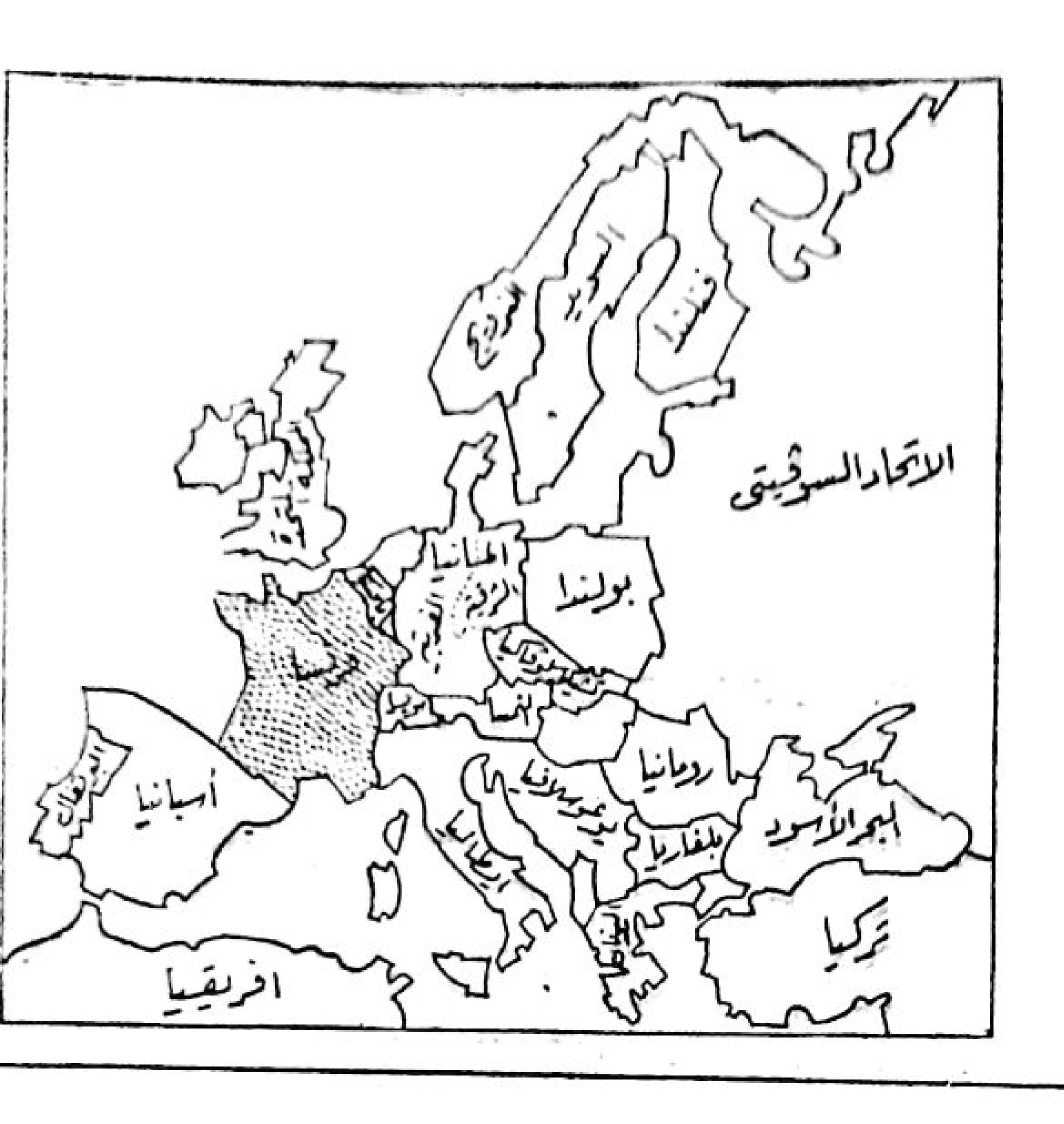
وعندنا انه يوجد مجال آخر لا يقل صلاحية لايجاد تقارب بين ايران والوطن العربى اذا كفت الحكومة الايرانية عن سياستها العدوانية نحو العراق واطماعها التوسعية فى الخليج ، وزالت من نفوس حكام طهران عقدة الخوف من فكرة الوحدة العربية ، وهذا المجال هو التقارب فى اطار التضامن الاسيوى الافريقى . فايران دولة آسيوية عانت من الاطماع الاستعمارية الاوربية، وهى من الاقطار المنتجة للنفط المعرضة مثل كثير من الدول العربية لاستغلال شركات الاحتكار . فهناك اذن اسس كثيرة مشتركة للتعاون لولا ان حكومة طهران قد جعلت من نفسها اداة للاستعمار الجديد فى الشرق الاوسط .



د. بطرس بطرس غالى

دكتور بطرس بطرس غالى : رئيس قسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة .

إن نجاح الجنرال ديجول فى انتخابات رياسة الجمهورية الفرنسية يسلط الاضواء من جديد على دور السياسة الفرنسية الخارجية عامة ، وعلى دورها فى داخل المعسكر الغربى خاصة . والحق أن الرئيس ديجول حين قبض على زمام الحكم سنة ١٩٥٨ ، وانشأ الجمهورية الخامسة لم يكن مطلق الحرية فى أن يتصرف فى دبلوماسية بلاده كيف شاء ، اذ كان مقيدا بالالتزامات والارتباطات الدولية التى التزمها وارتبط بها اسلافه فى الجمهورية الرابعة . فلقد كانت فرنسا يومئذ مشدودة الى العملاق الامريكى عسكريا فى ظل حلف الاطلنطى (١٤ ابريل ١٩٤٩) ، وفى ظل معاهدة عسكرية ثنائية بينها وبين الولايات المتحدة (٢٧ يناير ١٩٥٠) كما كانت مرتبطة اقتصاديا بالولايات المتحدة فى ظل مشروع مارشال (١٩٤٨) ومرتبطة ايديولوجيا بالديمقراطيات الغربية دفاعا عن مبادئها وضدا لتيار الشيوعية عن بلادها . ثم تم الصلح بينها وبين المانيا عدوها اللدود الذى غزاها ثلاث مرات فى اقل من قرن واحد . وبعد ذلك تولت زعامة الوحدة الاوربية عن طريق المشروع الذى وضعه شومان . وعندما وجدت نفسها عاجزة عن الاحتفاظ بمستعمراتها بالقوة



ـه نجد بدا من انتهاج خطة المسالمة عن طريق تصفية استعمارها ابتغاء تطوير علاقاتها بالبلدان التى كانت تستعمرها واقامتهـــا على اسس جديدة .

ومفاد ذلك ان ديجول حين تبوا مقعد الحكم سنة ١٩٥٨ وجد نفسه امام سياسة خارجيـة مرسومة يصعب عليه ان يتجاهلها او يتنكر لها . ومع ذلك فانه على مر السنين بدا ينهج سياسة خارجية جديدة تختلف اختلافا واضحا عن السياسة الخارجية التى ورثها .

ما اهداف تلك السياسة الديجولية الجديدة ؟ وما ابعادها ؟ وما معالمها ؟ وهل نجح فى تحقيق ما اراده من اتباعها ؟

ان أهم هدف يسعى الجنرال ديجول الى تحقيق من سياسته الخارجية هو السعى لان يعيد الى فرنسا المجد الذى كان لها فى نهاية القرن الماضـ وفى بداية هذا القرن ، والمكانة التى كانت تتبوا بين الدول الكبرى . وهذا الهدف الاسمى قـ سجله فى مذكراته اكثر من مرة(١) ، كمـــا ور على لسانه فى اكثر من خطبة واكثر من تصريح

ففى الخطاب الذى القاه على الشعب الفرنسى عام ١٩٦٣ بمناسبة عيد راس السنة قال « ان رخاء بلادنا قد وصل الى مستوى لم تصل اليه من قبل فى اى وقت مضى ... وبذلك صا

فى طوق فرنسا أن تستعيد مكانتها .. » (٢) .

ولكن كيف يتصور ديجول استعادة فرنسا لمجدها ! وما الذى يبعث فى نفسه الاعتقاد بأن فرنسا ستسترد مكانتها التى كانت لها بين كبريات الدول وهو عالم بان فرنسا لا تستطيع لضيق رقعتها الاقليمية احتمال متطلبات الاستراتيجية الذرية ، وأنها لا تستطيع ايضا لضيق مواردها منافسة الانتاج السوفييتى او الانتاج الامريكى ، وانها لا تستطيع كذلك القيام بدور رئيسى فى السياسة الدولية نظرا الى قلة عدد سكانها بالقياس الى عدد سكان الدول الكبرى .

والحقيقة أن ديجول لم يكن غافلا عن كل هذه الاعتبارات ، ولكن لم يفته أيضا أن الدبلوماسية الفرنسية تستطيع أن تعوض بعضا من ذلك النقص المادى ، ايمانا منه بأن بلدا لا يستطيع أن يقوم بدور ذى شأن فى السياسة الدولية الا أن كان ذا تراث عريق مجيد ، اما البلاد التى لاتتمتع بمثل هذا التراث التاريخى (٣) — وفى رأيه أن اغلب الدول التى ظهرت الان فى المحيط الدولى هى دولة محدثة — مهما تكن قوتها فانها لا تقوى على القيام بدور فعال فى صالح المجتمع البشرى ، ان تظاهرت بالقيام به فانه لن يمكنها المضى فيه ما لم تسعفها بالمساندة والمشورة دول ذات تراث تاريخى عريق .

وكيف يتصور ديجول الدور القيادى الذى يمكن أن تؤديه فرنسا فى ميدان السياسة الدولية ؟

ان ديجول يرى أن بوسع فرنسا ان تقوم بدورها القيادى فى أوربا عن طريق محور بون باريس الذى يتحكم فى المصير الاوربى ، وبوسعها ايضا أن تقوم بهذا الدور القيادى داخل حلف الاطلنطى عن طريق السعى لحصر السياسة العسكرية للحلف فى يد ثلاث دول فقط هى فرنسا وانجلترا والولايات المتحدة الامريكية ، وبوسعها الى ذلك أن تقوم بهذا الدور القيادى فى العالم الثالث عن طريق الثقافة الفرنسية وعن طريق دبلوماسية حيادية جديدة تطمئن اليها دول هذا العالم الثالث ، وبوسعها أيضا أن تقوم بهذا الدور القيادى على المستوى العالمى عن طريق تقاربها من الاتحاد السوفييتى وعن طريق الامم المتحدة حيث تتمتع فى مجلس الامن بمقعد دائم وبحق الفيتو(٤) .

أولا : ديجول والعلاقات الفرنسية الالمانية (٥)

اذا كان الصلح بين فرنسا وألمانيا قد تم فى ظل الجمهورية الرابعة فان التحالف بين هذين الخصمين المتصالحين قد تم فى ظل الجمهورية الخامسة . وتعتبر المقابلة الاولى التى تمت بين الجنرال ديجول والرئيس الالمانى أديناور فى ١٤،

---

(٢) Alfred Grosser. ... La Politique Exterieure de la Cinquieme Republipue. Collection Jean Moulin, Paris, Edition Le Seuil. 1965. Page 28.

(٣) Ibid Page 30.

(٤) أحدث المؤلفات التى عالجت موضوع السياسة الخارجية الفرنسية وموضوع الدبلوماسية الديجولية هى:

— J. B. Duroselle. The Foreign Policy of France in Foreign Policies in a World of Change. J. E. Black and K. Thompson. New York : Harper and Row 1963. pp 57 — 86.

— Roy C. Macridis, editor. Policy in World Polities, New Jersey : Prentice-Hall 1963. p.p. 59 — 90.

— Raymond Aron, Daniel Lerner, France — Steadfast and Changing. The Fourth and Fifth Republic Cambridge. Havard University Press 1960.

(٥) انظر — Alfred Crosser. France and Germany : Divergent Outlooks. Foreign Affairs, an American Quarterly Review. New York.October 1965 PP. 26 — 36.

— Roy Macridis op. cit. pp. 65 — 69.

— J. B. Duroselle op. cit PP. 77 — 80.

سبتمبر سنة ١٩٥٨ ، أول حجر فى بناء محور بون ــ باريس الذى يقوم أكثر ما يقوم على صفقة سياسية تتمثل فى أن تساعد المــانيا الغربيــة فرنسا على تحقيق دورها القيادى فى أوربا ، وعلى تعديل الحلف الاطلنطى تعديلا يجعل لفرنسا مركزا ممتازا فيه ، ومقابل ذلك تقوم فرنســا بشد أزر المــانيا فى برلين الغربية ، وبمساندتها فى مواجهة المــانيا الشرقية .

وقد تلت هذه الزيارة الاولى عــدة زيارات تبادلها الزعيمان كان من أهمها تلك الزيارة الناجحة التى قام بها ديجول لالمــانيا فيما بين ٤ ، ٩ من سبتمبر ١٩٦٢ ، ومما يدل على عمق صداها فى الاوساط السياسية أن علقت عليهــا مجــلة « شبيجل » الالمــانية بقولها : دخل ديجــول المــانيا زائرا بصفته رئيس دولة فرنسا وخرج منها بصفته أمبراطور أوربا .

ثم جاءت المحالفة الثنائيــة التى ابرمت بين الدولتين فى ٢٢ يناير ١٩٦٣ (٦) متضمنة جانبا تنظيميا يختلف عما تضمنته نظائرها من المحالفات العسكرية مثل حلف الاطلنطى وحلف وارسو ، فلم تنشىء هيئات ولا أجهزة ولكنها وكلت أمر التعاون بين الدولتين الى المسئولين رأسا . ومن مظاهر هذا التعاون :

١ ــ أن الرئيسين يجب أن يجتمعا معا مرتين على الاقل فى كل عام .

٢ ــ وزيرا خارجية الدولتين مكلفان كلاهما بتطبيق خطة التعاون وفقا لمــا يرسمه الرئيسان ، ويجب على الوزيرين أن يجتمعا مرة على الاقل كل ثلاثة اشهر ، هذا الى جانب ما يتم بين الدولتين من اتصالات عادية عن طريق البعثات الدبلوماسية المعتمدة من كل منهما لدى بون وباريس .

٣ ــ كبار موظفى وزارة الخارجية الفرنسية ووزارة الخارجية الالمــانية ، يجب أن يجتمعوا مرة على الاقل فى كل شهر ليعدوا لمقابلات وزراء الخارجيــة ، وهى تتم كل ثلاثة اشهر على ما أسلفنا .

٤ ــ وزيرا الدفاع للدولتين يجتمعان كلاهما أيضا مرة على الاقل كل ثلاثة أشهر . أما رئيسا أركان حرب الجيشين فيجتمعان كلاهما مرة على الاقل فى كل شهر .

ولا تقف هذه الاتفاقية عند هذا الحد ، فقــد وضعت أيضا خطة شاملة لتنظيم التعــاون فى الشئون الدبلوماسية فى ميادين الوحدة الاوربية وشئون الحرب الباردة وشئون حلف الاطلنطى وشئون المساعدات التى تقدمها كل من الدولتين الى الدول النامية .

أما فى الشئون العسكرية فقد شملت المحالفة مبادىء خطيرة ، منها : توحيد المناهج العسكرية فى التكتيك والاستراتيجية ، وانشاء معــاهد عسكرية مشتركة (المــانية ــ فرنســية) ، وتبادل الاســاتذة والطلبة والضباط بين معاهد كل من الدولتين ، ومما هو جدير بالملاحظة أن اتفاقية عسكرية كانت قد أبرمت بين الدولتين فى ٢٥ أكتوبر ١٩٦٠ وبمقتضاها يجوز للجيــوش الالمــانية أن تقوم بتدريباتها فى المعســكرات الفرنسية ، ويجوز للقوات الجوية الالمــانية أن تستخدم بعض المطارات الفرنسية .

ونصت المحالفة الثنائية فيما نصت على انتاج أسلحة مشتركة من طائرات هيلكوبتر ، وطائرات تدريب ، ومدافع مضادة للدبابات .

أما فى شئون الثقافة فقد تقرر بصفة مبدئية أنه يتعين على الطلبة فى فرنسا أن يتعلموا اللغة الالمــانية ، كما على جميع الطلبة فى المــانيا أن يتعلموا الفرنسية . وتقرر أيضا انشــاء هيئة مستقلة ذات رأس مال خاص تعمل لتنمية التعاون الثقافى بين الدولتين . وفى ٥ يوليو ١٩٦٣ أنشىء مركز فرنسى المــانى للشباب مقره مدينة بون ، وبدأ العمل فيه جديا فى منتصف سنة ١٩٦٤ . وفى رأى بعض النقاد أن هذا المعهد هو أكثر ما أنشأته هذه الاتفاقية دواما .

---

(٦) أنظر مقالنا « محور بون باريس » المنشور فى مجلة الاهرام الاقتصادى عدد ١٨٣ الصادر فى أول ابريل سنة ١٩٦٣

والان وقد دخلنا فى عام ١٩٦٦ ، ما المآل الذى صار اليه هذا المحور ؟

(١) جاء على لسان ولتر ليبمان المعلق الامريكى المعروف ان محور بون ـ باريس لايعدو فى حقيقة أمره ان يكون محالفة شخصية بين الرئيس ديجول والدكتور اديناور . وهو يعنى بذلك أنه اذا خلا الحكم من احدهما فقدت المحالفة اهميتها ، وقد حدث هذا فعلا عند خروج اديناور من الحكم ، اذ فقدت المحالفة بخروجه كثيرا من فاعليتها .

(٢) اقام ديجول سياسته ازاء المانيا على اعتقاده ان بريطانيا لا يمكن الاطمئنان اليها بسبب ما اخذته على نفسها من تبعيتها للعملاق الامريكى ، أما المانيا فهو يرى أن التحالف معها يساعد على تحقيق الوحدة الاوربية ، تلك الوحدة التى يرجى منها تحرير اوربا من الحماية العسكرية الامريكية . ولكن الايام أثبتت خطأ هذا الاتجاه ، اذ ظهر أن المانيا احوج من بريطانيا الى مساندة العملاق الامريكى ، سواء أكان ذلك للدفاع عن برلين الغربية أم كان لمواجهة تحديات المانيا الشرقية والاتحاد السوفييتى .

(٣) كان ديجول يأمل أن يؤدى تحقيق الترابط العسكرى بين المانيا وفرنسا الى قيام عملاق ثالث يستطيع أن يواجه العملاق السوفييتى دون حاجة الى حماية او مساندة من العملاق الامريكى ، ولكن التناقضات التى اخذت تتفاعل وتخلق العراقيل والمتاعب فى طريق الوحدة الاوربية ، حالت دون قيام العملاق الثالث المنشود .

فما هذه التناقضات ؟ سنحاول عرضها فى صورة مبسطة خلال تحليل سياسة ديجول تجاه الوحدة الاوربية .

ثانيا : ديجول والوحدة الاوربية (٧) .

يتخذ تحقيق الوحدة الاوربية اتجاهين ، اولهما تمثل له بالتصريح الثنائى الصادر من الرئيسين مورو الايطالى وايرهارد الالمانى فى التاسع والعشرين من يناير ١٩٦٥ وفيه رسم للخطوط العريضة لاوربا المتحدة كما يتصورانها ، فهما يريان انها يجب أن تقوم على :

١ ـ وحدة سياسية تستند الى النظم الديمقراطية .

٢ ـ وحدة اقتصادية فى اطار السوق الاوربية المشتركة .

٣ ـ وحدة عسكرية ترتبط ارتباطا كاملا بحلف الاطلنطى .

٤ ـ وحدة مستعدة لان تضم بريطانيا اليها .

ولم يكد يمضى على هذا التصريح الثنائى ثمان واربعون ساعة حتى رد عليه الرئيس ديجول فى مؤتمر صحفى عقده فى ٣١ يناير ١٩٦٥ . وهذا الرد يتطرق بنا الى الاتجاه الثانى لتحقيق الوحدة الاوربية . فديجول يرى أنها تقوم على الاوضاع الاتية :

١ ـ لا ضرورة لوحدة سياسية تفقد فيها كل دولة سيادتها ، وخير من ذلك التعاون السياسى بين دول محتفظة بسيادتها .

٢ ـ لا مانع من تطبيق الوحدة الاقتصادية فى اطار السوق الاوربية المشتركة .

٣ ـ يجب التفرقة بين الوحدة الاوربية وحلف الاطلنطى وعدم الربط بينهما .

٤ ـ يؤجل انضمام بريطانيا الى الوحدة الاوربية حتى يحين الوقت الملائم لهذا الانضمام .

وقد يقال ما الذى يحمل ديجول على موقفه هذا من الوحدة الاوربية عامة ومن بريطانيا خاصة ؟

ان ديجول يرفض الوحدة الاوربية الشاملة العاجلة لسببين أولهما أن فرنسا فى ظل هذه الوحدة الشاملة ستفقد سيادتها ، وديجول حريص على تلك السيادة بل على الاستزادة ايضا منها حتى تستعيد فرنسا مجدها القديم . أما السبب الثانى فهو أن ديجول يخشى أنه فى

(٧) انظر الفريد جروسير ـ السياسية الخارجية الفرنسية للجمهورية الخامسة ـ المرجع السالف الذكر صفحة ١٠١ الى صفحة ١١٦

حال ذوبان السيادة الفرنسية فى الوحدة الاوربية يتاح للولايات المتحدة الامريكية أن تفرض زعامتها على هذه الوحدة دون أن تخشى منافسا ، أما اذا ظلت فرنسا محتفظة باستقلالها وسيادتها داخل مجموعة أوربية متحالفة مترابطة بدون اندماج ، ففى استطاعتها آنذاك ان تحتفظ بنفوذها ، وأن تحد من نفوذ الولايات المتحدة الامريكية على اوربا .

أما الباعث الذى حدا ديجول على قبول الوحدة الاقتصادية فى اطار السوق الاوربية المشتركة بعد تعديل القواعد المنظمة لهذه السوق على النحو الذى يمكن فرنسا من صون سيادتها كاملة ، فهو ذو شقين احدهما ان هذه الوحدة تقوى اقتصاديات فرنسا ، والشق الاخر انها تعزز دورها القيادى فى أوربا .

أما معارضة ديجول انضمام بريطانيا الى السوق الاوربية والى الوحدة الاوربية ، فمرجعها الى سببين أولهما خوفه من أن يساعد هذا الانضمام على تقوية النفوذ الامريكى فى أوربا بسبب تبعية انجلترا لسياسة امريكا ، والسبب الثانى هو خوفه من أن يؤدى وجود بريطانيا ضمن الوحدة الاوربية الى عرقلة محور بون — باريس ، وتعويق الدور القيادى الذى تريد فرنسا أن تقوم به فى اوربا .

وبايجاز ، فان رغبة ديجول فى الخلاص من الحماية العسكرية الامريكية أو على الاقل التخفيف من وطأتها هى فيما يبدو اهم عامل فى اتجاهه نحو الوحدة الاوربية . وهنا يمكن أن نتساءل : هل نجح ديجول فى تحقيق هذا الهدف ، أم انه على العكس من ذلك ، لم ينجح الا فى جعل كل من المانيا وايطاليا وبعض دول أوربا الغربية الاخرى يزداد تعلقا بأذيال العملاق الامريكى ؟

بين الحماية العسكرية الامريكية والدبلوماسية الامريكية التى تبارك الوحدة الاوربية الشاملة وتحث عليها ، هذا من جهة ، وبين الحماية العسكرية الفرنسية الجديدة والدبلوماسية الفرنسية غير المستقرة ازاء ما يجب وضعه من تخطيط لتحقيق الوحدة الشاملة ، وهذا من جهة اخرى ، لا تتردد ايطاليا والمانيا ودول البنيلوكس فضلا عن بريطانيا ، فى الابقاء على علاقاتها مع امريكا .. ولا يمكن ان تتحقق زعامة ديجول على أوربا الا بتأييد من هذه الدول خاصة ودول أوربا الغربية عامة .

ثالثا : ديجول وحلف الاطلنطى (٨)

ان موقف الجنرال ديجول من حلف الاطلنطى قد سجل رسميا فى مذكرة قدمها فى الرابع والعشرين من سبتمبر سنة ١٩٥٨ وهى موجهة الى كل من حكومة واشنطن وحكومة لندن ، وفيها يطلب تعديل حلف الاطلنطى وجهازه العسكرى بحيث تكون القيادة فيه لمجلس ثلاثى مكون من فرنسا والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا(٩) . ولكن فرنسا حين قدمت هذه المذكرة كانت منهوكة اذ كانت ما تزال رازحة تحت أعباء حرب الجزائر وذيولها وعقابيلها لذلك لم يكن لهذه المذكرة الفرنسية من صدى لدى العملاق الامريكى وحليفه البريطانى . وفى راى كثير من المعقبين السياسيين أن هذا الاهمال الانجلوسكسونى لمطالب فرنسا قد قوبل من ديجول برفضه الموافقة فيما بعد (١٤ يناير ١٩٦٣) على دخول انجلترا فى السوق الاوربية المشتركة.

وسواء صح هذا التفسير أو لم يصح فالذى يعنينا هنا هو معرفة خطة ديجول تجاه حلف الاطلنطى، أو تجاه التعاون العسكرى والدبلوماسى مع العملاق الامريكى . وهذا ما نحاول ان نوجزه فيما يلى :

(١) يجب أن يحصل كل قرار خطير يتخذه حلف الاطلنطى (أو المعسكر الغربى) على موافقة من الدول الكبرى الثلاث (فرنسا — أمريكا — بريطانيا) . ورغم أن قرارات مجلس هذا الحلف تصدر بالاجماع ، فالحقيقة أن الكلمة الاولى

---

(٨) انظر الفريد جروسير المرجع السالف الذكر صفحة ١٤٠ الى ١٤٨ انظر كذلك :
Raymond Aron. Le Grand Debat, Initiation a la Strategie Atomique, Paris, Calman Levy 1963, p.p. 157 — 204.
وانظر تعليقنا على هذا الكتاب فى مجلة الاهرام الاقتصادى عدد اول فبراير ١٩٦٦

(٩) انظر روى مكريدس المرجع السالف الذكر صفحة ٨٧

والاخيرة داخل الحلف انما هي للقيادة العسكرية الامريكية بحكم انها هي المضطلعة بعبء الدفاع الفعلي عن المعسكر الغربي عامة واوروبا الغربية خاصة .

(٢) يقترح ديجول ان التشاور بين اعضاء حلف الاطلنطى ، وخاصة اعضاء القيادة الثلاثية ، يجب الا يكون مقصورا على المشاكل التى تقع داخل منطقة حلف الاطلنطى بل يجب أن تتصل بالسياسة الدولية عامة . فكان على امريكا مثلا قبل ان تباشر حربها فى فيتنام ، أن تتشاور مع فرنسا . وعلى فرنسا بدورها أن تتشاور مع أمريكا قبل ان تتدخل عسكريا فى دولة ما من دول افريقية الناطقة بالفرنسية ، وهكذا . وهذا الاسلوب الجديد يؤدى من ناحية الى تقوية التضامن السياسى والعسكرى القائم بين اعضاء الحلف ، ويؤدى من ناحية أخرى الى تأكيد الدور القيادى الفرنسي فى العالم ، لان معناه أن اى تصرف أمريكى فى بقعة ما من بقاع العالم تسبقه موافقة من فرنسا ، أو على الاقل مشورة منها .

(٣) يرى ديجول أنه يجب اتباع نوع من اللامركزية فى السياسة التى تتبع داخل المعسكر الغربى ، ومن امثلة ذلك ان اى قرار يتصل بأوربا الغربية يجب ان ينال موافقة فرنسا ، وان يوكل الى فرنسا أمر تنفيذه نظرا الى مركزها القيادى فى أوربا . اما اذا كان القرار متصلا بأمن دولة كتركيا او كندا مثلا ، فالتشاور مع فرنسا وموافقتها على القرار تكفى ، اما مسئولية التنفيذ فان عبئها لا يقع على فرنسا اذ انه ليس لها دور قيادى فى هذه المناطق .

من هذا يتبين لنا أن الجنرال ديجول يريد استخدام حلف الاطلنطى فى تقوية زعامته على أوربا من ناحية ، والانتقاص من قدر الزعامة الامريكية على أوربا من ناحية أخرى .

فهل استطاع ديجول تحقيق هذه السياسة تجاه الحلف الاطلنطى ؟ الحق أن هناك عقبات جمة اعترضت سبيل مشروعه ، ومن هذه العقبات :

(١) عدم ارتياح كل من المانيا وايطاليا الى المركز القيادى الذى تتطلع اليه فرنسا الديجولية داخل حلف الاطلنطى . ففى ظل الوضع الراهن تقوم مساواة قانونية رسمية بين جميع دول الحلف ترتاح اليها هذه الدول ، أما فى ظل المشروع الفرنسى فسيختل ميزان المساواة فى الحلف اختلالا من الهين على الرأى العام الالمانى او الايطالى أن يقبله . يضاف الى هذا ان عدم المساواة قد كان يمكن أن يجد له مبرر فيما مضى قبل نحو عشرين عاما حيث كانت المانيا وايطاليا فى عداد الدول المهزومة . أما اليوم وقد اصبح كل منهما ركنا من اركان المعسكر الغربى فلا محل لعدم المساواة .

(٢) من الناحية التنفيذية والادارية ، يصعب تنفيذ مقترحات الجنرال ديجول بشأن تعديل الحلف ، نظرا الى ما يتميز به الجهاز الامريكى من تركيب وتعقد يجعلان السلطة التنفيذية فى امريكا موزعة بين عدة جهات ، ومن ثم يتطلب التعبير عن ارادتها اجراءات معقدة ومن شأن هذا أن يصبح من العسير جدا على السياسة العسكرية العليا لحلف الاطلنطى ان تخضع للجنة ثلاثية دولية ، بل قد يكون من المستحيل فى عصر الاستراتيجية الذرية حيث يجب أن تصدر القرارات خلال بضع دقائق ، أن يوكل اصدارها الى لجنة تتمثل فيها حكومات ثلاث دول .

(٣) من الناحية العسكرية تبدو اقتراحات الجنرال ديجول غير عملية ، لان القوة العسكرية الحقيقية فى الحلف تتمثل فى العملاق الامريكى ، أما باقى قوات اعضاء الحلف فانها بالنسبة اليه تعتبر ثانوية . وحتى لو اصبح اتخاذ القرار السياسى أو العسكرى من اختصاص فرنسا وانجلترا وأمريكا ، فان هذا لا يجدى ما دام تنفيذ القرار العسكرى واقعا على عاتق العملاق الامريكى وحده . ولعل ذلك لم يغب عن الرئيس ديجول فقد ساير منطقة سياسته حين صمم على أن تكون لبلاده قوة ذرية مستقلة مهما يكلف ذلك من اعباء ، ومهما يكن من امر وجود القوة الذرية الامريكية التى تحمى الدول أعضاء الحلف ومنها فرنسا (١٠) .

---

(١٠) انظر Alexandre Sanguinetti. La France et l'Arme Atomique. Paris, Julliard 1964.

انظر أيضا Maurice Bertrand, Pour une Doctrine Militaire Francaise, Ed. Gallimard, Paris 1965 وانظر تعليقنا على هذا الكتاب فى مجلة الاهرام الاقتصادى عدد اول مبراير ١٩٦٦ .

وبرى بعض المعلقين السياسيين أن ديجول يعرف ذلك جيدا ، ويعرف ما يترتب عليه من آثار ، الا أنه يبغى من وراء مطالبه تلك ومن وراء معارضته للسياسة الامريكية ان يكبح جماح النفوذ الامريكى جهد المستطاع .

رابعا ـ ديجول والعالم الثالث

سياسة ديجول نحو العالم الثالث هى قبل كل شيء سياسته نحو مستعمرات فرنسا الافريقية عامة ونحو الجزائر خاصة (١١) فقد وصل الجنرال ديجول الى الحكم بسبب حرب الجزائر وكان الشعب الفرنسى يومئذ منقسما على نفسه بسبب هذه الحرب . بل كان هذا الانقسام موشكا ان يتحول الى حرب اهلية داخل فرنسا نفسها من اجل مصير الجزائر . واذا تركنا جانب التفاصيل الدقيقة لسياسة ديجول تجاه مستعمرات فرنسا، وجانب تطورات هذه السياسة استطعنا ان نلخصها فى عبارة وجيزة هى : تصفية الاستعمار القديم ، ليحل محله استعمار جديد يقوم على التجزئة والمساعدات . ويمكن القول من وجهة نظر فرنسا المحضة أن ديجول قد نجح فى سياسته هذه ، فاستطاعت فرنسا أن تمنح كل مستعمراتها استقلالا سياسيا ، وان تحتفظ معها جميعا بعد ذلك بعلاقات ودية وثيقة . وحتى الدولة الافريقية الوحيدة التى قطعت علاقاتها بفرنسا وهى غينيا قد عادت الى دائرة الصداقة الفرنسية .

وفى بيان اصدره الجنرال ديجول فى ١١ ديسمبر ١٩٦٢ توضيح لمفهوم السياسة الديجولية تجاه الدول الافريقية التى كانت خاضعة للتسلط الفرنسى ، ومجمله ان التعاون الاقتصادى والمعونة الفنية قد حلتا محل استعمار الاحتلال .

ان الوسائل والاساليب قد تختلف على حين ان الهدف واحد وهو استعادة مجد فرنسا واثبات دورها القيادى فى العالم .

ولقد كانت سياسة ديجول تجاه العالم الثالث موجهة فى بداية الامر الى الدول الافريقية الناطقة بالفرنسية ، غير انها سرعان ما انتقلت من هذه الدائرة المحدودة الى دائرة أوسع شملت بلاد امريكا اللاتينية ، وبلاد آسيا ، والى دول افريقية لم يكن لفرنسا سلطان عليها ـ وزيارة الجنرال ديجول لدول امريكا اللاتينية ليست الا مثالا من امثلة متعددة تدل كلها على ان دبلوماسية ديجول ليست متصورة على التعاون مع المستعمرات الفرنسية سابقا ، ولكنها تشمل ايضا سائر دول العالم الثالث التى هى فى حاجة الى المعونة الفنية والى المساعدات الاقتصادية .

وبماذا نفسر هذا الاتجاه الجديد للسياسة الديجولية تجاه العالم الثالث وهو فيما نرى كان واضحا من خلال حديثه فى المؤتمر الصحفى الذى عقده فى ٣١ يناير ١٩٦٤ ؟

يمكننا ان نجمل تفسيره فى النقاط الثلاث التالية :

(أ) رغبة ديجول فى تأكيد دور فرنسا القيادى فى العالم ، فالمعونة الفنية ، والمساعدات الاقتصادية ليستا الا اسلوبا جديدا لاالتأكيد الوجود الفرنسى فحسب بل ايضا لابراز دورها الطليعى على الصعيد الدولى .

(ب) عدم تمكن فرنسا من تحقيق وجود دورها القيادى داخل أوربا الغربية بالنظر الى الظروف وملابساتها التى سبقت الاشارة اليها ، الامر الذى حمل ديجول على توجيه نشاطه الدبلوماسي نحو العالم الثالث ليعود بعد ذلك الى محاولة تحقيق آماله فى أوربا .

(ج) الضغط على الولايات المتحدة فى مناطق داخله فى دائرة نفوذها ، عسى أن يتاح لفرنسا عن طريق هذا الضغط فى امريكا اللاتينية مثلا ، أو فى فيتنام ان تحقق اهدافها داخل حلف الاطلنطى ، وداخل اوربا الغربية .
ولكن تعترض هذه السياسة مصاعب :

١ ـ صعوبة مادية وهى ان الامكانات الاقتصادية والفنية الميسورة لفرنسا قليلة بالنسبة الى حاجات العالم الثالث . ووفقا لاراء بعض الاقتصاديين تصل حاجات العالم الثالث الى

---

(١١) انظر ديروزيل المرجع السالف الذكر صفحة ٨١ الى ٨٥ والفريد جروسير المرجع السالف الذكر صفحة ٤٢ الى ٦٧ وروى مكريدس المرجع السالف الذكر صفحة ٦٩ الى صفحة ٧٢

عشرين بليون دولار سنويا تقريبـــا ، وليس فى وسع فرنسا أن تنهض الا بجزء من هذا المبلغ الجسيم ولو حشدت جميع امكاناتها .

٢ ــ صعوبة فنية وادارية سببها أن فرنسا لا توجد فيها الاجهزة الكفيلة بتلافى هذه الصعوبة كى تستطيع تنظيم تلك المساعدات ، اذ انهـــا موزعة هناك على اجهزة متعددة اكثرها ادارات استعمارية قديمة مازالت متخلفة عن الوضـــع الجديد .

٣ ــ صعوبة سياسية داخلية ناجمـــة عن معارضة الرأى العـــام الفرنسى لسياســـة المساعدات وما تقتضيه من انفاق الملايين ، وقد تبنى هذه المعارضـــة الصحفى الفرنسى ريمون كارتينى فى مجلة «ماتش» الاسبوعية ، واشتهرت حملاته فى هـــذا الصـــدد حتى سميت دعوته « الكارتييريزم » نسبة الى اسمه ، ومجمل نظريته أنه لا داعى لمعونة الدول المتخلفة مادامت توجد داخل فرنسا نفسها مناطق متخلفـــة هى أولى بتلك المساعدات من غيرها .

٤ ــ هناك صعوبة تتصل بالسياسة الخارجية الفرنسية ، مؤداها أن فرنسا ما زالت عضوا فى المعسكر الغربى ، وانهـــا كانت فى عداد الدول الاستعمارية . ولكن هذه العقبة فى سبيلها الى الزوال ، فسياستها المعـــارضة لسياسة امريكا داخل المعسكر الغربى وجنوحها الى ســـياسة الحياد التى تتبعها أغلب دول العالم الثالث ، مما جعل الدبلوماسية الديجولية الجديدة موضـــع ارتياح .

خامسا ــ ديجول والسياسة العالمية :

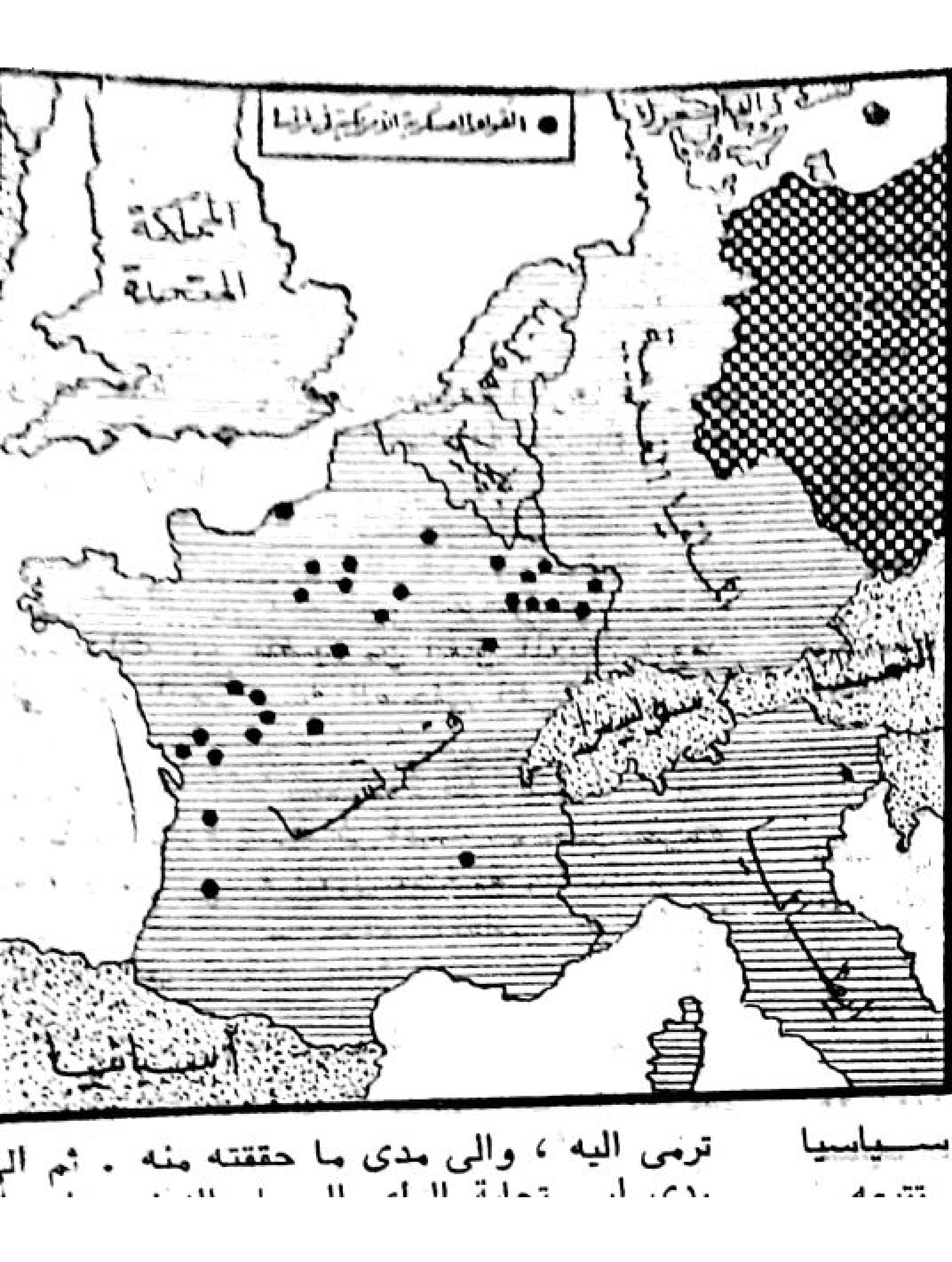
فى خطبة القاها الجنرال ديجول فى ٣١ يناير ١٩٦٥ ورد قوله : « فرنسا ، لانها فرنســـا ، يجب أن تكون سياستها فى وسط العالم سياسة عالمية » وتعنى هذه العبارة أن فرنسا لا يمكن أن تأخذ بسياسة خارجية تكون اقليمية ذات نطاق محدود ، ولكن يجب أن تكون ابعـــاد سياستها الخارجية شاملة العالم كله .

ويبدو لنا أن تخطيط ديجول الرامى الى تحقيق هذه السياسة العالمية التى يريد انتهاجها ، هو العمل من اجل هدم القطبية الثنائية التى تتسم بها العلاقات الدولية فى هذا النصف الثانى من القرن العشرين ، وهذا يعنى هدم احتكار روسيا وأمريكا لامور السياسة الدولية . فطالما كانت القطبية الثنائية قائمة فانه لا أمل لفرنسا ولا لغير فرنسا أن يكون لها دور ايجابى فى الســـياسة الدولية . أما اذا فقد المعســـكر الشـــيوعى ، والمعســـكر الغربى زعامتهمـــا ، واذا خرجت السياسة الدولية من طابعها الثنائى الى طابع جماعى فان ذلك سيفسح لفرنسا مجال القيـــام بدور أساسى وايجابى فى السياسة الدوليـــة . وجميع الخطوات التى يتبعها ديجول فى ســـبيل ابراز مركز فرنسا على المستوى العالمى تدور كلها حول هذه الفكرة . ومن هذه الخطوات :

١ ــ تعزيز مكانة الامم المتحدة وتقويتهـــا ، فبعد أن كان ديجول يهاجم هذه المنظمة العالمية حين كانت تعارض سياسته تجاه مســـتعمرات فرنسا الافريقيـــة(١٢) اذ هو اليوم يتخذ منهـــا موقفا وديا ، فرأيناه يقابل الامين العـــام للامم المتحدة السيد يوثانت فى ابريل ١٩٦٤ ، ويصدر التعليمات لممثليـــه الدبلوماسيين ليهتموا بالامم المتحدة . ولكن ديجول حينما يؤيد الامم المتحدة فهو يؤيدها على الصورة التى وضعت ملامحها فى سان فرنسسكو ، لا كما أصبحت اليـــوم . ومعنى ذلك انه يريد أن تـــكون لمجلس الأمن سلطة حقيقية حيث لفرنسا مقعد دائم ، ولهـــا حق الاعتراض (الفيتو) ، وحيث لا يوجد داخل هذا المجلس فروق بين فرنسا وروسيا ، أو بين فرنسا وأمريكا . ومعناه ايضـــا أنه يعـــارض التوسع فى سلطات الجمعية العامة للامم المتحدة حيث صارت الاغلبية الى المجموعة الافريقيـــة الاسيوية .

٢ ــ محاولة ديجول التقرب من روسيا ، وهو يراها دولة أوربية قبل كل شىء . لذلك فهو حين يتحدث عن أوربا ليقول : « الاقاليم المتحدة من شواطىء المحيط الاطلسى الى جبال الاورال » . وفى رأيه أن الانظمة السياسية والايدلوجيـــات مؤقتة بطبيعتها ومصير الى الزوال ، وان روسيا السوفيتية ليست فى النهاية الا روسيا الاوربية ،

(١٢) انظر دبروزيل المرجع السالف الذكر صفحة ٥٨



ـسياسيا ترمى اليه ، والى مدى ما حققته منه . ثم ال

بعد بريد الدبلوماسية التى سار عليها ديجول أو على الاقل لم يعد يبدى ارتياحا اليها .

والامر الثانى — وهو نتيجة منطقية للامر الاول — ان الجنرال ديجول سيعدل من دبلوماسيته(١٥) .

ومناقشة الامر الاول تقتضى منا ان تعرض للسياسات التى نادى بها معارضو ديجول فى انتخابات الرياسة ، ونخص من هؤلاء المعارضين بالذكر مسيو ميتران ، ومسيو ليكنويه ، فمناقشة مناهج هؤلاء المعارضين فيما يختص بالدبلوماسية والسياسة الخارجية ، تكشف لنا عن مقدار معارضة الرأى العام الفرنسى لدبلوماسية ديجول .

ولنبدأ بمناقشة السياسة الخارجية التى نادى بها مسيو ليكنويه الذى نال ١٥ ٪ من الاصوات فى الانتخابات الاولى للرياسة ، لان هذه السياسة تتعارض كل التعارض وسياسة ديجول ذلك أن ليكنويه كان يدعو الى انتهاج السياسات التالية :

١ — التمسك بحلف الاطلنطى ، والتمسك بالتحالف مع العملاق الامريكى ، بل لقد بلغ من تأييده للتحالف مع امريكا الى حد انه ايد السياسة الامريكية فى فيتنام ، على الرغم من معارضة الرأى العام الاوربى ، والرأى العام الفرنسى بوجه خاص لهذه السياسة . ويلوح لنا من ذلك ان ليكونيه يرى فى التحالف الفرنسى الامريكى تعاونا بين الحليفين ، على حين يراه ديجول ضربا من ضروب التبعية .

٢ — الدعوة الى الوحدة الاوربية الشاملة لانها ستؤدى — اذا تمت — الى ذوبان الوجود الفرنسى فى الوجود الاوربى ، بخلاف الجنرال ديجول فهو يتمسك — كما اسلفنا — بالسيادة الفرنسية المطلقة فى ظل الوحدة الاوربية .

٣ — الدعوة الى التعاون العسكرى مع المانيا ، بل كان يقرر انه يقبل ان يؤدى هذا التعاون الى اشتراك المانيا فى قوة ذرية متعددة الاطراف(١٦) ومن هذا نرى مدى ما بين راى ليكنويه وراى ديجول من اختلاف فى هذه السياسة ويجدر بنا ان نذكر فى هذا المقام ان الذين ايدوا ليكنويه وهم ١٥ ٪ من الناخبين يعتبرون من المعارضين لسياسة ديجول الخارجية . اما وقد توزعت هذه الاصوات مناصفة تقريبا فى انتخابات الاعادة بين ديجول وميتران ، فلنا ان نستخلص من هذا ان قرابة نصف الاصوات التى كان قد نالها ليكنويه لم تؤيده فى سياسته الخارجية ما دامت فى انتخابات الاعادة قد توجهت الى تأييد سياسة ديجول المعارضة لسياسة ليكنويه . اما النصف الثانى أو نحوه من الاصوات فقد ناله مسيو ميتران .

ولنعرض الان للسياسة الخارجية التى كان ينادى بها مسيو ميتران ونالت تأييد ٤٥ ٪ من مجموع اصوات الناخبين ، ترى هل تختلف هذه السياسة عن سياسة ديجول كل الاختلاف ؟ اذا كان الرد ايجابا يصح لنا ان نقول فى يسر ان نحو ٤٥ ٪ من الرأى العام الفرنسى غير راض عن دبلوماسية ديجول . اما اذا كان الرد سلبا وكانت السياسة الخارجية التى ينادى بها ميتران لا تختلف كثيرا عن السياسة الخارجية التى اخذ بها ديجول ففى وسعنا ان نقول ان الاصوات التى ايدت ميتران لم تؤيده اقتناعا بسياسته الخارجية بقدر ما ايدته بسبب سياسته الداخلية اليسارية التى جعلها محورا لبرنامجه الانتخابى ، فالامر هنا يحتاج الى مزيد من التبين : فالبرنامج الانتخابى لميتران فى امور الدبلوماسية باعتباره الممثل لتحالف اليسار الفرنسى كان غامضا مائعا الى حد بعيد ، ذلك أنه كان يرمى الى الظفر بأصوات حزبين لكل منهما سياسة خارجية مناقضة لسياسة الاخر ، فالحزب الاشتراكى الفرنسى كان ينادى بالتحالف مع المعسكر الغربى ، وبالدفاع عن حلف الاطلنطى على حين كان الحزب الشيوعى الفرنسى ينادى على النقيض من ذلك بالتخلص من التبعية الامريكية . يفهم من هذا أن الاصوات التى ايدت ميتران ممثل اليسار لم تؤيده من اجل سياسته الخارجية ، ولكن من اجل سياسته الداخلية ، واذن ليس يسعنا ان نحكم بأن الذين

---

(١٥) انظر فى هذا مجلة « ايكونومست » الانجليزية عدد يناير ١٩٦٦ صفحة ٩٤

(١٦) انظر آراء ليكنويه فى مجلة « اكسبرس » الفرنسية بالعدد ٧٥٢ الصادر فى نوفمبر ١٩٦٥ صفحة ٥٠

لم يؤيدوا ديجول ليسوا جميعا من المعارضين لسياسته الخارجية ، وهذا يعنى ان الراى العام الفرنسى فى غالبيته يؤيد اولا يعارض الدبلوماسية التى اتبعها ديجول ، وهى الدبلوماسية التى تقوم — على نحو ما اسلفنا — على استعادة المجد الفرنسى القديم .

اما الامر الثانى الذى يستخلصه بعض المعقبين السياسيين من نتائج الانتخابات وهو أن ديجول سيغير من دبلوماسيته بعد أن خرج من معركتى الانتخابات الطاحنتين بتلك الاغلبية الضئيلة من الاصوات فمن اليسير مناقشته لان مناقشة الامر الاول بادية الذكر قد اشتملت فى تضاعيفها على مناقشة ضمنية للامر الثانى . فما دام الراى العام الفرنسى فى اغلبيته يؤيد الدبلوماسية الديجولية فليس هناك ما يدعو ديجول الى تغييرها . يضاف الى هذا انه حتى فى الفترة الحرجة التى وقعت بين الانتخابات الاولى وانتخابات الاعادة وقتماكان ديجول لا يدرى اينجح فى الانتخابات ام يخفق لم يتخل ديجول عن اى هدف من اهداف دبلوماسية، ولم يتراجع عما خططه ، بل كان يؤكد فى الخطب التى القاها خلال هذه الفترة انه مؤمن بسياسته الخارجية ولهذا فانه متمسك بها ومصر عليها سواء انتخبه الشعب، ام لم ينتخبه .

وخلاصة ما يستنتج من كل ذلك :

اولا : ان اغلبية من الراى العام الفرنسى تعضد الدبلوماسية الديجولية .

ثانيا : ان ديجول مقتنع بتلك الدبلوماسية ولا ينوى ان يحيد عنها قيد انملة .

بقى سؤال اخير وهو : هل نجحت دبلوماسية ديجول ام لم ينجح ؟ وما ابعاد هذه الدبلوماسية؟ وما امكاناتها ؟

اذا كانت الاجابة القاطعة عن هذا التساؤل غير ميسورة ، فانه من الممكن على الاقل ان نضع امام القارىء الملاحظات التالية :

الملاحظة الاولى : ان فرنسا على الرغم من تراثها المجيد ، ودبلوماسيتها العريقة ، وعلى الرغم مما لها من موقع استراتيجي ممتاز .. على الرغم من هذا كله لم تعد تملك القوة المادية التى تطوع لها النهوض باعباء سياسة خارجية عالمية فعالة . بمعنى ان امكاناتها المادية ليست كفاء اهداف الدبلوماسية الديجولية ، وتلك الامكانات لا تحقق لفرنسا الا فى ظل الوحدة الاوربية ، وهذا ما يناقض مرمى الدبلوماسية الديجولية .

الملاحظة الثانية : ان الدبلوماسية الديجولية تقوم اكثر ما تقوم على شخصية ديجول ، والاشخاص غير مخلدين ، وفوق ذلك فان الجنرال ديجول لم يتمكن من انشاء حزب قوى مؤمن بدبلوماسيته قادر على المضى فيها من بعده كيما يكفل لها البقاء . وحتى اذا فرضنا ان حزبا كهذا سيقوم وانه سيفوز فى انتخابات ١٩٦٧ وانه سيوحد كلمته نحو الدبلوماسية الديجولية ، فلسنا نظن ان هذا الحزب مهما بلغ نفوذه سيسد مسد العبقرية التى يتمتع بها زعيمه الذى تقوم سياسته الخارجية على دبلوماسية شخصية بحتة . فالسياسات الخارجية الفرنسية المختلفة كثيرا ما يعتورها التناقض والتعارض . خذ مثلا التقارب الفرنسى الالمانى ، فانه يتنافى والتقارب الفرنسى السوفييتى ، وهذا بدوره يتنافى ايضا والتقارب الفرنسى الصينى ... وهكذا . والدبلوماسية الشخصية لديجول هى تستتر وراءها هذه التناقضات .

الملاحظة الثالثة : ان الدبلوماسية الديجولية لم تستفد حتى اليوم من قوة عظمى داخل الوطن الفرنسى وهو قوة الحزب الشيوعى الفرنسى ، فقد ظل هذا الحزب منعزلا عن الحياة السياسية الفرنسية ، مقصيا عنها . وقد عاد هذا الحزب الى السياسة الفرنسية حين تحالف مع الاحزاب اليسارية الاخرى فاستطاعت هذه الاحزاب المتحالفة ان تظفر بـ ٤٥٪ من اصوات الناخبين . فهل يستطيع ديجول ان يستغل هذه القوة فى المستقبل القريب فى دعم دبلوماسيته كما فعل من قبل عام ١٩٤٤ حين وصل الى الحكم اول مرة بفضل تعاونه مع الحزب الشيوعى فعزز بذلك تقاربه مع الاتحاد السوفييتى ؟ ان رحلة الجنرال ديجول الى موسكو التى ينتظر ان تتم عما قريب، لهى دليل على اتجاه جديد فى الدبلوماسية الديجولية .

هل يستطيع ديجول ان يعيد المجد القديم لبلاده بالتأرجح بين العملاقين السوفيتى والامريكى فيحقق وحدة اوربية لا تخفى فى ظلها شخصية فرنسا ؟

ان قضية الوحدة الاوربية هى القضية الكبرى التى على صخرتها اما أن تتحطم الدبلوماسية الديجولية فتتبدد احلامها ومطامحها واما ان تنتصر فتعيد لفرنسا مجدها القديم فى صورة جديدة لم تتبين معالمها بعد .

دراسة

الكوميكون والتعاون الاقتصادى فى المعسكر الشرقى

على الدين هلال

على الدين هلال : معيد بقسم العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة . حصل على بكالوريوس العلوم السياسية بمرتبة الشرف عام ١٩٦٤ ، يعمل باحثا بالمعهد العالى للدراسات الاشتراكية بالقاهرة ، ويقوم حاليا باعداد رسالة الماجستير فى موضوع تطور الفكر الاشتراكى المصرى فى النصف الاول من القرن العشرين .



٢٥ ينــاير ١٩٦٦ انقضى سبعة عشر عاما على انشــاء مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) وهو المنظمة الاقتصادية للكتلة الشرقية . ويعتبر هذا المجلس من اقل التنظيمات الدولية الاقتصــادية شهرة .. واذا كانت مشكلة الباحث فى موضوع السوق الاوربية المشتركة هى تعدد المراجع وتنوعها وكثرتها ، فان مشكلته فى بحث موضوع الكوميكون هى ندرة هذه المراجع وصعوبة الحصــول على الوثائق الرسمية المتعلقة به (١) .

والكوميكون كمنظمة اقتصــادية تشرف على مساحة تبلغ ٢٥ مليون كيلو متر مربع اى حوالى ١٨٫٥ ٪ من مساحة الكرة الارضية ، ويبلغ عدد سكان الدول التى تنتمى اليه حوالى ٣٣٠ مليون

(١) من الجدير بالذكر أن كثيرا من اجتماعات فروع هذه المنظمة سرية وهى لا تصدر بيانات رسمية . انظر على سبيل المثال الاهرام ٢٨/٧/١٩٦٣ ، ٢٢/٤/١٩٦٤

نسمه اى حوالى ١١٪ من عدد سكان العالم . وفى عام ١٩٦١ بلغ انتاج دول الكوميكون ٣١٪ بالنسبة الى الانتاج الصناعى العالمى ، وينتظر ان تكون هذه النسبة قد زادت على ذلك الان (٢) .

وسنقسم الدراسة فى هذا الموضوع الى ثلاثة اقسام : اولا : التطور التاريخى للكوميكون ثانيا : الهيكل التنظيمى للكوميكون . ثالثا : انشطة الكوميكون .

القسم الاول : التطور التاريخى للكوميكون :

تحدث كارل ماركس عن ضرورة وجود تقسيم عمل دولى ، وعرض لينين لهذا الموضوع فى خطاب

(٢) Alexeyev, Ivanova : The First Economic Organisation of the Socialist Countries. International Affairs, Moscow, No : 4. April 1964, P. 57.

٣٦٤

له فى المؤتمر الثالث لعمال التعاونيات عام ١٩١٨ قال فيه ؛ ان التعاون الاقتصادى بين الدول التى تؤمن بالفلسفة الماركسية ، سوف يأخذ فى المستقبل شكل « هيئة تعاونية دولية » يديرها تخطيط عام شامل . وهكذا حدد لينين الاتجاه نحو تكوين اقتصاد عالمى فى ظل تخطيط عام مشترك (٣) .

وبعد اكثر من ثلاثين سنة بدا يتحقق ما تنبأ به لينين ، ففى ٢٥ يناير ١٩٤٩ اعلنت بلغاريا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والمجر ، وبولندا ، ورومانيا ، والاتحاد السوفييتى انشاء الكوميكون كمنظمة اقتصادية لتنظيم المساعدة المتبادلة وتنسيق التجارة الخارجية والتنمية المشتركة للموارد وتبادل الخبرات والاراء بين الدول الاعضاء على اساس من مبادىء الاخوة والتعاون (٤) .

ويرى كثير من الباحثين ان انشاء الكوميكون جاء كرد فعل لمشروع مارشال الاقتصادى ورغبة تشيكوسلوفاكيا فى الانضمام الى هذا المشروع ، وانشاء منظمة التعاون الاقتصادى الاوربى ، فاعلن عن مشروع مولوتوف كمقابل لمشروع مارشال فى شرق أوربا . وكان يهدف الى زياده المبادلات الاقتصادية بين مختلف البلدان الشيوعية والى التقليل من اعتمادها على رؤوس الاموال والاسواق الغربية ، وانشىء الكوميكون للاشراف على تنفيذ المشروع . ومن ناحية أخرى بدات فى هذه المرحلة خطط التنمية الاقتصادية فى دول شرق أوربا وكان لابد من وجود جهاز لتنسيق هذه الخطط بدلا من ان تسير كل دولة فى طريق منفرد (٥) .

ومن الناحية السياسية تم انشاء الكوميكون فى ظروف أخذت فيها العلاقات بين الاتحاد السوفييتى ودول شرق اوربا اوضاعا معينة . فان قرار الكومنفورم الخاص بطرد يوغوسلافيا من المعسكر الشيوعى فى ٢٨ يونيو ١٩٤٨ ، كان بادرة لبداية سياسة عنيفة من ستالين تجاه دول شرق اوربا مؤداها ان على هذه الدول ان تتبع النموذج السوفييتى فى عملية التحول الاقتصادى والاجتماعى ، دون مراعاة للظروف الاقليمية والمحلية المتميزة لكل دولة والتى تعكس ذاتها على شكل التطبيق . وكان الكومنفورم هو حلقة الوصل بين الاحزاب الشيوعية ، بينما قام الكوميكون بدوره فى تنسيق وتوحيد الخطط الاقتصادية فى المنطقة . لذلك بدا الكوميكون وكأنه تتمة لانشاء الكومنفورم ولتأكيد الرابطة بين الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا وتدعيم وحدة المعسكر الشيوعى (٦) .

الكوميكون فى عهد ستالين

الجمود وعدم النشاط :

ولكن الحقيقة ان الكوميكون ظل جهازا جامدا حتى ١٩٥٦ ، وعجز عن أن يحقق هدف التنسيق الاقتصادى بين دول المعسكر الشيوعى . والشىء الوحيد الجدير بالذكر انه فى عام ١٩٥٣ كانت التجارة بين الاتحاد السوفييتى ودول شرق أوربا قد تضاعفت ثلاثة امثال ما كانت عليه (٧) ويكفى لابراز جمود الكوميكون ان نذكر ان دستور المنظمة لم يوافق عليه رسميا الا عام ١٩٥٩ ، ويرجع ذلك الى عدة اسباب ، منها من الناحية الاقتصادية تفضيل ستالين للعلاقات الثنائية على العلاقات الجماعية فقد آثر أن يمارس علاقاته مع دول شرق اوربا بطريقة ثنائية عن طريق المقابلات مع زعماء الاحزاب الشيوعية مثلا . وقد كان ذلك يعكس عدم ثقته بالتنظيمات الجماعية . وفى الواقع انه بعد ١٩٤٩ كان كل من الكوميكون والكومنفورم لا عمل له الا ممارسة

---

(٣) الكسينيف ، ايفانوفا . مرجع سابق ص ٥٧ ، :

(٤) G. Karkhin : Socialist Internationalization of Production, International Affairs, Moscow, No : 3, March 1963, P. 9.

Korbonski, Andrzej : Comecon, International Conciliation, No : 549, September 1964, P. 4.

(٥) وانظر نص البيان الرسمى لاعلان الكوميكون فى New York Times بتاريخ ٢٦ يناير ١٩٤٩

Ripka, Hubert : Eastern Europe in the post war warld, London, 1961, P. 77 —

Palmer & Perkins : International Relation, U.S.A. 1957, P. 630 - 632.

(٦) Brzezinski, Zbigniew. K. : Soviet Bloc, U.S.A. 1960, PP. 67 — 83.

(٧) Schwarzenberger : Power politics, U.S.A. 1964, PP. 444 — 445.

الحصار والضغط على يوغوسلافيا . وهـــذا الاسلوب الثنائى نفسه اتبعه ستالين فى العلاقات السياســـية والعسكرية ، ففى الفترة من ١٢ ديسمبر ١٩٤٣ الى ١٦ ابريل ١٩٤٨ ابرم الاتحاد الســـوفييتى ست معـــاهدات مع دول شرق اوربا (٨) . كذلك كانت السياسة العامة للمعسكر الشيوعى فى هـــذه الفترة على ما ذكرنا تبنى النموذج السوفييتى وتطبيقه مما ادى الى حدوث اخطـــاء عـــديدة اثرت فى امكانيـــات التعاون الاقتصادى .

اضف الى ذلك أن العـــلاقات الاقتصـــادية والتجارية التى تمت فى عهد ستالين بين الاتحاد السوفييتى ودول شرق اوربا كان يحوطها الكثير من السرية والغموض مما لا يسمح للباحث العلمى ان يقطع بالحكم فيها . فيتردد أن ستالين بهدف تدعيم الاقتصاد السوفييتى وبناء قاعدة صناعية ضخمة ، مارس علاقات اقتصادية غير متكافئة مع هذه الدول وطبق احد مبادىء فلسفة الميركا نتيلزم (التجاريين) القائلة « انه من الافضـــل لك ان تستورد المواد الخام ولا تصدر ســـوى السلع المصنوعة » ويذكر كوربونسكى (٩) أن جريدة برافدا السوفييتية قد اعترفت بذلك بتاريخ ١٩ نوفمبر ١٩٥٦ ، فقد ذكرت أن الاتحـــاد السوفييتى كان يشترى الفحم البولندى بســـعر ارخص من السعر العالمى فى الفترة ١٩٤٦ — ١٩٥٣ وعنـــدما حدث الخـــلاف الســـوفييتى اليوغوسلافى عام ١٩٤٨ ، كشف اليوغوسلاف بعض الحقائق المتصلة بالعلاقات الاقتصادية . فذكر الرئيس تيتو ان ستالين كان يريد ان يجعل من الاتحاد السوفييتى سوقا واسعة تصب فيها كل منتجات شرق اوربا « وكان تصـــديرنا الى الاتحاد السوفييتى عبارة عن المواد الاساســـية للصـــناعة والمعـــادن » كذلك كانت الشركات المختلطة (١٠) تعمل فى مجال اســـتخراج المواد الخام ونقلها الى الاتحاد السوفييتى « وقد كان هذا يعنى أن نظل مصادر للمواد الخـــام للبلاد المتقدمه دون ان تكون لنا الفرصـــة لتطوير صناعاتنا » وذكر الرئيس تيتو ان ستالين طلب من يوغوسلافيا أن تقوم احدى الشركات المختلطة باستخراج وتوزيع البترول اليوغوسلافى ، ولكنه اشترط شرطين هما أن يكون هذا احتكارا للشركة وان تستثنى الشركة من الخضوع للقضاء المحلى ، غير ان يوغوسلافيا رفضت المشروع (١١) .

فى مثل هذه الظروف لم يكن هناك مجال لنشاط الكوميكون ، فقد كان التنســـيق الاقتصـــادى والتوجيه يتمان على اساس ثنائى كما ذكرنا ، ولكن بعد وفاة ستالين ثم احداث المجر وبولندا ، كان واضحا ان الكتلة الشيوعية لابد أن تتعرض لتغيرات اساسية . وكان الكوميكون هو المسئول عن مواجهة كل المشاكل الاقتصادية والقيـــام بتنسيق افضل لخطط الاقتصاد القومى والتوسع فى التجارة ، والوصول الى أعلى درجة من الكفاية الانتاجية لكل بلد على حدة وللمعسكر الشيوعى ككل ، فى مواجهة المعسكر الراسمالى . وفى عام ١٩٥٦ تبلور هذا الاتجاه الجديد ، فمن ناحية انعقد المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى الذى بلور السياسة السوفييتية الجديدة ، ومن ناحية اخرى كانت أغلب دول شرق أوربا قـــد انتهت من خطة السنوات الخمس أو الست وعلى أبواب خطة أخرى .

الكوميكون بعد عهد ستالين

الاحيـــاء والتنشـــيط

وهكذا شهدت الفترة التى اعقبت موت ستالين عدة تطورات اساسية :

١ — انشاء حلف وارسو فى ١٤ مايو ١٩٥٥ تعبيرا عن اتجاه جديد فى العلاقات بين الاتحـــاد السوفييتى ودول شرق أوربا ، فقد استبدل الحلف بمجموعة المعاهدات الثنائية المتفلة التى كانت

---

(٨) انظر نصوص هذه المعاهدات وتحليلها لد. بطرس بطرس غالى : السلام السوفييتى فى أوروبا الشرقية — مطبعة جامعة القاهرة ١٩٥٤ .

(٩) كوربونسكى مرجع سابق ص ٧ .

(١٠) يقصد بالشركات المختلطة Mixed Companies شركات تقوم على اساس المناصفة بين الاتحاد السوفييتى ودولـــة اخرى ســـواء فى راس المـــال او الـــربح او الخسارة او فى النواحى لادارية ، ولكن نلاحظ أن هذه الشركات لم تمارس نشاطها الا فى الدول الاخرى فقط وليس فى الاتحاد السوفييتى .

(١١) انظر فصول من كتاب الرئيس تيتو عن قصة حياته :
Victors, Mamatey Soviet Imperialism, Canada, 1964, PP. 146 — 150.

تربط الطرفين ، معاهدة جماعية واحدة ذات طابع انسانى ومفتوحة لكل الدول .

٢ ـ اهتمام الاتحاد السوفييتى بتقديم المساعدات الاقتصادية الى الدول المتخلفة والنامية خارج المعسكر الشيوعى على نطاق واسع .

٣ ـ اهتمام التكتلات الاقتصادية فى غرب اوربا بايجاد مناطق تجارية لهما فى افريقيا وامريكا اللاتينية ، وارتباط عدد من الدول الافريقية بالسوق الاوربية المشتركة ، ادى الى تبلور رد فعل تجسد فى مزيد من التكامل داخل الكوميكون، لذلك انشئت فى عام ١٩٦٢ اجهزة جديدة ذات سلطات تنفيذية بداخله ، كذلك مد نشاطه الى منغوليا الشعبية وحققت دوله معدلات مرتفعة من التقدم الصناعى والتكنولوجى (١٢) .

وفى بداية الستينات كان من الواضح ان هناك سياسة لتقوية الكوميكون ، يفسرها البعض بأنها رد فعل لنجاح السوق الاوربية المشتركة ، وآخرون بأنها نتيجة ازدياد حدة الخلاف بين الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية مما رغب الاتحاد السوفييتى فى تدعيم علاقاته بدول اوربا الشرقية ، كما يفسرها آخرون بأن الترابط بين اقتصاديات الاتحاد السوفييتى ودول شرق اوربا تقدمت وازدادت درجة ارتباطها وتعاونها الوثيق الى حد التكامل . ونتيجة ذلك كان على الكوميكون ان يتوسع افقيا وراسيا : افقيا بمعنى دعوة دول جديدة للاشتراك او مد النشاط الى قطاعات اقتصادية جديدة مثل النقل والائتمان والدفع واحداث التنسيق بينها ، وراسيا بمعنى التعمق فى التعاون فى ميادين اعداد الخطط الاقتصادية والتخصص .

القسم الثانى : الهيكل التنظيمى للكوميكون (١٣)

الكوميكون منظمة دولية اقليمية عضويتها مفتوحة لكل الدول التى تتفق مبادؤها واهدافها مع الدول الاعضاء ، ومن الناحية الفعلية فقد انضمت البانيا فى ابريل ١٩٤٩ والمانيا الشرقية فى سبتمبر ١٩٥٠ واشتركت يوغوسلافيا كمراقب فى دورتين لمجلس الكوميكون بين عامى ١٩٥٦ ـ ١٩٥٨ ، بعد ان ظلت مبعدة عن الاشتراك فيه منذ انشائه بسبب خلافها مع الاتحاد السوفييتى رغم انها عبرت عن رغبتها فى الاسهام فى نشاط الكوميكون فى بيان رسمى لوزير خارجيتها فى ٢ فبراير ١٩٥٩ وحضرت الصين الشعبية كمراقب لاول مرة فىمايو ١٩٥٦ ، وكذلك جمهورية كوريا الشمالية فى يونيو ١٩٥٧ ، اما منغوليا الشعبية وفيتنام الشمالية فقد حضرتا كمراقبين فى يونيو ١٩٥٨ وهى الدورة التى تغيبت عنها يوغوسلافيا بعد خلافها مع الاتحاد السوفييتى ، مرة اخرى ، وكانت منغوليا الشعبية اول دولة غير اوربية تصبح عضوا فى الكوميكون فى يونيو ١٩٦٢ .

ومن الجدير بالذكر ان ميثاق الكوميكون قد عدل ليسمح لها بالانضمام بعد أن كانت العضوية مباحة للدول الاوربية فقط ، وكانت البانيا والدول الاسيوية الشيوعية (الصين الشعبية ـ كوريا الشمالية ـ فيتنام الشمالية) قد امتنعت عن الحضور منذ دورة ١٩٦١ . ورغم عدم حضور الصين الشعبية لدورات مجلس الكوميكون ، الا انها ظلت تسهم فى بعض انشطته ، مثل نشاط مركز الابحاث النووية فقد ارسلت اليه الصين وفدا من علمائها فى يناير ١٩٦٤ وبدات كوبا فى الاشتراك فى اعمال الكوميكون كمراقب منذ

---

(١٢) انظر ارقام التقدم الصناعى والفنى لدول الكوميكون فى
Y. Belvoyenr, L. Semyonova : The Socialist. Community, Scientific and Technological progress, International Affairs, Moscow, No. 9, September 1965, PP. 23 — 28.

(١٣) انظر كوربونسكى ص ١٢ — ٢٢ ،
K. Mikulsky, International Affairs, Moscow, No. 8, August 1964, PP. 106 — 107 —
Adarkar, B.P. : Comecon. Functioons & achievements, Foreign Affairs Report, published by the Indian Concil of World Affairs, New Delhi, India, Vol, XII No : 10, October 1963, PP. 79 — 80.

١٩٦٣ (١٤) . وبالنسبة الى يوغوسلافيا ، فقد ابرم اتفاق فى سبتمبر ١٩٦٤ ينظم اشتراكها فى بعض انشطة الكوميكون (١٥) وكان هذا الاتفاق نتيجة نمو التبادل التجارى وتدعيم الروابط الاقتصادية بين يوغوسلافيا ودول الكوميكون وانتهاء الخلاف الذى كان قائما بينها وبين الاتحاد السوفيتى . وينظم الاتفاق التعاون فى مجالات التجارة الخارجية والعلاقات المالية والصلب والصناعات الهندسية والكيماوية وتنسيق الابحاث العلمية والفنية .

وليس للمنظمة حق اصدار قرارات ملزمة للدول الاعضاء ، مثل منظمة الفحم والصلب الاوربية او السوق الاوربية المشتركة ، بل ان ميثاق المنظمة يقرر ان الدول الاعضاء لا تتنازل عن اى شطر من سيادتها . وتتخذ القرارات بالاغلبية حسب قاعدة « صوت واحد لكل دولة » على اساس المساواة الكاملة فى السيادة بين الدول الاعضاء ، بغض النظر عن الحجم او عدد السكان او القوة الاقتصادية والسياسية ، ولكل منها الاشتراك فى جميع فروع واجهزة المنظمة . وللدولة حق عدم الاشتراك فى التصويت فى موضوع معين اذا أعلنت عدم اهتمامها بهذا الموضوع . ولا يستطيع الكوميكون ، على أى مستوى ، اصدار قرارات لها صفة الالزام بالنسبة الى الدول الاعضاء الا فيما يتعلق بالامور الاجرائية والتنظيمية ، ولكنه يستطيع اصدار توصيات تطبقها كل دولة من الدول الاعضاء عن طريق أنظمتها القانونية الداخلية ..

وللدول غير الاعضاء حق الاشتراك فى عمل بعض اجهزة الكوميكون بدعوة من مجلس الكوميكون . وعلى هذا الاساس اشترك ممثلو الصين الشعبية وكوريا الشمالية وفيتنام الشمالية وكوبا فى اعمال المنظمة ، كذلك فان المنظمة على استعداد لتنمية الروابط الاقتصادية مع جميع الدول الاخرى بغض النظر عن انظمتها الاجتماعية والسياسية على اساس مبادىء المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل فى الشئون الداخلية .

وتحدد المادة الثالثة من ميثاق الكوميكون اعمال اختصاصات المنظمة فيما يلى :

١ — التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى الوثيق بين الدول الاعضاء مع اعتبار ضرورة الاستفادة باكبر قدر ممكن من مواردها الطبيعية .

٢ — مساعدة الدول الاعضاء على تنمية وتحقيق المشروعات المشتركة فى مجالات الزراعة والصناعة والنقل بحيث يمكن استثمار رؤوس الاموال التى تقدمها الدول الاعضاء افضل استثمار ممكن ، والعمل لتنمية التبادل التجارى بين الدول الاعضاء .

٣ — تبادل المعلومات والانجازات التكنيكية والعلمية وطرق الانتاج الحديثة .

أجهزة الكوميكون

حددت المادة الخامسة من ميثاق الكوميكون هذه الاجهزة بأنها مجلس الكوميكون ، مؤتمر ممثلى الدول الاعضاء ، اللجان الدائمة ، الامانة العامة ولكن من الناحية الواقعية تعدل هذا الهيكل التنظيمى بعض الشىء وأصبح يتكون من :

أولا : مجلس الكوميكون :

هذا المجلس حسب ميثاق الكوميكون هو اعلى هيئة وله الحق فى مناقشة جميع المسائل والموضوعات التى تدخل فى اختصاص المنظمة ، واتخاذ توصيات بخصوصها . فتقرر المادة الرابعة من الميثاق أن للمجلس الحق فى اتخاذ التوصيات المختلفة فى مسائل التعاون الاقتصادى والعلمى والفنى ، أما القرارات فتتعلق بالامور التنظيمية والاجرائية فقط . وهذه تصبح نافذة بمجرد اصدارها (١٦) .

---

(١٤) L — Saifulina : Cuba and CEMA International Affairs, Moscow, No : 5, May 1964, PP. 100 — 101.

(١٥) A — Bykov : CEMA International Importance of its experience, International Affairs, Moscow, No : 2, Febreuary 1965, P. 18.

(١٦) Morzov : Equality Cornerstone of the socialist countries, International Affairs, Moscow, No : 12, December 1963, PP. 6—7.

ويمكن القول ان المهمة الاساسية لدورات المجلس هي مناقشة المشاكل التي تحيلها له اجهزة الكوميكون المختلفة ، مثل اللجنة الدائمة والامانة العامة . كما ينظر في المسائل التي ترفعها اليه الدول الاعضاء للدراسة . ومن الناحية القانونية فان المجلس يعقد دورتين كل عام ، ويمكن عقد دورة غير عادية بناء على طلب ثلث الاعضاء على الاقل . ولكن نلاحظ ان المجلس لم ينعقد في الفترة من نوفمبر ١٩٥٠ الى مارس ١٩٥٤ ، وانعقد مرتين فقط في الفترة من ديسمبر ١٩٥٥ الى يونيو ١٩٥٨ . ويمكن أن نفسر الفترة الاولى بعدم رغبة ستالين في تنشيط الكوميكون ، ثم ظروف مرحلة الانتقال الصعبة التي اعقبت وفاته . اما الفترة الثانية فيمكن تبريرها بالموقف السياسي غير المستقر الذى اعقب المؤتمر العشرين للحزب الشيوعي السوفييتي الذى انتهى باجتماع الاحزاب الشيوعية الاحد عشر في موسكو عام ١٩٥٧ .

وتعقد اجتماعات المجلس في مختلف عواصم دول الكوميكون ، ويحضرها وفود من الدول الاعضاء ومراقبون من الدول الاخرى ، ولا تستغرق الدورة عادة أكثر من يومين الى اربعة أيام ، باستثناء الدورة السابعة اذ استغرقت اسبوعا وهي تعتبر من اهم اجتماعات مجلس الكوميكون فقد تقرر فيها انشاء احدى عشرة لجنة دائمة ، كما انها ناقشت برنامج التخصص وراجعت تخصص البلاد الاعضاء في حوالى ٦٠٠ نوع من الالات . وقصر فترة الانعقاد لدورة مجلس الكوميكون توضح لنا انه اما ان هناك وحدة كاملة — في الاراء بخصوص شتى الموضوعات فلا حاجة الى مناقشات طويلة ، واما أن المناقشات تمت بالفعل قبل اجتماع المجلس ، ومن الجدير بالذكر ان القرارات الهامة للغاية للكوميكون التي تعتبر تخطيطا لنشاطه ، تتخذ في اجتماعات زعماء الاحزاب الشيوعية لدول الكوميكون مثل اجتماعات مايو ١٩٥٨ ، فبراير ١٩٦٠ ، يونيو ١٩٦٢ ، يوليو ١٩٦٣ .

ثانيا — اللجنة التنفيذية :

تقرر انشاؤها في اجتماع قادة احزاب دول الكوميكون في موسكو في يونيو ١٩٦٢ وحلت بذلك محل مجلس ممثلي الدول الاعضاء .

ومهمة اللجنة تنفيذ السياسات التي يرسمها مجلس الكوميكون ، وتتكون من ممثلين دائمين لكل دولة عضو على مستوى نائب رئيس وزراء ، يتفرغون تماما لاعمال الكوميكون . ورئاسة اجتماعات اللجنة دورية كل اربعة اشهر وتجتمع اللجنة كل شهرين تقريبا ، ويشمل عمل اللجنة تنسيق الخطط الاقتصادية للدول الاعضاء وبرامج الاستثمار والسياسات التجارية ومتابعة الابحاث العلمية والتكنولوجية والاقتصادية .

ويتبع اللجنة مباشرة « مكتب المشاكل المشتركة للتخطيط الاقتصادى » ويتكون من نواب رؤساء اللجان الوطنية للتخطيط في الدول الاعضاء (اللجنة الوطنية للتخطيط في دول شرق اوربا هي اعلى جهاز تخطيطي على مستوى الدولة ، وهي توازى لدينا وزارة التخطيط) ووظيفة هذا المكتب اعطاء المعلومات والحقائق للجنة بخصوص تنسيق الخطط بين الدول الاعضاء .

وهناك آراء تقول بأن اللجنة التنفيذية لديها من السلطات ما يزيد على مجلس الكوميكون ومما لاشك فيه أن قيامها يقلل عدد مرات اجتماعات المجلس ، ويحتمل أن يعدل ميثاق الكوميكون لكي تصبح هذه اللجنة اعلى سلطة في الكوميكون .

ثالثا — اللجان الدائمة :

وحسب المادة الثامنة من الميثاق يؤلف هذه اللجان مجلس الكوميكون ، وهي تتكون من خبراء فنيين من مختلف الدول الاعضاء ، وعملهم الاساسي هو الاتفاق على التفاصيل بخصوص السياسات التي اقرها مجلس الكوميكون او اللجنة التنفيذية . وهي تهتم كذلك بالتنسيق بين خطط الانتاج ، ووضع أولويات للانتاج حسب تفضيلات معينة ، وصياغة اتفاقات التجارة ، واختيار مشاريع جديدة للاستثمار . وتختص كل لجنة بميدان معين من ميادين النشاط الاقتصادى: فهناك لجان للفحم ، والكهرباء ، وبناء الماكينات ، والزراعة ، والتجارة الخارجية ، والنقل ، والطاقة النووية ، والاحصاء ، وصناعة الطعام ، والالكترونات ، والكيماويات ، والاستعمالات السلمية للطاقة الذرية .. الخ . وكثرة عدد هذه اللجان (حوالى ٢١ لجنة) يدل على تقدم العمل في مجال التكامل الاقتصادى داخل الكوميكون ، ولكل لجنة دائمة سكرتارية خاصة بها وغالبا يكون رئيس اللجنة هو ممثل الدولة المضيفة .

وقد اتاح انشاء هذه اللجان منذ الدورة

العامة لمجلس الكوميكون في مايو ١٩٥٦ ، جهازا دائما للمشاورات المتبادلة بين الدول الاعضاء ومهد الطريق امام توسيع نشاط الكوميكون ، وهناك اتجاه الى اعطاء سلطة اكبر لهذه اللجان بحيث تكون قادرة على معالجة بعض المسائل العاجلة في القطاعات الاقتصادية الهامة ، وقد تقرر في اجتماع لقادة احزاب ودول الكوميكون في يونيو ١٩٦٢ ، تطوير العمل في لجان معينة ، خاصة تلك التي تتعلق ببناء الماكينات والصناعات الكيماوية والتجارة الخارجية . وسوف تضم كل لجنة من هذه اللجان لجان تنفيذية متخصصة تتكون من ممثلين لكل دولة بدرجة نائب وزير ، وتجتمع مرتين أو ثلاث مرات سنويا .

رابعا — الامانة العامة

ورغم ان الامانة العامة كان قد تقرر انشاؤها منذ يناير ١٩٤٩ ، الا انه حتى مايو ١٩٥٦ لم تكن قد اتضحت بعض معالمها واختصاصاتها ، وحسب الميثاق يكون عمل الامانة هو اعداد جدول اعمال دورات مجلس الكوميكون والهيئات الاخرى ، وتنسيق العمل بين اللجان الدائمة واللجان المؤقتة ، واجراء الابحاث ، واعداد التقارير والحقائق الاحصائية اللازمة لدراسة موضوع معين . وهكذا تقوم الامانة العامة للكوميكون بنفس اعمال هيئات الامانة في سائر المنظمات الدولية أو الاقليمية .

ومقر الامانة في موسكو . والمعلومات متضاربة حول عدد العاملين فيها . فتذكر بعض المصادر انه يزيد على ٢٠٠٠ بينما تذكر مصادر اخرى انه ٤٠٠ فقط . ويبدو أن هذا العدد يزيد بازدياد اعمال واختصاصات الكوميكون وزيادة اهتمام الدول الاعضاء به . وليس من المعروف مبلغ نفقات الامانة ولا كيفية توزيعها على الاعضاء ولا التوزيع الجغرافي لجنسيات موظفي الامانة .

والى جانب هذه الاجهزة الاربعة ، هناك البنك الدولي للتعاون الاقتصادي ولم يرد ذكره في ميثاق الكوميكون ، وقد تقرر انشاؤه في اجتماع اللجنة التنفيذية في ٢٢ اكتوبر عام ١٩٦٣ ليقوم بعمليات المقاصة الجماعية بين الدول الاعضاء ، ويضم فيه كل بنك مركزي من بنوك الدول الاعضاء قدرا معينا من المال لدفع التزامات الدولة منه . وتضع كل دولة نسبة معينة حسب نسبة صادراتها بالنسبة الى تجارة الكوميكون . ويمكن للبنك ان يعطي للدول الاعضاء قروضا قصيرة الاجل لمدة عام مثلا ، ويعمل البنك لترقية التعاون الاقتصادي بين الدول الاعضاء وتدعيم الروابط الاقتصادية بينها (١٧) .

وبصفة عامة فان الهيكل التنظيمي للكوميكون يتدعم يوما بعد يوم ، وان انشاء البنك الدولي للتعاون الاقتصادي الذي بدا عملياته في اول يناير ١٩٦٤ هو تاكيد للرغبة في تقوية الكوميكون وتوسيع نشاطه .

القسم الثالث — انشطة الكوميكون

يذكر ميثاق الكوميكون ان الهدف الاساسي من المنظمة هو تطوير وتنمية الاقتصاد القومي لكل من الدول الاعضاء على اساس التطبيق الواعي للمبادىء الاشتراكية ، وان تنمية التعاون الاقتصادي المشترك سوف يقود الى تحقيق مبادىء الامم المتحدة ودعم عملية التنمية الاقتصادية والتقدم الاقتصادي والفني ، ورفع درجة الكفاية الصناعية والانتاجية الى اعلى مستوى ممكن .

ويمكن القول ان نشاط الكوميكون ، من حيث درجة التعاون والارتباط الاقتصادي بين الدول الاعضاء ، قد مر بثلاث مراحل اساسية (١٨) ترتهن كل منها بدرجة نمو القوى الانتاجية ومستوى التخطيط في كل دولة اضف الى ذلك اساسا الظروف السياسية ونوع العلاقات بين الاتحاد السوفييتي والدول الاعضاء في الكوميكون ،

---

(١٧) انظر تحليل كامل لنشاط البنك في مقال لمدبره : K. Nazarkin : A New Form of Co-operation, International Affairs, Moscow, No : 4, April 1964, PP. 59 — 63.

(١٨) Kotlicki, Heneryk : CEMA Polish Perspectives, March 1964, PP. 3 — 7.
الكسينيف ، ايفانوفا : التنظيم الاقتصادي الاول للبلاد الاشتراكية — مرجع سابق ص ٥٥ — ٥٦ .

[370] ففى المرحلة الاولى (١٩٤٩ — ١٩٥٦) لم تقم المنظمة بدور كبير من ناحية سياسية بسبب السياسات التى اتبعها ستالين تجاه دول شرق اوربا وتفضيله العلاقات الثنائية ، على ما سبق القول . ومن ناحية اقتصادية بسبب ان هذه المرحلة كانت مرحلة بناء الاشتراكية فى هذه الدول وتحويل النظام الاقتصادى والاجتماعى من الاساس الراسمالى الى الاساس الاشتراكى .

وقد واجهت هذه الدول مشاكل عديدة نتجت من تبنى النموذج السوفييتى فى التطبيق ، كما انه ظهر بوضوح التفاوت الكبير فى اختلاف درجة النمو بين هذه الدول بعضها وبعض ، ولم يكن التخطيط يتم على اساس شامل ودقيق ، لذلك تبلور التعاون الاقتصادى بين دول الكوميكون فى هذه الفترة اساسا فى شكل التبادل التجارى وتنسيق التجارة الخارجية ، بالاضافة الى شىء من تبادل القروض والائتمانات . وفى المرحلة الثانية (١٩٥٦ — ١٩٦٢) كان اقتصاد هذه الدول قد تحول اساسه الى الملكية العامة لادوات الانتاج ، وتم تصنيع الاقتصاد وممارسة التخطيط الشامل على مستوى اكثر كفاءة . وتتسم هذه الفترة التى تبدا بالمؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، بتاكيد « النظرة الجديدة » فى السياسة السوفييتية الخارجية ، وبانها بداية عملية تنسيق الخطط الاقتصادية لهذه الدول وانتقال التعاون الاقتصادى من مجال التبادل التجارى الى مجال الانتاج ذاته .

اما المرحلة الثالثة (١٩٦٢) فقد بدات باجتماع قادة الاحزاب الشيوعية لدول الكوميكون فى يونيو ١٩٦٢ حيث ناقش المجتمعون ظروف الدول الشيوعية ودخول كثير منها مرحلة الانتاج الصناعى الكبير ، لذلك تبنى زعماء الكوميكون برنامجا لزيادة العلاقات الاقتصادية لمواجهة الحاجات الحيوية للدول الشيوعية . وقد كان هذا يعنى ضرورة تطبيق مبدا تقسيم العمل الدولى الذى قررته الدورة الخامسة عشرة لمجلس الكوميكون .

ويمكن ان نعدد اوجه نشاط الكوميكون فى هذه المرحلة الاخيرة فيما يلى :

اولا : التبادل التجارى بين دول الكوميكون

من الامور الملحوظة ذلك التزايد الكبير فى التبادل التجارى بين دول الكوميكون ومن الجدير بالذكر انه فى اعقاب الحرب العالمية الثانية نمت اقتصاديات هذه البلاد عن طريق وضع نماذج متشابهة ، ولم يترك هذا سوى مجال ضيق للتبادل التجارى الا فى مجال المواد الخام ، لذلك انحصرت التجارة فى البداية فى الاتحاد السوفييتى وهذه البلاد كل على حدة . اضف الى ذلك ان هذه الدول كانت تخشى من الاعتماد كثيرا على التجارة الخارجية خوفا من ان تتاثر خطتها الاقتصادية الداخلية نتيجة عدم تنفيذ دولة اخرى لالتزاماتها . وايد ذلك الظروف السياسية التى اعقبت الحرب العالمية الثانية ونشوب الحرب الباردة بين المعسكرين وسياسة ستالين التى تفضل العلاقات الثنائية . لذلك كانت التجارة الخارجية تحتل نسبة ضئيلة للغاية من الدخل القومى الاجمالى بالنسبة الى دول الكوميكون .

وكان قرار توسيع نطاق التبادل التجارى فى دورة مجلس الكوميكون عام ١٩٥٦ ، جزءا من محاولة عامة لاحياء الكوميكون وتاكيد نشاطه . وقد كان من المتوقع ان الالحاح على التخصص وتنسيق الخطط الاقتصادية ، يؤدى تلقائيا الى التوسع فى مجال التجارة تبعا لمبدأ « المزايا النسبية » فى الاقتصاد . ولتوسيع نطاق التجارة بين دول الكوميكون ، اصدرت اللجنة الدائمة للتجارة الخارجية عام ١٩٥٨ بيانا بعنوان « الشروط العامة للتبادل داخل الكوميكون » تضمن اساسا موحدا للمعاملة فى جميع المشاكل المتعلقة بحركة البضائع ، مثل اجراءات التعاقد والتفتيش على نوع السلعة والشحن ، ثم اصدرت بيانا عام ١٩٦٢ عن « الشروط العامة للخدمة الفنية فى الكوميكون » وهذا البيان يتعلق اساسا بمشاكل صناعة بناء الماكينات .

وفى اجتماع اللجنة التنفيذية فى ديسمبر عام ١٩٦٣ تقرر اصلاح نظام اسعار التبادل بين دول الكوميكون ، فقد كان التبادل التجارى يتم على اساس الاسعار العالمية لعام ١٩٥٧ . ووضح ان هناك اختلافا كبيرا بين هذه الاسعار وما وصلت اليه الاسعار بعد ذلك ، واوصت اللجنة التنفيذية ان يتم التبادل التجارى بين دول الكوميكون على اساس متوسط الاسعار فى الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٤ مع تأكيد خاص على الاسعار فى السنة الاخيرة .

ثانيا : التنسيق بين الخطط الاقتصادية

الحديث عن موضوع التنسيق بين الخطط الاقتصادية يعود الى الدورة الرابعة لمجلس الكوميكون فى عام ١٩٥٤ . فقد اتخذ المجلس توصية بخصوص تنسيق الخطط القومية للدول الاعضاء ، ولكن الحقيقة، أن أول محاولة جادة لتحقيق التناسق بين الخطط الاقتصادية ، ترجع الى الدورة السابعة لمجلس الكوميكون التى عقدت فى مايو عام ١٩٥٦ بألمانيا الديمقراطية ، فقبل ذلك كان التنسيق يتم على اساس ثنائى خارج اطار الكوميكون . وفى هذه الدوره تم انشاء عدة لجان دائمة للعمل من اجل تحقيق التنسيق بين خطط الانتاج القومى فى الفترة من ١٩٥٦ — ١٩٦٠ ، وفى الدورة التالية بوارسو فى يونيو ١٩٥٧ دعا المجلس الى تنسيق الخطط فى الفترة من ١٩٦٠ — ١٩٦٥ وبدا الاعداد لاجراء تنسيق طويل المدى يمتد الى عام ١٩٨٠ ، وحسب النظرة السوفييتية فان العمل الاساسى للكوميكون هو تنسيق الخطط على اجل طويل .

ويهدف التنسيق الى تحاشى النمو المزدوج لاقتصاديات الدول اعضاء الكوميكون ، والى الاستغلال الكامل للموارد وتخفيض التكاليف عن طريق استخدام اساليب الانتاج الضخم ، والتأكيد على التعاون فى مجالات المواد الخام وصناعة بناء الماكينات ، وكذلك فى ميادين الزراعة والنقل .

وقد نوقشت مسالة تنسيق الخطط عام ١٩٦٢ فى اجتماعات عديدة لزعماء الاحزاب الشيوعية لدول الكوميكون ، وفى الدورة السادسة لمجلس الكوميكون فى يونيو من العام نفسه ، وفى الاجتماعين الاولين للجنة التنفيذية فى يوليو وسبتمبر . وبالاضافة الى ذلك اصدر الكوميكون بيانا عن « المبادىء الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكى العالمى » (١٩) ، واصدر خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى السابق مقالا عن حتمية التنسيق والتكامل بين الدول الاشتراكية بعنوان « مسائل حيوية حول تنمية النظام الاشتراكى العالمى » (٢٠) وحتى عام ١٩٦٢ لم يكن التكامل قد تقدم بسبب وجود عدة صعاب :

اولا : كانت عملية التنسيق الحقيقى غير ممكنة ، فمن ناحية لم تكن للكوميكون سلطات تسمح له بذلك ، ومن ناحية اخرى كان يعوزه المعلومات الاحصائية أوالحقائق التى تمكنه من العمل .

ثانيا : كانت المشكلة الاساسية بخصوص التنسيق ، هى أن دول الكوميكون — ليست على مستوى متوازن من درجات النمو الاقتصادى ، لذلك كانت تواجه كلا منها مشاكل ومتطلبات مختلفة ، ومن ثم فقد كان القيام بالتنسيق الجماعى بينها امرا صعبا للغاية .

(١٩) انظر نص البيان باللغة العربيه تحت عنوان المبادىء الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكى العالمى — اصدار أمانة مجلس التعاون الاقتصادى موسكو ١٩٦٢

(٢٠) N.S. Krushchev : Vital questions of the developement of the socialist World system. Moscow 1962.

٣٧٢
ثالثا : كان التنسيق الاقتصادى يتم على أساس اتفاقات ثنائية أو ثلاثية بين بلاد من مستويات اقتصادية ودرجة تنمية متقاربة ، مثل الوضع بين بولندا وتشيكسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية .

وكانت النتيجة أن أبدت بعض الدول ، مثل بولندا ، عدم رضائها عن وضع التنسيق داخل الكوميكون ، وأعلن جومولكا سكرتير حزب العمال البولندى فى اجتماع اللجنة المركزية الخامس للحزب ، انه باستثناء التجارة الخارجية لم يحدث تنسيق بين الدول الاعضاء . كان هذا هو الموقف الذى واجه المتباحثين فى عام ١٩٦٢ ، وبالفعل وضعوا كل هذه النقاط فى اعتبارهم ، وكان الهدف هو تحقيق اعلى درجة من التنسيق من حيث القوى البشرية لكل دولة . فبينما كانت بولندا وبلغاريا تعانيان من ضغط ازدياد السكان، كانت تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية تعانيان من قلة الايدى العاملة . وكان من الممكن التنسيق بين هذه الموارد اذا سمح للسكان بالانتقال من بولندا الى تشيكوسلوفاكيا مثلا ، او اذا بنيت المصانع التشيكوسلوفاكية فى بولندا .

وقد ذكر خروشوف فى مقاله سالف الذكر أن الكوميكون قد بلغ درجة من النضج تسمح له بالقيام بعملية التخطيط المشترك على نطاق واسع، وذكر أن قادة الاحزاب الشيوعية لدول الكوميكون فى اجتماعهم عام ١٩٦٢ قد اتفقوا على اعطاء سلطات أوسع للكوميكون فى هذا المجال .

ولكن الحقيقة أن تقدم التنسيق يعنى الى حد كبير وجود هيئة ذات سلطة أعلى من سلطات الدول الاعضاء ، وتحديد السيادة بالنسبة الى كل دولة ، ومن ثم فان التقدم فى هذا المجال يتوقف على المدى الذى تتنازل فى حدوده الدول أعضاء الكوميكون عن أجزاء من سيادتها فى هذا الصدد من أجل المصلحة العامة لجميعهم . ولكن بسبب موقف الصين ورومانيا (وسنعرض له فيما بعد) وبسبب انحياز البانيا الى وجهة النظر الصينية فى الخلاف السوفييتى الصينى وامتناعها عن حضور دورات مجلس الكوميكون منذ دورة ديسمبر ١٩٦١ ، لم تستمر مشروعات التنسيق والتكامل على المستوى الجماعى ، ولكن الرغبة فى تقوية الكوميكون وتدعيمه قد استمرت ولم تثر مسألة ايجاد هيئة للتخطيط الجماعى، فذلك كان يتم على أساس ثنائى أو ثلاثى . كذلك ابعدت فكرة وجود هيئة ذات سلطة تعلو سلطات الدول الاعضاء ، ولعل ذلك يرجع ايضا الى ان التخطيط على مستوى الكوميكون يتطلب من كل دولة انتاج سلع معينة، وسوف تواجه بعض هذه الدول بعجز فى ميزان مدفوعاتها وهذا يخلق لها موقفا سيئا للغاية كما أن بعض الدول سوف تحرم من فرصة التصنيع الثقيل .

وفى مؤتمر لخبراء الاقتصاد فى الدول الشيوعية عقد فى براغ عام ١٩٦٢ ، وصل المجتمعون الى أن بناء اقتصاد واحد لدول الكوميكون هو هدف المستقبل البعيد ، وأن اى محاولة لتنفيذ ذلك فورا أو الاسراع فى ذلك سوف يعوق الوصول الى الهدف البعيد « فان تطور النظام الاشتراكى العالمى هو عملية تاريخية تشمل تتابع سلسلة من العمليات والمراحل التى لا يمكن تخطى احداها » ومن هنا فان محاولات التنسيق الجاد على المستوى الجماعى قد ضعفت بعض الشىء وبرز التنسيق على مستوى ثنائى أو ثلاثى بين دول متقاربة فى درجة النمو (٢١) . وان كانت الدورة التاسعة عشرة للمجلس التى عقدت فى براغ (فى الفترة من ٢٨ يناير ١٩٦٥ الى ٢ فبراير ١٩٦٥) اكدت على التنسيق بين الخطط الاقتصادية للدول الاعضاء والتخصص فى الانتاج (٢٢) .

---

(٢١) كوربونسكى مرجع سابق ٢٨ — ٣٢ ، ٣٣ : Calati, Stephen Fisher (edi) : Eastern Europe in the sixties, U.S.A. 1963, PP.99 — 111.

(٢٢) A. Alexeyev, L. Ivanova : prospects of Economic development before the CMEA Countries, International AFFairs, Moscow, No : 3, March, 1965, P. 18.

ثالثا : التخصص وتقسيم العمل

بدأ الحديث عن التخصص وتقسيم العمل فى دورة مجلس الكوميكون السابعة عام ١٩٥٦ ، بعد اقترح خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى السابق تكوين هيئة تخطيط مشتركة فى الكوميكون تمثل فيها كل الدول الاعضاء ، وصرح زعيم حزب العمال الرومانى الراحل جيورجى ديج فى فبراير ١٩٥٦ أن دول شرق أوربا تعتمد على الكوميكون فى تخصيص بعض الدول لانتاج سلعة معينة ، وأن هذا يؤدى الى تقسيم عمل اشتراكى على نطاق دولى . وأكد خروشوف رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى السابق فى المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى السوفييتى ، أن الدول الديمقراطية الشعبية فى شرق أوربا تتخصص كل منها وتنمى مواردها فى الفروع المهياة لها والتى تستطيع من خلالها تقديم أفضل انتاج ممكن (٢٣) ثم اثير هذا الموضوع فى يونيو ١٩٦٢ فى اجتماع قادة الاحزاب الشيوعية لدول الكوميكون وفى بيان « المبادىء الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكى العالمى » ، واوضحت هذه الوثيقة المبادىء التى يقوم عليها تقسيم العمل بين البلاد الاشتراكية ، فقد اصبح التخصص ضروريا بسبب التقدم التكنولوجى الكبير والحاجة الى استغلال المواد أفضل استغلال ممكن وبأكثر الاساليب كفاءة . كما أنه يحقق المساواة فى مستوى التنمية الاقتصادية بين كل الدول . والحقيقة أن التنسيق والتخصص مرتبط أحدهما بالاخر ، فان الخطط الاقتصادية سيتم التنسيق بينها وتكاملها على أساس تخصص كل دولة فى انتاج سلعة معينة . فتقسيم العمل الاشتراكى المخطط يسهم فى تأكيد مزايا النظام الاشتراكى ، وفى اقرار النسب الصحيحة فى الاقتصاد الوطنى لكل بلد ، وفى استخدام الموارد الاقتصادية والبشرية استخداما فعالا من اجل الوصول الى درجة عالية من النمو الاقتصادى ورفاهية الطبقة العاملة (٢٤) .

وفى مايو ١٩٥٦ اوصى مجلس الكوميكون بأن انتاج ٦٠٠ نوع من الماكينات والالات يجب أن يركز فى دول معينة . ومنذ ١٩٥٦ ناقش المجلس التخصص فى مجالات اخرى ، مثل المواد الخام والسلع نصف المصنوعة . ويبدو أن اكبر نجاح فى ميدان التخصص تم فى مجال صناعة بناء الماكينات حيث تضاعف تقريبا عددالسلع الخاضعة للتخصص منذ عام ١٩٥٦ حتى وصلت الى رقم ١٢٠٠ ، وفى نهاية ١٩٦٢ كان من بين ٢٥٠٠ نوع من المعدات الصناعية ٣٠٠ فقط ينتج فى أكثر من بلد واحدة .

وحسب مبادىء تقسيم العمل والتخصص ، كان هناك تقسيم بين الدول المنتجة للمواد الخام، وعليها أن تتوسع فى هذا المجال والا تحاول الانصراف الى التصنيع والدول المنتجة للسلع المصنوعة ، وكان هناك تقسيم آخر بين الفروع المختلفة للصناعة وبالذات فى مجال صناعة الماكينات . وهذا التخصص الدقيق انحصر فى مجال السلع التامة الصنع فقط .

وبالنسبة الى موضوع التخصص ظهر أن هناك اختلافا بين وجهات نظر الدول الشيوعية بصفة عامة ، فقد لوحظ أن الدول الصناعية المتقدمة مثل تشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية قد ايدت التخصص ، أما الدول المصدرة للمواد الخام فقد عارضت ذلك ، وظهر ذلك بوضوح فى

(٢٣) Goodman, Elliot R : The Soviet design for a World state, New York 1960, PP. 339 — 340.

(٢٤) المبادىء الاساسية لتقسيم العمل الاشتراكى العالمى مرجع سابق ص ٧ — ٨ ، من أجل السلام والتقدم — قرارات المؤتمر الثانى والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى . وكالة أنباء نوفوستى السوفييتية — القاهرة ١٩٦٢ — ص ٢٩ — ٣٠ .

موقف رومانيا والصين اذ ابدتا معارضة لفكرة التخصص فى اجتماع زعمـاء احـزاب الـدول الشيوعية فى يونيو ١٩٦٢ .

واكدت رومانيا معارضتها للتخصص فى اجتماع اللجنة المركزية لحزب العمال الرومانى فى مارس ١٩٦٣ ، حيث ذكر البيان الختامى للاجتماع ان رومانيا تريد الاستمرار فى عملية التصنيع وبناء الصناعة الثقيلة . وفى ابريل ١٩٦٤ اصـدرت اللجنة المركزية للحزب بيانا عارضت فيه السياسة الاقتصادية التى يتبعها الاتحاد الســوفييتى فى الكوميكون ويتلخص راى رومانيا فيما يلى (٢٥) .

● ان هذه السياسة تتعارض مع القـوانين الاشتراكية وان تحويل الشـئون الاقتصـادية لكل دولة الى منظمة تتمتع بسلطة فوق سلطات الدول الاعضاء ، امر لا يتفق مع المبادىء التى تقوم على اساسها العلاقات بين الدول الاشتراكية ، لان نجاح تنمية اقتصاد كل دولة يتوقف على حسن استخدام امكانياتها ومواردها الداخلية الخاصة .

● ان ما يعنيه لينين من ضرورة ايجاد اقتصاد عالمى تحققا بروليتاريا العالم كله ، لا ينطبق قبل ان تنتصر الاشتراكية فى العالم كله ، وان لينين قد اشار الى استمرار سيادة الخصائص القومية لفترة طويلة حتى بعد انتصار البروليتاريا على نطاق عالمى .

● ان التخصص سوف يعنى تحويل رومانيا الى دولة زراعية او ذات صـناعة خفيفة فقط بالاضافة الى استخراج البترول .

كذلك عارضت الصين الشعبية مبدا التخصص ، وفى رسالة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى الصينى الى اللجنة المركزية للحزب الشـيوعى الســوفييتى ، اوضحت الصـين ان كل دولة اشتراكية يجب ان تعتمد اولا على نفسها فى عملية البناء حسب ظروفها المتميزه وقدرات شعبها ومواردها . فقد كانت الصين تدرك ان التخصص يعنى انها ستظل تنتج المواد الخام الى مالانهاية . وان التخصص سيكون لمصلحة الدول الصناعية فقط واكدت ان الذين يدافعـون عن التخصص وتقسيم العمل ، يهدفـون الى جعـل الدول الاشتراكية تعتمد عليهم اقتصاديا وان هـذه سياسة انانية (٢٦) .

والخلاصـة ان اتفاقات التخصص ستتم عن طريق عمليات التنسيق فى الفترة ١٩٦٦ — ١٩٧٠ ، ولكن هذا التنسيق سيبدا من اسفل الى اعلى وعلى اساس اتفاقات ثنائية .

رابعا : المشروعات المشتركة :

ومن انشـطة الكوميكون الحديثـة اشتراك دولتين او اكثر فى انتاج مشترك ، واهم مشاريع الانتاج المشرك :

● اقامة خط انابيب البترول الذى يربط الاتحاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا بعضها ببعض وقد تم بناء المرحلة الاولى فى ١٩٦٣ بواسطة الاتحـاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، والمرحلة الثانيـة فى ١٩٦٤ بواسطة بولندا والمانيا الشرقية . واهمية هذا الخط هى انه يمد هذه الدول بالبترول الذى يعد المصدر الرئيسى للطاقة اليوم ، كما ان زيادة كميات البترول سوف تؤدى الى توسيع وتسهيل امكانية اقامة الصناعات الكيماوية التى تبدو على قمة الاولويات بالنسبة الى دول الكوميكون .

● مركز الابحاث الفنية والاقتصادية ، وقد تقرر انشاؤه فى اجتماع قادة الاحزاب الشيوعية فى يونيو ١٩٦٢ . ويعمل هذا المركز كجهاز للتنسيق بين الابحاث العلمية وتدريب الكوادر الفنية فى الدول الاعضاء .

● مكتب تنميط السلع الصناعية والمواد الخام (٢٧) .

● مركز الابحاث النووية ومقره دوبنا بالاتحاد السوفييتى .

● هيئة التعاون فى صناعة الصلب بالمجر ، وقد انشئت عام ١٩٦٤ المجر وبولندا وتشيكوسلوفاكيا وانضم اليها بلغاريا والمانيا الديمقراطية والاتحاد السوفيتية .

● التعاون الجماعى او الثنائى فى انتاج سلع معينة او اقامة مشروعات معينة ، مثل تعاون الاتحاد السوفييتى والمانيا الديمقراطية على تطوير الصناعات الكيماوية ، وتعاون بولندا والمانيا الديمقراطية على تطوير صناعة الفحم ، وتعاون الاتحاد السوفييتى والمجر على تطوير صناعة الالومنيوم ، وتعاون بلغاريا ورومانيا على اقامة محطة توليد كهرباء على نهر الدانوب ، وتعاون تشيكوسلوفاكيا والمجر على الغرض نفسه ، وتعاون تشيكوسلوفاكيا والمجر علىتطوير اساليب استخراج النحاس والفحم (٢٨) .

تقييم نشاط الكوميكون

أن تقييم نشاط الكوميكون ينبع من تحديد الهدف من وجوده والى اى حد استطاع ان يقترب من هذا الهدف . فاذا كان الهدف هو الوصول الى التكامل الاقتصادى بين الدول الشيوعية ، فان هذه المهمة لم تتحقق بعد . ولكن من الواضح ان هناك نجاحات عديدة قد تحققت ، فقد تم تنسيق الخطط الاقتصادية ولو على اساس ثنائى ، وقبلت كثير من الدول مبدأ التخصص رغم انه لم ينفذ على نطاق شامل ، واقيمت مشروعات انتاجية مشتركة ، كما ان عمليات البحث العلمى تتم على أساس جماعى .

ولكن الهدف الرئيسى ، وهو تاسيس جهاز ذى سلطة عليا من سلطات الدول الاعضاء يقوم بعملية التنسيق والتخصص على اساس واسع ، لم يتم بعد وان ذلك يرجع الى عديد من الاسباب، اهمها ان انشاء هذا الجهاز يعنى ان تتنازل كل دولة عن قدر من سيادتها على تنظيم اقتصادها ، الامر الذى لايبدو مستحبا بين اغلب الدول فى الوقت الحاضر .

وبالنظر الى الصعاب التى تواجه الكوميكون فى مجالات تنسيق الخطط والتخصص والتبادل التجارى ، فانه يبدو ان الانتاج المشترك سواء على اساس ثنائى او جماعى يمكن ان يكون هو النشاط الرئيسى للكوميكون ، فهو يؤدى من ناحية الى تخصيص واستغلال للموارد افضل ، ومن ناحية اخرى الى خفض للتكاليف ولو فى نطاق محدود .

احتمالات المستقبل

ولكن ايا كان الامر فالمؤكد أن هناك رغبة فى تنشيط الكوميكون وتدعيمه كتجسيد للتعاون الاقتصادى بين الدول الشيوعية من ناحية ، وكمواجهة للسوق الاوربية المشتركة من ناحية اخرى . وقد تبلورت هذه الرغبة فى خطاب ليونيد بريجنيف السكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفييتى بتاريخ ٢٩ سبتمبر ١٩٦٥ عندما قال :

(٢٧) L .Maximov :CMEA tackles standardiz ation, International Affairs, Moscow, No : October, 1963, PP. 99 — 100.

(٢٨) كوربونسكى مرجع سابق ص ٤٠ — ٤٢ وانظرتقرير عنالتعاون العلمى والفنى بيندول الكوميكون فمجلة International Affairs, Moscow No : 3, March 1963, PP. 111 — 113.

٣٧٦
« وعندما نتحدث عن الجانب الاقتصـــادى من التعاون ، فقد كانت هناك ارادة كاملة منا ومن البلاد الشقيقة للعمل على تقوية مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل ، وسوف يناقش اقتصاديونا واقتصاديو البلاد الاشتراكية الشقيقـــة بعض المسائل المتعلقة بتحسين اعمال الكوميكون واعداد توصيات ملائمة بخصوص تنمية تقسيم العمـــل بين الدول الاشتراكية .... وبخصوص التعاون الاقتصادى مع بلاد معينة فقد تقرر انشاء اجهزة حكومية مشتركة للتعاون الاقتصـــــادى مـــع يوغوسلافيا رورمانيا والمانيا الديمقراطية » (٢٩) .

وقد يكون من المتصور ان العلاقات الاقتصادية بين دول المعسكر الشيوعى سوف تســـير على مستويين . مستوى العلاقات الثنائية بين الدول التى تربطها مصالح اقتصادية مشتركة أو التى على درجة متقاربة من النمو الاقتصادى ، وهو الاتجاه الذى لجأ اليه الاتحـــــاد السوفييتى ، والمستوى الثانى هو العلاقات الجماعية فى اطار الكوميكون .

ونتيجة امتداد نشاط السوق الاوربية المشتركة خارج اطار القارة الاوربية ونجاحها فى ربط عدد كبير من الدول بها .. الا يمكن التساؤل بخصوص امكانية ان يمد الكوميكون نشـــاطه الى الدول الاسيوية والافريقية ، وان تكون هناك صـــورة من صور الانتساب بشكل أو بآخر فى المنظمـــة ، على الاقل بالنسبة الى تلك الدول التى تتبع انظمة ثورية اشتراكية وتمارس عملية التنمية الاقتصادية على اساس اشتراكى ، خاصة وان هذه الدول التى تقوم اساسا بتصدير المواد الخام ، سوف تواجه موقفا اقتصاديا صعبا نتيجة الاحتكار الذى تفرضه السوق الاوربية على المستوى العالمى ؟

والا يمكن التســـــاؤل حول امكانات زيادة المبادلات التجارية بين دول الكوميكون وبقية دول العالم ، خاصة وان ميثاق المنظمة يرحب بالتعاون مع الدول غير الاعضاء بغض النظر عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية ، على اساس مبادىء المساواة والنفع المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية ، وان تقسيم العمل داخل الكوميكون لا يعطل التجارة الدولية بل يزيد منها ويكون مقدمة لتقسيم عمل على نطاق عالمى (٣٠) .

اضف الى ذلك ما هو مستقبل العلاقات بين الكوميكون والسوق الاوربية المشتركة (٣١) . ؟ هناك بعض الكتاب الغربيين يرون امكان ان يسود نوع من التعاون الاقتصادى والتبـــادل التجارى بين التنظيمين ، وهم يدعمون رأيهم بأنه كما تتردد اليوم اقتراحات بعقد ميثاق عدم اعتداء بين حلف الاطلنطى وحلف وارسو ، فمن الممكن ان يمتد التعايش السلمى حتى يسود العلاقة بين السوق المشتركة والكوميكون . ولكن السوفييت وكثير من المفكرين الاشتراكيين يدحضون بعنف مثل هذه الاراء ، فان مفهوم التعايش السلمى لا يمكن ان يمتد الى الناحيـــــة الاقتصـــــادية والايديولوجية ، وانه اذا كان ممكنا الايمان بامكان تعايش النظام الراسمالى والنظام الاشتراكى دون نشوب حرب ساخنة بينهما ، فان ذلك لا يعنى الا نقل ميدان الحرب الى الميدان الاقتصادى ، وان المنافسة هى اقتصادية فى الاساس فسوف يرى الناس اى النظامين يستطيع ان يحقق الرخاء والعدالة لابنائه وعندئذ سوف تقول الشـــعوب كلمتها ، وان السوق الاوربية المشتركة لا تعدو ان تكون تعبيرا عن مرحلة الراسمالية الاحتكارية التى بلغهـــــا النظام الراسمالى فى غرب اوربا

---

(٢٩) نص الخطاب باللغة الانجليزية فى The Daily Review, Published by Novosti Press Agency, Thrusday, September30, 1965P. 20.

وانظر الترجمة العربية فى وثائق الاجتمـــاع الموسع للجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتى . مكتب يوليو للترجمـــة والنشر والتوزيع ، القـــاهرة ١٩٦٥ ص ٥٦ — ٥٧ .

(٣٠) A. Bykov : CMEA and International Co-operation, International Affairs, Moscow, No : 2, February 1964, PP. 68 — 72.

(٣١) انظر وجهة نظر غربية فى المقارنة بين التنظيمين فى كوربونسكى مرجع سابق ص ٥٦ — ٦٠ . ووجهة النظر السوفيتية فى Y. Belayes, V. Tandit : CMEA and the Six, International Affairs, Moscow , No : 2, February, 1963, PP. 15 — 20.

ومحاولته السعى لفرض احتكاره على السوق العالمية ....

وهل يمكن أن تؤثر مواقف الصين الشعبية والبانيا ، او ان تنشأ ظروف سياسية داخلية أو دولية جديدة قد تؤدى الى تجميد نشاط الكوميكون وتجعله مجرد حبر على ورق كما كان فى فترة ستالين ؟ أم ان الكوميكون سوف يحقق فعلا تقسيم العمل الاشتراكى والتنسيق فى الخطط الاقتصادية بين الدول الاعضاء والتخصص الدولى، ويحقق ما ذكره لينين من ضرورة وجود هيئة تعاونية دولية مشتركة يديرها تخطيط شامل لكل الدول التى تؤمن بالفلسفة الماركسية ؟

وهكذا نطرح فى نهاية البحث مجموعة من التساؤلات غالبا ما تثار فى الابحاث العلمية المتعلقة بالكوميكون فى مختلف علاقاته الداخلية والخارجية ... تساؤلات مازال الحوار الفكرى جاريا بخصوصها ، سواء اكان فى دول الكتلة الشرقية ام فى دول الكتلة الغربية . ان الشىء الذى يجب التأكيد عليه هو ان دور المعسكر الشيوعى فى العلاقات الاقتصادية الدولية يتزايد يوما بعد يوم ، وبالذات فى العلاقات المتبادلة مع كثير من الدول النامية فى آسيا وافريقيا ، حيث تواجه هذه الدول مشاكل التنمية الاقتصادية والتخلص من آثار العهد الاستعمارى والاستثمار الراسمالى ، وحيث تقوم دول المعسكر الشيوعى بدور اساسى وفعال فى مساعدتها عن طريق المساعدات والقروض والائتمانات التجارية والخبراء والفنيين . تلك احدى حقائق العصر التى لا يمكن تجاهلها او انكارها ، ومن ثم فان مستقبل الكوميكون والمناقشات التى تدور حوله سوف تؤثر فينا وفى كثير من الدول النامية سلبا أو ايجابا .



دراسة

الحركة النقابية والتحرر الافريقي

د. أحمد أبوزيد

دكتور احمد ابو زيد : استاذ مساعد الانثروبولوجيا الاجتماعية بكلية الاداب جامعة الاسكندرية عمل خبيرا بمكتب العمل الدولي لشئون المجتمعات القبلية في افريقيا وتوطن البدو. عضو المجلس الاعلى لدعم البحوث وعضو لجنة توطين سكان النوبة بالمركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية . مثل الجمهورية العربية المتحدة في مؤتمرات دولية منها المؤتمر الاجتماعي لحوض البحر الابيض . ومن اهم مؤلفاته كتاب « البناء الاجتماعي » في اربعة اجزاء . وترجم عددا من الكتب عن الانجليزية .

يمثل ظهور الحركة العمالية وتكوين النقابات في أفريقيا فصلا رائعا في قصة الصراع الافريقي ضد الاستعمار السياسي والاقتصادي الذي كان يجثم على القارة الافريقية ويسلبها حريتها ويفرض عليها العبودية ، كما كان يستنزف موارد ثروتها الطبيعية ويسخر قواها البشرية لصالح أقلية صغيرة من المستوطنين البيض . فعلى الرغم من حداثة عهد افريقيا بالنقابات العمالية المنظمة ، وعلى الرغم من أن معظم هذه النقابات نشأ في أول الأمر بقصد الدفاع عن حقوق فئات محدودة صغيرة من العمال الذين يشتغلون في مؤسسة صناعية واحدة ، أو العمال الذين يمارسون مهنة معينة بالذات في اقليم واحد أو حتى في مدينة واحدة فقط ، وعلى الرغم من المشكلات الكثيرة التي صادفتها هذه النقابات الصغيرة في مبدا تكوينها والصعاب والعقبات الكثيرة التي كان يضعها اصحاب الاعمال في طريقها ، وعلى الرغم من تحالف اصحاب الأعمال الاوربيين مع السلطات الاستعمارية الحاكمة ضد هذه التنظيمات العمالية الناشئة ، على الرغم من هذا كله افلحت النقابات — أو بعضها على الأقل — في أن تكبر وتنمو وتمتد وتتفرع في فترة قصيرة

نسبيا ، كما افلح بعضها فى ان يتكتل فى شكل اتحادات عمالية قوية استطاعت ان تفرض نفسها فرضا على كل القوى الاستعمارية المناوئة وان تؤدى دورا هاما ، ليس فقط فى المجال العمالى الضيق او حتى فى المجال الاقتصادى ككل ، بل ايضا فى المجال السياسى باوسع معانيه ، وان تسهم بذلك اسهاما كبيرا فى الحركات الوطنية التى انتهت فى آخر الأمر بتحقيق استقلال عدد كبير من الدول الافريقية التى كانت ترزح لسنوات طويلة جدا تحت الاستعمار الفرنسى والبريطانى .

وقد اخذت النقابات العمالية — بالمعنى الدقيق للكلمة — فى الظهور نتيجة لاقبال الشركات الأوربية والمستوطنين البيض على استغلال موارد الثروة الطبيعية فى افريقيا ، وما ارتبط بذلك من ازدياد الاتجاه نحو التصنيع وزيادة الأيدى العاملة فى مجالات الصناعة والتعدين زيادة كبيرة فى وقت قصير نسبيا ، وذلك رغم أن التصنيع فى افريقيا كان فى عهد الاستعمار لا يزال فى بدايته ولم يكن بالتالى قادرا الا على استيعاب نسبة ضئيلة من كل القوى البشرية القادرة على العمل . ولقد وصلت القوى العاملة فى الصناعة والتعدين فى افريقيا جنوب الصحراء

٣٨٠ في الخمسينات ، حسب بعض التقديرات الاولية الى اكثر من خمسة ملايين عامل في سنوات قليله . ومع ان هذا العدد لا يمثل على افضل التقديرات سوى حوالى ٥ ٪ من مجموع السكان الكلى في المستعمرات الفرنسية والبريطانية السابقه ، وحوالى ٢٠ ٪ من القوى القادرة بالفعل على العمل ، فانه يمكن اعتبارها نسبة عاليه لا يستهان بها نظرا الى ان المجتمعات الافريقيه لا تزال حتى الان تعتمد في حياتها الاقتصاديه اعتمادا رئيسيا على الزراعة بمعناها الواسع الذى يشمل الزراعة المتنقلة والزراعة المستقرة الكثيفة والرعى .. وهو على اية حال عدد تقريبى لا يدل على الحقيقة او الواقع ، كما انه لا يدخل فيه القوى العاملة في اتحاد جنوب افريقيا أو المستعمرات البرتغالية ، وذلك علاوة على الأعداد الكبيرة المتزايدة من العمال الذين يشتغلون اصلا بالزراعة ، ولكنهم يلتحقون بالمصانع او المناجم في مواسم معينة بالذات نظير الأجر النقدى ، ثم يعودون بعد ذلك الى عملهم الأصلى في الأرض .

وقد ارتبط هذا كله بظهور كثير من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية ، مثل هجرة الأيدى العاملة الى مراكز العمل الجديدة مما أدى في بعض الأحيان الى اهمال الأرض والماشية وهما يعتبران عماد الحياة الاقتصادية في افريقيا ، والى ازدحام المدن والمناطق الحضرية التى لم تكن مستعدة لاستقبال هذه الزيادة الطارئة من السكان ، والى ظهور بوادر طبقة وسطى من الافريقيين الذين ازدهرت تجارتهم بعض الشيء نتيجة لهذه الهجرة الى المدن ، والى تعقد الحياة الاقتصادية والاجتماعية وبالتالى ازدياد الشعور بضرورة ايجاد تنظيمات محكمة تنظم حياة هذه التجمعات الوافدة من العمال بما يضمن للفرد حقوقه ويوفر له مستوى معينا من الحياة والمعيشة . وكان لابد للمجتمعات الافريقية ان تستعير من الثقافات والمجتمعات الاوربية بعض النظم التى اثبتت فائدتها وجدواها في تحقيق نفس الأغراض والأهداف ، بحيث تشكل وتعدل هذه النظم بما يتفق مع القيم والتقاليد الافريقية . ومن أهم هذه التنظيمات وابعدها اثرا في حياة العمال وحياة المجتمع على العموم ، النقابات العمالية التى أدت كما قلنا دورا اساسيا في التقدم الاقتصادى والسياسى الذى أحرزته الدول الافريقية الناشئة في السنوات القليلة الماضية .

جذور التنظيم النقابى

ومن الصعب ان نتكلم عن وجود النقابات العمالية بالمعنى الدقيق قبل الحرب العالمية الثانية . فلم تكن الظروف والاوضاع الصناعية او الاقتصادية والسياسية في افريقيا تسمح بظهور النقابات القوية المنظمة او بتكوينها . ولكن هذا لا يعنى ايضا أن افريقيا لم تكن تعرف في تاريخها الطويل أى شكل من التنظيم العمالى — مهما كان بسيطا — الذى يقوم على أساس الدفاع عن ابناء المهنة الواحدة والاشراف على مصالحهم الخاصة . اذ الواقع أن المجتمعات الافريقية ، وبخاصة في غرب القارة ، عرفت منذ زمن طويل مثل هذه التنظيمات التى كان يندرج تحتها أبناء المهنة او الحرفة الواحدة ، كما أن بعض هذه التنظيمات كان على درجة عالية من الدقة والتنظيم . فالصيادون مثلا في غرب افريقيا ، كان ينتظمهم تنظيم مهنى واحد له قواعده وقوانينه، ويمارس على أعضاء المهنة كلهم سلطات محددة ويضمن لهم ايضا حقوقا معينة . ولكن داخل هذا التنظيم العام الشامل كانت توجد تنظيمات اخرى فرعية تقوم على أساس التمييز داخل المهنة الواحدة بين فئات الصيادين المختلفة واخطار المهنة التى يتعرضون لها ، وتحدد لهم على هذا الأساس حقوقهم وواجباتهم وتعمل لأن تحقق لكل فئة مطالبها الخاصة . ومن هنا كانت التنظيمات تختلف بالنسبة الى الصيادين الذين يمارسون نشاطهم في عرض البحر عنها بين الصيادين الذين يصطادون بالقرب من الشواطيء او الذين يصطادون من البحيرات وهكذا . كذلك كان افراد الحرفة الواحدة يؤلفون رابطة واحدة في الأغلب كما هو الحال بالنسبة الى رابطة الحدادين او رابطة النساجين او رابطة المشتغلين بالبناء وهكذا . وكانت عضوية الرابطة تخضع لشروط وقواعد محددة تنظم المهنة ذاتها ، وذلك بالاضافة الى كثير جدا من التنظيمات الاقل تماسكا ووضوحا من هذه الرابطات المهنية او الحرفية (١) . والواقع أن كثيرا من هذه الرابطات الحرفية التقليدية لاتزال قائمة الى الآن الى جانب النقابات العمالية الحديثة في كثير من دول غرب افريقيا ، وان كان

البعض الاخر اصابه الضعف وكاد يندثر تماما بعد ظهور النقابات . وكان من اهم وظائف الرابطة الحرفية القديمة ، تنظيم اجور العمال وتحديد قواعد العمل وبخاصة التى تتعلق بمسالة التلمذة العمالية ومنع التنافس الغير الشريف وتسوية المشاكل والخلافات التى قد تقوم بين ابناء الحرفة الواحدة . ولذا كان لبعضها محاكمه الخاصة للنظر فى هذه الخلافات والفصل فيها (٢) .

كذلك ظهرت منذ أوائل هذا القرن ــ وبخاصة فى غرب افريقيا ــ بعض التنظيمات والتكتلات العمالية التى كانت تتمتع بدرجة من التحديد ووضوح الهدف والتماسك من الرابطة الحرفية القديمة التى كانت تلجأ فى سبيل تحقيق مطالب اعضائها الى الأساليب نفسها التى تتبعها النقابات العمالية فى بعض الأحيان وبخاصة الاضرابات المنظمة . وبدات بذلك فترة طويلة سادتها سلسلة متلاحقة من الاضرابات وحوادث الشغب والعنف فى كثير من أنحاء افريقيا . ولعل اشهر هذه الحوادث تلك الاضرابات العديدة التى قام بتنظيمها العمال الزنوج فى اتحاد جنوب افريقيا فى عامى ١٩١٩ و ١٩٢٠ ويعتبرها كثير من المشتغلين بالحركة العمالية فى افريقيا البداية الصحيحة لظهور نقابات واتحادات العمال هناك . بل ان بوادر التنظيمات النقابية بمعناها الصحيح ، كانت قد بدات تظهر فى بعض دول غرب افريقيا قبل الحرب العالمية الثانية بوقت طويل اى فى فترة ما بين الحربين العالميتين . وبعض هذه التنظيمات النقابية كان يتمتع بقوة وتأثير هائلين على العمال ، مثل نقابة عمال السكك الحديدية الافريقية التى انشئت فى سيراليونى فى العشرينات ، كما ظهر عدد آخر من النقابات القوية فى غرب افريقيا أيضا حوالى عام ١٩٤٠ ، وان كان بعض البلدان الخاضعة للحكم الفرنسى عرف الحركة النقابية قبل ذلك بقليل . الا انه يلاحظ على العموم ان الغالبية العظمى من هذه التنظيمات كان مجرد تجمعات أو تكتلات على درجات متفاوتة من التنظيم والتماسك والتضامن ، وكان بعضها يعمل فى الأغلب فى السر والخفاء حتى لا يتعرض لأذى السلطات الحاكمة الاستعمارية ، ولم يكن لها القدرة على الدخول فى مفاوضات مباشرة مع اصحاب العمل ، كما ان الاضرابات ذاتها رغم انتشارها فى أعقاب الحرب العالمية الاولى كانت تتم فى كثير من الأحيان بطريقة عشوائية ، وكانت تعتبر على العموم فى نظر السلطات الحاكمة نوعا من التمرد والعصيان وليس على انها حق مشروع للعمال ، ولذا كانت تؤخذ بأشد وسائل وأساليب الشدة والعنف والقمع والتنكيل (٣) . كما أن النقابات الأولى التى انشئت فى المستعمرات الفرنسية بافريقيا قبيل الحرب العالمية الثانية كانت تقصر عضويتها على العمال الناطقين بالفرنسية وحدهم ، والذين يعرفون قراءة هذه اللغة . وكان الموقف أسوأ من هذا كثيرا فى المناطق الخاضعة للاستعمار البلجيكى والاستعمار البرتغالى . فلم يكن يسمح بقيام أية نقابات للعمال فى الكنغو حتى عام ١٩٤٦ ، الا بعد تحقيق طويل تجريه السلطات الحاكمة هناك ، وحتى بعد التصريح بانشاء النقابة تضعها الحكومة تحت الاشراف الدقيق المستمر وتتدخل فى أدق أعمالها لدرجة أنه كان يحرم عليها عقد اية اجتماعات بدون حضور ممثل رسمى للحكومة ، مما جعل وجود هذه النقابات عديم الفائدة . اما فى المستعمرات البرتغالية فى افريقيا ، فقد كانت المعارضة صريحة وحاسمة ضد قيام اى تنظيم عمالى للافريقيين ، بينما كانت حكومة اتحاد جنوب افريقيا تنكر على اتحادات العمال الافريقيين حق الاضراب او حتى الدخول فى مفاوضات مباشرة مع أصحاب الأعمال . وظل الحال كذلك حتى عام ١٩٥٧ حين حرمت قيام نقابات عمالية مختلطة تجمع فى عضويتها بين البيض والسود والملونين ، وذلك نزولا على مقتضيات سياسة التفرقة العنصرية على ما سنرى فيما بعد (٤) .

(١) انظر فى ذلك كتاب جوزيف روبر عن « مشكلات العمل فى غرب افريقيا » صفحتى ٤٨ ، ٤٩ .
(٢) نفس المرجع والصفحات .
(٣) راجع فى ذلك كتاب توماس هودجكن عن « القومية فى افريقيا تحت الاستعمار » ، صفحتى ١٢٤ ، ١٢٥ .
(٤) راجع فى ذلك كتاب ملفيل هرسكو فيتز عن « العامل البشرى فى افريقيا المتغيرة » ، صفحتى ٤٠٠ ــ ٤٠١ .

المهم فى هـذا كله ، هو ان وجود التنظيمات العمالية فى افريقيا كان معروفا بشكل او بآخر قبل ظهور النقابات هناك ، كما أن النقابات ذاتها وجدت بالفعل قبل الاعتراف الرسمى بهـا من السلطات الاستعمارية الحاكمة . وعلى ذلك فليس ثمة ما يبرر الشك الذى كان يراود الكثيرين من الكتاب قبيل الحرب العالمية الثانية ، فى قدرة العمال الافريقيين على تنظيم انفسهم او على تقبل فكرة النقابات التى تستطيع أن تقوم بدور فعـال فى خدمة العمال انفسهم والدفاع عن مصالحهم وتحسين الظروف التى يعملون فيها (٥) . ولكن قيام النقابات بتشكيلها وتنظيمها الحاليين يرجع بلا شك الى الظروف التى سادت أثناء الحرب العالمية الثانية وبعدها مباشرة ، والى ازدياد شعور العمال الافريقيين بوطأة الظروف القاسية التى يعملون فيهـا وبخاصـة الظروف المتعلقة بالتفرقة العنصرية التى كانت تقصر الأعمال الفنية الماهرة والأجور العالية على الاوربيين ، مما أدى الى ازدياد شعور الافريقيين بضرورة التضامن والتماسك للدفاع عن حقوقهم . وقد أدى هـذا التضامن من جانب العمال الافريقيين الى ازدياد التفاف الأوربيين أنفسهم حول انفسهم لمنـاهضة الدعوى الثائرة التى كان ينادى بها العمـال الافريقيون لتحسـين أحوالهم ، وازداد بالتالى الاتجاه نحو فرض التفرقة بشكل صريح سـافر ، كما اتسعت هوة الخلاف والنفور بين الفريقين . واسهمت ظروف الحرب اسهاما كبيرا فى تطوير الحركة العمالية وابراز قوة العمال ، فقـد أدى سوء الأوضاع الاقتصادية وانخفاض الأجور مع زيادة ساعات العمل ، الى ازدياد الشعور بالمراره فى نفوس العمال الافريقيين وبالتالى الى تكتلهم ومطالبتهم بتحسـين احوالهم . وربما كانت الأوضاع فى نيجيريا أيام الحرب خير مثال لذلك . فقد أدت ظروف الحرب وقلة الأيدى العاملة فى المناجم الى اقدام السلطات الحـاكمة على فرض العمـل بالسخرة خلال سنى الحرب ، مما زاد السخط بالاضافة الى تدهور الحالة الاقتصادية وارتفاع الأسعار وقلة الاجور . وظهر نتيجة لذلك بعض حركات العصيان والتمرد بين عمـال المناجم والمصانع ، واتخذت هذه الحركة أحيانا شـكل العنف وقد قابلته السلطات الحاكمـة بكثير من وسائل القمع . وبذلك واجهت النقابات الناشئة كثيرا من المصاعب والمتاعب ولكنها كانت فرصـة طيبة لمعرفة نوع المشكلات التى يمكن أن تصطدم بها فى دفاعها عن حقوق أعضائها . وسـاعدت التجربة المريرة على تطوير وتنمية وتقوية التكتلات العمالية هناك وابراز عدد من الزعماء العماليين النقابيين ، بحيث اضطرت السـلطات فى آخر الأمر الى الاذعان لمطالب النقـابات ورفع اجور العمال . وكان لهذا النجاح أثره المباشر الذى ظهر فى الاقبال الشديد على الانضـام الى النقابات . ويكفى أن نذكر هنا أنه كان يوجد فى نيجيريا تسع نقابات فقط فى عام ١٩٤١ لم تلبث أن وصلت فى نهاية الحرب الى ٩١ نقابة تضم أكثر من ٢٠٠٠ر٢٠ عامل (٦) .

ومهما يكن من شىء فانه يمكن القول انه على الرغم من حداثة عهد افريقيا نسبيا بالنقـابات العمالية فى صورتها وتنظيماتها الحالية ، فقـد افلحت هذه النقـابات فى احراز كثير من التقدم وبخاصة فى المناطق التى كانت خاضعة للاستعمار البريطانى والاستعمار الفرنسى . ويتمثل هـذا النجاح فى ازدياد اقبال العمال على الانضمام اليها ، اذ ارتفع عدد العمال النقابيين فى سنوات قليلة ارتفاعا هائلا كما يتمثل فى تكتل بعض هذه النقابات وانضمامها بعضها الى بعض فى شـكل اتحادات عمالية حتى تكون اقوى وأكثر فاعلية فى تحقيق مطالب العمال (٧) .

---

(٥) انظر فى ذلك مثلا راى لورد هيلى فى كتابه الضخم عن المسح الشامل لافريقيا . الطبعة الاولى عام ١٩٣٨ وبخاصة صفحات ٦٩٨ وما بعدها .

(٦) انظر روبر ، المرجع السابق ذكره ، صفحة ٦١ .

(٧) من افضل الامثلة على ذلك ان اتحـاد نقابات العمال فى نيجيريا كان يضم فى عام ١٩٥٥ (حسب معلومات مكتب العمل الدولى) ٣٩ نقابة عمالية يبلغ عدد اعضائها حوالى ٠٠٠ر٩٥ عامل ، ثم ارتفع هذا الرقم حتى وصل فى ٣٠ يونيو ١٩٥٧ الى ٢٧٨ نقابة مسجلة تضم ٢٦٥ر١٩٨ عضوا مشتركا . ومع ان الحركة العمالية فى شرق افريقيا ووسطها اضعف على العموم منها فى غرب القارة ، فقد ظهر كثير من النقابات الخاصة بالعمال الاوربيين والاسيويين . ففى نياسالاند مثلا (مالاوى الان) وكينيا ويوغنده كان للعمال الاسيويين فى =

النقابات ومشكلات التركيب الاجتماعي الافريقي

ومن المسلم به ان اتصال افريقيا باوربا ، ومحاولات الدول الاستعمارية استغلال الثروات الاقتصادية فى القارة الافريقية ، وما ترتب على ذلك من خلق فرص كثيرة جديدة للعمل امام الأيدى العاملة الافريقية التى كانت تقصر نشاطها على مجالات الزراعة والرعى والصيد والقنص ، هى التى اتاحت الفرصة بشكل مباشر او غير مباشر لظهور الحركة النقابية العمالية بشكلها الحالى الذى يختلف فى كثير من الوجوه من الرابطات الحرفية التقليدية . وليس ثمة شك ايضا فى انه على الرغم من معارضة السلطات الاستعمارية الحاكمة وموقف اصحاب الاعمال والمستوطنين البيض العدائى من التنظيمات العمالية ، فان عددا من الموظفين الأوربيين فى المستعمرات الافريقية السابقة ممن لهم خبرة طويلة بالنقابات العمالية فى بلادهم الأصلية ، ساعدوا بشكل او بآخر على تطوير الحركة العمالية فى افريقيا ، وان كانوا فى الأغلب حاولوا ربطها بالنقابات والاتحادات العمالية الأوربية ، كما حدث على الخصوص فى البلاد الافريقية التى كانت خاضعة للاستعمار الفرنسى . كذلك ليس ثمة شك فى أن الحركة النقابية فى افريقيا تقدمت تقدما ملحوظا ، بعد ان تولت مقاليد الحكم والسلطة فى كل من بريطانيا وفرنسا حكومات يسارية او تقدمية بعد الحرب العالمية الثانية ، ولكن هذا كله لم يكن يعنى ان النقابات العمالية فى افريقيا خضعت خضوعا تاما للتنظيمات العمالية المماثلة فى الدول الاستعمارية ، او انها كانت نسخة اخرى منها فى تشكيلها واهدافها ومجالات نشاطها ، بحيث تفقد شخصيتها الافريقية امامها او تذوب فيها تماما . بل كان الامر على العكس من ذلك تماما ، ذلك ان النقابات الافريقية مرت خلال تاريخها القصير بكثير من الظروف والملابسات والعقبات الصعبة ، واصطدمت منذ البداية بمصالح اصحاب العمل الذين كانوا يرون فيها تهديدا مباشرا وخطيرا لمصالحهم الخاصة وعقبة امامهم وتشعب هذه المصالح ، كما انها اصطدمت بالسلطات الاستعمارية الحاكمة التى كانت تؤازر اصحاب الاعمال الاوربيين بحكم اتفاق المصالح . وادى هذا كله الى ان تتخذ الحركة النقابية فى افريقيا طابعا خاصا مميزا فرضته عليها نفس ظروف الواقع الافريقى الذى كانت تتحكم فيه السياسة الاستعمارية والتفرقة العنصرية من ناحية ، والكفاح فى سبيل الاستقلال من الناحية الأخرى (٨) . وعلى هذا الاساس اصبحت النقابات الافريقية تمارس انواعا من النشاط لا تتطرق اليها النقابات الاوربية . كما انها لم تفصل نفسها تماما من نسق القيم والنظم الاجتماعية التقليدية السائدة فى المجتمعات الافريقية . وبذلك يمكن القول ان النقابات الافريقية رغم كل التأثيرات الخارجية ، نبات افريقى الى حد كبير

= السكك الحديدية نقابات خاصة بهم ، كما كانت توجد فى روديسيا الشمالية (زامبيا الان) نقابات خاصة بكل من الافريقيين والاسيويين والاوربيين . وقد بلغ عدد النقابات المسجلة فى كينيا فى عام ١٩٥٥ ، ٢٥ نقابة . وعلى الرغم من الظروف السياسية العصيبة التى كانت كينيا تمر بها فى صراعها من اجل الاستقلال وما استتبعه ذلك من ظهور حركة ماو ماو الوطنية فقد ارتفع عدد النقابات كما زاد اعضاؤها زيادة كبيرة . كذلك الحال فى تنجانيقا حيث كان يوجد ٢٣ نقابة فى عام ١٩٥٥ سجل منها ١٦ نقابة فى ذلك العام وحده ، ثم لم يلبث العدد أن ارتفع الى ٢٧ نقابة فى عام ١٩٥٦ . اما فى المستعمرات الفرنسية السابقة فان النقابات كانت ترتبط دائما على ما سنرى ، بالتنظيمات والاتحادات العمالية فى فرنسا ذاتها مثل « الاتحاد العام للعمال » و « الاتحاد الفرنسى للعمال المسيحيين » . وهذا وضع يختلف تماما عن وضع النقابات فى المستعمرات البريطانية السابقة . ولذا كانت نقابات العمال الافريقيين فى المستعمرات الفرنسية تبذل جهودا جبارة لكى تستقل من التنظيمات الفرنسية حتى يمكنها ان تعالج مشاكل عمالها الافريقيين بطريقة اجدى واكثر فهما للواقع . وتقدر الدراسات التى اجراها مكتب العمل الدولى عدد العمال النقابيين فى كل المستعمرات الفرنسية فى افريقيا بحوالى ٦٨٥٫٠٠ عاملا فى عام ١٩٥٢ وان ذلك الرقم ارتفع الى حوالى ١٨٠٫٠٠٠ عامل فى عام ١٩٥٦ . ولكن هذه كلها ارقام تقريبية يجب ان تؤخذ بكثير من الحذر ، وبخاصة لان تسجيل العضوية فى النقابات لم يكن اجباريا فى هذه المستعمرات . راجع فى ذلك الدراسة المسيحية الشاملة لمشكلات العمل فى افريقيا التى نشرها مكتب العمل الدولى بجنيف عام ١٩٥٨ ، صفحات ٢٣١ — ٢٣٧ .

(٨) انظر فى ذلك كتابى هرسكوفتز الذى سبقت الاشارة اليه ، صفحات ٢٩٨ وما بعدها ، وكذلك كتاب توماس هودجكن من «القومية فى افريقيا تحت الاستعمار» صفحات ١١٨ — ١٢٠ .

يتفاعل مع الواقع الافريقى ويعبر عنه بقدر ما هو متاح له .

وليست المسألة مجرد اختلاف فى المظاهر الخارجية او قصور فى استكمال النواحى الشكلية فى التنظيم النقابى . فبعض الكتاب يأخذون على النقابات الافريقية مثلا ، عدم الدقة فى ضبط حساباتها وعدم الانتظام فى دفع الاشتراكات واحيانا عدم وجود مقر دائم معروف للنقابة فقد يجتمع اعضاء النقابة فى اى محل عام او فى احد الحوانيت ، وبعض النقابات تتخذ مقرا لها مكاتب الشركة او المصنع الذى يشتغل فيه العمال او حتى مكتب مدير الشركة أو المصنع دون أن ترى فى ذلك اى نوع من التناقض . ولكن هذه كلها امور ومسائل شكلية لا تقلل فى شىء من فاعلية النقابة ولا تؤثر فى جوهر الفكرة ذاتها ، كما أنها لا تمنع من تكتل العمال وتماسكهم وبخاصة حين ينشب نزاع عنيف مع أصحاب العمل حول مشكلة الأجور . مثال ذلك أنه حين قرر العمال الافريقيون فى أحد مناجم لوانشيا الاضراب عام ١٩٥٣ بعد نزاع حول الأجور ، فوجىء المسئولون عن المنجم بأن العمال هجروا مع عائلاتهم اثناء الليل المساكن ذاتها التى كانوا يقيمون فيها والتى تمتلكها الشركة وذهبوا الى الغابات حيث أقاموا أكثر من ثلاثة أسابيع الى أن استجابت الشركة لمطالبهم (٩) . انما يتخذ الاختلاف مظاهر اعمق من هذا كثيرا تتعلق بنفس نظرة الرجل الافريقى الى العمل والى فكرة النقابة وفكرة التعاون والتكتل ، ونظرته أيضا الى الزعماء العماليين والقادة النقابيين ، ثم علاقته بغيره من العمال الذين ينتمون الى السلالات الاخرى كالاوربيين والاسيويين .

واول مظهر من مظاهر الاختلاف ، وهو فى الوقت نفسه أول سبب له ، هو الاختلاف فى نوع العمال فى كل من المجتمعات الافريقية والمجتمعات الاوربية . فنسبة كبيرة من العمال الافريقيين كانوا ولا يزالون من العمال المهاجرين او المتنقلين او الموسميين ، وهى كلها فئات تستعصى على محاولات التنظيم الصارم الدقيق . والواقع أن هذا يعتبر من العوامل الهامة التى تضعف من قوة وتماسك النقابات العمالية . يضاف الى ذلك الصعوبة التى يصادفها العمال الافريقيون فى مبدا التحاقهم بالعمل فى المصانع أو الشركات او المناجم فى تفهم طبيعة العمل الجديد ومتطلباته ، وطبيعة العلاقات التى تقوم بينهم وبين اصحاب العمل او الادارة التى تشرف على سير العمل وتوجيهه . وهذه كلها امور تختلف أشد الاختلاف عن العمل التقليدى فى الأرض والزراعة . فالعلاقات فى الصناعة علاقات لا شخصية الى حد كبير بينما لم يكن للرجل الافريقى العادى عهد بالخضوع الى اية هيئة لا يعرف أعضاءها معرفة شخصية ، كما انه لا يفهم كيف يمكن أن يشرف عليه من بعيد وبدون اتصال مباشر ، أشخاص أغراب عنه تماما بعد أن كانت الروابط الشخصية هى التى تحكم علاقاته وتصرفاته فى المجتمع التقليدى . وهذا ينطبق فى الواقع على علاقته بالنقابة أيضا وهى تضم أشخاصا من مختلف القبائل والمناطق لا يربطه بهم سوى رابطة الانتماء الى مهنة واحدة ، وهى رابطة غير عميقة او على الأقل ليس لها نفس القوة والعمق اللذين تتمتع بهما الروابط القبلية . وربما كان ذلك من أهم الاسباب التى كانت تمنع كثيرين من العمال من الاشتراك فى النقابات فى اول الامر على الاقل ، على الرغم من ادراكهم للمزايا والمكاسب العديدة التى أمكن لهذه النقابات أن تحققها لهم ، ومسارعتهم الى الافادة من هذه المزايا والمكاسب . كذلك تختلف نظرة العمال الافريقيين الى زعمائهم النقابيين اختلافا جوهريا عن نظرة العامل الأوربى . فالزعيم النقابى فى افريقيا يحتل فى نظر العمال منزلة أشبه بتلك التى يحتلها شيخ القبيلة ، ولذا فانهم يبيحون له أن يتمتع بحقوق وامتيازات لا يحلم بها الزعماء أو القادة النقابيون فى المجتمعات الصناعية الحديثة فى الغرب . ويبدو أن كثيرا من الكتاب الأوربيين لم يفهموا هذه النظرة حق الفهم ولم يستطيعوا تقدير الموقف على حقيقته ، ولذا كانوا يتهمون فى كتاباتهم زعماء العمال الافريقيين بالفساد وقبول الرشوة والاسراف واستغلال جهل العمال وانفاق اموال النقابة فى شئونهم الخاصة ، وذلك على الرغم من أن أعضاء النقابات أنفسهم كانوا على العكس من ذلك ، يرون أن من حق هؤلاء الرؤساء أو الزعماء العماليين أن ينالوا لأنفسهم نصيبا من

الاشتراكات وان يتمتعوا ببعض الامتيازات مقابل الخدمات الكثيرة التى يقدمونها لهم والجهود المضنية التى يبذلونها لتحقيق مطالب العمال ، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة زيادة الاجور .

واخيرا فان طبيعة المجتمعات الافريقية المتعددة السلالات ، والصراع الدائم بين هذه السلالات المختلفة تنعكس انعكاسا قويا فى النقابات العمالية وتميزها تمييزا شديدا من النقابات العمالية الاوروبية . ويظهر هذا الشكل أوضح فى المجتمعات التى تقر التفرقة العنصرية مثل اتحاد جنوب افريقيا والى حد ما روديسيا الجنوبية . ولكن الواقع ان الصراع بين السلالات يوجد بشكل سافر اومستتر فى كل المجتمعات الافريقية جنوب الصحراء التى توجد بها بعض الاقليات العنصرية الدخيلة التى تتمتع بدرجة عالية من السلطان والنفوذ ، بحيث تستطيع ان تقف عقبة أمام الاهالى الافريقيين وتمنعهم من أن يحققوا لانفسهم اية مكاسب اقتصادية فوق حد معين بالذات ، وكثيرا ما تمنع العمال الافريقيين من ممارسة الأعمال الفنية الماهرة التى تدر على المشتغلين بها دخلا مرتفعا ، وذلك على زعم أن العناصر الوطنية لا تملك الكفاءة أو المهارة اللازمتين لأداء هذه الأعمال (١٠) . وكان من الصعب على التنظيمات العمالية الافريقية ازاء ذلك أن تقصر نشاطها على المجالات الاقتصادية وحدها ، ولذا وجهت كثيرا من اهتمامها الى المشكلات الوطنية والقومية والسياسية العامة ، وان تقف موقفا عدائيا صريحا من العمال الاوربيين وتنظيماتهم . فزعماء العمال الافريقيين فى منطقة النطاق النحاسى فى روديسيا مثلا ، لم يكونوا فى مفاوضاتهم مع أصحاب الأعمال لتحسين أحوال العمال الافريقيين يكتفون بمناقشة هذه المشكلة فى ذاتها ويطالبون برفع الاجور مثلا ، وانما كانوا ايضا يأخذون فى اعتبارهم فى الوقت ذاته موقف العمال الاوربيين والمزايا الكثيرة التى يتمتعون بها ، ونفوذهم وسلطتهم على أصحاب الأعمال الاوربيين ، ورغبتهم فى الانفراد بالاعمال الفنية الماهرة والأجور العالية ، حتى يظل العامل الافريقى يعيش فى مستوى اقتصادى واجتماعى ادنى كثيرا من ذلك الذى يعيش فيه العامل الاوربى . أى أن صراع النقابات العمالية الافريقية لتحسين ظروف العمل ورفع أجور العمال الافريقيين كان يتضمن صراعا مع أصحاب الاعمال من ناحية ، وصراعا مع العمال الأوربيين والآسيويين الذين ينتمون الى المهنة نفسها من الناحية الأخرى . وهذا الموقف نفسه كانت تتخذه فى الوقت ذاته النقابات الخاصة بالعمال الاوربيين فى افريقيا . فبينما كانت تصارع أصحاب الأعمال للحصول على مزيد من المكاسب والمزايا كانت تبذر المصاعب والعراقيل فى طريق النقابات الخاصة بالعمال الافريقيين حتى لا تحصل على أية مكاسب اقتصادية جديدة تهدم سياسة الرجل الابيض التى تقضى بضرورة تحديد مركز اجتماعى ومستوى اقتصادى محدد للأهالى (١١) .

النقابات بين عوامل الضعف والقوة

والواقع أن هذه الأوضاع كانت تحمل بين ثناياها عوامل ضعف النقابات العمالية وعوامل قوتها فى الوقت ذاته ، كما أنها تدخلت فى تحديد مجالات نشاطها ورسم الطريق الذى يمكن أن تسير فيه . فعدم فهم العامل الافريقى الذى يفد حديثا على المدينة او مراكز الصناعة والتعدين ، لطبيعة العمل الجديد وللقيم الاجتماعية الجديدة التى ترتبط بهذا العمل ، وعدم ارتباط بعض العمال بالمهن التى يزاولونها فى المصانع والمناجم والشركات ارتباطا قويا دائما ، وانقطاعهم عن العمل وعودتهم الى الأرض والى مواطنهم الأصلية حين يشاءون أو حين يتجمع لديهم فائض من المال يسمح لهم بالرجوع الى قبائلهم واستثمار مدخراتهم فى الزراعة أو تربية الماشية ، وصعوبة الاتصال بين المركز الرئيسى للنقابة — حيث يوجد مثل هذا المركز — والمكاتب الفرعية . وكذلك صعوبة الانتقال من الأقاليم والمناطق المختلفة لعقد الاجتماعات ، كانت هذه كلها عوامل هامة فى ضعف التنظيمات النقابية وعدم اقبال العمال فى مبدأ الامر على الأقل على الاشتراك فى عضويتها ، وبذلك لم تكن بعض النقابات قادرة نتيجة لقلة

(١٠) راجع فى ذلك مقالنا عن « التفرقة العنصرية والتفاوت الاقتصادى فى افريقيا » — الاهرام الاقتصادى ، العدد ٢٣٣ ، اول مايو ١٩٦٥ . صفحات ١٠ — ١٢ .

(١١) هرسكوفيتز : المرجع السابق ذكره ، صفحتا ٤٠٣ — ٤٠٤ .

والذين كان يتعين عليهم أن يواصلوا الدعوة والتوعية بين صفوف العمال ووسط تلك الظروف القاسية المعادية ، حتى أفلحوا فى تكتيل العمال فى نقابات كبيرة نسبيا وفى سنوات قليلة . وقد ساعد ذلك بغير شك على ابراز عدد كبير من الزعماء والقادة العماليين النقابيين الذين أتيح لهم أن يؤدوا دورا هاما فى توجيه سياسة بلادهم. وقد وصل بعضهم فعلا الى كرسى الحكم ، كما أن البعض الآخر يتولى مناصب قيادية خطيرة فى الحركة النقابية فى الدول الافريقية التى استقلت حديثا (١٢) .

كذلك فرضت هذه الأوضاع ذاتها الوسيلة التى اتبعتها النقابات فى بداية تكوينها وقبل أن يشتد عودها فى الصراع ضد أصحاب الأعمال واجبارهم على الاستجابة لمطالب العمال ، اذ لم يكن أمام النقابات الناشئة فى كفاحها ضد تحالف أصحاب الاعمال والسلطات الحكومية الاستعمارية ، الا أن تلجأ الى أسلوب الاضرابات الطويلة المتتالية التى كانت تجنح فى بعض الأحيان الى أعمال الشغب والعنف ، وبذلك كانت تهدد المصالح الاوربية تهديدا مباشرا وخطيرا . فقد كان معظم أصحاب الاعمال فى افريقيا من الاوربيين والمستوطنين البيض الذين كانوا بطبيعة الحال يسندون شئون الادارة وكل الأعمال الفنية الماهرة ، الى موظفين وعمال أوربيين ، وفى بعض الأحيان الى عمال آسيويين . وكان الجميع يقفون من نقابات العمال الافريقيين موقفا عدائيا يشبه الى حد كبير الموقف الذى كان يقفه أصحاب الأعمال

الصناعة والتعـدين والذين كانوا يتلهفون على الالتحاق بأى عمل وبأى اجر . ومهما يكن من أمر الصعاب التى وضعتها هذه السياسة أمام تكوين النقابات ، والمتاعب التى سببتها لهـا فى بداية الأمر ، فانها أجبرت العمال والنقابات على أن تسلك مسلك العنف فى المطالبة بحقوقهم ، والى الالتجاء الى الاضرابات حتى فى البلاد التى لم تكن تعترف بحق الاضراب وتعتبره ثورة وتمردا على سلطان الدولة كما حدث فى الكنغو (البلجيكية) مثلا فى عامى ١٩٤١ و ١٩٤٥ ، وكذلك فى ليبيريا حين أضرب عمال مزارع المطاط التابعة لشركة فايرستون الأمريكية فى عام ١٩٤٧ . وقد اثبتت الظروف أن الاضرابات كانت هى الورقة الوحيدة الرابحة التى كان العمال ــ كجماعة متماسكة ــ يستطيعون بها فرض ارادتهم على أصحاب الأعمال . ويذهب بعض الكتاب التقدميين الى القول بأن الاضرابات كانت هى القابلة أو «الداية» التى ساعدت على ولادة الحركة النقابية فى كثير من الاحيان (١٢) .

وعلى هذا الاساس اكتسبت الاضرابات تقديرا خاصا فى نظر العمـال الافريقيين . فالحركة النقابية فى نيجيريا لم تستطع أن تفرض وجودها وتثبت كيانها كحقيقة واقعيـة الا بعد الاضراب العام الذى استمر ستة أسابيع متوالية فى عام ١٩٤٥ وهكذا . ولكن الى جانب هذه الاضرابات الطويلة الشاملة التى كانت تدعو اليها النقابات لاجل غير مسمى وكانت ترمى الى تحقيق أهداف عامة ، كثيرا ما كانت تصطبغ بصبغة سياسية

واضحة . كان العمال يلجأون فى أحيان أخرى الى الاضراب على نطاق ضيق محدود بقصد تحقيق اهداف ومطالب محددة أيضا ، مثل رفع الاجور اوالحصول على بعض ضمانات اجتماعية كعلاوات الزواج أو اعادة العمال المفصولين من اعمالهم وهكذا . . كذلك ظهرت الى جانب هذه الاضرابات الصريحة السافرة التى تنم عن التحدى السافر لاصحاب الاعمال والمؤسسات والشركات وكذلك للسلطات الحكومية التى تساندهم بعض أشكال الاضرابات « المقنعة » أو « المستترة » التى كانت تتمثل فى التراخى فى العمل والبطء فى الانتاج . وقد لجأ الى هذا الاسلوب عمال المناجم فى اينوجو بنيجيريا عام ١٩٤٩ ، فأثبت نجاحا هائلا شجع فئات العمال الاخرى فى نيجيريا وغيرها على الالتجاء اليه لالحاق الخسائر بأصحاب الاعمال، مع عدم التعرض فى الوقت نفسه لاذى السلطات الاستعمارية . كذلك بدأ العمال يلجأون الى الاضرابات القصيرة التى لا تستمر اكثر من يومين او ثلاثة ، ولكنها تتكرر مع ذلك على فترات متقاربة بحيث يكاد الانتاج يتوقف تماما ، وكان هذا هو طابع الاضرابات فى المستعمرات الفرنسية السابقة(١٤) . وعلى العموم ، فقد أفلح العمال عن طريق الاضرابات فى تحقيق كثير من مطالبهم الاقتصادية والسياسية والقومية على السواء . فقد كانت الاضرابات المتكررة وسيلة فعالة لارهاق المستعمرين والحكم الاستعمارى والحاق الخسائر بالشركات والمؤسسات الغربية التى تعمل فى أفريقيا . وليس معنى هذا أن كل مكاسب العمال فى أفريقيا لم تتحقق الا عن طريق الاضرابات وأعمال العنف . اذ لم تلبث النقابات العمالية بعد أن قويت ورسخت اقدامها ، أن شعرت بقدرتها على مواجهة أصحاب الاعمال وانتزاع حقوق العمال منهم بالتفاوض والمحادثات المباشرة . ويعتبر هذا نفسه اعترافا صريحا من اصحاب الاعمال والسلطات الحكومية الاستعمارية ، ليس فقط بوجود النقابات وكيانها بل ايضا بقوة الحركة النقابية ، بحيث أصبحت القوى السياسية والاقتصادية الاستعمارية تقبل مبدأ التفاوض معها فى شئون العمال بعد أن كانت هذه القوى تنكر عليها وجودها . والواقع أن النقابات استطاعت حتى قبل أن تحصل الدول الافريقية على استقلالها وفى سنوات قليلة . أن تحقق عن طريق التفاوض كثيرا من مطالب الطبقة العاملة فيما يتعلق بالاجور — وهى أهم مشكلة كانت تعنى بها النقابات — ونظام المكافآت عن ساعات العمل الاضافية وأجور النساء والاطفال والاجور عن أيام العطلات وغير ذلك من المكاسب . ويعتبر هذا دليلا كافيا على نضج النقابات وتطورها .

نقابات العمال والعمل السياسى

ولقد كان المبدأ الاساسى العام الذى يوجه الحركة العمالية والنقابات فى أفريقيا فى صراعها مع أصحاب الاعمال ، هو ضرورة تحقيق المساواة بين الافريقيين والأوربيين سواء فى الاجور أو فى شروط العمل أو فى الحقوق النقابية بصفة عامة (١٥) . وكان لابد من ان تصطبغ هذه الدعوة فى الظروف العامة السائدة بافريقيا ، وبخاصة ظروف التفرقة العنصرية ، بصبغة سياسية بحت تحالفت الحركة النقابية . العمالية مع الحركات القومية التحررية فى معظم الأحيان . فالتفرقة التى كان يقيمها أصحاب الأعمال بين صفوف العمال على أساس الاختلافات السلالية وحرمان الافريقيين من مزاولة الاعمال الفنية وأحيانا الأعمال الشبه الفنية ، ومنعهم تماما من تولى الأعمال الادارية ، وكذلك تحريم بعض الحكومات الاستعمارية فى افريقيا انشاء نقابات للافريقيين على الاطلاق او اقامة هذه النقابات على اساس عنصرى بحت ، كما كان الحال فى روديسيا الشمالية (زامبيا) ، وعدم السماح بتسجيل النقابات « المختلطة » التى تضم فى عضويتها عمالا ينتمون الى اكثر من سلالة واحدة ، والمحاولات الكثيرة لتقسيم النقابات « المختلطة » القديمة الى

---

(١٤) المرجع السابق ، صفحتا ١٣٤ و ١٣٥ .

(١٥) مثال ذلك ان الاضراب العام الذى قام به عمال السكك الحديدية فى المستعمرات الفرنسية بافريقيا عام ١٩٤٧ كان ينادى بضرورة وضع « كادر » عام موحد لكل العمال والموظفين بالسكك الحديدية يتساوى فيه الافريقيون والاوربيون . وقد أمكن لبعض النقابات فى ضوء فكرة « المساواة » ان يحقق بعض المكاسب لاعضائها من الافريقيين مثل المساواة مع الاوربيين فى ساعات العمل الاسبوعية والحصول على العطلات الاسبوعية والرسمية بأجر كامل .

[illegible] التفرقة العنصرية . [illegible] الحكومة الاستعمارية تصر [illegible] الحركة العمالية والنقابات بعيدة [illegible] بحيث كان للنقابات [illegible] موضوع ان كانت ترى أن من [illegible] عميقة بكل الشئون التى [illegible] ليس من حيث هم [illegible] وقطاعات المجتمع [illegible] وقبل كل شيء [illegible] وقد أدى ذلك — على ما قلنا [illegible] عدد كبير من الزعماء [illegible] الذين اشتغلوا بالسياسة [illegible] من زعماء افريقيا السياسيين . [illegible] صفوف العمال ونقلوا اول دروسهم فى السياسة والاقتصاد على السواء فى النقابات العمالية . وقد عمل هؤلاء الزعماء النقابيين : سواء فى روديسيا أو كينيا أو سيراليون أو مالى أو غانا وغيرها من المستعمرات السابقة ، لتحقيق الحكم الذاتى لوطنه للاستقلال ، واستندوا فى صراعهم على النقابات ذاتها وعلى العمال أنفسهم اعتمادا كبيرا .

ولقد كانت الاحزاب الافريقية مشغولة قبل الاستقلال بالمسألة السياسية فى المحل الاول مع عدم اغفال مشاكل التنمية الاقتصادية من برامجها . ومع أن نقابات العمال تعطى بطبيعة الحال معظم اهتمامها لمشكلة تحسين الظروف والأحوال الاقتصادية وبخاصة للعمال ، فقد كان الشعور السائد سواء بين صفوف العمال انفسهم أو فى الأحزاب السياسية ذاتها ، أنه يمكن استخدام التنظيمات النقابية والعمالة كأداة فعالة فى تحقيق الاهداف السياسية ، وان كان دور هذه النقابات اختلف من مجتمع الى آخر فى الصراع السياسى ، كما اختلفت طبيعة العلاقات بين النقابات والأحزاب بعد الاستقلال من دولة الى أخرى . الا أنه يمكن القول على العموم بأن الحكومات الوطنية بعد الاستقلال تميل الى الاشراف ، بدرجات متفاوتة ، على النقابات العمالية وبخاصة فى الدول التى تأخذ بنظام الحزب الواحد . ومع أن النقابات كانت تعارض قبل الاستقلال مسألة اشراف الحكومة وتدخلها فى أمورها ، فان التحالف بين الادارة والنقابات يمكن أن يحقق كثيرا من الخير فى المجالين السياسى والاقتصادى فى ظل الحكم الوطنى . والواقع أن بعض الدول الافريقية مثل غانا ، ترى وجوب اشتغال النقابات بكل الأمور السياسية الكبرى واخذ رأيها فى كل المشكلات الأساسية وان كان

[illegible] روديسيا الشمالية [illegible] الاوربيين كان لهم ٩ نقابات فى عام ١٩٥٦ بينما كان للاسيويين [illegible] . [illegible] لأى تنافس هذه النقابات بأن تضم عمالا من السلالات والاجناس الاخرى . [illegible] عدد النقابات الافريقية فى اتحاد جنوب افريقيا انخفاضا ملموسا نتيجة لتطبيق سياسة التفرقة العنصرية على التنظيمات النقابية . ففى عام ١٩٤٦ كان يوجد فى الترنسفال ٦٥ نقابة افريقية تضم [illegible] ولكن العدد انخفض فى عام ١٩٥٣ بحيث لم يكن هناك سوى ٢٢ نقابة افريقية تضم عشرة الاف [illegible] وذلك فى الوقت الذى ارتفع فيه عدد النقابات الاوربية والاسيوية بحيث اصبحت هناك ١٨٥ نقابة مسجلة [illegible] تضم حوالى [illegible] اوربى و ٨٠٠٠٠ عامل اسيوى أو ملون . انظر فى ذلك دراسة [illegible] لمشكلات العمل فى افريقيا — المرجع السابق ذكره صفحة ٢٢٤ وكذلك صفحة ٢٣٩ .

(٢٩) انظر [illegible] . المرجع السابق ذكره صفحات [illegible] — ٢٠٧ .

رأيها استشاريا بحتا ؛ ولكن ذلك يدل على مدى ارتباط الحركة العمالية بالجهاز الحكومى هناك ؛ كذلك نجد فى بعض دول غرب أفريقيا أن النقابات ذاتها تنادى بضرورة اهتمام العمال بمسائل الادارة والتشريع وان الوسيلة الوحيدة الى ذلك ؛ هى أن تربط النقابات مصيرها بأحد الأحزاب السياسية بحيث تستطيع من طريق الحزب ؛ وبخاصة حين يصل الى مقاعد الحكم ؛ أن تنفذ برامجها الخاصة بالتقدم الاقتصادى والصناعى والعمالى . والملاحظ أن بعض الأحزاب السياسية كانت فى المعارك الانتخابية تعلن ضمن برامجها العمل لتحقيق مطالب العمال والوسائل التى سوف تتخذها فى سبيل ذلك . وقد قام بعضها فعلا بتحقيق بعض المكاسب للعمال بعد أن فازت بمقاعد الحكم ؛ ولكن لا يزال هناك كثير من مجالات العمل فى ميادين الرعاية الاجتماعية تحتاج الى تضافر الجهود .

ومهما يكن من شىء فليس ثمة شك فى أن النقابات العمالية تستطيع أن تؤدى فى ظل الاستقلال والحكم الوطنى بافريقيا دورا فعالا فى توجيه سياسة الدول التى تنتمى اليها ؛ وفى احراز كثير من التقدم فى المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية على السواء . فهى وسيلة للتوعية السياسية بأوسع معانى الكلمة ؛ للعمال ولغير العمال من الفئات والطوائف التى لم يتح لها أن تقوم بدور واضح فى التنظيمات الحزبية ؛ كما أنها تستطيع أن تقوم بوظيفة اجتماعية هامة لايمكن لاى تنظيم اجتماعى آخر أن يقوم بها فى الوقت الحاضر ؛ ونعنى بذلك ايجاد أساس جديد يقوم عليه التماسك الاجتماعى فى المجتمع القبلى الذى تمزقه النعرات والمصالح القبلية المتصارعة . فالنقابة تجمع بين الآلاف من العمال الذين ينتمون الى مختلف الاقاليم والقبائل وتربط بينهم على أساس المصالح الاقتصادية المشتركة . وهذا معناه أن العمال يستطيعون أن يؤلفوا بفضل تنظيماتهم النقابية وحدة اجتماعية متماسكة تعلو فوق النزعات القبلية الانفصالية وتصلح أساسا للقضاء على هذه النزعات . كما أن تحقيق مطالبهم معناه فى النهاية رفع المستوى الاجتماعى والاقتصادى لقطاع كبير فى المجتمع يعلو على أى جماعة محلية محدودة . ولقد أثير كثير من الغبار ومن الأقاويل حول التنظيمات العمالية والنقابية فى افريقيا ؛ ووجهت اتهامات كثيرة لكثير من الزعماء العماليين ؛ وبعض هذه الاتهامات صحيح وبعضها كان مجرد أكاذيب وافتراءات من السلطات الاستعمارية ومن الاداريين الأوربيين الذين أصبح مستقبلهم فى افريقيا مهددا بعد الاستقلال . وليس من شك فى أن بعض هؤلاء الزعماء استغلوا مناصبهم لصالحهم الخاص ؛ كما أن بعضهم أدين وسجن بالفعل . ولكن كل حركة تتعرض فى بدايتها للأخطاء والأخطار ؛ والعبرة بعد ذلك كله هو بمقدار ما أنجزته هذه الحركة من مكاسب وما تستطيع أن تحققه من أهداف فى المستقبل . ولقد حققت النقابات العمالية فى تاريخها القصير كثيرا من المكاسب للعامل الافريقى ؛ كما أن مجال العمل أمامها لا يزال متسعا وتستطيع أن تحقق فيه كثيرا جدا من الخير والعدل للعمال فى ظل الحكم الوطنى(١٨) .

---

(١٨) من أهم المراجع المتعلقة بهذا الموضوع :

Barnes (L) : Soviet Light on the Colonies, Penguin, London 1944.
Herskovits (M) : The Human Factor in Changing Africa, Knopf, N. Y. 1962.
Hodgkin (T) :Nationalism in Colonial Africa, Muller, London 1956.
Hughes (A) : East Africa : The Search for Unity, Penguin, London 1963.
International Labour Office : African Labour Survey, Geneva 1958.
Mair (L) : New Nations, Weidenfeld & Nicolson, London 1963.
Padmore (G) : Africa, Britain's Third Empire, Dobson, London 1949.
Roper (J) : Labour Problems in West Africa, Pelican, London 1958.



ميثاق اتحاد نقابات جميع عمال أفـريقيـا

الفصل الاول

الديباجة

ان ممثلى عمال افريقيا المجتمعين فى المؤتمر الثانى فى باماكو من ١٠ الى ١٤ يونيو ١٩٦٤ يعلنون استقلال النقابات العمالية الافريقية ووحدتها ورغبتهم المشتركة فى احترام المبادىء الرئيسية للعمل النقابى فى افريقيا والدفاع عنها .

وعمال افريقيا ، حرفيون وفلاحون، مشتبكون فى صراع لا يهن مع الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والاقطاع والرجعية .

وهم يناضلون جنبا الى جنب عمال العالم فى كفاح مشترك ضد كل انواع استغلال الانسان للانسان فى كفاح من أجل ديموقراطية حقيقة ، وحرية اقتصادية واجتماعية كاملة لشعوب القارة الافريقية .

ورغم أن راس المال ظل يقوم بدور رئيسى فى تطوير المجتمع الغربى ، فان الانسان فى افريقيا العامرة هو اثمن راسمال ، لان قوة ذراعه هى التى تصوغ قالب الحاضر والمستقبل .

وهذا بوحى باسلوب جديد للعمل ملهم نابع من نمط مجتمع جديد ، الا وهو الاشتراكية التى هى اكثر ما يناسب احتياجات مجتمعنا ومنطق طرقنا فى الحياة .

وفى افريقيا الحديثة التى انبعثت بتضحيات ابنائها وتكونت ثرواتها من عرق وجهد البروليتاريا ، فان النقابية الافريقية دعيا منها بدورها التاريخى ، تضطلع ، وستظل مضطلعة ، بدور حاسم متزايد .

وهذا هو السبب فى ان النظام الاجتماعى الذى اسسه الاستعمار يجب أن يعدل تعديلا اساسيا ، وتطويره تطويرا موائما لاحتياجات الافريقيين فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة والاجتماع وغيرها من ميادين الحياة الانسانية .

وعلى العمال ، بوصف انهم تكتلات منظمة ومستقلة ، ان يرتفعوا بأنفسهم الى مستوى مسئولياتهم التاريخية أولا داخل اوطانهم ، ثم على المستوى القارى .

الفصل الثانى

الاستقلال والوحدة النقابيـة

ان اتحاد العمال لهو امر ضرورى مثله مثل استقلال نقاباتهم العمالية بقواهم النشطة المتحدة غير المنقسمة وحدها يستطيع العمال أن يحققوا رسالتهم الاصلاحية .

ويجب ان لا تكون هناك وحدة عمالية على المستوى القارى فقط ، بل يجب ان تكون هناك ايضا وحدة عمالية على مستوى الجماعات المتماسكة التى تتكون منها ، لانه لن تكون هناك وحدة فعالة على المستوى النقابى الافريقى العام اذا كانت الجماعات المكونة لها تخون هذه الوحدة نفسها وتتجاهلها ويناقض بعضها بعضا .

أن مبدا استقلال الوحدة النقابية وعدم التدخل فى الشئون النقابية يكون الشرط الاساسى والضمان الاكيد للوحدة العمالية، وكلما حدث انقسام فى صفوف القاعدة العمالية فى الوطن فان السبب يكمن فى الحقيقة فى ان مبدأ الاستقلال النقابى يكون معرضا لخطر تدخل أعداء العمال الذين لا يترددون فى تحطيم وحدتهم تحت النداء الزائف « لتحيا وحدة العمال » ، وذلك من اجل الحفاظ على العمال فى خضوع أبدى .

ان اولئك الذين يصرون على رغبتهم فى خلق نقابات افريقية تكون أداة لخدمة المصالح الاجنبية ، يجب كشف القناع عنهم ودمغهم كخونة للقضية الافريقية .

ان اعادة تشكيل شخصية الحركة النقابية الافريقية واستكشاف مكامنها لمن أهم العوامل التى تتناسب مع مختلف الضرورات والمتطلبات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية كيما تجعل من النقابية الافريقية تعبيرا افريقيا حقيقيا خالصا من كل المؤثرات الاجنبية .

ان هذا ينطوى بالضرورة على موقف من الحياد الايجابى وعدم الانحياز والاستقلال التام ازاء جميع الاوساط الدولية .

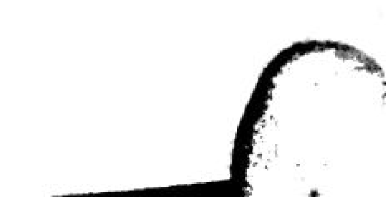
الفصل الثالث

العلاقات الدولية

ان « اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا » هو منظمة مستقلة عن كل المنظمات النقابية الدولية .

وهو يتألف من منظمات نقابية قومية لايمكنها ان تنتمى الى المنظمات النقابية الدولية ..

وفى هذه الحالات لا يمكن السماح لاى تأثير اجنبى ان يعدل أو يؤثر فى المفاهيم والسبل النقابية الافريقية. والتدخل الاجنبى فى الحركة



٢ – الدول التي تتبع منهجا ثوريا :

٣ – في الدول الافريقية التي ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار الجديد والرجعية :

الفصل الرابع

دور النقابية الافريقية في بناء افريقيا الجديدة

تضع موضع التنفيذ ، كل الاعمال الواردة فى الخطة الاقتصادية كى تستخدم بغرض تحرير الافريقيين من استفحال الاستغلال ، وان تضع على وجه الخصوص مشاريع الاصلاح الزراعى والتصنيع .

ومن هنا تنبع ضرورة اشتراك النقابات العمالية الافريقية بفعالية ليس فقط فى تنفيذ هذه الخطط ، بل فى وضع المفاهيم والاشراف على المشاريع العمالية والخطط التفصيلية التى تشكل الطرق التى ستتحقق بها هذه الاغراض .

وختاما ، يجب على النقابات العمالية الافريقية ان تؤدى دورا اجتماعيا من الطراز الاول .

ان مهام الثقافة والتدريب الجماهيرية هى اهم مافى رسالتها . ويجب على الحركة النقابية ان تظهر شعورا قويا بمسئولياتها فى تحقيق مهمتها . وواجبها الاول ان تحقق وجودها الفعلى ثم تدافع عن وحدتها على المستوى الوطنى والافريقى .

وهكذا يمكن للنقابية الافريقية ان تصبح حركة نقابية مستقلة ومتحدة فى نطاق عقيدة محددة تحديدا سليما ، وافريقية خالصة .

ووفق عليه فى باماكو ، ١٤ يونيو ١٩٦٤

الدستور

الفصل الاول

الاسم والمقر

المادة الاولى :

تشكلت منظمة نقابية افريقية تعرف باسم « اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا » من كل الحركات النقابية الوطنية المتمسكة بهذا الدستور والمرتضية لكل مبادئه الرئيسية وعقيدته واتجاهه .

المادة الثانية :

مقر الاتحاد هو مدينة أكرا بغانا . ويمكن نقل المقر لا يمكان آخر بقرار من المؤتمر العام .

المادة الثالثة :

مدة بقاء اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا وعدد المنظمات النقابية الوطنية المنضمة اليه سيظل غير محدود .

الفصل الثانى

العقيدة والاتجاه والاهداف والمقاصد

المادة الرابعة :

عقيدة اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا واتجاهه واهدافه ومقاصده هى الموضحة بالميثاق المكون لديباجة هذا الدستور .

المادة الخامسة :

ستكون اهداف ومقاصد اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا هى :

١ — ان ينسق ويوجه نشاط النقابات العمالية الوطنية .

٢ — ان يحقق وحدة النقابات العمالية على المستوى القارى وعلى مستوى البلدان الافريقية كل على حدة .

٣ — ان يحمى المصالح المادية والمعنوية للطبقة العاملة الافريقية .

٤ — ان يعزز استقلال وشخصية الحركة النقابية الافريقية .

٥ — ان يحقق الحريات الديموقراطية والنقابية ويعززها ويحميها .

٦ — ان يمثل ويحمى مصالح الحركات النقابية والعمال فى كل المنظمات والمؤسسات الاقليمية والدولية .

٧ — ان يعمل من اجل استقلال افريقيا ووحدتها .

٨ — ان يسهم فى استتباب وتدعيم السلم العالمى .

٩ — ان يقدم المعونة والمساعدة الى الحركات النقابية من اجل تقوية التضامن بين العمال .

١٠ — ان يحارب الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد وعملاءهم وكذلك الاقطاع وكل صور التمييز والاستغلال ، من اجل استقلال افريقيا وتحرير شعوبها تحريرا تاما .

١١ — ان يصفى بقايا الاستعمار وكل النظم الاخرى ذات الطبيعة الاقطاعية بغرض اقامة نظام اجتماعى ديموقراطى تقدمى سلمى قائم على اسس التقدم العلمى المخطط لكل الموارد الافريقية ، بما يحقق مصالح الافريقيين جميعا ويحقق رخاء الجماهير العمالية للقارة .

— عمالة كاملة عن طريق التصنيع والملكية الجماعية لوسائل الانتاج .

— مساواة كاملة بغض النظر عن الجنس أو العنصر أو اللون أو الدين .

— نصيب عادل من الدخل القومى .

المادة السادسة :

يجب على اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا تحقيقا للاغراض الموضحة فى المادة السابقة ، ان يعمل من اجل تنمية التعاون مع كل المنظمات النقابية الاخرى وذلك بالاضافة الى المنظمات الاعضاء التى يمكن تعبئتها عند الضرورة ، وان يباشر اى نشاط متفق عليه لتحقيق كل الاغراض المشتركة بين الطبقة العاملة .

المادة السابعة :

سيكون اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا مستقلا تماما عن الحكومات والمنظمات السياسية والدينية ، وهو فضلا عن ذلك يحتفظ بحقه فى اتخاذ اى عمل يناسب مصالح الشعوب التى تهدف الى التحرير الكامل للعمال الافريقيين .

المادة الثامنة :

سيحتفظ اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا بعلاقات الصداقة والاخوة مع كل عمال العالم ومع كل الحركات العمالية الدولية ضمن اطار عقيدته واتجاهه الواردين فى الميثاق .

الفصل الثالث

العضويات الدولية

المادة التاسعة :

سيكون اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا وكل المنظمات المنضمة لعضويته مستقلة عن كل المنظمات النقابية الدولية .

الفصل الرابع

التكوين

المادة العاشر :
سيتولى ادارة اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا :
- المجلس التنفيذى .
- الجمعية العمومية .
- المؤتمر .

المادة الحادية عشر :
ينتخب المؤتمر العام مجلسا تنفيذيا من سبعة عشر عضوا لمدة ثلاث سنوات ، ويتكون المجلس المجلس التنفيذى من :
- الرئيس .
- سبعة نواب للرئيس .
- امين عام .
- ستة امناء .
- امين للصندوق .
- مساعد لامين الصندوق .

وهؤلاء يصح لهم اعادة انتخابهم .

المادة الثانية عشر :
يناقش المجلس التنفيذى الميزانية ويقرها .

المادة الثالثة عشر :
تحدد الجمعية العمومية ميعاد ومكان وجدول اعمال المؤتمر العام ، بناء على طلب المجلس التنفيذى ، وتعلن للمنظمات الاعضاء قبل شهرين على الاقل من موعد انعقاد المؤتمر العام .

- وتقرر الجمعية العمومية عدد اعضاء الوفود الى المؤتمر فى اجتماع يسبق انعقاد المؤتمر .

المادة الرابعة عشر :
تحدد اللوائح الداخلية مهام المجلس التنفيذى ومهام اعضائه .

المادة الخامسة عشر :
تتكون الجمعية العمومية من اعضاء المجلس التنفيذى وعضو عن كل منظمة عضو فى الاتحاد .

المادة السادسة عشر :
تجتمع الجمعية العمومية مرة او مرتين كل سنة فيما بين انعقاد كل مؤتمرين متتاليين ، كما تعقد اجتماعا غير عادى بالشروط نفسها التى تنطبق على الدعوة الى عقد المؤتمر والموضحة فيما بعد .

المادة السابعة عشر :
فيما بين انعقاد المؤتمرات تصبح الجمعية العمومية هى صاحبة السلطة وفيما بين انعقاد الجمعيات العمومية يصبح المجلس التنفيذى هو صاحب السلطة .

المادة الثامنة عشر :
صاحب السلطة العليا لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا هو المؤتمر العام ، وهو يدعى للانعقاد كل ثلاث سنوات . ويمكن ان يدعى المؤتمر لانعقاد غير عادى بصفة استثنائية .
وفى كلتا الحالتين يجتمع المؤتمر بقرار من الجمعية العمومية طبقا لاقتراحات المجلس التنفيذى اوبتوصية من ثلثى اعضاء المجلس التنفيذى او الجمعية العمومية او المنظمات الاعضاء .

المادة التاسعة عشر :
يتكون المؤتمر العام من اعضاء المجلس التنفيذى ومندوبى المنظمات الاعضاء .

المادة العشرون :
المؤتمر العام
- يحدد اتجاهات اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا .
- يراجع تنفيذ القرارات المتخذه بواسطة المؤتمر العام السابق والجمعية العمومية .
- يناقش التقارير المقدمة من المجلس التنفيذى والمقترحات المقدمة اليه .
- يفحص طلبات العضوية المقدمة من المنظمات النقابية .
- يفصل فى طرد اية منظمة عضو منتمية .
- يناقش ويوافق على التقرير المالى المقدم من لجنة الرقابة المالية المركزية .

المادة الحادية والعشرون :
نسبة التمثيل فى المؤتمر العام تكون على اساس المساواة .

المادة الثانية والعشرون :
فيما بين انعقاد مؤتمرين متتاليين تخول السلطة العليا للجمعية العمومية .

المادة الثالثة والعشرون :
يمكن لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ان يشكل من تلقاء نفسه لجانا للعمل الخاص به كلما دعت ضرورات الثقافة والتنظيم .

المادة الرابعة والعشرون :
لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا أن يشكل اتحادات نقابية افريقية مهنية وفى هذه الحالة يكون الاسهام فى هذه المنظمات وتكوينها وفقا لاحكام ميثاق ودستور اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا .

المادة الخامسة والعشرون :
لن يقبل اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا فى عضويته اكثر من منظمة واحدة عن كل دولة .

المادة السادسة والعشرون :
تحترم جميع المنظمات الاعضاء قرارات المؤتمر العام والجمعية العمومية والمجلس التنفيذى .

المادة السابعة والعشرين :
ينتخب فى المؤتمر العام لجنة مالية عليا من ثلاثة اعضاء وتتولى هذه اللجنة ادارة كل الممتلكات الثابتة والمنقولة لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ، ولاعضاء هذه اللجنة الصالحية لانيعاد انتخابهم . وهؤلاء الاعضاء لا يكونون اعضاء فى المجلس التنفيذى وتحدد اللوائح الداخلية واجباتهم .

المادة الثامنة والعشرون :
يحترم اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا - ويكفل - الاستقلال الذاتى للمنظمات الاعضاء ويلتزم تأييد نشاطها فى نطاق المبادىء الواردة فى الميثاق .

الفصل الخامس

الثقافة والاعلام

المادة التاسعة والعشرون :
يتكفل اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا بتثقيف الجماهير . ومن ثم يرفض كل الاعمال التعسفية والمظالم .

المادة الثلاثون :
يتكفل اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا بتثقيف العمال واعلامهم عن طريق الجرائد والمجلات والاجتماعات والمؤتمرات ، وعن طريق الندوات والمدارس النقابية او المعاهد المدنية ، الخ . ويمكن للاتحاد ان يقوم بمشاريع تدريبية قوية وان ينشىء مراكز تدريب اقتصادية واجتماعية .

الفصل السادس

الخصائص

المادة الحادية والثلاثون :
يتمتع اتحاد نقابات جميع عمال

افريقيا كل الحقوق المدنية . ويمكنه ان يمثل المنظمات الاعضاء فيه امام السلطات الادارية والقضائية .

المادة الثانية والثلاثون :

ان اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا هو منظمة ذات وضع دولي. وتبعا لهذا له الحق في المطالبة بالصفة الاستشارية امام الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والمنظمات الدولية المتخصصة ذات الكفاية في الميادين الاجتماعية والاقتصادية .

الفصل السابع

الايـــرادات

المادة الثالثة والثلاثون :

تتكون ايرادات اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا من :

(أ) اشتراكات المنظمات الاعضاء .

(ب) الاكتتابات .

(ج) ارباح من النشاطات .

(د) المنح .

(هـ) الهبات والتركات .

ويحدد المؤتمر قيمة الاشتراكات.

المادة الرابعة والثلاثون :

تودع الاموال في حساب مصرفي باسم اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ويمكن السحب منها بامضائي كل من الامين العام وامين الصندوق معا .

الفصل الثامن

النظام العـــام

المادة الخامسة والثلاثون :

كل خرق للميثاق او للدستور او لاحكام تعاليم واتجاه اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ، وعموما كل خرق لكل المبادىء الاساسية ،وكذلك كل انحراف ، او السياسات ذات الوجهين وكل المناورات والنشاطات ذات الانتهازية وكل الاعمال الانقسامية والنشاط الهدام ومناورات التضليل وكل الاعمال المتشابهة يعاقب عليها طبقا للوائح الداخلية .

الفصل التاسع

تعديل الدستور

المادة السادسة والثلاثون :

يصبح الدستور الحالي ساري المفعول ابتداء من وقت الموافقة عليه ولا يمكن تعديله الا بقرار من المؤتمر.

المادة السابعة والثلاثون :

كل المسائل التي لم يتوقعها هذا الدستور تدخل ضمن القواعد المطلقة.

الفصل العاشر

الاستقالة والحل

المادة الثامنة والثلاثون :

ليس للمنظمة الحق أن تسترد اشتراكاتها المدفوعة الى اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا في حالة استقالتها او وقفها او طردها .

المادة التاسعة والثلاثون :

حل اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا لا يمكن ان يقرره الا المؤتمر دون سواه منعقدا انعقادا صحيحا لهذا الغرض ، وفي حالة حله تسلم جميع امواله الى منظمة افريقية ذات صبغة اجتماعية .

وتتم تصفية كل الممتلكات (غير المنقولة ، تصفية عادية ويرسل اعلان بها الى كل المنظمات الاعضاء السابقة في اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا .

ووفق عليه في باماكو — ١٤ يونيو ١٩٦٤

القرارات العامة

قام المؤتمر الثاني لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا ، والمنعقد بمدينة باماكو في الفترة من ١٠ الى ١٤يونيو ١٩٦٤ ، مرة اخرى بدراسة التقدم الذى احرزته الحركة النقابية الافريقية في طريق الوحدة منذ انعقاد المؤتمر التاريخي في الدار البيضاء .

والمؤتمر الثاني يعيد تأكيد ايمانه بأن هذه الوحدة انما هى شرط اساس لنجاح الكفاح العام للعمال الافريقيين ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والاقطاع والرجعية ، من اجل الاستقلال الوطني والديمقراطية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي .

ويحيي الطبقة العاملة الافريقية التي ازداد وعيها بالحاجة الماسة الى الوحدة النقابية وبدورها الطليعي في توحيد القارة الافريقية ، تلك الوحدة التي اعطاها ميثاق اديس ابابا شكلا عمليا وايجابيا .

ويحيي باحترام وعاطفة اولئك الذين سقطوا شهداء في معركة الكفاح البطولي من اجل نصرة قضية عمال وشعب افريقيا ، وكان استشهادهم بفعل قوى الرجعية .

ويدمغ اعمال النفاق التي تثاير عليها اية منظمة دولية بطريقة مباشرة او غير مباشرة بهدف تحطيم وحدة العمال الافريقيين وتحطيم حماسهم الثوري والكفاحي بصرفهم عن اغراضهم الاساسية لتلقى بهم في مخاطر الحرب الباردة وتورطهم في الخلافات الدولية الغريبة عليهم .

ويدين هيئات وعملاء النسل الامبريالي في افريقيا الذين تعتبر الحركة الصهيونية الدولية اخطر مظاهرهم والتي يجب محاربتها دون رحمة .

ويدين بشدة تصرفات الحكومات الرجعية التي تخدم اهدافا اجنبية وتعمل تحت ستار من القوانين شبه الديموقراطية من اجل استمرار الامتيازات الطبقية واخضاع الطبقة العاملة وافقارها .

ويدعو العمال الى التيقظ لتجنب ورفض اى مفهوم رجعي تتخذه الحكومات والاحزاب الرجعية والانتهازية والتي تدعى انها على اتفاق مع العمال وعلى خلاف ازاء منظماتهم ، وهى تحاول بهذا ان تستفيد من العمال بدلا من أن تخدمهم وذلك تحت ستار شعارات ثورية غامضة وعقيمة .

ويعلن جديا عزمه على ان يحترم ويحمي مبادىء العمل النقابي في افريقيا ومبادىء الاستقلال والوحدة على المستويين الوطني والدولي .

ويعلن تضامنه مع كل عمال وشعوب العالم المكافحة من اجل الاستقلال والوحدة الوطنية والاختيار الحر لنظمها السياسية والاقتصادية خاصة شعبي كوبا وفيتنام .

ويعبر عن تأييده غير المشروط

وتضامنه الايجابي مع تلك المنظمات النقابية التي ما تزال تكافح الاستعمار والتفرقة العنصرية وتعمل من اجل الاستقلال والحرية ، ويقطع عهدا بأن :

— ينظم العمال على المستوى الجماهيري .

— يوسع من وعي الجماهير وذلك باضافة مضمون اجتماعي ثوري الى مفهومهم من الكفاح الوطني التحرري .

— يشترك في الكفاح ويقدم مثالا من الجهاد والوضوح والشجاعة الثورية .

— يكون الطليعة المسئولة الناضجة لحركة شعبية عريضة اساسها من العمال والفلاحين .

ويؤكد تضامنه للمنظمات الموثوق بها في الاقطار التي ما تزال ترزح تحت نير الاستعمار الجديد والطغيان الرجعي ويساعدها على :

— ان يواجه المبادرات الهدامة وتدخل الاقطاع وقوى الاستعمار الجديد بالسلاحين العظيمين وهما وحدة العمال واستقلال النقابات عن النظم غير الشعبية التي هي بالتبعية نظم مناهضة للثورة .

— ان يعمل لابقاء العمال على درجة عالية من الوعي الثوري في وجه محاولات الشعوذة والارهاب والديماجوجية التي تتبعها بصورة تقليدية النظم الرجعية المتعاونة مع قوى الامبريالية والاستعمار الجديد .

— ان يخوض بكل ما لديه من وسائل ممكنة كفاحا ضد الاستغلال الاقتصادي وتزييف ارادة الجماهير الشعبية .

— ان يكافح لتجميع كل الديموقراطيين والوطنيين في الدولة حول شعارات ثورية حقيقية تتناسب بصدق مع مطالب الحركة ومع مصالح ومشاعر جموع الشعب في كل مرحلة من مراحل الكفاح .

يؤكد المؤتمر تأييده للمنظمات النقابية الافريقية التي تخدم عمال وفلاحي دولتها ، تلك المنظمات التي تحمل ، وفقا للقوانين السياسية الثورية لاوطانها ، مسئولياتها الكاملة في الادارة الاقتصادية وفي التحسين المنهجي للانتاج ، وفي البناء الثوري ، وفي تدريب الكادرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية وفي تأمين نفوذ الطبقة العاملة .

وفي الميدان الاقتصادي ، يهيب المؤتمر الثاني بكل العمال ان يشنوا كفاحا من اجل نجاح خطة للاستقلال الاقتصادية ومن اجل خلق ظروف ملائمة لتعبئة الجماهير للاهداف التالية :

— اصلاح زراعي يقضي على الملكية الاستعمارية والبناء الاقطاعي الذي يعوق التقدم الزراعي .

— تأميم الموارد والصناعات التي لا تستطيع ان تستغني عنها الحياة الاقتصادية للوطن والتي تمتلكها شركات اجنبية .

— تنمية الصناعة الوطنية والقطاع العام .

— اقامة ديموقراطية اقليمية وبرامج شعبية قادرة على تعبئة كل القوى الوطنية لتحقيق استقلال حقيقي يصد بطش الامبريالية والاستعمار الجديد .

— اشراف الدولة على التجارة الخارجية . التعاون مع كل البلدان على اسس تبعد اى نوع من التدخل في امورها الداخلية .

— تنويع الانتاج واستحداث محاصيل جديدة .

— انشاء سوق افريقية مشتركة متحررة من الولاء للاستعمار الجديد .

اما في الميدان الاجتماعي ، فان المؤتمر الثاني يقطع عهدا لكل العمال ان يمضي في الكفاح من اجل وضع سياسة اجتماعية ترمي الى :

— الاعتراف بحق العمل وضمان الوظيفة .

— توقيع اتفاقيات جماعية لعمال الصناعة والتجارة والزراعة وعمال الحكومة .

— تنظيم مشروع ضخم للتدريب الفني .

— وضع وتنمية نظام للضمان الاجتماعي يديره العمال ويعمل باكمله لخدمتهم .

والمؤتمر الثاني لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا يدعو في الحال كل المنظمات النقابية الافريقية الى المبادرة بتحقيق وحدتها على اسس وطنية وبطريقة وطيدة وذلك من اجل تأمين النتيجة الناجحة لكفاح عمال وفلاحي افريقيا المشتبكين في صراع لا هوادة فيه ضد الامبريالية والاستعمار والاستعمار الجديد والاقطاع والرجعية ، ومن اجل التحرر الاقتصادي والاجتماعي الكامل لشعوبنا كما تشن معركة فعالة ضد استغلال الانسان لاخيه الانسان في كل صورة في القارة الافريقية ، ومن اجل اقامة وسيادة ديموقراطية حقة .

باماكو — ١٤ يونية ١٩٦٤

قرارات تنظيمية

ان المؤتمر الثاني لاتحاد نقابات جميع عمال افريقيا المنعقد في باماكو (مالي) من ١٠ الى ١٤ يونيو ١٩٦٤ ، بعد ان استمع الى التقرير التنظيمي المقدم من الزميل كابا ماماوى نيابة عن الامانة العامة للاتحاد ، وبعد ان ناقش هذا التقرير ووافق عليه :

— اذ يضع في اعتباره ان اى منظمة لا يمكن ان تحيا الا اذا كان يساندها بناء قوى .

— واذ يضع في اعتباره ان استقلال ووحدة النقابات العمالية الافريقية يشكل العامل الاساسي في اعادة بناء شخصية الحركة العمالية الافريقية وفي حماية كرامتها .

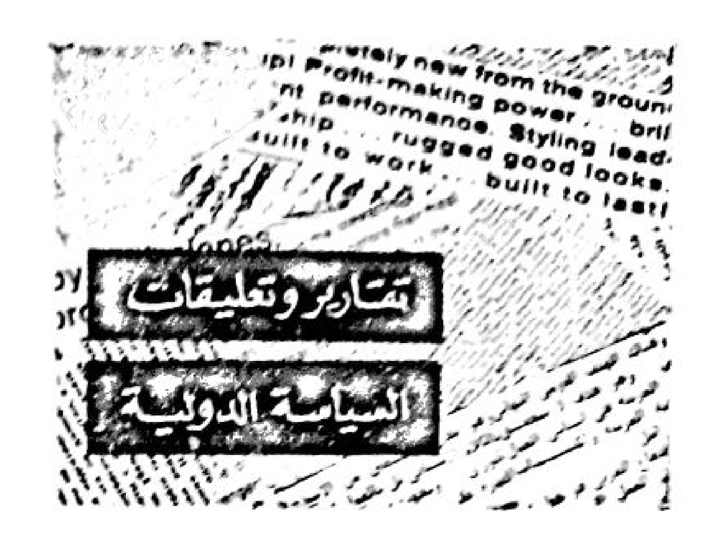
— واذ يضع في اعتباره ان اتحاد نقابات جميع عمال افريقيا اذا اراد تحقيق اغراضه والتوصل الى اهدافه فعليه ان يكون منظمة مستقلة عن جميع المنظمات النقابية الدولية (٢)، مما يوحي بالضرورة باتخاذ موقف الحياد الايجابي وعدم الانحياز .

— واذ يضع في اعتباره ان منظمة افريقية مثل منظمتنا يجب أن يكون لها صحفها النقابية الخاصة من اجل ان تحتفظ برابطة دائمة بين المنظمات النقابية الافريقية ، وان تساعد على الاسهام في توسيع دائرة الاعلام العمالية وان ترفع باضطراد المستوى الايديولوجي للنقابيين .

— واذ يضع في اعتباره ان عيد اول مايو هو يوم تاريخي لاخوة الطبقة العاملة وتضامنها .

— واذ يضع في اعتباره ان [illegible] العمالية [illegible] هاسم في [illegible] [illegible] [illegible] والوعي [illegible] العاملة .

— واذ يضع في اعتباره ان



مشكلة الحدود البولندية الألمانيــة

بعـد عشرين عاما منــذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، تتجدد مخاوف العالم من حرب جديدة .

لقد نجح الانسان فى هذه السنوات العشرين فى غزو الفضاء واخذ يقترب من غزو القمر وغيره من الكواكب والنجوم . ولكنه نجح ايضا فى خلق قوى نووية يمكن أن تبيد مائة مثل ما على سطح الارض من الكائنات الحية ، وشعوب العــالم تنتظر فى قلق نتيجة هــذا الصراع الدائر بين الشرق والغرب . وبعض هــذا الصراع يدور حول المشكلة الالمانية .. تلك المشكلة التى كانت مصدرا للحرب مرتين ، والتىتحس بها الشعوب التى تعيش فى وسط اوربا بصفة خاصة . ومن هذه الشعوب الشعب البولندى اول من تحمل آثار الحرب العالمية الاخيرة ، وقاس مصائبها .

ولا زالت مشكلة حدوده مع المانيا تشكل بالنسبة اليه خطرا لا يستطيع ان يتجاهله .

وضع المشكلة

لقد اجتاحت جيوش الريخ الثالث اقليم بولندا فى اول سبتمبر ١٩٣٩ . ورغم بسالة الشعب البولندى ، فان بلاده لم تنج من تدمير شامل . وعاش فترة الاحتــلال النازى يعانى القتــل والتعذيب والتخريبومعسكرات الاعتقال الرهيبة التى لا زالت آثارها قائمة فى اوشوتز على مقربة من كراكوف العاصمة الثانية لبولندا . وكما تحمل تضحيات الهزيمة ، تحمل ايضا تضحيات النصر . فتعرض فى نهاية هــذه الحرب لآثار المقاومة اليائسة التىابدتها قوات الريخ المنسحبة

امام تقدم قوات التحـرير التى حققت النصر للشعب البولندى .

وقد وعى الشعب البولندى التجربة المرة التى عاشها ، فسعى الى تأمين حدوده وطالب بذلك منذ ان ظهرت بوادر النصر فى الافق . . منذ مؤتمر الدار البيضاء الذى انعقد فى مارس ١٩٤٣ وقرر فيه الحلفاء أن يطلبوا من المانيا التسليم بلا قيد ولا شرط ، وفى مؤتمر طهران الذى أعقبه فى نوفمبر ١٩٤٣ ، وفى خلال محادثات مؤتمر يالتا فى فبراير ١٩٤٥ . فضمان السلم لم يكن ليتحقق بمجرد رفع المانيا لراية التسليم . فقد سبق أن منيت المانيا بالهزيمة فى الحرب العالمية الاولى ، ولكن هذه الهزيمة لم تمنع المانيا النازية من أن تعود الى تهديد جيرانها ومن التهام دول بأكملها بعد أقل من عشرين عاما . فضمان السلم يقتضى قبل كل شيء تصفية النزعات العسكرية والنازية وتغيير العلاقات الاجتماعية والاقتصادية تغييرا جذريا ، ليسترد الشعب الالمانى حريته الحقة وليمارس نشاطه فى تعايش سلمى مع جيرانه . فالشعب الالمـانى عانى من ويلات الحـرب مثلما عانت الشعوب التى استعبدتها قوات النازية الغازية . والمؤكد انه لا يريد حربا جديدة فيتعين حمـايته من المصالح الاحتكارية والاستعمارية والشعارات التى قد تخلق فيـه نزعات فاشية عدائية .

كانت هذه المعانى ماثلة فى تصريحات الحلفاء فى مؤتمر بوتسدام الذى انعقد بعد مؤتمر يالتا فى ٢ أغسطس ١٩٤٥ لتسوية آثار هذه الحرب . ولذلك التزم الحلفاء فى الاتفاقية التى أسفر عنها المؤتمر أن يتخذوا الاجراءات اللازمة التى تضمن عدم عودة المانيـا الى تهديد جيرانها أو تهديد السلم العالمى .

وتنفيذا لذلك قرر الحلفاء فى هـذه الاتفاقية اهدافا ثلاثة بالنسبة الى المانيـا ، رمزوا لها بحرف D مكررا ثلاث مرات لان كل هدف منها تعبر عنه كلمة تبدأ بحرف D وهى Demilitarization, Decartelization, Denazification, وهى تعنى القضـاء على العسكرية والنـازية والاحتكارية .

وقد اقتضى تحقيق هذه الاهداف تجريد المانيا من السلاح والنازية والقضاء على العناصر العسكرية والنازية ومحاكمة مجرمى الحرب واقصاء اولئك الذين كانت لهم مراكز قيادية فى الحزب النازى من الحياة العامة ، كما اقتضى عـدم السماح باقامة صناعات المانيـة يمكن أن تستخدم فى أغـراض عسكرية ، والقضـاء على أى تكتل اقتصادى . كما قسمت المانيا الى اربع مناطق احتلال ، اختصت كل دولـة من دول الحلفاء بمنطقة منها .

وكانت المانيا النازية تسيطر على جزء من الاقليم الواقع شرقى نهرى الاودر والنيس ولكن قوات النصر دفعت الجيوش الالمانية غرب هذين النهرين لتدخل قوات التحرير البولندية هـذه المناطق ، بينما لاذ معظم الالمـان الذين كانوا يقطنون هذه المنطقة بالفرار غربا ، وهو أمر على حد تعبير ونستون تشرشل وقتئذ قد مهد السبيل الى تسوية مشكلة الحدود تسوية عملية .

وفى هذه الظروف ، أعاد الوفد البولندى الذى دعى الى مؤتمر بوتسدام ، المطالبة بما سبق أن طالب به فى المؤتمرات السابقة وهو تأمين حدوده الغربية ، بمد رقعة اقليمه الى حدود نهرى الأودر والنيس . وكانت حجة بولندا أن فى ذلك تعويضا لها مما تحملته من اضرار نتيجة الغزو الالمانى وتأمينا لحدودها الغربية . وهى بعـد حدودها الطبيعية التقليدية ، اذ أن هذه المنطقة التى تطلب ضمها كانت موطنا للشعب البولندى خلال أجيال كثيرة . كما أن مؤتمر يالتا قد انتقص من الحدود الشرقية لبولنده ، وهناك حوالى أربعة ملايين بولندى كانوا يقطنون فى المنطقة الشرقية . ومن ثم فانمد الحدود الغربية الى نهرى الاودر والنيس يسمح باستيعاب هذا العدد ، أما الالمان الذين كانوا لا يزالون فى هذه المنطقة فان عـددهم لا يتجاوز مليونا ونصف مليون وهم يبدون استعدادا للهجرة .

وقد استجاب الحلفاء لمـا طلبته بولندا . فضمنوا اتفاقية بوتسدام فصـلا عن الحـدود البولندية قرروا فيه ما يأتى :

١ — أن تمتد الحدود الغربية لبولندا شرق خط يبدأ من بحر البلطيق مباشرة غرب سوينمند ويتجه الى نهر الاودر ويسـير مع التقاء نهر النيس غربا حتى حدود تشيكوسلوفاكيا . لكى يشمل ذلك الجزء من بروسيا الشرقية الذى لم يندرج ضمن الاقليم الخاضع لادارة الاتحـاد

السوفيتي طبقا لهذا الاتفاق ، وعلى ان يشمل الاقليم البولندى منطقة دانزج الحرة .

٢ — يخضع هذا الاقليم لادارة بولنده .

٣ — يتم التحديد النهائى للحدود الغربية البولندية فى معاهدة الصلح التى تبرم بعد ذلك مع المانيا .

٤ — يتم ترحيل الالمان المقيمين فى المنطقة التى تقرر ضمها الى بولندا ، الى منطقتى الاحتلال السوفيتية والبريطانية فى المانيا .

وتنفيذا لما نصت عليه اتفاقية بوتسدام ، صدر فى بولندا مرسوم فى ١٣ نوفمبر ١٩٤٥ باعتبار هذه المنطقة ضمن النظام القانونى والادارى الذى يسرى على جميع الاقاليم البولندية . كما اخلى الرعايا الالمان الذين كانوا يقيمون فيها وتم اجلاؤهم عنها تحت اشراف لجنة الرقابة المشتركة التى شكلها الحلفاء .

ومع ذلك فان ازمة الحدود البولندية لم تنته . بل لقد تفاقمت ازاء موقف المانيا الغربية منها . ذلك ان تيارات السياسة الدولية قد اسرعت فى تشويه صورة المستقبل التى رسمها الحلفاء ساعة النصر . فسرعان ما وضح الخلاف بين الحلفاء المنتصرين الذين ينتمون الى معسكرين متعارضين يتبعان نظما اجتماعية واقتصادية متباينة . وقد كنت المانيا اول تجربة لهذا الخلاف الذى تمخض عن تقسيمها الى دولتين : احداهما هى التى كانت تكون مناطق الاحتلال الامريكية والبريطانية والفرنسية ، وهى المانيا الغربية او الاتحادية . والاخرى هى التى كانت تكون منطقة الاحتلال السوفيتية وهى المانيا الشرقية او الديموقراطية .

وبينما اقرت المانيا الشرقية الحدود البولندية الجديدة ، وهى الحدود المتاخمة لها ، فاعترفت فيها فى اتفاقية جورلتز فى ٦ يوليو ١٩٥٠ ، اذ بالمانيا الغربية ترفض الاعتراف بهذه الحدود او الجلوس الى مائدة صلح ، تمثل فيها المانيا الشرقية ولا يكون اساسها الاعتراف بحق المانيا الاتحادية الغربية فى التحدث باسم الشعب الالمانى .

وقد وافق الحلفاء الغربيون الذين كانوا قد طالبوا المانيا بالتسليم بلا قيد ولا شرط منذ عشر سنوات ، على ان تضم المانيا الاتحادية كدولة ذات سيادة الى اتفاقية باريس الخاصة بحلف الاطلنطى فى ٢٣ اكتوبر ١٩٥٤ . وتم لها بعد ذلك الاشتراك فى السوق الاوروبية المشتركة بل اصبح والتر هالشتين الذى كان وزيرا لخارجيتها ، مسئولا عن هذه السوق .

اما المانيا الشرقية فقد اشتركت فى ١٤ مايو ١٩٥٥ فى حلف وارسو الذى يضم الدول الشيوعية الاوروبية ، كما اشتركت فى السوق الشيوعية المشتركة المعروفة بالكوميكون .

ولم تكتف المانيا الغربية بالنسبة الى مسألة الحدود البولندية بمجرد عدم اقرارها لها ، بل تعدت ذلك الى المطالبة بالاقاليم التى ضمتها بولندا اليها تنفيذا لاتفاقية بوتسدام . فالسياسة التى اعلنتها المانيا الاتحادية هى المطالبة بوحدة المانيا على اساس حدودها المقررة عام ١٩٣٧ . ومطالبتها بالاقاليم البولندية الغربية ، ليست اذن الا جزءا من سياستها الخارجية التى لا تعترف بالمانيا الديموقراطية والتى ترى أن حكومة المانيا الاتحادية هى وحدها التى تملك التحدث باسم الشعب الالمانى . وليست اتفاقية بوتسدام فى نظرها الا اعلانا من جانب واحد قام به الحلفاء لتنظيم علاقاتهم فيما بينهم ، فلا تسرى احكامها على حق المانيا اذ هى لم تبرم معاهدة صلح تقر فيها بتنازلها عن هذا الجزء من اقليمها الذى كانت تقطنه القبائل الجرمانية منذ اقدم العصور .

أهمية المشكلة :

ولا شك أن لهذه المشكلة اهميتها بالنسبة الى الاطراف المتنازعة ، كما أن لها اهميتها بالنسبة الى السلم الدولى ، بل بالنسبة الى جمهوريتنا . فمن ناحية الاطراف المتنازعة ، فان مساحة الاقليم موضوع الخلاف تبلغ ١٠٢٫٠٠٠ كيلومتر مربع ، أى انها تمثل حوالى ٣٣٪ من مساحة بولندا كلها .

وفى هذه المنطقة استوطن فعلا ثمانية ملايين بولندى من مجموع رعايا بولندا الذين يبلغ عددهم طبقا للاحصاءات الاخيرة حوالى ٣١ مليونا . ويعنى هذا ان حوالى ربع رعايا بولندا يقطنون فى هذه المنطقة . وقد اقامت بولندا خلال هذه

السنوات العشرين صناعات هامة فى هذه المنطقة ، مثل مصانع عربات السكك الحديدية ، ذلك لانها مصدر جميع انتاج النحاس فى بولندا ، كما ان انتاج هذه المنطقة من الفحم والاحماض والمخصبات يمثل معظم الانتاج البولندى . اما انتاجها الزراعى فيبلغ حوالى ٤٦٪ من انتاج بولندا كلها من الحبوب وحوالى ٤٤٪ من البطاطس و٣٧٪ من الالبان و ٣٣٪ من المواشى .

ومن ناحية الامن الدولى — فان هذه المشكلة تمس جزءا من مشكلة المانيا ذاتها . فالمانيا الغربية اليوم تعتبر ثالث قوة اقتصادية فى العالم بعد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى . وهى تسعى الى ان يكون لها قوتها النووية . كما تطالب بوحدة المانيا بحدودها التى كانت قائمة عام ١٩٣٧ ، ومطالبتها هذه فى مواجهة دول تربطها بالاتحاد السوفييتى وحدة ايديولوجية ومعاهدات صداقة وتعاون وتحالف . فالمشكلة جزء من الحرب الباردة التى تهب ريحها فى وسط اوربا ويقف فيها الغرب والشرق وجها لوجه فى برلين .

ومنذ عام ١٩٤٧ اى قبل ان تنشا دولة المانيا الاتحادية ، اعلن احد الوزراء الالمان فى منطقة الاحتلال البريطانية وهو الهر شوينجتن انه لايمكن ان يقوم سلام حقيقى بينما مساحة واسعة من الاراضى التى تقع بين نهرى الاودر والفستيولا مقتطعة من المانيا . وبعده اعلن وزير الدولة فرانز بلوخر ان الالمان لا يريدون ان يضطروا مرة ثانية الى ان يوصفوا بانهم هم الذين يعكرون صفو السلام . ولكنهم يرغبون فى ان يحرث فلاحوهم الارض الالمانية فى سيليزيا وشرق بوميرانيا وبوزنان (مناطق فى غرب بولنده) . وان هذا هو الطريق الوحيد لحل مشكلة المانيا .

ورغم ان كونراد اديناور قال بعد انتخابه مستشارا لالمانيا الغربية فى ٢٠ اكتوبر ١٩٤٩ وهو يعلن ان حدود الاودر والنيس لا يمكن قبولها ، ان مشكلة هذه الحدود يجب حسمها بالوسائل الشرعية السلمية الا ان الاشارة الى الوسائل الشرعية السلمية لم تفلح فى طمأنة البولنديين ، ذلك ان اصرار ساسة بون على تجاهل كل قيمة قانونية لاتفاقية بوتسدام ، يشكل فى نظر بولندا خطرا شديدا ، اذ انها لا تتصور امكان اعادة هذا الجزء من اقليمها الغربى الى المانيا بوسائل سلمية . ان الوصول الى هذا الجزء من اقليمها يقتضى القضاء اولا على المانيا الديمقراطية التى اعترفت بهذه الحدود وهى التى تتاخم حدودها ، وهو يقتضى الصدام مع حلف وارسو الذى يؤمن دول وسط اوربا الشيوعية ، التى اعترفت جميعها بالحدود الجديدة لبولندا . بل ان معاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المتبادلة بين بولندا والاتحاد السوفييتى التى ابرمت فى وارسو فى ٨ ابريل ١٩٦٥(١) لمدة عشرين عاما ، تضمن حدود بولندا الحالية ضد اى اعتداء من الخارج .

لقد اعلن ايرهارد فى خطاب القاه فى بون فى ٢٢ مارس ١٩٦٤ ، انه لا يمكن لالمانيا ان تتنازل عن اقاليم كانت دائما جزءا من الوطن الذى عاش فيه اخوة واخوات له . وان السلام والقانون لا يتجزءان . ولا يمكن ان يقتصر القانون على خدمة شعوب معينة بل يجب ان يطبق على الجميع . وهو يهز حماس الشعب الالمانى حينما يصرخ قائلا « ان طرد ملايين الالمان من اقاليم كانت موطنهم لاجيال متعاقبة لا يخلق قانونا . فلا يمكن ان يتولد القانون من الخروج عليه » ويرفع ساسة المانيا الغربية شعار المصالح الحيوية والحقه لشعب كبير يحتل المركز الثالث فى اقتصاديات العالم .

وهذه التصريحات التى تنم عن سياسة ثابتة لالمانيا الغربية تزيد من قلق بولندا . فهى تقارن ما يردده ساسة المانيا الغربية من ان اتفاقية بوتسدام ليست قانونا بالنسبة اليهم ، بما ذكره هتلر امام الريخستاج فى اول سبتمبر ١٩٣٩ اى فى اليوم الذى اجتاحت فيه جيوشه بولندا من ان ما فرضته اتفاقية فرساى على المانيا عام ١٩١٩ ليس قانونا ، لان اتفاقية وقعت تحت ضغط التهديد بالسلاح وتجويع الشعب الالمانى لا يمكن قبولها .

(١) انظر النص الكامل للمعاهدة بالعدد الثانى من مجلة السياسة الدولية اكتوبر ١٩٦٥ .

ويدلل المعلقون البولنديون على نوايا المانيا الغربية العدائية ، بتصريح ادلى بـه سيبهم الذى كان وزيرا للنقل فى ١٣ مايو ١٩٦٤ ، ذهب فيه الى انه ليس هناك اى اساس قانونى لعدم الاعتراف بالحدود الالمانية التى تقررت طبقا لاتفاقية ميونيخ . ذلك ان مثل هذا التصريح يعني المطالبة بالعودة الى حدود المانيا التى كانت قائمة عام ١٩٣٩ ، اى بعد التهامها النمسا واقليم السوديت التشيكوسلوفاكى الذى اقرته اتفاقية ميونيخ فى ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨ . ومع ان حكومة بون قد اعلنت ان هذا التصريح لا يعبر عن سياستها وانما هو مجرد راى شخصى ، الا ان ذلك لا ينفى ان هذا التصريح يمثل اتجاها خطيرا عبر عنه وزير مسئول .

اتفاقية بوتسدام

ويبدو من استعراض المناقشات والاراء المتبادلة التى اعلنتها حكومة بون والتى اعلنتها حكومة وارسو ، ان هناك عبارات فى اتفاقية بوتسدام يثور خلاف حول تأويلها .

فالاتفاقية تشير الى وضع هذا الجزء من الاقليم الواقع ضمن الحدود الجديدة تحت ادارة الحكومة البولندية . ويفسر بعض المعلقين فى المانيا الغربية هذا التعبير تفسيرا حرفيا ينتهون فيه الى ان ذلك لا يعنى الضم ، ويدللون على ذلك بأن اتفاقية بوتسدام نفسها قد احالت فى التحديد النهائى لحدود بولندا الغربية على معاهدة الصلح مع المانيا التى توقع فيما بعد والتى لم يتم توقيعها .

ويرد الشراح البولنديون على ذلك بأن اتفاقية بوتسدام يجب ان تفسر ككل لا ان ينتزع منها جزء لخدمة النظرية المعارضة ويسقط منها جزء آخر ، وانه يجب تفسيرها فى ضوء الملابسات والظروف التاريخية التى سبقتها والتى عاصرتها والتى لحقتها .

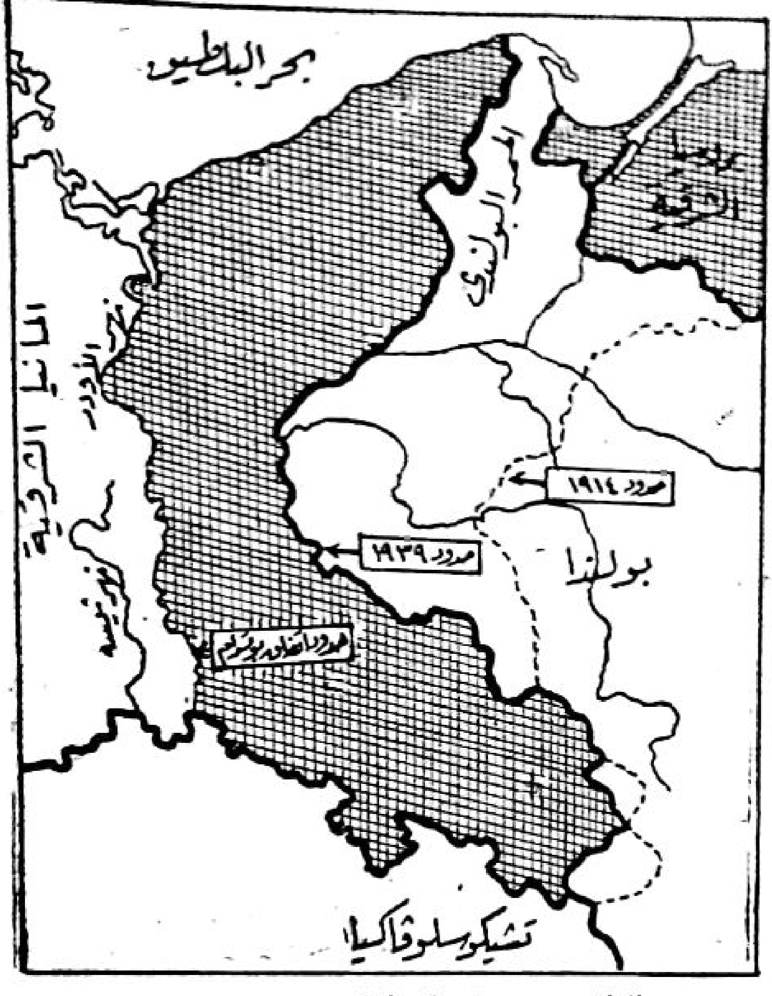
فمسالة مد الحدود البولندية غربا على حساب المانيا لم تطرح فجأة فى مؤتمر بوتسدام ، بل انها كانت موضع تفكير ونقاش طويلين بين الحلفاء فيما بينهم ومع ممثلى حكومة بولندا المؤقتة فى المنفى ، ومع ممثلى الشعب البولندى بعد ذلك .

وكان الواضح من خلال هذه المناقشات ان تعديل الحدود الغربية كان امرا مقررا ونهائيا .

فمنذ ٢٤ سبتمبر ١٩٤١ اعلنت حكومة بولندا المؤقتة فى المنفى ان الحدود المستقبلة لبولندا يجب ان تضمن سلامة البلاد ، ويجب ان تكفى احتياجات بولندا الحيوية الى ان يكون لها منفذ على البحر وبما يضمن تطوير اقتصادياتها . وفى ديسمبر ١٩٤٢ اعلن الجنرال سيكورسكى SIKORSKI الذى كان رئيسا للحكومة البولندية المؤقتة فى مذكرة قدمها الى روزفلت ، ان خط الاودر يعابر الخط الطبيعى الذى يضمن سلامة بولندا . وقد تردد ذلك فى مؤتمر طهران عام١٩٤٣ وفى مؤتمر يالتا عام ١٩٤٥ الذى قرر مبدأ حصول بولندا على زيادة فى اقليميها الشمالى والغربى . كما تردد على لسان الرئيس البولندى بيروت الذى رأس وفد بلده فى مؤتمر بوتسدام .

وقد اقر تشرشل فى بيان القاه امام مجلس العموم فى ١٥ ديسمبر ١٩٤٤ ، بانه فيما يتعلق بالاتحاد السوفيتى وبريطانيا على الاقل ، فان البولنديين فى حل من ان يمدوا اقليمهم تجاه الغرب على حساب المانيا . واعاد اتلى تأكيد هذا القول امام مجلس العموم فى اول مارس ١٩٤٥ حيث قال « اننا اذا راينا انه من الضرورى نزع بعض الاقاليم من المانيا حتى يمكن للشعب البولندى ان يعيش فى سلام ورفاهية ، فانى لا اعتبر ذلك تعصبا ضد المانيا ، ولا اعتقد ان للالمان اى حق فى الشكوى من ذلك . اننى انظر الى هذه التعديلات لا من ناحية اتفاقها مع التاريخ او من ناحية انها عمل انتقامى ، بل من ناحية انها اسهام فى خلق السلم فى اوربا مستقبلا » .

وفى اليوم الذى اعلن فيه اتلى تصريحه هذا ، اعلن روزفلت امام الكونجرس الامريكى ، ان بولندا كانت طوال تاريخها ممرا لمهاجمة روسيا . ففى مرتين خلال هذا الجيل هاجمت المانيا روسيا عابرة هذا الممر . وانه لضمان السلم فى اوربا والسلم العالمى ، يصبح قيام بولندا القوية المستقلة امرا لازما لضمان عدم تكرار ذلك . وهو ما عاد



● الحدود الغربية لبولندا طبقا لاتفاقيات بوتسدام (خط الاودرنيسى)

ترومان تأكده امام الكونجرس الامريكى فى ٩ اغسطس ١٩٤٥ حيث اعلن ان الاقليم الذى منح البولنديون حق ادارته يسمح لبولندا بأن تجد كفايتها من الطعام ، وهو يخلق حدودا يسهل لبولندا الدفاع عنها كما ان تعمير البولندين لهذا الاقليم بعد اجلاء الالمان عنه من بولندا شعبا متجانسا .

وقد قبل الحلفاء فى اتفاقية بوتسدام اجلاء الرعايا الالمان الذين كانوا يقيمون فى هذه المنطقة . وكانت هذه الفكرة اقتراحا من روزفلت ، على حد ما اشار هارى هوبكنز مستشار الرئيس الامريكى فى ذلك الحين ، فى مذكراته عن الحرب العالمية الثانية .

ويضيف المعلقون البولنديون ان مأساة اجلاء ذاتها . فالثابت ان ملايين الالمان بادروا الى الفرار

الالمان عن هذه المنطقة كما يصورها ساسة بون لاثارة احقاد الشعب الالمانى ، كانت مأساة الحرب من وجه قوات التحرير ، فما تعرضوا لـه من تشريد وموت كان سابقا لاجلاء الالمان طبقا لاتفاقية بوتسدام . ذلك ان اجلاء الالمان تم بناء على ماقرر الحلفاء فى بوتسدام ان يجرى تحت رقابة دولية ، وبطريقة منظمة وانسانية . فمجلس الرقابة المشترك هو الذى رسم خطة هذا الاجلاء فى ٢٠ نوفمبر ١٩٤٥ ، حيث قرر ان ينقل مليون ونصف مليون من مجموع الالمان الذين كانو فى المنطقة وعددهم ثلاثة ملايين ونصف مليون ، الى منطقة الاحتلال البريطانية فى المانيا ، وان ينقل الباقى الى منطقة الاحتلال السوفيتية . وقد استثنى من الاجلاء الفورى المرضى ونزلاء المصحات والشيوخ والسيدات الحوامل ، وروعى فى الاجلاء عدم

فصل افراد الاسرة الواحدة بعضهم عن بعض .

واجلاء الالمان من هذه المنطقة يفصح بذاته عما عناه الحلفاء من وضع الحدود الغربية لبولندا ، وان هذا الوضع للحدود يعتبر نهائيا فى الواقع ، والا ما كان هناك مايدعو الى ان تنظم اتفاقية بوتسدام اجلاء الالمان عن هذه المنطقة . لقد ذكر تشرشل فى خطابه الذى القاه فى ١٥ ديسمبر١٩٤٤ اما مجلس العموم ، ان مد الحدود البولندية الى الغرب يقتضى اجلاء الالمان عن هذه المنطقة . ووصف فى خطابه هذه الطريقة بانها الطريقة المرضية والدائمة حتى لا تختلط الشعوب وتنشأ من ذلك صدمات لا تنتهى . واضاف انه لا يرى ما يمنع المانيا من استيعاب هؤلاء الرعايا بعد ان فقدت حوالى ستة او سبعة ملايين من ابنائها فى الحرب .

اما التعبير الوارد فى الاتفاقية من ان هذه المنطقة تصبح تحت ادارة بولندا ، فانه يجب ان يفسر بالمقابلة لتعبير المناطق المحتلة . فقد قسمت المانيا الى اربع مناطق احتلال ولم تعتبر المنطقة الواقعة ضمن الحدود الغربية لبولندا منطقة خامسة للاحتلال . كما أن هذه الاقاليم التىدخلت ضمن الحدود الجديدة قد وصفت فى اتفاقية بوتسدام بأنها الاقاليم الالمانية السابقة . ثم اشارت الاتفاقية بعدها الى اجلاء الالمان من بولندا ، اى انها سلمت بأن هذه الاقاليم قد أصبحت جزءا من بولندا .

ويرد البولنديون على ما نصت عليه الاتفاقية من أن التحديد النهائي لحدود بولندا الغربية يتم فى معاهدة الصلح ، بأنه لا يعنى ان هذا التحديد كان موقتا . ذلك أن الاتفاقية لم تستعمل تعبير الحدود الموقتة ، ولان اجلاء الالمان عن المنطقة التى تقع خلف هذه الحدود ، واخضاعها لادارة بولندا دون اى قيد على هذه الادارة أو تحفظ فى شأنها ، انما كان يعنى ان هذا التحديد قد اصبح نهائيا . وهو ما يستفاد من نفس عنوان الفصل الذى اشير فيه الى موضوع الحدود البولندية فى هذه الاتفاقية ، اذ انه يبدا بهذه العبارات « الاتفاق التالى قد تم بشأن الحدود الغربية لبولندا ».

اما مهمة مؤتمر الصلح فلمتكن لتعدو التصديق على ما تم الاتفاق عليه فعلا فى مؤتمرى يالتا وبوتسدام . فكل ما تعنيه الاتفاقية الاخيرة من الاشارة الى معاهدة الصلح ، هو ان هذه المعاهدة هى التى تخلق علاقة مع السيادة الجديدة التى قد توقع معاهدة الصلح بعد ذلك . فلم تكن هناك حكومة فى المانيا وقتئذ ، وكان من اللازم ان توجد الحكومة الالمانية التى توقع معاهدة الصلح . واذا كانت الظروف الدولية لم تسمح بذلك وادت الى نشؤ دولتين المانيتين، فان بولندا قد وقعت مع الدولة الالمانية التى تتاخم حدودها الغربية وهى المانيا الشرقية ، اتفاقية اعترفت فيها بهذه الحدود الجديدة . وقد وصف اتو جروتيفول رئيس المانيا الديموقراطية وقتئذ هذه الحدود الواقعة على ضفة نهرى الاودر والنيس ، بأنها حدود السلام التى تجعل خلق علاقات ودية متبادلة مع الشعب البولندى امرا ممكنا .

ويضيف البولنديون ، فى دفاعهم عن وجهة نظرهم ، انه وان كانت دول الغرب قد آثرت بعد ذلك لاسباب سياسية الا تعود فتعترف صراحة بالحدود البولندية الجديدة ، فان معظم هذه الدول قد اعترفت بالحدود الجديدة بطريقة غير مباشرة حينما عينت لها قناصل فى بعض مدن المنطقة الغربية مثل دانزج وروكلاف . وهو اقرار بسيادة بولندا على هذه المنطقة .

على أن الحجج القانونية لم تكن لتكفى يوما لضمان سلامة الدولة التى تستند اليها . ولذلك فان بولندا تراقب بحذرزيادة تسلح المانيا الغربية وتحرك ميزان القوى المتصارعة فى الغرب لصالحها . ويزيد من قلق الشعب البولندى ما يتردد من اصرار المانيا على تملك قوة ذرية خاصة بها وما تطلبه ، على الاقل كعضو فى حلف الاطلنطى ، من ان تشترك فى قوة ذرية متعددة الاطراف ، وما يتردد من أن المانيا — ازاء معارضة بعض دول حلف الاطلنطى — قد تجد نفسها عند انتهاء أجل هذه المعاهدة عام ١٩٦٩ فى حل من أن تتخذ منفردة ما تراه مناسبا من الاجراءات لتحقيق اطماعهافىوحدة المانيا بحدودها

التى كانت قائمة عام ١٩٣٧ ، والتى اصبح جزء منها ضمن اقليم بولنـدا ... او لعلهـا تنتهز الفرصة عند النظر فى تجديد امد الحلف فتطلب ثمنا لذلك ان يؤيدها الغرب فى مطالبها الاقليمية .

وقد دعت هـذه المخاوف بولندا الى التقدم بمشروعات ترمى بطريقة غير مباشره الى القضاء على خطر التهديد النووى الذى يمكن ان تصبح المانيا الغربية مصدرا له .

مشروع راباكى

يعتبر هذا المشروع احد المشروعات الهامة التى عرفها العالم لحل مشكلة التسابق فى التسليح النووى . وقد قدم آدم راباكى وزير خارجية بولنـده مشروعه الى الجمعية العـامه للامم المتحدة فى دورتها الثانيه عشره فى ٢ اكتوبر ١٩٥٧ باعتباره حلا جزئيا وعمليا لمشكلة الخطر النووى . ويقوم المشروع على فـكرة خلق منطقة مجردة من القوى النووية فى وسط اوربا . واهم نقط هذا المشروع :

١ — ان تشمل المنطقة المجردة اقاليم بولندا وتشيكوسلوفاكيا والمانيا الشرقية والمانيا الغربية .

٢ — انه لا يجوز صناعة او تخزين اسلحة نووية فى هذه المنطقة .

٣ — كما انه لا يجوز استخدام اى اسلحـة نوويه ضد هذه المنطقة ، وهذا يقتضى ان تتعاهد كل من امريكا والاتحـاد السوفييتى وبريطانيا وفرنسا على احترام هـذه المنطقة المجردة من السلاح النووى .

٤ — تنشأ اجهزة للرقابة يمثل فيها حلف الاطلنطى ، كما يمثل فيها حلف وارسو وبعض الدول غير المنحازة .

وقـد رحب كل من الاتحـاد السوفييتى وتشيكوسلوفاكيا والمانيـا الديموقراطية بهـذا المشروع . ولـكن الولايات المتحـدة الامريكية وبريطانيا اعترضتا عليه فى صورته التى ذكرناها بحجة انه لايقدم حلا كاملا لمشكلة الامن فى اوربا .

فهو لا يتعرض للانتاج المستقبل للاسلحة الذرية بواسطة القوى الكبيرة ، وهو لا يجد حلا لمشكلة تقسيم المانيا التى هى من اهم اسـباب التوتر الدولى . كما ان المنطقة المقترح تجريدها من القوى النووية منطقة صغيره بحيث ان المشروع لا يمنع من احتمال وقوع اعتـداء مفاجىء ، والاقرب الى المعقول ان تمتد هذه المنطقة من انجلترا الى جبال الاورال .

وفى ٤ نوفمبر ١٩٥٨ ابدى راباكى انه يرى ان يلتقى مع بعض هـذه الملاحظات ، فيعدل مشروعه بحيث يتم تنفيذه على مرحلتين . ففى المرحلة الاولى يكتفى بفرض رقابة على انتاج الاسلحة النووية فى المنطقة المقترحة ، وفى المرحلة الثانية يتم تخفيض القوى العسكرية مع تجريد المنطقة من الاسلحة النووية .

ولم تعلق الدوائر الرسمية الامريكية على هذا الاقتراح المعدل . ولكن هيوبرت همفرى حينما كان عضوا فى لجنة الشئون الخارجية بالكونجرس ، ابدى ترحيبه بهذا الاقتراح اثناء زيارته لبولندا عام ١٩٦١ .

وفى اجتماعات لجنة نزع السـلاح فى جنيف فى مـارس ١٩٦٢ عرضت الحكومة البولنـدية تعديلا ثالثـا بمقتضاه يفتح باب العضوية فى المشروع لاية دولة اوربية ، وتكون المرحلة الاولى لتنفيذ المشروع هى مرحلة تجميد الوضع القائم ، على ان تفرض رقابة على انشـاء اى قواعد جديدة داخل المنطقة بينما يكون القضاء الكامل على الاسلحة النووية وتخفيض التسليح هو مهمة المرحلة الثانية .

ورغم ان وزارة الخارجية الامريكية قد سلمت بان هذا المشروع تحدوه رغبة فى المحافظة على السلام ، الا انها اضافت ان دراسته بعناية قد كشفت عن انه لن يحل المشـكلات القائمة . ويمكن تلخيص اعتراضـات الولايات المتحـدة فيما يأتى :

١ — ان الاجراءات المقترحة لا تتناول الاسلحة النووية فى الاتحاد السوفييتى وهى الاسلحة التى كثيرا ما يهدد باستعمالها .

٢ — ان المشروع يؤدى الى اختلال فى التوازن الدولى لمصلحة الاتحاد السوفييتى . فبينما يبدو من ظاهر هذا المشروع أنه يحرز تقدما فى تدعيم السلام ، اذ به فى الحقيقة يعرض السلم الدولى للخطر .

وقد ناقش براتراند راسل المفكر الانجليزى فى كتابه الذى أصدره اواخر عام ١٩٦١ عن مستقبل الانسان Has Man Any Future هذا الاقتراح ورأى انه جدير بالنظر ورد على الاعتراض القائل بأنه يخل بالتوازن الدولى لانه يؤدى الى نزع سلاح المانيا الغربية ، بان الاقتراح ينتهى ايضا الى نزع سلاح دول شيوعية ثلاث .

والواقع أن الصعوبة الرئيسية فى تنفيذ هذا المشروع تجىء من موقف حكومة بون . فقد اعلنت فى مذكرة لها فى ٢٤ فبراير ١٩٥٨ انها تعتبر مشروع راباكى مجرد واحد من مشروعات عديدة تعالج مستقبل الامن فى اوربا ، وهو موضوع لا يمكن التفاوض فى شأنه مستقلا عن موضوع وحدة المانيا . ومن هنا يصطدم هذا المشروع بالمشكلة الاصلية نفسها وهى مشكلة الحدود البولندية الغربية وموقف المانيا الغربية منها ومن المانيا الشرقية .

ومع ذلك فقد قوبل هذا المشروع بالترحيب من كثير من دوائر الغرب اذا راوا فيه وسيلة لتخفيف حدة التوتر ، وسبيلا للوصول الى تسوية سلمية لمشكلة المانيا . وهو بعد يتفق مع الجهود الدولية فى قضية نزع السلاح التى اسفرت فى يوليو ١٩٦٣ عن معاهدة موسكو لحظر التجارب النووية فى الجو وتحت الماء ، مع فتح المجال لامكان الاتفاق على حظر هذه التجارب تحت الارض . كما ان هذا المشروع يتلاقى مع ما قررته الدول الافريقية فى مؤتمرى أديس ابابا والقاهرة من تحويل أفريقيا الى منطقة خالية من الاسلحة النووية ومطالبة الدول التى تملك هذه الاسلحة باحترام ذلك . وهو نفس ما تدعو اليه رومانيا بالنسبة الى البلقان .

وقد دافع راباكى عن مشروعه فى مقاله الذى نشرته مجلة الشئون الدولية فى لندن فى يناير ١٩٦٣ قائلا ان هذا المشروع يقوم على احلال نظرية توازن الامن محل نظرية توازن القوى ، وانه بعد مضى سنوات على تقديمه لا يزال يستحوذ على اهتمام الرأى العام فى وسط أوربا . وهو بعد يمثل جزءا من سياسة بولندا التى ترمى الى تخفيض التسلح وتخفيف حدة التوتر فى هذه المنطقة التى كانت بولندا تقف فيها دائما فى خط النار .

مشروع جوملكا

فى ٢٩ ديسمبر ١٩٦٣ بمناسبة افتتاح خط الانابيب الموصل بين الاتحاد السوفييتى وبولندا والمانيا الشرقية وتشيكوسلوفاكيا والمجر ، القى جوملكا السكرتير الاول للجنة المركزية لحزب العمال البولندى الموحد ، خطابا اعلن فيه ما سبق ان ردده راباكى من ان الوضع فى وسط اوربا حساس للغاية ، اذ على جانبى هذه المنطقة تقف قوات المعسكرين الشرقى والغربى وانه لضمان السلام يتعين تجريدها من الاسلحة النووية . ودعا الى تجميد وضع التسلح النووى. وقد أعدت بعد ذلك مذكرة فى ٢٩ فبراير ١٩٦٤ تضمنت تفصيلات هذا الاقتراح الذى عرف بمشروع جوملكا . وقد كان العنصر البارز فيه تجميد التسلح النووى . وهو يقوم على النقاط الاتية :

١ — دائرة الاتفاق تشمل منطقة المانيا الاتحادية من اقاليم دول حلف الاطلنطى ومنطقة المانيا الديموقراطية وبولندا وتشيكوسلوفاكيا من اقاليم دول حلف وارسو . اى ان هذه المنطقة التى قدم الاقتراح بشأنها هى المنطقة نفسها التى انصب عليها اقتراح راباكى . ولكن المشروع لا يتناول الا تجميد الوضع الحالى الخاص بالاسلحة النووية .

٢ — فهو يحظر انتاج او استيراد او قبول اسلحة جديدة او رؤوس ذرية . اى انه يرمى الى الابقاء على التوازن القائم وتنفذ ،

٣ ــ انشاء اجهزة فى المطارات والموانى ومحطات السكك الحديدية للاشراف والرقابة على نقل القذائف النووية ، وانشاء اجهزة رقابة فى المراكز الصناعية التى يمكن أن تنتج هذه الأسلحة . على ان تكون عضوية هذه اللجان مفتوحة على قدم المساواة للدول المنتمية الى المعسكرين ، ويضم الى عضويتها ايضا بعض الدول غير المنحازة .

وقد سلم المشروع بوجوب ايجاد وسيلة تحل بها مشكلة عدم اعتراف دول الغرب والمانيا الغربية بالمانيا الشرقية .

وتقوم فكرة هذا الاقتراح على ان تسابق التسلح النووى يؤدى الى زيادة الاعباء الاقتصادية والمالية حتى فى الدول المتقدمة ، نيقضى على اى أمل فى الازدهار الاقتصادى . كما يستند هذا الاقتراح الى بروز نظرية التعايش السلمى التى اصبح معظم العالم ينادى بها ، والى الدور الهام الذى تقوم به دول عدم الانحياز . وهو يرى أن وحدة المانيا لا يمكن ان تتحقق الا عن طريق تخفيف حدة التوتر ، وان السعى المنتج لتحقيقها يقتضى الاقرار بالامر الواقع اى الاعتراف بقيام الدولتين . وقد راى كثير من المراقبين السياسيين فى الغرب ان هذا الاقتراح يتسم بالبساطة والواقعية ، وانه يخلق حلا موقتا للخلاف القائم بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفييتى حول قضية نزع السلاح . فبينما تطلب الولايات المتحدة الرقابة بغير نزع السلاح نرى الاتحاد السوفييتى يطلب نزع السلاح ولكنه لا يقر الرقابة . فاقتراح جوملكا يخلق نوعا من الرقابة على التسلح وذلك بتقريره تجميد الوضع القائم .

ومع ذلك قابلت المانيا الغربية هذا الاقتراح بالاعتراض ، اذ رات انه يرمى الى اشاعة الاضطراب فى جبهة الغرب والى اضعاف حلف الاطلنطى والتقليل من هيبة المانيا الغربية امام حلفائها . كما أنه يؤدى بطريقة غير مباشرة الى الاعتراف بالمانيا الشرقية . وهو امر لا يمكن ان تقره المانيا الغربية اذ هى ترفض بحث أى اقتراح بشأن الامن فى أوربا بغير حل المسألة الالمانية . فهذا الاقتراح من شأنه فى نظر ارهارد (فى بيان له فى ١٩ يونية ١٩٦٤) ، ان يخل بالتوازن العسكرى فى أوربا . وهو فى نظر فون هاسل وزير الدفاع فى المانيا الغربية (على حد تصريحه فى ٢٢ ابريل ١٩٦٤) يجعل الدفاع عن أوربا الغربية صعبا ويفتح الطريق لسيطرة الاتحاد السوفيتى ويقضى على المانيا الغربية وآمالها فى الوحدة ، اذ انه يحول بين المانيا وبين ان تضع يدها على زناد السلاح الذرى .

ويرد المعلقون البولنديين على ذلك بان حكومة بون انما تكشف بموقفها هذا عن مطامع اقليمية لا يمكن تحقيقها الا بالحرب . فبعد مرور عشرين عاما على هزيمة النازية ، وتحت شعار المطالبة بوحدة المانيا والدفاع عن مصالحها الحيوية يمكن أن تتجدد الكارثة .

ومما تقدم يتبين مدى ارتباط مشروعات بولندا التى ترمى الى تخفيف حدة التوتر فى وسط اوربا ، بمشكلة حدودها الغربية . وفى الوقت الذى تتقدم فيه بولندا بهذه المشروعات ، تتمسك المانيا الغربية بحقها فى ان يكون لها قوة نووية خاصة بها وتمضى مؤكدة عزمها على أن توحد المانيا بحدودها التى كانت قائمة عام ١٩٣٧ .

د. جمال العطيفى

أزمة العلاقات اليابانية الامريكيه

صرح ايزاكو ساتو رئيس وزراء اليابان امام البرلمان (الديت) الياباني في مطلع العام الماضي بأنه ينوى « اتباع سياسة خارجية مستقلة هدفها المحافظة على السلام في العالم » . ولم يشرح رئيس الوزراء مقومات هذه السياسة ، ولم يوضح ما يقصده تماما بالسياسة المستقلة ، ولكنه في حديث مع المراسل الصحفي لمجلة نيوزويك الامريكية في ديسمبر من السنة نفسها كان اكثر وضوحا اذ قال : « ان الصداقة ... بين الولايات المتحدة واليابان قوية ، غير ان اليابان قد شعرت دائما بالاستياء من سياسة الولايات المتحدة .. التي ترى ان الطريق السليم لليابان هو قبول وجهة النظر الامريكية دون نقاش . انني أرى انه يجب اعطاء المزيد من الاعتبار لمصالح الشعب الياباني ومشاعره » .

هذا التصريح — على ما فيه من تحفظ واعتدال — يعتبر بلا جدال اشد نقد يوجهه رئيس وزراء ياباني الى الولايات المتحدة منذ احتلال القوات الامريكية لليابان سنة ١٩٤٥ ، ولكنه لا يعدو في الواقع ان يكون تعبيرا مخففا عن شعور غالبية الشعب الياباني نحو علاقة امته بالعملاق الامريكي ، وهو شعور يزداد قوة يوما بعد يوم . فقد اثبت احصاء اخير اجرى لمعرفة ما هى « احب دولة اجنبية» الى الشعب الياباني ، ان عدد من اختار الولايات المتحدة قد انخفض بمعدل ٢٨٪ في خلال عام واحد . وقلما مر اسبوع دون قيام مظاهرات في شوارع العاصمة اليابانية والمدن الرئيسية تنادى بشعارات معادية للولايات المتحدة . وبالاجمال ، على حد تعبير احد كبار الشخصيات اليابانية « ... ان العلاقات الامريكية اليابانية تمر بفترة من التوتر لم تعرف مثلها منذ الحرب العالمية الثانية » .

ولم يخف على الولايات المتحدة مدى خطورة هذا التوتر المتزايد في علاقتها بحليفتها الاسيوية. فقد صرح وليم باندى نائب وزير الخارجية الامريكية لشئون الشرق الاقصى في اكتوبر الماضي بأن « الاتجاهات الشعبية اليابانية ... تبدو لنا ... في غاية من الخطأ والخطورة » . وعندما سئل احد كبار المسئولين في الحكومة الامريكية عن اهم مشكلة تواجهها الولايات المتحدة في سياستها الخارجية — بعد حرب فيتنام وتحدى ديجول الرئيس الفرنسى لواشنطون — اجاب بصراحة « انها اليابان . يجب علينا ان نراقبها بمنتهى الحذر . فاذا ما استمرت الحرب في فيتنام ، فان احدا لا يدرى في اى اتجاه سوف تنفجر اليابان » .

ومع أن هذا الراى الاخير قد يكون فيه شئ من المبالغة ، الا انه يلمس احد الاسباب المباشرة للتوتر الياباني — الامريكى الحالى ، وهو احتدام الحرب في فيتنام . ولكن فيما وراء هذه الحرب عوامل توتر اخرى كثيرة وعميقة تكمن في الرابطة التى قامت بين واشنطون وطوكيو منذ ان شاء القدر أن تقع الاخيرة تحت حماية الاولى .

انحياز اليابان وظروفه

كانت اليابان قبل الحرب العالمية الثانية اقوى دول آسيا ومن اقوى بلدان العالم ، وكانت تحلم بتوسيع امبراطوريتها لتشمل القارة الاسيوية بل العالم بأكمله . فقد كتب رئيس وزرائها في مذكرة مشهورة قدمها الى الامبراطور سنة

١٩٢٧ « ان اليابان لا تستطيع أن تقض على المشاكل فى شرقى آسيا الا اذا اتبعت سياسة « الحديد والنار » ... اذا اردنا ان نسيطر على الصين ، يجب علينا اولا أن نسحق الولايات المتحدة ... واذا اردنا ان نسيطر على العالم ، يجب أن نسيطر اولا على الصين » . غير أنه لم يكتب لليابان ان تحقق شيئا من ذلك ، بل شاءت لها ظروف الحرب العالمية الثانية أن تكون ضحية القنبلتين الذريتين الاوليين اللتين عرفهما العالم، فانهارت وتلاشت احلامها ووقعت تحت احتلال الحلفاء المنتصرين ، وقد شكلوا فى سنة ١٩٤٥ « مجلس الحلفاء فى اليابان » (المكون من ممثلين عن للولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي والمملكة المتحدة والصين) تحت رئاسة الجنرال الامريكى دوجلاس ماك أرثر .

وسرعان ما تحول هذا الاحتلال الرباعى الى احتلال أمريكى بحت من الناحية الفعلية ، عملت خلاله الولايات المتحدة لتجريد اليابان من الاسلحة ، واقامة نظام ديمقراطى فيها على النمط الحزبى الغربى ، « وأمركة » المجتمع اليابانى فى مختلف المجالات . وقد تبنت اليابان سنة ١٩٤٦ دستورا أعدته لها الولايات المتحدة ، كان أبرز ما جاء فيه فى مجال السياسةالخارجية ، هو المادة التاسعة التى تنص على أن اليابان « لن تحتفظ بقوات برية أو بحرية أو جوية أوغيرها من مقومات الحرب ولن تعترف بحق الدولة فى الحرب » .

وفى سنة ١٩٥١ وقعت الولايات المتحدة و ٤٨ دولة اخرى غير شيوعية معاهدة صلح مع اليابان ، اعترفت بموجبها بسيادة اليابان واستقلالها وحصرت اقليمها فى اربع جزر كبرى (مساحتها ١٤٢٫٦٨٨ ميلا مربعا وعدد سكانها حوالى ٩٤ مليون نسمة) واحتفظت الولايات المتحدةلنفسها ببسط حمايتهاعلى مجموعة جزر ريوكيو وكانت قد احتلتها سنة ١٩٤٥ ، واهمها جزيرةاوكيناوا (ومساحتها ٤٥٤ ميلا مربعا وسكانها حوالى ٨٥٠ الف نسمة) مع التزام اعادتها الى اليابان فى المستقبل . وفى العام نفسه ، قبلت اليابان — وهى منهارة عسكريا واقتصاديا ومعنويا — التحالف مع الولايات المتحدة بمقتضى معاهدة ثنائية لتجد فى ظل الحماية العسكرية الامريكية ضمانا لاستقرارها .

واذا كانت هذه المعاهدة — وسلسلة الاتفاقات التى تلتها سنة ١٩٥٣ و سنة ١٩٥٤ وبموجبها منحت اليابان للولايات المتحدة قواعد عسكرية فى اراضيها — قد سجلت بداية سياسة الانحياز التى فرضتها الظروف على اليابان ، فان الاضطرابات العنيفة التى وقعت فيها فى اكتوبر سنة ١٩٦٠ بمناسبة تجديد المحالفة الثنائية — وتعديلها على نحو زاد من الارتباط العسكرى بين الدولتين — قد سجلت بداية التوتر فى العلاقات الامريكية — اليابانية ، وأول مظهر صريح لاحتجاج الرأى العام اليابانى على سياسة الانحياز التى سلكتها حكومته ، وفى منتصف سنة ١٩٦٥ ، حينما وقعت الحكومة اليابانية تحت ضغط الولايات المتحدة اتفاقية تمهيدية مع كوريا الجنوبية «لاعادة العلاقة بين الدولتين الىوضعها الطبيعى» واعترفت اليابان بموجبها بأن حكومة كوريا الجنوبية هى الحكومة الشرعية الوحيدة لكوريا متحدية بذلك كوريا الشمالية والمعسكر الشيوعى بأكمله ، قامت اضطرابات جديدة فى اليابان وقد تجددت على نطاق أوسع فى ديسمبر ، فكان هذا مظهرا جديدا لمعارضة الشعب اليابانى لسياسة الانحياز .

ويتوقع المراقبون فى الولايات المتحدة واليابان أن تصل هذه الاضطرابات الى أعنف مراحلها سنة ١٩٧٠ ، وهو الموعد المحدد لاعادة النظر فى معاهدة التحالف اليابانية الامريكية . فعلى حد تعبير أحد المعلقين الامريكيين انه « اذا كانت هذه الاضطرابات قد قامت بسبب موضوع ثانوى نسبيا كالمعاهدة اليابانية — الكورية ، فما بالك بتجديد المعاهد الامريكية — اليابانية ؟ » بل لقد كتبت مجلة نيوزويك الامريكية فى ٢٠ ديسمبر الماضى أن « غالبية الخبراء متفقون على أن عام ١٩٧٠ قد حان فعلا ، من الناحية المعنوية على الاقل » .

وعلينا الان أن نتساءل : ماهو موقف واشنطون تجاه اليابان فى الوقت الحاضر ، وعلى الاخص ازاء هذا الاتجاه الجديد للرأى العام فى الدولة التى تعتبر بلا شك أهم حلفائها الاسيويين ؟

موقف الولايات المتحدة وتدهوره

ان موقف الولايات المتحدة الحالى مستمد من

طبيعة أهداف سياستها تجاه اليـابان ، وهى سياسة ترمى اولا وقبل كل شىء الى ابقـــاء اليابان داخل ما يعرف «بالعالم الحر» أو المعسكر الراسمالى ، وزيادة مساندتها لهذا المعسكر . ولا غرابة فى ذلك ، فالتقدم الهائل الذى احرزته اليـابان خلال العقد المـاضى قد رفعهـا حتى اصبحت الدولة الخامسة فى العالم من ناحية القوة الصناعية ، الامر الذى يدخلها – من الناحيـة الاقتصادية على الاقل – فى عداد الدول العظمى، ويجعل تأييدها للسياسة الامريكية فى آســيا أقوى سند تستطيع أن تحصل عليه تلك السياسة. والولايات المتحدة تسعى لتحقيق هذا الهـدف بوسائل عدة ، منها :

١ – تحقيق التقارب بين اليابان وبين حلفاء الغرب فى آسيا ، وخاصة كوريا الجنوبيـــة وفورموزا ، تمهيدا لانشاء حلف آسيوى جديد – هو حلف النياتو N. E. A. T. O. (حلف شـمال شرقى آسيا) ليضم اليه الدول الثلاث الموالية للولايات المتحدة (اليابان – كوريا الجنوبيـة – فورموزا) التى لم تنضم بعد الى حلف السياتو S. E. A. T. O. (حلف جنوب شرقى آسيا) وبذلك تكمل سلسلة احلافها فى تلك القارة . ولـكن على الرغم من أن الولايات المتحدة قد نجحت فى تحقيق صداقة ظاهرية بين اليابان وفورموزا ، وضغطت على اليابان لكى توقع المعـاهدة المذكورة مع كوريا الجنوبية سنة ١٩٦٥ ، الا أنها لا زالت بعيدة كل البعد عن ان تفلح فى حث اليابان على التحالف مع هاتين الدولتين لمـا بينهمـا وبين اليابان من عداوة تقليدية مهما كانت المظاهر، ولخوف اليابان من رد الفعل فى الصين الشيوعية اذا ما تحالفت صراحة مع فورموزا .

٢ – ضم اليابان الى صفها فى حرب فيتنام ، لا عن طريق قوات عسكرية – وهى التى يحرمها دستور اليابان على ما سبق القول – وانما عن طريق المزيد من التأييد المعنوى اليابانى للولايات المتحدة ، والسماح لها باستخدام القواعدالامريكية الواقعة فى الارا ضى اليابانية لاغراض تلك الحرب، على نحو ما تستخدم قاعدة أوكيناوا اليابانيـة الاصل التى تعتبر أهم قاعدة أمريكية فى الشرق الاقصى وعماد حربها فى فيتنام . وقد اخفقت الولايات المتحدة فى تحقيق هذا الغرض اخفاقا قليا ، فالشعب اليابانى يستنكر السياسـة الامريكية فى فيتنام أشد استنكار ويعبر عن شعوره بمظاهرات عديدة ، والحكومة اليابانية ، بعد أن كانت تعبر عن تأييدها للسياسة الامريكية فى فيتنام ، تسعى جاهدة اليوم تحت ضغط الراى العام للتأثير فى الولايات المتحدة لتسوية مشكلة فيتنام تسوية سلمية،وترفض منحها حق استخدام القواعد الامريكيـة الواقعـة داخـل الاراضى اليابانية لاغراض هذه الحرب ، وقد بدات تطالبها بالكف عن استخدام قاعدة اوكيناوا للهجوم على فيتنام ، خاصة بعد أن وجهت قوات فيتنـام الشمالية فى ٣١ يولية سنة ١٩٦٥ انذارا رسميا الى اليابان وغيرها من الدول التى تمتلك الولايات المتحدة قواعد عسكرية فى أراضيها بأنها « يجب أن تتحمل المسئولية الكاملة لاثار تلك التصرفات » وجاء فى الانذار أن القاء القنابل من قاعدة أوكيناوا على المنطقة المحررة فى فيتنام الجنوبية « يعتبر بصفة خاصة من أخطر الجرائم » .

٣ – اعادة تسليح اليابان على نطاق ضيق على أن يتم ذلك فى اطار المحالفة الامريكية – اليابانية وتحت اشراف الولايات المتحدة . وقد كونت اليابان بالفعل فى سنة ١٩٥٠ – بحافز من أمريكا – قوة دفاعية صغيرة ضمت ٧٥ الف جندى واطلق عليها اسم « احتياطى البوليس القومى» هروبا من نص المـادة التاسـعة من الدستور التى تحرم على اليابان الاحتفـاظ بجيش وقد تغير اسمها الى « قوة الامن القومى » واخيرا الى « قوة الدفاع القومى » وقد أخذ عدد افرادها يتزايد تدريجيا بحيث اصبحت اليوم تؤلف جيشا صغيرا يضم وفقا لاخر الاحصاءات (مجلة التايم الامريكية فى ١٠ ديسمبر سـنة ١٩٦٥) حوالى ١٧٢ الف جنـدى فى الجيش و ٣٥ الفا فى البحرية و ٣٩ الفا فى الطيران . وحقيقة الامر أن رغبة الولايات المتحدة الحالية فى اعادة تسليح اليابان لا يرجع الى انها تريد أن تقوم هذه الدولة بدور اكثر ايجابية او انها تريد تقويتها ، بقدر ما يرجع الى احساسها بأن اليابان لا يمكن أن تستمر طويلا على دورها السلبى الحـالى المنطوى على نفسه ، اذ ســيتهى الامر ان عاجـلا او آجلا الى انتعاشـهـا عسـكريا . فبدلا من ان يتجه هذا الانتعاش الى وجهة مضادة ، يستحسن أن يتم تحت اشراف الولايات المتحدة وفى اطار

محالفتها مع اليابان وفى أضيق الحدود . لان أخشى ما تخشاه الولايات المتحدة ان تتحول اليابان الى قوة عسكرية كبرى وبالذات قوة نووية ، الامر الذى قد يهدد بخروجها عن المعسكر الغربى ، اذ لن تعود فى حاجة الى حماية ، بل والاخطر من ذلك قد يؤدى الى سيرها فى اتجاه معاد ، مما يضع عقبة جديدة وخطيرة فى طريق السياسة الامريكية فى آسيا .

٤ — الحيلولة دون قيام اى تقارب او تعاون بين اليابان والمعسكر الشيوعى، ولاسيما الصين. وعلى الرغم من ان الولايات المتحدة قد نجحت فى الضغط على اليابان لمنعها من الاعتراف بالصين الشيوعية ، الا انها لم تنجح فى الحيلولة دون تصريح رئيس وزراء اليابان — اثناء مباحثاته مع الرئيس الامريكى جونسون فى يناير سنة ١٩٦٥ — بوجوب « فصل المسائل الاقتصادية عن المسائل السياسية » وبأن اليابان تنوى « انماء علاقات اقتصادية وثقافية على أساس غير رسمى » مع الصين الشعبية . ولا غرابة فى هذا التصريح اذا اخذنا فى الاعتبار ان الصين كانت تستوعب ٤٣٪ من صادرات اليابان قبيل الحرب العالمية الثانية ، وان انحياز اليابان الى المعسكر الغربى فى أعقاب تلك الحرب قد أفقدها أهم الاسواق لتصريف منتجاتها .

والولايات المتحدة تشعر بقلق حقيقى من الاتجاه الجديد فى الراى العام اليابانى ، وتتهم الشعب — فى هجومه على المحالفة الامريكية اليابانية وعلى السياسة الامريكية فى فيتنام — بعدم الواقعية وبسوء فهمه لحقيقة الاوضاع فى آسيا ، وسوء ادراكه لخطر العملاق الصينى الذى يهدد بابتلاع اليابان . اذ يرى فى تقدمها الصناعى والفنى فريسة مغرية له ، وتتهم اليسار فى اليابان بأنه هو المسئول عن تحريض الراى العام وبث هذه الافكار فى اذهانه ، وتلوم الحكومة اليابانية على سلبيتها وعدم بذلها مجهودات كافية لازالة «المعتقدات الخاطئة» من اذهان الشعب اليابانى . وهنا يثور سؤال هام :

ما هو سبب التناقض فى الوضع اليابانى الحالى ، ولماذا تستمر الحكومة على ارتباطها بالولايات المتحدة على حين ينادى الراى العام اليابانى بضرورة التخلص منها ؟

الوضع الحالى فى اليابان

اليابان يحكمها الان ومنذ سنة ١٩٥٥ الحزب الليبرالى الديمقراطى ، وهو حزب يمينى محافظ تقوم سياسته على أن اساس أن لا ضمان لليابان من خطر العملاق الصينى الا عن طريق التحالف مع الولايات المتحدة . أما الحزب الثانى فى اليابان فهو الحزب الاشتراكى الذى يعتبر أهم احزاب المعارضة ، وهو يهاجم المحالفة الامريكية اليابانية وينادى بخروج القوات الامريكية من اليابان واوكيناوا ، ويرى فى سياسة عدم الانحياز خير ضمان لاستقلال اليابان ويطالب بالتعايش السلمى مع الصين الشيوعية التى لايمكن التغاضى عن وجودها فى آسيا .

واذا صرفنا النظر موقتا عن تلك الانقسامات الحزبية ، وحاولنا أن نبحث عن خصائص ومبادىء عامة تشترك فيها غالبية قطاعات الشعب اليابانى ، لوجدناها تتلخص فيما يلى طبقا لعدة دراسات امريكية كتبت فى هذا الموضوع (منها بحث نشر فى مجلة فورين افيرز الامريكية ، يناير سنة ١٩٦٦) :

١ — يقظة الضمير الاسيوى لليابان، وشعورها بأنها أولا وقبل كل شىء دولة آسيوية فى موقعها، وثقافتها ، ومصلحتها ، ومصيرها . وقد اتخذت هذه اليقظة عدة مظاهر ، منها :

أ — عطف اليابانيين المتزايد على الصين الشيوعية ، وشعورهم بتأنيب الضمير على الفظائع التى ارتكبتها اليابان فى الصين فى الثلاثينات واوائل الاربعينات ، وهو شعور يعززه ايمان اليابانيين بأن بينهم وبين الصين روابط عنصرية وثقافية وثيقة . ويرى غالبية الشعب اليابانى ان الصين مشغولة بمشاكلها الداخلية الضخمة ، ولا تشكل خطرا على اليابان على نحو ما تصوره لها الولايات المتحدة ، وانها انتجت القنبلة الذرية لكى تكسب احترام العالم لا للاعتداء على جيرانها ، وانها كانت ستعتدل فى كثير من اتجاهاتها لولا عداوة الولايات المتحدة الشديدة لها ، وبالذات حرمانها من مقعدها فى مجلس الامن . ويقابل هذا العطف على الصين ، الشعور بالاستخفاف من الحكومة المصطنعة القائمة فى فورموزا .

ب — النفور عن الوجود الامريكى فى اليابان وآسيا عامة . وقدظهر ذلك بوضوح من المظاهرات المتعددة التى يقوم بها اليابانيون احتجاجا على السياسة الامريكية فى فيتنام ، اذ يشعرون بأن تصرفات الولايات المتحدة فى تلك الحرب ليست فى ابسط صورها الا تصرفات دولة استعمارية أجنبية تتدخل فى القارة الاسوية وتقاتل شعبا آسيويا شقيقا . ويظهر هذا الشعور ايضا من مطالب الشعب اليابانى المستمرة باستعادة جزيرة أوكيناوا وجلاء القوات الامريكية عنها .

جـ — ظهور حزب جديد فى اليابان فى اواخر سنة ١٩٦٤ هو حزب الكوميتو (حزب الحكومة النظيفة) وتقوم فلسفته السياسية على مفاهيم يابانية آسيوية محضة . وهو حزب دينى يؤمن بتعاليم البوذية وخاصة تعاليم « نيشرين » أهم عالم بوذى عاش فى اليابان فى القرن الحادى عشر . ويصرف النظر عن مبادىء هذا الحزب (وهى فى الواقع معادية للولايات المتحدة وللشيوعية أيضا) فان طبيعة تكوينه وفلسفته السياسية تعتبر أعظم دليل على يقظة الضمير الاسيوى فى اليابان ، كما أن تزايد نفوذ هذا الحزب حتى انه أصبح فى أقل من عام واحد الحزب الثالث فى مجلس الشيوخ اليابانى ، يدل على مدى قوة هذه اليقظة وأصالتها .

٢ — **ثورة اليابانيين على سلبية دورهم فى المجال الدولى** . وقد عبر عن هذه الروح خير تعبير أدوين ريشاور السفير الامريكى فى اليابان فى ديسمبر الماضى حينما قال « ان الروح المعنوية المحطمة التى سادت اليابان عقب الحرب العالمية الثانية قد عادت اليها الى حد كبير ... فاليابانيون بدأوا يتساءلون منذ عام او عامين : ماهو دور اليابان فى العالم ؟ ماذا سيكون اسهامها فى تحقيق السلام ؟ ومن ثم ، اصبح مستقبل السياسة الخارجية موضع مناقشات واسعة » ..

ويرى فريق من اليابانيين اليوم انه لا سبيل الى أن تستعيد أمتهم مكانتها العظمى فى العالم الا من طريق اعادة تسليحها على نطاق واسع وامتلاكها للسلاح الذرى ، لانه لا قوة فى العصر الذرى الا لمن يمتلك هذا السلاح . وهم يضيفون انه اذا كانت الصين — مع تخلفها الاقتصادى والفنى النسبى — قد استطاعت ان تنتج هذا السلاح ، فما بالك اليابان التى تعتبر من اكثر دول العالم تقدما فى المجالين الصناعى والفنى ، والتى قطعت بالفعل شوطا بعيدا فى مجال الابحاث الذرية للاغراض السلمية ؟ ومهما يكن من امر هذا الرأى ومدى انتشاره فى اليابان ، فان المناقشات الواسعة النطاق التى تدور فى هذه الدولة اليوم حول تعديل المادة التاسعة من الدستور وحيازتها صراحة لقوات مسلحة ، تعد فى حد ذاتها دليلا على ثورة اليابانيين على سلبية دورهم فى المحيط الدولى .

ان تحليل غالبية هذه المبادىء يوضح انها لا تختلف فى جوهرها عن مبادىء الحزب الاشتراكى اليابانى ، ومع ذلك فان هذا الحزب ما زال عاجزا عن تكوين حكومة فى اليابان وقد وضح من المؤتمر السنوى للحزب الذى انعقد فى اوائل هذا العام أن لا أمل له ان يبلغ هذه الغاية قبل سنة ١٩٧٠ ، اى موعد اعادة النظر فى المحالفة الامريكية — اليابانية . ويرجع اخفاق الحزب الاشتراكى فى تولى الحكم الى الشقاق الشديد القائم فى صفوفه نتيجة للخلافات المذهبية بين العناصر المعتدلة والمتطرفة فيه ، وهو ما أضعف الحزب وصرفه عن الاهتمام بجذب الجماهير اليه . وقد استغل الحزب الليبرالى الديمقراطى هذا الضعف ليقوى مركزه على حسابه ، ويبدو أن زعماءه قد ادركوا ان لا سبيل لانقاذه الا عن طريق التخفيف من سياسة الانحياز للولايات المتحدة والاخذ ببعض مبادىء الحزب الاشتراكى . ومن هنا التصريحات الاخيرة للحكومة اليابانية بخصوص اتباع سياسة خارجية مستقلة ، وتبادل العلاقات الاقتصادية والثقافية مع الصين الشعبية ، ومحاولة التأثير فى واشنطون لتسوية مشكلة فيتنام تسوية سلمية ، كل ذلك سعيا منها وراء الاستجابة للرأى العام ، والاستمرار فى الحكم .

وبعد ، فالى اين تتجه العلاقات اليابانية — الامريكية ؟ هل تستمر اليابان داخل اطار المعسكر الراسمالى ام مآلها الى الخروج عنه ؟

يرى فريق هام من الخبراء فى العلاقات الدولية — ومن بينهم عدد من الامريكيين — ان مصير السياسة الخارجية اليابانية هو الخروج

عن المعسكر الغربي والانجاه الى الحياد وعدم الانحياز . فقد تنبأ الكاتب الامريكي فريدريك شومان في سنة ١٩٥٨ في كتابه (السياسة الدولية) بأن اليابان « لديها من الطاقات ما يكفل لها ان تؤدي دورا مستقلا كدولة عظمى ... وان الساسة في طوكيو سواء كانوا محافظين او اشتراكيين ، وعلى الرغم من الحاح الولايات المتحدة عليهم ، سوف يختارون ان عاجلا او آجلا صورة من صور الحياد كآخر أمل يعقدونه على السلام والتجارة ، اذ بدونهما لا يمكن أن يعيش الملايين من اليابانيين . فالاعتماد على اعانات واشنطون وعلى التحالف مع أمريكا ليس فيه ضمان في المدى البعيد للتجارة والسلام ، ولا يتمشى مع الكرامة القومية اليابانية ... »

وهذا غالباً ما سينتهى اليه الامر سنة ١٩٧٠ . اما في المستقبل القريب ، فقد اصبح من المؤكد أن اليابان — سواء بقيت داخل المعسكر الغربي او خرجت ، وسواء استمر الحزب الليبرالي الديمقراطي في الحكم او انتقلت السلطة الى غيره — سوف تتبع دبلوماسية ايجابية نشيطة تحافظ على كرامتها في المحيط الدولي ، وتبتعد عن السلبية التي فرضتها عليها الولايات المتحدة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية .

مالك جبر

قضية الجنوب المحتل في الأمم المتحدة

يشمل الجنوب المحتل مستعمرة عدن وما يسمى بالمحميات الشرقية والغربية . وكذلك جزر كوريا موريا وكمران وميون (بريم) وسوقطره وجميع الجزر الواقعة على الساحل المقابل للمنطقة غربا وجنوبا . ولقد دخل الاستعمار البريطاني عدن عام ١٨٣٩ ، وفرض سيطرته على المنطقة عن طريق عقد المعاهدات غير المتكافئة (معاهدات الصداقة ثم الحماية ثم الاستشارة) مع سلاطين الامارات ، وفي عام ١٩٥٩ تم انشاء الاتحاد الفيدرالي لامارات الجنوب العربي وانضمت عدن الى الاتحاد عام ١٩٦٢ . وأخيرا اصدرت الحكومة البريطانية في الخامس والعشرين من سبتمبر ١٩٦٥ قرارا يقضي بوقف العمل بدستور عدن وتخويل المندوب السامي البريطاني سلطات مطلقة ؛ وعلى اثر ذلك قام بتعطيل المجلس التشريعي واقالة الوزارة واعلان حالة الطوارىء .

وعلى الرغم من قيام مظاهرات المقاومة ضد الاستعمار البريطاني منذ ان وطأت قدماه ارض عدن والامارات ، الا ان الحركة الوطنية لم تتبلور في شكلها التنظيمي الا في الخمسينات عندما ظهرت المنظمات الوطنية ، ولئن كانت هذه المنظمات تستهدف جميعا تحقيق الاستقلال ، الا انها تختلف فيما بينها في اختيار شكل هذا الاستقلال والوسيلة الى تحقيقه .. هل العمل السياسي ام الكفاح المسلح ؟ . ومرد هذه الاختلافات وغيرها الى عوامل واعتبارات كثيرة : منها طبيعة التركيب الاجتماعي لقوى هذه المنظمات ومفهوم كل منها للاهداف الوطنية . واذا كان العمل السياسي أو طريق المفاوضات هو الوسيلة التي سادت فترة طويلة ، فان المراقب السياسي يلاحظ في جلاء ظهور الكفاح المسلح جديا في المنطقة على أسس تنظيمية منذ عام ١٩٦٣ اثر ظهور قيادات جديدة تمثلت في قيام الجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمني المحتل(١) ، فقد اتخذت النضال المسلح اسلوبا في معركتها ضد المستعمر الدخيل ، بعد ان اثبتت التجربة فشل اساليب العمل السياسي والمفاوضات .

(١) في يناير ١٩٦٦ اعلن دمج الجبهة القومية مع منظمة تحرير الجنوب المحتل في تنظيم موحد هو جبهة تحرير الجنوب اليمني المحتل .

كيف دخلت القضية الامم المتحدة ؟

اصدرت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها الخامسة عشرة ، تصريحا خاصا ينص على منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، وقد تضمنه قرارها رقم ١٥١٤ الصادر في ١٤ ديسمبر ١٩٦٠ . واوردت الجمعية العامة في حيثيات القرار الاسباب والاعتبارات المختلفة التى جعلتها تعلن ضرورة الاسراع في تصفية الاستعمار بجميع صوره ومظاهره وقد تضمن التصريح توجيهـا محددا للـدول المسئولة عن ادارة أقـاليم غير مستقلة ، فحواه أن تتخذ التدابير الفورية اللازمة لنقل جميع السلطات الى شعوب تلك الاقـاليم دون قيد أو شرط ، وفقا لارادة هـذه الشعوب وللرغبات التى اعربت عنها بحرية تامة حتـى تتمتع بالاستقلال الكامل . وعادت الجمعية العامة في دورتها السادسة عشرة فاصدرت قرارهـا رقم ١٦٥٤ في السابع والعشرين من نوفمبر ١٩٦١ وهو يعتبر مكملا ومنفذا لقرار الدورة الخامسة عشرة ، وينص القرار ١٦٥٤ على انشاء « لجنة خاصة » (١) متفرعة من الجمعية العامة ، يعهد اليها بدراسـة تطبيق التصريح الخـاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة وتقديم مقترحاتها وتوصياتهـا بشأن التطور الجـارى تنفيذه على ان تقدم تقريرا عن ذلك الى الجمعية العامة .

وعن طريق اللجنة الخاصة (لجنة تصـفية الاستعمار) دخلت قضية الجنـوب المحتل الامم المتحدة ، اذ ناقشت هذه اللجنة القضية عـام ١٩٦٣ وقدمت تقريرا الـى الجمعية العـامة في دورتها الثـامنة عشرة ، وقد اصدرت قـرارين احدهما في ١١ والاخر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٣ ، ايدت فيهما حق شعب المنطقة في التحرر من الحكم الاستعمارى وتقرير المصير طبقا للتصريح الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المسـتعمرة .

ثم عادت لجنة تصفية الاستعمار فتابعت دراسة القضية عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥ ورفعت تقريرهـا الى الجمعية العامة في دورتها العشرين ، حيث اصدرت الجمعية قرارها الاخير بشأن قضية الجنوب المحتل في الخامس من نوفمبر ١٩٦٥ .

القضية امام لجنة تصفية الاستعمار

اتبعت لجنة تصفية الاستعمار مجموعة مـن الاجراءات والاساليب التى تكفل لهـا القيـام بعملها على الوجه الاكمل ، ومنها حق اللجنـة في الاستماع الى مقدمى الالتماسات من ابنـاء الاقاليم المستعمرة وتلقى الالتماسات الكتابية ، بوصف ذلك وسيلة الى استكمال المعلومات عن تلك الاقاليم ، ومن ثم وجهت اللجنة عام ١٩٦٣ الدعوة الى الهيئات الوطنيـة في الجنوب والى ما يسمى بحكومة اتحاد الجنوب العربي للاستماع الى وجهات نظرها بشأن مصير المنطقة (٢) .

وبدأت لجنة تصفية الاستعمار دراسة قضية الجنوب في اليوم السابع عشر من ابريل ١٩٦٣ ، حيث استمعت الى بيانات ثلاثة من ابناء الجنوب ، ثم تكلم أعضاء اللجنة الاربع والعشرون . وتقدم الى اللجنة مشروعا قرارين ، اقر واحد منهمـا وسحب الاخر دون ان يجرى تصويت عليـه . اما المشروع الذى اقر فقد تمت صياغته مبدئيا من قبل اللجنة الفرعية لشئون الجنوب اليمنى التى الفتها الوفود العربية . وقد عرضت مسودة ذلك المشروع على الوفـود الافـرو آسـيوية المشتركة في اللجنة بالاضافة الى يوغوسـلافيا فناقشته ثم اجرت عليه بعض التعديلات قبل ان تقدمه الى الدول التى وافقت على تبنيه وهى : كامبوديا ، الهند ، العـراق ، ساحل العـاج ، مدغشقر ، مالى ، تنجانيقـا (تانزانيا الان) ، يوغوسلافيا . وقدم مشروع القرار الى اللجنة

في الثالث من شهر مايو ١٩٦٣ ، ففاز بأغلبية ١٨ صوتا مقابل ٥ اصوات وتغيبت سيراليون . اما الدول التي صوتت ضد مشروع القرار فهي المملكة المتحدة ، الولايات المتحدة ، استراليا ، الدانمارك ، ايطاليا .

وجاء في القرار ان اللجنة الخاصة (لجنة تصفية الاستعمار) تعرب عن شديد قلقها من الحالة القائمة في عدن وفي محمياتها ، وتعترف بان لسكان هذه الاقاليم الحق في تقرير المصير ، وتطلب الى حكومة المملكة المتحدة تأمين الحريات السياسية لشعب المنطقة ، كما قررت اللجنة ايفاد لجنة فرعية لزيارة الجنوب المحتل والبلدان المجاورة للتحقق من آراء السكان واجراء محادثات مع السلطة القائمة بالادارة .

وتم تشكيل اللجنة الفرعية من خمسة اعضاء برئاسة كمبوديا وعضوية ممثلي يوغوسلافيا وفنزويلا ومدغشقر والعراق . ولكن السلطات البريطانية رفضت دخول اللجنة الفرعية الى عدن والمحميات ، ولذلك لم يكن امامها الا القيام بزيارة البلاد المجاورة لمقابلة اللاجئين والوطنيين الذين يعيشون هناك ، فزارت كلا من الجمهورية العربية المتحدة والجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية والعراق في المدة من ٢٥ مايو الى ٥ يونيه ١٩٦٣ . وفي اول يوليو قدمت اللجنة الفرعية تقريرا عن نشاطها الى لجنة تصفية الاستعمار متضمنا استنتاجاتها وتوصياتها .

ونظرت اللجنة الخاصة (لجنة تصفية الاستعمار) في تقرير اللجنة الفرعية ثم اصدرت قرارا في ١٩ يوليو ١٩٦٣ صادقت فيه على استنتاجات وتوصيات اللجنة الفرعية ، واوصت الجمعية العامة للامم المتحدة باتخاذ الترتيبات اللازمة بالتشاور مع السلطة القائمة بالادارة في الجنوب المحتل ، لضمان فعالية وجود الامم المتحدة قبل واثناء الانتخابات التي يجب ان تجرى قبل الاستقلال ليعبر السكان عن حقهم في تقرير مصيرهم بحرية تامة .

القضية في الدورة (١٨)

للجمعية العامة

قدمت اللجنة الخاصة (لجنة تصفية الاستعمار) تقريرها الى الجمعية العامة للامم المتحدة عن طريق اللجنة الرابعة . ونوقش التقرير في النصف الاول من ديسمبر ١٩٦٣ وقد نال تأييد الجمعية العامة اذ اصدرت قرارها (١) رقم ١٩٤٩ باكثرية ٧٧ صوتا مقابل ١٠ اصوات وامتناع ١١ عضوا عن التصويت . وجاء في القرار ما يلي :

— تأييد حق شعب المنطقة في التحرر من الحكم الاستعماري وتقرير المصير طبقا للتصريح الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

— اعتبار الاحتفاظ بالقاعدة الحربية في عدن معكرا لصفو الامن في تلك الجهات ومن ثم فان سرعة ازالتها امر مرغوب فيه .

— مطالبة السلطة القائمة بالادارة بأن تلغى جميع القوانين المقيدة للحريات العامة ، والكف فورا عن جميع اعمال القمع المتخذة ضد شعب المنطقة ، وبخاصة توجيه الحملات العسكرية الى القرى وقصفها .

— مطالبة السلطة القائمة بالادارة باجراء التعديلات الدستورية اللازمة لاقامة جهاز تنفيذي وتأليف حكومة موقتة لعموم الاقليم طبقا لرغبات السكان ، على ان يجيء كل من هذا الجهاز التمثيلي وهذه الحكومة وليد انتخابات عامة تجرى على اساس حق الاقتراع العام لكل البالغين مع المراعاة الكاملة لحقوق الانسان الاساسية وحرياته السياسية .

وان نظرة فاحصة الى قرارات الجمعية العامة التي اتخذتها بناء على توصيات لجنة تصفية الاستعمار ، سواء بالنسبة الى قضية الجنوب المحتل او القضايا الاخرى ، تبين ان حيثيات هذه

(١) اصدرت الجمعية العامة في هذه الدورة قرارا آخر في ١٦ ديسمبر ١٩٦٣ على اثر الاضطرابات التي حدثت في المنطقة بسبب انفجار قنبلة في مطار عدن اثناء سفر الحاكم البريطاني الى لندن وكان يرافقه بعض الوزراء والامراء لاجراء محادثاتهم الخاصة بالمؤتمر « الدستوري » الذي كان مقررا عقده آنذاك .

القرارات تتميز بالقوة والحزم يفتقدهما الباحث بصفة عامة فى القرارات التى كانت تصدرهـــا الجمعية العامة فى بداية عهدها ، سواء بمناسبة تطبيق نظام الوصاية الدولى او الفصل الحادى عشر من الميثاق . الا ان هذا لا يمنعنا من تسجيل بعض الملاحظات فى شأن قرار الجمعية العامة الخاص بالجنوب المحتل ، ذلك ان فقرات منـــه لم تأخذ فى حسبانها الابعاد الحقيقية للوجـــود الاستعمارى فى المنطقة ، وتتلخص ملاحظاتنا فيما يـــلى :

اولا : رغم ان الجمعية العامة قد احيطت علما بالمخططات الاستعمارية فى الجنـــوب عن طريق تقارير اللجنة الخاصة واللجنة الفرعية ، الا ان صياغة مواد القرار جاءت متحفظة الى حد مـــا . وكان من المفروض أن تأتى قوية فى صياغتها نظرا الى رفض السلطات البريطانية تنفيذ قرار الجمعيـــة العامة الخاص بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، ورفضها ايضا التعاون مع اللجنة الفرعية فيما يتعلق بطلبها زيارة الجنوب لتقصى الحقائق هناك .

ثانيا : لم يشر قرار الجمعية العامة الى الجزر التابعة للجنوب المحتل ، وهى جزر كوريا موريا وكمران وميون (بريم) (١) . واذا كانت الجمعية العامة قد احيطت علما بالرغبة القوية للسكان فى وحدة المنطقة (كما جاء فى ديباجة القرار) الا انها لم تنبه السلطات البريطانيـــة فى مـــادة من مواد القرار الى انهاء التدابير المتخذة من اجل تفتيت وحدة المنطقة ، خاصة وان المادة السادسة من اعلان منح الاســـتقلال للبلدان والشـــعوب المستعمرة جاءت صريحة اذ قالت ان « اى محاولة تستهدف التمزيق الجزئى او الكلى للوحدة الوطنية أو الوحدة الاقليمية لاى قطر من الاقطار تعتبر مناقضة لاغراض ولمبادى ميثاق الامم المتحدة » .

ثالثا : فى المادة الخامسة نص القرار على ان الجمعية العامة ترى ان ابقاء القاعدة العسكرية فى عدن مخل بسلامة المنطقة ، ولم تنبه الى وجود القواعد العسكرية الفرعيـــة المنتشرة فى الامارات والجزر التابعة للجنوب . ونصت المادة ايضا على ان سرعة ازالة قاعدة عدن امر مرغوب فيه ولكنها لم تقيد السلطات البريطانية بميعـــاد محدد لازالة هذه القاعدة .

وعلى كل فان قرار الجمعية العامة هـــذا ، يعتبر اول اعتراف من المنظمة الدولية بحق شعب الجنوب فى التحرر وتقرير مصيره .

القضـــية امام لجنـــة تصـــفية

الاستعمار عامى ١٩٦٤ ، ١٩٦٥

بناء على المادة الثالثة عشرة من قرار الجمعية العامة سالف الذكر ، تابعت لجنة تصفية الاستعمار دراسة قضية الجنوب فاستمعت الى بيانات ممثل السلطة القائمة بالادارة والملتمسين من ابنـــاء الجنوب ، ثم اصدرت قرارا فى التاسع من ابريل ١٩٦٤ ابدت فيه اسفها لرفض السلطات البريطانية تنفيذ قرار الجمعية العامة ، وقررت لجنة تصفية الاستعمار تأليف لجنة فرعية ثانية برئاسة مندوب كمبوديا وعضوية كل من العراق وساحل العاج وفنزويلا ويوغوسلافيـــا ، لمتابعة نظـــر الحالة القائمة فى الجنـــوب عن طريق زيـــارة المنطقة والاقاليم المجاورة . ونظرا الى رفض بريطانيا مرة اخرى السماح للجنة الفرعية بزيارة المنطقة ، قررت اللجنة زيارة القاهرة من ٦ الى ١٠ يوليو ١٩٦٤ للاســـتماع الى اقوال ممثلى الهيئـــات الوطنية من ابناء الجنوب ، وبعد ان تم لها ذلك نشرت فى الســـادس من نوفمبر ١٩٦٤ تقريرهـــا المرفوع الى لجنة تصفية الاستعمار ، وقد تضمن التقرير تسع توصيات من بينها : مطالبة بريطانيا بتنفيذ قرار الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر ١٩٦٣ ، وعدم تنفيـــذ قرارات « مؤتمر لنـــدن الدستورى » الذى عقد فى يونيو ١٩٦٤ ، وعرض المشكلة على مجلس الامن اذا اســـتمرت حالة التوتر ، ومطالبة هيئات الاغاثة الدولية بأن ترسل مندوبين من قبلها الى المنطقة لمســـاعـــدة السكان المدنيين الذين يعانون من العمليات الحـــربية . واختتمت اللجنـــة الفرعية تقريرها قـــائلة ان تسوية هذه المشكلة امر يتطلبه تطبيـــق تصريح الامم المتحدة الخاص بوجوب منح الاســـتقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، كما يقتضيه قرار

(١) فصل الاستعمار البريطانى هذه الجزر رسميا عن عدن حسب دستور ١٩٥٩ وجعل لكل جزيرة دســـتورا وادارة منفصلة محاولا بذلك تجزئة المنطقة .

الجمعية العامة الذى اشار الى خطورة الموقف فى المنطقة الى حد انها باتت تهدد السلام العالمى نتيجة لاستمرار العمليات العسكرية فيها .

وفى السابع من نوفمبر ١٩٦٤ اتخذت لجنة تصفية الاستعمار قرارا ايدت فيه توصيات اللجنة الفرعية ، ونظرا لتوقف اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها التاسعة عشر بسبب الازمة المالية الطارئة ، قررت لجنة تصفية الاستعمار تكليف اللجنة الفرعية مواصلة القيام بالمهام الموكولة اليهافيما يختص بالاتصال بالسلطة القائمة بالادارة للنظر فى تطبيق قرار الجمعية العامة .

وفى ابريل ١٩٦٥ رفعت اللجنة الفرعية تقريرها الى لجنة تصفية الاستعمار أوردت فيه ما تم من اتصالات بالمندوب البريطانى الدائم ، واشارت الى التطورات الاخيرة فى المنطقة ، كما تضمن التقرير توصيات اللجنة ازاء هذه التطورات .

ونظرت لجنة تصفية الاستعمار قضية الجنوب فى اجتماعاتها التى انعقدت من ٢٧ ابريل الى ١٧ مايو (١) حيث درست تقرير اللجنة الفرعية ، وتلقت اثناء اجتماعاتها اكثر من ٢٤ التماسا كتابيا من المنظمات الوطنية فى الجنوب .وقدم مندوب سوريا مشروع قرار تبنته كمبوديا واثيوبيا والهند وايران والعراق ومالى وسيراليون وسوريا وتونس وتانزانيا ويوغوسلافيا . وقد ايد مشروع القرار تقرير اللجنة الفرعية واكد من جديد حق شعب الجنوب فى التحرر وتقرير المصير ، وشجب رفض بريطانيا تنفيذ قرار الامم المتحدة ، وطلب مشروع القرار من السكرتير العام والوكالات المتخصصة ومنظمات اللاجئين ، التعاون مع السلطة القائمة بالادارة على مساعدة المدنيين الذين يعانون من الاعمال العسكرية فى ردفان والمناطق الاخرى .

وعند التصويت فاز مشروع القرار باغلبية ١٦ صوتا مقابل ٣ وامتناع عضوين عن التصويت

وفى ٩ سبتمبر ١٩٦٥ قدمت اللجنة الفرعية تقريرها الى اللجنة الخاصة ، وقد شرحت فيه التطورات الاخيرة فى المنطقة من ٢٨ ابريل الى ١٢ اغسطس ١٩٦٥ وضمنته ايضا نتائج الاتصالات التى تمت بين اللجنة والسلطة القائمة بالادارة ، وسجلت فى ختام تقريرها توصياتها الى اللجنة الخاصة .

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٥ قدمت اللجنة الخاصة الى الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العشرين تقريرا شاملا عن اعمالها خلال عام ١٩٦٥ .

القضية فى الدورة العشرين

جاءت قضية الجنوب المحتل تحت البند رقم ٢٣ من جدول اعمال الجمعية العامة للامم المتحدة فى دورتها العشرين ، وهو البند الخاص بتقرير اللجنة الخاصة المتفرعة من الجمعية العامة عن حالة تنفيذ التصريح القاضى بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة .

وفى ٢٤ سبتمبر ١٩٦٥ وافقت الجمعية العامة، بناء على توصية اللجنة العامة ، على ان تحول الى اللجنة الرابعة للاقاليم غير المتمتعة بالاستقلال الذاتى (لجنة الوصاية) تقارير اللجنة الخاصة المتعلقة ببعض القضايا ، ومنها تقرير اللجنة الخاصة عن قضية الجنوب المحتل لدراساتها وتقديم مشروع قرار فى شأنها الى الجمعية العامة .

وقد نظرت لجنة الوصاية فى تقرير اللجنة الخاصة بصدد قضية الجنوب المحتل فى اجتماعاتها التى استمرت من ١٤ الى ٢٥ اكتوبر ١٩٦٥ ، ومن ٢ الى ٤ نوفمبر ١٩٦٥ ، فاستمعت الى الملتمسين من ممثلى الجنوب المحتل وهم رئيس وزراء عدن (المقال) ،والامين العام للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل ، والامين العام لرابطة الجنوب العربى، ومندوبان عن منظمة تحرير الجنوب المحتل . وقد اجاب الملتمسون عن اسئلة اعضاء اللجنة فى الاجتماعات التى عقدت فى يوم ١٥ ، ١٨ ، ١٩ اكتوبر . واعتبرت اللجنة بيان كل من رئيس وزراء عدن والامين العام للجبهة القومية ، من الوثائق الرسمية . ثم بدأت المناقشة العامة فى ١٤ اكتوبر ومن ١٩ الى ٢٥ اكتوبر حيث تكلم بعض اعضاء لجنة الوصاية .

(١) استمعت لجنة تصفية الاستعمار اثناء وجودها فى اديس ابابا لمتابعة القضايا الافريقية الى بيان الامين العام للجبهة القومية لتحرير الجنوب اليمنى المحتل وقد طالب فيه بتعديل قرار الجمعية العامة الصادر فى ٦٣/١٢/١١

وفى ٢ نوفمبر قدم ممثلو قبرص ، تانزانيا ، العراق مشروع قرار مشترك وقد تبنته ٤٣ دولة آفرو آسيوية ويوغوسلافيا وترينداد وتوباجو . وفى الثالث من نوفمبر اقترح مندوب فنزويلا (نيابة عن بعض الدول) ادخال بعض التعديلات على مشروع القرار خاصة فى المادة الرابعة والمادة العاشرة . وقد تكلم ممثل العراق نيابة من مقدمى مشروع القرار المشترك ، ووافق على التعديلات التى اقترحها ممثل فنزويلا . وجرى الاقتراع اولا على الفقرة السادسة ففازت باغلبية ٦٠ صوتا مقابل صوتين وامتناع ٢٢ عن التصويت . ثم جرى الاقتراع على المشروع ككل ففاز باغلبية ٨٣ صوتا مقابل ١١ وامتناع ٨ اصوات عن التصويت . عندئذ قدمت لجنة الوصاية مشروع قرارها الى الجمعية العامة لاقراره .

وفى الخامس من نوفمبر ١٩٦٥ أقرت الجمعية العامة للامم المتحدة مشروع قرار لجنة الوصاية، وجرى الاقتراع عليه فى الجمعية العامة ففاز باغلبية ٩٠ صوتا مقابل ١٠ اصوات .

ولقد جاء قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الصادر فى الخامس من نوفمبر ١٩٦٥ ، منطويا على نظرة واقعية للقضية . فنجد ان القرار قد اعتبر منطقة الجنوب المحتل وحدة واحدة ولم يقم وزنا للتقسيمات السياسية المصطنعة التى اقامها المستعمر ، فجاء فى ديباجة القرار بأن منطقة عدن تضم بالاضافة الى عدن محميات عدن الشرقية والغربية وكذلك جزر بريم (ميون) وكوريا موريا وكمران والجزر الساحلية الاخرى . وكان قرار الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر ١٩٦٣ قد اغفل هذه الحقيقة اذ لم يشر الى هذه الجزر كما سبق ان اوضحنا .

واكثر من هذا فلقد جاء القرار معبرا عن حقيقة الواقع الكائن فى الجنوب ، مدركا الابعاد الحقيقية للوجود الاستعمارى ، وتعاظم قوة الحركة الوطنية فى الجنوب ، ويتضح لنا ذلك مما يلى :

اولا : كشف قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٦٥ حقيقة المخططات الاستعمارية فى المنطقة، فشجب فى مادته الرابعة محاولات السلطة القائمة بالادارة لاقامة نظام حكم فى المنطقة غير ممثل للشعب بقصد منحه استقلالا مزيفا يتعارض وقرارات الجمعية العامة . وقد ناشدت الجمعية العامة جميع الدول بعدم الاعتراف بأى استقلال لا يعبر عن رغبة شعب المنطقة ولا يجىء عن طريق انتخابات تجرى على اساس الاقتراع العام للبالغين .

ثانيا : ادرك قرار الجمعية العامة عام ١٩٦٥ حقيقة الاستراتيجية الاستعمارية فى المنطقة . فذكر فى مادته السادسة ان الجمعية العامة « تعتبر ان استبقاء القواعد العسكرية فى المنطقة تشكل عائقا كبيرا لتحرير شعب المنطقة من السيطرة الاستعمارية وخطرا على امن وسلام المنطقة ، ولذلك فان ازالتها الفورية والكاملة امر ضرورى » .. وفضلا عما تميزت به صياغة هذه المادة من قوة اذا قيست بما جاء فى هذا الصدد فى قرار الجمعية العامة الصادر فى ديسمبر ١٩٦٣، فقد طلبت صراحة بازالة القواعد العسكرية القائمة فى المنطقة ، ومفهوم ضمنا انها تعنى القواعد العسكرية الرئيسية والفرعية المنتشرة فى عدن والامارات والجزر المختلفة ، على حين ان قرار ديسمبر ١٩٦٣ اقتصر على المطالبة بازالة قاعدة عدن فقط .

ثالثا : دل قرار الجمعية العامة لسنة ١٩٦٥ على تفهمه لحقيقة الحركة الوطنية فى الجنوب وعلى شعوره بقوة نبض الثورة الشعبية الممثلة فى الكفاح المسلح والعصيان المدنى والاضرابات المنظمة والمستمرة ، ومن ثم ناشدت الجمعية العامة فى المادة العاشرة من قرارها ، كل الدول الاعضاء أن تقدم كل المساعدات الممكنة لشعب المنطقة فى جهوده لنيل الحرية والاستقلال . كما طلبت فى المادة الثانية عشرة من المفوض السامى للامم المتحدة لشئون اللاجئين والوكالات المتخصصة ومنظمات الاغاثة الدولية ، أن يقدموا كل المساعدات الممكنة للشعب المتضرر من العمليات العسكرية فى المنطقة .

واخيرا .. فقد قررت الجمعية العامة استبقاء قضية الجنوب المحتل فى جدول اعمالها ، وطلبت من اللجنة الخاصة أن تنظر من جديد الحالة فى المنطقة وان ترفع تقريرا بذلك الى الجمعية العامة فى دورتها الحادية والعشرين .

احمد يوسف القرعى

نيجيريا بين الاستقلال والانقلاب

اتحاد

نيجيريا جزء من اقليم طبيعي وبشرى كبير هو اقليم غرب افريقيا ، وقد ارتبطت نيجيريا خلال عصور التاريخ المختلفة بهذا الاقليم وبقية القارة . ونيجيريا تقع فى الركن الشرقى لساحل غانة ، وتمتد من الساحل الى الصحراء شمالا بحيث تتدرج فيها الاقاليم المناخية والنباتية من المنطقة الاستوائية فى الجنوب الى السافانا ثم الصحراء فى الشمال .

وتبلغ مساحة اتحاد نيجيريا ٣٥٦٫٦٦٩ ميلا مربعا أى اقل قليلا من مساحة الجمهورية العربية المتحدة . وتجاور نيجيريا وتشاركها حدودها كل من جمهورية الكيرون فى الشرق وجمهورية النيجر فى الشمال وجمهورية داهومى فى الغرب ، كما يطل جزء من الحدود النيجيرية فى الركن الشمالى الشرقى على بحيرة تشاد وهى حدود مائية بينها وبين جمهورية تشاد .

تطور تاريخى

قبل ان يظهر اسم نيجيريا الى الوجود بوقت طويل ، كانت الجماعات الوطنية فى غرب افريقيا قد احدثت مجموعة من النظم السياسية فى شكل دول وامبراطوريات أو امارات وقد ظل بعض هذه الدول الافريقية الخالصة قائما حتى وفد الاوربيون واحدثوا تغييرات شاملة فى النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى المنطقة .

واهم الدول التى قامت فى غرب افريقيا قبل الاستعمار الاوربى هى امبراطورية غانا وامبراطورية مالى وامبراطورية السنغى . ولكن تأثير الدول السابقة وعلاقتها بالرقعة التى تحتلها نيجيريا الحالية لم يكن قويا أو فعالا بالقدر الذى مارسته كل من امبراطورية كانم وبرنو ، وامبراطورية الفولانى وامارات الهوسا ودول نطاق الغابات .

امبراطورية كانم وبرنو

وقد عاصرت امبراطورية غانا كما عاصرت امبراطورية مالى لفترة من الزمن وامتدت فى اقصى فترات توسعها من نهر النيجر غربا الى نهر النيل شرقا وشملت بذلك منطقة واسعة جدا من السافانا الافريقية . وقد استمرت كانم حتى القرن السادس عشر دولة مستقلة ثم اصبحت تكون جزءا من امبراطورية برنو بعد ان كانت برنو هى التى تكون جزءا منها . وحين بدأت برنو فى الازدهار كانت كل من كانم والسنغى فى طريقها الى الانهيار والافول . وظلت برنو قائمة حتى القرن التاسع عشر حين اغار عليها الفولانى واخذوا منها اقليم الهوسا ليقيموا امبراطوريتهم . وفى عام ١٨٩٤ تمكن رابح السودانى الذى كان يعمل فى خدمة الزبير باشا فى الجيش المصرى فى السودان ، من التوجه بجزء كبير من جيشه الى الغرب بعد وفاة سيده فاتحا دارنور ووادای والباجرمى وبورنو ومكونا لنفسه دولة حول بحيرة تشاد ظلت قائمة حتى وصل الفرنسيون فى عام ١٨٩٨ وتمكنوا من الانتصار عليه .

امارات الهوسا : قامت فى شمال نيجيريا ، واشهر هذه الامارات هى دورا ، وكانو ، وزاريا، وجبير ، وكاتسينا ، ورانو ، وبيروم . وكانت كل امارة منها مستقلة عن الاخرى ولهذا لم يكن لها وزن كبير من الناحية السياسيه . ولعلها كانت تشبه نظام دويلات المدن ، وكثيرا ماكانت

تشغل بالحروب التى كانت تقوم بينها . وكانت عاصمة كل منها مسورة للاحتماء فى حالة الغزو . وقد دخل الاسلام الى هذه الامارات فى اواخر القرن الرابع عشر كما اثرت اللغة العربية فى لغة الهوسا واعطتها حروفها لتكتب بهـا . واعقب انتشار الاسلام فى امارات الهوسا انشاء عدد آخر من الامارات مثل زامفارا ، كيبى ، ايلورين وغيرها واصبح للتجار الذين يتكلمون لغةالهوسا نفوذ قوى فى منطقة واسعة من غرب افريقية .

امبراطورية الفولانى : ظل رعاة الفـولانى يتدفقون فى شكل مهاجرين على مناطق الهوسا منذ القرن التاسع الميلادى واستمر هذا الغزو السـلمى حتى القرن الثـالث عشر حـين كان الفولانى قد تم اختلاطهم وتزاوجهم بالهوسـا . وقد كان الفولانى يدينون بالاسلام ، بينما ظلت امارات الهوساوثنية حتى منتصف القرن الرابع عشر حين بدأ الاسلام يتسرب الى بعضها . . وحين اراد ملك جبير وكان لم يزل وثنيا ، ان يرد بعض رعاياه عن الاسلام فى اوائل القرن التاسع عشر قام عثمان بن فودى بجمع الاتباع حولهوقام بما عرف بحركة الجهاد الفولانى فى عام ١٨٠٤ واستطاع ان ينتصر على كل امارات الهوسا فى عام ١٨١٠ . وامتـدت امبراطورية الفـولانى لتشمل كل الاجزاء الشمالية من نيجيريا وبعض اجزاء الكميرون حيث شن موديبو آداما حرباضد الوثنيين فى عام ١٨٠٩ فى المنطقـة التى حملت اسمه فيما بعد « آداماوا » .

وقد ازدادت أهمية سوكوتو عاصمة الفولانى بعد ذلك كثيرا . وكانت الاسس التى اقام عليها الفولانى امبراطوريتهم اقتصادية الطـابع ، اذ نظموا غنائم الحرب وجباية الضرائب على الافراد والممتلكات والتجارة . وظلت دولتهم قائمة حتى ظهر البريطانيون والالمان فى المنطقة .

دول نطاق الغابات : قامت هذه الدول مرتبطة بالطلب الاوربى على الرقيق وازدياد التجـارة فيه ، وظلت قائمة ومزدهرة ازدهار هذهالتجارة، واضمحلت هذه الدول عندما انتهت تجارة الرقيق . وكان لقيام هذه الدول فى بيئة الغابات اثر كبيرفى تحديد اتساعها المكانى ، حيث تميزت بالصغر فى المساحة اذا مـا قورنت بالدول التى قـامت فى الشمال فى نطاق السافانا . ويرتبط ذلك بصعوبة المواصلات فى مناطق الغابات ، وان كانت بعض هذه الدويلات قد اتسعت أحيانا لتشمل مناطق اخرى وراء حدود الغابات . وكانت هذهالدويلات تعتمد على الانهار الصالحة للملاحة فى التوغل الى الداخل ، واهم هذه الدويلات التى تضمهـا حدود نيجيريا الحديثة اويو وبنين . واقدم هذه الدول جميعا اويو ، كما انها اكبرها من ناحية السكان والامتداد المكانى ، وهى مندول البوروبا وترتبط بمدينة ايفى التى تعتبر عاصمتهم الدينية والثقافية . وفى القرن السادس عشر اتسـعت كثيرا فشملت اقاليم اويو وايلورين فى نيجيريـا الحالية واجبا وايكيتو فى داهومى الحالية . ولم تكن لها جبهة بحرية ولكن كانت تجارتها تنفذ من بورتونوفو الحالية وباداجرى وبنين . وفى القرن التاسع عشر اتسعت اويو لدرجة ضعفت معها سلطتها المركزية كما ادت سيطرة الفولانى على ايلورين فى الشمال الى تفكك اويو وانهيارها . اما بنين فقد كانت تشتهر الى جانب تجارةالرقيق بتجارة القماش والفلفل والاصداف المرجانية ، واشتهرت بنين كثيرا حتى ان لاجوس كانتتابعة لها ، ولكن تسببت الحروب الكثيرة فى اضعافها فى القرن السابع عشر ، كما ادت عملية النزف البشرى الناتجة عن تجارة الرقيق الى ان افقر كثير من اجزائها من السكان .

ظهور نيجيريـا

اعقب حركة الكشوف الجغـرافية الاوربيـة وكشف طريق راس الرجاء الصالح وكشف العالم الجديد فى نفس الفترة ، صلات كثيرة بين اوربا وافريقيا ، بدأت بتجارة الرقيق ثم التجـارة فى المواد الخام المدارية والاستوائية ، ثم استعمار الارض والسكانوالتكالب على افريقيا.وتسابقت الدول الاوربية فى توسيع الجبهات الساحلية التى كانت قد اتخذتها فى مراحل التجارة كمواقف أو موانى للسفن لتزويدها بالمياه أو الوقود . وقد اتفقت الدول الاوربية على اقتسـام افريقيـا فى مؤتمر برلين عام ١٨٨٥ . وبعد ذلك التـاريخ بدأت الحدود السياسية الاصطناعية فى الظهور فى غرب افريقيا ، اذ كانت هذه الحدود تمثل مجالات النفوذ : الفرنسى أو البريطانى فى الاغلب الاعم ، وان شاركت كل من المانيـا والبرتغـال

واسـبانيا بقدر محدود فى المسـاحة وفى الفترة الزمنية ايضا .وكانت المنطقة الشرقية منساحل غانة مجالا للتنافس بين هذه القوى جميعـا . وعملت الشركات التجارية واسطة للاستعمار ووسيلة له فى بسط نفوذه على هذه المناطق من افريقيا التى لم تكن قد اتضحت اسماؤها بعد فى اذهان الدول الاوربية . وقد كانت « شركةالنيجر الملكية » من اهم الشركات البريطانية التى ثبتت اقدام بريطانيا فى نيجيريا الحالية التى ظهر اسمها للمرة الاولى فى ٨ يناير عام ١٨٩٧ .

وقد بدات قصة نيجيريا الحديثة فى الواقع فى عام ١٨٥١ حين ارادت بريطانيا ان تعقد معاهدة مع ملك لاجوس يلتزم فيها الغاء تجارة الرقيق فرفض ، ولجـأت بريطانيا الى القوة فعزلتـه وفى عام ١٨٥٣ اصبح لبريطانيا قنصل فى لاجوس اخذ على عاتقه مفاوضة ملكها فى ان يتنازل عنها لبريطانيا والا جرد من لقبهالملكى . وفى اغسطس عام ١٨٦١ وقع قائد الاسطول البريطانى فى خليج بنين بوصفه نائبا عن ملكة بريطانيا مـع ملك لاجوس معاهدة تقضى بالتنازل عن ميناء وجزيرة لاجوس لبريطانيا ، وأصبح السـكان منذ ذلك التاريخ رعايا للملكة تحت سلطتها وتاجها وحكمها وادارتها . وفى عام ١٨٨٥ تأسست محمية انهار الزيت الى جانب مستعمرة لاجوس .

وقد قامت الشركات البريطانية بدورهـا فى خدمة التوسعالبريطانىعلى خير وجه ، واسهمت فى كسب مستعمرة كبيرة كان على بريطانيـا ان تمارس عليها السلطة الحقيقية تنفيذا لقرارات مؤتمر برلين ، بان يكون « الاحتلال الفعال » هو الوسيلة المعترف بها لضمـان سيطرة القـوى على المناطق الافريقية . وفى العام نفسه الذى عقد فيه المؤتمر ، كانت محمية انهار الزيت قـد تحددت فى المنطقة الـى الشرق من مسـتعمرة لاجوس وحتى الضفة اليمنى لصب ريو دل رى واعلن بعد ذلك بعامين (١٨٨٧) ان محمية انهار الزيت تضم كل الاراضى الواقعة فى حوض النيجر وروافده التى خضعت او قد تخضع فيما بعـد للشركة الافريقية الوطنية التى تحولت الى شركة النيجر الملكية . وفى عام ١٨٩٣ تغير اسم محمية انهار الزيت الى « محميةساحل النيجر » وضمت اليها جميع المناطق التى عقدت معاهدات مـع بريطانيا ولم تكن داخلة ضمن نفوذ شركة النيجر الملكية واصبح حاكمها قنصلا عاما مسئولا امام وزارة الخارجية البريطانية .

وكان وجود ادارتين منفصلتين فى دلتا النيجر، يسبب كثيرا من المشاكل الادارية ، وفى عـام ١٨٩٩ انتقلت ادارة محميـة ساحل النيجر من وزراة الخارجية الى وزارة المستعمرات ، ثـم ادمجت فى المحميـة الاجـزاء الجنوبيـة من ممتلكات شركة النيجر الملكية واصبحت هـذه الاجزاء كلها تعرف ابتداء من اول يناير عام١٩٠٠ باسم « محمية نيجيريا الجنوبية » ، وبذلكاخذت الحكومة البريطانية على عاتقها ادارة جنـوب نيجيريا كلها ، ولم تعد لشركة النيجر الملكية اية حقوق فى المنطقة ، واصبحت نيجيريا عباره عن ثلاث وحدات ادارية تابعة لوزارة المستعمرات وهى : محمية نيجيريا الجنوبية ، ومسـتعمرة لاجوس بالاضافة الى ظهيرها المباشر والمحمية الجديدة التى تأسـست فى نيجيريا الشـمالية ويحدها شمالا خط الحـدود الذى اتفق عليـه الطرفان البريطانى والفرنسى فى عـام ١٨٩٨ . وبدأ اسم نيجيريا يطلق بصفة رسمية على كل هذه المستعمرة البريطانية الواسعة وقـد عين لوجارد أو مندوب سام لادارتها ولكن ليس معنى ذلك ان كل اجزاء هذه المستعمرة كانت قابلـة للادارة فور اعلان قيامها ، واذا كانت المحميـة الجنوبية قد اصبحت قابلة للادارة نسبيا بفضل حملات التاديب الكثيرةالتىاخذت تجوباجزاءها، فان محمية نيجيريا الشمالية لم تكن بريطانية الا على الخرائط فقط ، ويرجع ذلك الى ان امارات الفولانى كانت ماتزال قائمة فى مناطق الهوسـا، وكان سلطان سوكوتو لا يزال يمارس سلطته

وهكذا كان احتلال نيجيريا الشمـالية يتم فى بطء كبير ، بل فى الاقليم الشرقى ايضا لـم يكن النفوذ البريطانى يمتد الا من قرية الى قرية ، وكانت الظروف الطبيعية من مناخ مرهق وغابات كثيفة ومستنقعات ومجار مائية وانهار ، كلذلك كان من اسلحة الوطنيين التى تصدت للسـلاح الحديث أمامها فترةطويلة وانلم يكن الى النهاية. ولم تخضع بعض مناطق الايبو للحكم البريطانى الا فى عام ١٩١٨ رغم أن عام ١٩٠٦ كان يعتبر البداية الفعلية للادارة البريطانيـة فى نيجيريا الحديثة .

وفى عام ١٩٣٩ ادت اوجه الاختلاف بين الاجزاء

الشرقية والاجزاء الغربية من محمية نيجيريا الجنوبية ، وكذلك صعوبة الاتصال بمركز الادارة فى اينوجو التى تقع فى الشرق على الاجزاء الغربية ، الى تقسيم محمية نيجيريا الجنوبية الى اقليمين هما الاقليم الشرقى والاقليم الغربى، ويمثل نهر النيجر فاصلا او حدا اداريا بينهما الى حد بعيد . وبذلك اصبحت نيجيريا مقسمة الى اربع وحدات ادارية هى : المستعمرة ، والمناطق الشرقية ، والمناطق الغربية، والمناطق الشمالية. ولم يتغير اسم هذه الوحدات لتصبح اقاليم الا بعد دستور ١٩٥١ الذى اصبح نظام الحكم فيه شبه فيدرالى . وحين عدل الدستور فى عام ١٩٤٥ اعطيت الاقاليم مزيدا من الحكم الذاتى واصبحت الدولة تسمى : اتحاد نيجيريا ، واصبحت لاجوس هى العاصمة الاتحادية .

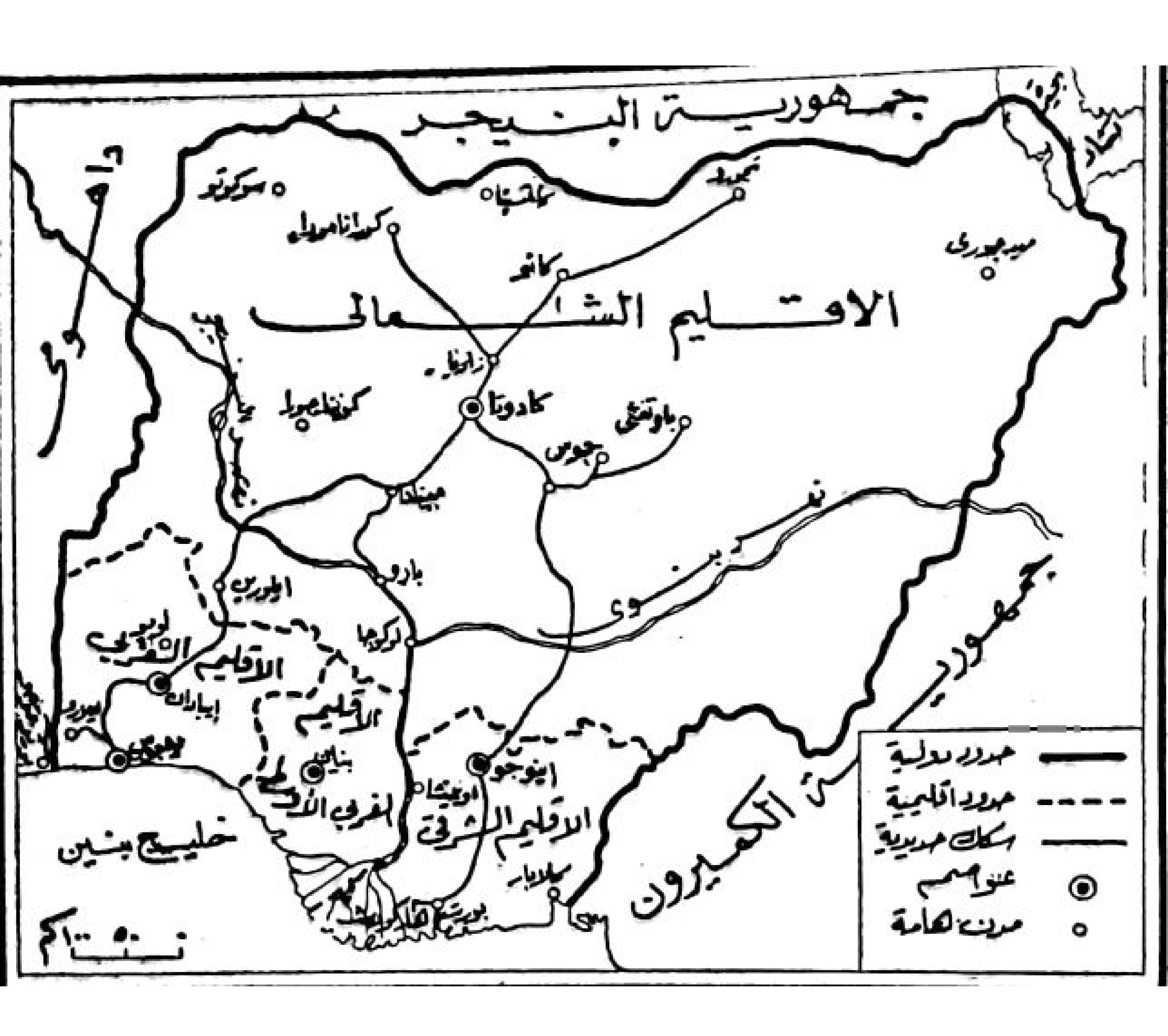
وينبغى ان نشير الى مركز الكميرون الغربى وصلته نيجيريا . فقد ظل الكميرون تابعا لالمانيا حتى الحرب العالمية الاولى ثم قسم فى عام ١٩١٩ بين بريطانيا وفرنسا حيث كان نصيب بريطانيا ٣٠ر٠٠٠ ميل مربع هى الشريط الغربى الضيق من الكميرون فى مقابل ١٦٦ر٠٠٠ ميل مربع اخذتها فرنسا . واصبح الكميرون بشقيه البريطانى والفرنسى يدار بطريق الانتداب من قبل عصبة الامم المتحدة ، ثم بطريق الوصاية من قبل هيئة الامم المتحدة منذ عام ١٩٤٦ . وفى عام ١٩٥٤ ضم الجزء الشمالى من الكميرون البريطانى الى نيجيريا الشمالية ، بينما اصبح الكميرون الجنوبى اقليما قائما بذاته فى اتحاد نيجيريا . وفى عام ١٩٦١ تم ضم الجزء الشمالى من الكميرون الى اتحاد نيجيريا بصفة دائمة اثر استفتاء سكانه ، اما الكميرون الجنوبى فقد انفصل من نيجيريا مؤثرا الاندماج فى جمهورية الكميرون التى تكونت اثر استقلال المنطقة التى كانت تابعة للوصاية الفرنسية .

استقلال نيجيريا

وفى اول اكتوبر عام ١٩٦٠ اصبحت نيجيريا دولة مستقلة مكونة من اتحاد فيدرالى بين ثلاثة اقاليم هى الاقليم الشمالى ، والاقليم الشرقى والاقليم الغربى والعاصمة الفيدرالية فى لاجوس. والواقع ان هذا الاستقلال لم يكن منحة بريطانية خالصة بقدر ما كان نتيجة لكفاح طويل من الجماعات المختلفة فى نيجيريا ضد السلطة البريطانية . والواقع ان الهدوء التام لم يكن يوما صفة لجماعات نيجيريا وسلوكها ازاء السلطة البريطانية . فبعد ان ظنت بريطانيا ان عام ١٩٠٦ هو العام الذى تمت لها فيه السيطرة وبسط الامن وسيادة الهدوء على نيجيريا ،مالبثت ان انتشرت حركات المقاومة مثل ماحدث فى لاجوس فى اواخر عام ١٩٠٧ واوائل عام ١٩٠٨، حين نزعت الحكومة ملكية بعض الاراضى فى لاجوس لعمل مساكن للموظفين وبناء عدة ادارات حكومية ، فانتابت السكان موجة من الكراهية ضد الاوربيين ، خاصة الموظفين الرسميين الذين يعيشون مترفين فى لاجوس ، بينما الوطنيون يعيشون فى اكواخ مهملة . وزاد من حدة هذا الشعور البدء فى تحصيل ضريبة لعمل مستودع للمياه الصالحة للشرب فى لاجوس، وهو مالم يشعر الوطنيون بفائدته لهم او حاجتهم اليه ، وانه مخصص لفائدة الاوربيين بينما يحمل الافريقيين ضرائب لا مبرر لها . وفى عام ١٩٢٩ قامت مظاهرات نسائية صاخبة فى آبا هاجمت الرؤساء الاوربيين واعملت تخريبا فى ممتلكات الشركات التجارية واسفرت عن مقتل خمسين امرأة . ومن الغريب ان النساء اللائى قمن بالمظاهرات كن جميعا جاهلات وينتمين الى عديد من العشائر والقبائل . وكان المحرك الرئيسى لهذه المظاهرة شائعة سرت بان الحكومة تنوى فرض ضرائب على النساء،وقد طالبت المتظاهرات بان يذهب البيض الى بلادهم لتعود الاحوال الى ما كانت عليه قبل مقدمهم .

وفى عام ١٩٤٠ تكونت « حركة الشباب النيجيرى » وكانت اهم مطالبها : اصلاح انظمة الحكم والغاء الفاسد منها ، تمثيل الاقاليم بما فى ذلك الشمال فى المجلس التشريعى ، وجود ممثلين لسكان نيجيريا فى لندن . هذا بالاضافة الى عدد آخر من المطالب التى كان بعضها يتصل بالنواحى الاقتصادية او العمالية لنيجيريا ، بينما كان البعض الاخر على المستوى الافريقى كله .

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت التطورات الدستورية تعرف طريقها الى نيجيريا نظرا الى نمو الروح القومية وعودة المحاربين من الجبهات



Scanned with CamScanner

مما قوى الامل فى التغلب على الاقليمية والقبليه فى ذلك الوقت . وفى عيد استقلال نيجيريا الثالث اعلنت الجمهوريه فى اتحاد نيجيريا الفيدرالى ، وفى ١٣ يونيه عام ١٩٦٣ اعلن تقسيم الاقليم الغربى الى قسمين ، واصبحت جمهورية اتحاد نيجيريا مكونة من ثلاثة اقاليم جنوبية واقليم شمالى على النحو التالى :

١ ــ الاقليم الشرقى وعاصمته اينوجو .

٢ ــ الاقليم الغربى الاوسط وعاصمته بنين .

٣ ــ الاقليم الغربى وعاصمته ايبادان .

٤ ــ الاقليم الشمالى وعاصمته كادونا .

سكان نيجيريا

نيجيريا هى عملاق القارة الافريقية السكانى ، ذلك انها اكثر اقطارها سكانا . والواقع ان هذه الكثرة فى سكان نيجيريا قد تكون طابع ضعف اكثر من كونها علاقة قوة ويرجع ذلك الى ان السكان فى نيجيريا ينقسمون الى فئات ومجموعات متعددة سواء من حيث السلالة او اللغة او الدين ، ويستوى فى هذا الانقسام ان ننظر الى اتحاد نيجيريا ككل ، او الى اقاليم نيجيريا منفردة . ومن الناحية العددية اجريت فى نيجيريا عدة تعدادات واحصاءات للسكان ، ولكن التعدادين الرئيسيين تم اولهما قبل الاستقلال فى الفترة من يونيه ١٩٥٢ الى يوليه ١٩٥٣ وبلغ عدد السكان فيه اكثر قليلا من ٣٠ مليون نسمة . واجرى ثانيهما عقب الاستقلال ، فى عام ١٩٦٣ وقد بلغ عدد السكان بمقتضاه ٥٥ر٦ مليون نسمة . وان كانت نتائج هذا التعداد الاخير لم تلق قبولا فى داخل نيجيريا وفى كثير من الاوساط خارجها ، بالنظر الى ما يعتقد من ان فى الارقام مبالغة وتهويلا لصالح الاقليم الشمالى على وجه الخصوص حتى ترتفع نسبة ممثليه واعدادهم فى المجلس النيابى الفيدرالى . وقد اعلنت حكومة الاقليم الشرقى معارضتها لهذا التعداد فى مؤتمر صحفى عقده رئيس الوزراء فى ٢٨ فبراير عام ١٩٦٤ واعلن ان ارقام التعداد خيالية وليست لها اية قيمة ، كما قام كثير من المظاهرات فى مدن الاقليم الشرقى تعارض هذا التعداد وتطالب بعدم الاخذ ببياناته وارقامه ، وقدمت الى الحكومة الفيدرالية عرائض تضمنت هذه المعارضة . ومع ان رئيس الوزراء الفيدرالى أعلن انه ينبغى الانتظار حتى تظهر تفصيلات التعداد ، ولكن هذا لم يمنع من ازدياد مطالبة الاقليم الشرقى بالغاء نتائج التعداد . كما طالبت حكومة هذا الاقليم باجراء تعداد جديد تحت اشراف الامم المتحدة وبمعاونتها حتى يمكن الوثوق بصحة ارقام مثل هذا التعداد وبياناته ، وحتى يمكن المقارنة بين التعدادين نورد الجدول التالى المتضمن ارقام كل منهما :

الاقليم	تعداد ١٩٥٣/٥٢	تعداد ١٩٦٣
الشمالى	١٦ر٨٤٠ر٠٠٠	٢٩ر٧٥٨ر٨٧٥
الشرقى	٧ر٢١٨ر٠٠٠	١٢ر٣٩٤ر٤٦٢
الغربى	٦ر٠٨٧ر٠٠٠	١٠ر٢٦٥ر٨٤٦
الغربى الاوسط		٢ر٥٣٥ر٨٣٩
لاجوس	٢٧٢ر٠٠٠	٦٦٥ر٢٤٦
الجملة	٣٠ر٤١٧ر٠٠٠	٥٥ر٦٢٠ر٢٦٨

ومعنى ذلك ان سكان نيجيريا قد ازدادوا خمسة وعشرين مليونا فى قرابة السنوات العشر ، أو انهم يتضاعفون تقريبا فى اقل من خمسة عشر عاما ، وليس للهجرة الخارجية نصيب فى ذلك ، اى ان الزيادة الطبيعية هى سبب هذا النمو السكانى الشيطانى الذى لا يصدق . ولماكانت المصادر الاحصائية النيجيرية نفسها قد قدرت ان عدد السكان فى عام ١٩٦٣ ، وهو العام نفسه الذى اجرى فيه التعداد ، بـ ٣٧ مليونا على الاكثر ، فان الفارق بين كل من التقدير والتعداد يزيد على ١٨ر٥ مليونا ، واذا علمنا ان وصول الزيادة الطبيعية الى ٣٠ فى الالف اى ٣ ٪ يمثل معدلا مرتفعا فى الزيادة السكانية ، فان ذلك يجعل معارضة ارقام تعداد ١٩٦٣ ذات سند حقيقى ، اذ يبلغ معدل الزيادة الطبيعية بمقتضاه ١٠ ٪ اى مائة فى الالف ، ويكون معدل زيادة السكان السنوية مليونين ونصف مليون فى الفترة بين التعدادين ، وهو رقم يدعو الى الشك ايضا اذا قورن بالارقام التى بنيت عليها تقديرات السكان والتى قدرت فيها نسبة الزيادة الطبيعية بحوالى ٢ ٪ سنويا فى اقاليم نيجيريا وحوالى ٤ ٪ فى لاجوس . وربما كان عدد ٤٠ مليونا كرقم مقترح لسكان نيجيريا فى عام ٦٣ هو حد اوسط بين المبالغة فى العدد رفعا او خفضا على اى حال .

اللغات والجماعات

تتعدد اللغات فى نيجيريا لدرجة لا مثيل لها فى اية دولة افريقية اخرى ، اذ توجد فى نيجيريا ٢٤٨ لغة لكل منها مميزاتها الخاصة . وتتفاوت اهمية كل لغة من هذه اللغات ، فبعضها لا يزيد من يتكلمون بها على ٧٠٠ نسمة فقط بينما يزيد عدد الذين يتكلمون بعضها الاخر على خمسة ملايين .واللغات المحدودة الاهمية توجد فىمناطق العزلة خاصة فى النطاق الاوسط ، بينما اللغات الواسعة الانتشار قد توجد عبر الحدود السياسية للدول المجاورة . واهم المجموعات اللغوية فى نيجيريا مجموعة كوا التى يتحدث بها ٤٠٪ من السكان ، تليها الهوسا ويتحدث بها ٢٨٪ من السكان ثم تتوزع النسبة الباقية بين اللغات الشبيهة بالبانتو والكانورى وبعض اللغات السامية الحامية . وفى كل اقليم من اقاليم نيجيريا توجد اقليات لغوية الى اجانب لغة رئيسية او اكثر تتحدث بها الجماعة الرئيسية السائدة فى الاقليم . اما عن الجماعات فانه من الافضل ان نعالجها على اساس الاقاليم .

اولا : جماعات الاقليم الشمالى .

يضم الاقليم الشمالى حوالى ٦٠٪ من جملة السكان ، كما ان مساحته تمثل ٧٥٪ من جملة مساحة الدولة . وتوجد به خمس جماعات رئيسية بالاضافة الى ٢٣٩ مجموعة اخرى اقل فى عددها من الجماعات الرئيسية الخمس وهى: الهوسا ، والفولانى ، والكانورى ، والنوبى والتيف . ويمثل اولئك الخمسة « الكبار » حوالى ٦٥٪ من جملة سكان نيجيريا الشمالية. ويشترك الاربعة الاوائل فى انهم مسلمون ، اما النسبة الباقية من سكان الشمال وهى ٣٥ ٪ فمعظمهم من الوثنيين ويوجدون فى النطاق الاوسط غالبا . ويمثل الهوسا ٢ر١٨٪ من جملة سكان الاتحاد وهم يمثلون الواجهة الثقافية لنيجيريا الشمالية ، اذ يتكلم اكثر من ٤٠٪ من سكان الاقليم الشمالى لغة الهوسا التى اصبحت لغة الثقافة الاسلامية فى غرب افريقية كله .اما الفولانى فيمثلون ٩ر٩٪ من جملة سكان الاتحاد وان كانت اهميتهم تفوق عددهم ، وهم ينقسمون الى قسمين : رعاة ومستقرون . وبينما ينتشر الرعاة فى كل الاقليم الشمالى ، لجان المستقرين هم الذين يمارسون السيطرة والحكم فيه . والكانورى يمثلون٢ر٤٪من جملة سكان الاتحاد، وهم الذين كانت تشملهم مملكة البورنو ، اما النوبى فيمثلون ١ر١٪ من جملة سكان الاتحاد وهم خليط من المسلمين والوثنيين . اما التيف فيمثلون ٥ر٢٪ من جملة سكان الاتحاد ولهم ثقافتهم الخاصة ، ولم يتأثروا كثيرا بالاسلام او بالثقافة الاوربية المسيحية .

ثانيا : جماعات الاقليم الشرقى .

كان للجغرافية الطبيعية اثر كبير فى توزيع الجماعات بالاقليم الشرقى اذ تسببت الغابات الكثيفة فى فرض العزلة وعدم الانصهار فى كيان سياسى موحد ، وكانت جماعة القرية هىالتنظيم الادارى الشائع فى الاقليم قبل توحيد نيجيريا . ويكون الايبو اهم جماعات الاقليم الشرقى وثانى جماعات الاتحاد كله من حيث العدد حيث تصل نسبتهم ٩ر١٧٪ من جملة سكان الاتحاد ،ولكنهم فى الحقيقة ينقسمون الى عدد كبير من الاقسام الفرعية — القبائل والبطون والعشائر — بحيث يمكن القول بأنهم جماعات متعددة اكثر من كونهم جماعة واحدة .

وثانية الجماعات الهامة فى الاقليم الشرقى هى الايبى بيو ، وهم يكونون مع جماعة الايفيك نسبة ٧ر٢٪ من سكان الاتحاد ويحتلون بذلك المركز السادس من بين جماعات اتحاد نيجيريا ، وان كان الايفيك يميلون عادة الى اعتبار انفسهم جماعة مستقلة عن الايبى بيو رغم انهم يتكلمون لغة واحدة وتأتى بعد ذلك جماعة الايجاو Ijaw وهم موزعون بين الاقليم الشرقى والاقليم الغربى الاوسط ، ويمثلون ١ر١٪ من جملة سكان الاتحاد . ويوجد غير هذه الجماعات الرئيسية جماعات اخرى صغيرة تمثل ١٢٪ من سكان الاقليم الشرقى ويتكلمون عديدا من اللغات .

ثالثا : جماعات الاقليمين العربى والغربى الاوسط .

وتمثل مساحة الاقليمين معا ١٣٪ من جملة مساحة الاتحاد . وكانا يكونان اقليما واحدا قبل

تقسيم الاقليم الغربى وانشاء الاقليم الغربى الاوسط فى عام ١٩٦٣ . والجماعة السائدة هى اليوروبا وتحتل المركز الثالث بين جماعات الاتحاد كلها من حيث العدد ، وتأتى بذلك بعد الهوسا والايبو فى الشمال والشرق على التوالى . ونسبة اليوروبا الى جملة سكان الاتحاد ١٦ر٦٪ وكانت لهم مملكة بنين الزاهرة قبل التدخل البريطانى ، وكانت لهم خبرة واسعة فى التنظيم السياسى الوطنى وقامت فى مواطنهم ممالك متعددة اهمها اريو ، واجيا وايبا دان . وتأتى جماعة الايدو بعد اليوروبا من حيث الاهمية ، وهى تكون ١ر٥٪ من جملة سكان الاتحاد ، وان كان البعض يرى أن الايدو فرع من اليوروبا . كما توجد جماعات اخرى اقل أهمية فى الاقليمين الغربى والغربى الاوسط ، وبعض جماعات الاقليم الاخرى توجد لها أقليات فى الاقليمين ، مثل جماعة الايجاو التى تقسمها الحدود الادارية بين الاقليمين الشرقى والغربى الاوسط .

الاديان

بالرغم من الدور الذى تؤديه الاديان فى الشئون السياسية لاتحاد نيجيريا ، فانه فى كثير من الاحيان ، وخاصة الى الجنوب من الثلث الشمالى للدولة ، يكون من الصعب أن نقسم السكان بصفة قاطعة الى مسلمين ومسيحيين ووثنيين . ويرجع ذلك الى أن الوثنية كثيرا ما تترك بصماتها على التقاليد والعادات التى يقوم بها المسلمون والمسيحيون على السواء . أما المسيحية ، فقد كان ارتباطها بالرجل الابيض وقوته المادية وامكاناته ، من الاسباب التى ادت الى دخول البعض فيها على أساس انها نظام ضرورى لكسب المزايا الادارية وفرص العمل .

وقد كان انتشار ...

المسيحية واكبت الرجل الابيض فى تقدمه من الجبهات الساحلية وتوسعه نحو الداخل . وكان النطاق الاوسط هو المنطقة التى تلاقى فيها الحوران ، وبالتالى قل أثر كل منهما لبعده عن مركز انطلاقه وقاعدته . كما أن غارات صيد الرقيق احدثت « ازمة ثقة » بين سكان النطاق الاوسط وكل من الشماليين والجنوبيين فمن الشمال كان خيالة الفولانى يحاولون بسط نفوذهم ومن الجنوب كانت غارات صيد الرقيق تفد عادة .

وربما كانت النسب المئوية لتوزيع الاديان فى اقاليم نيجيريا تعطى فكرة واضحة عن مركز كل منها ، وهذه الارقام مبنية على أساس تعداد ٥٢/١٩٥٣ اذ أن تفصيلات أرقام تعداد ١٩٦٣ لم تنشر ، هذا بالاضافة الى الشكوك التى قامت حول التعداد الاخير ، وعلى أى حال فان النسب المئوية قد تكون ذات دلالة افضل وأكثر استمرارا من الارقام المطلقة .

الاقليم	مسلمون	مسيحيون	اديان اخرى
جملة اتحاد نيجيريا	٤٤ر٣	٢١ر٩	٣٣ر٨
الاقليم الشمالى	٦٩ر٣	٢ر١	٢٧ر٦
الاقليم الشرقى	٠ر٣	٥٠ر٠	٤٩ر٧
الاقليم الغربى والغربى الاوسط	٣٢ر٣	٣٦ر٢	٣١ر٥
لاجوس	٤١ر٨	٥٥ر٠	٣ر٢

مشكلات نيجيريا المعاصرة

اولا : المشكلة القومية .

لعل اخطر مشاكل نيجيريا على الاطلاق هى عدم توافر مقومات يمكن أن تؤدى الى الانصهار فى بوتقة قومية . فقد ادى تعدد اللغات والقبائل والجماعات والاديان الى الافتقار الى الوحدة الفكرية . كما أن اختلاف المؤثرات التى تعرض لها كل من الشمال والجنوب ، والتطور التاريخى السابق على الاستعمار — بل اثناء فترة الاستعمار ذاتها ايضا ، كل ذلك ادى الى تعميق الخلافات بين اقاليم نيجيريا ، واحيانا داخل الاقليم الواحد فيها . وكثير من زعماء نيجيريا المحدثين يرون أن نيجيريا ليست دولة قومية وان اسم نيجيريا الذى ابتكرته بريطانيا لا يخرج عن كونه تعبيرا جغرافيا اكثر من كونه رمزا لامة . ويقول أولوو منشىء حزب جماعة العمل أن « نيجيريا ليست أمة ، وهى ليست سوى تعبير جغرافى ، ولا يوجد نيجيريون بالمعنى الذى تعبر عنه كلمات بريطانى او فرنسى . وليست كلمة نيجيرى سوى نوع من التمييز لاولئك الذين يعيشون داخل الحدود السياسية لنيجيريا من أولئك الذين يعيشون خارجها » ..

وعبر عن وجهة نظر الشمال بالمعنى نفسه تقريبا السير ابو بكر تافاوا باليوا فى المجلس التشريعى فى مارس ١٩٤٨ حين قال « يخدع كثيرون من النيجيريين انفسهم وخاصة بعض رجال الصحافة فيظنون أن هناك نيجيريا واحدا . وهذا خطأ . واننى لآسف اذ اعلن أن وجود هذه الوحدة شىء مصطنع ينتهى خارج هذه القاعة . والاعداد المتزايدة التى تذهب الى الشمال من القبائل الجنوبية وتستقر بصورة او اخرى لاتختلط بشعب الشمال ، ونحن ننظر اليهم فى الشمال كغزاة » .

وقد ضاعف من المشكلة القومية أن الاحزاب السياسية فى نيجيريا تعمل على المستوى الاقليمى ، وهذا راجع الى طبيعة تكوينها وتطورها بصفة عامة . فمثلا حزب جماعة العمل هو تطور لجماعة اليوروبا الثقافية التى كانت تهتم بثقافة اليوروبا وتقوم بمناوأة الايبو وتحاول التفوق عليهم . كما أن حزب مؤتمر جماعات الشمال ليس سوى تطور هو الآخر لجمعية ثقافية تضم المعلمين والعناصر المتعلمة فى الشمال . أما حزب الاتحاد الوطنى للمواطنين النيجيريين N.C.N.C. فانه هو ايضا يستند الى جماعات الايبو فى الاقليم الشرقى بالدرجة الاولى . وهكذا نجد أن الاحزاب السياسية لم تخدم الحركة القومية بقدر ما أسهمت فى تمييعها .

ثانيا : الاقليات

لم تظهر مشكلة الاقليات فى ظل الادارة البريطانية بالنظر الى أن نظام الحكم غير المباشر الذى طبقته الادارة البريطانية ، كان يعطى للمنظمات المحلية فى كل جماعة بشرية ، الحق فى حكم نفسها ، كما أن التطور السياسى الحديث هو الذى ادى الى ظهور مشكلة الاقليات بصورة حادة حين قرب موعد الاستقلال وبدات الجماعات الرئيسية فى تكوين احزابها السياسية ، وبدات الاقليات تخشى من سيطرة الجماعات الكبيرة العدد فى كل اقليم على أوجه الحياة فيه . ومن ثم بدات كل اقلية تسعى لانشاء اقليم مستقل يضم المساحة التى تشغلها ، على أن يكون اقليما قائما بذاته ضمن الاتحاد حتى يكون لها الامر فيه . كما أن حكومات الاقاليم الثلاثة التى كانت قائمة فى ذلك الوقت عمد كل منها الى المطالبة بضم بعض اجزاء من الاقليمين الاخرين بدعوى ضم الاقليات التى توجد خارج حدودها الادارية فى حالة تقسيم هذه الحدود لاحدى القبائل أو الجماعات . وقد أسفرت المطالبة بانشاء أقاليم جديدة الى أن قسم الاقليم الغربى فى عام ١٩٦٣ لتتحرر بعض الاقليات من سيطرة اليوروبا . وقد اضطر حزب جماعة العمل ، وهو حزب اليوروبا ، الى تأييد هذه الحركة ، لان معارضته لها ستجعله فى حرج شديد ازاء رغبته فى تقسيم الاقاليم الاخرى . كما انه كان يهدف الى كسب بعض المقاعد الانتخابية فى الاقليم الجديد .

ثالثا : التباين بين الشمال والجنوب .

ولعل هذه المشكلة هى الاخرى من اخطر ما يواجهه اتحاد نيجيريا من مشاكل ، ذلك انها نتيجة وسبب لكثير من الازمات السياسية التى تحدث والتى قد تحدث مستقبلا لنيجيريا . وقد

ادت ظروف كثيرة الى ارتفاع نسبة التعليم في الجنوب عنها في الشمال ، وأدى هذا بدوره الى ان يكون معظم العاملين في الشمال من الجنوبيين. وبينما يرى الجنوبيون أن الشماليين يريدون فرض سيطرتهم على الاتحاد ، يرى الشماليون ان العكس هو الصحيح . وفي عام ١٩٥٧ خطب رئيس وزراء نيجيريا الشمالية في الجمعية التشريعية امام الحاكم البريطاني فقال : « ومن الضروري ياسيدي ان نحيطكم علما بعامل هام يتوقف عليه مستقبلنا الى حد كبير ، الا وهو شغل وظائف هذا الاقليم بأبنائه انفسهم لان ذلك هو الحل الوحيد لمشاكلنا الطويلة الامد في ملء وظائف حكومتنا واداء الخدمات لشعبنا ، وليس معنى ذلك أن حكومتنا ستفرق بين موظف وآخر بسبب جنسه أو عقيدته او المكان الذي ولد فيه ، فذلك مالم يحدث في الماضي وبالتالي لن يحدث في المستقبل ، ولكننا مع ذلك نصر على أن جهد حكومتنا كله يجب ان يتجه نحو تدريب ابناء الاقليم الشمالي رجالا ونساء ليحتلوا مكانهم في ارساء قواعد الخدمة العامة بالاقليم » .

انتخابات ١٩٦٤

كانت الانتخابات التي جرت في ديسمبر ١٩٦٤ هي اول انتخابات تجرى بعد استقلال نيجيريا واعلان الجمهورية فيها . وقد امتنعت بعض الاحزاب السياسية مثل « التحالف التقدمي » من خوضها واصفا اياها بانها « مهزلة وخدعة في وسط النهار » . وكانت نتيجة ذلك أن « الحزب الديموقراطي الوطني » هو الذي شكل حكومة الاقليم الغربي . وهذا الحزب الاخير يمثل خروجا على حزب « جماعة العمل » اذ كان زعماء الحزب الديموقراطي الوطني من كبار اعضاء حزب جماعة العمل ، حتى بعد الاستقلال بقليل . وقد تم تحالف بين حزب «مؤتمر جماعات الشمال» وهو الحزب الحاكم في الاقليم الشمالي ، وبين « الحزب الديموقراطي الوطني » الحاكم في الاقليم الغربي ، بينما يوجد تحالف بين حزب جماعة العمل المعارض في الاقليم الغربي وحزب N.C.N.C.

الحاكم في الاقليم الشرقي والاقليم الغربي الاوسط ، وهذا التحالف الاخير يطلق عليه « التحالف التقدمي المتحد الاكبر » . وترى المعارضة في الاقليم الغربي أن الحكومة تستخدم نفوذها في ارهاب المعارضة وايذاء مرشحيها وناخبيها ، وان التزوير هو طابع الانتخابات . وكانت من اكثر الامور غرابة واثارة ان رئيس الجمهورية « ازيكيوي » كان في صف المعارضة ، وكان يرى الغاء الانتخابات او تأجيلها لمدة ستة اشهر ثم اجراءها تحت اشراف الامم المتحدة ، كما هدد بالاستقالة من منصبه مؤثرا ذلك على ان يكلف احدا بتأليف الوزارة بناء على نتيجة هذه الانتخابات . وقد تسببت هذه الانتخابات في سقوط كثير من الضحايا في المظاهرات وتقدر المعارضة ان أولئك الضحايا يبلغون الالوف بينما كانت الحكومة ترى انهم مئات فقط .

وفي اكتوبر ١٩٦٥ اجريت انتخابات اخرى في الاقليم الغربي اسفرت عن فوز الحزب الديموقراطي الوطني ، مرة ثانية ، ولكن المعارضة لم تكتف بالطعن في صحة الانتخابات بل شكلت حكومة موقتة معلنة أن اية حكومة غيرها تعتبر حكومة غير شرعية . واعتقلت الحكومة زعيم المعارضة واعوانه ، ولكن هذا اثار موجة من المظاهرات في الاقليم الغربي ثم في الاقليم الشرقي ايضا . ثم أعقب هذا فرض حظر التجول في الاقليم الغربي .

واستمرت عمليات العنف والتظاهر حتى اوائل يناير ١٩٦٦ حين عقد « مؤتمر رؤساء حكومات دول الكمنولث » لبحث مشكلة روديسيا ، وكان ذلك رغبة من المعارضة في شد انظار المؤتمر والعالم الخارجي الى ان في نيجيريا ذاتها مشكلة يمكن أن تطغى على الاصوات المتحدثة عن روديسيا . ولم يكد ينتهي مؤتمر الكمنولث حتى تم الانقلاب العسكري .

انقلاب ١٥ يناير ١٩٦٦

يمثل هذا الانقلاب نهاية موقتة للازمة السياسية في نيجيريا ، ولكنه لا يمثل حلا جذريا. وقد قامت به فئة من الضباط ذوي الرتب الصغيرة في جيش نيجيريا . واتخذ الانقلاب طابعا دمويا حيث قتل فيه كل من رئيس وزراء نيجيريا الشمالية ورئيس وزراء الاقليم الغربي ورئيس الوزراء الفيدرالي وعدد آخر من الوزراء ، كما

مقتل عدة آلوف من المواطنين . وكان الاحتجاج على تصرفات الاقليم الغربى هو المحرك الحقيقى وراء الانقلاب . وقد اعلن الانقلابيون أن هدفهم هو « وضع حد لحالة الفوضى والفساد واعمال العصابات » .

ولكن ما لبث قائد الانقلاب ان استسلم مع قواته فى كادونا عاصمة الاقليم الشمالى الذى شهد أعنف مظاهر الانقلابات الدموية . وشكل قائد جيش نيجيريا « اجويى ايرونسى » حكومة عسكرية ــ مؤقتة ! ــ واعلن تعطيل الدستور ووقف رئيس الجمهورية وكان يستشفى فى لندن، وتعطيل اعمال جميع الوزراء القدامى وتسلم الجيش السلطة رسميا فى البلاد وبدأت مرحلة جديدة فى تاريخ البلاد .

احمد على اسماعيل

اتفاق طشقند والسلام فى آسيا

أصبحت مدينة طشقند عاصمة أوزبكستان مركزا لحدث هام حين انعقد فيها اجتماع لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند الراحل ومحمد أيوب خان رئيس جمهورية باكستان بدعوة من اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى فى الفترة من ٤ الى ١٠ يناير ١٩٦٦ لبحث الخلافات الناشبة بين البلدين وكان من نتيجتها اشتعال نيران الحرب بينهما فى سبتمبر ١٩٦٥ وصدور قرار مجلس الامن بوقف اطلاق النار فى ٢٢ ديسمبر . ولقد قام رئيس الوزراء السوفييتى بدعوة الطرفين للاجتماع على ارض سوفييتية فى سبتمبر لبحث الخلاف ولكن احدهما لم يرفض الدعوة وانما ترددا ، الامر الذى دفع رئيس الوزراء السوفييتى الى تكرار الدعوة رسميا حتى اعلن الطرفان الموافقة عليها. وجدير بالذكر انه بقى فى طشقند طول مدة الاجتماع ، وصرحت المصادر الهندية بانه تدخل شخصيا لاقناع الطرفين بعدم ذكر خلافاتهما فى كلمات الافتتاح التى القيت علنا اول ايام المؤتمر . كذلك اجتمع عدة مرات مع كل من الطرفين اثناء فترة المؤتمر ، وصرح فى ٥ يناير سنة ١٩٦٦ : « انه ابلغهما انه يضع نفسه تحت تصرفهما وانه على استعداد للاشتراك فى اى اجتماع اذا ابدى الاثنان رغبتهما فى ذلك » . وبخصوص دور الاتحاد السوفييتى نقدم ثلاث ملاحظات .

أولا : ان مجرد الاجتماع فى حد ذاته على ارض سوفييتية يعد نصرا للاتحاد السوفييتى اذ انه نجح فيما لم تنجح فيه الدبلوماسية البريطانية مثلا ، ومن الملاحظ ان هذا الدور يحدث لاول مرة بالنسبة الى دول لا تعتبر ضمن اطار المعسكر الشيوعى .

ثانيا : ان هذا الاجتماع تأكيد لصورة الاتحاد السوفييتى كدولة اسيوية فقد تمت على ارض أسيوية سوفييتية المباحثات بين دولتين اسيويتين حول المشاكل المعلقة بينهما ، الامر الذى يعطى للاتحاد السوفييتى ثقلا اكبر فى شبه القارة الهندية وفى محيط التضامن الاسيوى الافريقى بصفة عامة ، ويدعم من موقفها فى مجال الخلاف السوفييتى الصينى وادعاء الصين بأن الاتحاد السوفييتى دولة أوربية وليس دولة اسيوية .

ثالثا : ان دور الاتحاد السوفييتى فى هذه المباحثات كان من قبيل المساعى الحميدة وليس الوساطة بالمعنى القانونى ، فلم يتقدم الاتحاد السوفييتى بحلول محددة للخلافات بين البلدين وانما عمل من اجل تيسير سبل الاجتماع بينهما وتوفير الجو الملائم لتبادل الرأى والدراسة .

المؤتمر وظروف انعقاده

وقد انعقد المؤتمر في ظل ظروف عصيبة ومصاعب زادت من دقة موقف اطرافه ومن اوجه اهمية المؤتمر نذكر ما يلي :

● لم تكن قد انقضت فترة كافية من الوقت على انهاء الصراع المسلح ، الامر الذى يسمح لقادة البلدين بقبول فكرة الجلوس على مائدة واحدة والتفاوض . وقد كانت القوى السياسية في كل من الهند وباكستان تطالب بالحرب : فباكستان تتمسك بوجوب البت في مصير كشمير قبل اية خطوة اخرى ، والهند ترى ان كشمير جزء لا يتجزأ من اقليمها ولا تسمح بمفاوضات في هذا الصدد . لهذا راى بعض المراقبين انه لا فائدة عملية من محاولة التفاوض حول مشكلة استمرت ثمانية عشر عاما ، بذلت خلالها محاولات عديدة ولكنها فشلت في الوصول الى حل لها .

● كان من المعتقد انه لا توجد فرصة لنجاح الدبلوماسية السوفييتية في مهمة فشلت فيها بريطانيا والولايات المتحدة رغم صلاتهما الوثيقة بالطرفين . الامر الذى يجعلهما اقدر الدول على القيام بهذا الدور . وذكرت مجلة التايم الامريكية في عددها الصادر بتاريخ ٧ يناير ١٩٦٦ ان المؤتمر لن يحقق نتائج كبيرة ، واقصى ما يمكن ان يتحقق ان تسمح ايام المباحثات في طشقند بتهدئة اعصاب الطرفين .

● كان من راى البعض ان باكستان لا ترى في الاقليم السوفييتي الارض المناسبة للتفاوض مع الهند على ضوء علاقة باكستان بالصين الشعبية وتدعيم الاخيرة لها في موقفها ، وصداقة الهند للاتحاد السوفييتي ، بالاضافة الى ان خروشوف رئيس الوزراء السوفييتي السابق كان قد اتخذ موقفا في قضية كشمير في صف الهند وقام بتسليح الجيش الهندى .

● يضاف الى ذلك كله ان هناك قوى كبيرة لها وزن وتأثير في العلاقات السياسية في هذه المنطقة ، كالصين الشعبية مثلا ، لم تكن ترغب في ان يصبح للاتحاد السوفييتي مثل هذا الدور

وكان من راى البعض انها سوف تسعى لافساد هذا الاجتماع .

● في اليوم الاول للمؤتمر عقد اجتماع غير رسمي بين الطرفين حضره رئيس الوزراء السوفييتي بقصد توفير جو ودى للمحادثات الرسمية وخلق جو من الثقة والتفاهم المتبادلين . واوضح رئيس الوزراء السوفييتي في خطابه الافتتاحى للمؤتمر ان اعداء الهند وباكستان هم الذين يستفيدون من الصدام بينهما ، واعرب عن امله ان يصبح هذا الاجتماع نقطة تحول في العلاقات الهندية الباكستانية واشار الى ان العالم ينتظر اخبارا طيبة من طشقند . ثم القى كل من الطرفين خطابا اوضح فيه موقف بلاده .

وكانت وجهة نظر الهند ان يكون اجتماع طشقند بداية لاجتماعات اخرى بين الطرفين ومقدمة لتحسين العلاقات ، ولم تكن تأمل ان يتم الوصول الى نتائج مغرقة في التفاؤل لان كلا من البلدين يتمسك بموقفه ويعتقد ان كشمير جزء لا يتجزأ من اراضيه ويجب ان تدور المباحثات في هذا الاطار . وذكر رئيس الوزراء الهندى في خطابه « انني اعتقد بدون رغبة في الرجوع الى الماضى ان الصراع بين الهند وباكستان مرجعه الى سوء حظ شديد ، واعتقد ان الرئيس ايوب خان يشاركنى هذا الراى . ان التبرير الوحيد لاستخدام القوة في العلاقات الدولية هو دفع الاعتداء ، ومن ثم ينبغى على الدولتين ان تتخليا عن فكرة حل المشاكل بالقوة وان تحترم كل منهما سيادة الاخرى ووحدة اراضيها ، بحيث يمهد هذا الاتفاق الى اقامة علاقات حسن جوار بين البلدين تجعل تسوية المشاكل بينهما اكثر سهولة » واقترح رئيس الوزراء الهندى ان توقع الهند وباكستان ميثاق عدم اعتداء متبادلا وان تتضافرا على القضاء على جو الحرب الباردة وان توقفا حملات الدعاية المتبادلة وتضاعفا من تبادلهما التجارى وتعاونهما من اجل استغلال مياه الانهار المشتركة .

اما بالنسبة الى باكستان فان الراى العام لم يكن يتوقع ايضا ان يسفر الاجتماع عن حل للخلافات ، وكان الرئيس ايوب خان يتمسك بضرورة استفتاء شعب كشمير واعطائه حق

تقرير مصيره . وقد كانت كل القوى السياسية فى باكستان المؤيدة والمعارضة ، تقف وراء هذا الرأى . واعلن الرئيس الباكستانى فى خطابه ، رفضه للفكرة القائلة بأن مشكلة كشمير غير قابلة للتفاوض وقال « ان مظاهر السلام لا تحل محل السلام الحقيقى ، وانه لابد لنا من مواجهة المشكلة وايجاد الظروف التى يمكن أن تصبح اساسا متينا للسلام بين بلدينا » وانه يمكن عقد ميثاق عدم اعتداء بين الدولتين بعد اتخاذ الخطوات اللازمة لتسوية المشكلات الاساسية المعلقة بين البلدين . وهنا نلاحظ أن رئيس الوزراء الهندى لم يكن قد علق اقتراح عقد الميثاق على شىء .

ونتيجة لهذا الخلاف المبدئى فى وجهات النظر، حدث خلاف بين الطرفين بخصوص اعداد جدول اعمال المؤتمر . فبينما كان رأى الهند الاكتفاء ببحث طرق تحسين العلاقات بين البلدين ، أصرت باكستان على ادراج مشكلة كشمير بالذات ضمن المباحثات ، الامر الذى عرقل تقدم المؤتمر فى البداية . ولكن تم التوصل بعد ذلك عن طريق المفاوضات الى اتفاق لم يعلن حول ترتيب معين لموضوعات النقاش .

وبدات الاجتماعات بين الطرفين واحيطت انباؤها بسرية تامة حتى صدور الاعلان الختامى للمؤتمر بعد أيام ، وقد وصفها رئيس الوزراء السوفييتى فى حديث صحفى له عقب انتهاء المؤتمر بقوله « لقد كانت سبعة أيام من البحث الصبور عن حلول يقبلها الطرفان » .

اعلان طشقند :

وصدر اعلان طشقند (وقد نشر نصه الكامل هنا فى باب الوثائق) يتضمن التزام الدولتين المبادىء التالية :

● تصميم البلدين على اعادة العلاقات السلمية بينهما وتدعيم العلاقات الودية بين الشعبين .

● التزام ميثاق الامم المتحدة وحل الخلافات بالطرق السلمية ، لذلك نوقشت مشكلة كشمير وتبادل الطرفان وجهات النظر بخصوصها .

● يلتزم البلدان سحب قواتهما المسلحة فى موعد لا يتجاوز ٢٥ فبراير ١٩٦٦ الى المواقع التى كانت فيها قبل ٥ اغسطس ١٩٦٥ ، ويراقب كل من الطرفين وقف اطلاق النار .

● تقوم العلاقات على اساس مبدأ عدم التدخل فى الشئون الداخلية .

● يلتزم كل من البلدين وقف الدعاية المعادية للاخرى ، وتشجيع الدعاية التى تدعم العلاقات الودية بينهما .

● عودة العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية بين البلدين ، وتبادل الاسرى ، وبحث المشكلات الخاصة باللاجئين ، واعادة الممتلكات والودائع التى استولى عليها كل جانب اثناء القتال .

● استمرار عقد الاجتماعات على مستوى القمة وعلى المستويات الاخرى فى الامور المشتركة وانشاء اجهزة هندية باكستانية تخبر حكوماتهما بالخطوات التى يجب اتخاذها مستقبلا .

واستقبل البيان من معظم المراقبين بالتفاؤل. وفى الهند أصدر حزب المؤتمر قرارا ذكر فيه انه سوف يبذل اقصى جهده لتنفيذ نقاط الاعلان . واعلنت الوزارة الجديدة فى بيانها الرسمى الاول احترامها للاتفاق ، وصرحت أنديرا غاندى رئيسة الوزراء « أن الهند تحتاج الى السلام لانها تواجه حربا اخرى هامة ضد الفقر والجهل والمرض » وفى باكستان ـ فانه على الرغم من وجود معارضة قوية انضمت اليها السيدة فاطمة جناح أرملة مؤسس باكستان التى كانت المرشحة المنافسة للرئيس أيوب خان فى انتخابات الرئاسة الماضية ورغم قيام المظاهرات التى اعتبرت اعلان طشقند فشلا ذريعا لباكستان وأن النص على مبدأ عدم التدخل يعنى منع باكستان من الاحتجاج على ابادة الهند لشعب كشمير ـ أعلن الرئيس الباكستانى أن شعب بلاده سوف يفعل كل شىء فى سبيل تنفيذ اعلان طشقند كاملا .

ومن الناحية العملية فقد صدرت الاوامر فى كل من البلدين بوقف حملات الدعاية المعادية واعادة العلاقات الدبلوماسية بينهما . وفى ٢٢ يناير الماضى اجتمع فى نيودلهى رئيسى كل من القوات الهندية والباكستانية لاعداد خطة لانسحاب القوات وبالفعل بدأت عمليات الانسحاب فى ٢٥ يناير ، وسمح للطائرات الباكستانية بالتحليق فوق الهند ، وبدأت عملية الافراج عن الاسرى وعودة العلاقات الاقتصادية والتجارية والنقل واستبدال النقاق بين البلدين . ومن الاخبار المشجعة انه قد انشئت فى نيودلهى « رابطة الصداقة الهندية الباكستانية » .

تقييم المؤتمر

مما لاشك فيه ان المؤتمر قد نجح نجاحا كبيرا . ففى اطار الظروف التى انعقد فيها ، تمثل نتائجه اقصى ما يمكن الوصول اليه فى المرحلة الحالية . صحيح ان الاعلان المشترك لم يتضمن حلا عمليا لمشكلة كشمير ، ولم ينص على اتفاق عدم اعتداء بين الدولتين وهو ما طالبت به الهند ، الا انه وضع الاطار الصحيح الذى يمكن أن تجرى فى اطاره اية محادثات مقبلة . ان مجرد انعقاد المؤتمر وعدم انهياره هو فى الواقع نجاح يجب الاشادة به ، فالاعلان قد نقل اسلوب معالجة قضية كشمير من مرحلة النزاع المسلح الى مرحلة المباحثات السلمية ، وهو امر يجب الحرص عليه .. فضلا عن ان الاعلان بذكره ان الطرفين تبادلا وجهات النظر بخصوص كشمير ، قد اعترف ضمنيا بأن هناك مشكلة بخصوصها . ولا يقلل من قيمة مؤتمر طشقند انه لم يحل قضية كشمير ، فان مشكلة سنين عديدة لم يكن يمكن ان تحل فى سبعة ايام . لقد كان السؤال الرئيسى فى طشقند هو : أحرب ام سلام فى شبه القارة الهندية ؟

واذا نظر الى الاعلان فى اسوأ الاحوال على انه تجميد للوضع القائم ، فانه يؤكد فى الوقت نفسه ان استخدام القوة لن يحل المشكلة ، وانه خسارة للطرفين ، وان الخلافات يجب ان تحل سلميا على ضوء الصداقة والتعاون . كذلك يعفى الاعلان المشاكل التى نتجت عن الحرب ، مثل الاسرى والممتلكات وقطع العلاقات الدبلوماسية ، وهكذا يحدد الطريق الى حل المشكلة بالاساليب السلمية .

واذا كان تقييم الدور الذى قامت به هذه الدبلوماسية فى المؤتمر فانه يتوقع من الان وصاعدا ان يكون للاتحاد السوفيتى دور فى العلاقات الهندية الباكستانية وفى تسوية الخلافات التى يمكن ان تهدد السلم فى آسيا .. ترى الى اى حد تستطيع الدبلوماسية السوفيتية القيام بذلك واقرار سلام دائم فى المنطقة ؟ وما هو موقف الصين الشعبية التى تريد ان تثبت دائما انها صاحبة القول الفصل فى آسيا ؟ . كما ان المؤتمر اظهر كوسيجين رئيس الوزراء السوفيتى كواحد من امهر الدبلوماسيين ، وقد اهتمت الصحف والمجلات الغربية كثيرا بذلك : فذكرت نيو ستيتسمان البريطانية فى عددها الصادر بتاريخ ١٤ يناير ١٩٦٦ ان المؤتمر « انتصار شخصى لكوسيجين ولسمعته كدبلوماسى » ووصفته الايكونوميست البريطانية فى عددها الصادر بتاريخ ١٥ يناير ١٩٦٦ بأنه « دبلوماسى ذكى وحذر » .

ان اعلان طشقند كان فى مصلحة الهند وباكستان فكل منهما يواجه مشاكل التنمية والفقر وتقف الهند على ابواب مجاعة قاسية بسبب نقص محصول القمح هذا العام ، وليس لاى منهما القدرة ولا الطاقة على الاستمرار فى القتال . كما أن هذا الاعلان فى مصلحة السلام العالمى والتعايش السلمى لان الحرب بين ستمائة مليون نسمة لا تحمل الخطر لهم وحسب ، بل للعالم كله . ان انتهاء حياة شاسترى رئيس الوزراء الهندى بتوقيع اعلان طشقند لهى خاتمة شريفة لحياة نبيلة قضاها الرجل فى خدمة السلام .

علي الدين هلال

التسلل الإسرائيلى فى افريقيا

تهدف هذه الدراسة الى رسم الاطار العام للميادين التى تمارس اسرائيل فيها نشاطها الى التسلل فى القارة الافريقية ، ولهذا يجدر بنا فى البداية ان نعرض للظروف والمناسبات التى هيأت الموقف لمثل هذا التسلل وما يترتب عليه من نتائج . وفى مقدمة هذه الظروف تأتى مناسبة اعلان الاستقلال ومبادرة اسرائيل الى الاعتراف بالدول الافريقية حال اعلان استقلالها ، وتبادل التمثيل الدبلوماسى والقنصلى معها ، الى جانب عرض رسمى منها لتقديم المساعدات لهذه الدول ، ويرتبط بهذا الجولات والزيارات التى تقوم بها وفود اسرائيلية على مستوى الوزراء والمسئولين وفى مقدمتهم وزراء الخارجية والمالية والاقتصاد والتجارة .

وفى حالات اخرى نجد ان عقد المؤتمرات اتخذ وسيلة لبدء الارتباطات . ففى احد المؤتمرات التى نظمتها الاحزاب الاشتراكية والجماعات الاشتراكية الافريقية المرتبطة بأفكار حزب العمال البريطانى والجمعية الفابية ، تقابل فى اكرا الوفد الاسرائيلى مع رشيدى كاواوا نائب رئيس حزب التانو ونائب رئيس جمهورية تنزانيا حاليا — واتفقا على تبادل الزيارات والتعاون . وفى مؤتمر منظمات الشباب الاشتراكى التابعة لاحزاب غرب اوربا الاشتراكية والمنعقد فى اسرائيل ، تمت دعوة جوزيف نيريرى (شقيق الرئيس نيريرى) رئيس منظمة شباب حزب التانو لحضور المؤتمر وايضا تم التعارف وبدات الارتباطات . وفى حالات متعددة تستغل اسرائيل نشاط الوكالات واللجان التابعة للامم المتحدة اما بطريق مباشر عن طريق ضغوط الحركة الصهيونية واسرائيل ، واما بطريق غير مباشر عن طريق التعاون مع وفود دول المعسكر الغربى ، وتكون النتيجة هى استقدام وفود الى اسرائيل باسم الزيارة والدراسة واستطلاع مجالات التعاون . ومن الامثلة : ان وفدا وزاريا من غرب نيجيريا الغربية رتبت له بعض المنظمات الدولية جولة دراسية فى ميدان التعاونيات الزراعية ، وبدلا من ان يزور مشروع الجزيرة فى السودان او غيره من المشروعات الناجحة فى افريقيا ، ذهب لزيارة اسرائيل وهناك تم الارتباط . وثمة حالة خاصة بنشاط الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل) فى مختلف المؤتمرات العمالية المرتبطة بالاتحادات العمالية فى المعسكر الغربى وحلفائه ، ومن الامثلة على ذلك التعرف على الزعماء النقابيين فى غانا وفى كينيا فى مؤتمر الاتحاد العالمى للنقابات العمالية الحرة . وزيادة على ذلك جرى نشاط مشترك بين الهستدروت واتحاد النقابات العمالية الامريكية ، وتم انشاء المعهد الاسيوى الافريقى فى اسرائيل لتدريب القيادات العمالية وشباب النقابيين ، كما تنظم الهستدروت ندوات عمالية تدعو لها زعامات نقابية من الدول الافريقية ، ومن الامثلة على ذلك ندوة التعاونيات التى انعقدت عام ١٩٥٨ .

وفى مختلف صور هذا النشاط تستفيد اسرائيل من نفوذ الدول الاستعمارية السابقة فى القارة ومن نشاط ونفوذ الاستعمار الجديد حاليا . ومن الامثلة على ذلك ، سعى اسرائيل المتواصل لاستصدار قرار من منظمة السوق الاوروبية المشتركة بأن تتخذ اسرائيل مقرا لتدريب المبعوثين القادمين من الدول الافريقية المنتسبة الى السوق . والمعروف ان الدول الافريقية المنتسبة الى السوق عددها ٢١ دولة . وتقدامن

لاسرائيل ان تحصل على هذه الميزة التى تقصرها معاهدة السوق على اعضائها الاصليين . وهذه الميزة التدريبية تتعلق بتدريب وفود مبعوثى الدول الافريقية الناطقة باللغة الفرنسية المنتسبة الى السوق وبعد ذلك سرى على غير هذه الدول . كما تحاول اسرائيل ان تحضر (بصفة مراقب) اجتماعات ومؤتمرات بعض الوحدات الجزئية فى القارة الافريقية ، مثل منظمة التعاون الافريقى الملجاشى (دول برازافيل) ومنظمة التعاون الفنى الافريقى واللجنة الاقتصادية لافريقيا التابعة للامم المتحدة .

هذه المقدمة توضح لنا نقطتين هما :

١ — ان اسرائيل تستغل العلاقة القائمة بينها وبين الكتلة الغربية استغلالا كاملا لتستفيد وتفيد ، الى جانب ماتقدمه لها الحركة الصهيونية والشخصيات اليهودية والصهيونية فى العالم من مساعدات وتسهيلات .

٢ — ان اسرائيل تحاول ان تؤكد لنفسها موقفا ذاتيا خاصا فى نطاق ارتباطها بدائرة المعسكر الغربى وعملها فى داخلها ، وليس ادل على هذا من ان اسرائيل هى صنيعة هذه الدول الاستعمارية ورأس حربة لها فى العالم الثالث عامة . ولكن فى نفس الوقت تبنى اسرائيل لنفسها موقفا وخطا سياسيا وذاتيا ذاتيا خاصا فى داخل التخطيط العام لهذه المجموعة الاستعمارية وداخل هذا الهجوم السياسى الاستعمارى العام . وهذا ما يمكن أن نطلق عليه دور الشريك أو محاولة الوصول الى مستوى الشريك .

النشاط الاسرائيلى فى قطاع الزراعة

نبدأ بالدراسة فى قطاع الزراعة والمشتغلين بها ، وهذا يشمل قطاع اقتصاديات الاستكفاء والرعى وجمع الثمار ، وكل الدراسات الحديثة تؤكد اهمية هذا القطاع فى حياة الدول الافريقية . ويثير الحديث موضوعات فنية وتنظيمية عديدة ، وفى مقدمتها التنظيم الزراعى التعاونى وتحويل الرحل والرعاه وجامعى الثمار الى زراع فى اطار تعاونى متعدد الاشكال . وترى بعض الدراسات الافريقية ان التقاليد الافريقية القديمة تحمل فى ثناياها قيم ومعانى التعاون فى الانتاج وتنظيم العمل الزراعى . وان اشكالا وتنظيمات تعاونية برزت فى ظل الادارة الاستعمارية الاوروبية قبل الاستقلال . وان التعاونيات نجحت فى مناطق متفرقة مثل تنجانيقا فى الشرق وغانا وساحل العاج ونيجيريا فى الغرب والسودان فى الوسط .

والشىء المستغرب هو ان يعمد بعض الدارسين فى هذا المجال الى التلميح بالتجربة الاسرائيلية فى التعاونيات عند الحديث عن نشاط الدول الافريقية فى هذا الميدان بعد الاستقلال ، وتضيف بعض الدراسات ان نصف النشاط الاسرائيلى فى افريقيا يتم فى ميدان المعونات والمساعدات المخصصة للتنمية والتنظيم الريفى ، مثل التعريف بطرق الزراعة الحديثة ونظام الدورات الزراعية واستعمال المخصبات واستعمال الالات الحديثة وتطبيق للانتاج والتسويق التعاونى ... الخ .

ويشير الاستاذ كيمبل الى ان التعاونيات توائم الترتيب النفسى الافريقى الحالى ، فالافريقى يعيش كصياد أو كراع أو كراقص أو كجامع ثمار فى جماعة تقليدية لها قيم ولها طرائق فى التعامل والتنظيم الاجتماعى . ومن ثم فانتقاله الى الحياة التعاونية الجماعية فى الزراعة لا يتناقض وميراثه الاجتماعى من ناحية ، كما تساعده على رفع مستواه الاقتصادى وتمنحه الاستقرار المادى وخبرات العمل المنظم والكفاءة من ناحية اخرى ، والتنظيم التعاونى يمثل البديل لملء الفراغ الناشىء عن التفكك فى الجو القبلى التقليدى .

واحب ان اضيف الى هذه التفسيرات الاوروبية والامريكية تفسيرا سياسيا أجده من واقع الظروف السياسية الحديثة فى الدول الافريقية المستقلة وخاصة البلاد ذات نظام الحزب الواحد . فهى تعمل على استقطاب الرأى العام فى قنوات تنظيمية ترتبط بالحزب الواحد أو تكون تابعة له ، ولما كانت الاوضاع الاقتصادية والسياسية والفكرية فى خارج المدن وفى المناطق الريفية والقبلية تشهد تعدد الولاءات وتنوع الارتباطات ، فان الحكومة المستقلة وتنظيم الحزب الواحد يخشيان باستمرار من وجود مستويات ولاء وارتباط تقف بين الاحتواء الشامل للنشاط الاجتماعى القومى وبين المواطنين والافراد مباشرة ،



ولذلك نجد هذه النظم تجمع الافراد فى تنظيمات حديثة غير التنظيمات القبلية الموروثة ، وهـذا يتيح لها أن تصل الى حياة النـاس فى اوقـات فراغهم وعملهم وفى مختلف صور حياتهم ، الامر الذى يحقق امكانية الاحتواء الشامل للنشـاط الاجتمـاعى والتاثير فى الراى العام وتجميعه وتوجيهه .

ومن ناحية اخرى نجد ان الحكم الاستعمارى الموروث قد ترك الاداة الحكومية فى هـذه الدول المستقلة فى حالة ضـعف نسبى وعجـز عن متطلبـات بناء الحكم الجديث الى جـانب ندرة الكفاءات والكادرات اللازمة لتسيير دولاب الاداة الحكومية ، هذا مع اتساع هائل فى المسـاحات الارضية لهذه البلاد وضعف شـديد فى وسائل الاتصال والمواصلات الداخلية . ولهذا تستعمل الحكومات الجـديدة نمـاذج التنظيم الاقليمـى والوظيفى والاجتماعى والانتاجى .. الخ وتربطها بالاداة الحكومية المركزية فى العاصـمة . والى جانب هذا تنتشر فى افريقيا نظريات متعددة عـن الاشتراكية الافريقية ، وبدون أن نناقش مضمون هذه الاراء ، نجد بعضها يرى التعاونيات الزراعية جزء اساسى من التطبيق الاشتراكى وصـورته المناسبة للحياة الافريقية . وتظهر هذه الاهتمامات فى دساتير بعض الاحزاب وفى آراء بعض القيادات الافريقية مثل الرئيس سنغور وحزبه فى السنغال والرئيس نيريرى وحزبه فى تنجانيقا .

ومن هنا بدا التفكير الاسرائيلى فى اسـتغلال الموقف الافريقى والحاجة الافريقية ، ولكن اسرائيل حين قدمت الصور التقليدية لانواع تعاونياتها ، فوجئت بالرفض الافريقى لنوعين من هذه الصور ، وهما الكيبوتز والموشاف شيتوفى وهما نوعـان قائمان على الوضع الجماعى الشيوعى . وبقى امامها ان تقدم النوع الثالث وهو الموشـاف . وحقيقة هذا النوع الثالث انه نظام عادى تعيش فيه

كل عائلة بمفردها فى السكن ولها ارضها التى تستغلها وكل فلاح يعيش فى استقلال فيما عدا احتياجات التعاون المتبادل بين سكان القرية ، ويتم التعاون الخارجى خلال التنظيم التعاونى من شراء ادوات وبذور وتسويق محصولات وتقديم قروض وتوزيع ارباح ناتجة عن التسويق ، مع قيام اتحاد عام لهذه الجمعيات الاقليمية .

وهذا النوع لا يزيد على اى وضع تعاونى قائم فى البلاد المختلفة ولا يتميز منه ، ونجد امثاله فى مشروع الجزيرة بالسودان وفى الجمعيات التعاونية الزراعية فى ج.ع.م. وفى عدد من دول غرب اوربا . ومعنى هذا ان اسرائيل فوجئت بان ما تقدمه من نموذج ليس شيئا فريدا متميزا خاصا بها،وانما هو نموذج تعرفه جميع المجتمعات الزراعية وتستطيع ان تقدمه دول وحكومات افريقية وغير افريقية بكل سهولة ويسر .

ويأتى فى ميدان النشاط الزراعى مشروعات تعمير الارض واستصلاحها واقامة قرى جديدة أو مستعمرات زراعية عليها . وقد تقدمت اسرائيل بعروض الى مالى وتنجانيقا للاسهام فى هذا المجال . كما استقدمت الى بلادها طلابا من اثيوبيا وكينيا وتنجانيقا ، وتبنت فكرة اقامة مؤتمر لدراسة هذا الموضوع ، وفعلا انعقد عام ١٩٦٢ مؤتمر لدراسة التخطيط الزراعى فى الدول النامية . وامتد النشاط الاسرائيلى الى دراسة مشكلات التعليم الزراعى واستغلال الارض وتحسين وسائل الزراعة وبناء الوحدات القروية الزراعية فى غرب وشرق نيجيريا وتنجانيقا وسيراليون .

ويدخل فى هذا الميدان نشاط التدريب على العمل الزراعى ، وحتى عام ١٩٦١ كان خمس عدد الوافدين للتدريب فى اسرائيل يجيئون من ميدان النشاط الزراعى . وقد واجهت هذه الوفود مشكلات تعدد البرامج وقيمة التدريب العملى وعدم امكان تغيير العادات والقيم والمفاهيم فى مدة زمنية قصيرة مشحونة بالمحاضرات والزيارات ، مع فوارق مناخية وبيئية اثرت فى البعوث والوفود . وعلى الرغم من هذا فان النشاط الاسرائيلى فى المجال التدريبى يعتبر اوسع نشاط فى قطاع الزراعة والتنمية الزراعية ، وقد اسهم فى هذه الخدمات التدريبية الهستدروت والمعهد الاسيوى الافريقى . والى جانب هذا قامت اسرائيل بانشاء مراكز للتدريب فى افريقيا احدها فى السنغال وآخر فى الفولتا العليا ليخدم الوافدين من دول مجلس الوفاق وهى داهومى وساحل العاج والفولتا العليا والنيجر . وسبب هذا الاجراء هو التقليل من النفقات المالية التى تحملتها اسرائيل فى استقدام الوافدين من افريقيا واعادتهم اليها .

والجدول التالى يوضح البرامج التدريبية الزراعية التى تمت فى عام ١٩٦١ ثم تكررت عام ١٩٦٢ وعام ١٩٦٣ باللغتين الانجليزية والفرنسية، ويلاحظ فى الجدول تعدد البرامج وتفاوت الفترة الزمنية اللازمة لكل برنامج وتنوع الوافدين من الدول الافريقية والاسيوية ، وفيما يلى جدول عام ١٩٦١ :

موضوع البرنامج	اسم الدولة	عدد الوافدين	مدة البرنامج	لغة التدريس
موضوعات زراعية عامة	ليبريا وسيراليون	٢٢	١٠ اشهر	انجليزى
تدريب زراعى	اثيوبيا	٢٠	٥ اشهر	انجليزى
موضوعات زراعية عامة	الكونغو	١٠	٦ اشهر	فرنسى
وسائل الرى	دول من آسيا وافريقيا	٢٥	٤ اشهر	انجليزى
هندسة الرى	١٢ دولة	١٩	٦ اسابيع	انجليزى
تدريب زراعى	دول من شرق افريقيا	١٩	٤ اشهر	انجليزى
تربية الدواجن	غانا ونيجيريا	١٧	٥ اشهر	انجليزى
موضوعات زراعية عامة	جمهورية افريقيا الوسطى	٢٥	١٠ اشهر	فرنسى
تربية الدواجن	غانا وسيراليون وقبرص والهند وايران ولاوس،	١٤	٥ اشهر	انجليزى

النشاط الاسرائيلي في قطاع الشباب

قضية الشباب هي احدى القضايا الحساسة في حياة افريقيا المعاصرة ، فهناك مشكلات الالتحاق بالمدارس والمعاهد والجامعات ، وبعد التخرج او عدم الاستمرار في الدراسة توجد مشكلات العمل والتكيف مع البيئة ، وهناك مشكلات الهجرة المستمرة من الريف الى بيئة الحضر والمدنية للبحث عن العمل ، وفي المدينة توجد مشكلات الاسكان واكتساب الخبرات ومشكلات الجريمة والانحراف والبطالة . ولهذا تتعدد في هذا المجال الاراء والتجارب حول تنظيم النوادي والاتحادات الرياضية والثقافية والاقليمية والمهنية ، ونوادي تنظيم اوقات الفراغ وتنمية البيئة وتوجيه العمل وبرامج التدريب المهني .

وقبل كل هذا تظهر آثار ووظيفة التنظيم السياسي الواحد في المجتمع الافريقي ، فالدول ذات نظام الحزب الواحد تستقطب العمل السياسي في داخل المجتمع ولهذا تهتم بتنظيم الشباب وحمايته من الانحراف الفكري وتربيته سياسيا حتى يكون معينا متجدداللانصار ولاعضاء الحزب ولخدمة الحكومة ، ورصيدا للقيادات السياسية والفكرية والتنظيمية في الدولة . ومن امثلة هذا حزب التانو في تنجانيقا وحزب المؤتمر الشعبي في غانا والحزب الديمقراطي في غينيا فلكل منها منظمة شباب تابعة للحزب . وبحكم دستور الحزب لها مقاعد مخصصة على جميع مستويات التنظيم الحزبي من وحدة القرية والحي الى المؤتمر القومي العام . وينطبق هذا ايضا بالنسبة الى منظمة النساء التابعة لكل حزب .

وترتيبا على هذا تسهم جميع الاحزاب الافريقية في مؤتمرات الشباب وفي التنظيمات الطلابية العالمية وتحاول اسرائيل باستمرار حضور مؤتمرات الشباب والطلاب المرتبطة بالمعسكر الغربي بعد اندلاع نيران الحرب الباردة وتحطم الوحدة العالمية في تنظيم الشباب والطلاب ،واكثر من هذا دعت اسرائيل الى عقد مؤتمر قيادات الاتحاد الدولي للشباب الاشتراكي التابع للاحزاب الاشتراكية وقد عقد في اسرائيل عام ١٩٥٩ وحضره ممثلون من ١١ دولة .وطبعا في اثناء انعقاد المؤتمر القيت محاضرات وتمت جولات وزيارات لدعم وجهة النظر الاسرائيلية . كما زادت اسرائيل بعدها وفود من شباب بعض الدول الافريقية .

وترفع اسرائيل في عملية تسللها الى افريقيا صورة منظمتي الجدناع وناحال الاسرائيليتين ، ولكلا المنظمتين طابع عسكري في التنظيم والتدريب وان كانت الاولى تخضع لوزارة التربية والتعليم وقيادة الجيش معا ، بينما تدخل الثانية في اطار الجيش الاسرائيلي . وقد استعانت غانا بجهود هذه المنظمات في انشاء منظمة « كتيبة البنائين » عام ١٩٥٧ ، كما ارسلت وفودا رسمية عام ١٩٥٩ وعام ١٩٦١ لزيارة اسرائيل تمهيدا للاستعانة بخبرتها على انشاء منظمة الرواد الغانية . وقد استغلت اسرائيل هذا الجو فقامت بانشاء مركز دائم بها لتدريب الشباب باللغتين الانجليزية والفرنسية . كما زارت وفود اسرائيلية بلادا افريقية مثل توجو وساحل العاج وتنجانيقا . واخيرا اسهمت اسرائيل في اقامة مركز دائم لتدريب الشباب في تنجانيقا وقدمت المدربين والعاملين فيه . ومن عام ١٩٦١ دعت الى عقد ندوه لدراسة مشكلات الطفولة وحضرها مندوبون من دول آسيا وافريقيا من بينهم ١٥ مندوبا من افريقيا الناطقة باللغة الانجليزية والناطقة باللغة الفرنسية .

ويرتبط بهذا النشاط تنظيم برامج التدريب المهني . ويعرف الجميع مدى الحاجة الملحة التي تشعر بها دول افريقيا تجاه هذا النوع من التدريب وتسهم في ميدان تقديم هذه المعونات دول عدة اوربية وامريكية . ولذلك اسرعت اسرائيل في اقامة مركز للتدريب المهني منذ عام ١٩٦١ تستقدم له وفودا افريقية ، كما ارسلت بعثات من المدربين الى دول افريقية في هذا الميدان مثل غانا وليبيريا واثيوبيا ومالي والنيجر وتوجو .

النشاط الاسرائيلي في قطاع العمال

في هذا الميدان تنشط منظمة الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل) ؛ ولهذه المنظمة ارتباط قديم بالاتحادات العمالية الاوروبية والامريكية ، ولها حاليا دور في نشاط الاتحاد العالمي للنقابات الحرة (المعسكر الغربي) . وهذا يمهد امامها طرق التسلل والارتباط بالزعامات الافريقية والمنظمات النقابية . ولقد تم انشاء المعهد الاسيوي الافريقي بالاتفاق بين الهستدروت واتحاد العمال الامريكي في تل ابيب . وهدف هذا المعهد تدريب القيادات العمالية ، وبدا نشاطه

...د عام ١٩٦٠ وله هيئة تدريس دائمة . والى
...انب هذا المعهد انشأ الاتحاد العالمى للنقابات
...حره معهدا نقابيا فى كمبالا (اوغندا) للتدريب
...نقابى العمالى . وتستفيد الهستدروت من هذا
...معهد ايضا لارتباطهما بهذا الاتحاد الدولى .
...عرض جدولا يوضح برامج المعهد الاسرائيلى
...ام ١٩٦٢ تبيانا لخطورته ودوره فى التسلل
الاسرائيلى فى افريقيا .

ونظرا الى اتجاه برامج معهد كمبالا الى الطابع ...نقابى المتخصص على عكس برامج المعهد الاسرائيلى التى يغلب عليها الطابع الدعائى ، ...هرت انتقادات عديدة ابداها النقابيون المبعوثون الافريقيون بشأن برامج المعهد الاسرئيلى ، وقد ايدت التجربة الواقعية هذه الانتقادات حين عاد هؤلاء المبعوثون الى ...لادهم فوجدوا تركيبا اقتصاديا واجتماعيا ...ختلفا عما سمعوا عنه فى اسرائيل .

ومن ثم وجدوا المشكلات العمالية التى عليهم ...ن يواجهوها فى بلادهم اثناء عملهم اليومى ، ...ختلفة ايضا عما سمعوه هناك . وقد دعا هذا ...زارة العمل الاسرائيلية الى عقد ندوة لدراسة ...رنامج العلاقات الصناعية على نمط مقارب ...رامج معهد كمبالا لمدة شهرين فى عام ١٩٦٢

...نشاط الاسرائيلى فى المشروعات المشتركة :

...تتخذ اسرائيل خطواتها فى هذا الميدان عن طريق عدد من الشركات الاسرائيلية التابعة للهستدروت او للدولة المتحالفة مع شركات ومؤسسات اوروبية وامريكية . ومن الشركات التابعة للهستدروت شركة سليل بونيه ومن الشركات المشتركة شركة ميكوروت للمياه وشركة زيم للملاحة وشركة امبال للاستثمارات الخاصة برأس المال الاجنبى ، ومجموعة شركات امكور التى تمثل تحالفا راسماليا فرنسيا اسرائيليا . والى جوار هذا عدد من الشركات ذات رءوس الاموال المختلطة تشترك فيها اسرائيل ودول مثل السويد وبريطانيا والمانيا الغربية والولايات المتحدة .

ويقدم كتاب « الحرب الاقتصادية فى المجتمع الانسانى » احدث مجموعة من الارقام والاحصاءات فى هذا المجال فهو يذكر ان منظمة الهستدروت تمارس فى غانا نشاطا تجاريا للتصدير والاستيراد واشتركت فى انشاء شركة النجمة السوداء للملاحة التى اشترتها باكملها حكومة غانا ، كما اشتركت فى انشاء شركة الانشاءات الاهلية ، وفى مالاجاش اشتركت مع شركة فرنسية فى بناء فندق ، وفى نيجيريا اشتركت بواسطة شركة سوليل بونيه فى انشاء شركة تطوير مصادر المياه وشركة التعاون والبناء وشركة نيجر سول . وتقوم شركة تطوير مصادر المياه بالعمل فى عدد من الدول الافريقية الاخرى . وفى سيراليون اشتركت الشركات

● برامج المعهد الاسرائيلى عام ١٩٦٢ ●

مدة البرنامج	عدد الطلاب	الناطقين بالانجليزية	الناطقين بالفرنسية	عدد الدول
٦ اشهر	٧١	٣٩	٣٢	٢٤
٤ اشهر	٥١	٢٥	٢٦	٢٦
٣١/٢ اشهر	٤٨	٤٨	—	١٩

التابعة للهستدروت فى انشاء شركة البناء الاهلية، وفى كينيا اسهمت الهستدروت فى انشــاء شركة كوربين التجارة . كما يذكر المرجـع نفســه ' اسرائيل توسعت فى حجم تجارتها الخارجية مع الدول الافريقية : ففى عام ١٩٦٤ بلغت قيمتها ٣٧ مليون دولار تخص صادرتها ١٣ مليون دولار ووارداتها ٢٤ مليون دولار .

ولقد ازداد التبادل التجارى وعقد الاتفاقيات التجارية واتفاقيات الدفع بين اسرائيل وبين غانا والكاميرون وليبريا وتوجو وساحل العاج وجابون ومدغشقر وروديسيا الجنوبية . هذا فضلا عن النشاط التجارى الاسرائيلى مع حكومة الاقلية البيضاء فى جنوب افريقيا . وقد ظهر هذا النشاط ايضا فى تنفيذ مشروعات عديدة فى سيراليون وساحل العاج وليبيريا وكينيا ونيجيريا واثيوبيا وغانـــا وافريقيا الوسطى ، ومن بين هذه المشروعات رصف الطرق وبناء الفنادق ومبان حكومية ومصانع للادوية ووحدات سكنية متعـددة ومشروعات لجمعيات تعاونية وللرى ولحفظ اللحوم والاسماك وعصير البرتقال . كما قدمت اسرائيل قروضا الى سيراليون وغانا وغرب وشرق نيجيريا وليبيريا وساحل العـــاج ، وعقدت اتفاقيات للنقل الجوى ولخطوط الملاحة البحـرية واتفاقيات للتـدريب المهنى والفنى وارسلت وفودا وخبراء فى مجالات متوعة على ماهو مبين فى الجدول الاتى (حتى عام ١٩٦٣)

المهنة	عدد الخبراء	عدد الدول
الطب	١٧١	١٩
الزراعة	٢٤٥	٣٥
تدريبات الشباب	١٣٠	٢٣
التعليم	١٠٢	١١
الصناعة والتعدين والانشاء	١٠٥	١٩
الاقتصاد والادارة	٦٦	١٣
مهن اخرى	٢٥٩	٢٩

وعلى الرغم من هذا الوسـم الـذى تظهره الارقام ، فان عددا من الدراسات الخاصة بهذا الموضوع تتساءل عن احتمالات المستقبل ، وهل تمتلك اسرائيل القدرات والامكانيات التى تسمح لها بمواجهة هذه الطلبات وما سـيزيد عليها فى المستقبل ؟ وقد اشار موردخاى كريتين الى انه الى جانب هذا التساؤل فهناك صعاب قد واجهها الافريقيون اثناء اقامتهم فى اسرائيل ، مثل العلاقات بين الطلاب الافريقيين القادمين من دول افريقية مشتبكة سياسيا بعضها مع بعض ، وايضا ندرة عدد الكنائس المسيحية اللازمة لتقديم الخدمات الدينية لهؤلاء الطلاب ، ومنها الاحتقار الذى يشعر به الافريقيون من استعمال كلمة كوشى (زنجى) للاشــارة اليهم او للتعبير عنهم فى الاوســـاط الاجتماعية الشعبية فى اسرائيل . كما ان عديد من الافريقيين صرحوا بانهم يشعرون فى اسرائيل بانهم اناس من الدرجة الثانية .

زد على هذا شكاوى الافريقيين الخاصة بنشاط الخبراء الاسرائيليين العاملين فى بلادهم . فقـد لاحظوا ان هؤلاء الخبراء يسكنون ويتجمعون فى حى واحد ، ويقيمون مدارس خاصة بابنائهم ، ويرفض بعضهم الاقامة فى الريف ويطلبون الاقامة فى المدينة ، مع شعور الاسرائيليين المتزايد بحدة المنافسة التـى يواجهونها فى افـريقيا من دول صغيرة متقدمة فيوغوسلافيا مثلا ترفع شعارات الاشتراكية ، وعدم الانحياز وتتخذ باسـتمرار فى الامم المتحدة وفى خارجها مواقف التأييد للقضايا الافريقية الدولية ، وقبل كل هـذا تظهر آثـار المـوقف العربى ومطـاردته الـدائبة للتسـلل الاسرائيلى وما تحققه هـذه الجهود العـربية الصادقة من مكاسب فكرية وسياسية واقتصادية كل يوم ، وفى هــذا المجال نشير الى نشــاط الاجهزة الثقافية والسياسة والاعلامية المصرية، وفى ميدان العلاقات الاقتصادية والانشاءات نشير

الى دور شركة النصر للتصدير والاستيراد والاجهزة الاخرى التابعة لوزارة الاقتصاد فى ج ٠ ع ٠ م ٠

خـاتمة

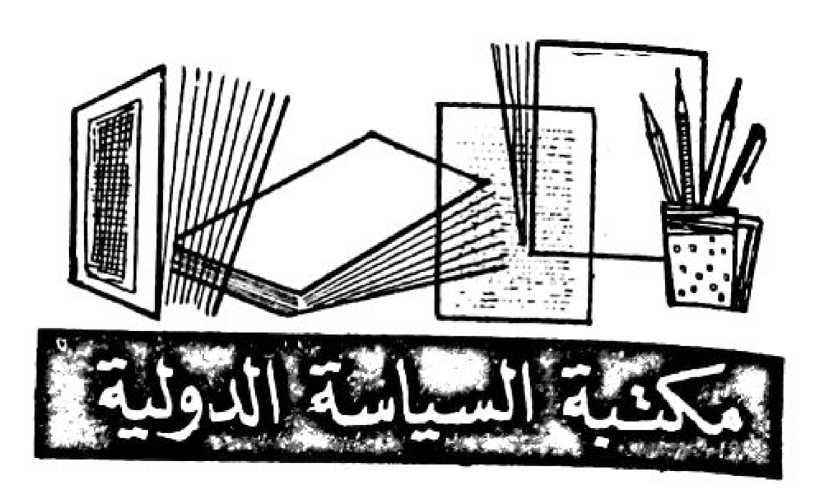
كل هذا النشاط الاسرائيلى المتعدد الالوان يحكمه هدف يسيطر على القيادات الاسرائيلية ، وتعبر عن هذا الهدف جولدا مايير وزيرة الخارجية الاسرائيلية بقولها : « تريد اسرائيل شيئا فى مقابل هذه المعونات التى تقدمها ، انها تريد صداقة هذه الدول الافريقية والاسيوية » .

ويكشف بن جوريون عن معنى هذه الصداقة فيقول « ان اسرائيل هى السند الحقيقى للغرب فى افريقيا » .

وتنمو فى داخل الفكر العالمى موجة هادفة الى اكتشاف حقيقة الدور الاسرائيلى فى القارة، ففضلا عن الدور العربى وجهود المثقفين والسياسيين العرب ومنها على سبيل المثال : مانشره الاهرام عن دعوة الفكر الفرنسى جان بول سارتر لزيارة القاهرة وما سوف يصدر عن مجلته الازمنة الحديثة من دراسة جديدة للقضية الفلسطينية وايضا ماتما من علاقات فكرية مع برتراندراسل وارسكين تشايلدرز والفيلسوف الفرنسى جان بيرك ... الخ ، تقول فضلا عن هذا كله تسجل دراسة سوفيتية عن تاريخ افريقيا بان الولايات المتحدة هى اكبر واغنى القوى الاستعمارية،وهى القوة الرئيسية فى الاندفاع الذى يقوم به الاستعمار الجديد ، ويلى الولايات المتحدة فى هذا المجال دول عدة فى مقدمتها بريطانيا والمانيا الغربية وفرنسا واسرائيل . وكذلك يتحدث المؤلف البريطانى جاك وودبز عن ان اسرائيل هى احدى ادوات الاستعمار الجديد فى القارة الافريقية ، ومثل هذا الخط السياسى واضح فى دراسات مجلة الشئون الدولية السوفيتية ويتضح هذا الاتجاه ايضا فى المناقشات التى دارت فى مؤتمر القمة الافريقى المنعقد فى اكرا فى اكتوبر ١٩٦٥ حينما عرض على الرؤساء موضوع التخريب فى القارة فلقد تكلم الرئيس سيكوتورى حول نشاط اسرائيل التخريبى ضد الدول العربية الاعضاء فى منظمة الوحدة الافريقية ، ولهذا احتوى القرار الخاص بموضوع التخريب نصا يمنع اى نشاط موجه ضد اى دولة افريقية عضو فى منظمة الوحدة الافريقية .

ان الكلمة الوحيدة تعليقا على هذه الدراسة هو ان الموقف يتطلب ان تنشىء الحكومة معهدا مصريا لدراسات اسرائيل ومعهدا مصريا ومركز بحث للدراسات الافريقية ، وان تشرف على هذه المعاهد وتدعمها ماليا وتزودها بجميع الوثائق والدراسات والبيانات الضرورية للدراسة ، وان يتفرغ الدارسون والعاملون بالمعهدين ، وان يكونا على علاقات اخذ وعطاء مع جميع الاجهزة العاملة فى هذه الميادين فى داخل الجمهورية العربية المتحدة وفى الجامعة العربية. كما يقوم معهد الدراسات الافريقية بالاتصال بالمعاهد المماثلة فى افريقيا ويرسل وفودا علمية متخصصة وفرقا من الشباب لدراسات تدريبية وميدانية فى افريقيا ، مع الاهتمام المباشر الفعلى بتعلم اللغات الانجليزية والفرنسية والافريقية ، ومتابعة مما يكتب وينشر بهذه اللغات فى افريقيا وفى خارجها .

د. عبد الملك عوده



مكتبة السياسة الدولية

- التغيير الاجتماعى فى الشرق الاوسط
- اسرائيل .. الوجه الآخر من العملة
- التطور التاريخى لاتحاد مالى
- كفاح مصر من اجل الاستقلال
- جامعة الدول العربية
- سلطة المحكمة الدولية
- منظمة اتحاد البريد العالمى

التغيير الاجتماعى فى الشرق الأوسط

The Politics of Social Change in The Middle East and North Africa.
Manferd Halpern.
Princeton, U.S.A. 1963.

كتب هالبرن وهو استاذ العلوم السياسية بجامعة برنستون هذا المؤلف بعد دراسة طويلة عن الشرق الاوسط وبعد ان سافر مرارا الى هذه المنطقة ، وهو هنا يحاول تحليل اسباب وحركة الثورة العميقة التى تسود المنطقة الممتدة من المغرب الى باكستان وفحص القوى والجماعات والافكار والمؤسسات الموجودة فى حركتها وتقدير الاتجاه الذى قد تأخذه المنطقة فى المستقبل . وقد قسم هذا الكتاب الى خمسة اجزاء بحيث يرسم هيكل التغيير فى المنطقة وهو اولا : أن طريقة الحياة التى استمرت حوالى ألف وثلاثمائة عام دمرتها تحديات العصر الحديث ولم تكن مستعدة تماما لمواجهتها كنظام للعقيدة والحركة ، وثانيا ان نظاما اجتماعيا جديدا بقيم اجتماعية جديدة قد حل محل المجتمع التقليدى ، وثالثا أن مجالا جديدا للاختيارات العقائدية قد فتح لنوع جديد من النخبة ، ورابعا ان ادوات سياسية قد وضعت تحت تصرف هذه النخبة ، واخيرا هذه الحقيقة وهى أن رجالا جددا يستعملون وسائل جديدة

٤٤٢
للوصول الى اهداف جديدة فى محاولاتهم التعامل مع سياسة التغيير الاجتماعى ، تستلزم نتائج ثورية فى الداخل والخارج .

ماهو الشرق الاوسط : ان المشكلة التى تواجه اى باحث حول موضوع معين عن الشرق الاوسط هى تعريف الشرق الاوسط ، وهنا نجد ان الكاتب يستعمل اصطلاح « الشرق الاوسط » للدلالة على المنطقة من المغرب حتى باكستان ولكنه مع ذلك استبعد اسرائيل لرغبته فى توضيح الثورة الاجتماعية فى المجتمع الاسلامى ، وان كان يعبر عن وجهة النظر الغربية من حيث قوله « ان اسرائيل وجدت لتبقى » ولكنه من ناحية اخرى يرى ان الصراع العربى الاسرائيلى حتمى وينبىء بتهديد مستمر بتجدد نشوب الحرب بين العرب واسرائيل فى الوقت الذى لا توجد فيه اى عوائق داخلية أو خارجية تمنع تجدد هذه الحرب، وكذلك استبعد مشيخات وامارات الخليج والجنوب العربى على اعتبار انها لم تشهد المشكلات أو تطور المؤسسات محل دراسته . هذا التعريف ارى انه معيب من ناحيتين : الاولى ضم ايران وباكستان وافغانستان الى منطقة الشرق الاوسط مع عدم وجود روابط قوية بين هذه البلاد والمنطقة مما يسمح بادخالها فيها ، والثانية استبعاد الكويت والبحرين وقطر للسبب الذى بينه لاينم عن حقيقة واقعة لان مثل هذه الامارات شهدت فعلا المشكلات وتطور المؤسسات وعلى وجه الخصوص دولة الكويت.

الاسلام ـ دوره وآثاره السابقة والحديثة فى المنطقة

نشأ الاسلام فى بادىء امره كتعبير ليس فقط عن دين وانما ايضا عن مجتمع وطريقة حياة ، ولكن بعد انتشاره فى عهد الامويين من فرنسا حتى الهند ثم العباسيين ثم العثمانيين تطور المجتمع الاسلامى الى أن يكون حقيقة سياسية تاريخية . وقد تمكن الاسلام من تحقيق اخوة جميع المسلمين على اختلافهم ، وهذا يفسر القوة التى جعلت النظام الاسلامى القديم يبقى اطول مدة رغم الصراعات المختلفة داخله ، لانه كان قادرا على تحويل التنافس والتعارض المستمر ـ سواء بين العلماء والسلاطين او بين مختلف العصبيات أو مختلف المصالح ـ الى قوى للتجديد السياسى والبقاء الاجتماعى المستمر مما ادى الى وصفه بانه كان نظاما اجتماعيا وسياسيا متحركا فى كل اجزائه مع استمراره ساكنا فى مجموعه . ولكن هذا النظام الاسلامى اصابه الضعف لفترة طويلة حتى القرن التاسع عشر مما جعله غير مستعد لمواجهة تحديات العصر الحديث ، مما مكن من سيطرة القوى الاجنبية على العالم الاسلامى قبل ان يستعيد قوة وحساسية اتجاهه .

ولذلك فانه بالنسبة الى القادة المسلمين فى الشرق الاوسط الان ، انتقلت المعركة من مجال الدين الى مجال السياسة ، مما حدا ببعضهم الى تسمية تنظيماتهم الجديدة باسماء قديمة ، بينما البعض الاخر يؤكد اتجاهه القومى والكلام عن الاشتراكية والقومية وغيرها من الافكار الحديثة . وبالرغم من ان الحركات الاسلامية المتطرفة ادت دورا فى جميع انحاء الشرق الاوسط وكانت تشكل فى الخمسينات المجموعات السياسية التى لها اتصال واسع المدى بعضها ببعض ، الا ان فشلت فى الحصول على الاستقرار والدوام مما اصابتها بالشلل وكسر حركتها وهو ما حدث بالفعل .

هل هى ثورة طبقية ؟ من هذا نجد ان البناء الاجتماعى الذى طبع المجتمع الاسلامى لاكثر من الف سنة قد تغير تغييرا حاسما ، وهذا يوضح ظهور طبقات اجتماعية جديدة وتغير محيط الطبقات التقليدية ، فان الملوك والاقطاعيين والطبقة العليا القديمة فى المدن ـ وهم من يطلق عليهم « بالنخبة التقليدية » ـ فى هبوط مستمر، فقد هبط رصيد الملوك فى المنطقة ، وحتى القائمون منهم الان يواجهون على الاقل داخليا ازمة حادة حول حقهم فى الحكم مما يجعلهم اما ان يلجأوا الى وضع جميع القوى فى ايديهم بدعوى «التحضر» مع استخدام هذه القوى بدون فائدة عملية ، وأما ان يستخدموا قوتهم فى موازنة العناصر السياسية بوضع كل منها ضد الاخر دون السماح لاى منها بتنفيذ برنامج طويل المدى قد يهدد مركزهم فى الحكم ، ومما يزيد الامر خطورة بالنسبة الى الملوك تعاونهم مع الدول الغربية وطبيعة العناصر الاقطاعية والبرجوازية التقليدية التى اتحدت معها الملكية .

فالنخبة الاقطاعية غير ذات جذور عميقة فى الشرق الاوسط ، مما ادى الى ضعفها وسهولة تحطيمها ، اما الطبقة العليا فى المدن فان منافسة الراسمالية الغربية لها لم تمكنها من خلق برجوازية

صناعية حقيقية ولم يكن لها تأثير سياسى واجتماعى خطير حتى الحرب العالمية الثانية ولقد عانت بعد الحرب من فقدانها الصلة بالنشاط السياسى الشعبى ومن تمزقها الداخلى وفى الوقت نفسه ، وان اتحدت كالعادة مع الاقطاع تحت تأثير ضغط التغيير من اسفل .

وتكون الطبقة المتوسطة الجديدة القوة الثورية الاساسية خاصة الفئة التى تحصل على مرتبات ، وهى تكون معظم النشاط السياسى والاجتماعى والقطاع الاقتصادى الآن فى الشرق الأوسط . ذلك ان هذه المنطقة دخلت عصر « الادارة الحديثة » قبل ان تصل الى « عصر الآلة » مما استتبع حصول هذه الفئة على القوة قبل حصولها على المركز او الأمن او الرخاء وهى لذلك تستعمل نوفها فى تحمل مسئولية القيام بالعمل الثورى بالتوافق ايديولوجيا مع « القومية » و « الاصلاح الاجتماعى » . ويكون الفريق الذى يسعى لفكر وفلسفة جديدة اكبر وانشط فريق فى هذه الطبقة من الناحية السياسية ، ويعتبر القوة المسيطرة فى الطبقة المتوسطة الجديدة بما يملك من معرفة وجدت الطريق الى الكشف عن تحجر وضعف التقاليد ، وبما لديه من القوة والثقة بالنفس ما يكفيه لتحمل مهمة اعادة بناء المجتمع ، ويرى المؤلف أن عبد الناصر يمثل صورة هذا الفريق بالكامل . ونحن نرى ان عبد الناصر هو زعيم ثورة فئات وقوى الشعب العامل وليس زعيما لطبقة جديدة كما يقول المؤلف الامريكى .

ويأخذ التغيير فى النظام السياسى والاجتماعى ثلاث مراحل متتالية وان كانت متداخلة ، الاولى تتمثل فى المعركة بين الطبقة المتوسطة الجديدة وبين الطبقة الحاكمة القديمة ، وفى هذه اللحظة غير العادية عندما تهزم الطبقة الحاكمة ولم يتم للفلاحين والعمال تنظيم انفسهم بعد ، فان السياسة تصبح مباراة تلعب بالكامل تقريبا داخل الطبقة المتوسطة الجديدة . والمشكلة الحيوية فى هذه المرحلة هى اى شريحة من هذه الطبقة سوف تسيطر ، وما هى الايديولوجية الاصيلة التى سوف تفضلها ؟ فالشيوعية لها جاذبية خاصة سواء من ناحية النظرية الماركسية نفسها او بالذات فى التطبيق السوفيتى لها ، كنموذج للتقدم السريع فى النواحى الاقتصادية والفنية والثقافية والسياسية . وان كانت يوغوسلافيا التيتوية قد اصبحت فى السنوات الاخيرة احد النماذج ذات الجاذبية الكبيرة بالنسبة الى المصلحين الوطنيين ، وكذلك الصين تظهر ولديها جاذبيات سياسية واجتماعية متعددة ، خاصة وانها دولة اسيوية وليست قوة متقدمة صناعيا وعسكريا تمكنها من فرض نفوذها على الشرق الاوسط . ولكن من ناحية اخرى هناك حدود لقبول النظرية الماركسية وتطبيقاتها ، خاصة وان الاسلام احترم حرية الفرد الخاصة ، ولم يعرف الكبت الدينى او غسيل المخ السياسى . ولقد اثرت هذه الجاذبيات وهذه الحدود فى حظ الاحزاب الشيوعية فى المنطقة فهى جميعا صغيرة ومعظمها احزاب غير رسمية او خارج القانون وفى بعض البلاد لم يوجد بها حزب شيوعى ، ويرجع ذلك بالذات الى منافسة الحركات الوطنية القوية للحركة الشيوعية بالمنطقة ، مما دفع الشيوعيين نظرا لضعف حركتهم الى الدخول فيها .

الايديولوجية الثانية التى تظهر امام الطبقة المتوسطة الجديدة عند وصولها الى الحكم هى « القومية » التى اصبحت اكثر الصيحات الارادية قبولا فى عصر التغيير الاجتماعى هذا ، ولقد تعدت القومية مجال الدولة الى مجال العالم العربى فى صورة « القومية العربية » التى تكون انعكاسا لوصول هذه الطبقة الى الحكم . واعتناقها لتلك القومية ليس فقط على انها فكرة ، بل على انها ايديولوجية . ولكن من جهة أخرى فان القومية عقيدة محدودة ، فهى تستطيع ان تخلق دولا جديدة ولكنها لا تستطيع حل مشاكل تلك الدول بان تضم افرادها فى برامج اجتماعية واقتصادية معينة .

ومن ناحية ثالثة نجد أن التعارض بين الحرية والسلطة يواجهه الطبقة الحاكمة الجديدة ، ويجد المؤلف انه من المستحيل الهروب من الاختيار بين الاوليجارشيات فى الدولة الحديثة بالشرق الاوسط وهو يميز بين الاوليجارشيات التقليدية او ممثلى الامر الواقع ، وهؤلاء لايمكن ان تمر قوتهم بسلام الى من يخلفهم ، وبين الشموليين الجدد الذين يقودون بوعى الثورة الاجتماعية من اجل الحصول على نتائج ثورية للتغيير الاجتماعى لشعوبهم ، آخذا فى الاعتبار الفجوة بين الحاجات الجماهيرية والانجازات القومية والحاجة لذلك الى الابقاء على الحماس وروح التضحية والولاء للسلطة المركزية ، وبذلك فان الشرق الاوسط قد لا يتمكن

في المستقبل القريب من الانتقال بنجاح كامل من النظم الشمولية الى النظم الديمقراطية .

والاختيار الاخير للطبقة المتوسطة الجديدة بعد وصولها الى الحكم هو « الاشتراكية » ، اذ يرى المؤلف انها الايديولوجية الاكثر شعبية بعد « القومية » في الشرق الاوسط ، فان النداء بالتدخل الحاسم والسريع للدولة ينبع من انتشار وازدياد آلام الفقر في المنطقة مع ضخامة ووضوح الفجوة بين الغني والفقير . ويرى أن اشكال الاشتراكية في المنطقة تختلف بحيث أن بعضها عاد بالنفع على فئة قليلة من المجتمع ، وبعضها على الكثرة ، وبعضها كان بغرض تقوية قوة الدولة القومية وقوة النخبة التكنوقراطية أكثر مما كان بغرض نشر الرخاء للغالبية . وهذا يوضح مفهوم المؤلف عن الاشتراكية بأنها مجرد تدخل من الدولة لتعبئة رأس المال والمهارات دون ان يكون غرضها الاساسي أو الوحيد الرفاهة للغالبية ونحن نختلف معه في هذا المفهوم عن تعريف الاشتراكية . وقد عرض المؤلف هذه الاختيارات المختلفة التي تواجه الطبقة المتوسطة الجديدة في المرحلة الاولى للتغيير الاجتماعي ، دون أن يحاول أن يبين امكان الجمع بين بعض هذه الاختيارات العقائدية مثل الجمع بين القومية والديمقراطية والاشتراكية على سبيل المثال ، كما نختلف معه في نقط عدة أشرنا اليها من قبل .

وفي هذه المرحلة الاولى للتغيير الاجتماعي بالمنطقة ، يرى الكاتب أنه ليس من اللازم أن يتم التغيير الثوري منخلال العنف، كما أن غياب العنف لا يكون وحده دليلا كافيا على الاستقرار السياسي .

وفي المرحلة الثانية نجد ان الطبقة المتوسطة الجديدة تكون تحت تأثير نجاحها مضطرة الى امداد كادر لكل من المجموعات الخمس التي تكون النخبة في المجتمع الحديث وهي القيادة السياسية والاداريين الحكوميين والمديرين الاقتصاديين والقادة الجماهيريين والرؤساء العسكريين .

أدوات التغيير الاجتماعي . وعلى ذلك نجد ان حكام الشرق الاوسط الان يركزون على أربع أدوات لتعبئة مجتمعاتهم من أجل التحضر السياسي السريع وذلك مع اختلاف في درجات الحماس والنجاح . هذه الادوات هي الادارات العسكرية والاحزاب السياسية والاتحادات العمالية والادارات المدنية ، ومن الملاحظ أنها جميعا مكونة من الطبقة المتوسطة الجديدة التي تحصل على مرتبات وهي مؤسسات لها القدرة على تنظيم الجماهير وادماجها عن طريق السلطة في الجسد السياسي الجديد .

ولما كان الجيش هو اكثر المؤسسات تحضرا من حيث التكوين والتنظيم والروح والقدرات والفرص ، فقد كون النقد الراديكالي للنظام السياسي القديم . ولما كان ضباط الجيش من بين افراد الطبقة المتوسطة الجديدة نظرا الى ان الجيش له جاذبيته الخاصة بالنسبة الى مستقبل أفراد هذه الطبقة ، فقد مثل مصالح ووجهات نظر الطبقة واصبح الاداة الاكثر قوة لها ، لان العسكري له دائما قوة أكبر ومن ثم له الفرصة لترجمة الشجاعة الى حركة أكثر مما للسياسيين والاداريين منها ، ولذلك لما صممت العسكرية في الشرق الاوسط على شغل مستوى سياسي عال، فانها نفذت ذلك بدون أدنى خسائر دموية أو عنف .

ويؤكد الكاتب الاهمية الخاصة التي للحزب الواحد أو الاقوى اذ انه يقدم فرصة ربط أربع قوى بعضها ببعض تستطيع أن تحل التناقض في داخل الجماهير بعد دخولها ميدان السياسة وتحد من سلطة القيادات والاشكال الشخصية للسلطة وتخلق السير في الثقافة السياسية وهذه القوى تتمثل اولا في الزعامة الجماهيرية التي تظهر كنموذج للانسان الجديد ، وتشجع على التحول السريع للاتجاهات الموجودة حتى تلتف حولها . والثانية هي الايديولوجية فأينما سمح للسياسة الجماهيرية بأن تصبح جوهرا للايديولوجيات السياسية ، استطاعت بسهولة اخراج نموذج يصبح مادة للحركة الانشائية ، والثالثة هي التنظيم الذي يمكن من تجميع وربط قوى وطبقات المجتمع المختلفة ، ويتم هذا عن طريق العمل لاكتساب تأييد الجماهير وتعليم مستويات ونماذج جديدة للحركة السياسية ، مما يستلزم سرعة وحيوية الانسياب داخل الحزب من أعلى الى أسفل حتى يمكن تعرف الافكار والمتطلبات ومن أسفل الى أعلى حتى يمكن تعرف الافكار والامال وما يوجه من نقد ، واخيرا استجابة الحزب الى ان يكون هيئة تمثيلية أكثر اتساعا ، فالحزب الواحد أو الاقوى يستطيع أن يكون التنظيم القومي الحقيقي ، فهو فقط الذي يستطيع الابقاء على طريق مصمم للتنمية الاقتصادية لاجل طويل كاف لتأكيد أسس الوحدة

والزعماء القوميين وعلى ابقاء الجيش تحت سيطرة الادارة المدنية ، ووضوح وقدرة الادارة المدنية ، ويستطيع أن يقود الرأى العام رغم ما يتصف به من ضعف فى الشرق الاوسط وان يحقق الاستقرار ويتحمل مسئولية الاصلاحات فى الهيكل الاجتماعى والاقتصادى والسياسى اللازمة لرفع الحواجز فى طريق الديمقراطية .

ويرى المؤلف ان نقابات العمال فى معظم بلاد الشرق الاوسط ضعيفة او مرتبطة بالحكومة أو مضطهدة منها ، وان كانت هناك حالة استثنائية وحيدة احتفظت فيها نقابات العمال باستقلالها وقوتها واهميتها السياسية ، وهى نقابات العمال فى المغرب التى اصبحت بتحالفها مع جبهة القوى الشعبية اكثر القوى السياسية المدنية هناك . ويرى أن الفرص السياسية هى الحاسمة فى حظ نقابات العمال فى المنطقة ، فان قوتها تعتمد على الاستراتيجية السياسية . ومن ناحية اخرى فان الفرص والاستراتيجيات السياسية هى فى مقدمة الاسباب لجعل نقابات العمال تؤدى دورا خطيرا فى مرحلة التغيير التى تمر بها المنطقة .

ويرى الكاتب أن الادارة المدنيــة فى الشرق الاوسط تستمد اهميتها من كونها لا تنفذ فقط القوانين وانما هى عادة تشكلها فى حالة غيـاب المؤسسات البرلمانية . وهى تمارس السـلطة وتراقب وتجمع دخل الدولة ، وليس هذا فقط بل هى أيضا تنظم وتدير عددا كبيرا من المشروعات المالية والصناعية والزراعية فى المنطقة ، ومن ثم كان من الواجب أن تكون المؤسسة النهائية والاكثر قدرة وخبرة فى الدولة . ولكن الجهاز الادارى فى المنطقة يتمتع بصفة عامة بضعف فى المقدرة اما بسبب صغر حجمه او كبره واما بسبب نقص فى كفاءته . وبالرغم من ذلك فان دور الجهاز الادارى فى المنطقة لم يكن هاما أبدا فى التاريخ كما هو اليوم . وهذا يتطلب مجالا جديدا للقيم والتخيل وتحمل المخـاطر فى داخل هــذا الجهاز . وهو يستطيع أن يصل الى هذا مع وصول القوة السياسية الى يد الطبقة الاجتماعية الجديدة لانه جزء منها ، ولذلك فان قيمه الجديدة سوف تجعله حليفا لها كما انه سوف يكون أداتها الحكومية التنفيذية .

وبعد أن تصل الطبقة المتوسطة الجديدة الى الحكم وتفاضل بين الاختيارات السياسية المختلفة وتعبىء أدوات التغيير الاجتماعى ، فانهـا فى المرحلة الثالثة لهذا التغيير الاجتماعى تلجأ الى السيطرة والزعامة على الفلاحين والعمال الذين يكونون الاغلبيـة الشـعبية . فانه بالرغم من البؤس والاستغلال الشديدين اللذين يتعرض لهما الفلاحون — اى الاغلبية بين سكان المنطقة حيث يمثلون ثلاثة ارباع السكان او اكثر — الا أن احدا لم يتوقع من فلاح الشرق الاوسط أن يتمرد ويرجع ذلك الى ما يسمى « بالتسليم » ، ولكن المؤلف يرى أن التسليم فى حقيقة امره يعبر عن « المقاومة السلبية » ، وقد نتج اساسا عن عدم اهتمام الفلاح بالمعارك السياسية للكتل الصغيرة فى المدن التى لن يغير فى حياته شيئا انتصار أى منها او هزيمتها ، والوجه الاخر لها هو التمرد وهما فى الحقيقة متكاملان اذ ان الســلبية هى انتظار للتحرر فى الاوقات التى يكون التمرد او القتل او الهرب متعذرا ، وهى لم تكن عائقـا تمنع فلاح الشرق الاوسط من القيام بحركات تمرد عديدة فى الماضى ، وان كانت لم تحـدث تمردات كبيرة فى القــرن العشرين لان قــدرة الحــكومة المركزية فى اخمــاد التمرد فى الريف اصبحت اسرع من ذى قبــــل . وازاء هــذه الطبيعة التى يتمتع بها الفلاح فى المنطقة ، أخذت الطبقة المتوسطة الجديدة فى اعتبارها سياسيا واقتصاديا واخلاقيا ضرورة اعادة تشكيل حياة الفلاح وتحويلها بصورة سلمية حسنة من عصر التمرد الى عصر الثورة عن طريق اضواء التنظيم السياسى للفلاحين فى عدد من بلاد المنطقة خلال العقد الماضى ، وان كانت تنظيمات الفلاحين لم تتقدم الا فى عشر السنوات الاخيرة بعــد بدء انتشار قوانين الاصلاح الزراعى ، مما أعطى الفلاح مصلحة خاصة فى القرارات التى تصدر فى المدينة وهذا مما جعل المدينة والريف على اتصال لاول مرة فى التاريخ بالمشاكل التى تهم الفلاحين حيويا .

أما العمال ، فيرى المؤلف انهم يختلفون فيما بينهم اختلافا بينا يوضح عدم استطاعة التكهن بأنهم سوف يتصرفون كقوة سياسية موحدة فى الشرق الاوسط ، مما يترتب عليه ضروريا ان تدعم الطبقة الحاكمة الجديدة قيام نقابات للعمال وتعمل لحثها على الاسهام فى التغيير الاجتماعى .

نحن ونتائج التغيير الاجتماعى . اذا ما تحقق الاستقرار السياسى من أجل التغيير الاجتماعى ، فان هناك مصــاعب عديدة تواجه دول الشرق الاوسط من الناحية الاقتصادية ، خاصة ضرورة

ايجاد مدخرات وطنية للقيام بعملية التنمية الاقتصادية لاسيما وان معظم هذه الدول فقيرة فى راس المال اللازم لذلك ، وكذلك فان نمو السكان السريع يؤثر فى التنمية تأثيرا سلبيا ، وايضا مشكلة الحث على العمل المنتج والاستثمار المفيد مع الصبر والمثابرة لان التنمية لا تتم بالسرعة التى ظهرت بها آمال الجماهير ، وكذلك مشكلة المساعدات الاجنبية ومدى تفضيل الدولة الحصول عليها من الكتلة الشرقية أو الغربية او المنظمات العالمية . وقد نتج عن التغيير الاجتماعى التعارض الايديولوجى بين الحركات الاشتراكية التى وجدت تأييدا لها حتى فى البلاد المحكومة بالاوليجارشيات التقليدية ، وبين هذه الاخيرة . وكذلك نتج عنها اتباع سياسة الحياد الايجابى كرد فعل لتحالف الولايات المتحدة وريثة بريطانيا وفرنسا فى المنطقة منذ أوائل الخمسينات ، مع نظم الامر الواقع وخاصة ارتباطها مع حلف بغداد (المركزى الان) من الناحية العملية ،

ونتيجة ذلك تم كسر الاحتكار الغربى فى ميدان تقديم المعونة والتأييد والتأثير الاجنبى فى المنطقة . وقد ادى هذا الوضع الى ان راى الحياديون فى المنطقة انفسهم فى موقف يمكنهم من الحصول على المساعدات من الجانبين . وذلك لاستخدام هذه المساعدات فى الاسراع بالتغيير الاجتماعى ، مما ترتب عليه تقوية سياسة الحياد الايجابى فى المنطقة وجعلها اكثر فعالية بحيث صبغت الان سياسة غالبية حكومات الشرق الاوسط ، وان كان هذا لا ينفى وجود دول مؤيدة للغرب حتى فى داخل هذه السياسة الجديدة ، ومن هذا يظهر ان التغيير الاجتماعى والعمل من اجله اديا الى اتباع سياسة الحياد الايجابى وكذلك فان سياسة الحياد الايجابى تؤدى الى تقوية والاسراع بالتغيير الاجتماعى الذى يهز المنطقة .

خالد محمد على عثمان

إسرائيل .. الوجه الآخر من العملة

The Other Side of The Coin.
AlfredM. Lilienthal.
New York, 1965.

احدث كتب الفريد ليلينتال المؤلف اليهودى الامريكى . وهو تكملة ثلاثية الارض المقدسة التى بداها ليلينتال بكتابه الاول « ما ثمن اسرائيل ؟ » ثم اتبعه بكتاب « هكذا يضيع الشرق الاوسط » .

والكتاب الجديد يكشف عن مدى تغلغل النفوذ الصهيونى فى جميع مجالات الحياة الامريكية ويلقى ضوءا جديدا على تورط الولايات المتحدة فى النزاع بين العرب واسرائيل .

والفريد ليلينتال يكتب كأمريكى تهمه المصالح الامريكية التى تلحق بها الاضرار لاتباع حكومة الولايات المتحدة سياسة : اسرائيل اولا ، كما يكتب كيهودى يدافع عن المصالح اليهودية فى

انحاء العالم ـ تلك المصالح التى يؤثر فيها أسوأ تأثير النشاط الصهيونى المحموم وقيام اسرائيل على اساس عنصرى ، ومطالبتها بولاء جميع اليهود فى العالم ، واحياؤها الموقف السياسى الذى كان يتخذه الرايخ الثالث ، لانها .. « عقدت حياة اليهود فى كل مكان واضرت الديانة اليهودية ايضا » .

ويذكر ليلينتال فى مقدمة كتابه موضوع عرضنا وهو يضم اربعة عشر فصلا ، انه لم يكن يعمل فى ظل الاوهام والمخاوف فيما يتعلق بالعاصفة التى ستنصب على راسه لتناوله هذا الموضوع الحساس بهذه الصراحة ، لانه يأمل ان تؤدى خطورة المشكلات التى يناقشها وعواقبها الوخيمة على الولايات المتحدة وعلى العالم « الحر » وعلى اليهود ، الى كسب الحد الادنى من عواطف القراء الجماعية والحد الاقصى من تفكيرهم كأفراد .

ويذكر المؤلف أن الكثيرين يتهمونه بأن كتاباته عن الشرق الاوسط « تثير التحامل وتلهب عواطف المتعصبين ومروجى الكراهية » ، وهى حجة تبرر لاعداء معاداة السامية معارضة كل الانتقادات الموجهة الى القومية اليهودية بلا رحمة ، وتبرر لهم محاولة اسكات معارضيها بحرمانهم من الاقتراب من منصة المحاضرات ومن وسائل الاعلام الاخرى . ومع ذلك فقد جاهد بلا توقف ليعرض ايمانه العميق بأن الصراع الطويل من اجل المساواة وتحرير اليهود ينبغى الا يستسلم لحظة واحدة للايمان بالانفصالية والانعزالية العنصرية المتلازمتين فى الجهود المركزة التى يقوم بها اليهود المنظمون لصالح اسرائيل .

ويطلق الكاتب صيحة تحذير .. « ان الكارثة الكبرى فى الولايات المتحدة هى ان كثيرا ممن تراودهم شكوك خطيرة فى الاسلوب الذى يتبعه الاسرائيليون ويتعهده الامريكيون فى تحيز ، يخافون خوفا عميقا جدا من اعلان هذه الشكوك . ولا يمكن مطلقا عرض السجل الحافل بالضغوط والقمع والارهاب الذى يتعرض له الامريكيون الخائفون ، لان ضحايا الاستسلام للضغط القومى اليهودى يخشون عادة ويخجلون من نشر تجربتهم » ومن ثم فان الامر يتطلب جهودا بالغة لاختراق الجدار الذى اقامه القمع وعدم المبالاة لاسيما وان الصهيونيين وحلفاءهم اقوياء يتمتعون بالنفوذ والسلطان ، كما ان ذهن اليهودى العادى مغلق تماما على هذا الموضوع ، اذ لا تزال اسرائيل تمثل فى نظره الملجأ العاطفى الذى تهفوا اليه مشاعره ، ان لم يكن جسده ، أما بالنسبة الى المسيحى فانه يفضل تجنب الخوض فى هذا الجدل الحساس » .

ويبدأ الكاتب فى الفصل الاول « داخل الصهيونية » ، بكشف الستار عن نشاط المنظمات الصهيونية داخل الحياة الامريكية والدور الذى يقوم به مليون وربع مليون صهيونى وسط خمسة ملايين ونصف مليون من اليهود والدور الذى يقومون به داخل الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية فى أمريكا ، « فقد تغلغل التفكير الصهيونى داخل مختلف الجبهات والجماعات واستطاع الصهيونيون ، بابراز الحاجة الى وحدة يهودية ، أن يسيطروا على المسرح اليهودى وأن يغزوا المجال المسيحى كذلك » . وبهذا أصبح الصهيونيون المسيحيون جزءا جوهريا من هذه الحركة التى كسبت لاسرائيل بسيطرتها على الراى العام الامريكى وعلى وسائل الاعلام الامريكية ، المركز الفريد الذى تحتله هذه الدولة الان . ولا يقتصر الميل الى الصهيونية على اليهود ، اذ ان الصهيونية فى الولايات المتحدة تعتمد على المسيحيين الامريكيين فى تقديم خدمات ضرورية . وغالبا ما يفوق الحماس الدينى لدى الصهيونيين المسيحيين ، تدين الصهيونيين اليهود الذين ينشأ التزامهم اكثر ما ينشأ عن اساس قومى ، اذ ان هؤلاء الصهيونيين المسيحيين تدفعهم الرغبة فى ان يعتبروا متسامحين راجحى العقل وان تأييدهم لاسرائيل ما هو الا وسيلة لمحاربة الوحدة الاسلامية العربية ، كما ان التعصب ضد المسلمين الناتج عن قرون طويلة من الصراع بين المسيحية والاسلام وقصص الحروب الصليبية الخرافية المقترنة بالجهل المطبق بتاريخ فلسطين الحديث قد زاد من قوة الحماس المسيحى لقضية الصهيونية ، بالاضافة الى أن بعض المسيحيين يدفعهم الامل المعادى للسامية الى أن يرحل اليهود جميعا الى ذلك الوطن .

وعدد المسيحيين الذين يتوافر لديهم الشجاعة الكافية للتعبير عن اى مشاعر غير موالية لاسرائيل قليل جدا ، ففضلا عن الشعور بعدم الارتياح لمناقشة موضوع مثير لعواطف اليهود ، فان غير اليهودى لا يرى كيف يكون من صالحه معارضة الصهيونية أو التنوه بكلمة طيبة عن العرب . فهو يرى لجهله بما وراء الستار أن الصهيونية

واليهودية شيء واحد ، وهو يعتقد أن كل معارفه من اليهود ليسوا الا صهيونيين موالين لاسرائيل، وطالما ان اليهود اصدقاؤه وجيرانه وزملاءه فى العمل وعملاء له وزملاء فى عضوية النوادى ، فان الامريكى المسيحى لا يرغب فى المغامرة بعلاقاته الشخصية معهم من أجل منفعة غير ملموسة قد يؤديها لبلاده بادراك ووعى .

ويعرض الكاتب بعد ذلك لدور السياسيين الذين يتملقون الاصوات اليهودية ، ذلك أن تركز ما يزيد على ٧٤٪ من يهود أمريكا فى أربعة عشر مدينة ، ثلاثة أرباعهم فى ست ولايات هى نيويورك وكاليفورنيا وبنسيلفانيا والينوى وماساشوستس وأوهيو يخلب دائما الباب الباحثين عن المناصب على المستويين القومى والمحلى .

ويورد المؤلف تقريرا لوزارة الدفاع الامريكية حول النزاع العربى الاسرائيلى يبين فى ايجاز السبب الرئيسى فى عدم استعداد أى سياسى حتى لاقتراح ايقاف التأييد الامريكى المطلق لاسرائيل ، والتقرير يبرز بالطبع الجانب الذى تقف معه وزارة الدفاع الامريكية .

«سواء اعترفنا بالحقيقة ام لا ، فان بيننا خمسة أو ستة ملايين من اليهود معدل سيطرتهم ونفوذهم مرتفع جدا ويرجع الى معظمهم ، وخاصة السياسيين النشيطين منهم ، فضل بقاء اسرائيل ونموها كوطن قومى يلجأ اليه اليهود .. وهم يؤيدون هذه الدولة الصغيرة شخصيا وبكرم لا مثيل له ويخدمونها سياسيا ، ومن الخطورة على أى من الحزبين الكبيرين أن يتخذ خطوة يتحلل فيها من رعاية أمريكا لاسرائيل .. » .

ويكشف الكتاب عن مصدر آخر من مصادر التغلغل الصهيونى والقوة الصهيونية فى أمريكا ، وهو وجود ارتباط حزبى سياسى بين اسرائيل والولايات المتحدة ، اذ أن لكل حزب سياسى فى اسرائيل نظيرا أو فرعا فى أمريكا يقوم أعضاؤه بتنفيذ السياسة الاسرائيلية وجمع التبرعات والاعانات بمجرد أن يطلب منهم ذلك .

وينقب الكاتب داخل الحركة الصهيونية ليكشف بالوثائق والاسانيد تحالف الصهيونية مع المانيا النازية ، وميل حاييم وايزمان وبن جوريون وموسى شاريت وغيرهم من كبار الرسميين الاسرائيليين الى ذلك التحالف ؛ وان دافعهم من وراء ذلك كان انشاء دولة سياسية وليس انقاذ ارواح اليهود . « ففى الشهور الاولى من حكم هتلر كان الصهيونيون هم اليهود الوحيدون الذين يتصلون بالسلطات الالمانية وكانوا يستغلون مركزهم لطمن المعادين للصهيونية وكان أمل اليهودية المنظمة فى المانيا أن يؤدى اختلاف النازى مع اليهود الى هجرتهم الى فلسطين ، وكانت نتيجة ذلك أن تم الاتفاق بين الوكالة اليهودية لفلسطين والسلطات النازية على المساعدة فى المشروعات الصهيونية للهجرة غير الشرعية الى الاراضى المقدسة حتى لقد ساعد على ذلك الجستابو وفرق القمصان السوداء ، لان ذلك فى رأيهم كان مجرد وسيلة أخرى لتخليص أوربا من « اليهود المكروهين » .

ويمكن تلخيص انتصار الصهيونية الذى بلغ اوجه باقامة دولة اسرائيل فى كلمة واحدة هى : هتلر . فالدكتاتور النازى هو الذى جند من الصهيونيين اكثر مما استطاعت اى منظمة صهيونية تجنيده . ولولا جرائم النازية لما استطاعت هذه الحركة أن تنجح فى تحقيق هدفها الاول ، وهو اقامة اسرائيل كمركز لتجميع اليهود .

ويفضح الكتاب حقيقة اخرى رهيبة هى « الولاء المزدوج » الذى يسير عليه اليهود الامريكيون فى علاقاتهم باسرائيل ، والذى يصرح به زعماء اسرائيل والصهيونية . فالامريكيون الذين قد يعلنون بلا تردد انهم ليسوا صهيونيين، وقد ينكرون بشدة انهم جزء من اليهودية العالمية التى تتجمع فى فلسطين ، يتصرفون مع ذلك كما لو كانوا جزءا من امة يهودية وبذلك يملكون ذاتيتين أو شخصيتين قوميتين . ويبرر البعض هذا بانه ليس فى صف اقامة دولة يهودية ولكنه يتبرع بالاموال ويعاون معاونة ادبية ويشارك شخصيا فى العمل السياسى لتقديم مصالح اسرائيل ، ويقوم بكل هذا دون ان يفكر فى تأثير ذلك على مصالح الولايات المتحدة . وبهذا فان الامريكيين اليهود المحكومين من مولدهم بتربية الاسرة والتعليم والدعاية ، قد سمحوا لانفسهم بأن تتحكم فيهم القومية واصبحوا خونة بارادتهم للبلاد التى يعيشون فيها .

ولقد ساعد الحظر المفروض على نقد دولة اسرائيل ، عن طريق التهديد بالهلاك الروحى

ونبذ المجتمع ، على اخفاء هذه العلاقة الشاذة بين رعايا دولة ودولة اجنبية ولكن الحقيقة الواضحة هي أن اليهود الامريكيين يسيرون في علاقاتهم باسرائيل على الولاء المزدوج .

وليس هذا شيئا جديدا ، فقد حذرت الوكالة اليهودية في تقرير رسمي قبل قيام اسرائيل من رفض « مشكلة الولاء المزدوج لمجرد القول بعدم وجودها » بل لقد تنبأت « بحتمية وقوع مصادمات بين اسرائيل واحتياجات ومطالب البلاد الاخرى التي يدين لها اليهود بالولاء » . وذهب بن جوريون ابعد من ذلك عندما قال « ينبغي ان يتوافر لدى الصهيونيين في البلاد الاخرى الشجاعة الكافية لمساعدة اسرائيل حتى ولو كانت حكوماتها تقف منها موقف العداء » . وهكذا يقف الصهيونيون في البلاد التي يعيشون فيها كطابور خامس لاسرائيل وكادوات لخدمة اسرائيل ولو تعارضت مع مصالح هذه البلاد . وهكذا لم تكن المصالح الامريكية هي التي حركت منظمات يهودية معينة لتنظيم احزاب ضد السفينة العربية كليوباترة ومقاطعتها ، مهددة بذلك مصالح الشحن الامريكية تهديدا جوهريا ، وانما كانت المصالح الاسرائيلية هي التي تحرك كل هذا ، كما كانت المصالح الاسرائيلية هي التي تحرك الاحداث في عديد من المناسبات الاخرى التي اضطلع اليهود الامريكيون فيها بالمسئولية السياسية في مشكلات اسرائيل رغم عدم تطابق مصالح اسرائيل مع مصالح الولايات المتحدة .

ورغم الخلافات القائمة بين بن جوريون وناحوم جولدمان رئيس المنظمة الصهيونية العالمية ، فانهما متفقان تماما فيما يتعلق بواجبات ومسئوليات اليهود خارج اسرائيل تجاه اسرائيل . وفي ذلك يقول جولدمان « ينبغي على اليهود ان يتغلبون على الخوف الواعي او غير الواعي مما يسمى بالولاء المزدوج .. وينبغي ان يكون لدى اليهود الامريكيين الشجاعة الكافية ليعلنوا صراحة انهم يقبلون ولاء مزدوجا ، ولاء للبلاد التي يعيشون فيها وولاء لاسرائيل ، وينبغي عليهم الا يعيشوا مواطنين لدولة اقامتهم فحسب ، وانما مواطنين لاسرائيل ايضا » بل انه يمضي الى ابعد من ذلك ايضا فيقول « ان على جميع الدبلوماسيين الاسرائيليين ان يبقوا على اتصال دائم بالمنظمات الصهيونية في البلاد التي عينوا فيها » . ويؤيده والتراتمان وكيل الخارجية الاسرائيلية بقوله : من المعروف في بعثاتنا الخارجية ان كل مبعوث فوق العادة له وظيفة مزدوجة ، فهو وزير مفوض لدى الدولة المعتمد فيها ومبعوث فوق العادة لدى يهودها » . ويحدد بن جوريون ابعاد مهمة الدبلوماسية الاسرائيلية لدى يهود الدولة التي تعمل فيها : « ان الوكالات الصهيونية في امريكا مفوض اليها رسميا ان تقوم في هذه البلاد بما لا تستطيع اسرائيل نفسها ولا يجوز لها القيام به » . وهكذا تتكشف امام الانظار مهمة الاسرائيليين والصهيونيين في امريكا وفي غيرها من الدول . كل هذا يشير الى علاقة غير طبيعية ولكنها علاقة خطيرة في الوقت نفسه ، علاقة لا توجد مثلها بين شعب دولة ودولة اجنبية . ولو كانت الزعامة اليهودية في امريكا واقعية ومستنيرة ، لاعترفت بالشعور الطاغي بين يهود الولايات المتحدة بالبقاء فيها والرغبة الحادة في ذلك ولاعلنت انها امريكية وليست يهودية ولاحتى امريكية يهودية ، وذلك مثلما فعل اوتوليفيسون رئيس الطائفة اليهودية في كوبنهاجن الذى قال في رده على خطاب لبن جوريون عند زيارته للدانمارك : اننا معشر اليهود الدانمركيين لا نريد مطلقا مكانا اسعد نعيش فيه غير الدانمرك .. اننا لا نعاني من مركب النقص وانما نشعر اننا جزء لا يتجزأ من الشعب الدانمركي .. اننا دانمركيون اولا ثم يهود ثانيا ولم يورطنا هذا مطلقا في أى منازعات » .

لقد تحقق للصهيونية أحد أهدافها الاولى وهو « الاستيلاء » على الراى العام العالمي . فالسيطرة على الصحافة وغيرها من وسائل الاعلام كانت أمرا ضروريا لخطط ومشروعات الصهيونية فلو اطلع الراى العام على المعلومات الصحيحة بصورة عادلة ، لكان من المشكوك فيه ان تنجح الصهيونية في الولايات المتحدة او في بريطانيا معقل الصهيونية القوى ، ولم يقتصر الامر على ذلك بل أن العرب انفسهم لم يبذلوا جهدا للحيلولة دون اساءة فهم موقفهم ، ويعلق على ذلك احد المعقبين الامريكيين بقوله : ان الصحافة الامريكية في تقاريرها عن الشرق الاوسط موالية لليهود ، لانه لايوجد في امريكا طلب عام قوى لعرض وجهة النظر العربية كاملة .

٤٥ وبينما الشعور بالذنب والخوف يفصل مع الامريكيين ، كانت العوامل نفسها تزيد من سرعة بسط النفوذ الصهيونى على وسائل الاعلام . وهكذا راحت المجلات والصحف ووكالات الانباء ومحطات التليفزيون والاذاعة تقتصر تقريبا على عرض وجهة النظر الصهيونية ، وكان الدور الذى اضطلعت به جريدة النيويورك تايمز دورا فريدا من نوعه ، لانها وحدها هى التى تتمتع بالتأثير القومى والدولى . فقد اخذت تؤيد الصهيونيين باوسع تغطية صحفية لنشاطهم ، وتنشر ما يروق لهم عن العرب وخاصة بالهجوم على عبد الناصر ووصفه دائما بانه هتلر او ستالين النيل .

ورغم موقف الرئيس عبد الناصر من الحزب الشيوعى السورى فى عام ١٩٥٨ والهجوم المتبادل بين ناصر وخروشوف ، الا ان هذا التحول فى العلاقات بين عبد الناصر وخروشوف لم يلق اى تغطية صحفية فى الصحيفة الامريكية . بل لقد جاهدت دائما لربط الجمهورية العربية المتحدة بالشيوعية . ولا يقتصر هجومها على الرئيس عبد الناصر وانما تتهم العرب بأنهم معادون للسامية بينما هم انفسهم ساميون . وذهبت جريدة النيويورك ديلى نيوز الى الربط بين عبد الناصر ونسف معابد اليهود فى اتلانتا وجورجيا . وعندما شنت القوات الاسرائيلية غارة وحشية على غزة فى فبراير عام ١٩٥٥ — وقامت لجنة الهدنة المشتركة بتوجيه اللوم الشديد الى اسرائيل ، ظهرت افتتاحية النيويورك تايمز التى تلوم فيها اسرائيل ، ليس على هذا المسلك الشائن وانما من اجل سوء تقديرها ، وحذرت الافتتاحية اسرائيل من ان هذا السلوك قد يؤدى الى تحول الرأى العام العالمى والى توحيد الدول العربية !

وفى الوقت التى اشادت فيه الواشنجتون بوست اشادة غير معهودة بعبد الناصر لوفائه بالتزاماته لحملة اسهم شركة قناة السويس ، خصصت نصف الافتتاحية التى تشيد فيها بعبد الناصر للحديث عن رفض الجمهورية العربية المتحدة منح اسرائيل حق المرور فى قناة السويس . وعندما كشف بوليس سويسرا جريمة تهديد اثنين من عملاء اسرائيل لابنة الدكتور بول جوركه العالم الالمانى الذى كان يعمل فى الجمهورية العربية المتحدة ، وعندما انفجرت قنبلة ارسلها الاسرائيليون الى احد العلماء الالمان فى الجمهورية العربية وادت الى قتله هو وخمسة من زملائه ، وعندما انفجرت قنبلة اسرائيلية اخرى واصابت سكرتيرة احد العلماء الالمان بالعمى ، لم يظهر الا القليل من هذه الاحداث فى الصحافة الامريكية ، وقد استمرت فى شن حملة قوية على اشتغال العلماء الالمان فى الجمهورية العربية متناسية الدور الذى يقوم به العلماء الالمان فى الولايات المتحدة نفسها وفى فرنسا وفى اربعين دولة اخرى، ولم تذكر الدور الذى يقوم به العلماء الاجانب فى الابحاث الذرية التى تقوم بها اسرائيل ومتناسية ايضا قيام الولايات المتحدة بانشاء مفاعل ذرى اسرائيلى فى الصحراء جنوب بير سبع .

ويوجه ليلنتال الانظار الى ضعف المعارضة للنشاط الصهيونى . فالمجلس اليهودى وهو منظمة يهودية معادية للصهيونية ، يفقد اعضاءه باستمرار منذ قيام اسرائيل . وبينما تستغل الجمعية الامريكية الاسرائيلية لصالح اسرائيل ، نجد ان الجمعية المصرية الامريكية قد حلت . وبينما لا تجد الغرفة التجارية والصناعية الامريكية الاسرائيلية عناء فى ضم اعضاء اقوياء وذوى نفوذ ، فان الغرفة العربية الامريكية للتجارة والصناعة تلاقى مختلف المصاعب فى ضم اعضاء اليها .

كما يلوم الكاتب العرب انفسهم لعدم ايمانهم بالعلاقات العامة التى تستطيع ان تضم الى صفهم الجماعات المترددة التى تتعاطف معهم وتتفق مصالحها مع مصالحهم . ويقول ليلنتال ان اكبر عقبة لدى العرب هى افتقارهم الى الوحدة، وانقسامهم الى اقطار وشيع وطوائف ، مما اضعف العرب فى داخل بلادهم وجعل المهاجرين منهم الى الولايات المتحدة منقسمين على انفسهم ايضا .

وفى نهاية الكتاب يقدم ليلنتال الامريكى اليهودى اقتراحا يعتقد ، من وجهة نظره . انه يحل المشكلة الفلسطينية حلا قائما على العدل والسلام : ويتلخص هذا الحل فى السماح بهجرة ثمانمئة وخمسين الف يهودى اوربى من اسرائيل خلال فترة عشرة سنوات ، والخطوة التالية هى ان تفتح الولايات المتحدة وبريطانيا وكندا واستراليا ونيوزيلندا ودول حلف الاطلنطى فى اوربا والبرازيل والارجنتين ودول امريكا اللاتينية ، ابوابها لاستقبال هذا العدد من الاسرائيليين تبعا لمقدرة كل منها على استيعاب سكان جدد ، وان يسمح لليهود الشرقيين ، بالعودة الى البلاد العربية التى



قدموا منها اذا هم رغبوا فى ذلك . والخطوة الثالثة هى السماح لعدد مماثل من اللاجئين العرب الفلسطينيين بالعودة الى ديارهم فى خلال تلك الفترة ، وان تكون هذه العودة طبقا لقرار الامم المتحدة الصادر فى عام ١٩٤٨ والقرارات الصادرة بعد ذلك .

ويرى المؤلف ان هجرة هذا العدد الجوهرى من اليهود الاوربيين سوف يخلف وراءه اليهود الاصليين الذين كانوا يقيمون فى فلسطين قبل وعد بلفور جنبا الى جنب مع جيرانهم من المسلمين والمسيحيين واليهود الذين قدموا من البلاد العربية تحت تأثير الصهيونية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية .

وبعودة العرب الفلسطينيين مع العرب الذين بقوا فى البلاد بعد قيام اسرائيل ، يمكن لهؤلاء المسلمين الشرقيين واليهود الشرقيين ان يشتركوا مع المسيحيين العرب فى اعادة بناء دولة تستطيع اخيرا ان تعيش فى سلام ووفاق مع الدول العربية بعد تجريد اسرائيل من صهيونيتها. ويرى المؤلف ان قيام اتحاد اقتصادى بين هذه الدولة الجديدة والاردن امر ضرورى لحيوية كل من الدولتين ....

ولا شك اننا اذا جردنا هذا الحل من كل ما احاطه به الكاتب من اقنعة فلن يظهر من ورائه فى النهاية سوى اسرائيل ، سواء رحل عنها اليهود الاوربيون ام بقوا فيها . اسرائيل بكل اخطارها على فلسطين وبكل تهديدها لمستقبل الارض العربية والامة العربية . وهذا مالا يقبله اى عربى يؤمن بأن فلسطين العربية هى لابنائها العرب وليست لابناء صهيون .

أحمد حسن ابراهيم

التطور التاريخى لاتحاد مالى

— From French West Africa to the Mali Federation.
— William J. Foltz.
— Yale University Press, 1965.

مؤلف هذا الكتاب الاستاذ فولتز وهو استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بجامعة ييل بالولايات المتحدة الامريكية، أما الكتاب فهو فى الاصل رسالة لنيل درجة الدكتوراه وقد بنى مستر فولتز كتابه على البحث الميدانى الذى قام به فى السنغال والسودان الفرنسى وقت أن كانا مكونين لاتحاد مالى ، غير أن حل الاتحاد أثناء وجوده بالسنغال حال بينه وبين الحصول على المواد الكافية لبحثه من السودان الفرنسى (الذى سمى بعد الانفصال والاستقلال جمهورية مالى) فاغلب المواد مستمدة من أبحاثه فى السنغال . الكتاب يعتبر اول المراجع الانجليزية عن قيام وسقوط اتحاد مالى والظروف التى صاحبت الاتحاد وتاريخ حياته القصيرة

التى قلت عن سنتين (يناير سنة ١٩٥٩ اغسطس سنة ١٩٦٠) .

الاتجاه الذى اتخذه مستر فولتز هو اتجاه تاريخى قيدته طبيعة الموضوع ، الا انه فى تحليله للتاريخ المتعلق بهذا الموضوع المتخصص وباجابته على السؤالين الذين وضعهما كمحور لبحثه وهما : لماذا قام هذا الاتحاد وما هى اسباب فشله ؟ ، انما يلقى الضوء على نقط رئيسية تهم المعنيين بالشئون الاتحادية وخاصة مستقبل الاتحادات فى أفريقيا .

بدأ الكتاب بتحليل ظواهر الوحدة التى كانت قائمة فى غرب افريقيا منذ القدم أى قبل الغزو الفرنسى ، واعادها الى العصور الوسطى فى ظل امبراطوريات غانا ، مالى ، والسنغاى القديمة التى احتلت الجزء الاكبر من السودان الغربى . كما أعادها أيضا الى طرق التجارة التى عرفها الناطقون بلغة الماندى الذين دفعوا بتجارتهم من السنغال ومنطقة السودان الغربى الى الجنوب حتى غانا مارين بفولتا العليا وساحل العاج . كما ذكر باختصار محاولات الحاج عمر وساموري لتوحيد المنطقة على أساس الاسلام فى أواخر القرن التاسع عشر .

وبعد الباب التاريخى التقديمى انتقل المؤلف الى بحث مظاهر الوحدة السياسية والتكامل الاقتصادى تحت الحكم الفرنسى فى ظل اتحاد غرب أفريقيا الفرنسية . وقد اهتم الكتاب بصفة خاصة باسهام السياسة الاستعمارية الفرنسية فى التنظيم السياسى والادارى الذى أثر فى رغبة المنطقة فى الاتحاد . وركز على أن فرنسا عملت كموحد لمستعمراتها فى غرب أفريقيا بما خلقت من نظم موحدة للحكم والادارة والتعليم والمواصلات . فحكام المستعمرات كانوا يتبعون الحاكم العام الفرنسى فى داكار عاصمة اتحاد غرب افريقيا وقد تنقل الموظفون بين بلاد المنطقة المختلفة . هذا بالاضافة الى أن نظام التعليم ركز فى داكار . فمدرسة وليم بونتى اعتبرت مدرسة قادة غرب افريقيا الفرنسية ، ففيها تخرج الزعماء سيكوتورى ، وسنجور ، وموديبوكيتا ، وهفوت بوينى وغيرهم . وبالاضافة الى الخبرة التعليمية الموحدة فان زعماء المنطقة قد اكتسبوا أيضا خبرة سياسية موحدة من اثر الاشتراكيين والشيوعيين الفرنسيين الذين نظموا فى أهم المدن حلقات الدراسة الماركسية التى اكتسب منها زعماء أفريقيا الخبرة التنظيمية فى ظل الحزب الواحد . هذا بالاضافة الى ان فرنسا قد ربطت المنطقة بشبكة من الخطوط الحديدية والبرية ، وهى وان كانت متواضعة الا انها سهلت الانتقال بين الاقاليم المختلفة فى المنطقة . اى ان سياسة فرنسا الاستعمارية لم تكن قائمة على النظر الى الاقاليم على حدة ولكن على اعتبار منطقة غرب افريقيا ككل . وعليه فقد استخلص المؤلف أن فكرة الاتحاد فى المنطقة نمت نموا طبيعيا من الاتحاد الذى كان قائما بين المستعمرات الفرنسية أثناء الحكم الفرنسى .

فى ظل الجمهورية الفرنسية الرابعة بدأت الخلافات تظهر بين الاقاليم المكونة لافريقيا الغربية الفرنسية على أساس أن المناطق الساحلية التى كانت اكثر استفادة من الحكم الفرنسى — ولهذا فهى أكثر تقدما اقتصاديا وسياسيا — رأت أن اشتراكها فى الاتحاد يؤدى الى تحملها عبئا كبيرا من الميزانية الفدرالية بينما المستفيد الاكبر هو المناطق الداخلية الاكثر تخلفا . ويوضح المؤلف ان متوسط الاسهام السنوى للفرد فى الميزانية الفيدرالية بلغ ٤٥٩٠ فرنكا فى السنغال وأقل من ذلك قليلا فى ساحل العاج . غير أن بلدا كالسودان « الفرنسى » لم يسهم الفرد فيه بأكثر من ١٥ فرنكا وبلدا كفولتا العليا لم يزد اسهام الفرد فيها على ١١ فرنكا وذلك عن سنة ١٩٥٤ . أى أن عبء ميزانية الاتحاد كان اكثره على عاتق كل من السنغال وساحل العاج . وينتهى من ذلك الى أن ساحل العاج كان المعارض الاساسى للاتحاد أما السنغال فيوضح المؤلف انه على الرغم من خسارتها النسبية الا انها كانت مؤيدة للحكم الفدرالى على أساس انها كانت مستفيدة أدبيا وماديا من كونها عاصمة الاتحاد .

وفى الباب الثالث ينتقل المؤلف الى تحليل العوامل الاقتصادية والتكامل القائم بين دولها موضحا الاهمية الخاصة للسنغال فى حياة اتحاد غرب أفريقيا الاقتصادية والدور الهام الذى تؤديه فى التجارة الحديثة بين الدولة الام وافريقيا . كما وضح أهمية دور السودان فى التجارة التقليدية بين الدول الافريقية ، وهى امتداد لتلك التى قامت منذ العصور الوسطى . وبين دور الهجرة العمالية كعامل هام فى التكامل الاقتصادى ، موضحا أن المناطق الداخلية (خاصة السودان وفولتا العليا) تمد المناطق الساحلية الاكثر تقدما بأيد عاملة موسمية

لزراعاتها وصناعاتها النامية . فساحل العاج يعتمد اعتمادا شبه تام على العمال الموسميين من فولتا العليا ، كما أن السودان يصدر ما بين ٣٠ ــ ٤٠ الف عامل يذهب اكثر من ثلثيهم الى السنغال بالاضافة الى هذا الترابط والانتقال فى العمال ، هناك حركة عكسية فى انتقال الموظفين من السنغال وساحل العاج حيث نسبة التعليم مرتفعة نسبيا .

يستخلص المؤلف من ذلك أن الاعتبارات الاقتصادية عندما تؤخذ فى اعتبار السياسيين انما تؤدى فى بلد مثل السودان وفولتا الى الاهتمام بالمحافظة على رابطة قوية بالدول المجاورة بينما دولة كالسنغال تهتم بالدولة المحيطة ، وتهتم أيضا بالدولة الام التى تعتمد اكثر على الاتجار معها .

ثم يبحث المؤلف الاحزاب السياسية فى اتحاد غرب افريقيا مقسما اياها الى احزاب النخبة واحزاب جماهيرية ، متبعا تقسيم روث شاكتر مورجنثو وتوماس هودجكن . ومن أهم أمثلة الاولى الاحزاب الاشتراكية فى المنطقة ، ومن الثانية حزب الاتحاد السودانى فى السودان الفرنسى . ويتطرق المؤلف الى التنظيم الحزبى على مستوى الاتحاد موضحا الدور التحررى لحزب التجمع الديمقراطى الافريقى فى المنطقة وزعامة ساحل العاج له تحت رئاسة هفوت بوينى ثم تبلور زعامة العناصر اليسارية الاكثر تنظيما وهى من غينيا والسودان . ويشير المؤلف باختصار الى ان دول اتحاد غرب افريقيا كانت منقسمة على اساس حزبى . غير ان من النقاط التى لم يتطرق اليها المؤلف على الرغم من اهميتها ، هى انفصام العلاقة بين حزب التجمع الديموقراطى الافريقى والحزب الشيوعى سنة ١٩٥٠ واثره فى العلاقة بين الدول الاعضاء .

وفى الباب الخامس بحث المؤلف الظروف المحيطة بمفهوم كلمة « اتحاد » فى غرب افريقيا الفرنسية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية فى ظل مؤتمر برازافيل سنة ١٩٤٤ الذى كان بداية للحياة السياسية فى المستعمرات حتى استفتاء ديجول سنة ١٩٥٨ ، مبينا ان كلمة اتحاد كانت الشاغل الاساسى لاذهان الساسة فى المنطقة فى تلك الفترة ، وان الكلمة عنت اساسا اتحادا بين فرنسا وبلاد ما وراء البحار ، مبينا ان فكرة الاتحاد عوضت من جانب الاحزاب اليمينية التى نادت بوحدة فرنسية تامة .

بدأت المشكلة تتبلور مع بدء المطالبة والنظر فى قيام اتحاد فرنسى وتحسين وضع المستعمرات . وكان السؤال الشاغل هو ما اذا كانت الدول الافريقية ستنضم اليه منفصلة بعضها عن بعض ام سيقوم اتحاد مبدئى بين الدول الافريقية وينضم هذا الى الاتحاد الفرنسى .

وقد ايد فكرة الاتحاد المبدئى أو الوحدة السياسية بين الدول الافريقية ، السنغال والجناح اليسارى فى حزب التجمع الافريقى ممثلا فى غينيا والسودان وتولت زعامة معارضة الفكرة ساحل العاج برئاسة هفوت بوينى . ويذكر المؤلف أن الخلافات بين الاتحاديين ومعارضيهم حلت فى طياتها نزاعا شخصيا بين سنجور وهفوت بوينى على زعامة غرب أفريقيا .

وفى مناقشة لاستفتاء ديجول سنة ١٩٥٨ الذى اعطى الدول الافريقية حق الاختيار بين البقاء فى المجموعة الفرنسية مع تحويلها الى اتحاد دول مستقلة ذاتيا ، وبين الاستقلال وترك التنظيم ، يذكر المؤلف أن غينيا اختارت الاستقلال موضحا باختصار أن اهم ما شجعها على ذلك هو سيطرة حزبها الواحد على جميع البلاد ومقدرتها التنظيمية المتقدمة . كما يذكر أن سنجور ومامادو ضيافى السنغال راوا أن الوحدة الداخلية لم تتحقق فى بلادهم ، وأن التصويت بالنفى سيؤدى حتما الى ازاحتهم عن الحكم بواسطة القوات الفرنسية التى كانت ما زالت مسيطرة على الاقليم ، وأن الزعماء فى السودان الفرنسى شاركو السنغاليين رغبتهم فى الاستقلال ولكنهم خشوا مثلهم عواقبه ، وعليه فقد بقوا فى المجموعة الفرنسية . هذه النقطة من أضعف النقاط التى عرضها البحث اذ أن المؤلف لم يقم بتحليل الوضع فى كل من الدولتين : السنغال والسودان الفرنسى ليستطلع الظروف الداخلية التى أثرت فى التصويت الايجابى وبمقارنته بين ظروف كل من البلدين على أساس أنهما اختارا الحل نفسه فيه تسهيل للوضع هذا بالاضافة الى انه لم يبحثه فى ضوء حقيقة ان زعماء السنغال كانوا معروفين بموقفهم تجاه فرنسا ، وهذا ما اكده المؤلف أيضا فى الباب الثامن الذى جاء مناقضا لما قاله فى هذا الباب الخامس . فمثل هذا التصويت فى السنغال لا يعتبر عملا غريبا بل متمشيا مع ايديولوجية زعمائه ، وانما يعتبر عملا غريبا ضد ايدولوجية زعماء السودان الذين كانوا يمثلون مع غينيا جناحا يساريا فى

حزب التجمع الافريقى الذى مثل الجانب التحررى ، وكان من المتوقع أن يساندوا نفس حل غينيا ، فاتخاذهم موقف عكسى يستدعى دراسة أعمق .

وقد وضع استفتاء ديجول حدا لمظهر الوحدة السياسية والادارية التى كانت قائمة فى غرب أفريقيا الفرنسية وكان نقطة البداية فى تصدعها ، غير انه نتج عنه رغبة شديدة فى اتحادات جديدة مبنية على اختلاف وجهات النظر فى الاتحاد المبدئى . فقد تحولت الانقسامات فى غرب أفريقيا الفرنسية من خلافات حزبية بين اتباع التجمع الديموقراطى برياسة زعيم ساحل العاج ومعارضيهم برياسة زعيم السنغال ، الى خلافات حول الاتحاد المبدئى . وتقاربت السنغال والسودان التى تولت زعامة المعارضة لسياسة هفوت بوينى فى التجمع الديموقراطى بعد خروج غينيا منه باستقلالها .

وعقد مؤتمر الاتحاديين فى باماكو فى ٢٩ ديسمبر سنة ١٩٥٨ جمع ممثلى الدول الاربع المؤيدة للاتحاد المبدئى وهى السنغال والسودان وفولتا العليا وداهومى . وقد بذلت المحاولات لضم شمل جميع دول غرب افريقيا الناطقة بالفرنسية (عدا غينيا التى خرجت عن المجموعة باستقلالها) غير أن ساحل العاج اصرت على موقفها مفضلة علاقة مباشرة ومنفصلة مع فرنسا ، واصرت موريتانيا ايضا على اتخاذ موقف محايد هو فى واقع الامر رفض للاتحاد . وفى مؤتمر داكار تقرر فى يناير سنة ١٩٥٩ انشاء اتحاد (اقترح سنجيور له اسم مالى ليعيد ذكرى الامبراطورية القديمة واشتمالها على السودان الفرنسى) من الدول الاربع واعتبر نواة لوحدة كبرى تضم باقى دول غرب أفريقيا .

غير أن مشروع الاتحاد الكبير لم ير النور اذ انفصلت عنه كل من داهومى وفولتا العليا تحت ضغط ساحل العاج وفرنسا ، وبقى اتحاد مالى مشتملا على السودان والسنغال فقط .

فى هذا الباب ايضا لم يحلل المؤلف الغرض من الموقف الذى اتخذته ساحل العاج وفرنسا ولم يربطه بمجلس دول الوفاق الذى تولت زعامته ساحل العاج وضمت اليه فولتا العليا وداهومى ، ولم يحلل الضغط الاقتصادى الذى وقع على هاتين الدولتين حتى ينفصلا عن اتحاد مالى . هذا بالاضافة الى بعض الاخطاء الطفيفة فى تحديد موقف المعارضة لحزب الاتحاد السودانى فى السودان فالانضمام لم يتم فى فبراير كما ذكر المؤلف بل فى اواخر مارس بعد أن فشلت المعارضة فشلا تاما فى الانتخابات التى تمت فى أوائل الشهر . كما انشق البعض عن الحزب المعارض المنضم ولم يتلاش حزب المعارضة الجديد حتى اواخر العام نفسه .

وفى البابين السابع والثامن وهما من اهم ابواب الكتاب ، يحلل المؤلف الوضع الداخلى فى كل من السنغال والسودان ليلقى الضوء على المعنى السياسى لمفهوم الاتحاد فى كل منهما . فيذكر المؤلف أن السودان متخلف سياسيا واقتصاديا وثقافيا بالنسبة الى السنغال وانه على الرغم من اهميتها فى التجارة التقليدية منذ العصور الوسطى ، الا انها لاتسهم الا بدرجة ضئيلة فى التجارة الدولية ، وانه فى ظل الاستعمار الفرنسى اعتبرت منطقة داخلية متخلفة ، غير انه من الناحية السياسية بلغت السودان شوا هاما وتقدما كبيرا تحت نظام الحزب الواحد ممثلا فى الاتحاد السودانى . ويركز المؤلف على أن المبدأ الاساسى لزعماء السودان هو اسبقية السياسة على كل شىء ، فالاقتصاد يحتل مرتبة اخيرة . وأن السودان اعتبر وحدة غرب افريقيا الضمان الهام للوحدة داخليا . فمشكلات الاقليات العنصرية حلها يكون باندماج الوحدات فى اتحاد اقليمى اكبر . وأن سياسة الزعماء السياسيين تقوم على تحقيق الوحدة كأساس للمحافظة على كيان المناطق وأن الرغبة فى المحافظة على التجارة التقليدية مع الدول المجاورة يعتبر ثانويا بالنسبة الى العوامل السياسية من تحقيق الوحدة فى حد ذاتها ، وعليه فان الزعماء السودانيين اعتبروا أن الاتحاد أو الفدرالية مساو للتقدم السياسى وضمان الاستقلال وراوا أن الاتحاد يجب أن يتم على مستوى الشعوب على اساس تنظيمها وتحريكها فى ظل حزب واحد .

وفى الباب الخاص بمفهوم الاتحاد فى السنغال يذكر المؤلف ان اقليم السنغال كان من اكثر المناطق استفادة من الحكم الفرنسى سياسيا وثقافيا واقتصاديا اذ انه أول المناطق التى أقامت فيها القوات الفرنسية .

فنسبة المتعلمين فيه مرتفعة نسبيا واكثر من ربع السكان يعيشون فى المدن . وقام المؤلف بتحليل الوضع الاجتماعى والانثروبولوجى للسنغال

وقبائلها وخاصة الولوف . ومثل هذا التحليل لم يكن له مقابل فى الباب الخاص بالسودان ، وقد يرجع ذلك الى ان المؤلف ركز بحثه فى السنغال كما سبق ان ذكرنا . كما ذكر المؤلف مظاهر التجانس التى يؤكد أنها ملموسة فى السنغال ، غير انه لم يتعمق فى تحليل الخلافات الداخلية فى هذا المكان . ولم يبحث الدور الاقتصادى الهام لرجال الدين او شيوخ المرابطين فى السنغال والذى أعطاهم ايضا دورا وقوة لا يستهان بها سياسيا . كل هذه عوامل تعوق الاندماج التام فى السنغال والتجانس ، غير ان المؤلف لم يبحثها بعمق فى المكان المخصص لها من بحثه . كما لم يتطرق فى الباب السابق الخاص بالسودان ببحث مظاهر التجانس داخليا مع انه اكثر وضوحا منها فى السنغال . اما عن الوضع السياسى الداخلى فى السنغال فيركز المؤلف على ان الحزب فى السنغال اعتمد على شخصية سنجور والتأييد الشعبى لها خاصة فى خارج المدن ، اكثر من اعتماده على المقدرة التنظيمية وان سنجور أقام حزبه على المساومة والتوازن بين مختلف فئات المجتمع الثقافية ، والدينية والمهنية والقبلية . وان الاختلافات الداخلية وليس الوحدة التامة كما هو الحال فى السودان قبلت كمبدأ اساسى للحياة السياسية داخليا . وبينما يعطى الزعماء السودانيون الاولوية للسياسة على الاقتصاد ويعتبرون الاولى المرشد لقراراتهم ، فان الزعماء السنغاليين وخاصة ممادوضيا يتخذون السياسة العكسية ، فالاقتصاد له الاولوية والسياسة خادمة الاقتصاد . وعليه يوضح المؤلف أن زعماء السنغال ينظرون الى الاثار الاقتصادية والفنية للاستعمار ويرون فى ضوئها انه موحد لافريقيا ومنظم لها على عكس السودان الذى يراه مقسما لافريقيا . وقد راى سنجور أن الاتحاد مهم لتقوية مركزه فى التعامل مع فرنسا وداخليا يضم شمل العناصر الاكثر تحررا فى حزبه ، خاصة العمال والشباب .

فالاتحاد اعتبر بالنسبة الى سنجور مسألة شخصية . وعليه فان مسألة الاتحاد لم تكن مرتبطة بحياة السنغال كما هو حال السودان وانما اتخذت كوسيلة فى حد ذاتها للاستزادة من القوة السياسية والتقدم الاقتصادى . والاتحاد بالنسبة الى السنغاليين لم يعنى وحدة تامة والقضاء الكامل على الاختلافات الداخلية اى لم يعن التدخل او الاخلال بالتوازن الداخلى وانما يعنى التعاون بين وحدتين متكاملتين ولكن متميزتين داخليا . فأساس العمل فى الاتحاد كما تشرته السنغال هو عمل تنظيمى بين رؤساء الدول وليس عملا سياسيا يشمل شعوبها .

والاتحاد بالنسبة الى السنغال يعنى اتخاذ العلاقات الافقية مع الدول الداخلة فيه والمحافظة فى الوقت نفسه على العلاقات مع فرنسا لضمان الاسواق فيها والتعامل معها على اسس اقوى واكثر مساواة .

ومن الملاحظ ان هذين البابين الخاصين بالمفهوم السياسى للاتحاد فى كل من السنغال والسودان ، كان من الممكن ان يكون اكثر افادة للغرض اذا كانت الدولتان بحثتا على شكل دراسة مقارنة مما قد كان يمكن ابراز المقارنة والاختلاف فى الوضع الداخلى بينهما والذى اثر فى فشل الاتحاد . هذا بالاضافة الى ان تركيز المؤلف لكل التحليل حول نقطة الاهمية السياسية فى السودان والاقتصادية فى السنغال جعله يغفل عن نقطة هامة مثل الاهمية الاقتصادية لميناء داكار للسودان وهو حسب راى الزعماء انفسهم دافع رئيسى الى الوحدة حيث أن داكار الميناء الرئيسى الوحيد للسودان المغلقة .

وفى الباب التالى يذكر المؤلف أن الاختلافات الداخلية بين مكونى الاتحاد كان من الممكن التغلب عليها لو توافرت هناك بعض العوامل التى تعمل بصفة عامة كعامل مساعد فى اى اتحاد ، وهى درجة الاندماج الاجتماعى والتداخل بين السكان فى الدول الاعضاء ، والاتصال الشخصى بين الزعماء السياسيين ، والتوازن بين ما تكسبه كل من الاعضاء وما يعود عليهما من خسائر من استمرار الاتحاد ، ومرونة التنظيمات السياسية للاتحاد لمقابلة الخلافات التى قد تنشأ ، واخيرا رغبة كل جانب فى تعديل اهدافه من اجل المحافظة على حياة الاتحاد .

وببحث هذه العوامل فى ظل اتحاد مالى ، يوضح المؤلف أن هناك فرقا جوهريا بين الوضع الاجتماعى فى السنغال والسودان وأن هناك فرقا واضحا كنتيجة للسياسة الاستعمارية وما قبلها ، بين شخصية السنغاليين الذين يعتزون « بأوروبيتهم » وثقافتهم الغربية ، والسودانيين الذين يعتزون بماضيهم وبافريقيتهم . بالاضافة الى الاختلافات الثقافية فان هناك اختلافات لغوية

صحيح ان اللغة الفرنسية هي اللغة الرسمية في كليهما غير ان اللغة الوطنية في السنغال هي الولوف وفي مالي البامبارا ، مما يجعل الاتصال صعبا بين الشعب . يزيد على ذلك ان السكان في البلدين يتبعون قبائل مختلفة ، فنسبة من يتبعون نفس القبائل لا تزيد على ٧٪ في السنغال ، بينما أن في السودان ٤٪ فقط يتبعون قبائل سنغالية .

وفي تحليل المؤلف للعلاقات الشخصية بين الزعماء السودانيين والسنغاليين يوضح ان لهم خبرات سياسية ومهنية ودينية واحدة تقريبا ولكن الاتصالات الشخصية لم تقض على الخلافات الشخصية وان اتصال الزعماء السودانيين بزملائهم القدامى في التجمع الافريقي وزعماء المعارضة السابقين في السنغال (الذين انضموا للحزب الفدرالي) أعاد الى أذهان الرأى العام المعارضة ، وقد أدى ذلك الى خوف سنجور ومامادوضيا على زعامتهم في السنغال خاصة وانه لم يكن لهم السيطرة التامة في المدن الكبرى حيث الشباب والعمال يميلون الى سياسة الحزب المعارض السابق الاكثر تحررا ، والى السودان وحزبها المنظم . اما اقتصاديا فان الاتحاد لم يحقق الفوائد الاقتصادية المنشودة : فالاندماج الاقتصادى لم يتحقق ولم تنشأ لجنة موحدة للتخطيط واستمر كل من الدولتين على الانفراد بتنظيم اقتصادياتها . ويذكر المؤلف أن الاتحاد لم يحقق مكاسب اقتصادية للسنغال كما توقع الزعماء فيها ، بل على العكس خسرت السنغال من وراءه واستفادت السودان :

فمثلا كانت السنغال في ظل الاتحاد ملزمة بشراء الارز من السودان مع أن معدل سعره كان يزيد بنحو ٢٠٪ عن سعر الارز المستورد من جنوب شرق آسيا . وأن زراعة الفول السنغالى اعطت الفرصة ٢٠٠١ الف من العمال الموسميين في السودان وعاد ذلك بحوالى ٥٠٠ مليون فرنك للاقتصاد السودانى .

وباختصار فان اشتراك السودان في الاتحاد عاد عليه بمزايا الاستفادة من ميزانية الاتحاد .

وفي بحث تنظيمات الاتحاد (الحكومة الفدرالية والجمعية التشريعية الفدرالية ، والتنظيمات الجماهيرية) يذكر المؤلف ان توزيع الوظائف بين الدولتين على أساس ميزان حساس ، والمرونة البادية هي في الواقع نظرية اكثر منها عملية . فالحزب الفدرالى الذى انشىء لم يكن الا مرآة للخلافات الحزبية بين الحزبين الحاكمين ولم يؤد الى القضاء على تلك الخلافات ، وعليه فان كل السياسات المتخذة كانت مرآة لتلك الخلافات. وان تركيز القرارات في عدد قليل من الاشخاص تبعه أن اى قرار اعتبر شخصيا بكل من متخذيه هذا خاصة بموديبوكيتا رئيس الحكومة ، ومامادوضيا نائب الرئيس وسنجور رئيس الجمعية الفدرالية . بالاضافة الى هذه الاختلافات لم تكن هناك هيئة خارجة عن هذه الاحزاب التوفيق بين وجهات النظر . اما عن التنظيمات الجماهيرية ، فعلى الرغم من انشائها الا انها واقعيا لم تعمل واساس ذلك هو خوف الزعماء السنغاليين من ديناميكية المنظمات الجماهيرية السودانية الاكثر تقدما وتحررا ، من التأثير في العمال والشباب السنغالى .

وفي الباب العاشر يبحث المؤلف الظروف المباشرة المحيطة بفشل الاتحاد ، موضحا أن السير نحو الاستقلال الذى حصل عليه في يونية سنة ١٩٦٠ ، كان من العوامل الرئيسية التي أظهرت الخلافات ، اذ كان السؤال الهام هو شكل الدولة الجديدة ومن يكون رئيسا لاتحاد مالى المستقل ، وأن هذا السؤال بلور جميع الخلافات . والنتيجة هي انه قبل انتخابات الرئاسة انسحبت السنغال من الاتحاد وأعلنت استقلالها في ١٩ أغسطس سنة ١٩٦٠ وتبعتها السودان فأعلنت استقلالها في ٢٢ سبتمبر سنة ١٩٦٠ محتفظة باسم جمهورية مالى .

ان تحليل المؤلف لظروف فشل الاتحاد بالتفصيل الكبير الذى أورده ، قد اغنى في الواقع عن الباب الاخير الذى لخص فيه المؤلف ثانية أسباب قيام وفشل اتحاد مالى مركزا السبب الرئيسى في الفشل في أن الزعماء السنغاليين رأوا أنهم لم يستفيدوا اقتصاديا من الاتحاد كما أن استمراره يؤدى الى تهديد كيانهم السياسى وزعامتهم السياسية في السنغال .

وبعد فان مستر فولتز في تحليله لاتحاد غرب أفريقيا حتى قيام اتحاد مالى وسقوطه ، انما قام بدراسة جزء هام من هذه المنطقة في افريقيا لم يسبق أن درس دراسة أكاديمية منظمة وقد أورد المؤلف كثيرا من الوقائع والتحليلات ، غير انه يؤخذ على بعض النقاط التي بحثها عدم تعمقه فيها مع اهميتها للموضوع . ومن أهم هذه النقاط هو في تحليل أسباب فشل الاتحاد على

ضوء مفهوم الاتحاد فى كل من الدولتين . فتحليله كان خلوا من التركيز على نقطة الاختلاف الايديولوجى بين الاحزاب الحاكمة فى كل من السنغال والسودان الذى هو فى الواقع اساس للخلاف بينهما ، والاتحاد بين صعوبة التوفيق بين قوى رجعية وقوى تحررية . وقد ذكر المؤلف مثلا ان السنغال والسودان فى ظل الاتحاد لم يندمجا فى تخطيط اقتصادى موحد فكل منهما تبعت مدرسة فرنسية مختلفة ولكنه لم يناقش فكرة الاشتراكية الافريقية ومفهومها فى كل من الدولتين والحزبين .

واخيرا فقد ذكر المؤلف مثلا ان الدولتين نظرتا بمنظارين مختلفين نحو فرنسا : الدولة الام ، ولكن لم يذكر مظاهر هذا الاختلاف ، فلم يوضح مثلا كيف انه فى الوقت الذى تمسكت فيه السنغال بالاحتفاظ بموقف فرنسا من حيث انها المستوردة الوحيدة لصادرات الاتحاد ، رات السودان وحاولت خلق منافذ اخرى فى الدول الشرقية والدول الافريقية . ومظهر آخر لاختلاف النظرة لفرنسا والاختلافات الايديولوجية ، هو انه فى الوقت الذى اتخذت فيه السنغال موقفا مائعا من الحرب فى الجزائر والتفجير الذرى فى الصحراء ، ايدت السودان جبهة التحرير الجزائرية ضد فرنسا واستنكرت التفجيرات الذرية فى الصحراء .

د. حورية مجاهد

كفاح مصر من أجل الاستقلال

— Egypt's Struggle for Independence.

— Mahmud Y. Zayid.

— Beirut 1965.

كفاح مصر فى سبيل الاستقلال اسم كتاب صدر باللغة الانجليزية ، الفه الاستاذ محمود زايد استاذ التاريخ المساعد بالجامعة الامريكية ببيروت ، والاصل الذى قام عليه هذا الكتاب على ما جاء فى مقدمته ، هو رسالة الدكتوراه التى قدمها المؤلف الى جامعة ييل بالولايات المتحدة الامريكية سنة ١٩٦٠ ثم تناولها بالزيادة والتحوير ليصوغها فى قالب كتاب ، فكان الكتاب الذى يعرض له هذا .

يبدا الكتاب بتاريخ مصر منذ سنة ١٨٨٢ ، وهى السنة التى احتلت فيها بريطانيا وطننا ، وينتهى بنا عند سنة ١٩٣٦ حيث ابرمت معاهدة الصداقة والتحالف بيننا وبين بريطانيا . واول ما يتبادر الى الذهن هو ان نسال : لم اختار المؤلف هذه الفترة بالذات من تاريخ الوطن المصرى ؟ ولكن المؤلف يجيب عن هذا السؤال فى المقدمة فيقول ان فترة نصف القرن هذه هى الفترة التى اجهدت بريطانيا اثناءها نفسها لتجد سندا قانونيا تبرر به احتلالها العسكرى ، وهى الفترة التى اجهدت مصر نفسها خلالها للتخلص من هذا الاحتلال غير القانونى .

ونحن وأن كنا نقر المؤلف على ما ذهب اليه من تحديد هذه الفترة ، الا اننا لا نتفق معه على اغفال دراسة موضوعين هامين متصلين اوثق اتصال بمعاهدة سنة ١٩٣٦ ، وبالتالى متصلين بالفترة التاريخية التى اختارها ، وهما مؤتمر مونترو لالغاء الامتيازات ، وقبول مصر عضوا فى عصبة الامم . ذلك ان كلا من هذين الموضوعين كان يستحق من المؤلف أن يفرد له فصلا خاصا فى هذا الكتاب ، لاسيما ان معالجة دراستهما ميسورة لكثرة المراجع والوثائق المتاحة لمن يشاء ان يكتب فيهما ، وبخلو الكتاب منهما جاء مشوبا بشىء غير يسير من النقص ، اذ لا شك ان الغاء الامتيازات ، وانضمام مصر الى المنظمة الدولية ، حدثان من الاحداث ذات الشأن فى استقلال مصر التى تستحق التسجيل فى مثل هذا المقام .

ومما نلاحظه ايضا فى هذا الكتاب بشأن المراجع التى اعتمد عليها المؤلف انها فى غالبها الاعم انجليزية المصدر على الرغم من كثرة المراجع الفرنسية التى تناولت هذه الفترة من تاريخ مصر بالبحث والدراسة والتحليل . ان هناك عشرات وعشرات من المؤلفات ومن الدراسات القيمة فى هذا الشأن كان خليقا بالمؤلف أن يرجع اليها ولو انه عنى بها أو ببعضها وتوفر على درسها فربما صور كتابه على صورة أخرى اكثر عمقا ، وابعد غورا . وفى رأينا أن الصحف الفرنسية التى كانت تصدر فى مصر خلال هذه الفترة لاتقل اهمية عن الصحافة العربية التى كانت تصدر ابانها . وما يقال عن المراجع الفرنسية يصح أن يقال مثله ايضا عن المراجع الايطالية ، وبخاصة فيما يتصل بدراسة دور ايطاليا ، ودور الحرب الايطالية الاثيوبية مما عجل بابرام معاهدة سنة ١٩٣٦ .

ويحلو لنا بهذه المناسبة ان نشير الى كتاب برونو البتى وهو يعمل حاليا فى السفارة الايطالية بالقاهرة ، فقد القى اضواء جديدة على اثر السياسة الايطالية فى العلاقات بين مصر وبريطانيا ، على حين نرى مؤلف كتاب كفاح مصر فى سبيل استقلالها يمر بهذه المسألة مرورا عابرا .

وايا كان أمر هذه الملاحظات فانها لا تنقص من قدر المجهود الكبير الذى بذله الدكتور محمود زايد فى اخراج مؤلفه هذا على الوجه الذى صوره به . والكتاب منقسم الى سبعة فصول :

الفصل الاول بداه بمقدمة تاريخية لخص فيها الفترة التى سبقت الاحتلال البريطانى وهى تقع فى ٢٩ صفحة سار فيها على المنهج التاريخى الخالص دون المنهج الجيوبوليتيكى او الفلسفى الذى اتبعه جون ولسون فى كتابه عن تاريخ مصر الفرعونية ، وجان وسيمون لاكوتير فى كتابهما باللغة الفرنسية عن مصر المعاصرة .

وفى الفصل الثانى يعالج المؤلف الجهود التى بذلتها بريطانيا فى سبيل الظفر بسند قانونى تؤيد به احتلالها العسكرى . اما الفصل الثالث فقد خصصه المؤلف لنظام الحماية التى فرضت على مصر عقب اعلان الحرب العالمية الاولى . وفى الفصل الرابع تناول موضوع الغاء الحماية ، اما فى الفصلين الخامس والسادس فيقدم المؤلف دراسة موجزة للمفاوضات التى دارت بين البلدين بشأن ابرام معاهدة صداقة بينهما . وقد خصص الفصل السابع لموضوع ابرام معاهدة الصداقة والتحالف ، ويستغرق هذا الفصل ثمانيا وعشرين صفحة تتضمن تحليلا قانونيا لهذه المعاهدة بطريقة مبسطة ، مؤثرا توجيه جل اهتمامه الى الجانب التاريخى على توجيهه الى الجانب القانونى ، كما يتضمن ايضا بعض التعليقات على صدى هذه المعاهدة فى مصر وفى الخارج .

ويحوى الكتاب الى جانب كل هذا ، النص الكامل للمعاهدة ، ولبعض الوثائق المتعلقة بها ، ولخريطة للوجه البحرى من القطر المصرى ، ولكنها ليست صورة من الخريطة الرسمية الملحقة بالمعاهدة وهى الخريطة الموضح فيها المناطق التى ابيح للقوات البريطانية أن تحتلها فى منطقة قناة السويس .

ولنا ملاحظة اخيرة على هذا الكتاب وهى فى هذه المرة لا تتناول موضوعه بل الاخطاء المطبعية التى وردت فيه . فاذا كان الناشر خليقا بأن يزجى اليه المديح من اجل حسن اخراجه ، وعلى ابرازه فى صورة لم يسبق ظهور مثلها فى الاسواق العربية ، فان الاخطاء المطبعية التى تضمنها قد شوهت بعض جماله .

والكتاب مع كل هذا جدير بكل تقدير ، ومؤلفه جدير بالتهنئة لان عربيا صحيحا مثله قد اتيح له أن يبرز بلغة أجنبية ، قضية كبرى من قضايا الوطن العربى الاكبر .

د. محمود خيرى عيسى



جامعة الدول العربية

— The Ieague of Arab States.
— Robert macdonald.
— Princeton University, 1965.

احتفلت جامعة الدول العربية فى٢٢ مارس سنة ١٩٦٦ بالعيد الحادى والعشرين لانشائها . ومنذ قيام الدول العربية ظهر العديد من الكتب والمؤلفات عن هذه المنظمة الاقليمية وعن نشاطها . ومن احدث هذه المؤلفات ، هذا الكتاب الذى قام بتاليفه الامريكى روبرت ماكدونلد ، يهدف فيه الى دراسة تحليلية وتقييم لوظائف جامعة الدول العربية وما قامت به من نشاط فى حدود اختصاصها . وقد ابدى روبرت ماكدونلد اهتماما خاصا بدراسة العالم العربى والشرق الاوسط ، وعمل مديرا لمكتب ابحاث الشرق الاوسط فى واشنطون ، حيث اصدر بعض الدراسات عن المنطقة . وقد قام ماكدونلد بهذه الدراسة التى تضمنها الكتاب اثناء عمله هذا ، وقد استطلع فيه رأى كثير من المسئولين العرب فى جامعة الدول العربية سواء فى مقرها الرئيسى بالقاهرة اوفى مكاتبها بالولايات المتحدة الامريكية، وينقسم الكتاب الى اربعة اجزاء تتناول المقدمة ثم وضع السياسة وتنفيذها ثم النشاط واخيرا الخاتمة .

ويقسم المؤلف الجزء الاول من الكتاب — المقدمة — الى فصلين ، يتناول اولهما توضيح معنى المنظمات الاقليمية والشروط الواجب توافرها لقيام مثل هذا النوع من المنظمات . ويشير الى التجربة التى ظهرت فى اعقاب الحرب العالمية الاولى ، ورأى ودرو ويلسون فى معارضة قيام المنظمات الاقليمية الى جوار عصبة الامم ، والى الاتجاهين اللذين وجدا فى فترة ما قبيل الحرب العالمية الثانية تجاه المنظمات الاقليمية . وهذان الاتجاهان هما :

(ا) اعتبار المنظمات الاقليمية وسيلة لتحقيق الامن الدولى عن طريق التفاهم الواضح او غير المباشر مع الدول الكبرى ، (ب) الاتحاد الاقليمى الوظيفى عن طريق التعاون الاقليمى فى ميادين الاقتصاد والنشاط الثقافى والشئون الاجتماعية وغير ذلك على مستوى اعلى من مستوى الاهتمام بالنواحى السياسية . كما يوضح المؤلف ان ميثاق الامم المتحدة قد افرد الفصل الثامن منه للمنظمات الاقليمية ، ويبين الاتجاهات التى وجدت فى مؤتمر سان فرانسسكو عند وضع ميثاق الامم المتحدة واتجاهات الدول العربية الاعضاء فى ذلك المؤتمر ، وهى مصر والعراق والسعودية وسوريا ولبنان ، فى مناقشة ذلك الموضوع . وينهى المؤلف هذا الفصل بتوضيح الانماط الهيكلية للمنظمات الاقليمية ، ويرى ضرورة توافر حد ادنى من الشروط التى ترفعها الى مصاف هذا النوع من المنظمات ، وهذا الحد الادنى من الشروط هو : صفة الدوام ، واقامة العلاقات بين الدول ذات السيادة اعضاء المنظمة ، ووجود جهاز يتمكن من القيام بعمليات تتلاءم مع اهداف المنظمة .

وفى الفصل الثانى يعالج المؤلف تنظيم جامعة الدول العربية . فيوضح العوامل التاريخية التى دفعت الى ظهور الجامعة الى حيز الوجود . ويشير الى ثورة رشيد عالى الكيلانى فى العراق واثرها فى السياسة البريطانية التى اندفعت تحاول اجتذاب تاييد زعماء العرب عن طريق مساندتها لمنظمة اقليمية عربية . فكان تصريح انتونى ايدن فى ٢٩ مايو سنة ١٩٤١ الذى اشار فيه الى ضرورة تقوية العلاقات الثقافية والاقتصادية والسياسية بين الدول العربية . ثم يسرد المؤلف بعد ذلك التطورات التى انتهت بعقد ميثاق جامعة الدول العربية ، موضحا الاجهزة العاملة فى الجامعة واختصاصاتها . كما يوضح العوامل التى ادت الى عقد اتفاقية التعاون العسكرى والاقتصادى بين دول الجامعة فى سنة ١٩٥٠ غير انه جدير بالملاحظة ان بعض الاخطاء المطبعية قد وردت فى هذا الفصل ، الامر الذى قد يخلق بلبلة وذلك مثل تاريخ رد الفعل

لتصريح انتونى ايدن المشار اليه فى الاردن ، ذكر التاريخ انه ١٩٦٣ وحقيقته ١٩٤٣ . كما اورد المؤلف بعض البيانات غير الدقيقة ، مثل ذكره ان وفودا للمراقبة من كل من ليبيا والمغرب قد حضرت اجتماع الدول العربية فى الاسكندرية فى سبتمبر سنة ١٩٤٤ .

ويعالج المؤلف فى القسم الثانى من الكتاب موضوع رسم السياسة فى الجامعة العربية وتنفيذها . وينقسم هذا الجزء الى خمسة فصول . ويوضح المؤلف ان الجامعة العربية تواجه انتقادا من جانبين : الاول من بين صفوف العرب انفسهم منهم يعتبرون الجامعة العربية بديلا غير كاف للوحدة العربية الحقيقية ، والثانى من خارج العالم العربى وهم اولئك الذين يعتقدون ان الجامعة قد فشلت لانها لم تحقق الوحدة العربية . ويؤكد المؤلف انه فى تقييمه للجامعة العربية ودورها يجب مراعاة حقيقة أن جامعة الدول العربية منظمة اقليمية .

وفى الفصل الثالث يعالج المؤلف اجراءات اتخاذ القرارات فيدرس طريقة التصويت فى مجلس جامعة الدول العربية والفروع الاخرى للجامعة. ويوضح انه لم يذكر بالتفصيل طريقة التصويت على قبول اعضاء جدد فى الجامعة ، الامر الذى اثار مناقشات حادة عند قبول الكويت فى عضوية الجامعة العربية فى سنة ١٩٦١ . ويبين تفاوت الاغلبية المطلوبة لصدور قرارات مجلس الجامعة، من الاجماع فى المسائل الهامة ، الى الاغلبية المطلقة فى حالات التحكيم والوساطة . اما فى الفروع الاخرى للجامعة ، غير مجلس الجامعة ، فان القرارات تصدر باغلبية الاصوات المطلقة فيما عدا مجلس الدفاع المشترك الذى يصدر قراراته باغلبية الثلثين . ويوضح المؤلف آثار اشتراط الاجماع لاصدار قرارات مجلس الجامعة، ويربط بين ذلك وبين الشرط ذاته الذى وجد فى ظل عهد عصبة الامم ونتائجه بالنسبة الى العصبة . ثم ينتقل الى دراسة اجراءات اتخاذ القرارات ، ويبين ان دور الامانة العامة الذى على الرغم مما يتصف به من انه ادارى وتنفيذى ، اكتسب اهمية فى اتخاذ القرارات نظرا الى انها الفرع الدائم الوحيد فى الجامعة . كما يبين دور اللجنة السياسية ومجلس الجامعة والاجتماعات الخاصة التى قد يعقدها وزراء الخارجية فى اتخاذ القرارات . ويرى المؤلف عدم مقدرة مجلس الجامعة كجهاز لفض المنازعات لانه لا ينعقد سوى فترة ثلاثة او اربعة اسابيع فى السنة ، كما يرى ان اجراءات اتخاذ القرارات تحد من امكان اتفاق الاعضاء على موضوعات تقع فى صميم اختصاص الجامعة .

والفصل الرابع يتناول العوامل الداخلية ووضع السياسية ، ويحاول فيه المؤلف تحليل الظروف التى تحيط باجراءات اتخاذ القرارات فى الجامعة العربية، ونقييم اثر ذلك فى السياسات التى تنتهجها المنظمة . ويرى المؤلف ان تنافسا قد قام بين مصر والعراق داخل جامعة الدول العربية وخارجها ، الامر الذى ادى الى استقطاب فى السياسة العربية . ويرجع المؤلف هذا التنافس الى قيام الجامعة واختلاف آراء كل من نورى السعيد ومصطفى النحاس ، ويوضح الخلاف الذى نشب عند انضمام العراق الى حلف بغداد ومساندة الجامعة العربية ودولها لموقف مصر ، ويشير الى ان العراق لم تقم بسداد حصتها فى ميزانية الجامعة حتى قيام ثورة سنة ١٩٥٨ فى العراق ، والى اثر ازمة الكويت التى اثارها عبد الكريم قاسم سنة ١٩٦١ ومقاطعة العراق جزئيا للجامعة . ويوضح المؤلف انه الى جوار القطبين اللذين ظهرا فى داخل الجامعة العربية ، فان وجود مجموعة من الدول الاعضاء التى اخذت موقفا محايدا يساعد على تخفيف حدة الخلاف بين القطبين . ويبدو ان المؤلف فى هذا الجزء من دراسته يحاول تطبيق نظرية ميزان القوى وانتكاساتها فى الامم المتحدة على جامعة الدول العربية ، وذلك على الرغم من التباين بين الاستقطاب على المستوى العالمى وظهور المعسكرين ثم العالم الثالث ، وبين الخلاف الذى قام بين العراق ومصر بسبب سعى احد المعسكرين — الدول الغربية — لابقاء سيطرتها على المنطقة العربية .

ويعرج المؤلف على دراسة نشاط الجامعة العربية ومدى تحقيق ذلك النشاط للوحدة العربية فيقسم نشاط الجامعة الى قسمين : (أ) موضوعات داخلية تشتمل على : المحافظة على سيادة الدول ، الوحدة السياسية والوحدة العربية ، التعاون العسكرى ، التنمية الاقتصادية والاجتماعية مشكلة فلسطين . (ب) موضوعات خارجية وتشتمل على : الاستقلال السياسى لجميع الشعوب العربية ، التضامن الافريقى الاسيوى ، الحياد ، التعاون مع الامم المتحدة ، العلاقات مع اسرائيل ، ويرى المؤلف ان سمة

من الموضوعات المشار اليها ساعد على تحقيق اتحاد الرأى والتقارب بين الدول العربية وهذه الموضوعات هى: التنمية الاقتصادية والاجتماعية، الضمان الجماعى ، التعاون مع الامم المتحدة ، استقلال جميع الشعوب العربية ، التضامن الافريقى الاسيوى ، العلاقات مع اسرائيل .

ويعالج فى الفصل الخامس السياسات الخارجية للجامعة ويركز على ثلاثة مجالات رئيسية هى : (أ) التعاون مع الامم المتحدة ومدى التمسك بميثاق الامم المتحدة لصالح المنطقة . ويرجع المؤلف الى الظروف التى احاطت بوضع ميثاق جامعة الدول العربية وتوقع مؤسس هذه المنظمة لظهور الامم المتحدة والاشارة الى التعاون معها فى ميثاق جامعة الدول العربية ويشير الى عدم رضا الدول العربية عن اجراءات الامم المتحدة بشان فلسطين سنة ٤٧-١٩٤٨ وشكوى مصر الى مجلس الامن بشان وجود القوات البريطانية فى مصر سنة ١٩٤٧ . (ب) الحياد وعدم الانحياز، ويوضح ظهور موقف الحياد من جانب دول الجامعة العربية والجذور التى يمتد اليها وهى السياسات التى انتهجتها الدول الاستعمارية فى المنطقة . ويبين انه لم يؤيد موقف الدول الغربية تجاه كوريا فى الامم المتحدة سوى العراق . ثم يتتبع نمو عدم الانحياز من بداية التعاون العربى مع بعض الدول الاسيوية ، الى مؤتمر باندونج سنة ١٩٥٥ ، الى مؤتمر بلجراد سنة ١٩٦١ ، ويوضح موقف الدول غير المنحازة تجاه قضية بنزرت ، ثم اثر ذلك من موقف بورقيبه وتحوله عن مساندة الغرب . ولكن المؤلف لا يتابع التطورات التى اعقبت ذلك وتخلى بورقيبه عن اتجاهاته غير المنحازة وعودته الى حظيرة السيطرة الغربية . (ج) مقاطعة اسرائيل لعرقلة نموها . ويوضح المؤلف ان المقاطعة بدأت فى ديسمبر سنة ١٩٤٥ لمقاطعة البضائع الصهيونية المصنوعة فى فلسطين ثم اصبحت منذ سنة ١٩٤٨ مقاطعة البضائع الاسرائيلية . ويشير المؤلف الى جهاز الجامعة العربية الذى يتولى الاشراف على المقاطعة واثر ذلك فى عدم اقامة شركة رينو الفرنسية لمصانع لان اسرائيل سنة ١٩٥٩ ، وكيف كانت المقاطعة عاملا فى سنة ١٩٥٧ فى عدم اقامة المجسر وتشيكوسلوفاكيا وبلغاريا لعلاقات تجارية مع اسرائيل .

ويعالج المؤلف فى الفصل السادس النظام الادارى والوظائف الادارية فى الجامعة العربية. فيعتبر ان مركز الثقل فى المنظمات الدولية المعاصرة يكمن فى الامانة العامة التى تقوم بمعالجة الامور يوما بعد آخر ، وتقدم النصائح الفنية بشان برامج المنظمة وتقوم بتنفيذ برامج المنظمة الدولية والاشراف على ذلك التنفيذ . فيشير الى النظام الداخلى للامانة العامة للجامعة العربية والادارات التى تتكون منها ، والى سياسة التوظف ويذكر انها تعتمد على المسابقة المفتوحة بين الراغبين فى الالتحاق بخدمة الجامعة ، دون أن يذكر تاريخ البدء بذلك الاسلوب فى تعيين موظفى الامانة العامة والاساليب التى كانت تنتهجها قبل ذلك ويبذل المؤلف محاولة لدراسة التوزيع الجغرافى لموظفى الامانة العامة لجامعة الدول العربية حسب الدول التى ينتمون اليها ، ويوضح انه على الرغم من ان المصريين يشكلون ٦١٫٣٪ من مجموع موظفى الامانة العامة ، فان الوظائف الكبرى يتقاسمها ممثلون للدول اعضاء جامعة الدول العربية . ثم يستطرد المؤلف لتوضيح وظائف الامانة العامة، وينهى هذا الفصل بدراسة ميزانية جامعة الدول العربية فيبين حصة كل عضو من اعضاء المنظمة فى المنظمة ثم اوجه النفقات التى تتحملها . وهنا يجدر الاشارة الى انه بينما يوضح موارد المنظمة فى سنة ١٩٦٤ فانه يبين نفقاتها فى سنة ١٩٥٤، الامر الذى لا يؤدى الى دقة فى التاريخ التى يمكن الوصول اليها . فضلا عن انه بينما يورد المؤلف بعض البيانات الخاصة بموظفى الامانة العامة وموارد الجامعة العربية حتى سنة ١٩٦٤ ، فقد توقف تحليله فى الفصول السابقة لهذا الفصل عند سنة ١٩٦٢ .

ونظرا الى اهمية الامين العام لجامعة الدول العربية ودوره فى نشاط المنظمة ، راى المؤلف الا يعالج دور الامين العام ضمن الفصل الذى خصصه من كتابه عن الوظائف الادارية والتنفيذية للجامعة العربية ، فافرد له فصلا خاصا هو الفصل السابع : وعنوانه « التنفيذ : دور الامين العام » . وقد وضح فيه المؤلف تطور دور الامين العام واختلاف ذلك الدور فى ظل الامين العام الحالى عنه ظل سلفه عبد الرحمن عزام . ويقسم المؤلف وظائف الامين العام الى قسمين : الاول بالنسبة الى المسائل الداخلية وهى تتعلق بتنفيذ قرارات مجلس الجامعة وتقديم التوصيات اليه والقيام بالوساطة بين الدول الاعضاء . اما القسم الثانى وظائف الامين العام فهى الوظائف الخارجية التى تتعلق بكونه المتحدث الرئيسى

باسم الجامعة ، وممثلها الدبلوماسى لدى الدول غير العربية ، وصلة الاتصال بين امانة الجامعة العربية والامم المتحدة .

ويقسم المؤلف الجزء الثالث من الكتاب عن نشاط الجامعة العربية الى اربعة فصول .

ففى الفصل الثامن يعالج النواحى الثقافية والاجتماعية والفنية والعلمية من نشاط الجامعة، ويبين ان النشاط الثقافى والاجتماعى للجامعة قد حظى بقدر كبير من التقدير واكسب الجامعة سمعة عالمية طيبة . كما يوضح انه على الرغم من صعوبة الوصول الى تحليل دقيق لنوعية نشاط الجامعة فى مجالات البرامج الصحية والتعليمية والاجتماعية ، فان مقدار الجهد الكبير الذى بذلته الامانة العامة والدول الاعضاء فى هذه الميادين قد ساعد على سرعة النمو والتطور فى هذه المجالات . ويوضح المؤلف ان نشاط الجامعة العربية فى المجالات الفنية والعلمية لا يقل اهمية عن ذلك النشاط . فى المجالات الصحية والتعليمية والاجتماعية .

ويخصص المؤلف الفصل التاسع من الكتاب لنشاط الجامعة مجال « التنمية الاقتصادية » . فيستعرض العوامل المؤثرة فى التكامل الاقتصادى الاقليمى بالنسبة الى الدول العربية . ويناقش اتفاقيات التجارة والدفع التى عقدتها الدول العربية ، وبرامج التنمية المشتركة ، والسوق العربية المشتركة ومستقبلها .

ويعالج فى الفصل العاشر الضمان الجماعى والتسوية السلمية للمنازعات . ويوضح ان اتفاقية الدفاع المشترك سنة ١٩٥٠ قد ارست اسس الضمان الجماعى بين الدول العربية . ويشير الى عدم تطبيق الاتفاق حتى منتصف سنة ١٩٥٣ والاسباب التى ادت الى ذلك التاخير . كما يوضح عدم وجود اية قوة عسكرية لدى جامعة الدول العربية حتى سنة ١٩٦٤ . وكذلك اثر الحرب الباردة واجماع السياسة العالمية على صون الامن فى المنطقة العربية . ويسرد التطورات السياسية والدولية فى المنطقة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية موضحا التنافس بين الكتلتين الشرقية والغربية .

وفى الفصل الحادى عشر وعنوانه « العلاقة مع المنظمات الاخرى » يقوم المؤلف بدراسة موضوع اعتراف الامم المتحدة بجامعة الدول العربية ، ويرى انه يوجد اعتراف واقعى وان لم يوجد اعتراف قانونى بالجامعة . ومع ذلك فان الجامعة تصدر قرارات عديدة ذات علاقة بما يجرى فى الامم المتحدة من احداث ونشاط، ويضرب المؤلف لذلك امثلة عديدة . ويحاول ان يضع تقييما لتصويت الدول العربية فى كل من الجمعية العامة للامم المتحدة ومجلس الامن .

وفى الجزء الرابع من الكتاب الذى يضمنه المؤلف خلاصة بحثه وخاتمته يعرض المؤلف فى ايجاز الى تقييم النتائج التى توصل اليها عن طريق دراسته ، ولكنه يسهب فى نظرته الى مستقبل جامعة الدول العربية والمشاكل التى ستواجهها مثل مستقبل علاقاتها بالامم المتحدة وقضية الوحدة العربية وامن المنطقة .

ويحتوى الكتاب على ثلاثة ملاحق هى : بروتوكول الاسكندرية سنة ١٩٤٤ ، وميثاق جامعة الدول العربية ، واتفاقية التعاون العسكرى والاقتصادى بين دول الجامعة .

د . محمد فتح الله الخطيب

سلطة المحكمة الدولية فى تحديد اختصاصها

تأليف : الدكتور ابراهيم شحاته •
باللغة الانجليزية — ٤٠٠ صفحة •
مجلد • نشر دار فيهوف بلاهاى •

■ اللجوء الى القضـــاء ، او الاحتكام فى حل المنازعات الى جهة يفترض فيها المعرفة بحـكم القواعد القانونية الواجبة التطبيق والحيدة فى تطبيقها ، هو الوسيلة العادية لتسوية ما يثور بين الافراد من منازعات يعجزون عن حلها بالتفاهم فيما بينهم . الا أن هذه الوسيلة لا تزال اجراء استثنائيا واختياريا الى حد بعيد بالنســبة الى المنازعات بين الدول ، رغم كل ما يمكن أن يساق من حجج لتأكيد فوائد الحل القضائى للجمــاعة الدولية . فلا زالت القاعدة حتى الان أنه ليس ثمة اجبار لاية دولة على قبول اختصاص جهــة قضاء دولية سواء كانت هذه محكمة تحكيم ، او محكمة دوليـــة خاصـــة ، او محكمة العدل الدوليـــة ذات المقر الدائم فى لاهاى . ورغم المحاولات العديدة لاغراء الدول بقبول اختصاص القضاء الدولى عن طريق معاهدات تبرم بينهـــا او تصريحات متبادلة تصدر عنها ، لازالت اغلبية الدول تحجم عن الارتباط سلفا بقبول اختصـــاص يفرض عليها فى الدعاوى المستقبلة . وتفضل أن تترك مشيئتها طليقة بحيث تقرر فى كل حالة ما اذا كانت الوسيلة القضائية هى افضل الوســائل لتحقيق مصلحتهـــا الذاتيـــة ، فهى بذلك تعتبر التسليم باختصاص القضاء الدولى تقييدا لحريتها فى التصرف ولسيادتها بالتالى . وهو قيد غير مستحب من وجهة نظر الدول ، فبعضها لا يرتضيه اصلا ، وبعضها يقبله بشروط وتحفظات تجعله قليل القيمة او عديمها ، وبعضها لا يكاد يرتضيه حتى يسارع الى الرجوع عنه . وفى محيط كهذا يسهل ان نفهم لمـــاذا تثار فى كثير من القضـــايا الدولية مشاكل بشأن مدى اختصاص المحكمة بنظر النزاع (من بين الاحكام الثمانية والعشرين التى صدرت عن محكمة العدل الدولية ، اقتصر ١٥ حكما على مناقشة اختصاص المحكمة اوقبول الدعوى) ، كذلك تبرز اهمية السؤال عن الجهة التى تملك الفصل فيما اذا كانت المحكمة مختصة ، وهل يترك ذلك للدولة المدعى عليها فى القضية تحدده وفق صالحها أم يكون الامر للمحكمة . هذا السؤال اجاب عنه نظام المحكمة الدائمة للعــدل الدولى (المـــادة ٤/٣٦) ونظام محكمة العدل الدولية من بعده (المـــادة ٦/٣٦) اجابة مختصرة مؤداها أنه « عند المنازعة فى شأن اختصـــاص المحكمة تفصل المحكمة فى هذا النزاع بقـــرار منها » ، وهى اجابة تفتح الباب لاسئلة أخرى كثيرة حول مسلك المحكمة فى تحديد اختصاصها فى مواجهة دول لا تنظر الى هذا الاختصاص بعين الرضا . والكتاب الذى نعرضه الان هو محـــاولة شاملة لمناقشة هذه الاسئلة والاجابة عنهـــا فى ضوء السوابق القضائية وخبرة المحاكم الدولية والفقه الغزير فى هذه الموضوعات .

■ وقد وضع هذا الكتاب فى الاصل كرسالة دكتوراه قدمت الى جامعة هارفارد الامريكية ، وحققت هناك — فى عبارة الاستاذ لوى ب سوهن رئيس قسم القانون الدولى بهذه الجامعـــة — « مستوى جديدا لرسائل الدكتوراه » . ويقع الكتاب فى ٤٠٠ صفحة من الحجم الكبير تشمل مقدمة وثلاثة اجزاء يحوى كل منها فصلين ، ثم خاتمة ، وسبعة ملاحق تبين بالتفصيل المعلومات المتعلقة باختصاص المحكمة الدائمة للعدل الدولى ومحكمة العدل الدولية ثم بيانا بالمراجع . هـــذا الى جانب بيان محتويات الكتاب وفهرس ابجدى بالموضوعات . كما قدم للكتاب الاستاذ سوهن السالف ذكره فى مقدمة قصيرة أشار فيهـــا الى

اهمية الموضوع فى عالمنا المعاصر كما اشار بالمؤلف « كمبل يحتذى » فى الكتابات الفقهية فى القانون الدولى .

■ الجزء الاول من الكتاب تحليل وصفى لسلطة المحكمة الدولية فى تحديد اختصاصها . ويبدا فى الفصل الاول بتتبع ظهور هذه السلطة فى محاكم التحكيم الدولى القديمة حتى استقرارها عند انشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى سنة ١٩٢٠ . مؤكدا انه عندما تقرر فى نظام هذه المحكمة اعطاؤها سلطة الفصل فيما اذا كانت مختصة فى كل حالة يثور فيها نزاع حول هذا الموضوع ، قصد من ذلك تمكين المحكمة من امرين : الاول هو البحث فى طبيعة المنازعة المعروضة لمعرفة ما اذا كانت تقبل الفصل القضائى ام تستعصى عليه، والثانى هو تفسير النصوص التى تحمل رضاء الاطراف باختصاص المحكمة . وبهذا المعنى الواسع استقرت سلطة الفصل فى الاختصاص لمحكمة العدل الدولية المعاصرة .

يعرض الفصل الثانى بعد ذلك لخصائص سلطة المحكمة فى تحديد اختصاصها ، فيثبت انها سلطة شاملة تشمل الاختصاص القضائى والاختصاص الاستشارى ، وانها اصيلة فى عمل المحكمة ، بمعنى ان المحكمة تباشرها حتى فى الاحوال التى يحاول فيها الاطراف سلب حريتها فى ذلك ، على تفصيل طويل يدخل فى مسائل لا يغنى فيها الايجاز . ثم يبين أن هذه السلطة تباشر فى العادة فى المرحلة التمهيدية من المنازعة القضائية وان امكن مباشرتها بعد ذلك فى بعض الاحوال . وانها نسبية فيجب الا تتجاوز المحكمة حدود ما قبله الاطراف عند مباشرتها وان لم يكن لذلك جزاء قانونى معروف ، وان الحكم الصادر نتيجة مباشرة هذه السلطة يمكن نظريا الرجوع عنه قبل صدور حكم فى الموضوع وان كان هذا لم يحدث قط فى تاريخ المحكمة (وجدت لذلك سوابق فى التحكيم الدولى) . واخيرا ذهب الكتاب بعد مناقشة طويلة الى انه اذا سكت الاطراف من المنازعة فى قبولهم لاختصاص المحكمة ، فليس للاخيرة ان تناقش المسألة بل عليها ان تفترض قبولهم لاختصاصها ، الامر الذى يحرم المحكمة من مباشرة سلطتها فى تحديد الاختصاص من تلقاء نفسها فى كل حالة يتعلق فيها الامر بقبول الاختصاص ويسكت فيها الاطراف عن اثارة هذه المسألة . وهذه النتيجة بالذات تأتى خلافا لما ذهب اليه من كتبوا فى الموضوع قبل ذلك وينفرد بها المؤلف مؤكدا مع ذلك أن هذا هو ما ينبىء عنه مسلك المحكمة ، وان كانت لم تقل ذلك صراحة فى اى من احكامها .

■ الجزء الثانى من الكتاب تحليل تطبيقى « لموضوع » سلطة المحكمة فى تحديد اختصاصها، اى لاختصاص المحكمة ذاته . فيعرض المؤلف فى الفصل الثالث للخطوات العملية التى تتبع منذ لحظة الالتجاء الى المحكمة الدولية حتى لحظة صدور الحكم بالاختصاص او بعدمه ، او بضم مسالة الاختصاص الى موضوع الدعوى ليفصل فى الاولى بعد بحث الثانى . ويتخذ المؤلف من هذا الفصل مناسبة لضبط اصطلاحات كثيرة تستعمل فى القضاء الدولى ولم تستقر بعد الفقه المعاصر ، كما يتكلم بتفصيل كبير عما يسميه « بأدوات الاختصاص » اى كل وثيقة تضفى اختصاصا على المحكمة اوتؤثر فى هذا الاختصاص، وكذلك « وقائع الاختصاص » التى قد تقوم بالدور نفسه ، منتهيا الى ان الاختصاص لايتقرر الا عندما تلتقى أدوات الاختصاص بوقائع الاختصاص على نحو يحمل ارتضاء الاطراف الاحتكام الى المحكمة دون مؤثر يحول بين الاخيرة ومباشرة هذا الاختصاص. كما يناقش المؤلف فى هذا الفصل الفرق بين الدفع بعدم اختصاص المحكمة والدفع بعدم قبول الدعوى مبينا الخلط الذى لم تسلم منه المحكمة نفسها فى هذا الخصوص ، وينهى الفصل بمناقشة لمسألة ضم الدفع بعدم الاختصاص الى موضوع الدعوى.

اما الفصل الرابع فيناقش النماذج المختلفة لاختصاص محكمة العدل الدولية وفق تقسيم استحدث فيه المؤلف اصطلاحات جديدة . فهذا الاختصاص ينقسم الى اختصاص استشارى واختصاص قضائى . وينقسم الاخير الى اختصاص اصلى واختصاص عرضى ، وينقسم الاختصاص الاصلى الى اختصاص مقيد بحالة معينة واختصاص مستمر ، ويكون الاول فى احدى حالتين : اختصاص وفق اتفاق خاص يتم بناء عليه عرض النزاع على المحكمة ، واختصاص بناء على قبول الدولة المدعى عليها بعد التجاء الدولة المدعية الى المحكمة . (ويشير المؤلف الى حالة ثالثة رفض اعتبارها من حالات الاختصاص وهى التى تكون بناء على قرار مجلس الامن بدعوة الاطراف فى المنازعة الى اللجوء الى المحكمة طبقا لنص المادة ٢/٣٦ من ميثاق الامم المتحدة) . اما الاختصاص المستمر فيكون فى حالتين : الاختصاص الذى تضفيه معاهدة يرتضى فيها الاطراف اختصاص المحكمة

بنظر المنازعات المستقبلة بينهم ، والاختصاص الناجم عن تصريحات متبادلة صادرة عن الدول وفقا لنص المادة ٢/٣٦ من نظام المحكمة . ويتناول المؤلف بتفصيل كبير المشكلات الكثيرة التى تثيرها كل من هاتين الحالتين للاختصاص المستمر . ويتميز هذا الفصل بأنه محاولة لدراسة شاملة لنماذج اختصاص المحكمة وفق تقسيم جديد ادخل فيه المؤلف كل النماذج القائمة دارسا المشكلات العملية التى اثيرت فى كل حالة ومبينا اتجاه المحكمة فى كل منها على نحو مفصل .

■ الجزء الثالث والاخير هو دراسة انتقادية لمباشرة المحكمة لسلطتها فى تحديد اختصاصها . ويتناول الفصل الخامس ، وهو بلا شك اهم فصول الكتاب ، الوسائل الفنية التى اتبعتها المحكمة فى تحديد اختصاصها ، مقدما لهذا ببيان العوامل التى تؤثر فى توجيه مسلك المحكمة فى مسائل الاختصاص . وقد عدد المؤلف من الوسائل الفنية المشار اليها : الوسائل المتعلقة بتفسير ادوات الاختصاص ، والوسائل التى تستند الى خصائص المحكمة كمحكمة عدل دولية وكالفرع القضائى الرئيسى للامم المتحدة،والوسائل المتعلقة بالتحقق من وقائع الاختصاص ، ووسائل اخرى تشمل تجاهل وجود جهات ثانية ذات اختصاص فى الموضوع نفسه ، واستخدام قواعد الاجراءات ، واعادة صياغة الاسئلة المطروحة ، وتجاهل مسالة الاختصاص كلية والفصل فى الدعوى على اساس آخر (كعدم القبول) . وقد عالج المؤلف فى هذا الفصل الطويل اتجاهات المحكمة مع اشارات مفصلة للقضايا والاراء الفردية التى صدرت منذ انشاء المحكمة الدائمة للعدل الدولى حتى الان . ويحمل هذا الفصل اهم ما اسهم به المؤلف فى تيسير فهم عمل القضاء الدولى ، خاصة وقد دعم كل اشارة فيه ببيان المرجع الذى تستند اليه من الاحكام والاراء .

اما الفصل السادس والاخير فيعرض للحالة التى يدعى فيها احد اطراف الدعوى احتفاظه بحقه فى تحديد ما اذا كانت المسالة محل النزاع تدخل فى اختصاص المحكمة ، اى الحالة التى تنازع فيها دولة ما المحكمة فى مباشرة سلطتها الهامة فى تحديد اختصاصها . وليست المسالة بصعوبة نظرية ، فقد اعلنت الولايات المتحدة فى تصريحها بقبول اختصاص محكمة العدل الدولية (الصادر فى ٢٦ اغسطس ١٩٤٦) انها تستثنى من القبول المسائل التى تعتبر بصفة رئيسية من الاختصاص الداخلى للولايات المتحدة كما تقرر ذلك الولايات المتحدة نفسها . والعبارة الاخيرة تفيد انه عند مقاضاة الولايات المتحدة فى مسالة ما وادعاء الاخيرة ان هذه المسالة تدخل فى اختصاصها الداخلى ، فان المحكمة تصبح بغير اختصاص دون ان يكون لها الحق فى أن تحدد هى طبيعة المنازعة . وقد نقل هذا التحفظ الامريكى فى تصريحات دول اخرى حتى انه يرد الان فى أربع تصريحات أخرى (ليبريا ، المكسيك ، السودان ، جنوب افريقيا) كما يرد فى بعض المعاهدات التى تم بمقتضاها قبول اختصاص المحكمة فى مسائل معينة . ولقد شرح المؤلف باسهاب القضايا التى اثير الموضوع فيها وبين انها انتهت جميعا دون ان تدلى المحكمة برأى صريح حول صحة مثل هذا التحفظ رغم مناداة بعض قضاتها ببطلانه . ثم بين المؤلف كل الحلول النظرية الممكنة فى هذا الصدد ، منتهيا الى توقع استمرار المحكمة فى تفادى اصدار رأى صريح فى الموضوع ، فان اضطرت الى التصدى له فانها تأخذ بصحة التحفظ فى ذاته مالم يستعمل على نحو تعسفى ، معملاحظة انه كىتقرر المحكمة ما اذا كان استعمال التحفظ تعسفيا ، عليها ان تبحث مبدئيا فى هذه النقطة وهو بحث لا يتعدى أن يكون مباشرة لسلطتها فى تحديد اختصاصها ، الامر الذى يؤدى بالمؤلف الى استخلاص ان هذه السلطة تباشر من جانب المحكمة حتى فى الاحوال التى تكون المسالة الاساسية فيها هى حرمان المحكمة من مباشرتها .

■ وواضح من الكتاب بصفة عامة ايمان مؤلفه باهمية الوسيلة القضائية فى حل المنازعات الدولية ، وهو بما يقدمه من دراسة شاملة للصعاب القانونية التى تواجه هذه الوسيلة ، يسهم ولا شك فى فتح آفاق جديدة أمام الباحثين فى هذا المجال ، كما يقدم خدمة كبيرة للمعنيين عمليا باعمال القضاء الدولى .

د. بطرس بطرس غالى



منظمة اتحاد البريد العالمى

المؤلف : م. ا. ك. مينون
الناشر : مؤسسة كارنيجى
السلام العالمى

في اول يناير عام ١٩٦٦ بدأ العمل بالاتفاقية الجديدة لمنظمة اتحاد البريد العالمى ، التى تم تعديلها فى مؤتمر فينا للبريد الذى انعقد فى عام ١٩٦٤ . وبمقتضى هذا التعديل ادخل على الاتفاقية الاساسية للاتحاد تغييرات جذرية وابطلت تقاليد استمر العمل بها حوالى ١٠٠ عام .

وبهذه المناسبة راينا أن نعرض لكتاب الفه م. ا. ك. مينون الاستاذ المساعد للدراسات الاسيوية فى كلية سكيدمور بجامعة ساراتوجا فى نيويورك ، عن منظمة اتحاد البريد منذ نشأتها حتى اليوم.. وقد صدر هذا الكتاب ضمن سلسلة الكتب العالمية التى تنشرها مؤسسة كارنيجى للسلام العالمى فى نيويورك . وهو ملخص لرسالة تقدمها المؤلف لنيل الدكتوراه عن « اتحاد البريد العالمى » وقد جمع المؤلف فى كتابه كل ما ينبغى معرفته عن تطور تاريخ البريد عبر العصور حتى نهاية القرن الماضي ، عندما وقعت اول اتفاقية دولية نظمت عملية نقل البريد على المستوى الدولى وادت الى انشاء اتحاد البريد العالمى .. وقد شرح الاسباب التى ادت الى ابرام هذه الاتفاقية ، موضحا اغراضها واهدافها وما طرا عليها من تعديلات واضافات تطلبها التطور الحتمى فى مجالات النقل البرى والبحرى والجوى.

لقد حاول مينون فى دراسته ان يبرز دائما الطابع المميز لهذه الاتفاقية من حيث بعدها عن التيارات السياسية ومرونة احكامها مما يجعلها تصلح لان تكون انموذجا يحتذى به عند ابرام اية اتفاقية تمس التعاون غير السياسى على الصعيد الدولى ، اذ يساعدها ذلك على تخطى العقبات التى تنجم عن التطبيق .

وفى الابواب التالية ملخص لهذه الدراسة .

الخدمات البريدية عبر التاريخ

عرفت الخدمات البريدية منذ اقدم العصور. لكنها الى زمن قريب جدا كانت هذه الخدمات البريدية قاصرة على خدمة الحكام واتباعهم .. الى ان تطورت لتصبح فى عصرنا هذا من الخدمات العامة ، مهمتها نقل البريد بين الناس بجميع طبقاتهم وفى اية بقعة فى العالم .

ان التاريخ لم يحدد على وجه الدقة متى انشئت أولى الخدمات البريدية فى العالم ... لكن المعروف انها ترجع الى القرون الاولى للحضارة البشرية .. فكان السعاة هم عماد هذه الخدمات .. وكانت العادة عند ملوك الفرس وغيرهم من الاباطرة والملوك ان ينقلوا بريدهم بواسطة فرسان يتناوبون قطع المسافات فى مراكز منتشرة فى جميع انحاء ممالكهم .. فقد نقل التاريخ مثلا ان الملك داريوس ملك الفرس (٥٠٠ ق.م) استعمل هذه الوسيلة .. كما أن أباطرة روما استخدموا السعاة فى تجارتهم على المستوى الدولى . ومما نقله الينا التاريخ أن خطابا أرسله قيصر من بريطانيا الى روما استغرق نقله ٢٦ يوما .

وقد استمر الحال على هذا المنوال حتى العصور الوسطى .. الملوك والحكام يسيطرون على وسائل نقل البريد ، الى أن بدأت تتكون فى بعض الدول الاوربية جماعة من التجار اتفقوا على تنظيم عملية نقل البريد بما يخدم مصالحهم وتجارتهم المحلية والدولية .. كذلك كانت بعض الهيئات تعتمد على خدماتها الخاصة فى نقل

بريدها .. فقد نظمت جامعة باريس مثلاخدمات بريدية على نظام دولى لنقل رسائل اساتذتها الى اساتذة الجامعات الاخرى .

واول خدمات بريدية على مستوى دولى تتم تحت اشراف الحكومات كانت قرابة عام ١٦٧٠ .. حين وقعت فرنسا وانجلترا اول اتفاق من نوعه لانشاء اول نظـام بريدى عرف ، لربط بريطانيا بمدينة ليون بفرنسا بخدمات بريدية .

ومنذ هذا التاريخ اتسعت رقعة هذهالخدمات .. ففى عام ١٧١١ مدت الملكة آن الخـدمات البريدية المنظمـة الى مستعمراتهـا فى امريكا الشماليـة .. وفى عـام ١٧٧٥ اسس بنيامين فرانكلين اولى الخدمات البريدية المنتظمـة بين نيويورك وبريطانيا .. وفى عام ١٨٠٤ انشـأ نابليون اول خدمات بريدية منظمة تغطى جميع انحاء فرنسا .

ومما هو جدير بالذكر ان حكام الولاياتالمتحدة قد اولوا الخدمات البريدية جل اهتمامهم .. اذ كان لزاما عليهم ان ينظموا مثل هذه الخدمات لربط المسـافات الشاسـعة .. بين الولايات الامريكية بخـدمات بريدية سريعـة ، وزاد من ضرورتها واهميتهـا تدفق المستوطنين الامريكيين على الولايات الغربية الامر الذى زاد من اهمية تلك الخدمات .. وبالفعل تم فى عام ١٨٥٩ إنشاء اول خدمات بريدية سريعـة ، أساسهـا ١٩٠ مركزا فيها نحو ٥٠٠ حصان لتناوب الفرسان وعددهم ٨٠فارسا.وتدوصلت الدقةفىهذا الجهاز الجديد الى حد ان اصبحت المراسلة تقطعمسافة ٣٠٠٠ كيلو متر فى سبعة ايام و ١٧ ساعة وهى سرعة قياسية بالنسبة الى النقل على ظهـور الخيل .

ومنذ عـام ١٨٣٣ دخلت الخدمات البريدية عصر البخار فبدات الخدمات البريدية تستعمل السكك الحديدية .. وبدات تلك الخـدمات فى مساحة حوالى ٦٠٠ كيلومتر ولكنها سرعان ما ارتفعت الى ١٥٠٠ كيلو متر عام ١٨٣٨ .

وكانت الرسوم فى ذلك الحين تقدر حسب المسافة .. كما كانت تختلف بين بلد وآخر .. غير أن اول رسوم موحدة لنقل البريد بدات مع عام ١٨٨٥ .. فمثلا قدرت رسوم نقل خطاب عبر اراضى الولايات المتحـدة بمبلغ (سنتين) اثنين للخطاب الذى يزن أوقية .. ولئن كانت الخدماتالبريدية داخل الدول المختلفة قدانتظمت بعض الشىء ، الا ان الامر لم يكن بهذه السهولة متى تجاوزت هذه الخدمات حدود الدولة ... ومن امثـلة الصعاب التى كانت تواجه هـذه الخدمات مسالة الرسوم بين الدول . فمثلا كان ارسال خطاب من بلد الى آخر لمسافة ٧ر٠٠٠ ميل يكلف ١٧ بنسا وكانت هذه الرسوم تدفع عند تسلم الخطاب ، ومع ذلككانت الرسوم التى تطبقها الدول تختلف بعضها عن بعض .

وكذلك كانت تختلف وسـائل تسليم البريد فقد كان يوصل الى المرسل اليـه فى بعض البلدان ولكن فى البعض الاخـر يتعين على الناس أن يذهبوا الى مركز البريد فىتواريخ محددة للسؤال عن بردهم ..

وتطورت بعد ذلك طريقة تحصيل الرسوم ، فأصبح يتم بواسطة لصق طوابع بريدية مختلفة الفئات يتولى لصقها المرسل .. وسرعان ماعمت مثل هذه الاقلم الدول الاوربية ..

ومع ذلك استمر التفاوت فى الرسـوم وفى وسائل تقديم الخدمات . فكثيرا ما كانالمشرفون على تلك الخدمات ينظرون اليهـا كمورد مالى ويوجهونهـا حسب اهوائهـم وطبقـا لمنافعهم السياسية والاقتصادية دون اهتمامهم بتحسين الخدمات والعمل على تطويرها وتحسينها الا بالقدر الذى يزيد من دخولهم منها . فكانت كل الدول الاوربية مثلا تحاول أن تحصل على اكبر قدر من المنفعة بصرف النظر عن العواقب التى قد تنجم عن ذلك كالمعاملة بالمثل وأثر ذلك فى مستوى الخدمات .

اما فى المجال السياسى فقد استغلت الخدمات البريدية للتجسس.وزاد منسوء الخدمات دخول الاحتكارات فى حمى المنافسة . فاحتكرتبريطانيا نقل البريد فى البحار واحتكرت فرنسا النقل عبر الطرق .. فزادت المنافسة وتضاربت المصالح. وكذلك كان الحال فى النمسا والمانيا ، غير انهما توصلتا فى عام ١٨٥٠ الى حل وسط حيث انشأتا اتحاد بريد للناطقين باللغة الالمانية .. واعتبر هذا الاتفاق أول منظمة بريدية تم انشاؤها على مستوى دولى .

وتنوعت مثل هذه الاتفاقات البريدية الثنائية حتىاصبح يوجدفىذلك الوقت.ثمانية اتفاقاتتربط بين ثمانى دول أوربية والولايات المتحدة ...

وكانت رسوم نقل البريد تختلف بين كل اتفاق والاخر .. لان كلا منها كان يأخذ بعين الاعتبار عند تحديد الرسوم ، التعريفة المطبقة داخل الولايات المتحدة ثم مصاريف النقل البحرى ثم مصاريف النقل عبر الدول الاوربية التى سيمر بها البريد . وكانت هذه الاختلافات فى الرسوم الجمركية تسبب ارتباكا بينا فى الخدمات البريدية ، مما يصعب معه عمل اية تسوية حسابية بين الدول . وزاد من تعقيد الامور تطور وسائل النقل بالسكك الحديدية والسفن البخارية ومجىء عصر التلغراف والتليفون . ولا سيما أن كل تحسين فى مثل هذه الخدمات كان عبارة عن اعباء جديدة يتحملها المنتفعون بالخدمات مما اثقل كاهلهم وحملهم فوق طاقتهم .

لذلك كله اصبح واضحا للمهيمنين على الخدمات البريدية فى الدول المختلفة ان الامر اصبح يتطلب ضرورة تنظيم تلك الخدمات بغية وضع رسوم موحدة تطبق على جميع فئات المنتفعين بها .

وفى عام ١٨٦٢ خطا مدير هيئة بريد الولايات المتحدة الخطوة الاولى فى هذا السبيل عندما اقترح أن تجرى مباحثات على مستوى دولى بغية توحيد النظم والاجراءات البريدية بين جميع الدول التى تربطها بالولايات المتحدة علاقات دبلوماسية ، مدعما وجهة نظره بما تعانيه الخدمات البريدية من مساوىء نتيجة لاختلاف النظم والتعريفات ، وما ينجم من اخطاء فى التطبيق نتيجة لاختلاف طريقة احتساب الرسوم . هذا فضلا عن الاضرار البالغة الناجمة عن تأخير تسليم البريد مما اقتضى وضع نظام موحد لتنظيم عمليات نقل البريد عبر الطرق البرية والبحرية وايضا تسجيل البريد ووسائل نقل المطبوعات .

وقد لبى العديد من الدول هذا النداء واجتمع فى باريس فى مايو عام ١٨٦٣ مؤتمرا يضم مندوبى الدول التى استجابت لهذا النداء .. غير أن هذا المؤتمر لم يحرز اى تقدم رغم أن جدول اعماله اقتصر على ثلاث نقاط هى : توحيد الوزن ، توحيد الرسوم ، تخفيف الاجراءات المتبعة لتسوية العمليات المحاسبية . والجدير بالذكر أن مندوب المانيا تقدم اثناء المؤتمر باقتراح مؤداه أن يتخذ الاتفاق المعقود بين النمسا والمانيا لتنظيم عملية نقل البريد بينهما كانموذج لاتفاق ينظم عمليات نقل البريد على المستوى الدولى . من حيث :

١ — وضع تعريفة دولية موحدة للرسوم .

٢ — احتفاظ كل دولة بما تجمعه من حصيلة بيع طوابع البريد .

٣ — توزيع البريد الخارجى بدون مصاريف مقابل المعاملة بالمثل .

٤ — فرض رسوم مخفضة للبريد العابر .

٥ — تسهيل العمليات الحسابية ..

ولئن كان مؤتمر باريس لعام ١٨٦٣ لم يحصل فيه اتفاق الا انه اعتبر خطوة لا بأس بها .. اذ اظهرت الدول اهتماما متزايدا بغية ايجاد حلول لهذه المشكلة .. فبدأت ترتفع منذ عام ١٨٦٨ اصوات تنادى بضرورة انشاء اتحاد بريد دولى يضم جميع الدول ، وأخرى منادية بالدعوة الى مؤتمر دولى لهذا الغرض .. وقد شجعها على ذلك دخول ثلاثة عوامل فى الميدان الا وهى :

١ — اطراد زيادة نشاط العلاقات البريدية بين الدول .

٢ — انشاء اتحاد دولى للتلغراف عام ١٨٦٥ بينما ظلت الخدمات البريدية بدون اتحاد .

٣ — متابعة ألمانيا مطالبتها بانشاء هذا الاتحاد .

وقد كان لالمانيا ما ارادت اذ دعت سويسرا عام ١٨٧٤ الى مؤتمر بريد عالمى اشتركت فيه ٢٢ دولة منها الجمهورية العربية المتحدة ، واتفق المندوبون على انشاء منظمة دولية تضم خبراء فنيين واداريين لتواجه المشاكل التى قد تنجم عن الخدمات البريدية بالحلول العملية .

وقد اسفر المؤتمر عن توقيع اول معاهدة لانشاء اتحاد بريد دولى .. وفى خلال سنتين من تاريخ التوقيع صدقت على المعاهدة جميع الحكومات الموقعة عليها ... وفى عام ١٨٧٨ اطلق على المنظمة اسمها الحالى وهو اتحاد البريد العالمى .

القانون الاساسى للاتحاد

وتعتبر اتفاقية البريد العالمية دستور الاتحاد .. ومن اهدافها :

انشاء منظمة تشرف وتهيمن على الخدمات البريدية على المستوى الدولي، والعمل لتحسين هذه الخدمات وتطويرها .

ومنذ ان انشىء هذا الاتحاد عام ١٨٧٥ حتى الان وهويؤدى رسالته مرتكزا الىأسس اربعة:

١ ـ احكام الاتفاقية الرئيسية .

٢ ـ البرتوكول النهائى المصدق عليه .

٣ ـ القوانين واللوائح المتممة لاتفاقية البريد العالمية .

٤ ـ الشروط المتعلقة بالبريد الجوى .

وتسمى هذه الاتفاقيات المختلفة بالاحكام النهائية للاتحاد ، وهى ملزمة لجميع الاعضاء .

ويعتبر مؤتمر فينا الذى انعقد فى عام ١٩٦٤ اول مؤتمر ادخل تعديلات جذرية على اتفاقية البريد منذ انشاء الاتحاد .. كما اعتبر العام المنصرم فترة انتقالية ريثما تصبح احكام اتفاقية فينا الجديدة نافذة المفعول منذ اليوم وفى الفترة الانتقالية استمر اتحاد البريد العالمى والخدمات البريدية الدولية تعمل فى اطار توصيات واحكام الاتفاقية التى وقعت فى مؤتمر اوتاوا عام ١٩٥٧، وهى تحوى جميع القرارات والتعديلات التى ادخلت على الاتفاقية الرئيسية فى المؤتمرات السابقة ..

وسنحاولفيما يلىتبيان الفروق بينالاتفاقيتين اتفاقية اوتاوا المعدلة لجميع الاتفاقيات السابقة لها واتفاقية فينا التى شملت احكاما جديدة مع عمل مقارنة بين احكامهما المختلفة الىجانب بحث الالتزامات المترتبة عن التغييرات الجديدة .

معالم اتفاقية اوتاوا

وتتضمن اتفاقية اوتاوا قسمين رئيسيين :

اولهما دستورالاتحاد والاحكام العامة لخدمات البريد الدولية ، وثانيهما الشروط الخاصة بالرسائل البريدية .

فالقسم الاول يضم الاحكام الخاصة بدستور الاتحاد والهيئات المنبثقة منه ، كما يتضمن القواعد العامة والالتزامات المتعلقة بالخدمات البريدية الدولية . ويختص هذا القسم ايضا بتعيين الوحدة النقدية وتحديد الاسس العامة لتسوية الحسابات .

اما القسم الثانى فهو يحدد المواصفاتالمتعلقة بالرسائل البريدية وانواعها ورمزت الى كلنوع باحرف مميزة له :

فيرمز للخطابات والبطاقات البريدية بحرف L.C. mail وهى تتضمن الرسائل البريدية والطرود وبطاقات البريد والبريد الجوى .

ويرمز لجميع الانواع الاخرى بحرفA.O. mail أى انواع اخرى للبريد ويتضمن المطبوعات العامة والمطبوعات الخاصة بكفيفى البصر «والعينات» السلفية والطرود الصغيرة .

كما يتضمن هذا القسم ايضا القواعد الخاصة بالنشاط البريدى والجمركى ، كذلك شروط استعمال كوبونات الردود ، وشروط البريد المستعجل والبريد المسجل والاجراءات الخاصة بسحب الرسائل منمكتب البريد والتدابيرالمتعلقة بالاشياء والرسائل التى لا يتسلمها اصحابها ، واستعلامات الجمهور والرسوم الخاصة بكل نوع من انواع البريد وكيفية اجراء المحاسبات بين الهيئات البريدية الدولية وخاصة المتعلقة بالبريد العابر (الترانسيت) .

وقد رئى منذ انعقاد مؤتمر برن الاول عام ١٨٧٤ أن يلحق بكل اتفاقية بروتوكول للتنفيذ على أن يشمل هذا البروتوكول التحفظات التى أثارتها الدول الاعضاء اثناء المؤتمر عن بعض احكامه ، وترغب فى تقديم تحفظ فى شأنها لعدم تمشيها ومصلحة بلادها . ولضمان شرعية التحفظات رئى أن يكون هذا البروتوكول نافذ المفعول منذ توقيع الاتفاقية وله صلاحياتها .

اما اللوائح والاحكام التفسيرية فهى تمثل الجزء الثالث من اتفاقية اوتاوا ، وهو يحوى التدابير واللوائح الاساسية لتسترشد بها هيئات البريد العالمية فى العمل .

اما الغرض من تقسيم اتفاقية اوتاوا الى ثلاثة اقسام فهو تسهيل عمليات اعادة النظر فى اللوائح حتى فيما بين انعقاد المؤتمرات ، على ان تترك مهمة ادخالتعديلات على صلبالاتفاقية للمؤتمرات الكبرى التى تتم علىمستوى المندوبين الرسميين للدول .

وقد يكون من المستحسن ان نجلو هنا بعض

الحقائق .. فالذى يحصل هو ان هذا التقسيم لم يراع عمليا بدقة ، فان الاجتماعات التى تمت ما بين المؤتمرات الرئيسية لم تكتف بادخال تعديلات ثانوية قد تتطلبها تطور الخدمات الرئيسية فحسب . بل ان المندوبين تجاوزوا اختصاصاتهم وادخلوا ايضا تعديلات على نصوص الاتفاقية وعلى بنود اللوائح الملحقة بها ، ونتيجة لتصرفات المندوبين فى الاجتماعات الفرعية .. زادت الاعمال التى تدرج فى جدول اعمال المؤتمرات الدورية .. وقد رئى ازاء ذلك انه من الافضل اعادة النظر فى الاتفاقية الاصلية بحيث يمكن استبعاد المسائل الادارية والتفاصيل الثانوية من المؤتمرات الدورية ، وترك مثل هذه الاختصاصات للاجتماعات الفرعية .. ومع ذلك فان شيئا من هذا القبيل لم يحترم وباءت بالفشل جميع المحاولات فى الفصل بين اختصاصات المؤتمر والاجتماعات الفرعية ، الى ان تم فى عام ١٩٥٧ توقيع اتفاقية اوتاوا حيث تم الاتفاق على تقسيم الاتفاقية بمايسمح بادخال بعض التعديلات على اقسام منها دون المساس بالبنود المدرجة فى اقسام اخرى . كما سبق ان اوضحنا .

ثم جاء مؤتمر فينا فأخذ بالتوصيات التى اقرها مؤتمر اوتاوا فأبطل بذلك تقاليد استمرت حوالى ١٠٠ عام وبناء على ما تم الاتفاق عليه واقره مؤتمر فينا أصبحت اتفاقية اتحاد البريد العالمى ذات شقين :

الشق الاول ويتضمن دستور الاتحاد واحكامه العامة .

الشق الثانى ويتضمن الاتفاقية ولوائحها التنفيذية .

ويتضمن دستور الاتحاد المبادىء الاساسية ونظام الاتحاد ، وهى البنود التى كانت تدخل ضمن القسم الاول فى اتفاقية اوتاوا .. وهذا الدستور ومبادئه الاساسية يشبه الى حد بعيد المعاهدات والمواثيق التى تبرمها المنظمات المتخصصة التابعة للامم المتحدة .. واحكام هذه البنود غير قابلة للتعديل ، الا فى احد المؤتمرات اللاحقة وبعد موافقة ثلثى الاعضاء على الاقل . وهذا الدستور بأحكامه يصبح الوثيقة الوحيدة التى تحتاج الى تصديق الحكومات المعنية .

اما محتويات الشق الثانى من اتفاقية فينا وهو الجزء الخاص بالاتفاقية ولوائحها التنفيذية. فقد أصبحت تتضمن جميع الاحكام التنفيذية الخاصة بالخدمات البريدية الدولية . وهى الاحكام المدرجة فى القسم الثانى من اتفاقية اوتاوا وقسمه الثالث .. فجاءت اتفاقية فينا فجمعتها فى جزء واحد ..

وبمقتضى اتفاقية فينا أصبح من الميسور تعديل اى من البنود الواردة فى الشق الثانى (الاتفاقية واللوائح التنفيذية) فى اجتماعات اللجان الفرعية بموافقة الاعضاء وبواسطة اجراءات مبسطة وبأغلبية عادية .

اما بخصوص الشروط المتعلقة بالبريد الجوى وهى الشروط التى تكون القسم الرابع لاتفاقية اوتاوا ، فقد رئى ان تدمج فى مؤتمر فينا فى الشق الثانى من الاتفاقية .. وقد اتخذ هذا القرار بعد ان اتسعت خدمات البريد الجوى وازدادت اهميته فرئى نظرا لاهمية ذلك ان يدرج ضمن الشق الثانى من اتفاقية فينا ، استنادا الى انه من الميسور ادخال التعديلات التى يتطلبها التطور السريع فى الخدمات الجوية فى اجتماعات فرعية ما بين انعقاد المؤتمرات وهو ما تسمح به اتفاقية فينا للبريد العالمى .

ومع مافى اتفاقية فينا من تسهيلات فيما يتعلق بشقها الثانى، فقد رئى ضمانا لسرعة التنفيذ ان تبقى التحفظات بشأن اى من بنود الاتفاقية الاصلية فى ملحق خاص لاتفاقية فينا لعام ١٩٦٤ ، وذلك تسهيلا لسرعة اعادة النظر فيها عند الحاجة فى اجتماعات فرعية .

ومن بين المسائل التى اثيرت فى مؤتمر فينا واتخذت فيها قرارات ، المسائل التالية :

١ ــ الخطابات المسجلة .

٢ ــ الطرود البريدية .

٣ ــ حوالات البريد النقدية وشيكات السفر البريدية .

٤ ــ الحسابات البريدية .

٥ ــ شروط الدفع عند تسلم الاشياء .

٦ ــ تحصيل الفواتير .

٧ ــ الخدمات المصرفية الدولية للتوفير .

٨ ــ اشتراكات الجرائد والمجلات .

وقد رئى فى مؤتمر فينا أن تكون لهذه الموضوعات اتفاقية شبيهة باتفاقية البريد على ان تكون ملحقة بها ، وأن يعمل بها الاعضاء بصفة اختيارية .

وعلى أساس هذا التقسيم الجديد الوارد فى اتفاقية فينا الاصلية اصبح من المستطاع ادخال تعديلات على الشق الثانى (الاتفاقية واللوائح التنفيذية) دون المساس بدستور الاتحاد وذلك باتخاذ اجراءات مبسطة عن طريق استفتاء ترسله امانة الاتحاد الى الدول الاعضاء .

هذا وقد اوضح مؤتمر فينا الخطوات التى ينبغى اتخاذها فى حالة ادخال تعديلات على اتفاقية الخدمات البريدية . فاشترط أن يحصل الاقتراح على موافقة ثلثى اصوات الاعضاء .. وفى بعض المسائل يكون من الممكن الحصول على موافقة الاعضاء بأغلبية الاصوات فقط ، ولكن بشرط ان يكون نصف الاعضاء الذين لهم حق الاقتراع موجودين اثناء عملية اخذ الاصوات . وفى حالة تعادل الاصوات تكون الارجحية للجانب الذى يصوت له الرئيس .

ولئن كان العديد من القرارات قد تم الموافقة عليها بأغلبية الاصوات قبل انعقاد مؤتمر فينا ، الا أن التعديلات التى مستها هذه القرارات لم تصبح سارية المفعول ولا ملزمة بالنسبة لكل من دول الاعضاء الا بعد التوقيع عليها ..

ولتذليل العقبات التى قد تعترض تنفيذ القرارات فقد رئى انيباح بعض المرونة فىتفسير المواد ، وذلك فى محاولة لضمان سريان احكامها وتنفيذ اغراضها .. ومما يذكر فى هذا الصدد ان كثيرا من الدول الاعضاء لم يصدقوا على الاتفاقيات النهائية فى الوقت المحدد ، وبعضها لم يصدق عليها اطلاقا .. مما قد يترتب عليه ردود فعل غير مستحسنة من الوجهة القانونية ، ولكنها تصبح سارية المفعول وملزمة لهم حتى بدون موافقتهم كلهم عليها ، وذلك بسبب عدم امكان العضو الممتنع عن الموافقة المضى فىالتمتع بالامتيازات المترتبة على تطبيق القرار المعنى .. كما اتضح ايضا ان الدول الاعضاء تلتزم احكام الاتفاقية الجديدة حتى بدون ان تصدق عليها .. كما أن الاتحاد لم يجد نفسه ملزما فى اى وقت من اتخاذ اجراءات قانونية نتيجة لامتناع احدى الدول الاعضاء ..

ثم جاء مؤتمر فينا فالغى الاجراءات القانونية التى تتطلبها عملية التصديق وقصر اجراءات التصديق على التعديلات الجوهرية التى تطرأ على دستور الاتحاد فى المستقبل .

الحلول المتبعة والمخارج القانونية

ومن العلامات المميزة لاتحاد البريد العالمى ، ان التقدم الذى احرزه الاتحاد منذ نشأته كان تقدما حذرا ولكنه تقدم متواصل .. وفى سبيل تحقيق الاغراض التى أنشىء من اجله لم يتوان الاتحاد عن اتباع طريق الحل الوسط للمحافظة على الوئام بين أعضائه .. فمن أهداف الاتحاد الرئيسية ، الابقاء علىرسوم موحدة للمراسلات الدولية يلتزمها الاعضاء .. فلما واجه مؤتمر برن عام ١٨٧٤ عقبات فى هذا المجال تغلب عليها عن طريق الاخذ بمبدأ الحلول الوسط ، فأخذ بمبدأ تحديد حدود دنيا وقصوى لتلك الرسوم .. والى يومنا هذا ومبدأ الحل الوسط هو المبدأ السائد فى حل مشاكل الاتحاد .. ولا سيما أن مسألة حساسة مثل تحديد رسوم البريد لايمكن ان تعالج بالقرارات الحاسمة ، اذ ان هناك من الدول الاعضاء من محبذى تطبيق الرسوم المخفضة ، كما توجد مجموعة اخرى تؤيد تطبيق رسوم مرتفعة ولعلها تهدف من ذلك الى زيادة دخلها من هذا الطريق . فالنتيجة اذا ما تركت على الغارب هى اختلاف بين للرسوم .. ولذلك رئى السماح للدول الاعضاء بتجاوز التعريفة التى تحدد فى المؤتمرات بنسبة ٦٠ ٪ وخفضها بنسبة ٢٠ ٪ .

وبخصوص رسوم البريد العابر ، فقد احرز الاتحاد نجاحا ملموسا فى سبيل توحيد هذه الرسوم .. فمثلا فرنسا وبلجيكا ، وهى من البلاد التى تعتبر أراضيها طرق عبور ، تحبذ تطبيق رسوم عبور مرتفعة بينما دولاخرى بعيدة عن طريق العبور تسعى الىتخفيض هذهالرسوم او الغائها كلية .. وبالفعل تمكنت مجموعة الدول الثانية من الوصول الى تخفيض هذه الرسوم .

ومن المعروف أن رسوم العبور يتحملها دائما صاحب الرسائل المصدرة لحساب الدولة التى تعتبرها هذه الرسائل سواء اكان المرور برا او بحرا .. وفى سبيل الوصول الى وسيلة

محاسبية سهلة التطبيق ، اشترطت اتفاقية برن ان تكون الاسس المحاسبية مبنية على احصاءات وزن البريد العابر لمدة سبعة ايام متتالية مرتين خلال العام .. وقد عدل هذا الشرط فيسرت العملية وجعلت فترة واحدة مدتها ١٤ يوما كل ثلاث سنوات او ٢٨ يوما كل ثلاث سنوات اذا كان عبور البريد يتم اقل من ست مرات، في الاسبوع .. ومما يستحق الذكر في عملية المراقبة ، ان الدول المعنية بالامر هي التي تقوم بها لا اتحاد البريد .. ولذلك عمدت بعض الدول المصدرة الى نقل بريدها في غير اوقات مدة الاحصاء بغية التهرب من دفع رسوم مرتفعة ، الامر الذي لم ترتح اليه الدول العابرة التي تأثر ايرادات العبور عندها من جراء ذلك.. مما اضطرها الى اجراء احصائات اضافية تبلغها للامانة العامة لاتحاد البريد لكي تتخذ اساسا عند بحث الامر للوصول الى الحلول .

والجدير بالذكر ان اتحاد البريد العالمي قد اظهر كثيرا من التهاون تجاه مثل هذه التصرفات من قبل الدول الاعضاء ، وتجنبا للقيل والقال تقرر الاخذ بنظام المحاسبة الموحدة للصادر والوارد بين الدول على اساس ان كل خطاب صادر يتطلب ردا عليه وبالتالي يمكن القول انه على المدى الطويل يقابل البريد المصدر بريد وارد يعادله ، وانه على الرغم من اختلاف وجهات النظر بين الدول المصدرة والدول العابرة فان الاختلاف لا يستدعى انشاء جهاز محاسبي كامل قد يكلف اضعاف الفروق .. وبناء على ذلك تم الاتفاق بين الاعضاء على احتفاظ كل دولة بالرسوم التي تحصلها دون تقديم حساب عنها لاية جهة .. وفي الوقت نفسه تم الاتفاق على ان الدولة المتسلمة للبريد الخارجي ملزمة بتوصيله الى المرسل اليه دون فرض رسوم اضافية ، مع العناية به عنايتها ببريدها الخاص ..

غير ان هذا القرار قابلته اعتراضات فردية . ففي عام ١٩٠٠ مثلا ابلغت هيئة بريد ايران ان هناك كميات ضخمة من كتب الانجيل ترد اليها من بريطانيا والولايات المتحدة . ونظرا الى ان ايران لا تصدر الى بريطانيا والولايات المتحدة بريدا بكميات مشابهة ، فان ايران تتحمل من جراء ذلك مصاريف داخلية للنقل والتوزيع دون ان تكون لها خدمات مقابلة من الدولتين المعنيتين . وقد اهتم الاتحاد بهذا الطلب لوجاهته واتخذ قرارا باستثناء ايران من احكام المادة ١٢ من اتفاقية روما المبرمة عام ١٩٠٦ ، فسمح لايران بفرض رسوم على كل طرد تتسلمه وتوزعه من كتب الانجيل .

ومن بين المشاكل التي تمكن الاتحاد من حلها مسألة تخفيض رسوم البريد الجوي على مستوى الاقليمي ، وكذلك مسألة رسوم البريد الجوي.. فمع انتشار النقل الجوي بعد الحرب العالمية الاولى ، رأى الاتحاد ان يتجاوب مع هذا التطور .. فراعت المؤتمرات التي عقدت في العشرينات ما طرأ على وسائل نقل البريد من تطور ، على اعتبار ان مثل هذه الخدمات ليست بالخدمات العادية . ومع ذلك لم تر هذه المؤتمرات ضرورة تقييد عملية تقدير الرسوم وتركتها لهيئات البريد، ولكن مع انتشار النقل الجوي رئي عام ١٩٢٧ ان تدعو الدول المعنية بالامر الى اجتماع في لاهاي لمناقشة امور البريد الجوي .. فقام الاجتماع بادخال بعض القواعد والنظم بشأن تطبيق تعريفات مخفضة على البريد الجوي .. مع دعوة الدول المهتمة بالامر الى سرعة توزيع البريد الجوي حتى ولو لم يكن لدولة ما خطوط جوية .

وفي عام ١٩٢٩ خطا الاعضاء خطوة اخرى بضمهم توصيات مؤتمر لاهاي الى اتفاقية البريد العالمية .. وفي مؤتمر بروكسل للبريد الجوي الاوربي المنعقد عام ١٩٣٨ ، اتفق على ان نقل بريد الدرجة الاولى بين الدول الاوربية يتم بواسطة النقل الجوي بدون فرض رسوم اضافية كما تقدموا لشركات الطيران بطلب خفض رسوم نقل البريد الجوي .. غير ان قيام الحرب العالمية الثانية أخر التطبيق .

ومع انتهاء الحرب استطاع الاتحاد ان يلحق بالتطورات التكنولوجية التي ادخلت على النقل الجوي ... فكون مؤتمر باريس للبريد عام ١٩٤٧ لجنة فرعية لمناقشة المسائل المتعلقة بالبريد الجوي فقط .. وتمخض اجتماع اللجان عن اتخاذ قرار بتأييد القرارات التي اتخذت في مؤتمر بروكسل ومنها تطبيق رسوم مخفضة للبريد الجوي بجميع انواعه والسماح بنقل بريد الدرجة الاولى جوا دون تحميله رسوما اضافية .. كما اتخذ قرار بادماج القرارات التي اتخذت في مؤتمر بروكسل من تسع سنوات سابقة ضمن

اتفاقية البريد العالمى لتصبح جزءا لا يتجزأ من الاتفاقية العامة .

وفى مؤتمر بروكسل عام ١٩٥٢ كان البريد الجوى محور اهتمام الاعضاء وأسفر عن اتخاذ قرارات فى شأن مزيد من تخفيضات للرسوم البريدية ، مع توحيد الرسوم لجميع النقل الجوى .

غير أن العمل بقرارات مؤتمر بروكسل لم يتم الا تدريجا . ففى السنوات الاولى من الخمسينات اخذت بعض الدول الاسكانداوية تنقل خطابات يصل وزنها الى خمس جرامات بالبريد الجوى بدون رسوم اضافية ، ومدت تشيكوسلوفاكيا حد الاعفاء الى الطرود الصغيرة . وفى فرنسا والهند تتم عملية نقل البريد داخل البلاد بالطريق الجوى دون رسوم اضافية ، كما أخذت الدول تدريجا بتطبيق رسوم موحدة للنقل الجوى مع الدول الاجنبية .

واذا ما وقفنا هنا قليلا وبحثنا أمر التعديلات والمناقشات التى دارت فى المؤتمرات الاخيرة ، فاننا نلاحظ أن ثمة تعديلات تمثل اوضاعا وظيفية وفنية .

وفى مجال التعديلات التى مرت بها الاتفاقية الاصلية ينبغى الاشارة الى نقطة هامة ، وهى أن هذه التعديلات سواء فى محيط النقل الجوى او غيره من وسائل النقل ، انما جاءت نتيجة لابتكارات تكنولوجية .. ومع ذلك فان قبول الاعضاء مبدأ التعديلات انما كان من العوامل الحازمة التى تميزت بها اتفاقية اتحاد البريد العالمى .

طبيعة نشاط اتحاد البريد العالمى

تختلف منظمة اتحاد البريد العالمى عن بقية المنظمات الدولية المتخصصة التابعة للامم المتحدة فى كثير من الاوجه . فمن بعض المعالم المميزة للاتحاد أن انشاءه قد عاصر احداثا بعضها يرجع الى أسباب تاريخية وبعضها الاخر من طبيعة وظائفها .. وتعليل ذلك أن اتحاد البريد قد أنشىء قبل أن تتبلور اية صورة من صور المنظمات الدولية الحالية .. ولذلك لم تأخذ اتفاقية اتحاد البريد عن اية منظمة من المنظمات الحالية ، بينما أخذت بعض هذه المنظمات عن احكام اتفاقية اتحاد البريد .. وهى من المنظمات التى تتمتع باستقلال ذاتى ، كما أن العوامل السياسية لا يبدو لها أثر يذكر فى تكييف الاتحاد أو تسييره ، ولذلك فعندما عرضت سويسرا أن تكون مقرا للاتحاد ، وافقت الدول على أنه قرار صائب .

ومنذ ذلك الحين ومعظم وظائف امانة الاتحاد فى سويسرا تكاد تكون مشغولة بالسويسريين ، كما تقوم السلطات السويسرية بتمويل المنظمة بما تحتاج اليه من أموال ريثما تقوم الهيئات المنضمة الى المنظمة بسداد الاقساط المستحقة عليها . كما أن التقدم بطلب الانضمام الى العضوية انما يتم عن طريق الحكومة السويسرية التى تقوم بدورها بتبليغ الطلب الى الدول الاعضاء .

ولئن كانت السلطات السويسرية لم تنظر بعين الرضا الى تبعية الاتحاد للامم المتحدة لما فى ذلك من حد لسلطاتها ، الا أن النظام الادارى لم يطرأ عليه تغيير يذكر .. فكل ما هنالك أن شغل الوظائف فى مكتب الامانة أخذ طابعا دوليا .. وحتى هذا التغيير لم يتم الا على مراحل : كما أن السلطات السويسرية احتفظت بسلطة الاشراف على الاتحاد ، على حين أن المكتب الدولى أصبح من اختصاص لجنة التنفيذ والاتصال (الامانة العامة للاتحاد) ومنها علاقة الاتحاد بالامم المتحدة وبالمنظمات الدولية الاخرى .

ومن بين المسائل التى تميز بها الاتحاد موقفه من طلبات العضوية .. فاستجابة الاتحاد للطلبات كثيرا ما تتفاوت بين زمن وآخر . فبينما كانت هذه السياسة تتسم فى وقت ما بالتضييق فى عضوية الاتحاد اذا بها تأخذ فى أوقات أخرى بسياسة الباب المفتوح .. فيسمح بعضوية الاتحاد حتى من طرف واحد . واستمر هذا التذبذب فى سياسة اتحاد البريد الى أن تعاقد مع الامم المتحدة ، فنظمت عضوية الاتحاد على النمط الذى تسير به باقى الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة .

ولا يقتصر اختلاف النظام الذى يسير عليه الاتحاد عن باقى المنظمات الدولية الفنية الاخرى فى المسائل الادارية والعضوية فحسب ، بل ان اللوائح المالية للاتحاد تختلف عن اللوائح التى يسير عليها باقى المنظمات الدولية الفنية مثال ذلك مسألة تحديد رسوم العضوية . فقد حدد اتحاد التلغراف الدولى رسوم العضوية حسب اطوال الخطوط التلغرافية وعدد هذه الخطوط ،

٤٧٤ وعدد مكاتب التلغراف في الدولة الخ .. ومع افتقار اتحاد البريد الى مثل هذه المقاييس النمطية الا ان رسوم عضوية اتحاد البريد حددت على نمط شبيه بذلك . فقد وضعت درجات للعضوية تحتسب على اساسها .

عضوية الاتحاد وحق التصويت

وقعت اتفاقية البريد لعام ١٨٧٤ من ٢٢ دولة ووصل عدد الاعضاء عام ١٩٦٤ الى ١٢٧ عضوا .. والجدير بالذكر ان شروط العضوية في اتفاقية عام ١٨٧٤ كانت دقيقة للغاية . فلم يكن يسمح بالعضوية للدول التي لم تكن بين الـ ٢٢ دولة الموقعة على الاتفاقية الاصلية ، الا بعد اتفاقها مع الهيئات التي ترتبط بها باتفاقيات بريدية أو علاقات بريدية مباشرة .. وكذلك يتطلب الامر حصولها على موافقة الدول الاعضاء في الاتحاد . وكان يسمح بالعضوية الكاملة للبلاد التي كانت تابعة لفرنسا والدانمارك والبرتغال وهولندا وبريطانيا واسبانيا .. كما كان يسمح لها بالتصويت ، وكان هذا الحق شرط فريد من نوعه ، اذ كيف يسمح لدولة ناقصة السيادة بحق التصويت بينما لم يكن لها حول ولا قوة .

ثم جاءت اتفاقية باريس عام ١٨٧٨ التي عدلت لاول مرة اتفاقية برن الاصلية ، فخفضت من شروط العضوية واخذت بسياسة الباب المفتوح ، فسمح لاية دولة ذات سيادة بالالتحاق بعضوية الاتحاد دون موافقة من باقي الاعضاء . وعلى اساس هذه الشروط الجديدة ، انضمت خلال الاعوام الثلاثين التالية ، ٢٣ دولة جديدة الى عضوية الاتحاد ، فامتد نشاطه الى جميع قارات العالم . ومن بين التعديلات الاخرى التي ادخلها مؤتمر باريس مسالة عضوية الدول ناقصة السيادة، فمؤتمر باريس وان اخذ بقرارات مؤتمر برن من حيث السماح للدول الغير المستقلة بعضوية الاتحاد ، الا انه افرد لهذه الدول جدولا خاصا بها . فاستمرت هذه الدول تتمتع بجميع حقوق العضوية مثلها في ذلك مثل الدول المستعمرة الكبرى ، باستثناء قبول العضوية اذ انه منذ مؤتمر باريس اصبح قبول عضوية هذه الدول ناقصة السيادة مشروطا بكفالة الدولة المستعمرة عند تقديم طلبات العضوية . واستغلت الدول الكبرى هذا الظرف فطالبت بمنحها بعض الامتيازات .. وهذا ما تم لها ، فاصبح للدول الكبرى اصوات اضافية في المؤتمرات . فبريطانيا مثلا اصبح لها سبعة اصوات ، وفرنسا اربعة وكل من اليابان وهولندا والولايات المتحدة والبرتغال ثلاثة اصوات ، وكل من بلجيكا وايطاليا واسبانيا صوتان ..

وفي مؤتمر باريس عام ١٩٤٧ اعيد النظر في شروط طلب العضوية ورئي العودة الى سياسة التدقيق في منح العضوية .. ومنذ ذلك الحين اصبح من شروط قبول العضوية أن يكون مصحوبا بموافقة ثلثي الاعضاء على الاقل .

وقد كان من أثر تبعية اتحاد البريد للوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة . بعد الحرب العالمية الثانية ، ان اصبحت هذه المنظمة عرضة للمناورات السياسية التي اصبحت طابعا غالبا لجميع الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة وخاصة فيما يتعلق بالعضوية والتمثيل .. فمثلا في عام ١٩٤٥ رات اسبانيا انها ستظل محرومة من الانتخابات ومن المشاركة في تسيير دفة الاتحاد ما دامت تحت حكم فرانكو ، وقد حدث مثلا أن وجهت فرنسا في عام ١٩٤٧ الدعوة الى حضور مؤتمر باريس ولكنها لم توجه الدعوة الى اسبانيا .. ولم تتم عودة الحقوق لاسبانيا كاملة الا في عام ١٩٥٠ .

وقد كان للاعتبارات السياسية ايضا الغلبة عندما اثيرت مسالة عضوية دول البلطيق الثلاث في مؤتمر باريس عام ١٩٤٧ ، فقد فشلت هذه الدول في الحصول على موافقة الاغلبية على اساس أن هذه الدول فقدت استقلالها واصبحت جزء لا يتجزأ من الاتحاد السوفيتي .

وفي مناقشة مسالة عضوية الصين الشعبية في الاتحاد ، حاول الاخير الظهور بمظهر الاستقلال تجاه الامم المتحدة . ففي اجتماع في مونترو عام ١٩٥٠ اتخذت لجنة التنفيذ والمتابعة قرارا بقبول مندوب الصين الشعبية ممثلا للصين . ثم عرضت قرارها هذا على الاتحاد للحصول على موافقة أعضائه باستفتاء يجرى لهذا الغرض . وقد اتخذت اللجنة هذا القرار بعد ان صوتت الجمعية العامة للامم المتحدة في دورتها عام ١٩٥٠ لصالح عضوية الصين الوطنية في الامم المتحدة .. فاصبح هناك تناقض بين المنظمتين . ولذلك لم يمر موقف اتحاد البريد تجاه عضوية الصين دون انتقاد الدول الغربية ، وخاصة على اثر تدخل الصين الشعبية في الحرب الكورية .. وازاء

هذا الموقف اضطر الاتحاد الى سحب موافقته على عضوية الصين الشعبية وقبول عضوية الصين الوطنية .. ومع رفض عضوية الصين الشعبية لم تتأثر على الاطلاق الخدمات البريدية داخل جمهورية الصين الشعبية واستمرت الرسائل البريدية بين الصين الشعبية وسائر دول العالم تمر عن طريق هيئة بريد الصين الشعبية وهيئات البريد المختلفة .

ومر الاتحاد بتجربة أخرى مماثلة فى مؤتمر اوتاوا عام ١٩٥٧ عندما أثيرت مسألة عضوية المانيا الديمقراطية ، فقد تقدمت بلغاريا الى لجنة القبول الملحقة بالمؤتمر بطلب بحث دعوة المانيا الديمقراطية الى حضور المؤتمر .. ولكن رات اللجنة رفض الطلب بأغلبية ستة اصوات ضد صوت واحد اكتفاء بدعوة المانيا الاتحادية فقط اسوة بالصين الوطنية وكوريا الجنوبية وفيتنام الجنوبية .

اموال الاتحاد

اما بخصوص نفقات الاتحاد فقد اصطلح على ان يتم فى كل مؤتمر من المؤتمرات الدورية تحديد ميزانية الانفاق للمنظمة ومكاتبها خلال الفترة التالية لانعقاد المؤتمر ، الى أن يحدد المؤتمر التالى النفقات للفترة التى تليها وهلم جرا .

والجدير بالذكر ان ميزانية النفقات زيدت تسع مرات فقط منذ مؤتمر برن الاول .. فقد قدرت فى المؤتمر الاول بـ ٧٥ الف فرنك سويسرى زيدت تدريجا الى ان حددت اتفاقية فينا الاخيرة ميزانية الاتحاد فى الاعوام التالية بـ ٥ر٣١١ر٠٠٠ فرنك سويسرى سنويا .

اما كيفية اسهام الاعضاء فى النفقات فهى على النحو التالى ، فقد تقرر تقسيم الدول الاعضاء الى فئات ، واصطلح على اعطاء درجات للعضوية من ١ الى ٢٥ ، وفى كل اتفاقية يلحق بها جدول بأسماء الاعضاء وبالفئة والدرجات التى يلتزمها العضو من سداد نصيبه من النفقات .. فاذا قبلت دولة جديدة فى عضوية الاتحاد فيما بين انعقاد دورتين ، تقوم السلطات السويسرية بصفتها الدولة التى يوجد فيها مقر الاتحاد ، بالاتفاق مع الدولة المعنية ، بتحديد الفئة التى ترغب فيها هذه الدولة لتحديد نصيبها من النفقات

وبناء على تقسيم اتفاقية فينا لعام ١٩٦٤ وزعت الدول على النحو التالى :

الفئة الاولى : (٢٥ درجة): وتضم: الارجنتين — استراليا — البرازيل — كندا — الصين الشعبية — فرنسا — المانيا — المملكة المتحدة — الهند — ايطاليا — اليابان — نيوزيلندا — باكستان — جنوب افريقيا — اسبانيا — الاتحاد السوفيتى — الولايات المتحدة .

الفئة الثانية (٢٤ درجة) : ولا دولة .

الفئة الثالثة (١٥ درجة) : وتضم : جميع الاقاليم التابعة للولايات المتحدة — بلجيكا — تشيكوسلوفاكيا — اندونيسيا — المكسيك — تركيا — اوكرانيا — مصر — هولندا — بولندا — رومانيا — سويسرا — السويد — يوغوسلافيا.

الفئة الرابعة (١٠ درجات) :الدنمارك — فنلندا — المجر — ايرلندا — كوريا — المغرب — النرويج — البرتغال — المستعمرات البرتغالية فى أفريقيا .

الفئة الخامسة (٥ درجات) : استراليا — بلغاريا — روسيا البيضاء — سيلان — شيلى — اليونان — ايران — نيجيريا — ممتلكات بريطانيا فيما وراء البحار — بيرو — تونس .

الفئة السادسة (٣ درجات): أفغانستان — البانيا — بوليفيا — بورما — الكونغو ليوبولدفيل — كوستاريكا — كوبا — الدومينيك — الاكوادور — السلفادور — أثيوبيا — غانا — جواتيمالا — غينيا — هاييتى — هندوراس — اسرائيل — لوكسمبورج — مدغشقر — ماليزيا — النيبال — باراجواى—جزر الانتيل الهولندية — نيكاراجوا — بناما — اوروجواى — السنغال .

الفئة السابعة (درجة واحدة) : الجزائر — بورندى — كمبوديا — الكاميرون — أفريقيا الوسطى — تشاد—كونغو برازافيل — قبرص— داهومى — جابون — ايسلندا — العراق — ساحل العاج — جامايكا — الاردن — كينيا — الكويت — لاوس — لبنان — ليبيريا — مالى — ليبستنشتين — موناكو — منغوليا — النيجر — الفيلبين— رووانده — سان مارينو—السعودية— — سيراليون — الاقاليم الاسبانية فى افريقيا — السودان — سوريا — تانزانيا — التوجو —

ترينيداد ــ وتوباجو ــ فولتا العليا ــ الفاتيكان ــ اليمن .

والجدير بالذكر أن الدول الاعضاء ادركت منذ الحرب العالمية الثانية ضرورة اعادة النظر فى النظام المتبع لاحتساب النفقات ..

وفى مؤتمر باريس الذى انعقد فى عام ١٩٤٧ تقدمت ستة اقتراحات لتعديل النظام المتبع ، غير انه لم يحصل أى من هذه المقترحات على عدد الاصوات الكافية لاقراره .. ومن بين المقترحات المقدمة ، اقتراح تقدم به مندوب يوغوسلافيا . ويتلخص الاقتراح فى الاتى : اذا كان مجموع دخل احدى هيئات البريد يوازى ٢ ٪ من مجموع دخل هيئات البريد فى العالم فهذه الدولة تتحمل نسبة ٢ ٪ من مجموع نفقات الاتحاد .. والمقصود من الدخل هنا ، مجموع الرسوم المحصلة لاصافى دخل الهيئة .. والمهم فى ذلك أن بعض هيئات البريد تدير مرفق البريد فيها بخسارة متحملة الفرق .. وذلك فى سبيل تقديم خدمات بريدية مخفضة لمواطنيها . وفى مثل هذه الاحوال يخرج المرفق بخسارة أو بدخل صاف طفيفا .. وبالتالى ليس من العدل اذا ما طبق مثل هذا النظام أن يتحمل الاتحاد نصيبا من المبء الذى تتحمله دولة ما لخدمة مواطنيها .

ومما يجب ذكره فى هذه الآونة هو أن النفقات التى تتحملها الدول الاعضاء ليست بالجسامة الى الحد الذى يثير الصعاب والجدل بين الاعضاء ، ولذلك نجد أن ايجاد طريقة بديلة لاحتساب نصيب كل دولة يتأجل البت فيه دورة بعد اخرى .

الجهاز الادارى للاتحاد

ومما يستطيع أن يفخر به اتحاد البريد العالمى أنه بعد مضى ما يقارب مائة عام على انشائه ، يعد جهازه الادارى من ابسط الاجهزة الادارية فى المنظمات المماثلة .

وتتكون الاجهزة الادارية للاتحاد من : المؤتمر العام وهو يجتمع بصفة دورية ويضم جميع الدول الاعضاء ــ لجنة التنفيذ والاتصال التى جعل اسمها الان المجلس التنفيذى ــ اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية ــ المكتب الدولى ويعتبر بمثابة الامانة العامة للاتحاد ومقره فى مدينة برن فى سويسرا .

والى جانب هذه الاجهزة الدائمة .. فان الاتحاد ولجانه الدائمة ومجلسه التنفيذى تستطيع الدعوة الى تكوين لجان فرعية كل ما دعت الحاجة الى ذلك ، لدراسة مسائل معينة يتطلب الامر البت فيها فيما بين انعقاد المؤتمرات الدورية .

مؤتمرات منظمة اتحاد البريد العالمى

يجتمع مندوبو الدول الاعضاء من ممثلى السلطات التشريعية فى البلاد المختلفة ، ومهمتهم تشبه الى حد بعيد مهمة اعضاء البرلمان من حيث النظر فى اصدار القوانين وتتلخص وظيفة المؤتمر الاولى فى اعادة النظر فىالاتفاقية السابقة طبقا للتطورات التى طرات على نشاط البريد ابان هذه الفترة .. ويجتمع المؤتمر بصفةمنتظمة كل خمس سنوات .. وفى حالات استثنائية يدعى الاعضاء الى مؤتمر غير عادى بشرط الحصول على موافقة ثلثى الاعضاء على الاقل .

والى جانب الوظيفة التشريعية للمؤتمر ، هناك الجوانب الادارية للاتحاد المنوط بالمؤتمرات براجعها ويقرها وهى :

١ ــ انتخاب المجلس التنفيذى (لجنة التنفيذ والاتصال سابقا) .

٢ ــ مراجعة القرارات التى اتخذها المجلس التنفيذى والتقارير التى وضعها المجلس .

٣ ــ مراجعة القرارات التى اتخذتها اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية فيما بين المؤتمرين .وكذلك مراجعة القرارات التىوضعها .

٤ ــ التصديق على الحساب الختامى للاتحاد فى السنوات التى سبقت انعقاد المؤتمر .

والجدير بالذكر أنه منذ انشاء الاتحاد عام ١٨٧٤ تم انعقاد ١٥ دورة عادية ودورة واحدة غير عادية وآخر دورة كانت فى فيينا عام ١٩٦٤ .

وقد انعقدت الدورات فى برن (١٨٧٤) وفى باريس (١٨٧٨) وفى لشبونه (١٨٨٥) وفى فيينا (١٨٩١) وفى واشنطن

(١٨٩٧) وفى برن (١٩٠٠) وفى روما (١٩٠٦) وفى مدريد (١٩٢٠) وفى ستكهولم (١٩٢٤) وفى لندن (١٩٢٩) وفى القاهرة (١٩٣٤) وفى بوينوسارس (١٩٣٩) وفى باريس (١٩٤٧) وفى بروكسل (١٩٥٢) وفى أوتاوا (١٩٥٧) وفى فينا (١٩٦٤) .

وفيما يتعلق باعضاء الوفود المنتدبين لحضور جلسات المؤتمر ، اشترط الاتحاد ضرورة ايفاد اعضاء من ذوى الخبرات الفنية والدراية الكافية فى شتى الجوانب العملية المتعلقة بشئون البريد .

اما الغرض من اشتراط حضور الخبراء الفنيين فهو يرجع الى سببين رئيسيين :

١ — طبيعة العمل الفنى الذى يبحث فى المؤتمرات ويحتاج الى مناقشة الفنيين لاصدار حكمهم فى المسائل المعروضة .

٢ — حصر المناقشات فى الاطار الفنى ضمانا للبعد بالمناقشات عن المجادلات السياسية .

والى جانب الاعضاء المنتدبين تمثيل بلادهم فى المؤتمرات ، يحضرها ايضا منذ عام ١٩٤٧ مراقبون من قبل المنظمات الدولية .. ففى دورة اوتاوا حضر مراقبون عن الامم المتحدة ومنظمة الطيران المدنى الدولية . وكذلك عن اليونسكو ومنظمة الصحة العالمية واتحاد بريد الدول الامريكية واتحاد البريد العربى .

المجلس التنفيذى لمنظمة اتحاد البريد العالمى

استمر الاتحاد يقوم بأعماله اكثر من ثلاثة ارباع قرن دون ما حاجة الى جهاز تنفيذى يشرف على اعماله الادارية .. ويرجع ذلك الى النظام المحكم الذى وضع منذ انشاء الاتحاد .. ولكن مع اتساع نشاط الاتحاد وتطور التكنولوجيا فى شئون المواصلات والمشاكل المتعددة التى انتشرت بعد الحرب العالمية الثانية ، ومع الحاجة الى جهاز دائم لمواظبة الاتصال مع المنظمات المتخصصة الاخرى التابعة للامم المتحدة .. جميع هذه العوامل جعلت من الضرورة بمكان تشكيل جهاز تنفيذى ليقوم بالاشراف على الاتحاد فيما بين انعقاد دورات المؤتمر .

لذلك عرض الامر على مؤتمر باريس عام ١٩٤٧ الذى أقر انشاء الجهاز التنفيذى الذى سمى فى بادىء الامر « لجنة التنفيذ والاتصال » واعتبر انشاء هذا الجهاز اول تغيير جذرى فى نظام الاتحاد منذ انشائه عام ١٨٧٤ . ثم جاء مؤتمر فينا ناطلق على لجنة التنفيذ والاتصال الاسم الجديد « المجلس التنفيذى » .

وفى مؤتمر باريس ايضا تقدمت كندا باقتراح مؤداه تغيير نصف اعضاء هذا المجلس على الاقل فى كل دورة ، على الا تختار دولة ما لاكثر من فترتين متتاليتين . ومن بين الاقتراحات التى تقدمت بها بريطانيا فى المؤتمر جعل عضوية المجلس التنفيذى مكونة من ١٩ عضوا منهم تسعة اعضاء يمثلون الدول الاوربية وخمسة اعضاء يمثلون الدول الامريكية وخمسة آخرين عن آسيا وأفريقيا .

وفى مؤتمر بروكسل اثيرت مسألة تكوين المجلس التنفيذى من جديد .. فزيد عدد اعضاء المجلس الى ٢٠ عضوا مع اعادة توزيع تمثيل العضوية بين القارات توزيعا أكثر واقعية .. كما وافق مؤتمر بروكسل على السماح لجميع الاعضاء ان ينتخبوا المرشحين من جميع المناطق . واستمر العمل بهذا التقسيم حتى مؤتمر فينا عام ١٩٤٦ عندما رئى زيادة اعضاء المجلس التنفيذى الى ٢٧ عضوا .

وفيما يلى نلخص اهم الاختصاصات التى وكلت الى المجلس التنفيذى وهى :

- مواصلة الاتصال مع هيئات البريد التابعة للدول الاعضاء بغرض تحسين الخدمات البريدية الدولية .

- دراسة المشاكل الادارية والتشريعية والقانونية المتعلقة بخدمات البريد وتوصيل مثل هذه الدراسات الى الهيئات البريدية فى العالم .

- عرض المسائل التى يقوم بدراستها على اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية واصدار مقترحاته بصددها .

- محاولة ابتكار طرق لتسهيل وتقصير انعقاد المؤتمرات اللاحقة .

- مواظبة الاتصال مع الامم المتحدة والمنظمات المتخصصة التابعة لها لبحث واعداد التقارير لعرضها على الدول الاعضاء .. وكذلك اختيار المراقبين والمندوبين عن الاتحاد لحضور اجتماعات المنظمات الدولية .. وايضا تقديم الاقتراحات

للدول الاعضاء أو للمؤتمرات على أساس الدراسات التى طلبها المؤتمر السابق أو التى حولت الى اللجان اثناء قيام المجلس بنشاطه .

● دراسة المقترحات المعروضة من الدول الاعضاء على الامانة العامة ، ثم التعليق عليها قبل أن ترسلها الامانة العامة الى الدول الاعضاء للموافقة عليها .

● مراقبة نشاط الامانة العامة وتعيين مديرها وكبار موظفيها ، وذلك بناء على توصية من الحكومة السويسرية .

● اعادة النظر فى اختصاصات موظفى الامانة بغية تخفيض عددهم الى الحد الادنى .

● الموافقة على المقترحات المقدمة من المدير لتعيين الموظفين بعد بحث كفاءة المتقدمين لملء الوظائف .

● الموافقة على التقرير السنوى للاتحاد المرفوع من الامانة العامة .

والجدير بالذكر أن اختصاصات المجلس التنفيذى كانت موضع مناقشات دورية وتعديلات متكررة .. فقد أعطى مؤتمر بروكسل عام ١٩٥٢ للجنة التنفيذية والاتصال (المجلس التنفيذى بعد ذلك) الحق فى تقديم مقترحات على أساس دراسات قامت بها تمهيداً لعرضها على المؤتمرات التالية او الى الدول الاعضاء فى الفترات بين انعقاد المؤتمرات .

وعندما انشئت عام ١٩٥٧ اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية لم يصبح من حق لجنة التنفيذ والاتصال (المجلس التنفيذى) القيام بالدراسات الفنية التى أصبحت من اختصاصات اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية .. ولكن المجلس التنفيذى احتفظ لنفسه بحق عرض مثل هذه المسائل الفنية على اللجنة الاستشارية الجديدة لبحثها ودراستها ثم تقديم تقرير عنها .

وقد يبدو ان تحويل بعض اختصاصات المجلس التنفيذى الى اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية فيه سلب لبعض اختصاصات المجلس التنفيذى وان هذا الاجراء قد خفف عن كاهل المجلس المذكور .. والواقع أن شيئا من هذا لم يحدث بل على العكس فان أعمال المجلس فى تزايد مستمر وخاصة منذ عام ١٩٦٣ لانه عندما تأجل انعقاد مؤتمر ريودى جانيرو ثم مؤتمر نيودلهى أصبح المجلس التنفيذى مسئولا عن اعداد ميزانية نفقات الاتحاد لحين انعقاد مؤتمر فينا .. كما أن اعمالها زادت من جراء زيادة اعمال الاتحاد ونشاطه .

ومع كل هذا النشاط فانه بدراسة اختصاصات المجلس التنفيذى الحالية يتضح لنا أن هذا المجلس هو هيئة استشارية فى الشئون الادارية والتشريعية والقانونية أكثر منها هيئة تنفيذية بالمعنى اللفظى المقصود .. وان كان من مهامه ايجاد رقابة فعالة على الامانة العامة واعمال المنظمة بوجه عام .

اما فيما يتعلق بالسلطات الفعلية للمجلس ، فهى فى مجموعها اقل بكثير عن سلطات الاجهزة المماثلة فى الوكالات المتخصصة الاخرى .

وانعقاد المجلس التنفيذى يتم بدعوة من رئيس المؤتمر الاخير .. وفى أثناء انعقاد المجلس يتم انتخاب رئيس المجلس الجديد واربع نواب له . كما يقوم مدير المكتب الدولى (الامانة العامة) باختصاصات السكرتير العام للمجلس ويسهم فى المناقشات دون أن يكون له حق التصويت .

ومن اختصاصات المجلس التنفيذى :

— اعادة النظر فى دستور الاتحاد — البحث عن وسيلة لاضافة البنود الخاصة بالبريد الجوى الى صلب الاتفاقية — بحث النواحى القانونية والادارية لتبسيط وتوحيد الاجراءات المبادئية — البحث عن نظام لتحديد تكاليف البريد العابر بغية تحديد الرسوم المطلوبة على أسس اكثر واقعية — دراسة احتمال احلال طابع دولى للردود محل نظام الكوبونات الدولية المستعملة حاليا أو ايجاد وسيلة أخرى عملية واقتصادية تفى بالغرض — انشاء خدمات موحدة دولية للدفع — جمع جميع التحفظات الخاصة بالتحويل النقدى او الدفع الدولى فى ملحق واحد — اعادة النظر فى المستندات التى تنشرها الامانة العامة وتجهيز معجم يضم المصطلحات اللغوية للخدمات البريدية الدولية الخ ..

ومنذ مؤتمر فينا الاخير اضيف الى مهام المجلس التنفيذى ، مهمة الاشراف على اللجنة التربوية وهى اللجنة التى وكل اليها مهمة توزيع مراكز التدريب المهنى والعمل على امداد موظفى هيئات

البريد فى الدول الاعضاء بالخبرة الفنية وبأحدث الطرق المستعملة فى الدول المختلفة .

اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية

اوصى بانشاء هذه اللجنة مؤتمر أوتاوا عام ١٩٥٧ . وتعتبر هذه اللجنة من احدث اللجان بالاتحاد .. فقد نصت المادة١٧ من اتفاقية أوتاوا بأن اللجنة تعتبر جهازا دائما تابعا لمنظمة البريد العالمية .. ومن مهامها ، القيام بدراسات وتقديم استشارات عن المسائل الفنية والعملية والاقتصادية المتصلة بخدمات البريد ..

وتنتمى جميع الدول الاعضاء الى اللجنة الاستشارية الجديدة ، غير أنه رئى لاسباب ادارية أن ينتخب الاعضاء مجلس ادارة مكونا من ٢٠ عضوا تكون مهمته توجيه وتنسيق العمل داخل اللجنة المذكورة .. وفى استطاعة منظمات البريد الاقليمية أن ترسل مندوبيها لحضور الاجتماعات .. كما يستطيع كل من المؤتمر والمجلس التنفيذى أن يعرض على اللجنة الاستشارية المسائل التى يرى دراستها ، وعلى مجلس ادارة هذه اللجنة أن يقدم تقريرا سنويا للمجلس التنفيذى عن اعمال اللجنة الاستشارية.

وقد رئى لحسن سير العمل فى اللجنة الاستشارية أن يقسم اعضاء مجلس الادارة الى ثلاثة اقسام متخصصة فيتكون قسم فنى وقسم عمليات وقسم اقتصادى ووكل الى كل قسم من الاقسام الثلاثة دراسة المسائل المتعلقة به .. كما يستطيع كل قسم من الاقسام الثلاثة تكوين مجموعات للعمل من بين الدول الاعضاء التى تستطيع أن تسهم فى انجاح الابحاث الجارية .. كما تستطيع الدول التى ليست عضوا فى مجلس الادارة أن تنظم الى مجموعات العمل .

هذا وقد أولى مؤتمر فيينا اهمية خاصة لهذه اللجنة وخاصة لما تؤديه للدول النامية .. حيث يطلب اليها البحث عن الوسائل الناجحة الكفيلة بتحسين الخدمات البريدية فى هذه الدول والتعاون مع المجلس التنفيذى بغية تنمية التعاون الفنى بين جميع الدول الاعضاء فى الاتحاد .. وخاصة بين الدول النامية الحديثة الاستقلال .

الامانة العامة لاتحاد البريد الدولى

المكتب الدولى :

ان قدرة اية منظمة من المنظمات الدولية تقاس فى الغالب بمستوى جهازها الفنى والادارى .. فهو الجهاز الذى يدير دفة شئون المنظمة بينما لا يكون له اية علاقة بعضوية المنظمة ..

والمكتب الدولى لاتحاد البريد العام ، يعتبر مرآة الاتحاد ودليل وجوده وهو قلب المنظمة ومركز نشاط الاتحاد ولجانه جميعها .. والمكتب الدولى مسئول عن الانشطة الخمسة التالية : الخدمات — تبادل المعلومات — المساعدات الفنية — اجراء مقاصة للحسابات البريدية الدولية — تسوية الخلافات بين الدول الاعضاء .. ومن بين الاعمال الموكولة الى المكتب الدولى: — القيام بمهام السكرتارية لجميع المؤتمرات والاجتماعات التى يدعوا اليها الاتحاد ..

ومن الخدمات التى يقدمها المكتب، امداد المجلس التنفيذى واللجنة الاستشارية بالمعلومات عن المسائل واللجنة الاستشارية بالمعلومات عن المسائل الخاصة بهذه الاجهزة — تقديم النصح لرئيس مجلس ادارة اللجنة الاستشارية — الاشراف على جميع المعلومات الواردة أو الصادرة عن الاتحاد — وهو مسئول عن جمع ونشر وتوزيع المعلومات المتعلقة بالخدمات البريدية الدولية — شرح وتفسير الاحكام النهائية عند الطلب — اعداد مشروع الاتفاقية الجديدة التى تعرض على المؤتمر لاقرارها — اعداد المستندات اللازمة واللوائح التفسيرية لقوانين الاتحاد — امكان تبادل الدول الاعضاء للرأى فى طوابع البريد وآلات تخليص البريد عن طريق المكتب الدولى — تجميع الاسئلة المرسلة من هيئات البريد والاجابة عنها ثم جمع الاسئلة والاجوبه التى تجمعت لديه لتستفيد منها الدول الاعضاء — قيام هيئات البريد بارسال صور من النشرات التى تصدرها وتقديم تقارير دورية حول انشطتها وبيانات عن اية ابتكارات فنية توصلت اليها .

والجدير بالذكر انه حتى مؤتمر فيينا عام ١٩٦٤ كان مدير المكتب الدولى يشغل فى المؤتمرات منصب نائب رئيس المؤتمر ، غير أن مؤتمر فيينا اعاد النظر فى ذلك مستندا الى أن المكتب وموظفيه

يعمل قبل الاتحاد ولحسابه فلا يصح له على هذا الاساس ان يتولى منصبا فى مؤتمر جميع اعضائه على مستوى المندوبين المفوضين ..

ومن بين اجهزة الاعلام التى يملكها المكتب نشرة دورية تعرف باسم اتحاد البريد وهذه النشرة متخصصة تصدر باللغات العربية والصينية والانجليزية والالمانية والروسية والاسبانية الى جانب الفرنسية وهى اللغة الرئيسية للاتحاد .. وقد صدر العدد الاول من النشرة عام ١٨٧٥ ومنذ ذلك الحين وهى تصدر بانتظام وتغطى الموضوعات التى تنشرها جميع أنشطة الخدمات البريدية ، ومنها معلومات عن مكاتب البريد المتنقلة وصناديق البريد ووسائل نقل البريد بآلات الضغط ، وعن فرز البريد والتوزيع الالى ، وعن منشآت البريد والتجهيزات الالية وآلات ختم البريد بالتاريخ الخ ..

المساعدات الفنية للاتحاد

ومن الانشطة التى يقوم بها الاتحاد تقديم المساعدات الفنية ، وهى تتم عن طريق تعاون فنى بين الدول الاعضاء ، اذ تقوم الدول بتقديم المساعدات أو الحصول عليها بقصد تنمية الخدمات البريدية على المستوى الدولى .

ويحتفظ الاتحاد منذ عام ١٩٦١ بقائمة تتضمن أسماء الهيئات التى ترغب فى تقديم معونات فنية مباشرة وقائمة أخرى بأسماء الهيئات التى ترغب فى تلقى مثل هذه المعونات.. وفى كثير من الاحيان قام الاتحاد بعملية الوساطة بين المتنازعين .. وفى ١٠ يناير عام ١٩٦٤ دلت نتائج استفتاء قامت به أمانة الاتحاد وأجابت عنه ٤٦ دولة .. أن من بين هذه الدول ٢٩ دولة تبادلت المعونة الفنية فيما بينها خلال عام ١٩٦٣ .. كما أن هناك ١٤ دولة منحت درجة الزمالة لعدد من المدربين والموظفين العاملين والمسئولين من ٧٤ دولة ، وارسلت خمس دول خبراء لها فى بعثات الى ٢٣ دولة ، وتقدمت ١٥ دولة معلومات تتضمن نتائج تجارب أو محاولات قامت بها لستين دولة للاستفادة بها .

وبعد أن كان الاتحاد يفضل الابتعاد من برامج الامم المتحدة الباهظة التكاليف اخذت هذه الفكرة تتلاشى تدريجيا . ومنذ اكتوبر عام ١٩٥٢ بدأ المكتب الدولى يشترك فى تقديم بعض الخدمات والمعونات الفنية بالاشتراك مع هيئة الامم المتحدة .

ومع ذلك فقد استمرت الاتصالات بين الاتحاد والامم المتحدة وغير منتظمة حتى عام ١٩٥٣ عندما بدأ التعاون بين الاتحاد وادارة المعونة الفنية التابعة للامم المتحدة .

ففى عام ١٩٥٤ تم توقيع اتفاقية حول الاجراءات التى ينبغى اتخاذها عندما تتقدم احدى الادارات البريدية فى العالم الى ادارة المعونة الفنية بطلب المساعدات . فطبقا لهذا الاتفاق تصبح مهمة الاتحاد الاساسية رفع التوصيات الى الامم المتحدة بناء على رغبة الدولة المعنية ، حول الترشيح لملء مناصب الخبراء ، كذلك وضع مستندات ولوائح الاتحاد وخدمات المكتبة فى خدمة الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها والخبراء المعينين .

وما زال الامر يحتاج الى مزيد من الخطوات لزيادة اسهام الاتحاد فى برامج الامم المتحدة .. ففى عام ١٩٦٢ لاحظ مدير المكتب الدولى اثناء جولة فى الدول النامية فى أفريقيا ، مدى الرغبة فى اشتراك اتحاد البريد العالمى فى برامج المعونة الفنية التى تقدمها الامم المتحدة والمنظمات التابعة لها .. وفى العام ذاته وصل الى المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للامم المتحدة طلب رسمى من اتحاد البريد العالمى يعرض فيه رغبته فى الاسهام فى برامج المعونة الفنية . . وفى أغسطس من العام نفسه وصلت موافقة الامم المتحدة على اجابة هذه الرغبة .. وبمقتضى برنامج المعونة يقدم الاتحاد المساعدات الفنية التالية :

(أ) ايفاد خبراء الى ادارة البريد لاعادة تنظيم الخدمات البريدية وانشاء خدمات جديدة أو تدريب الموظفين العاملين .

(ب) تقديم منح دراسية لتدريب خبراء فى البريد فى الخارج .

(ج) امداد الدول المعنية بالمعدات البريدية الضرورية لتجهيز هيئات البريد بالآلات الحديثة اللازمة وتدريبها عليها .

ومنذ عام ١٩٦٣ بدات منظمة اتحاد البريد

العالى تعمل طبقا لبرنامج توسعى للمعونة تبلغ نفقاته ٩٠٠ر١٠٥ دولار . الى جانب اعتماد مبالغ تربو على ١٥٣ الف دولار اخر رئى اعتمادها على وجه السرعة لتنفيذ مشروعات عاجلة خلال عام ١٩٦٤ .. وقد قدرت نفقات البرامج التى نفذت خلال عامى ١٩٦٣ و ١٩٦٤ بحوالى ٤٠٠ الف دولار .. ومن ضمن ما تضمنه البرنامج ايفاد ١٢ خبيرا و ٤٠ زميلا ورصد الاعتمادات اللازمة لتمويل ترجمة الابحاث الفنية والعلمية الى اللغة العربية لتستعمل فى المعهد العالى للبريد بالقاهرة .

اختصاصات التحكيم

وتختص المادة ٣٠ من دستور الاتحاد بالخلافات التى تقع بين هيئتين أو اكثر من الهيئات البريدية .. وفيما يتعلق بالخلافات التى تقوم بين الافراد أو المنشآت الخاصة (شركات الطيران مثلا) فان المادة ٣٠ تحدد المحكمة المختصة فى الدولة التابعة لها الشركة أو المنشاة . كما تعين المادة ٣٠ الاجراءات التى يتخذها الاتحاد لحل مشكلة بين دولتين مثلا .. فتستطيع هاتان الدولتان فى بادىء الامر ان تأخذ رأى المكتب التابع للاتحاد بصفة غير رسمية .. ومع ان الراى الذى يصدره المكتب ليس له صفة الالزام : الا انه له اهميته الكبرى ، وفى غالب الاحيان يقبله الطرفان المتنازعان ، فاذا لم يقبله احدهما فيمكن ان يحتكما طبقا للاجراءات المنصوص عليها فى الاتفاقية ، وفى هذه الحالة يصبح لقرار هيئة التحكيم صفة الحكم القضائى . وتستطيع الدول المعنية بالامر طبقا للوائح الاجراءات ، ان تعين المكتب الدولى — كحكم فردى — لسماع وجهات النظر واصدار الحكم النهائى ، كما تستطيع الدول المختلفة المعنية بالامر تعيين دولة ثالثة للتحكيم .. وفى جميع الاحوال اذا لم تعين احدى الدول الاطراف فى الخلاف حكما يمثلها خلال ستة اشهر ، يقوم المكتب الدولى باستعجال هذه الدولة لتعيين من ينوب عنها فاذا لم تستجب جاز للمكتب أن يعين حكما من قبله .

فاذا لم يتوصل الحكمان المعينان الى اتفاق نهائى جاز للمكتب تعيين حكم ثالث وفى هذه الحالة يكون القرار نهائيا وغير قابل للطعن .

ومن ضمن مسائل التحكيم المالية تسوية الحسابات بين الهيئات ، ومسألة تحويل العملات ، ومسألة صون سرية الرسائل .

وقد كان من مفاخر اتحاد البريد انه خلال الخمسة والسبعين عاما الاولى من حياته ، لم يحدث أن رفضت احدى هيئات البريد قرارات التحكيم رغم خلو لوائح الاتحاد من أية نصوص توجب تنفيذ هذه القرارات .

ومما يستحق الذكر انه على الرغم من تشعب الاعمال المنوطة بأجهزة الامانة العامة ، فان الجهاز الادارى صغير نسبيا .. فقد كان عدد الموظفين الملحقين بادارات المكتب الدولى لا يتعدى فى أول يناير عام ١٩٦٤ ، ٥٩ موظفا معظمهم من المواطنين السويسريين ، علما بأن اتفاقية بروكسل لعام ١٩٥٢ قد نصت فيما نصت احكامها على ضرورة الحاق عدد من الموظفين من مختلف القارات واللغات بحيث يكون توزيع المسئولية عادلا بين جميع الاقاليم . ومن أجل الوصول الى هذا الهدف يجرى اختيار موظفيها من بين كبار موظفى هيئات البريد فى العالم .. وفى يناير عام ١٩٦٤ ، كان هناك ١٥ موظفا من بين ٣٤ موظفا كبيرا ملحقا بأمانة الاتحاد ينتمون الى ١٥ دولة مختلفة .

اتحادات اقليمية للبريد

والى جانب الاتحاد العام توجد اتحادات اقليمية . وليست هذه الاتحادات الاقليمية بجديدة ، فهى اقدم من كثير من المنظمات الاقليمية المختلفة . وقد أخذ اتحاد البريد العالمى منذ نشأته بمبدأ حق الدول الاعضاء فى ابرام اتفاقيات فيما بينها لمعالجة المشاكل البريدية على المستوى الاقليمى .

وقد اشارت المادة ٧ من دستور فيينا الى مثل هذه المنظمات الاقليمية ، ولكنها اشترطت الا يتضمن اى من الاتفاقيات التى تبرم على هذا المستوى ، أية شروط تكون فيها تفاوت فى الامتيازات ، مما ينجم عنه ضرر بالنسبة الى غير دول المنظمة الاقليمية . واخذا بمبدأ قيام اتحادات اقليمية اعتبرت اتفاقية اتحاد البريد العالمية بمثابة الحد الادنى للامتيازات التى لا يحق لاية دولة من اعضاء الاتحاد ان تمنحها للدول الاخرى .

٤٨٢ اتحاد البريد العالمى

ومن ناحية اخرى فان اتحاد البريد العالمى بقبوله مبدأ قيام اتحادات اقليميه ، يقدر اهميه اللامركزيه فى علاج الشئون الاقليميه .. فاطار اتحاد عام يلم شمل الجميع نظرا الى طبيعة العمل البريدى المبنى على التعامل على المستوى الدولى .

وعملا بهذه المبادىء نصت اتفاقية الاتحاد على السماح للاتحادات الاقليمية المحدودة ان ترسل مراقبين من قبلها لحضور المؤتمرات والاجتماعات التى يعقدها الاتحاد العالمى وان ترسل ايضا مندوبين الى المجلس التنفيذى لحضور اجتماعات اللجنة الاستشارية للدراسات البريدية . ومن بين ظواهر التعاون بين الاتحاد العام والاتحادات الاقليمية ، قيام المكتب الدولى للاتحاد بتلقى القرارات والتوصيات التى تتفق عليها الاتحادات الاقليمية كما يتحقق من تنفيذ هذه الاتحادات للشروط الاساسية الواردة فى اتفاقية الاتحاد العام .

وقد عادت هذه الاتحادات الاقليمية بالفائدة على اعضائها اولا : لما كانت هناك دول لاتستطيع ان تقبل بعض الالتزامات الاستثنائية والاضافية الصادرة عن الاتحاد العالمى للبريد على الصعيد الدولى . يمكنها ان تقبلها فى حدود ضيقة ، مثلا فى اطار الاتحاد الاقليمى . ثانيا : هناك فائدة مباشرة من جراء تطبيق رسوم بريدية ورسوم عبور مخفضة على مستوى اقليمى ، حتى ولو لم يكن فرض مثل هذه الرسوم ميسورا على الصعيد الدولى . ثالثا : ان بعض النفقات التى تقتضيها اعمال الدراسات الفنية كانشاء معهد للبريد مثلا ولاتستطيع دولة بمفردها ان تتحملها ، تستطيع ان تتحملها مجموعة من الدول الاقليمية على مستوى اقليمى . رابعا : ان الاتحادات الاقليمية تستطيع المساعدة على تدريب الموظفين على المستوى الاقليمى .

ومنذ اليوم الذى لمست فيه الدول اهمية تكوين اتحادات بريد اقليمية محدودة ، وعدد هذه الاتحادات الاقليمية فى زيادة مستمرة ، فهناك اتحاد بريد امريكا واسبانيا واتحاد بريد الشمال ، اتحاد بريد البلقان ، اتحاد البريد الملاوى ، الاتحاد الافريقى للبريد واللاسلكى . وهذه الاتحادات قد انشئت جميعها فى النصف الاول من هذا القرن ، على حين ان اتحاد البريد العربى وجمعية هيئات البريد واللاسلكى الاوربية واتحاد بريد آسيا واسبانيا ، واتحاد البريد واللاسلكى الافريقى والملاجاشى ، واتحاد بريد افريقيا ، قد انشئت حديثا .

والجدير بالذكر أن دول اكوادور وفنزويلا وكولومبيا كونت عام ١٨٣٨ ، أول اتحاد بريد . وهذا الاتحاد اعتبر نواة لاتحاد انشىء عام ١٩٢١ بين ١٠ دول أمريكية ليصبح اتحاد بريد القارة الامريكية ، الذى سمى فيما بعد باتحاد بريد امريكا واسبانيا . ومما تميز به هذا الاتحاد تقديم التسهيلات وتحسين العلاقات البريدية بين الدول الاعضاء والدفاع عن مصالح المجموعة فى المؤتمرات الدورية ، كما تعمل لتنسيق مجهود الدول المعنية بالامر للوصول الى الاهداف المرجوة .

وتكون الاتحادات الاقليمية منطقة بريدية واحدة بين الدول الاعضاء ، فتسمح للبريد بالمرور بين دول المنطقة دون دفع رسوم للعبور البرى والبحرى . وفوق ذلك هناك اتفاق يتم بمقتضاه تقديم المساعدات التدريبية والتسهيلات فى متابعة التطورات والتحسينات التى ادخلت على الخدمات البريدية فى باقى دول الاتحاد الاقليمى .

وليس اتحاد البريد الامريكى الاسبانى اذا ما رجعنا الى نواته الاولى هو اقدم الاتحادات فحسب ، بل هو الاول من حيث التنظيم الادارى ونظام العمل فى داخله يشابه النظام المعمول به فى داخل اتحاد البريد العالمى .. فله اجتماعات دورية على شكل مؤتمرات تنعقد كل خمس سنوات ، وله أيضا مكتب دولى يقوم بمهام الامانة العامة للاتحاد المذكور ، وفوق هذا وذاك له لجنة استشارية وفنية .

والجدير بالذكر ان انضمام اسبانيا الى الاتحاد الامريكى قد افقده ميزته الاقليمية الجغرافية ، وتحول من اتحاد اقليمى الى اتحاد عالمى ، اللغة هى القاسم المشترك بين اعضائه .

اما اتحاد بريد الشمال فقد انشىء عام ١٩٤٦ واشتمل على دول الدنمارك وفنلندا وايسلندا والنرويج والسويد ..

وفى عام ١٩٥٤ تكون **اتحاد البريد العربى** الذى ضم جميع الدول العربية باستثناء تونس .

اما جمعية هيئات البريد واللاسلكى الاوربية فقد انشئت عام ١٩٥٩ وضمت الى عضويتها كلا

من النمسا وبلجيكا والدنمارك وفنلندا وفرنسا والمانيا الاتحادية واليونان وايسلندا وايرلندا وايطاليا واللوكسمبورج وهولندا والنرويج والبرتغال واسبانيا وسويسرا وتركيا والمملكة المتحدة .

وقد تضمنت احكام المادة الرابعة من اتفاقية الاتحاد الاقليمى الاوربى .. العمل لايجاد تقارب اوثق بين الهيئات البريدية للدول الاعضاء وتحسين العمل الادارى وتقديم الخدمات الفنية .. كما تضمنت هذه المادة ايضا على احتمالات انشاء خدمات مشتركة بين الدول الاعضاء فى الجمعية.

وتعتبر هذه المجموعة الاقليمية النموذج التمهيدى لمنظمة دولية .. لانه ليس لهذه المنظمة الاقليمية امانة عامة دائمة .. حتى انه يحدث فى كل احتماع أن تقوم الدولة المضيفة باعداد السكرتارية التى تشرف على الاجتماع أو المؤتمر .. اما فيما بين المؤتمرات الدورية فقد اتفق بين الاعضاء على أن تشكل مجموعات من الخبراء لمواصلة دراسة الموضوعات على أن ترفع تقاريرها الى لجان للبريد أو للاسلكى حسب نوع الدراسة ، أو الى المؤتمر التالى للجمعية الاوربية . والجدير بالذكر أن الجمعية الاوربية ليست لها سلطات تنفيذية ، وكل ما هنالك أن الدول الاعضاء تستطيع أن تأخذ بما ورد بالقرارات أو لا ».

ومن بين التوصيات التى تم الاتفاق عليها بين الدول الاعضاء فى الجمعية الاوربية السالفة الذكر ، توصية باستخدام الوسائل الجوية لنقل البريد على قدر الامكان ، وذلك دون فرض رسوم اضافية ... وكذلك الاتفاق على موقف موحد تجاه قرارات مؤتمر البريد العالمية والاتفاقيات التى تنبثق عن هذه المؤتمرات ، وخاصة فيما يتعلق بالشروط الاختيارية التى لا تلزم الاعضاء .. كذلك العمل لادخال وسائل مبسطة لتداول الخطابات والطرود ..

وتقدير مدى العلاقة التى تربط بين اتحاد البريد العالمى وهذه الاتحادات الاقليمية المختلفة يدفعنا الى التساؤل : أمن الافضل الاخذ بمبدأ المركزية الممثلة فى منظمة اتحاد البريد العالمى ، أم بمبدأ اللامركزية وتشجيع انشاء الاتحادات الاقليمية للبريد ؟

الواقع أن لكل من هذين النوعين من المنظمات مآثرها .. فبعض المسائل يحسن حلها بسهولة ويسر على المستوى الاقليمى وخاصة عندما تكون هناك صعوبة فى الوصول الى اتفاق شامل عام على المستوى الدولى — على حين ان مشاكل اخرى ينبغى أن تعالج على المستوى العالمى وخاصة فيما يتعلق بالشئون الفنية ووضع لوائح نافذة المفعول على جميع الدول المنضمة الى الاتحاد العام ، وارساء قواعد وتقديم خدمات ممتازة قد لا تقدر المنظمات الاقليمية على القيام بها بحكم امكانياتها المحدودة .

فاذا سلمنا جدلا بأن قيام الاتحادات الاقليمية جنبا الى جنب الاتحاد العالمى ليس فيه تعارض فى أغراضهما واهدافهما بوجه عام ، الا أن ذلك لا يمنع أن مصالح هذه المنظمات المختلفة قد تتباعد أو تتقارب بالقدر الذى قد تتضارب فيه هذه المصالح فيما بينها ... لذلك ينبغى أن تكون المنظمات على اختلاف تكوينها وأبعادها ، دائما تحت الاشراف حتى لاتكون القرارات الصادرة عن أى منها فيه تعارض مع مصالح الاتحادات الاخرى وبالتالى تقضى على الفوائد الايجابية التى من أجلها انشئت هذه المنظمات وتفقد المساعدات التى تسعى كل منظمة لان تقدمها الى المنظمة الاخرى ، من قوتها .

نشاط منظمة اتحاد البريد العالمى

ان ما سبق ذكره حول نشأة اتحاد البريد العالمى .. وطبيعة العمل الملقى على عاتق هيئات البريد واهمية الدور الذى تقوم به هذه الهيئات بالنسبة الى الدول والافراد ... وهو الدور الاساسى التى تقوم به هيئات البريد والاتحاد الذى يضمها ، جعل بعض الدارسين يطالبون بادراج تاريخ انشاء الاتحاد ضمن البرامج التى ينبغى ان يلم بها جميع رجال السياسة والاعلام فى العالم .

ان هذا الاقتراح الذى تقدم به باحث عام ١٩٤٠ يبدو اكثر صدقا اليوم ... ولكن ما حدث فيما يتعلق بالاتحاد البريد يختلف عن ذلك . فبينما ظهرت دراسات عديدة حول المنظمات الاخرى المختلفة ، لم تظهر اول دراسة حول الاتحاد الا عام ١٩٦٤ ... ولعل هذا الاهمال قد يرجع الى أسباب عديدة منها (١) أن هيئات البريد فى العالم لا تميل فى معاملاتها الى التأثر بالعوامل

السياسية . (٢) رغم أن الخدمات البريدية تدخل فى صميم حياتنا اليومية يكاد الاهتمام بشئون البريد وبالاتحاد يقتصر على عدد من الخبراء المندوبين الذين يحضرون الاجتماعات والمؤتمرات او يشغلون مناصب فى داخل الاتحاد والاجهزة التابعة له .»

ولكن رغم هذا الاهمال من قبل الاوساط الدولية ، فان اتحاد البريد العالمى له دور ذو شأن ، مثله فى ذلك مثل المنظمات الدولية الاخرى .

ويمكننا أن نسرد فيما يلى بعضا من الميزات التى يتمتع بها اتحاد البريد :

١ — يجمع اتحاد البريد العالمى بين تناقضين، فهو ذو سلطات فوق قومية مثل السلطات التى يتمتع بها كثير من المنظمات الاخرى ، وفى الوقت نفسه يترك للهيئات حرية ذاتية فى كثير من المسائل حيث لا سلطة له عليها على الاطلاق . ومن الامثلة على ذلك ان بعض الدول الاعضاء قد لا توافق على قرار اتخذ فى احد المؤتمرات أو تمتنع عن التصديق على اتفاقية ما .»

٢ — تستطيع أيضا الدول الاعضاء ان تتخذ قرارا ما عن طريق منظمات البريد الاقليمية أو اتحادات محدودة بين عدد من الدول... ورغم هذه التصرفات من قبل الدول الاعضاء فان اتحاد البريد فى كثير من الاحيان لا يعترض على ذلك .. وخاصة أنه ليس للاتحاد سلطات دولية تمنحه امكانيات لردع اية هيئة مخالفة لاحكام الاتفاقية . بينما سمحت اتفاقية فيينا لاحدى الدول الاعضاء بقطع علاقتها البريدية مع دولة أخرى اذا رفضت هذه الدولة الاخيرة التزام الشروط الواردة فى البند الاول من ميثاق اتحاد البريد العالمى والبند الاول من اتفاقية فيينا الخاص بحرية الترانسيت .

أما عن السلطات الفوق القومية الممنوحة للاتحاد فيكفى ان نذكر منها على سبيل المثال ١ — السلطات الممنوحة للاتحاد فى اعداد الاتفاقيات وعرضها على المؤتمرات والحصول على الموافقة عليها ثم توقيعها — ٢ — السلطات التشريعية التى تتم ايضا عن طريق المؤتمرات الدورية ٣ — تحديد التعريفات والرسوم البريدية ورسوم العبور بين الدول وهى من سلطات الاتحاد التى لا تقع تطفو دائرة اختصاصات السلطات المحلية، ٤ — سريان أحكام الاتفاقية وسلطات الاتحاد على الدول الاعضاء حتى ولو لم تصدق هذه الدول على الاتفاقية او على القرارات التى اتخذت فى احد مؤتمرات الاتحاد ... ولا تستثنى الدول الاعضاء من الخضوع لها الا اذا الحق فى البروتوكول الخاص بالاتفاقية تحفظات حول البند او القرار المختلف عليه تجعل من هذه البنود المختلف عليها ذات صفة اختيارية . ٥ — وفوق هذا وذاك فان السلطات الواسعة الممنوحة للامانة العامة (المكتب الدولى) للاتحاد ، فيها تسليم من قبل السلطات المحلية للسلطة فوق القومية الممثلة فى الاتحاد حتى ولو كان هذا التسليم ذا صفة محدودة ... فالامانة العامة هى همزة الوصل التى يمر عن طريقها جميع المكاتبات بين الهيئات كما أنها تلعب دور الوسيط فى بعض الصفقات ... كذلك تدعى الامانة للقيام بدور التحكيم فى المشاكل التى قد تقع بين الدول الاعضاء اذا طلب منها ذلك .»

ميزة اخرى للاتحاد ينفرد بها ، وهى بعده عن المسائل السياسية ... فالاتحاد يتحاشى دائما اثارة الجدل السياسى الذى قد تهب ريحه على الامم المتحدة ... بل أن الاتحاد يراعى دائما مجانبة الالتزامات السياسية التى تعترض نشاطه مثال ذلك : علاقة الاتحاد بالصين الشعبية .. فهذه الدولة وان كانت عضويتها قد رفضت نتيجة للتدخل السياسى من قبل الامم المتحدة ، فان الاتحاد استمر فى تعامله مع هيئة البريد الصينية . وواصل ارسال جميع القرارات والنشرات وجداول الرسوم التى تم الاتفاق عليها الى هيئة بريد الصين الشعبية ... كذلك استمر بريدها يرسل بالطرق ذاتها المتبعة مع باقى الدول الاعضاء كما لو كانت الصين الشعبية عضو فى الاتحاد .

ومما يميز الاتحاد من غيره من المنظمات أن الخلافات بين الاعضاء قليلة جدا رغم انقضاء ما يقارب مائة سنة على تأسيس الاتحاد ... ففى حوالى الـ ١٠٠ عام لما يثر سوى ٢٦ خلافا ، كان حكم الاتحاد فيها الحكم الفاصل .

ويفسر البعض قلة هذه الخلافات بحاجة الدول الى التعاون على الصعيد الدولى ، فى نشاط مبنى اساسا على الاتصال والنقل بين الدول . ويعزى أيضا الى رغبة الدول الاطراف

فى حسن سير العمل فى الخدمات البريدية وبطريقة منتظمة وسهلة ... والى ان مندوبى الدول الاعضاء هم خبراء فنيون ليس لهم دراية سياسية ، وكل همهم يكاد يكون منصبا فى بحث النواحى الفنية للمسائل المعروضة على بساط البحث للوصول الى حل لها دون الخوض فى نواح سياسية .

وقد اجمل احد الباحثين فى طبيعة نشاطاتحاد البريد العالمى بقوله ان دوره هام غير هام فى آن واحد . . . وفسر ذلك بأن اعمال الاتحاد هامة من حيث انه لا توجد دولة على ظهر هذه الكرة الارضية تستطيع ان تستغنى عن الخدمات البريدية .. اما ان اعماله غيرهامة فلان الانضمام الى الاتحاد او عدم الانضمام اليه لا يتبعه التزامات سياسية ولا تستطيع الدول الاعضاء استغلال (منبر) مؤتمراته فى اثارة مناقشة سياسية ... فالذى يلاحظ هو ان هم المندوبين الفنيين هو ازالة العوائق الفنية التى قد تعترض الخدمات البريدية .

ولعل الوئام وسرعة البت فى القرارات فى المؤتمرات والاجتماعات الدولية المتلاحقة ، يرجع الى تشابه فى المسائل المدرجة فى جداول هذه المؤتمرات الدورية،مع اختلاف بسيط فىطريقة العرض .

ومما لاشك فيه أن هذا التشابه يسهل مهمة المندوبين ... كما أن تشابه اجراءات العمل داخل هيئات البريد فى الدول المختلفة ساعد على سرعة ازالة باقى الفوارق فى أنظمة العمل لدرجة ان الانظمة البريدية فى معظم الدول اصبحت متشابهة لدرجة بعيدة .

لهذا كله وعلى ضوء ما ذكرناه يحق لنا أننلقب اتحاد البريد العالمى بمنظمة سلمية ضرورية فى مجال الاعمال والشئون الاجتماعية والحياة السياسية لحضارتنا .

نبيل صباغ





ديسمبر ١٩٦٥

الاتحاد السوفيتي :

٢ — أطلق الاتحاد السوفييتى قمرا صناعيا جديدا (لونا — ٨) لا يحمل آدميين ، لاجراء مزيد من التجارب حول احتمال نزول سفينة فضاء فوق سطح القمر .

٧ — أعلن الاتحاد السوفييتى انه قرر زيادة النفقات العسكرية لعام ١٩٦٦ بمقدار ٦٦ مليون دولار .

وقال فى بيان رسمى ان سبب هذه الزيادة هو مواجهة جهود الولايات المتحدة الحربية المتزايدة فى فيتنام .

٩ — قدم انستاس ميكويان رئيس الاتحاد السوفييتى استقالته من منصبه بسبب تدهور صحته وكبر سنه ، وتم انتخابه عضوا فى هيئة رياسة مجلس السوفييت الاعلى كما تم تعيين نيكولاى بودجورنى سكرتير الحزب وعضو الرياسة خلفا له ، ووافق مجلس السوفييت الاعلى بالاجماع على هذه التعيينات . وفى الوقت نفسه اعلن اعفاء الكسندر شيلبين من منصبه كنائب لرئيس الوزراء ورئيس لجنة الاشراف على نشاط الحزب الشيوعى السوفييتى ، مع احتفاظه بمنصبه كعضو فى مجلس رياسة الحزب وكسكرتير له .

٢٤ — تم توقيع اتفاق تجارى بين الاتحاد السوفيتى ورومانيا لمدة خمس سنوات قادمة .

٢٨ — اتهم الاتحاد السوفييتى الولايات المتحدة بالعدوان على لاوس ، وخرق اتفاقية جنيف عام ١٩٦٢ الخاصة بلاوس ، وطالب بوقف هذا العدوان فورا .

انظر ايضا : أورجواى (١٣) ، ايران (٢٥) ، الجزائر (١٩) ، ج . ع . م (٢٠) ، فنلندا(٢٢)، المملكة المتحدة (٢) ، الهند (٢٥) .

اثيوبيا :

٣ — اجتمع فى أديس أبابا المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية واتخذ قرارات اجماعيا بقطع العلاقات بين جميع الدول أعضاء المنظمة وبريطانيا .

وقرر المجلس ان تتولى لجنة الخمسة التى شكلت فى اكرا ، تنسيق المساعدات العسكرية الافريقية للمناضلين فى روديسيا.

كما قرر تخصيص ميزانية مستقلة لمساعدة شعبها .

١١ — دعا الامبراطور هيلاسلاسى الى تأجيل تنفيذ القرار الذى اتخذه المجلس الوزارى لمنظمة الوحدة الافريقية الخاص بقطع العلاقات ببريطانيا ، لان محاولة تطبيق القرار بأقل من جبهة متحدة قد لا يساعد على تحقيق النتائج المرتقبة .

٢٥ — ٢٧ : قام الامبراطور هيلاسلاسى بزيارة رسمية لساحل العاج ، أجرى خلالها محادثات مع المسئولين هناك وصدر بيان مشترك عن الزيارة اكد تأييد الدولتين لحقوق شعب روديسيا. واجتمع الامبراطور هيلاسلاسى مع الرئيس الغينى سيكوتورى فى كوناكرى وهو عائد الى بلاده بعد انتهاء زيارته لساحل العاج.

انظر ايضا : ج . ع . م (١٢).

الارجنتين :

٦ — رفضت الارجنتين اقتراحا من شيلى بنزع سلاح منطقة الحدود (لاجونادل ديزيرتو) كوسيلة لتجنب المزيد من المصادمات بين البلدين .

الاردن :

٢ — اعربت الحكومة الاردنية فى بيان لها من استعدادها للتعاون مع منظمة التحرير الفلسطينية فى المجال العسكرى ، لكنها اكدت أن وحدة الشعب الاردنى تقتضى أن تشمل التعبئة العسكرية جميع الاردنيين دون اعتبار لاصلهم . وقال البيان أن الحكومة قدمت برنامجا لانشاء كتائب جديدة — بالتعاون مع المنظمة — تضاعف عدد القوة التى طلبتها المنظمة ثلاثة امثال ، والقيام بتدريبها وارسالها الى منطقة الحدود مع اسرائيل .

انظر ايضا : العراق (٢٧) .

اسبانيا :

٦ — وجهت اسبانيا انذارا الى بريطانيا باغلاق جميع [illegible] المواصلات البرية ووقف كل تبادل بينها وبين مستعمرة جبل طارق اذا لم تسارع لندن الى الموافقة على الدخول فى مفاوضات مع الحكومة الاسبانية حول الوضع القانونى للمستعمرة طبقا لما اوصت به الامم المتحدة . وحذرت اسبانيا ايضا من انها قد تطالب بازالة المنشآت العسكرية البريطانية من المنطقة المحايدة التى تقع بين الحدود الحالية لاسبانيا وبين الجبل .

المانيا الاتحادية (الغربية)

١٢ — اكد ايرهارد مستشار حكومة المانيا الغربية انه ليست لدى حكومته رغبة فى امتلاك اسلحة ذرية ، وانها تريد أن تقيم أوثق تعاون ممكن بينها وبين الدول الغربية المتحالفة .

١٤ — قررت الحكومة الالمانية فرض العقوبات الاقتصادية على حكومة الاقلية فى روديسيا وقد فرضت حظرا على استيراد السكر والتبغ منها .

١٩ — ٢١ : قام ايرهارد بزيارة للولايات المتحدة أجرى خلالها مباحثات مع الرئيس الامريكى جونسون . وصدر بيان مشترك عن المحادثات اكدا فيه تصميمهما على اعادة توحيد المانيا على اساس حق تقرير المصير .

انظر ايضا : باكستان (١٨) ، سوريا (١٣) ، المغرب (١) .

اورجواى :

١٣ — قررت حكومة اورجواى قطع علاقاتها بالاتحاد السوفييتى واتخاذ خطوات جديدة لوضع حد للنشاط الشيوعى فى البلاد .

ايران :

١٦ — قدمت وزارة الخارجية الايرانية احتجاجا الى الحكومة العراقية زعمت فيه أن القوات العراقية هاجمت احدى المواقع الايرانية الواقعة على حدود البلدين .

٢٥ — قام وفد ايرانى بزيارة للاتحاد السوفييتى وأجرى مباحثات بشأن المساعدات السوفيتية لمد خط من انابيب البترول عبر الاراضى الايرانية لنقل الغاز الطبيعى الى الاتحاد السوفيتى.

انظر ايضا : العراق (١٩) ، السعودية (٨) .

ايطاليا :

٢٨ — تقدم امينتورى فانفانى رئيس الجمعية العامة للامم المتحدة ، استقالته من منصبه كوزير للخارجية الايطالية احتجاجا على الاتهامات التى وجهت اليه بصدد الدور الذى قام به فى محاولة اجراء محادثات للصلح فى فيتنام . وقال فانفانى فى خطاب الاستقالة أن الانتقادات التى وجهت اليه بسبب هذا الدور أثارت الشكوك فى تصرفاته كوزير لخارجية ايطاليا . وكان جورجيو لابيرا عمدة فلورنسا السابق قد زار فيتنام الشمالية وعاد باقتراحات لاجراء محادثات صلح أبلغها فانفانى للرئيس الامريكى جونسون ، ولكن حكومة فيتنام الشمالية نفت تقديمها مثل هذه المقترحات بعد أن أذيعت علنا .

باكستان

١٠ — قام الرئيس الباكستانى محمد أيوب خان بزيارة لبريطانيا ، أجرى خلالها محادثات مع هارولد ويلسون رئيس الوزراء .

١٤ — قام الرئيس الباكستانى بزيارة رسمية للولايات المتحدة استغرقت يومين أجرى خلالها محادثات مع الرئيس جونسون بشأن النزاع القائم بين باكستان والهند ، والعلاقات الباكستانية الامريكية .

١٨ — قام الرئيس الباكستانى بزيارة لالمانيا الغربية استغرقت يوما واحدا أجرى خلالها محادثات مع المستشار الالمانى ايرهارد والرئيس هنريخ لوبيكه ، ثم

غادر بون الى انقرة حيث اجرى محادثات مع المسئولين الاتراك عن الموقف فى شبه الجزيرة الهندية .

١٩ — وقعت باكستان وبلغاريا اتفاقية للتبادل التجارى بينهما .

انظر أيضا : كندا (٢٤) .

تانزانيا :

١٢ — تم اجتماع بين جوليوس نيريرى رئيس تانزانيا وكينيث كاوندا رئيس زامبيا فى مدينة امبيا على بعد ٧٠ ميلا من دار السلام ، وقد دار البحث حول قرار الدول الافريقية الخاص بقطع العلاقات الدبلوماسية ببريطانيا ، وأكد نيريرى أن تانزانيا لن تترك الكومنولث اذ انه مجموعة من الدول المتعددة الاجناس وليس منظمة بريطانية.

١٦ — أعلنت تانزانيا قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

أنظر أيضا : الصومال (٧) .

تركيا :

٣ — دعا وزير الخارجية التركية الى استئناف المباحثات الثنائية المباشرة بين تركيا واليونان فى أسرع وقت لمحاولة ايجاد حل للمشكلة القبرصية . وأكد انه لم يطرأ اى تغيير على السياسة التركية تجاه قبرص بعد اجراء الانتخابات العامة فى تركيا فى اكتوبر ١٩٦٥ .

تونس :

٥ — هاجم الحبيب بورقيبة قرار مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية الذى دعا فيه الى قطع العلاقات ببريطانيا اذا لم تحل مشكلة روديسيا قبل ١٥ ديسمبر . والمعروف أن وزير الخارجية التونسى كان أحد الاعضاء الذين اقترحوا الموافقة على القرار ، وان القرار ملزم للدول الاعضاء.

الجزائر :

١٢ — ١٨ : قام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى استغرقت اسبوعا اجرى خلالها مباحثات مع المسئولين السوفيت فى موضوع تأجيل المؤتمر الافريقى الاسيوى ومشكلات فيتنام وروديسيا . وقد صدر بيان مشترك من المحادثات جاء فيه انه تم الاتفاق على زيادة التعاون الاقتصادى والفنى بينهما ، بالاضافة الى برنامج المساعدات السوفيتية الموقع مع الجزائر فى عام ١٩٦٦ .

١٨ — قام الرئيس الجزائرى هوارى بومدين بزيارة قصيرة ليوجوسلافيا وهو فى طريق عودته من موسكو الى الجزائر ، اجرى خلالها مباحثات مع نائب رئيس الجمهورية اليوجوسلافية وغيره من اعضاء الوفد الرسمى اليوجوسلافى الذين كانوا فى استقباله فى مطار بلجراد .

١٩ — أعلنت الحكومة الجزائرية قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا .

جنوب افريقيا :

٦ — رفضت حكومة جنوب افريقيا دعوة من اللجنة السياسية الخاصة المتفرعة من الجمعية العامة للاشتراك فى مناقشة السياسة العنصرية فى جنوب افريقيا وقالت أنها مسألة داخلية وليست من اختصاص الامم المتحدة .

انظر ايضا : اليابان (١٤) .

الجمهورية العربية المتحدة :

٥ — عقد حسن صبرى الخولى الممثل الشخصى للرئيس جمال عبد الناصر والشيخ محمد على رضا سفير السعودية فى القاهرة اجتماعا تناولا فيه تطورات الموقف فى مؤتمر حرض ، ثم بعث السفير السعودى بعد الاجتماع برسالة مفصلة عن نتائج اتصالاته واجتماعاته فى القاهرة الى السعودية وصرح أن وجهات النظر بين القاهرة والرياض متفقة تماما على ضرورة انجاح مؤتمر حرض وتنفيذ اتفاقية جدة .

٦ — تم توقيع اتفاق تجارى بين ج . ع . م وقبرص ، يهدف الى زيادة العلاقات التجارية والسياحية بين البلدين .

٦ — تم توقيع اتفاق للتعاون الثقافى بين ج . ع . م والمجر .

٧ — قررت ج . ع . م انشاء سفارة لها فى مالطة .

١١ — أصدرت ج . ع . م قرارا بقطع العلاقات الاقتصادية بينها وبين روديسيا .

١٣ — دعت ج . ع . م الى عقد اجتماع غير عادى لوزراء خارجية افريقيا فورا ، لاتخاذ موقف موحد بالنسبة الى قرار قطع العلاقات ببريطانيا اذا لم تسحق فورا حكومة الاقلية العنصرية فى روديسيا . كما طلبت مناقشة الاراء التى أثيرت حول الموقف ومنها اقتراح الامبراطور هيلاسلاسى بتأجيل قطع العلاقات ريثما يتم التشاور ، والمواقف المختلفة التى ظهرت لدول افريقيا تجاه قرار قطع العلاقات ببريطانيا .

١٤ — تعهدت ج . ع . م بأن تسهم بمبلغ ٥٠ الف دولار مشاركة فى حل الازمة المالية للامم المتحدة .

١٦ — قررت ج . ع . م قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا تضامنا مع الدول الافريقية وتنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

٢٤ — تم توقيع البروتوكول التجارى بين ج . ع . م ويوجوسلافيا .

٣٠ — وقع فى القاهرة اتفاق تجارى بين ج . ع . م والاتحاد السوفيتى للسنوات الخمس القادمة ، وحدد الاتفاق حجم التجارة بين البلدين خلال هذه الفترة بمائة مليون جنيه سنويا.

انظر ايضا : ج . ع . م (٢٨) ، رومانيا (٧) ، العراق (٣١) ، كونجو برازافيل (٢١) ، المكسيك (٣) ، يوغوسلافيا (٢١) .

الجمهورية العربية اليمنية :

٣ ــ تقدم محسن العيني مندوب ج . ع . ى فى الامم المتحدة احتجاجا الى مجلس الامن على اعمال العدوان والاستفزاز المستمر التى تقوم بها بريطانيا على الحدود اليمنية .

٢٢ ــ نفى اعضاء مؤتمر السلام فى حرض ان المحادثات قد فشلت ، وقال عبد الرحمن الايريانى عضو المجلس الجمهورى اليمنى انه « بالرغم من ان محادثات حرض قد تأزمت فانها لم تفشل ، ولابد ان يتاح وقت كاف لتسوية المشكلة اليمنية بجميع ابعادها ».

٢٦ ــ صدر بيان اعلن فيه أن جميع الاطراف فى مؤتمر حرض قد اتفقوا على ان يعودوا الى الاجتماع فى حرض يوم ٢ فبراير ١٩٦٦ لاستئناف محادثات السلام التى توقفت بسبب الخلاف حول الحكومة الانتقالية . وصرح القاضى عبد الرحمن الايريانى ان الجمهورية العربية والمملكة السعودية قد وافقتا ايضا على التأجيل وأن الجانبين قد اتفقا على « صلح مكفوف » (هدنة موقتة) .

٢٨ ــ قام وفد يمنى برياسة الفريق حسن العمرى رئيس الوزراء بزيارة الجمهورية العربية المتحدة لبحث الموقف السياسى فى اليمن بعد تأجيل مؤتمر حرض .

انظر ايضا : ج . ع . م (٥).

الجنوب المحتل :

٢٤ ــ اعلن متحدث عسكرى بريطانى فى الجنوب المحتل ان بعض الثوار الوطنيين هاجموا مركز البوليس فى منطقة المنصورة بحى الشيخ عثمان فى عدن ، واستخدموا فى هجومهم مدافع البازوكا .

٢٥ ــ غادر عدن سير ريتشارد تيرنبول المندوب السامى البريطانى وقد طار الى لندن لاجراء مشاورات مع لورد لونجفورد وزير المستعمرات ومع المسئولين فى الحكومة البريطانية حول مشروع الدستور الجديد الذى تعده بريطانيا للجنوب . وهذه اول مرة يزور فيها لندن منذ ان استأثر بالحكم المباشر فى عدن بعد اقالة وزارة عدن وانفراده بالحكم وحده .

داهومى :

٢٢ ــ قام جيش داهومى بانقلاب ، وقد تولى قائد الجيش السلطة واعلن حل البرلمان والدستور والاحزاب السياسية والحكومة وانه سيوضع دستور جديد .

روديسيا :

١٨ ــ اعلنت حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا ردا على قرار بريطانيا بفرض الحظر على تصدير البترول اليها ، وقف امدادات منتجات البترول التى تأخذ طريقها الى زامبيا داخل اراضى روديسيا .

٢٣ ــ قطعت حكومة ايان سميث فى روديسيا امدادات الوقود على طائرات الركاب البريطانية ورفعت اجور البرقيات والاتصالات التليفونية كجزء من خطتها لمواجهة العقوبات المفروضة ضدها .

٣١ ــ اصدرت حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا بيانا اعلنت فيه أنها لن تستمر فى دفع نفقات المقر الرسمى للحاكم العام البريطانى السابق سير همفرى جيبس ، وكانت حكومة ايان سميث قد استولت قبل ذلك على سيارات الحاكم العام البريطانى الرسمية وسحبت عددا كبيرا من الموظفين الذين يعملون معه ، كمحاولة لارغامه على التنازل عن منصبه بعد ان عينت حاكما عاما من قبلها .

انظر ايضا اثيوبيا (٣ ، ٢٥) ، المانيا الاتحادية (١٤) ، ج.ع.م (١١) ، السودان (١٨) ، سويسرا (١٧) ، الصومال (٢٣) ، كونجو ليو (٨) ، كويت (١١) ، لبنان (٢٢) ، ليبيا (١٧) ، اليابان (١٤) .

رومانيا :

٧ ــ قام وفد اقتصادى رومانى برئاسة نائب وزير التجارة الخارجية الرومانية بزيارة للقاهرة لاجراء محادثات اقتصادية مع ج . ع . م .

٧ ــ وقعت رومانيا والمانيا اتفاقا تجاريا مدته خمس سنوات .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٢٤) ، كونغو ليو (٦) .

زامبيا :

٣ ــ اعلن كيث كواندا رئيس جمهورية زامبيا انه لا يريد قوات بريطانية فى بلاده ، واكد رفضه لشروط بريطانيا الخاصة بارسال قوات برية الى زامبيا .

٢٣ ــ قام وزيران فى حكومة زامبيا بزيارة الى موسكو واجتمعا بأندريه جروميكو وزير الخارجية السوفيتية لطلب قوات سوفيتية من اجل حماية سد كاريبا الواقع على الحدود بين زامبيا وروديسيا . وصدر بيان رسمى جاء فيه أن الجانبين تبادلا الرأى بشأن تعزيز العلاقات بين البلدين وبشأن عدد من المشاكل الدولية لاسيما مسألة تقديم معونة شاملة لشعب زيمبابوى .

٢٨ ــ صدر بيان مشترك عن محادثات بعثة زامبيا الى واشنطون جاء فيه أن الولايات المتحدة وزامبيا متفقتان على ان النظام غير الديمقراطى القائم فى روديسيا خطر يهدد الحقوق البشرية ، واعلن البيان ان البحث تناول احتياجات زامبيا وأن الولايات المتحدة ستقوم بشحن البترول بالطائرات الى زامبيا .

٣١ ــ صرح وزير خارجية زامبيا بأن لندن وواشنطون لا تستبعدان استخدام القوة العسكرية كحل لأزمة روديسيا ولكنهما متفقتان على عدم استخدامها فى الوقت الحالى . وقد أدلى وزير الخارجية بهذا التصريح بعد جولة فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا أجرى خلالها مباحثات مع المسئولين حول مشكلة

٢٩٠

روديسيا ثم قدم تقريرا عن رحلته الى كينيث كاوندا رئيس جمهورية زامبيا .

انظر ايضا : تانزانيا (١٢) ، روديسيا (١٨) ، كينيا (١٢) ، المملكة المتحدة (٢) ، الولايات المتحدة (٣١) .

سنغافورة :

٢٢ — وافق البرلمان على اعلان الجمهورية فى سنغافورة .

السودان :

٨ — اقرت الجمعية التأسيسية فى السودان مشروع القانون الخاص بتعديل الدستور ، ويقضى هذا التعديل باسقاط عضوية اى شخص ينتمى الى منظمة غير مشروعة او اى شخص رشح فى الانتخابات العامة بوصفه عضوا فى الحزب الشيوعى او مساندا له .

٩ — اقرت الجمعية التأسيسية السودانية نهائيا مشروع قانون بحل الحزب الشيوعى السودانى ومصادرة ممتلكاته واسقاط عضوية النواب الشيوعيين من الجمعية ، على أن ينفذ القانون فور صدوره ووافق مجلس السيادة على قرار الجمعية التأسيسية .

١٣ — قررت الحكومة السودانية اتخاذ جميع اجراءات المقاطعة الاقتصادية لروديسيا ووقف المواصلات معها تنفيذا لقرار منظمة الوحدة الافريقية .

١٨ — اعلنت حكومة السودان قطع علاقاتها ببريطانيا تضامنا مع الدول الافريقية وتنفيذا لقرار منظمة الوحدة الافريقية .

سوريا :

١١ — اذيع رسميا أن حكومتى سوريا والعراق قررتا تبادل السفراء بينهما ، وكانت كل من سوريا والعراق قد استدعت سفيرها لدى الاخرى عقب ثورة العراق فى نوفمبر ١٩٦٣ التى اسقطت حكومة حزب البعث .

١٣ — اعلنت سوريا ترحيبها بأى عرض من المانيا الغربية أو أى دولة اخرى لمساعدتها على بناء وتجهيز المعدات اللازمة لسد الفرات على شرط الا يرتبط العرض بأى قيود سياسية . واعلنت ايضا انها حصلت على تسهيلات ائتمانية من الصين تقدرها ٦٠ مليون فرنك سويسرى .

٢١ — استقالت الوزارة السورية التى يراسها الدكتور يوسف زعين ، وقد اعلنت القيادة القومية لحزب البعث حل قيادة الحزب الحالية فى سوريا على أن تتولاها القيادة القومية بصفة موقتة حتى يتم انشاء قيادة عليا للحزب .

٢٤ — تقرر تكليف صلاح البيطار بتشكيل الحكومة السورية الجديدة .

انظر ايضا : المغرب (٦) .

سويسرا :

٨ — تم انتخاب هانس شافنر رئيسا للاتحاد السويسرى .

١٧ — فرضت حكومة سويسرا الحظر على جميع شحنات الاسلحة الى روديسيا وخفضت حصص الواردات من روديسيا الى أدنى حد ، كما جمدت أموال البنك الاحتياطى الروديسى فى البنك الوطنى السويسرى .

الصومال :

٧ — قام الرئيس الصومالى آدن عبد الله عثمان بزيارة رسمية لتانزانيا استغرقت اربعة ايام ، وكان يصحبه كل من عبد الرزاق الحاج حسين رئيس الوزراء واحمد يوسف دعالة وزير الخارجية .

٢٣ — اصدرت حكومة الصومال بيانا اعلنت فيه أنها رفضت مقترحات عقد اجتماعات جديدة لمنظمة الوحدة الافريقية بشأن روديسيا ، طالما ان بعض الدول لم تنفذ القرارات السابقة بقطع العلاقات مع بريطانيا .

الصين :

١ — اعلنت الصين الشعبية انها لن تشترك فى المؤتمر الدولى لنزع السلاح الذى اقترحت الامم المتحدة عقده ، ولن يكون لها اية صلة بالامم المتحدة او بأى مؤتمر تعقده الهيئة الدولية الا بعد أن تستعيد حقوقها المشروعة فى الامم المتحدة .

٦ — تم توقيع اتفاق اقتصادى بين الصين الشعبية وفيتنام الشمالية .

١٢ — حذرت صحيفة « الشعب » الناطقة باسم الحزب الشيوعى الصينى من أن الصين مستعدة تماما للدخول فى الحرب اذا فرضتها الولايات المتحدة عليها .

٢٣ — قدمت حكومة الصين الى اندونيسيا احتجاجا على اضطهاد الرعايا الصينيين فى سالى باندونيسيا .

٢٥ — اعلنت الصين الشعبية ان الدورة العشرين للجمعية العامة للامم المتحدة التى انهت اعمالها يوم ٢٢ ديسمبر ، اظهرت ان المنظمة الدولية اداة تستخدمها الولايات المتحدة لتنفيذ سياستها العدوانية ، واتهمت الصين الاتحاد السوفييتى بالتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة خلال هذه الدورة .

انظر ايضا : فيتنام الشمالية (٢) ، الهند (٤ ، ١١) ، الولايات المتحدة (١٣) .

العراق :

١٩ — وقع اشتباك مسلح على الحدود العراقية الايرانية ، ونفى راديو بغداد المزاعم الايرانية بأن رجالا عراقيين مسلحين عبروا الحدود الى داخل ايران . وقد القت السلطات العراقية القبض على بعض حراس الحدود الايرانيين بعد أن دخلوا الاراضى العراقية وتوغلوا فيها ثلاثة كيلومترات بصحبة عدد من المتسللين الاكراد .

٢٧ — وافق مجلس الوزراء العراقى على الاتفاق الاقتصادى الذى وقعه الاردن والعراق فى بغداد

يوم ٩ ديسمبر *

٣١ ـ قام الدكتور عبد الرزاق محيى الدين وزير الوحدة فى العراق والامين العام للقيادة السياسية الموحدة بين العراق و ج٠ع٠م بزيارة للقاهرة استغرقت اسبوعين اجرى خلالها محادثات حول اعداد الاجتماع القادم للقيادة ووضع جدول اعماله .

٣١ ـ قام الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس وزراء العراق بزيارة الى جدة استغرقت اسبوعا ، اجرى خلالها محادثات مع المسئولين فى المملكة السعودية .

انظر ايضا : ايران (١٦) ، سوريا (١١) ، فلسطين (٢) .

غانا :

١٥ ـ اعلنت حكومة غانا قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

انظر ايضا : كونجو ليو (٦) .

غينيا :

١٥ ـ اعلنت حكومة غينيا قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

انظر ايضا اثيوبيا (٢٥) .

فرنسا :

٥ ـ اجريت انتخابات الرياسة الفرنسية التى تنافس فيها الرئيس ديجول امام خمسة مرشحين آخرين ، ولم تسفر نتيجة الانتخابات لاختيار رئيس الجمهورية الفرنسية للسنوات السبع التالية ، عن فوز اى من المرشحين الستة بالاغلبية التى ينص عليها الدستور وهى ٥٠٪ من عدد الناخبين (المقترعين) تقرر اعادة الانتخابات يوم ١٩ ديسمبر بين الاول والثانى وهما شارل ديجول وفرانسوا ميتران.

١٩ ـ فاز الرئيس شارل ديجول فى انتخابات الرياسة الفرنسية التى أجريت بينه وبين فرانسوا ميتران مرشح الاحزاب اليسارية وقد حصل ديجول على ٥٥٪ من الاصوات وحصل منافسه على ٤٥٪ .

٢٢ ـ وافقت فرنسا على حضور اجتماع السوق الاوربية المشتركة بشرط ان يعقد فى مكان غير بروكسل ، وان لا يحضر الاجتماع اعضاء اللجنة التنفيذية للسوق وهى اللجنة التى يراسها هالستر ممثل المانيا .

٢٣ ـ صدر قرار عفو عن المسجونين السياسيين فى فرنسا .

٣١ ـ قال الرئيس الفرنسى ديجول فى خطاب له ان فرنسا لم ولن تتدخل فى النزاع الفيتنامى . ثم قال « اننا لن نتدخل فى اى مكان ، وسنعمل لعدم الدخول فى حرب لسنا طرفا فيها » .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (٣١) .

فلسطين :

٢ ـ اجتمع احمد الشقيرى رئيس منظمة تحرير فلسطين برئيس وزراء العراق وبحثا فى اجتماعهما القضايا المتعلقة بالمنظمة وبجيش تحرير فلسطين .

١٨ ـ طالبت منظمة التحرير الفلسطينية يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة بارسال لجنة دولية الى فلسطين للتحقيق فى الاوضاع التى يعيشها الفلسطينيون فى المنطقة المحتلة .

انظر ايضا : الاردن (٧) .

فنلندا :

٢٣ ـ قام الرئيس الفنلندى اورهو كيكونين بزيارة للاتحاد السوفيتى استغرقت يومين اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفيت ، وعقب هذه المحادثات صدر بيان مشترك وافق فيه الجانبان على زيادة معدل التبادل التجارى بينهما .

فيتنام الجنوبية :

٢٤ ـ اعلنت الهدنة لمدة ساعات فى فيتنام الجنوبية بمناسبة اعياد الميلاد .

٢٦ ـ تجدد القتال فى جميع الجبهات بفيتنام الجنوبية بعد انتهاء فترة الهدنة وهى لم تستغرق اكثر من ثلاثين ساعة ، واصدر قادة القوات الامريكية اوامرهم باستئناف الحرب على نطاق واسع .

٢٨ ـ فرضت قيادة القوات الامريكية فى فيتنام حظر التجول اثناء الليل على الجنود الامريكيين فى سايجون بسبب عنف الهجمات التى يشنها الثوار على القوات الامريكية فى قلب العاصمة .

انظر ايضا : فرنسا (٣١) ، كوبا (٢١) ، المملكة المتحدة (٣) ، الولايات المتحدة (٢ ، ٢٠) .

فيتنام الشمالية :

٢ ـ قام نائب رئيس وزراء فيتنام الشمالية بزيارة للصين واجتمع مع شواين لاى رئيس الوزراء لدعم المعونة الاقتصادية الصينية لفيتنام الشمالية .

١١ ـ أعلنت حكومة فيتنام الشمالية رفضها لاقتراح دين راسك وزير الخارجية الامريكية الخاص بعقد مؤتمر دولى لتسوية مشكلة فيتنام سلميا ، واكدت حكومة هانوى أن هذا الاقتراح لا يهدف الا تضليل الراى العام وتغطية الاجراءات التى تتخذها الولايات المتحدة لتوسيع نطاق الحرب فى فيتنام .

انظر ايضا : ايطاليا (٢٨) ، الصين (٦) ، فرنسا (٣١)

قبرص :

١٨ ـ وافق مجلس الامن بالاجماع على مد فترة قوات الامم المتحدة فى قبرص لمدة ثلاثة أشهر أخرى ، ووافقت الجمعية العامة كذلك على مشروع القرار الافرو آسيوى الذى يطالب بتأكيد

سيادة قبرص ووحدة اراضيها ويدعو الدول الى عدم التدخل فى شئونها .

٢٥ – صرح وزير خارجية قبرص بأن قرار الجمعية العامة للامم المتحدة الخاص بمنح قبرص استقلالها الكامل وعدم تدخل الدول الاخرى فى شئونها ، يعد نصرا للدول الصغيرة على الدول الكبيرة .

٣١ – اعلن جالو بلازا لاسو (رئيس اكوادور السابق) استقالته من منصبه كوسيط للامم المتحدة فى قبرص . واصدر الرئيس القبرصى مكاريوس بيانا قال فيه ان حكومته لن تقبل تعيين وسيط جديد خلفا لبلازا .

انظر ايضا : تركيا (٢) ، ج.ع.م (٦) ، اليونان (٢) .

كمبوديا :

٣١ – صرح الامير نورد دوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا بأن بلاده مستعدة الان تماما لمواجهة اى محاولات لغزو اراضيها قد تقوم عليها دولة اجنبية . وقد جاء هذا التصريح على اثر بيان لوزارة الخارجية الامريكية تحذر فيه ثوار الفيت كونج فى فيتنام من اللجوء الى كمبوديا هربا من مطاردة القوات الامريكية لهم ، واكد سيهانوك أن كمبوديا ليست ملجأ للفيت كونج وان الولايات المتحدة تتذرع بهذه الحجة لغزو كمبوديا .

كندا :

٢٤ – اعلن وزير خارجية كندا ان حكومته وضعت اتفاقا مع الحكومة الباكستانية لبناء محطة لتوليد الطاقة النووية فى كراتشى .

كوبا :

٢ – اعلن فيدل كاسترو ان ارنستو جيفارا ما زال حيا .

٢٠ – قررت حكومة كوبا الاعتراف بجبهة التحرير الوطنية فى فيتنام الجنوبية بوصفها الهيئة الشرعية الوحيدة التى تمثل شعب فيتنام ، كما قررت اقامة علاقات بينها وبين الجبهة على مستوى السفارة .

الكونجو برازافيل :

١٦ – اعلنت الكونجو برازافيل قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية .

٢١ – تم فى برازافيل توقيع اتفاقية تقدم بمقتضاها الجمهورية العربية المتحدة قرضا قيمته ٣٠٠ الف جنيه استرلينى لحكومة الكونغو برازافيل .

الكونغو ليوبولدفيل :

٦ – اعترفت خمس دول افريقية بحكومة الكونجو الجديدة وهى غانا وزامبيا وبورندى وجابون وتشاد ، وكانت نيجريا قد اعلنت من قبل اعترافها بالحكم الكونجولى الجديد .

٨ – اعلن وزير خارجية الكونجو استعداد حكومته لتسهيل مرور القوات الافريقية فى اراضى الكونغو للقضاء على حكومة روديسيا ، ولكن بشرط امتناع الدول المجاورة للكنغو عن مساعدة الثوار الكونغوليين .

انظر ايضا : الولايات المتحدة (٨) ، اليابان (٢)

الكويت :

٤ – صدر مرسوم تشكيل الوزارة الجديدة برياسة الشيخ جابر الاحمد جابر وصرح رئيس الوزراء بأن حكومته ستستمر فى تأييد القضايا العربية والتزام سياسة الحياد الايجابى ومكافحة الاستعمار .

١١ – ابلغت الكويت لجنة الوصاية الدولية بالامم المتحدة انها نفذت قرار المقاطعة الاقتصادية لحكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا بما فى ذلك منع تصدير البترول اليها .

كينيا :

١٢ – اعلن جومو كينياتا رئيس جمهورية كينيا ان بلاده ستساعد زامبيا فى حماية اراضيها وسوف تلتزم قرارات منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة بشأن روديسيا ، كما ابرق كينياتا الى اوثانت يدعو الى عقد اجتماع عاجل لمجلس الامن للموافقة على الزام الدول بفرض العقوبات على روديسيا .

لبنان :

٢ – طلبت الحكومة اللبنانية من سفيرها فى المغرب ابلاغ السلطات المغربية اسف الحكومة اللبنانية للتوتر الذى طرأ على العلاقات بين البلدين ، كما طلبت من السفير ان ينقل الى السلطات المغربية تقدير لبنان للملك الحسن وحكومة المغرب وشعبه.

٢٣ – قررت لبنان قطع علاقاتها الاقتصادية بروديسيا .

ليبيا :

١٧ – قررت الحكومة الليبية حظر ارسال شحنات البترول الى روديسيا ومنع طائراتها من التحليق فوق اراضيها أو النزول فى مطاراتها .

مالى :

١٦ – اعلنت مالى قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية

المغرب :

١ – صدر بيان من المحادثات التى اجراها الملك الحسن الثانى ملك المغرب مع المسئولين فى المانيا الغربية اثناء زيارته التى بدأت فى ٢٩ نوفمبر وتعهدت فيها حكومة المانيا بتقديم معونة اقتصادية الى المغرب للاسهام فى تنمية اقتصادها .

٦ ـ اصدرت الحكومة المغربية بيانا اعلنت فيه قطع العلاقات الدبلوماسية بينها وبين سوريا.
انظر ايضا : لبنان (٢)

المكسيك :

٣ ـ ٩ : وصل الى القاهرة وفد تجارى مكسيكى برياسة وزير التجارة والتموين والصناعة فى المكسيك لاجراء محادثات اقتصادية فى ج.ع.م. وصدر بيان مشترك فى القاهرة عن المحادثات اتفق فيه الطرفان على التعاون فى المجال الصناعى ، وانشاء لجنة دائمة على مستوى الوزراء تجتمع سنويا لضمان تنفيذ الاتفاق التجارى بينهما ولتسهيل تبادل الخبرات .

المملكة السعودية :

٨ ـ قام الملك فيصل ملك المملكة السعودية بزيارة رسمية لايران استغرقت اسبوعا اجرى خلالها مباحثات مع شاه ايران تناولت مشكلة التنقيب المشترك عن البترول فى الخليج العربى وشئون الشرق الاوسط .

واسفرت المحادثات عن عقد اتفاق لتحديد المياه الاقليمية لكل منهما فى الخليج العربى منعا لتداخل عمليات البترول التى يجريها كل من البلدين .

انظر ايضا : ج.ع.م. (٥) ، العراق (٣١) .

المملكة المتحدة :

٢ ـ اصدرت الحكومة البريطانية امرا الى احد اسراب الطيران التابع لسلاحها الجوى بالتوجه الى زامبيا بعد ان تم الاتفاق بين الرئيس كنيث كواندا رئيس زامبيا وآرثر بوتوملى وزير الكومنولث البريطانى على السماح للطائرات البريطانية بالنزول فى زامبيا .

٣ ـ اعلن وزير خارجية بريطانيا فشل المحادثات التى اجراها فى موسكو فى المدة من ٢٩ نوفمبر الى ٣٠ ديسمبر الخاصة بتنظيم اجراءات مشتركة تكفل وضع حد للحرب فى فيتنام ، فقد طلب المسئولون السوفيت انسحاب القوات الامريكية من فيتنام الجنوبية ووقف الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية كخطوة اولى نحو تحقيق السلام فى فيتنام .

١٥ ـ قام هارولد ويلسون رئيس الوزراء البريطانى بزيارة للولايات المتحدة اجرى خلالها محادثات مع الرئيس الامريكى جونسون . وقد تناولت المحادثات دور بريطانيا فى الدفاع ولا سيما ما تسميه بالتزاماتها شرقى قناة السويس، مع العمل لتخفيض نفقاتها الدفاعية ، كما تناولت ايضا المشاكل الدفاعية لحلف شمال الاطلنطى وحظر انتشار الاسلحة النووية ووقف الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية املا فى احلال السلام هناك .

١٦ ـ القى هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا خطابا هاما امام الجمعية العامة حول موقف بريطانيا من ازمة روديسيا ، وبينما كان ويلسون يتقدم الى المنصة لالقاء خطابه انسحب وفود ٢٦ دولة افريقية احتجاجا على تصرفات بريطانيا حيال هذه الازمة .

انظر ايضا : اثيوبيا (٣ ، ١١)، اسبانيا (٦) ، باكستان (١٠) ، تانزانيا (١٢ ، ١٦) ، الجزائر (١٩) ، ج.ع.م. (١٣، ١٦) ، ج.ع.ى (٣)، الجنوب المحتل (٢٥)، (٣) ، الجنوب المحتل (٢٥) ، روديسيا (١٨) ، (٢٣) ، (٣١)، زامبيا (٣ ، ٣١) غانا (١٥)، غينيا (١٥) ، كونجو برازافيل (١٦)، مالى (١٦) ، موريتانيا (١٦) .

موريتانيا :

١٦ ـ اعلنت موريتانيا قطع علاقاتها الدبلوماسية ببريطانيا تنفيذا لقرارات منظمة الوحدة الافريقية.

الهند :

٤ ـ ابلغت الهند الدول الاربع الكبرى (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى وبريطانيا وفرنسا) انها قلقة ازاء تحركات قوات الصين الشعبية على حدودها الشمالية .

١١ ـ اعلن شافان وزير الدفاع الهندى فى البرلمان ان الاعتداء الصينى فى منطقة ناج لا على الحدود الشمالية الشرقية مازال مستمرا، واتهم شافان الصين بانها تدبر هذه الاعتداءات للقضاء على المحادثات القادمة بين شاسترى وايوب خان .

٢٠ ـ قام لال بهادور شاسترى رئيس وزراء الهند بزيارة لبورما استغرقت ثلاثة ايام اجرى خلالها مباحثات مع الجنرال نى وين رئيس مجلس الثورة العسكرى الحاكم فى بورما .

٢٥ ـ اجتمع وزير خارجية الهند بالرئيس السوفيتى نيكولاى التباحث بشأن مؤتمر طشقند الذى سيعقد لبحث النزاع الهندى الباكستانى .

الولايات المتحدة :

٢ ـ اعلن الرئيس جونسون ودين راسك ان حكومة واشنطون مستعدة للاشتراك فى مؤتمر جنيف جديد.

٤ ـ اطلقت الولايات المتحدة الصاروخ (تيتان ـ ٢) يحمل فى مقدمته سفينة الفضاء « جيمنى ـ ٧ » للقيام بأطول رحلة فضائية تستغرق ١٤ يوما تدور فيها ٢٠٦ مرات حول الارض وتحقق اثناءها اول التقاء بين مركبتين فى الفضاء .

٨ ـ اعترفت الحكومة الامريكية رسميا بحكومة الانقلاب الجديدة فى الكونغو الذى جعل من جوزيف موبوتو رئيسا للدولة .

١٣ ـ ابلغ دين راسك وزير الخارجية الامريكية الصين الشعبية ، ان الولايات المتحدة على استعداد لاجراء مباحثات السلام حول فيتنام على اساس ضمان استقلال وسيادة الجزء الجنوبى من تلك البلاد .

٢٢ ـ وقعت الولايات المتحدة اتفاقا مع الفلبين يقضى بأن تتخلى الولايات المتحدة عن حقها فى استخدام جميع قواعدها العسكرية فى الفلبين وعددها ١٧ قاعدة .

٢٨ — اعلنت وكالة التنمية الدولية انه تم توقيع اتفـاق بين الحكومتين الامريكية والهندية على تقـديم قرض الى الهند قدره ٥٠ مليون دولار .

٢٩ — اجتمع افريل هاريمـان السفير الامريكي المتجول مع وزير الخارجية البولندية في وارسو ، وجاء في بيان مشترك عقب هذا الاجتماع ان هاريمان شرح وجهة النظـر الامريكية حول قضية فيتنام بناء على طلب الـرئيس الامـريكى جونسون .

٣٠ — ادلى دين راسك وزير الخارجية الامريكية بتصريحات قال فيها ان بلاده على استعداد لقبـول ان تتحول فيتنام الى دولة « غـير منحازة » بشرط ان تكون في حماية ضد اى « عدوان شيوعى » .

٣١ — اذاعت وزارة الخارجية الامريكية ان الطائرات الامريكية ستشرع في نقل ٦ آلاف طن مـن منتجـات البترول الى زامبيا لمساعدتها على مواجهة وقف امدادات البترول من روديسيا .

٣١ — قابل آرثر جـولدبرج مندوب الولايات المتحدة لدى الامم المتحدة الرئيس الفرنسي ديجول في باريس وسلمه رسالة خاصة من الرئيس جونسون يؤكد فيها رغبة الولايات المتحدة الامريكية في التوصل الى تسوية سلمية لمشكلة فيتنام .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٢٨) ، المانيا الاتحادية (١٩) ، باكستان (١٤) ، زامبيا (٢٨ ، ٣١) ، الصين (١٢) فيتنـــام الجنوبية (٢٨) ، فيتنام الشمالية (١١) ، المملكة المتحـــدة (١٥) اليونان (٦) .

اليابان :

٣ — اعترفت الحكومة اليابانية رسميا بحكومة الكونجو الجديدة التى يراسها جوزيف موبوتو .

١٤ — قررت حكومة اليابـان تشـديد القيود المفروضة على تجارتهـا مع روديسيا وجنوب افريقيا .

١٨ — اقامت كوريا الجنـوبية واليابان علاقات دبلوماسية بينهما .

يوغوسلافيا :

٢١ — قام وكيل وزارة الخارجية بزيارة للجمهورية العـربية المتحـدة استغرقت اربعة ايام ، وقـد اجرى خلالها محادثات مع السيد محمود رياض وزير الخارجية تناولت المشكلات الدولية .

انظر ايضا : الجزائر (١٨) ، ج٠ع٠م٠ (٢٤) .

اليونان :

٣ — ابدت الحكومة اليونانية انها غير مستعدة لاسـتئناف المباحثـات الثنائية مع تركيا الا بعد ان تتخذ الجمعية العامة قرارا في المشكلة القبرصية .

٦ — قام نائب رئيس وزراء اليونـان ووزير خارجيتها بزيارة للولايـات المتحدة اجرى خلالها مباحثات مع دين راسك وزيـر الخارجيـة الامريكية وروبرت مكنمـار وزير الدفاع تناولت المشكلة القبرصية

انظر ايضا : تركيا (٣) .

يناير ١٩٦٦

الاتحاد السوفييتى :

٤ — ١٠ : تم في طشقند اجتماع القمة بين لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند ، ومحمد ايوب خان رئيس وزراء باكسـتان ودارت المباحثات حول مشكلة كشمير ، واشترك في جانب منهـا اليكس كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتى وصـدر في ختـام المباحثات بيان مشترك .

٥ — قام وفد رسمى سوفييتى بزيارة القاهرة للاشتراك في الاحتفـال بالعيد السادس للسد العالى ، وقد راس الوفد وزير القـوى المحركة في الاتحاد السوفييتى .

٧ — ١٢ : طار الى هانوى الكسندر شيليبن احد سكرتيرى الحـزب الشيوعى السوفييتى على رأس وفد سوفييتى ضم الجنرال فلاديمير تولوبكو كبير الخبراء السوفييت في الصواريخ ، وصـدر بيـان مشترك عن المحادثات جاء فيه : ان السلام لايمكن ان يتحقق الا على اساس النقاط الاربع التى اعلنتها حكومة هانوى وان موسكو تقف الى جانب فيتنام الشمالية في نضالها ضد الاستعمار الامريكى ، وان جبهة التحرير الوطنية هى الممثلة الوحيدة لشعب فيتنـام الجنوبية .

٧ — ١٧ : قام بريجنيف السـكرتير الاول للحزب الشيوعى السوفييتى على راس وفد سوفييتى بزيارة لمنغوليـا ، وبحث الـوفد مـع المسئولين عـددا من المسـائل السياسية والاقتصادية والدفاعية وتم توقيع معـاهدة للصداقة والتعاون بين البلدين مدتها ٢٠ عاما .

١٣ — قام وفـد سـوفييتى برئاسة الكسندر شليبين بزيارة للصين لمدة ٢٤ ساعة اجرى خلالهـا محادثات مع المسئولين الصينيين تناولت الموقف في فيتنام وانهـاء العلاقات بين موسكو وبكين .

١٤ — اجتمع اليكسى كوسيجين رئيس وزراء الاتحـاد السـوفييتى اثناء وجوده في الهند للتعزية في وفاة الرئيس الراحل شاستري مع همفرى نائب رئيس جمهورية الولايات المتحدة وبحثا في اجتماعها مشكلة فيتنام ، وتم الاجتماع في

[illegible] السوفيتي .

٢٥ — [illegible] رئيس لجنة العلاقات الاقتصادية الخارجية والاتحاد السوفيتي على رأس وفد يضم ستة خبراء يمثلون القطاعات الاقتصادية والصناعية والتعليمية بزيارة القاهرة استغرقت اسبوعين، بحث خلالها مع المسئولين في ج.ع.م. المسائل المتعلقة بتنمية التعاون الفني والاقتصادي بين البلدين .

٢٠ — اتهم الاتحاد السوفيتي المسئولين في الصين الشعبية بوضع العراقيل امام ارسال الاسلحة السوفيتية الى فيتنام الشمالية .

٢١ — صرحت الحكومة السوفيتية ان استئناف الغارات على فيتنام الشمالية بعد عيد جلوتيا (؟) ويدل على ان الولايات المتحدة لاتريد انهاء الحرب في فيتنام .

انظر ايضا : باكستان (٣) ، تشيكوسلوفاكيا (٢٠) ، ج.ع.م. (١٤) الصين (٣٠) ، كوبا (٢٢) منغوليا (٢٤) ، الهند (٧) ، اليابان (٢١) .

الاردن :

٢ — توصلت حكومة الاردن ومنظمة تحرير فلسطين الى اتفاق من ٧ نقاط على المسائل التي كانت محل بحث بينهما . وتم ذلك في اجتماع عقد بدعوة من سفير الكويت لدى القاهرة ، واشترك فيه احمد الشقيري رئيس المنظمة وانور الخطيب سفير الاردن ، كما حضره سفير الجزائر . ومن اهم النقاط المتفق عليها موافقة حكومة الاردن على الجباية الشعبية والتبرع لمشاريع المنظمة، وتنفيذ البروتوكول الخاص بالفلسطينيين ، واعفاء الاعمال الرسمية للمنظمة من الرسوم المقررة . اما مشروع انشاء كتائب جيش التحرير الفلسطيني في الاردن فيعهد الى القيادة العربية الموحدة بدراسته ، كما يعاد بحث التنظيم الشعبي والتدريب العسكري الشعبي للمنظمة في الاردن بين الطرفين فيما بعد .

١٠ — أعلنت حكومة الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية عن [illegible] الاعلامية بينهما وارجاء اجتماع المجلس الوطني الذي كان محددا له ٢٨ يناير ، وقد [illegible] بينهما يوم ٢١ فبراير على اساس البيان الذي اذاعته الحكومة الاردنية . وتم هذا الاتفاق في اجتماع عقد في مكتب عبد الخالق حسونة الامين العام للجامعة العربية وحضره وزير داخلية الاردن وسفيرها لدى القاهرة واحمد الشقيري رئيس المنظمة .

انظر ايضا : المملكة العربية السعودية (٢٧) ، المملكة المتحدة (١٥) ، فلسطين (١) .

اسبانيا :

٢١ — ابلغت اسبانيا حكومات الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلنطي انها لن تسمح لطائراتها العسكرية بالتحليق فوق اراضيها في طريقها الى جبل طارق ، نظرا الى الاخطار والعواقب التي تتعرض لها اسبانيا نتيجة لاستخدام جبل طارق كقاعدة لحلف الاطلنطي .

استراليا :

٢٠ — اعلن روبرت منزيس رئيس وزراء استراليا استقالته ، واختار حزب الاحرار نائبه ووزير الخزانة هارولد هولت خلفا له .

افريقيا الوسطى :

١ — قام الكولونيل بيديل بوكاسا رئيس اركان حرب الجيش بجمهورية افريقيا الوسطى بانقلاب عسكري واستولى على السلطة بعد اعتقال رئيس الجمهورية دافيد داكو . ولم يعلن الكولونيل بوكاسا عن برنامجه السياسي وصرح بان جميع الرعايا الصينيين الموجودين في البلاد سيطردون خلال ٤٨ ساعة .

٣ — اعلن بوكاسا قائد الانقلاب تشكيل حكومته الجديدة .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

٥ — اقرت حكومة المانيا الاتحادية مشروع ميزانية ١٩٦٦ ، و[illegible] اعتمادات النفقات العسكرية [illegible] .

انظر ايضا : اليابان (٢٢) .

اوغندا :

١٥ — عقدت لجنة وزراء المواصلات لدول شرق افريقيا الثلاث (تنزانيا وكينيا واوغندا) في كامبالا اجتماعا خاصا واتخذت هذه الدول قرارا بعدم السماح بالتحليق او الهبوط في اراضيها للطائرات التي تتوقف خلال رحلاتها في مطارات روديسيا ووقف جميع انواع الخدمات البريدية من والى روديسيا .

١٦ — اجتمع ميلتون اوبوتي رئيس وزراء اوغندا بجومو كينياتا رئيس كينيا لبحث التطورات الاخيرة في ازمة روديسيا والانقلاب العسكري في نيجيريا .

انظر ايضا : كونجو ليوبولدفيل (١٠) .

ايران :

١٥ — قبلت حكومة ايران المقترحات التي تقدم بها العراق لحل النزاع على الحدود بين البلدين على ان تكون هذه الشروط ملزمة لهما، وهي ان تسحب قوات ايران الى مسافة معقولة من الحدود وان تشكل لجنة مشتركة لحل نزاع الحدود وان تنتهي الحرب الدعائية بين البلدين .

١٦ — طلبت وزارة خارجية ايران من لبنان استدعاء سفيرها ردا على اخراج سفيرها من لبنان .

انظر ايضا : العراق (٥) ، لبنان (١٩) ، الولايات المتحدة (٤) .

ايطاليا :

٢١ — اعلن الدومورو رئيس الوزارة الايطالية استقالة حكومته بعد اجتماع وزاري عقده عقب ان

حفل البرلمان مشروع قانون قدمته الحكومة بانشاء مدارس للحضانة تابعة للدولة .
انظر ايضا : المملكة المتحدة (٤) .

باكستان :

٣ – ١١ : قام الرئيس الباكستاني ايوب خان بزيارة لطشقند عاصمة جمهورية اوزبكستان السوفيتية اجرى خلالها محادثات مع شاستري رئيس وزراء الهند لتخفيف حدة التوتر بين بلديهما بسبب مشكلة كشمير ، وحضر رئيس وزراء الاتحاد السوفيتي جانبا من المحادثات بينهما ،وصدر بيان مشترك عقب المحادثات .

٢١ – قام الجنرال محمد موسى قائد عام الجيش الباكستاني بزيارة للهند اجرى خلالها محادثات مع الجنرال شودرى رئيس اركان حرب الجيش الهندى ، بشأن سحب القوات الهندية والباكستانية من على طول الحدود بين البلدين . وقد قررت باكستان الافراج عن الجنود الهنود الذين اسروا اثناء الحرب

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٤) ، الهند (٣ ، ٤ ، ١١ ، ١٧ ، ٢٥) والولايات المتحدة (٤) .

البرازيل :

٢٤ – قام وزير حربية البرازيل بزيارة رسمية للبنان استغرقت اسبوعا اجرى خلالها محادثات مع وزير الدفاع اللبناني ، ثم سافر الى غزه لتفقد احوال القوات البرازيلية العاملة لقوات الطوارىء الدولية .

بولندا :

١٨ – ٢٠ : قام فلادسولا جومولكا زعيم الحزب الشيوعى البولندى بزيارة للمجر اجرى خلالها محادثات مع زعيم الحزب الشيوعى المجرى وكبار المسئولين فى الحزب والحكومة ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات تناول المشكلات المسائية المعاصرة والتعاون بين البلدين .

تايلاند :

٤ – اعلنت حكومة تايلاند حالة الطوارىء على طول الحدود الجنوبية الشرقية بينها وبين كمبوديا بعد ان تدهور الموقف على الحدود بين البلدين .

٢٥ – اتهمت تايلاند الامير سيهانوك رئيس كمبوديا ، بالتعاون مع الشيوعيين فى شن حملة استفزازات وعدوان على حدود الدولة المجاورة لكمبوديا .

٢٧ – نفت حكومة تايلاند الاتهامات التى وجهتها اليها كمبوديا بأن قوات تايلاند بثت عددا من الالغام على طول الحدود بين الدولتين .

انظر ايضا : الصين (٤) ، الولايات المتحدة (٤) .

تركيا :

٩ – تقدمت وزارة الخارجية التركية احتجاجا الى الحكومة القبرصية بشأن التشريعات التى اصدرتها والخاصة بتعيين الموظفين الحكوميين « وتستهدف حرمان القبارصة الاتراك من حقوتهم التى تضمنها الاتفاقات الدولية » .

انظر ايضا : قبرص (١ ، ٤) ، الولايات المتحدة (١٥) .

تشيكوسلوفاكيا :

٢٠ – قام انطونين نوفوتنى رئيس جمهورية تشيكوسلوفاكيا بزيارة للاتحاد السوفيتي بدعوة من اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفيتي اجرى خلالها مباحثات مع المسئولين السوفيت ، وقد تناولت هذه المباحثات العلاقات بين البلدين ، والمؤتمر الشيوعى الدولى الذى تدعو موسكو الى عقده ، ومساعدة تشيكوسلوفاكيا

ج.ع.م. :

٢ – تم فى القاهرة توقيع الاتفاقية الجديدة للقمح بين ج.ع.م. والولايات المتحدة الامريكية .

٤ – اعلنت وزارة الخارجية رفع مفوضية الفاتيكان بالقاهرة الى سفارة ، وكان التمثيل الدبلوماسى للجمهورية العربية المتحدة لدى الفاتيكان قد رفع من قبل الى درجة سفارة .

٤ – استقبل الرئيس جمال عبدالناصر افريل هاريمان المبعوث الخاص للرئيس الامريكى ليندون جونسون وشمل الحديث الذى دار فى المقابلة عددا من القضايا الدولية وبصفة خاصة مشكلة فيتنام .
واستمع الرئيس الى رسالة من واشنطون عن آخر تفاصيل الموقف كما يبدو هناك ، كما انه تحدث فى المشكلة كما يراها من هنا .

٥ – قام محمد فائق مدير مكتب رئيس الجمهورية العربية المتحدة للشئون الافريقية والاسيوية بزيارة رسمية لكوبا استغرقت تسعة ايام بدعوة من الحكومة الكوبية .

٥ – تلقت حكومة ج.ع.م طلبا من الولايات المتحدة الامريكية بأن تتولى ج.ع.م رعاية شئون اسرى الحرب الامريكيين فى فيتنام الشمالية . وقد ابلغت القاهرة هانوى هذا الطلب عن طريق سفيرها فى القاهرة ، فابلغت حكومة هانوى وجهة نظرها فى هذا الشأن وهى ان من لديها من الامريكيين – وخاصة الطيارين – تعتبرهم « مجرمى حرب » وليسوا اسرى حرب ، لانهم وقعوا فى الاسر اثناء الغارات الجوية التى شنتها الطائرات الامريكية على اراضى فيتنام ، وهذه الغارات عمل غير مشروع لان الدولتين « فيتنام وامريكا » ليستا فى حالة حرب رسمية .

٨ – انتخب خالد محيى الدين رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة فى مؤتمر القارات الثلاث رئيسا للجنة السياسية للمؤتمر . وقد تم تشكيلها مع ثلاث لجان اخرى

لبحث المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

٩ — وقعت ج.ع.م. اتفاقين اقتصاديين مع جمهورية غانا ، يقضى احدهما بايجاد نوع من التعاون الاقتصادى والفنى ، ويقضى الاتفاق الاخر بزيادة حجم التبادل التجارى بين البلدين فى عام ١٩٦٦

١٠ — اصدرت الجمهورية العربية المتحدة بيانا استنكرت فيه كل محاولة للاعتداء على العراق او التدخل فى شئونه الداخلية من جانب ايران او اية دولة اجنبية

١٢ — تم توقيع عقود بترولية بين ج.ع.م وتشيكوسلوفاكيا قيمتها ٥ر٩ مليون جنيه .

١٣ — اجتمع فى نيودلهى حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة مع همفرى نائب رئيس الجمهورية الامريكية ، تناولا فيه المساعى التى تبذلها الولايات المتحدة لانهاء الحرب فى فيتنام . وقد ابلغ الشافعى رد فعل فيتنام الشمالية بالنسبة الى المقترحات الامريكية التى حملها الى القاهرة افريل هاريمان المبعوث الخاص لجونسون

١٤ — اجتمع فى نيودلهى السيد حسين الشافعى نائب رئيس الجمهورية العربية المتحدة مع اليكس كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى وبحثا فى اجتماعهما الموقف فى فيتنام .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٥ ، ٢٥) ، العراق (١٤) ، السعودية (٩) ، الولايات المتحدة (٤ ، ١٤) .

الجمهورية العربية اليمنية :

٤ — افتتحت جمهورية اليمن قنصلية عامة فى برلين الشرقية .

١٥ — صرح محمد فريد سلامه رئيس لجنة السلام فى اليمن بأنه لم يقع اى قتال منذ توقيع اتفاق جده فى اغسطس ١٩٦٥ .

الجنوب المحتل :

٥ — صرح متحدث باسم الجبهة القومية العربية لتحرير الجنوب المحتل بأن السلطات البريطانية خسرت ٨٥ قتيلا ، ٦٣ مصابا بجراح بالغة .

١٣ — اعلن فى صنعاء ادماج الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل ومنظمة تحرير الجنوب المحتل فى تنظيم واحد اطلق عليه اسم « جبهة تحرير جنوب اليمن المحتل » وقد جاء ذلك فى بيان مشترك صدر من على السلامى عضو قيادة الجبهة القومية وعبد الله الاصنج عضو قيادة منظمة تحرير الجنوب . واعلن التنظيم تمسكه بمبدأ « الحرب حتى النصر » وان قرارات الامم المتحدة الصادرة فى ٥ نوفمبر الماضى تعتبر الاساس الوحيد لانهاء الاشتباكات بين شعب الجنوب والسلطات الاستعمارية.

١٥ — ناشد مؤتمر هافانا جميع الدول المتحررة المعادية للاستعمار ، ارسال مساعدات مادية واسلحة الى الجبهة القومية لتحرير الجنوب المحتل لتستعين بها فى نضالها فى حرب الابادة التى يشنها الاستعمار البريطانى فى المنطقة ، وحث المؤتمر ايضا فى قراره جميع منظمات الاغاثة الدولية على توفير المواد الغذائية والعقاقير الطبية والملابس للاجئين من ضحايا العمليات العسكرية العدوانية البريطانية فى اليمن والجنوب العربى .

٢١ — عاد الى عدن سير ريتشارد تيرنبول المندوب السامى البريطانى بعد ان قضى شهرا فى لندن تباحث خلاله مع ايرل لونجفورد وزير المستعمرات الجديد ، حول الموقف فى عدن والجنوب المحتل.

داهومى :

٣ — اعلنت داهومى قطع علاقاتها الدبلوماسية بالصين الشعبية .

الدومينكان :

١ — اعلن هكتور جارسيا جودوى رئيس جمهورية الدومينكان المؤقت ان اليمينيين واليساريين الذين يطلق عليهم اسم الجماعات المتطرفة « يشتركون فى اثارة حوادث التمرد لتعطيل اجراءات الانتخابات العامة المقررة اجراؤها يوم اول يونيو ١٩٦٦

٢١ — وزع حزب الحركة الشعبية الدومينيكية منشورات تدعو الى شن حرب شعبية ضد الحكومة، وكان ممثلو هذا الحزب قد طالبوا فى مؤتمر هافانا بتحويل الدومنيكان الى « فيتنام البحر الكاريبى » . وقد منعت الحكومة عودتهم الى البلاد .

وعقدت وزارة الدومنيكان اجتماعا قررت خلاله تعيين الدكتور كارلوس فيديريكو بيريزا وزيرا للخارجية بدلا من جوزيه رامون روديجز .

روديسيا :

١٥ — وافق مؤتمر هافانا على مشروع قرار عن ازمة روديسيا ، دعا فيه الدول الاشتراكية والمستقلة الى تقديم المساعدات الاقتصادية والمادية غير المشروطة الى شعب « زمبابوى » الوطنى الافريقى فى نضاله ضد الحكومة الاستعمارية البيضاء .

انظر ايضا : زامبيا (٢) ، نيجيريا (١١) ، المملكة المتحدة (٢١ ، ٢٥ ، ٣٠) .

زامبيا :

٢ — رفض رئيس جمهورية زامبيا العرض الذى تقدم به ايان سميث رئيس حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا باستئناف تصدير البترول الى زامبيا ووقف ضرائب التصدير المجحفة الجديدة التى فرضتها على صادرات الفحم والكوك .

٤ — الغت زامبيا الامتيازات الجمركية التى تتمتع بها سائر دول الكومنولث ، وحددت الرسوم بالنسبة الى جميع السلع بغض النظر عن مصدرها .

١٧ — طردت زامبيا نائب المندوب السامى البريطانى واعلنت انه شخص غير مرغوب فيه .

سوريا :

١ — اعلن صلاح البيطار تأليف الوزارة السورية الجديدة من ٢٥ وزيرا بعد ان انهى مشاوراته التى دارت منذ ٢٤ ديسمبر ١٩٦٥ فى اعقاب التغيرات التى جرت فى دمشق واستقال فيها ثلاثة من اعضاء مجلس الرياسة وسقطت وزارة الدكتور يوسف زعين .

١١ — اعلن وزير الاستعلامات السورى ان بلاده تقف بوضوح ضد كل تجمع فى الشرق الاوسط يهدف الى اضعاف الروابط بين مختلف الدول العربية ، وقال ايضا ان سوريا تعارض كل مؤامرة استعمارية تسعى الى ان تجذب اليها بعض الدول العربية واخراجها من اطار العمل العربى الموحد وتحويلها صوب اهداف اخرى .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (١٥) .

الصين الشعبية :

٤ — اصدرت وزارة الخارجية الصينية بيانا التزمت فيه تاييد كمبوديا ضد تايلاند واتهمت الولايات المتحدة بمساندة عدوان تايلاند عليها .

١٦ — قدمت الصين الشعبية احتجاجا الى الحكومة الاندونيسية احتجت فيه على مقتل بعض الرعايا الصينيين فى اندونيسيا .

١٦ — اعترفت الصين الشعبية بانها تقدم معونة لمنظمة سرية جديدة تعمل من اجل قلب نظام الحكم فى ماليزيا ، وقد رحبت حكومة بكين بوفد رابطة التحرر الوطنى وجيش التحرير الوطنى فى ماليزيا ، وقالت ان هذه المنظمة تألفت على غرار جبهة تايلاند الوطنية التى انشئت فى بكين اول يناير ١٩٦٥ والتى تقوم بتوجيه النشاط الشيوعى فى الاقاليم الشمالية الشرقية والاقاليم الجنوبية فى تايلاند .

٢٨ — حملت الصين الشعبية على السلطات البريطانية فى هونج كونج واتهمتها بالسماح للولايات المتحدة بتحويل هونج كونج الى قاعدة عسكرية للعدوان على فيتنام ، وقد جاء هذا الاتهام بعد وصول حاملة الطائرات الذرية الى هونج كونج فى زيارة استغرقت ستة ايام .

٣٠ — اتهمت الصين الشعبية الاتحاد السوفيتى بالتخلى عن فيتنام الشمالية بسبب موافقته على دعوة الولايات المتحدة الى عقد اتفاقية منع انتشار الاسلحة النووية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (١٣ ، ٣٠) ، افريقيا الوسطى (١) ، داهومى (٣) ، كوبا (٢) .

العراق :

٥ — اتهم اللواء عبد الرحمن عارف نائب رئيس اركان حرب الجيش العراقى ، حكومة ايران بانها تتواطأ مع الاكراد بشكل لايحتاج الى اثبات ، وانها تهيىء للثوار جميع الوسائل ضد العراق بما فى ذلك الاسلحة والطعام .

١٤ — غادر القاهرة الدكتور عبد الرازق محيى الدين وزير شئون الوحدة بالعراق بعد ان قضى فى القاهرة ١٠ ايام اجرى فيها مشاورات حول موضوعات جدول اعمال القيادة السياسية الموحدة بين العراق ، ج٠ع٠م التى تعقد فى اواخر شهر فبراير ١٩٦٦ .

وكان الرئيس جمال عبد الناصر قد استقبل الوزير العراقى وقد ابلغ الرئيس مذكرة شفوية من الرئيس العراقى عبد السلام عارف تتضمن مشروع جدول الاعمال وهو مؤلف من حوالى ٥ نقاط تناولت الجوانب السياسية والاقتصادية .

٢١ — صرح الرئيس العراقى عبد السلام عارف بان العراق لا ينوى الانضمام الى حلف اسلامى فى الشرق الاوسط وهو الذى يدعو اليه الملك فيصل .

انظر ايضا : الاردن (١٣) ، ايران (١٥) .

فرنسا :

٥ — هددت الحكومة الفرنسية بقطع المعونات الاقتصادية عن الدول الافريقية المتحدثة بالفرنسية اذا استمر اشتعال الثورات فيها .

٨ — تم رسميا تنصيب الرئيس الفرنسى ديجول رئيسا للجمهورية لمدة ٧ سنوات اخرى ، وكلف ديجول جورج بومبيدو تأليف الوزارة الجديدة ، وهى الوزارة السابقة نفسها مضافا اليها اسماء جديدة قليلة .

٢١ — ابلغ البوليس الدولى — بناء على طلب الحكومة الفرنسية — السلطات المسئولة فى ٩٧ دولة امر القبض على الجنرال محمد اوفقير وزير داخلية المغرب لاتهامه فى حادث الزعيم المغربى المهدى بن بركه . وقد تضمن بلاغ البوليس الدولى ايضا ، امر القبض على اثنين من كبار معاونى اوفقير لصلتهما بالحادث ايضا ، هما محمد الدليمى قائد بوليس الامن المغربى وميلود شتوكى مساعده ، وطلب البوليس الدولى معاونته على القبض على الثلاثة .

٢٣ — سحبت الحكومة الفرنسية سفيرها من المغرب احتجاجا على موقف الملك الحسن الثانى ملك المغرب من قضية بن بركه ورفضه اقالة وزير الداخلية المغربى الجنرال محمد اوفقير المتهم فى القضية والمطلوب القبض عليه .

٣٠ — وافقت فرنسا على الاشتراك فى محادثات السوق الاوربية المشتركة بعد ٧ اشهر من المقاطعة ، بشرط ان تحتفظ باستقلالها فيما يتعلق بالمسائل ذات المصلحة القومية الحيوية .

انظر ايضا : فلسطين (٣٠) ، المغرب (٢٩) .

فلسطين :

١ — وافق احمد الشقيرى رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على البيان الذى اصدرته حكومة الاردن فى السابع من شهر ديسمبر ١٩٦٥ ، والتزمت فيه اتخاذ معظم الاجراءات الايجابية لتنفيذ

الطلبات التي قدمتها المنظمة ، ومنها تنفيذ بروتوكول حرية الانتقال والعمل للفلسطينيين وتخصيص ركن في الاذاعة الاردنية للمنظمة ، وتنسيق اجهزة الاعلام بين الطرفين وتطبيق مشروع الجباية على التجار والموظفين الفلسطينيين .

٢ — شكل ليفي اشكول رئيس وزراء « اسرائيل » وزارة جديدة .

٢٠ — قام ابا ايبان وزير خارجية « اسرائيل » بزيارة لفرنسا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين الفرنسيين .

انظر ايضا الاردن (٢ ، ١٠) .

نولتا العليا :

١ — اصدر الليفتنانت كولونيل سانجولي لاميزانا رئيس اركان حرب الجيش في نولتا العليا ، بيانا اعلن فيه ان الجيش قد استولى على السلطة في البلاد وانه تولى سلطات رئيس الجمهورية بعد عزل الرئيس موريس ياميوجو .

فيتنام الجنوبية :

١٥ — امرت سلطات سايجون قواتها بوقف اطلاق النار لمدة ثلاثة ايام ونصف يوم بمناسبة رأس السنة القمرية ، كما اعلن الثوار وقف القتال لمدة اربعة ايام .

انظر ايضا : ج.ع.م (٤ ، ٥) ، المملكة المتحدة (٤ ، ٢٧) ، الولايات المتحدة (١٥ ، ٢٦) .

فيتنام الشمالية :

٥ — تقدمت حكومة فيتنام الشمالية احتجاجا الى لجنة المراقبة الدولية على استخدام القوات الامريكية الغازات السامة في اقليم لونج بين في فيتنام الجنوبية .

٩ — اتهم رئيس وزراء فيتنام الشمالية الولايات المتحدة بالاستعداد لاتخاذ خطوات جديدة في الحرب الفيتنامية ، وبمحاولة فرض الشروط الامريكية للتفاوض من مركز قوة وهو ما يرفضه الشعب الفيتنامي رفضا باتا . كما وصف الرئيس الفيتنامي حملة السلام الامريكية بانها ستار من الدخان لتهدئة الرأي العام الامريكي والرأي العام العالمي .

١٥ — وافق مؤتمر هافانا على تشكيل لجنة خاصة للاشراف على تقديم المساعدات ومن بينها الاسلحة والمتطوعين ، الى فيتنام الشمالية وجبهة التحرير الوطني الفيتنامية ، وتأييد الشعب الفيتنامي في نضاله ضد عدوان الاستعمار الامريكي على ان تكون هافانا مقر اجتماعات اللجنة .

١٥ — اعلنت وزارة خارجية فيتنام الشمالية ان الولايات المتحدة قامت عدة مرات بضرب مناطق معينة في لاوس بالقنابل ، وذلك لمحاولة توسيع نطاق الحرب من فيتنام الى لاوس .

٢٢ — اصدرت وزارة خارجية فيتنام الشمالية بيانا في هانوي كررت فيه شروطها لاقرار السلام ، وهي ان تلتزم الولايات المتحدة باتفاقيات جنيف وان تسحب القوات الامريكية من فيتنام وان يترك للشعب الفيتنامي حق تسوية مشكلاته الداخلية بنفسه دون تدخل من الخارج .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٦ ، ٧) ، ج.ع.م. (٤ ، ٥) ، الولايات المتحدة (٢١) ، اليابان (٢١) .

قبرص :

٩ — طالب الدكتور فاضل كوتشوك نائب رئيس جمهورية قبرص ورئيس طائفة الاتراك القبارصة ، الحكومة التركية بالتدخل في مشكلة قبرص . وقد ارسل كوتشوك خطابا بذلك الى الحكومة التركية .

٤ — صرح الرئيس القبرصي مكاريوس بان اية محاولة يقوم بها الاتراك القبارصة لانشاء دولة مستقلة لهم في قبرص سوف تسحق . وقال ان خطر قيام تركيا بغزو قبرص قد تزايد بشدة منذ قرار الامم المتحدة بمنع تدخل اية دولة اجنبية في شئون قبرص .

١٥ — وافق مؤتمر هافانا على مشروع قرار خاص بالازمة القبرصية جاء فيه ان وجود القواعد العسكرية الاجنبية في الجزيرة يشكل تهديدا للسلام في الشرق الاوسط بصفة عامة وللدول العربية المجاورة بوجه خاص .

٢٢ — قام الرئيس القبرصي مكاريوس بزيارة لبريطانيا اجرى خلالها مباحثات مع المسئولين البريطانيين ، واجتمع بارثر بوتوملي وزير شئون الكومنولث البريطاني .

٢٨ — قام الرئيس القبرصي بزيارة اليونان واجرى محادثات مع المسئولين اليونانيين حول مستقبل الجزيرة . وصرح بانه لن يطلب خفض او سحب قوات الامم المتحدة من قبرص وان اى حل لمشكلة قبرص يستبعد اتحادها مع اليونان هو حل غير مقبول .

انظر ايضا : تركيا (٩) ، الولايات المتحدة (١٥) ، اليونان (٢٧) .

كوبا :

٢ — اعلن فيدل كاسترو رئيس وزراء كوبا ان الصين الشعبية نقضت اتفاقها مع كوبا لمقايضة الارز على السكر .

٣ — ١٥ : عقد بهافانا مؤتمر القارات الثلاث (افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية) وقد حضره ٥٠٠ عضو يمثلون ١٠٠ دولة ، ووافق المؤتمر على انشاء منظمة للقارات الثلاث يطلق عليها اسم منظمة تضامن شعوب افريقيا وآسيا وامريكا اللاتينية يكون مقرها المؤقت هافانا ، وسكرتيرها العام من كوبا ، وتضم السكرتارية ١٢ عضوا .

٢٢ — تم توقيع اتفاق للتعاون الفني بين الاتحاد السوفييتي وكوبا يقضي بان تساعد الاولى للثانية على اعمال التنقيب عن البترول في المياه الساحلية .

انظر ايضا : ج.ع.م (٨) .

كونجو ليوبولدفيل :

١٠ — اعيد فتح الحدود بين الكونجو واوغندا بعد ان ظلت مغلقة منذ قيام الثورة الكونجولية .

...

لبنان :

١٩ — قررت حكومة لبنان طرد سفير ايران بسبب تصريحاته المعادية للجمهورية العربية المتحدة .

انظر ايضا : ايران (١٩) ، البرازيل (٢٤) .

لاوس :

٢٧ — اجتمع الامير سوفانا فوما رئيس حكومة لاوس المحايد بالامير سوفانا فونج زعيم الجناح اليساري ، واجريا محادثات حول الموقف في جنوب شرقي آسيا ومدى الخسائر التي تتعرض لها لاوس نتيجة لاتساع نطاق الحرب في فيتنام .

المغرب :

١٥ — وافق مؤتمر هافانا على قرار يدعو المنظمات الشعبية في القارات الثلاثة الى مضاعفة مساعدتها لنضال القوى التقدمية في المغرب .

٢٩ — اصدرت الحكومة المغربية بيانا رسميا عقبت فيه على « الجوانب القضائية » لحادث بن بركة ، قالت فيه انها بناء على الاتفاق القضائي المعقود بين فرنسا والمغرب ، رفضت السماح بالاستماع — اول الامر — لاقوال اوفقير والدليمي كشاهدين .ولا باستجوابهما امام القضاء المغربي كمتهمين استنادا الى اتهام القضاء الفرنسي لهما بالاشتراك في الحادث .

٢٩ — اجتمع الرئيس الجزائري هواري بومدين بوزير العدل المغربي ،وقد سلمه الوزير رسالة خاصة من الملك الحسن يوضح فيها موقفه من قضية بن بركة . وفي الوقت نفسه سارت في شوارع الجزائر مظاهرات طالبت بشنق اوفقير وزير داخلية المغرب ورددت هتافات عدائية ضد الملك الحسن.

٢٩ — سافر وزير الخارجية المغربي الى القاهرة قادما من الدار البيضاء ليشرح للمسئولين في القاهرة موقف حكومته من قضية بن بركة.

انظر ايضا : فرنسا (٢١ ، ٢٣) ، الولايات المتحدة (٧) .

المملكة العربية السعودية :

١ — اصدرت وزارة الداخلية السعودية بيانا اعلنت فيه ان محكمة خاصة حاكمت ٦٥ شخصا اعضاء في منظمة سرية ، ثم اعطت الملك سلطة اصدار الاحكام ، فقضى بالسجن على ١٩ شخصا ، وقرر اطلاق سراح بقية المتهمين . وكانت التهمة الموجهة اليهم التآمر على سلامة المملكة السعودية .

٦ — سلم محمد رضا السفير السعودي الى السيد حسن صبري الخولي رسالة خاصة مكتوبة من الملك فيصل الى الرئيس جمال عبد الناصر تتضمن تفسيرات لاتفاق جدة فيما يختص بمؤتمر حرض .

٢٧ — قام الملك فيصل بزيارة الاردن استغرقت سبعة ايام بدعوة من الملك حسين ، وقد أجرى خلالها مباحثات تناولت المسائل العربية والعلاقات بين الدول العربية ومشروع انشاء جامعة اسلامية.

المملكة المتحدة :

٤ — قام ادوارد هيث زعيم حزب المحافظين البريطاني بزيارة لماليزيا استغرقت اربعة ايام ، وقد تفقد خلالها القوات البريطانية المرابطة على حدود ماليزيا ، ثم قام بزيارة لفيتنام درس فيها الموقف هناك ، وبعد ذلك قام بزيارة لروما اجرى خلالها مباحثات مع كبار المسئولين الايطاليين ورجال الصناعة .

١١ — حضر هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا مؤتمر لاجوس لحكومات دول الكومنولث وصرح بأنه يأمل ان يعترف اعضاء الكومنولث بان تغييرات كبيرة طرأت على الموقف في روديسيا في الاسابيع الاخيرة . وبعد انتهاء المؤتمر في اليوم التالي غادر ويلسون لاجوس الى زامبيا حيث اجرى محادثات مع الرئيس كينيث كاوندا حول مشكلة روديسيا .

١٥ — قام وكيل وزارة التنمية البريطانية لما وراء البحار بزيارة لسوريا بعد انتهاء زيارته للاردن التي استغرقت ثلاثة ايام اجتمع خلالها مع عدد من المسئولين وبحث معهم اسهام بريطانيا في تمويل مشروعات التنمية الاردنية .

٢١ — ابلغت الحكومة البريطانية سير هيوبيدل كبير قضاة روديسيا انها لن تجري اية مفاوضات مع ايان سميث أو حكومته .

٢١ — سحبت بريطانيا ثلث قواتها المرابطة في طرابلس ، وسيتم اجلاء المرافق العسكرية الباقية يوم ٢١ مارس ١٩٦٦ .

٢٥ — اعلن هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا أن سير همفري جيبس حاكم روديسيا العام سوف يرأس حكومة موقتة لحكم المستعمرة اذا سقط النظام الذي اقامه ايان سميث ، وقال ان الحكومة البريطانية لن تبحث مستقبل روديسيا الا مع اناس مسئولين يمثلون جميع الشعب الروديسي من افريقيين واوربيين.

٢٥ — تقدمت بريطانيا قرضا بدون فوائد للهند تبلغ قيمته ٢١ مليون دولار اسهاما موقتا منها في مكافحة المجاعة التي تتهدد الهند .

٢٧ — صرح مايكل ستيوارت وزير الخارجية البريطانية انها لن ترسل قوات الى فيتنام الجنوبية لانها احدى الدولتين اللتين ترأسان مؤتمر جنيف للهند الصينية .

٣٠ — اعلنت وزارة التجارة البريطانية فرض حظر كلي على التجارة البريطانية مع روديسيا ابتداء من ٢ فبراير ١٩٦٦ ، يشمل جميع الصادرات . وكانت بريطانيا قد منعت من قبل تصدير الاسلحة والبترول فقط اليها .

انظر ايضا : الجنوب العربي المحتل (٥ ، ١٥ ، ٢١ ، ٢١) ، زامبيا (١٧) قبرص (٢٢) .

منغوليا :

٢٤ — صدق برلمان منغوليا على معاهدة الصداقة والدفاع الجديدة التي وقعت مع الاتحاد السوفييتي ،

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٧) .

النرويج :

١٠ – قام الملك اولاف الخامس ملك النرويج بزيارة رسمية لأثيوبيا بدعوة من الامبراطور هيلاسلاسي، وكان يرافقه الملك ليون لوبخ وزير خارجية النرويج .

نيجيريا :

١١ – ١٢ : افتتح في لاجوس مؤتمر رؤساء حكومات دول الكومنولث الذي دعت الى عقده نيجيريا لبحث ازمة روديسيا . وقد اشترك في المؤتمر ٢٠٠ عضوا يمثلون ١٩ دولة من بينهم ١١ من رؤساء الحكومات ، اما استراليا فقد اوفدت مراقبا لاجتماعها من الحضور مع غانا وتنزانيا . وافتتح ابو بكر تفاوا باليوا رئيس وزراء نيجيريا المؤتمر ، وقال ان على زعماء الكومنولث ان يقرروا سلاما سيعطون لاسقاط حكومة روديسيا اذا فشلت العقوبات الاقتصادية في تحقيق هذا الهدف.

١٥ – قام الميجور تشوكوما كادونا نجوزوي بانقلاب عسكري وقد لقي فيه مصرعهم الحاج احمد بيللو رئيس وزراء الاقليم الشمالي وزوجته وصمويل اكينتولا رئيس وزراء الاقليم الغربي . وتدخل الجيش تحت قيادة الجنرال اجيويو ايرونسي واستولى على السلطة .

١٧ – قبل ايرونسي قائد الجيش دعوة مجلس الوزراء لتشكيل حكومة عسكرية انتقالية مؤلفة من اجل المحافظة على النظام والامن . واعلن ايرونسي وقف رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة الاتحادية ورؤساء الاقاليم الاربعة وتعطيل الدستور ورؤساء البرلمانات الاتحادية .

٢٢ – اعلنت حكومة نيجيريا العسكرية الجديدة انها ستتبع سياسة عدم الانحياز ، واكدت انها ستحترم جميع الاتفاقات والالتزامات والترتيبات المالية التي عقدتها الحكومة الاتحادية السابقة .

انظر ايضا : المملكة المتحدة (١١) .

الهند :

٣ – اجتمع الممثلون العسكريون للهند وباكستان في لاهور لبحث انسحاب قوات كل من البلدين الى مواقعها التي كانت تحتلها قبل الخامس من اغسطس ١٩٦٤ .

٤ – ١٠ : تم بطشقند اجتماع القمة بين لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند ومحمد ايوب خان رئيس وزراء باكستان ، ودارت المباحثات حول مشكلة كشمير وازمة العلاقات الهندية الباكستانية ، واشترك في جانب من المحادثات كوسيجين رئيس وزراء الاتحاد السوفييتي ، وصدر بيان مشترك عقب المحادثات يعلن نجاح المفاوضات بين الجانبين .

٧ – تم في نيودلهي توقيع الاتفاق التجاري السوفييتي الهندي للمدة من ١٩٦٦ الى ١٩٧٠ وهو ينص على ان يتضاعف حجم التجارة بينهما عام ١٩٧٠ .

١١ – مات فجأة لال بهادور شاستري رئيس وزراء الهند في مدينة طشقند بعد ١٢ ساعة من توقيع اتفاق طشقند بينه وبين الرئيس الباكستاني محمد ايوب خان .

١٧ – عادت العلاقات الدبلوماسية بين الهند وباكستان وتولى المندوب السامي الهندي مهامه في باكستان لاول مرة منذ نشوب الحرب بين البلدين .

١٩ – انتخبت السيدة انديرا غاندي ابنة الرئيس الهندي الراحل نهرو ووزيرة الاعلام في حكومة الرئيس الهندي الراحل شاستري ، رئيسة لوزراء الهند .

٢٥ – بدأت القوات الهندية والباكستانية عملية الانسحاب في اربعة قطاعات على الحدود بين البلدين طبقا لخطة الانسحاب التي وضعها قائدا الجيشين الهندي والباكستاني اثناء اجتماعهما في نيودلهي .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (٤) ، باكستان (٣) ، (٢) ، المملكة المتحدة (٢٥) .

الولايات المتحدة الامريكية :

١ – قام افريل هاريمان المبعوث الخاص للرئيس الامريكي جونسون بزيارة للجمهورية العربية المتحدة اجتمع خلالها بالرئيس جمال عبد الناصر لينقل اليه وجهة النظر الامريكية في آخر تطورات مشكلة فيتنام ، وتحدث الرئيس جمال عبد الناصر في المشكلة كما يراها من هنا .

وكان المبعوث الامريكي قد قام بجولة واسعة زار خلالها عددا من الدول منها بولندا والهند ويوغوسلافيا وباكستان وايران . وغادر القاهرة في اليوم التالي الى اليابان مارا بتايلاند.

٥ – قدمت الحكومة الامريكية تقريرا الى الامم المتحدة عن الاتصالات التي قام بها آرثر جولدبرج مندوب الولايات المتحدة في المنظمة الدولية ، والمبعوث الخاص افريل هاريمان ، والمبعوثون الآخرون . وقد ناشدت الحكومة الامريكية مجلس الامن المساعدة على على اجراء محادثات سلام بشأن فيتنام . واكدت استعدادها للتعاون مع مجلس الامن بدون شروط من حول هذه المسألة .

٧ – منحت الولايات المتحدة قرضا للمغرب قدره اربعة ملايين دولار لتغطية تكاليف تحويل القاعدة الجوية الامريكية السابقة الى مطار مدني .

١١ – امرت وزارة الخارجية الامريكية بطرد سفير مملكة بوروندي الافريقية من البلاد ، ردا على طرد بوروندي للسفير الامريكي بتهمة اتصاله بالمتآمرين ضد الحكومة .

١٥ – وصل دين راسك وزير خارجية امريكا وافريل هاريمان مبعوث الرئيس جونسون الى سايجون، وصرحت الولايات المتحدة انها لن تعارض استمرار النشاط السياسي لجبهة التحرير بعد اقرار تسوية سلمية في فيتنام واشتراكها في انتخابات حرة تجرى هناك .

١٥ – اذاع البيت الابيض الرسائل التي تبودلت بين الحكومتين الامريكية والتركية منذ ٣٨

٥٠٢

شهرا وحذر جونسون فيهـــا عصمت اينونو رئيس الحكومة التركية آنذاك موضحا انه لــو غزت تركيا قبرص لادى ذلك الى نشوب حرب وربما الى تدخل الاتحاد السوفيتي .

٢٦ — اعلن دين راسك وزير الخارجية الامريكية معارضة الحكومة الامريكية لاقتراحات السناتور الديمقراطي وليام فولبرايت الخاصة باشراك ثوار فيتنام على قدم المساواة في اية مفاوضات للسلام .

٢٨ — اعلنت الولايات المتحدة انها قدمت قرضا جديدا قيمته حوالى ستة ملايين من الدولارات الى السودان لتمويل مشترياته من المعدات والمواد الامريكية .

٢٩ — صرح دين راسك وزير الخارجية الامريكية أن الولايات المتحدة لا تعتزم سحب قواتها (٥٥ الف جندي) من كوريا الجنوبية .

٣١ — استأنفت الولايات المتحدة ضرب فيتنام الشمالية من الجو ثم دعت مجلس الامن للاجتماع لبحث مشروع لاقرار السلام هناك .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (١٤ ، ٣١) ، ج.ع.م (٣ ، ٤ ، ٥ ، ١٣) ، **الصين** (٤) ، (٢٨) ، **فيتنام الشمالية** (٥ ، ٩ ، ١٥ ، ٢٢) ، **اليابان** (٣١) .

اليابان :

١٤ — اجتمع رئيس وزراء اليابان مع الدكتور عبد القادر حاتم نائب رئيس الوزراء وبحثا التعاون الفني والاقتصادي في مشروعات التنمية في الجمهورية العربية المتحدة .

١٤ — عقد اجتماع لمجلس البحوث الدبلوماسية التابع للحزب الديمقراطي الليبرالي الحاكم ، حضره المبعوثون الدبلوماسيون اليابانيون في الشرق الاوسط والادنى . وقد اجمع المؤتمرون على ان الوقت الحالى هو انسب الاوقات للتعاون الاقتصادي مع دول المنطقة التي تسعى للبناء الاقتصادي والاستقرار .

٢١ — وقع وزير خارجية اليابان اثناء زيارته للاتحاد السوفيتي اتفاقين تاريخيين بين الاتحاد السوفيتي واليابان : اولهما اتفاق تجاري مدته خمس سنوات ، اما الاتفاق الثاني فيتعلق بفتح خط جوي بين اليابان والاتحاد السوفيتي عن طريق سيبريا . ثم اجتمع وزير خارجية اليابان مع اليكسي كوسيجين رئيس الحكومة السوفيتية وسلمه رسالة من ايزاكا ساتو رئيس وزراء اليابان يدعو فيها الى التعاون من جانب الاتحاد السوفيتي على السعي لتحقيق السلام في فيتنام . وصدر بيان مشترك عن محادثات وزير الخارجية الياباني في موسكو اعرب فيه الطرفان عن ارتياحهما لنمو العلاقات بين البلدين .

٢١ — ٢٤ — قام وزير خارجية اليابان بزيارة لالمانيا الغربية واجرى محادثات مع المسئولين الالمان ، وصدر بيان مشترك عن المحادثات.

٣١ — اعلنت الحكومة اليابانية انها تأسف اشد الاسف لاستئناف الغارات الامريكية على فيتنام الشمالية ، وتأمل ان تواصل الحكومة الامريكية السعي لاقرار السلام .

اليونان :

٢٧ — أعلنت اليونان انها لن تتخلى عن سياسة الاتحاد بينهـا وبين قبرص ، وانها ليست مستعدة لتقديم اية تنازلات اقليمية في سبيل تحقيق الاتحاد .

انظر ايضا : قبرص (٢٨) .

فبراير ١٩٦٦

الاتحاد السوفيتي :

٢ — بعث كوسيجين رئيس الوزراء رسالة الى مؤتمر نزع السلاح في جنيف اعلن فيها ان الاتحاد السوفيتي على استعداد لان يضيف الى مشروع معاهدته الخاصة بمنع انتشار الاسلحة النووية ، مادة تمنع استخدام الاسلحة النووية ضد الدول غير النووية التي توقع المعاهدة . ودعا كوسيجين المؤتمر الى دراسة تصفية القواعد العسكرية واجلاء القوات الاجنبية . وقال ان الحكومة السوفيتية تعتقد ان نزع السلاح النووي يجب ان ينص على تدمير المختزن من الاسلحة النووية ووسائل نقلها وعلى حظر انتاجها .

٣ — اعلن الاتحاد السوفيتي ان محطة الفضاء السوفيتية « لونا ٩ » هبطت برفق على سطح القمر في منطقة محيط العواصف . « ولونا ٩ » عبارة عن محطة ابحاث تعمل بصورة طبيعية على سطح القمر .

٣ — اعلنت حكومة الاتحاد السوفيتي ان قرار مجلس الامن الخاص بمناقشه مشكلة فيتنام ، يعنى ان المجلس يقوم بمغامرة غير قانونية

هدفها استخدام هيئة الامم المتحدة لتغطية الاعمال العدوانية التى تقوم بها الولايات المتحدة ضد فيتنام الشمالية .

٦ — درت اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السوفييتى وثيقة اساسية عن العلاقات بين الصين والاتحاد السوفييتى ، وتتهم الوثيقة الصين بانها وسعت دائرة نقدها من المستوى المذهبى بين حزبين شقيقين الى نقد اخطر يوجه الى مستوى حكومتين دولتين. وتقول الوثيقة ان الصين اثارت ١٥٠ حادثة اشتباك على الحدود عام ١٩٦٥ ، كما قامت بنشاط تخريبى فى وسط الشعوب السوفيتية التى تعيش بالقرب من الصين ، على صورة منشورات مناهضة للاتحاد السوفييتى وزعت على المواطنين السوفيت .

١٢ — وقع الاتحاد السوفييتى وكوبا اتفاقية تجارية جديدة لعام ١٩٦٦ سيزيد بموجبها حجم التبادل التجا بين البلدين بنسبة ٢٠٪

٢٦ — قام النائب الاول لوزير الخارجية السوفييتى على راس وفد سوفييتى بزيارة الجمهورية العربية المتحدة لاجراء مباحثات مع المسئولين فى القاهرة وقد تناولت مشكلات فيتنام ونزع السلاح وعدم التدخل فى الشئون الداخلية للامم

انظر ايضا : افغانستان (١)، ج.ع.م (٢٢) ، الصين (١١) ، غانا (٢٥ ، ٢٨) ، كوبا (٦) ، المملكة المتحدة (٢١) ، اليابان (٢٦) .

اثيوبيـا :

٢٧ — بدات فى اديس ابابا اجتماعات الدورة السادسة العادية لمجلس وزراء منظمة الـ [illegible] الافريقية .

انظر ايضا : السودان (٢٣)، فيتنام الشمالية (١٤) .

البانيـا :

١٦ — رفض الحزب الشيوعى الالبانى محاولة قام بها الزعماء البولنديون لعقد مؤتمر قمة للاحزاب الشيوعية لانهاء النزاع بين موسكو وبكين.

انظر ايضا : بولندا (٢٣) .

المانيا الاتحادية (الغربية) :

١٢ — وافق برلمان المانيا الغربية على القانون الخاص بان تدفع المانيا الغربية خلال عامى ١٩٦٦و١٩٧٦ التعويضات لضحايا النازى وتبلغ قيمتها ١٩٠٠ مليون مارك المانى.

٢٣ — ٢٧ : عقدت بوزارة الخارجية الالمانية المرحلة الاولى من مفاوضات المعونة الاقتصادية بين المانيا الغربية واسرائيل .

٢٧ — اعترفت حكومة المانيا الغربية بالحكم فى غانا بعد وقوع الانقلاب ضد الرئيس نكروما .

انظر ايضا: المانيا الديمقراطية (١٨) فرنسا (٧) .

المانيا الديمقراطية (الشرقية) :

٨ — اعلنت المانيا الشرقية فى رسالة الى مؤتمر نزع السلاح المنعقد فى جنيف ، استعدادها للتخلى عن مطالبتها بامتلاك اسلحة نووية ، اذا اتخذت المانيا الغربية موقفا مماثلا . ودعت المانيا الشرقية الدول النووية الى سحب اسلحتها النووية من الاراضى الالمانية .

افغانستان :

١ — ١٠ قام محمد هاشم رئيس وزراء افغانستان بزيارة رسمية للاتحاد السوفييتى استغرقت عشرة ايام وقد اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت .

اندونيسيا :

١٢ — اعلنت الحكومة الاندونيسية رفضها القاطع لاحتجاج الصين الشعبية على مظاهرة قامت ضدها فى اندونيسيا وقد طلبت اندونيسيا فى ردها ان تمتنع حكومة بكين عن التدخل فى الشئون الداخلية الاندونسية .

انظر ايضا : الصين (١٧) .

١٧ — اعرب البرلمان الاندونيسى عن اسفه للتصريحات التى ادلى بها كاسترو فى الجلسة الختامية لمؤتمر هافانا وهاجم فيها الاوضاع الداخلية فى اندونسيا ، ودعا حكومتى كوبا والصين الى عدم التدخل فى شئون اندونسيا .

٢٤ — اشترك اكثر من الفين من الطلبة الاندونسيين فى مظاهرة امام القصر الجمهورى احتجاجا على قرار الرئيس سوكارنو بتعديل الوزارة واعفاء الجنرال عبد الحارس ناسوتيون وزير الدفاع من منصبه .

اوغندا :

٢٣ — استولى ميلتون اوبوتى رئيس وزراء اوغندا على جميع السلطات فى البلاد واعلن الغاء الدستور والقى القبض على عدد من وزرائه اتهمهم بالتآمر ضده .

٢٧ — ابلغت حكومة اوغندا حكومة السودان رغبتها فى تأجيل المؤتمر الذى كان مقررا عقده فى كامبالا فى اوائل مارس بين رؤساء حكومات اوغندا والسودان وكينيا والكونجو برازفيل وبوروندى ، وذلك بسبب الظروف الداخلية فى اوغندا ، وكان ميلتون اوبوتى رئيس وزراء اوغندا قد دعا الى هذا المؤتمر لبحث المشكلات الخاصة بالدول الخمس والعلاقات بين بعضهم البعض .

ايطاليا :

١٧ — كلف رئيس جمهورية ايطاليا الدو مورو مرة اخرى بتشكيل الوزارة الجديدة .

انظر ايضا : الجزائر (١٣) .

بلجيكا :

٤ — قدمت الحكومة البلجيكية استقالتها بسبب مشكلة [illegible] الذى يعارضه الاطباء فى بلجيكا .

٥٠٤

١٥ — قبل اشيل نان اكرا رئيس مجلس النواب طلب الملك بودوان اجراء مشاورات لمحاولة ايجاد حل للازمة الوزارية بعد ان مضى عليها ثلاثة اسابيع .

بورما :

١٠ — قام الجنرال نى وين رئيس بورما بزيارة رسمية لسيلان .

انظر ايضا : غانا (٢٢) .

بولندا :

٧ — بعث أوشاب رئيس بولندا رسالة الى هوشى منه اكد له فيها تاييد بولندا لضرورة وقف اطلاق النيران فى شمال وجنوب فيتنام تمهيدا لاجراء انتخابات فى الجنوب يقرر فيها شعب الجنوب مصيره بنفسه

٢٠ — وقع فى وارسو بروتوكول للتجارة والدفع عن عام ١٩٦٦ بين بولندا وكوبا .

٢٣ — اعلنت حكومة بولندا ان بقاء سفير ألمانيا فى وارسو أمر غير مرغوب فيه ، نظرا لنشاطه المعيب وغير القانونى .

انظر ايضا : ألمانيا (٢٦) .

تانزانيا :

٢٦ — صرح رئيس جمهورية تانزانيا ان بريطانيا رفضت الموافقة على اعطاء قرض قيمته ٧,٥ مليون جنيه لتمويل مشروعات التنمية فى تانزانيا بسبب موقف بلاده من مشكلة روديسيا وقطعها العلاقات الدبلوماسية مع بريطانيا .

٢٨ — اعلن رئيس جمهورية تانزانيا تاييده للرئيس نكروما وترحيبه بحضوره لتانزانيا .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٩) ، المجر (١١) .

تشيكوسلوفاكيا :

٨ — تم فى براغ توقيع ٤ عقود بين ج.ع.م وتشيكوسلوفاكيا لتنفيذ ٤ مشروعات محلية لتقطير البترول والمازوت وخام حقل يلاعيم البحرى وتكلف هذه المشروعات نحو ٥ ملايين جنيه استرلينى وتدخل فى نطاق الخطة الخمسية الثانية لـ ج.ع.م.

انظر ايضا : ج.ع.م (٢٠) .

تركيا :

٧ — القى وزير الخارجية التركية بيانا فى مجلس الشيوخ اعلن فيه ان هناك احتمالا بنشوب حرب بين تركيا واليونان بسبب المشكلة القبرصية ، وقال ان بلاده قد اتخذت جميع الاحتياطات لذلك ، وان القوات المسلحة التركية قد اكملت جميع استعدادتها .

١١ — صدر بيان مشترك للمحادثات التى جرت بين الدكتور عدنان الباجهجى وزير الدولة العراقى للشئون الخارجية وبين احسان صبرى وزير الخارجية التركية ، جاء فيه ان مشكلة اللاجئين الفلسطينيين العرب لا يمكن ان تحل مالم ترد اليهم حقوقهم الكاملة بمقتضى قرارات الامم المتحدة . ومن ناحية اخرى صرح وزير الخارجية التركية بان الحكومة التركية الحالية تتجه الى تقليص علاقاتها باسرائيل وابقاء هذه العلاقات فى المجال العادى وبشكل لا يضر او يؤثر فى مصالح الدول العربية ، وان تركيا تسير وفقا لسياسة تحقيق الصداقة مع الدول العربية ، وقد قررت الحكومة التركية اغلاق مكتبها السياحى فى اسرائيل .

١٧ — اعلن احسان صبرى وزير خارجية تركيا ان بلاده على استعداد للاشتراك فى مؤتمر القمة الاسلامى اذا لم يكن الغرض منه انشاء حلف سياسى .

الجزائر :

١٠ — قال عبد العزيز بوتفليقه وزير خارجية الجزائر ان الحكومة الجزائرية ترى ان التنظيمات التى تحمل اسماء دينية وتعمل لاغراض سياسية هى تنظيمات مناقضة للظروف الموضوعية للعلاقات الدولية . وكان الوزير يعلق بذلك على الدعوة الى عقد مؤتمر اسلامى على مستوى سياسى

١٣ — احتج اتحاد عمال البترول فى الجزائر على الاتفاقية التى عقدت اخيرا بين شركة اسو وشركة اينى الايطالية على تسويق البترول الليبى فى السوق الاوربية المشتركة بأسعار أقل من الاسعار التى تضمنتها اتفاقية البترول المعقودة بين فرنسا والجزائر . وقال الاتحاد فى بيان اصدره ان الاتفاقية محاولة لفرض ارادة الاحتكارات البترولية على الدول المستقلة مثل الجزائر ، وناشد البيان عمال البترول فى ليبيا عرقلة تنفيذ الاتفاقية لصالح التضامن العربى .

٢٣ — وقع فى الجزائر اتفاق يقضى بان ترسل الولايات المتحدة الى الجزائر خلال هذه السنة نحو ٢٥٠ الف طن من القمح ثمنها ٢٥ مليون دولار .

انظر ايضا : ج.ع.م (٢١) .

ج . ع . م

٨ — عقدت فى القاهرة مباحثات بين ج.ع.م وفرنسا لتسوية الحالات التى مازالت تحت الحراسة ، والمسائل الخاصة بالاموال الفرنسية التى خضعت لقوانين التاميم .

٩ — اختتم مؤتمر الصناعات الأفريقية جلساته فى القاهرة ، وضمن نتائج الابحاث التى وصل اليها ثلاثة تقارير ، ومن بين هذه النتائج اعلان ميثاق « للتخلص من آثار الاستعمار » .

١٤ — صرحت ج.ع.م انها لم تتدخل فى شئون مالاوى الداخلية باى شكل من الاشكال ، وان ج.ع.م تحترم استقلال جميع الدول والحكومات الافريقية وأنها حرصت على تقديم كل المساعدات اليها . صدر هذا التصريح تعليقا على ما نقلته وكالات انباء حكومة مالاوى من اتهامات لاعضاء السفارة العربية هناك وادعاء مالاوى ان ج.ع.م حاولت [illegible] العدل فى حكومته بندا .

١٦ — ١٩ قام المشير عبد الحكيم عامر النائب الاول لرئيس الجمهورية العربية المتحدة ، ونائب القائد الاعلى للقوات المسلحة، والسيد انور السادات رئيس مجلس الامة بزيارة اليمن اجريا خلالها اجتماعات هامة مع كبار الضباط والمسئولين فى حكومة اليمن .

١٦ — تم توقيع اتفاق تجارى بين الجمهورية العربية المتحدة وحكومة زامبيا .

١٩ — تم توقيع اتفاق تجارى بين الجمهورية العربية المتحدة وتانزانيا .

١٩ — صدر فى كل من القاهرة والعراق البيان الرسمى عن دور الاجتماع الثانى للقيادة السياسية الموحدة بين ج.ع.م وجمهورية العراق وقد اكد البيان ضرورة تضافر جهود البلدين على التصدى للتحركات الاستعمارية التى تهدد الوطن العربى وتاييد قضايا التحرر العربى والاتفاق على دعم جهود السلام والاستقرار فى اليمن لتيسير تعبئة القوى العربية لمجابهة الاخطار الصهيونية .واكد البيان تمسك البلدين بسياسة عدم الانحياز ورفض الاحلاف والتكتلات ، كما حدد موقف الجانبين من المشكلات الدولية التى تهم الوطن العربى واكد وحدة التراب العراقى ومساندة القيادة للعراق لانهاء التمرد القائم فى كل جزء منه .

٢٠ — تم الاتفاق بين ج.ع.م. وبلغاريا على تقديم تسهيلات ائتمانية الى الجمهورية العربية المتحدة فى حدود ٢٧ مليون دولار ، منها ١٢ مليون دولار للزراعة والباقى للصناعة .

٢٠ — وقع اتفاق للتعاون الفنى والعلمى والتكنولوجى بين ج.ع.م. وتشيكوسلوفاكيا .

٢٠ — ادلى الرئيس جمال عبد الناصر بتصريحات هامة فى المؤتمر الصحفى الذى عقده لوفد الصحفيين العراقيين المرافق للرئيس عبدالسلام عارف اثناء اجتماعات القيادة السياسية الموحدة وقال الرئيس انه يعتقد ان الحرب الوقائية هى الرد الوحيد اذ سارت اسرائيل فى انتاج القنبلة الذرية ، وانه يجب على الدول العربية فى هذه الحالة ان تقوم بالقضاء على مايمكن اسرائيل من ان تنتج قنبلة ذرية .

٢١ — وقع اتفاق تجارى بين ج.ع.م والجزائر .

٢٢ — تم فى القاهرة توقيع بروتوكول لاتفاق التعاون الفنى والاقتصادى المعقود بين ج.ع.م والاتحاد السوفييتى عام ١٩٦٤ .

٢٢ — احتفلت الجمهورية العربية المتحدة بالعيد الثامن للوحدة بين مصر وسوريا ، والقى الرئيس جمال عبد الناصر خطابا تاريخيا تحدث فيه عن حقيقة الاحلاف المشبوهة وتطورها فى العالم العربى ، وقال ان الحلف الاسلامى المزعوم مؤامرة مكشوفة هدفها مقاومة القومية العربية والمد الثورى العربى .

٢٣ — قام انور السادات رئيس مجلس الامة بزيارة للولايات المتحدة واجتمع بالرئيس الامريكى جونسون وابلغه رسالة شفوية من الرئيس جمال عبد الناصر تضمنت الرغبة فى تنمية علاقات ودية اوثق بين البلدين . كما اجتمع ايضا مع دين راسك واعضاء الكونجرس وعدد من رجال الكونجرس .وبحث رئيس مجلس الامة العربى اثناء محادثاته فى واشنطون المشاكل التى تهم الشرق الاوسط ، كما بحث امكان عقد اتفاقية جديدة لتوريد السلع الزراعية الامريكية الى ج.ع.م بعد انتهاء العمل بالاتفاقية الحالية فى شهر يونيو ١٩٦٦ .

٢٧ — اعلنت الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى العربى بيانا عن الاحداث التى وقعت فى غانا قالت فيه ، ان احداث غانا جزء من مخطط استعمارى ضد الحرية والوحدة لاستغلال شعوبها واستنفاد مواردها واعادتها الى مناطق النفوذ ، واشادت بالرئيس نكروما وقالت انه دعامة من دعائم حركة النضال البطولى فى افريقيا .

٥٠٥

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتى (٢٦)، تشيكوسلوفاكيا (٢٨) ، ج.ع.ى (١) ، السويد (٢٠) ، العراق (٧ ، ١٢) ، غانا (٢١) ، فيتنام الشمالية (١٣) ، الكويت (٢) ، مالاوى (١٥) ، المجر (١) ، السعودية (٢١) ، يوغوسلافيا (٢) ، اليابان (٣) .

الجمهورية العربية اليمنية :

١ — غادر القاهرة حسن العمرى رئيس وزراء اليمن بعد انتهاء زيارته للجمهورية العربية المتحدة.

١٣ — صرح رئيس وزراء اليمن بان المجلس الجمهورى اليمنى قرر بالاجماع رفض اشتراك اليمن فى المؤتمر الاسلامى المقترح عقده وابدى استعداد الحكومة اليمنية للاشتراك فى اعمال مؤتمر حرض دون تراجع عن المطالبة بحماية النظام الجمهورى ومنع اسرة حميد الدين من العودة الى اليمن.

انظر ايضا : ج.ع.م (١٦) ، المملكة السعودية (٢١) .

الجنوب المحتل :

١٣ — اذيع فى كل من عدن ولندن نص ما يسمى بالمشروع الدستورى للجنوب المحتل الذى اعده اثنان من الانجليز . واوصى المشروع ان يكون اسم عدن والجنوب فى المستقبل جمهورية الجنوب العربى المتحدة ، وان يكون لها رئيس جمهورية يتم انتخابه عن طريق البرلمان وان يكون للجمهورية حكومة مركزية ومجلس وطنى مدته اربع سنوات .

زامبيا :

١٠ — اعلن كنيث كاوندا رئيس زامبيا انه اذا استمرت الحكومة العنصرية فى روديسيا حتى يوليو ١٩٦٦ فسوف تطلب من بعض الدول غير بريطانيا التدخل العسكرى لانهاء التمرد الحالى فى تلك البلاد .

انظر ايضا : ج.ع.م (٢٢) .

٥٠٦

السودان :

٢٣ اجرى البوليس السودانى تحقيقا فى مقتل تيمسيا كاداى السكرتير العام لحركة التحرير الاثيوبية الذى لقى مصرعه يوم ٢/٢١ بعد ان قام بجولة فى شرق افريقيا .
انظر ايضا : اوغندا (٢٧) .

سوريا :

١٢ — تبادلت القوات السورية والاسرائيلية اطلاق النيران عبر خطوط الهدنة عندما اعتدت اسرائيل على الارض المجردة من السلاح فى منطقة الدردارة شمال بحيرة طبرية .

١٩ — تبادلت القوات السورية والاسرائيلية النيران فى المنطقة الواقعة شرق وادى الحلمة . واصدرت الحكومة الاسرائيلية بيانا زعمت فيه ان القوات السورية التى تتخذ مراكزها فى منطقة جالا بينا وتل هلال اطلقت نيرانها عدة مرات على قرية اشمورة الاسرائيلية ، مما اضطر القوات الاسرائيلية الى الرد على هذه النيران .

٢٣ — وقع فى سوريا انقلاب عسكرى استولت فيه جماعة من حزب البعث على السلطة والقت القبض على امين الحافظ وميشيل عفلق وصلاح البيطار وغيرهم واطلقت قيادة الانقلاب على نفسها اسم « القيادة القطرية المؤقتة للحزب» .

٢٥ — اصدرت قيادة الانقلاب قرارا بتعيين الدكتور نور الدين الاتاسى رئيسا للدولة فى سوريا وتعيين الدكتور يوسف زعين رئيسا لمجلس الوزراء .
انظر ايضا : ج.ع.م (٢٢) .

السويد :

٢٠ — ٢٦ قام رئيس وزراء السويد بزيارة رسمية للجمهورية العربية المتحدة استغرقت اسبوعا اجرى خلالها مباحثات مع المسئولين فى ج.ع.م تناولت تدعيم العلاقات بين البلدين .

الصين :

٢ — وقعت الصين الشعبية والهند بروتوكولا خاصا بالتجارة بينهما عن عام ١٩٦٦ .

٢ — اصدرت وزارة خارجية الصين الشعبية بيانا اعلنت فيه ان قيام مجلس الامن بمناقشة مشكلة فيتنام ، عمل غير قانونى وان هذه المناقشة لا تمثل سوى استمرار المؤامرة الامريكية تحت ستار حملة السلام .

٨ — اعلن نائب رئيس اركان الجيش الصينى ان الجيش مستعدا تمام الاستعداد لحرب اسيوية شاملة تعد لها الولايات المتحدة العدة الان .

١١ — اتهمت الصين الشعبية الاتحاد السوفيتى بمشاركة الولايات المتحدة والهند واليابان فى محاصرة الاراضى الصينية من الشرق والغرب .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتى (٦) ، اندونيسيا (١٢) ، غانا (٢٤ ، ٢٥) ، كوبا (٢٦) ، الهند (١٢) .

العراق :

٧ — ٢٤ زار الدكتور عبد الرحمن البزاز رئيس وزراء العراق القاهرة لاجراء مباحثات تحضيرية لاجتماع القيادة السياسية الموحدة .

١٢ — ١٩ قام الرئيس عبدالسلام عارف رئيس جمهورية العراق بزيارة للجمهورية العربية المتحدة اجرى خلالها محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر وحضر اجتماع القيادة السياسية الموحدة للبلدين .
انظر ايضا : ج.ع.م (١٩) .

غانا :

٢١ — ٢٢ قام الرئيس كوامى نكروما بزيارة للجمهورية العربية المتحدة واجرى محادثات مع الرئيس جمال عبد الناصر تناولت تطورات الموقف فى قضية فيتنام واستعراض القضايا العالمية والافريقية .
واستأنف الرئيس الغانى رحلته الى الشرق الاقصى .

٢٢ — قام كوامى نكروما رئيس جمهورية غانا بزيارة لبورما ضمن رحلته الخاصة بالعمل من اجل السلام فى فيتنام .

٢٤ — قام الكولونيل كوتوكا قائد اللواء الثانى بالجيش الغانى بالاشتراك مع اخرين بانقلاب عسكرى ضد الرئيس نكروما ، واذاع قائد الانقلاب بيانا تضمن اعفاء نكروما من رياسة الجمهورية وكذلك اعفاء الوزراء من مناصبهم وحل البرلمان وحزب المؤتمر الشعبى الحاكم .

٢٥ — اعلنت قيادة الانقلاب فى غانا تاليف « مجلس التحرير الوطنى» برياسة الجنرال جوزيف انكراه وعضوية ٦ ضباط من الجيش والبوليس لادارة شئون البلاد . وكان اول اجراء اتخذته هو اصدار الاوامر الى الرعايا السوفيت والصينيين بمغادرة الاراضى الغانية فى اقرب وقت .

٢٨ — غادر الرئيس كوامى نكروما بكين فى طريقه الى موسكو .
انظر ايضا : المانيا الاتحادية (٢٨) ، تانزانيا (٢٨) ، ج.ع.م (٢٧) ، غينيا (٢٦) ، كونغو برازفيل (٢٦) ، مالاوى (١٩) ، مالى (٢٦) .

غينيا :

٢٦ — هاجمت غينيا الانقلاب الذى وقع ضد الرئيس نكروما ووصفته بانه ضربة استعمارية جديدة ، ودعت شعب غانا الى الاستمرار على مقاومة الانقلاب .
انظر ايضا : الصين (٢) .

فرنسا :

٢ — اصدرت الحكومة الفرنسية بيانا رسميا استنكرت فيه التدخل الاجنبى فى فيتنام ، وطالبت بايجاد تسوية على اساس اتفاق بين الولايات المتحدة والاتحاد

السوفييتي وبريطانيا وفرنسا والصين الشعبية . واعلن البيان اسفه وعدم موافقته على استئناف امريكا ضرب فيتنام الديمقراطية.

٧ - ٨ عقد في قصر الايليزيه الحلقة السادسة في المحادثات نصف السنوية بين الرئيس الفرنسي ديجول ولودفيج ايرهارد مستشار حكومة المانيا ،وتناولت المحادثات ايضا مشكلة توحيد المانيا .

١٠ - ابدى الرئيس الفرنسي ديجول استعداده للقيام بدور فعال لتسوية الازمة الفيتنامية واعرب عن استنكاره للحرب الدائرة في فيتنام داعيا الى ايجاد حل سياسي يؤدى الى حياد المنطقة .

انظر ايضا : ج.ع.م (٨) ، فلسطين (١) ، لبنان (١) .

قبرص :

٢ - صدر بيان مشترك عقب المحادثات التي اجراها الاسقف مكاريوس رئيس جمهورية قبرص مع ستيفانوبولوس رئيس الوزراء اليوناني اثناء رحلة الاول الى اليونان في المدة من ٢٨ يناير الى ٢ فبراير، وجاء في البيان انه تم الاتفاق بين الطرفين على ان الحل الوحيد للقضية القبرصية هو ضم قبرص الى اليونان .

انظر ايضا : تركيا (٧) .

فلسطين :

١ - ١٧ غادر ابا ايبان باريس بعد انتهاء زيارته لفرنسا ليستكمل رحلته الى الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا ، لاجراء محادثات حول موضوع زيادة تسليح اسرائيل .

٢١ - ٢٦ عقدت في مقر الجامعة العربية بالقاهرة مباحثات رسمية بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتسوية المسائل المعلقة بين الطرفين ، ورأس الوفد الاردني عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية ، ورأس وفد المنظمة رئيسها احمد الشقيري واشترك في المباحثات عبد الخالق حسونه امين عام الجامعة العربية .

انظر ايضا : المانيا الاتحادية (١٢ ، ٢٣) ، تركيا (١١) ، سوريا (١٣) ، (١٩) ، الكويت (١٥) ، الولايات المتحدة (٥ ، ١٦) .

فيتنام الجنوبية :

٣ - اعلن الثوار في فيتنام بيانا حملوا فيه على الخطوة التي اتخذتها الولايات المتحدة بعرض مشكلة فيتنام على مجلس الامن . وقال البيان انه ليس للامم المتحدة سلطة اتخاذ قرار بشان مشكلة فيتنام ، اذ ان شعبها وحده هو الذي يملك هذه السلطة .

٨ - ٩ عقد في هونولولو (عاصمة ولاية جزر هاواى) مؤتمر حضره الرئيس الامريكي جونسون مع الجنرال نجوين فانشيو رئيس فيتنام الجنوبية ونجوين كاوكاى رئيس وزرائها وكبار القادة العسكريين الامريكيين في فيتنام ومنطقة الباسفيك ، لاستعراض سير الحرب الفيتنامية .

وصدر في ختام المحادثات «اعلان هونولولو » الذى التزمت فيه الولايات المتحدة وفيتنام الجنوبية بذل جهد عسكرى اقوى ، الى جانب تنفيذ برنامج لتحقيق «ثورة اجتماعية » للشعب الفيتنامي . ثم صدر بيان مشترك اعلن فيه ان الطرفين توصلا الى اتفاق تام على سياسة تؤدى الى فاعلية القوة العسكرية في فيتنام .

١٢ - اعلن نجوين هيوتو زعيم جبهة التحرير الوطني الفيتنامية ان قوات الثوار تسيطر على ٨٠٪ على الاقل من اراضي فيتنام الجنوبية وتتمتع بتاييد ٧٠٪ من السكان . وقال هيوتو ان جبهة التحرير ينبغي ان تقوم بدورها وان يكون لها صوت حاسم في تسوية الازمة الفيتنامية .

٢٨ - اصدرت جبهة التحرير الوطني الفيتنامية بيانا قالت فيه انقوات الثوار قتلت ٢٢٠٠ جندى من القوات الامريكية والحكومية واسقطت ١٥٠ طائرة خلال المعارك التي استمرت ١٦ يوما في اقليم بنه دينه في فيتنام الجنوبية ،كما قتلت ١٥٠٠ جندى امريكي واسقطت ١١٥ طائرة في المعارك التي بدات في اقليم بون سون يوم ٢٧ يناير الماضي واستمرت ١٠ ايام فقط .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (١٣) ، الصين (١٣)، غانا (٢١ ، ٢٢) ، فرنسا (٢، ١) ، كوريا الجنوبية (٢١ ، ٢٨) ، كمبوديا (١٤) ، المملكة المتحدة (١٨) ، الولايات المتحدة (٦ ، ١٥ ، ٢٥) .

فيتنام الشمالية :

١ - احتجت حكومة فيتنام الشمالية على استئناف امريكا لغاراتها الجوية فوق الاراضي الفيتنامية في الشمال ، واتهمت السلطات الامريكية بانها كانت تستعد لتوسيع نطاق الحرب اثناء فترة الهدنة .

٢ - اذاعت حكومة هانوى ان قوات فيتنام الشمالية أسقطت طائرتين امريكيتين اشتركتا في غارة على اقليم « نجى آن » فاصبح بذلك عدد الطائرات الامريكية التي اسقطت منذ ٥ اغسطس ١٩٦٤ ثمانمائة وتسع وخمسين طائرة .

١٣ - بعث الرئيس الفيتنامي هوشي منه رسالة الى الرئيس جمال عبد الناصر عرض فيها تطورات الموقف منذ عام ١٩٥٤ حتى الان .

١٤ - اجتمع سفير فيتنام لدى القاهرة بسفير اثيوبيا وسلمه رسالة من الرئيس هوشي منه الى الامبراطور هيلاسلاسي .

انظر ايضا : بولندا (٧) ، فرنسا (٢ ، ١٠) ، لاوس (٢٣)، الولايات المتحدة (٦) .

كوبا :

٦ - شن فيدل كاسترو هجوما على الصين الشعبية واتهمها بمحاولة هدم القوات المسلحة الكوبية عن طريق توزيع منشورات معادية بين الجنود او الاتصال المباشر بهم .

٥٠٨

١١ — بعث فيدل كاسترو برسالة الى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة نفى فيها ان يكون قد خالف القرارات الثلاثة التي عقدت في هافانا تدخل في الشئون الداخلية للدول الاعضاء في الامم المتحدة ، وطالب كاسترو بتوزيع رسالته على ممثلي الدول الاعضاء في المنظمة الدولية . وكان ممثلو ١٨ من دول امريكا اللاتينية قد قدموا مذكرة الى رئيس مجلس الامن وجهوا فيها هذا الاتهام لمؤتمر هافانا .

انظر ايضا : الاتحاد السوفييتي (١٢) ، اندونيسيا (١٧) ، بولندا (٢٠) .

كوريا الجنوبية :

٢١ — طلبت حكومة كوريا الجنوبية رسميا من حكومة سايجون ارسال قوات عسكرية جديدة الى فيتنام الجنوبية .

٢٨ — اعلن رسميا ان رئيس جمهورية كوريا الجنوبية قرر ارسال فرقة عسكرية مقاتلة كاملة عددها نحو ٢٠ الف جندي الى فيتنام الجنوبية لمساعدة القوات الكورية الموجودة هناك وعددها نحو ٢٢ الف جندي .

كمبوديا :

١٤ — اعلن الامير نورودوم سيهانوك رئيس دولة كمبوديا أن وجود الولايات المتحدة في فيتنام يناقض مواثيق جنيف سنة ١٩٥٤ الخاصة بالهند الصينية ، وقال انه لن يكون هناك سلام قبل أن ينسحب الامريكيون .

١٥ — بعثت حكومة كمبوديا بثلاث رسائل الى يوثانت السكرتير العام للامم المتحدة تشكو فيها من حوادث الغزو المتكررة على اراضيها التي تقوم بها قوات تايلاند .

الكونغو برازفيل :

٢٦ — اصدر الحزب الحاكم في الكونغو برازفيل بيانا وصفت فيه انقلاب

غانا وقد جاء فيه حاجة جديدة لمعاملة الوزراء التي تعاني ضغوطا جديدا لمنظمة الوحدة الافريقية .

انظر ايضا : اوغندا (٢٧).

الكويت :

٢ — صدر بالكويت بيان مشترك عن المحادثات الاقتصادية التي تمت بين الجانبين العربي والجانب الكويتي جاء فيه ، ان البنوك الوطنية بالكويت ستقدم الى البنك المركزي في ج.ع.م تسهيلات ائتمانية بمبلغ ١٥ مليون جنيه ، وتم التوقيع على اتفاق بينهما يقضي بتشجيع انتقال رؤوس الاموال والاستثمارات بين الحكومتين .

٨ — ١٢ قام الامير الصباح السالم الصباح امير الكويت بزيارة المملكة السعودية استغرقت ٤ ايام والقي بيان مشترك عن محادثات الملك فيصل والامير الصباح اكدا فيه تمسكهما بمقررات مؤتمرات القمة العربية بشأن نصرة شعب فلسطين ، وذكر البيان ان البلدين يريان ضرورة تدعيم التعاون بامارات الخليج العربي والاستمرار على تقديم المساعدات لهما بغية تقدمها والسعي في سبيل استقلالها ، كما يريان تنسيق السياسة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلدين .

١٩ — وصل الى الكويت وفد حكومة ايران لاجراء مباحثات بشأن تحديد معالم حدود المياه الاقليمية لكل من البلدين .

انظر ايضا : المجر (٢٠) .

لاوس :

٢٣ — اعلنت حكومة لاوس ان الموقف خطير في لاوس بسبب الهجمات التي تشنها قوات باتيت لاو بالاشتراك مع قوات من فيتنام الشمالية ضد مواقع قوات الحكومة في مختلف انحاء لاوس ، واتهمت الحكومة هانوي «بالتدخل السافر» في شئون لاوس الداخلية.

لبنان :

١ — ابرم لبنان عقدا مع مصانع مارسيل داسو الفرنسية للطائرات لشراء ١٢ طائرة مقاتلة من طراز « ميراج — ٣ » ، وقد حصل لبنان على قرض مدته ... لدفع ثمن هذه الطائرات التي سيتسلمها لبنان ابتداء من عام ١٩٦٨ .

١٥ — اعلن وزير خارجية لبنان في لجنة الشئون الخارجية للبرلمان اللبناني ، ان بلاده لن تنضم الى اية احلاف او تجمعات واكد وزير الخارجية تمسكه بميثاق الامم المتحدة وميثاق جامعة الدول العربية ومعاهدة الدفاع العربية المشتركة ومقررات مؤتمرات القمة العربية .

ليبيا :

٦ — تسلمت ليبيا من القوات البريطانية ثكنة مدينة طرابلس في نطاق المرحلة الاولى لجلاء القوات البريطانية من ليبيا .

انظر ايضا : الجزائر (١٣)

مالاوي :

١٥ — اذاعت حكومة مالاوي بيانا رسميا عن موضوع انهاء اعمال سفارة ج.ع.م في بلانتاير ، وتولت سفارة غانا رعاية مصالح ج.ع.م. في مالاوي .

١٦ — قرر هاستنجز باندا رئيس وزراء مالاوي سحب المندوب السياسي لمالاوي في غانا .

انظر ايضا : ج.ع.م (١٤).

مالي :

٢٦ — اعلنت حكومة مالي استنكارها للانقلاب الاخير في غانا ووصفته بانه مؤامرة استعمارية ضد افريقيا ، ورحبت باستضافة الرئيس نكروما في بلدها .

المجر :

١ — ٨ قام جيولا كالاي رئيس وزراء المجر بزيارة للجمهورية العربية

المتحدة والامم فى كل من القاهرة وموسكو ولندن ، مشترك بمناسبة هذه الزيارة .

١١ — ١٤ قام رئيس وزراء المجر بزيارة لتنزانيا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين حول امكانيات توسيع نطاق التجارة بين المجر وتنزانيا .

٢٠ — صدر بيان مشترك عن المحادثات التى اجراها رئيس وزراء المجر فى الكويت ، وقد اكد البيان تأييد الجانبين للشعب العربى الفلسطينى فى استعادة حقوقه الشرعية المسلوبة ، كما اكد تأييد الجانبين لحقوق الشعب العربى فى الجنوب المحتل فى الاستقلال وحق تقرير المصير .

٢٥ — قام رئيس وزراء المجر بزيارة رسمية للهند .

المملكة العربية السعودية :

٢ — صدر بيان مشترك عن نتائج المحادثات التى اجراها الملك فيصل اثناء زيارته للاردن التى بدأت يوم ٢٧ يناير . جاء فى البيان تمسك الطرفين بقرارات مؤتمرات القمة العربية .

٢١ — صرح الملك فيصل ان المشاورات مازالت مستمرة بين ج.ع.م والمملكة السعودية بشأن استئناف مؤتمر حرض لاعماله ، وقال ان بلاده متمسكة باتفاق جدة وان تأجيل مؤتمر حرض لايدعو الى التشاؤم فالمفاوضات الجانبية ما زالت جارية .

انظر ايضا : الكويت (٨).

المملكة المتحدة :

٢١ — ٢٤ قام هارولد ويلسون رئيس وزراء بريطانيا بزيارة للاتحاد السوفييتى اجرى خلالها محادثات مع المسئولين السوفييت تناولت حرب فيتنام ومسألة عقد معاهدة لمنع انتشار الاسلحة الذرية والعلاقات التجارية والثقافية بين البلدين وصدر بيان مشترك عن المحادثات جاء فيه ان الجانبين اوضحا وجهات نظرهما بمنتهى الصراحة ازاء الموقف فى فيتنام ، واعربا عن رغبتهما فى بذل كل جهد لتخفيف التوتر وتحسين الموقف الدولى وتجنب خطر الحرب .

٢٨ — اذاع هارولد ويلسون بيانا اعلن فيه الدعوة الى انتخابات عامة فى بريطانيا يوم ٣١ مارس .

انظر ايضا : تانزانيا (٢٦) ، الجنوب المحتل (١٣) ، فلسطين (١) ، ليبيا (٦) .

الهند :

٢ — وافقت الهند وباكستان على سحب جميع قواتهما النظامية من منطقة الحدود التى تفصل بين البلدين . وتم الاتفاق ايضا على ازالة الاستحكامات الدفاعية التى اقيمت فى مناطق الحدود المحتلة .

١٢ — دعا كاماراج رئيس حزب المؤتمر الهندى الحاكم ، شعب الهند الى الاستعداد لمواجهة هجوم صينى فى اية لحظة لان الصين مستمرة على حشد قواتها على طول الحدود الشمالية للهند .

٢١ — وافق البرلمان الهندى على اعلان طشقند الذى وقعه زعيم الهند الراحل لال بهادور شاسترى والرئيس الباكستانى ايوب خان. وصرح وزير خارجية الهند بان جميع دول العالم قد رحبت بهذا الاتفاق ماعدا الصين ، لانه يحطم نظرتها التى تقوم على اساس حتمية الحرب .

٢٦ — اكملت كل من القوات الهندية والباكستانية انسحابها على طول الحدود بين البلدين الى المواقع التى كانت تشغلها قبل نشوب الحرب بينهما فى سبتمبر الماضى، وذلك طبقا لما نص عليه اعلان طشقند .

انظر ايضا : المجر (٢٠) ، الولايات المتحدة (١٦) .

الولايات المتحدة :

٢ — اعلنت وزارة الدفاع الامريكية ان الولايات المتحدة ترحب بعقد « مؤتمر جنيف للدول الموقعة على اتفاقات الهند الصينية عام ١٩٥٤ » سعيا لاقرار السلام فى فيتنام .

٥ — اعترفت وزارة الخارجية الامريكية بان الولايات المتحدة قد باعت دبابات لاسرائيل من طراز جنرال باتون .

٦ — قررت الحكومة الامريكية توسيع نطاق الحرب فى فيتنام وتشديد الهجمات الامريكية فى كل مكان سواء فى الحرب البرية بفيتنام الجنوبية او الغارات الجوية على فيتنام الشمالية .

٨ — اعلن المتحدث الصحفى باسم وزارة الخارجية الامريكية ان ايران تحصل فى الوقت الحاضر على معدات دفاعية جوية من الولايات المتحدة كجزء من صفقة قيمتها ٢٥٠ مليون دولار كانت قد وقعت فى اواخر عام ١٩٦٤.

١٥ — قرر وزير الخزانة الامريكى نفقات حرب فيتنام على حساب ميزان المدفوعات الامريكى بما يتراوح بين ٢٠٠ مليون ، ٢٥٠ مليون دولار زيادة على مبلغ ١٦٥٠ مليون دولار اضافتها هذه الحرب الى العجز فى ميزان المدفوعات الامريكى .

١٥ — قدمت الولايات المتحدة الى باكستان قرضا قيمته ٥٠ مليون دولار لاستخدامه فى استيراد السلع اللازمة لنموها الاقتصادى.

١٦ — اصدرت وزارة الخارجية الامريكية بيانا ربطت فيه بين تزويدها اسرائيل بالاسلحة وبيعها اسلحة لبعض الدول العربية . قال البيان ان دبابات باتون قد ارسلت الى اسرائيل والى الاردن على السواء ، وان الولايات المتحدة تنوى ان تبيع صواريخ «هوك» الدفاعية التى زودت بها اسرائيل من قبل الى المملكة السعودية . وقال البيان ان مصلحة السلام من جانب الامريكيين قد تضطرب

المتحدة الى ان تستجيب في بعض الحالات من اجل الوفاء بالاحتياجات الدفاعية لبعض الدول ، واضاف ان مبيعات الاسلحة الامريكية تعتبر سرية .

انظر ايضا : الاتحاد السوفيتي (٣) ، الجزائر (٢٣)، ج٠ع٠م (٢٣) ، الصين (٨،١١) فلسطين (٢١) ، فيتنام الجنوبية (٣،٧،٨،٢٨) ، فيتنام الشمالية (١،٢،١٣) ، كمبوديا (١٤) ، الكويت (١٥) ، بريطانيا (٢٨) اليابان (١٨)

اليابان :

٢ — قام سوجيرو كواشيما نائب رئيس الحزب الديمقراطي الحر الحاكم في اليابان والمبعوث الشخصي لرئيس الحكومة اليابانية بزيارة للجمهورية العربية المتحدة استغرقت عشرة ايام اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في ج٠ع٠م٠ لتواصل التفاهم المتبادل بين اليابان و ج٠ع٠م

١٨ — اعلن نائب وزير الخارجية الياباني ان اليابان لا تنضوي تحت مظلة الحماية النووية الامريكية ولا تريد ان تدخل تحت ظلها ، وقال ان معاهدة الامن المعقودة بين اليابان والولايات المتحدة لا تتعلق بالاسلحة الذرية، واضاف ان اليابان ليس لديها اسلحة ذرية ولا تسمح بوضع اسلحة ذرية في القواعد العسكرية الامريكية في اليابان .

٢٦ — بعثت الحكومة اليابانية مذكرة الى الحكومة السوفيتية نفت فيها ادعاءات السوفييت بان اليابان تساعد الولايات المتحدة في حربها في فيتنام .

انظر ايضا : الصين (١١).

يوغوسلافيا :

٢ — قام ادوارد كاردلي رئيس الجمعية الاتحادية اليوغوسلافية على رأس وفد من خمسة اعضاء بزيارة للجمهورية العربية المتحدة استغرقت اسبوعا اجرى خلالها محادثات مع المسئولين في القاهرة .





- الامـــم المتحـــدة
- الوكالات المتخصصة
- المنظمات الاقليميـــة
- منظمـــات أخـــرى



١ – ختام الدورة العشرين للامم المتحدة :

افتتحت الجمعية العامة دورتهـــا العشرين فى ٢١ من ديسمبر ١٩٦٥ . وخلال شهر ديسمبر اتخذت الجمعية العامة ١٠٢ من القرارات ، كمـــا انها استمعت الى خطابـــات مـــن جوزيف كلاوس مستشار جمهوريـــة النمسا ، والرئيس الباكستانى ايوب خان وهارولد ويلسون رئيس الوزارة البريطانية .

وتعتبر الدورة العشرون دورة ناجحة بالقياس الى الدورة التاسعة عشرة التى أصابها الشلل بســبب الخلاف بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى بخصوص الازمة المالية التى تعانى منها المنظمة الدولية .

٢ – قبرص :

تدم اوثـــانت امين عـــام الامم المتحدة ، تقريرا فى ١٠ ديســمبر الى مجلس الامن عن قوة السلام الدولية فى قبرص قال فيه ان هذه القوة ضرورية للمحافظة على القانون والنظام فى الجزيرة ، ولكنها لـــن تستطيع مواصـــلة عملياتهـــا بدون مراجعة عامة لوسائل تمويلها .وفى ١٨ ديسمبر قرر مجلس الامن مـــد فترة انتداب قوة السلام الدولية ثلاثة اشهر اخرى بناء على اقتراح قدمته سبع دول من الاعضاء غير الدائمين فى المجلس وهى : بوليفيا ، وســـاحل العـــاج ، والاردن ، ومـــاليزيـــا ، وهولندا ، واوروجواى . وتنتهـــى فترة الانتداب يوم ٢٦ مارس ١٩٦٦.

هذا وقد وافقت اللجنة السياسية الرئيسية التابعة للجمعية العامـــة باغلبية ٤٧ صوتا مقابل ٦ اصوات وامتناع ٥١ دولة عن التصويت على مشروع القرار الخاص بقبرص الذى تقدمت به الجمهورية العربية المتحدة و ٢١ دولة اخرى معظمها من الدول الافرو اسيوية . وقد اشار المشروع الى النداء الصادر من مؤتمر رؤساء دول عدم الانحياز الـــذى عقـــد فى القاهرة يـــوم ١٠ اكتوبـــر ١٩٦٤ بخصوص مسالة قبرص . ودعـــا المشروع الى « ان تـــؤكد الجمعية العامة ان قبرص دولة متكافئة مع الدول الاعضـــاء الاخـــرى فى الامم المتحدة ويتعين احترام اســـتقلالها ووحدة اراضيها باكملها » كما اوصى المشروع مجلس الامن بان يدعو الامم المتحدة الى الاستمرار فى وساطتها فى المشكلة القبرصية .

وقد وافقت الجمعية العامة فى ١٨ ديسمبر ، باغلبية ٤٧ صوتـــا مقابل ٥ اصوات وامتناع ٥٤ دولة عن التصويت ، على مشروع القرار الذى اقرته اللجنـــة الســـياســـية الرئيســـية . وجـــدير بالذكـــر ان الولايات المتحدة وباكستان وايران

٥١١

والبانيا صوتت الى جانب تركيا ضد القرار . وامتنعت بريطانيا وفرنسا ومعظم الدول العربية ودول امريكا اللاتينية من التصويت . وقد رفضت الحكومة التركية هذا القرار وقالت انه « لايمكن تطبيقه » . بينما رحبت الحكومة القبرصية بقرار الجمعية العامة وصرح سبيروس كيبريانو ، وزير الخارجية ، بان هذا القرار يعد نصرا للدول الصغيرة على الدول الكبيرة .

وفي ٣١ ديسمبر اعلن في دوائر الامم المتحدة ان جالو بلازا قد استقال من منصبه كوسيط للامم المتحدة في قبرص . وقال بلازا في خطاب بعثه الى اوثانت « لقد وجدت انه لصالح استمرار الجهود لايجاد حل لمشكلة قبرص ، ينبغي ان اقدم استقالتي من منصبي كوسيط للامم المتحدة في قبرص » . واصدر الرئيس القبرصي ، الاسقف مكاريوس ، بيانا قال فيه ان حكومته لن تقبل تعيين وسيط جديد خلفا لبلازا . واضاف البيان ان بلازا قد اضطر الى الاستقالة بسبب رفض تركيا — بطريقة لا تقوم على اى اساس معقول — التعاون معه في استمرار وساطته .

هذا وقد بعثت الحكومة التركية رسالة الى اوثانت تبلغه فيها انها قررت الاسهام بمبلغ ٥٠ الف دولار لمواجهة نفقات القوات الدولية في قبرص .

وفي ١٥ فبراير وصل الى القرم جوزيه رولزبليت الامين العام المساعد للامم المتحدة ومبعوث اوثانت الخاص لاجراء محادثات مع الزعماء الاتراك حول المسألة القبرصية .

٣ — نزع السلاح :

في ٣ ديسمبر الماضي اقرت الجمعية العامة ، بناء على توصية من لجنتها السياسية العامة ، ثلاثة قرارات تتعلق بنزع السلاح .

والقرار الاول خاص بالضرورة الملحة لوقف التجارب النووية . وقد ناشد القرار جميع الدول ان تحترم نصا وروحا اتفاقية موسكو ، للحظر الجزئي للتجارب النووية ٥ اغسطس ١٩٦٣ . وطالب القرار لجنة الثمانية عشر لنزع السلاح بمواصلة جهودها للتوصل الى اتفاقية دولية بحظر جميع التجارب النووية اخذا في الاعتبار التقدم في وسائل رصد الهزات الارضية والتعاون الدولي في هذا الميدان . وقد اتخذت الجمعية العامة هذا القرار باغلبية ٩٢ صوتا مقابل صوت واحد (البانيا) مع امتناع ١٤ دولة عن التصويت وهي: الجزائر ، وبلغاريا ، وجمهورية روسيا البيضاء ، والكونغو (برازافيل) ، وكوبا ، وتشيكوسلوفاكيا ، وفرنسا ، وغينيا ، والمجر ، وموريتانيا ، ومنغوليا ، وبولندا ، وجمهورية اوكرانيا والاتحاد السوفييتي .

وقد بررت البانيا اعتراضها على القرار على اساس انه يخدم مصالح الدول الكبرى ويضعف مركز الدول الاخرى وهو بالتالي يتعارض على مبدأ المساواة بين الدول . واضاف مندوب البانيا ان اتفاقية موسكو الخاصة بالحظر الجزئي للتجارب النووية هي خدمة من الدول الكبرى لاحتفاظها باحتكار الاسلحة النووية وبالتالي يمكنها تهديد الدول الاخرى . ودعا مندوب البانيا الى قبول اقتراح جمهورية الصين الشعبية الذي ينادي بدعوة مؤتمر دولي لرؤساء الدول لبحث موضوع تحريم الاسلحة النووية تحريما تاما وتدمير ما هو موجود منها الان .

والقرار الثاني الذي اعتمدته الجمعية العامة يتعلق بجعل القارة الافريقية منطقة منزوعة السلاح النووي . وقد وافقت الجمعية العامة على هذا القرار باغلبية ١٠٥ اصوات مقابل لاشيء وامتناع اتحاد جنوب افريقيا والبرتغال من التصويت . وقد دعا القرار سائر الدول الى احترام القارة الافريقية كمنطقة منزوعة السلاح النووي . وطالب الدول بالامتناع من استخدام الاسلحة النووية في افريقيا او التهديد باستخدام هذه الاسلحة والامتناع من اجراء التجارب النووية او صنع الاسلحة النووية او وضع هذه الاسلحة في القارة الافريقية . واعرب القرار عن امله ان تقوم الدول الافريقية باجراء الدراسات والابحاث اللازمة لجعل افريقيا منطقة غير نووية وذلك في اطار منظمة الوحدة الافريقية .

والقرار الثالث الذي اعتمدته الجمعية العامة يتعلق بنزع السلاح العام والشامل . وقد وافقت الجمعية العامة على هذا القرار باغلبية ١٠٢ من الاصوات مقابل لا شيء وامتناع ست دول عن التصويت هي : البانيا ، والجزائر ، وفرنسا ، وغينيا ، ومالي ، وتانزانيا . وقد طالب القرار لجنة الثمانية عشر لنزع السلاح بمواصلة جهودها لاحراز تقدم محسوس بصدد ابرام اتفاقية دولية بنزع السلاح العام والشامل تحت اشراف دولي فعال . كما ناشد اللجنة المذكورة باستئناف اعمالها في اسرع وقت ممكن وتقديم تقرير الى الجمعية العامة عن التقدم الذي يتم في هذا الخصوص . .

وفي ٥ ديسمبر اعلن المسئولون الامريكيون ان الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي قد توصلا الى اتفاق للمضي قدما في محادثات جديدة تستهدف وضع معاهدة لوقف انتشار الاسلحة الذرية .

واستأنفت لجنة الثمانية لنزع السلاح جلساتها فى ٢٧ يناير بعد عطلة استغرقت ٤ اشهر ، واستمعت الى نداء من اوثانت الامين العام للامم المتحدة ، بعقد معاهدة تقضى بمنع انتشار هذه الاسلحة .وتحدث الدكتور حسين خلاف ، رئيس وفد الجمهورية العربية المتحدة ، فناشد الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى العمل بفاعلية اكثر من اجل الوصول فورا الى اتفاقية لمنع انتشار الاسلحة النووية . وقدم الدكتور حسين خلاف فى ١١ فبراير مشروع اتفاقية باسم دول عدم الانحياز الثمانى المشتركة فى اللجنة . ويقوم هذا المشروع على ثلاثة مبادىء .

اولا ان تمتنع الدول النووية من مد الدول غير النووية بالاسلحة النووية ، ثانيا ان تتفق الدول النووية على القيام باجراءات لنزع السلاح وتخفيف حدة التوتر الدولى، وثالثا ان تضمن الدول النووية امن الدول غير النووية التى توقع الاتفاقية ، ضد اى هجوم نووى .

٤ ـ الامتناع عن التدخل فى شئون الدول الداخلية

طلب الاتحاد السوفييتى ادراج موضوع « عدم جواز التدخل فى الشئون الداخلية للدول وحماية استقلالها وسيادتها » .

وبحثت اللجنة السياسية العامة (اللجنة الاولى) هذا الموضوع فى عدة جلساته من ٣ الى ٩ ديسمبر و ١٨ و ٢٠ ديسمبر الماضى . وكان امام اللجنة ثلاثة مشروعات بقرارات تقدم بها الاتحاد السوفييتى ودول امريكا اللاتينية والجمهورية العربية المتحدة على التوالى . وقدمت عدة تعديلات على هذه المشروعات .

فى ٣ ديسمبر تقدم الاتحاد السوفييتى بمشروع قرار يؤكد مبدا سيادة كل دولة وحق كل شعب فى الحرية والاستقلال ، ويناشد جميع الدول الاعضاء فى الامم المتحدة تنفيذ التزاماتها التى نص عليها ميثاق المنظمة . كما طالب مشروع القرار بمنع جميع الاعمال العسكرية او اية صورة اخرى من صور التدخل فى شئون الدول الداخلية ، ومنع اى عمل موجه ضد نضال الشعوب من اجل تحقيق استقلالها القومى وحريتها. ودعا المشروع السوفييتى جميع الدول ان تسترشد فى علاقاتها الدولية بمبادىء الاحترام المتبادل وعدم التدخل فى شئون الدول الاخرى لاى سبب ، سواء كان سياسيا او اقتصاديا او ايدولوجيا . وظاهر ان هذا المشروع فيه اشارة واضحة الى التدخل الامريكى فى فيتنام . ولذلك عارضت عدة دول غربية المشروع السوفييتى وتقدمت بعدة تعديلات عليه تحول مشروع القرار الى ادانة ما وصف « بالتخريب الشيوعى » . تقدمت الولايات المتحدة بعدة تعديلات له مطالبة باضافة فقرة جديدة الى المشروع تندد بالتدخل فى شئون الدول الداخلية عن طريق تشجيع ومساندة الحركات التى تهدف الى اطاحة حكومة دولة مستقلة او عن طريق تدريب المخربين والارهابيين اوتهريب الاسلحة والمهمات الاخرى بقصد القيام باعمال تخريبية . كما اكدت الولايات المتحدة حق كل دولة فى الدفاع عن نظمها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية ضد كل تدخل خارجى . وظاهر هنا ايضا ان تعديلات الولايات المتحدة على المشروع السوفييتى تشير اشارة واضحة الى مساندة الاتحاد السوفييتى والصين الشعبية وفيتنام الشمالية لثوار « الفيت كونج » فى فيتنام الجنوبية .

وقدمت بريطانيا تعديلا على المشروع السوفييتى باضافة خمس فقرات جديدة الى هذا المشروع . وتؤكد التعديلات البريطانية حق كل دولة مستقلة فى الحرية وفى الدفاع عن استقلالها وتؤكد احترام مبدا تقرير المصير والتزام جميع الدول الامتناع عن التهديد باستخدام القوة أو استخدامها فعلا ضد السلامة الاقليمية او الاستقلال السياسى لاية دولة . وطالبت بريطانيا بتاكيد التزام كل دولة الامتناع عن تشجيع او مساندة اوتنظيم اضطرابات داخلية او القيام باعمال ارهابية فى دولة اخرى . واخيرا اعلنت بريطانيا ان مبدأ عدم التدخل فى شئون الدول الداخلية لا يؤثر فى حق الدول فى التعاون واقامة روابط اوثق فيما بينهما فى الميادين السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية . ان التعديلات البريطانية تهدف فى الواقع الى المحافظة على المخطط الاستعمارى البريطانى فى الجنوب العربى .

وفى ٣ ديسمبر ايضا تقدمت ثمانى عشرة دولة من امريكا اللاتينية بمشروع قرار يؤكد التزام كل دولة أو مجموعة من الدول الامتناع عن التدخل ، بطريق مباشر أو غير مباشر ، فى الشئون الداخلية او الخارجية للدول الاخرى ، والقيام بهذا الالتزام شرط اساسى للمحافظة على الامن والسلام الدولى .ويؤكد مشروع دول امريكا اللاتينية حق الشعوب فى تقرير مصيرها وحقها فى اختيار وتطبيق النظم السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية التى تلائمها دون تدخل اجنبى . ويؤكد المشروع التزام الدول الامتناع عن استخدام الوسائل الاقتصادية او السياسية للضغط على دولة اخرى بقصد ان تحصل منها على امتيازات من اى نوع ، وبصفة خاصة يجب على الدول ان تمتنع عن تنظيم أو مساعدة او تاليب أو تمويل الاعمال التخريبية فى دولة اخرى او السماح بمثل هذه الاعمال . ان مشروع دول امريكا اللاتينية ينطوى على اشارة واضحة الى كوبا ، كما ينطوى على تلميح بسياسة الضغط التى تتبعها الولايات المتحدة فى امريكا اللاتينية .

وقدمت الهند تعديلات على مشروع قرار دول امريكا اللاتينية تؤكد حرمة الحدود الدولية وعدم الاعتراف بالمكاسب الاقليمية التى تحصل عليها الدول بطريق العنف ، والامتناع عن تنظيم او مساعدة او تاليب الاعمال التخريبية او اى نشاط مسلح فى دولة اخرى ، او السماح بمثل هذه الاعمال ، والامتناع عن التدخل فى حروب اهلية فى دولة اخرى . وواضح ان التعديلات الهندية اخذت فى الاعتبار مشكلة كشمير وكذلك قضية الحدود بين الهند والصين .

وفى ٧ ديسمبر قدمت الجمهورية العربية المتحدة — وقد انضمت اليها دول اخرى فيما بعد — مشروع قرار يعلن ضرورة حق الشعوب فى تقرير مصيرها دون ضغط خارجى وحقها فى الاستقلال ، وان الاستعمار فى جميع صوره يمنع الشعوب من حقها فى تقرير مصيرها واستغلال مواردها وفقا لاحتياجاتها ، ويندد المشروع بسياسة التفرقة العنصرية على اعتبار انها مخالفة لمبدا عدم التدخل لانها تسلب الشعوب حقها فى اختيار النظم السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية التى تريدها لنفسها . ويضيف مشروع الجمهورية العربية المتحدة ، ان استخدام القوة لتفرقة الشعوب وانكار ذاتيتها القومية فيه خرق مباشر لحقوقها المقدسة وانه يتعين على جميع الدول ان تمتنع عن التدخل او عرقلة الشعوب التى تخضع للتسلط الاستعمارى فى ممارسة حقها فى تقرير مصيرها وحقها فى الاستقلال . أن الفقرة الاخيرة من هذا المشروع تشير بوضوح الى الوضع فى روديسيا الجنوبية وفى المستعمرات البرتغالية وجنوب افريقيا .

وقد تم تعيين لجنة عاملة صغيرة لترى ما اذا كانت تستطيع ادماج هذه الاقتراحات والتعديلات فى مشروع قرار واحد يقبله الجميع .

وتمخضت اعمال هذه اللجنة عن مشروع قرار تبنته ٥٧ دولة ، وقد تضمن هذا المشروع ، بعد حيثيات طويلة ، ثمانية مبادىء تلتزمها الدول تجاه الدول الاخرى . هذه المبادىء هى :

١ — ليس لاى دولة حق التدخل ، بطريق مباشر او غير مباشر ، ولاى سبب كان ، فى الشئون الداخلية او الخارجية لدولة اخرى . وبالتالى فان التدخل المسلح او اى صورة اخرى من التدخل أو محاولات التهديد التى توجه ضد ذاتية الدولة او ضد اوضاعها السياسية والاقتصادية والثقافية ، هى من قبيل الاعمال التى تستوجب اللوم .

٢ — على كل دولة ان تمتنع من استخدام ، او تشجيع استخدام ، وسائل سياسية او اقتصادية من اى نوع للضغط على دولة اخرى بقصد اخضاع ارادتها لممارسة حقوق السيادة او الحصول على امتيازات من اى نوع . كذلك يجب ان تمتنع عن تنظيم او مساعدة او تاليب او تمويل اعمال تخريبية لقلب نظام الحكم بالقوة فى دولة اخرى . وتلتزم كل دولة عدم التدخل فى حرب اهلية تنشب فى دولة اخرى .

٣ — أن استعمال القوة لحرمان الشعوب من ذاتيتها القومية تعتبر انتهاكا لحقوقها المقدسة ومخالفة لمبدا عدم التدخل .

٤ — ان تنفيذ هذه الالتزامات شرط اساسى لتحقيق التعايش السلمى بين الدول . وان التدخل فى شئون الدول الاخرى ليس انتهاكا لنص وروح الميثاق فحسب ولكنه يؤدى ايضا الى خلق مواقف تهدد الامن والسلم الدولى .

٥ — كل دولة تتمتع بحق مقدس فى اختيار نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية دون تدخل ، فى اى صورة كانت ، من جانب الدول الاخرى .

٦ — على جميع احترام حق الشعوب فى تقرير مصيرها وفى الاستقلال وحريتها فى ممارسة هذا الحق دون ضغط أجنبى مع الاحترام التام لحقوق الانسان والحريات الاساسية . وبالتالى يتعين على جميع الدول ان تسهم فى عملية القضاء على التمييز العنصرى وعلى الاستعمار فى جميع صوره ومظاهره .

٧ — ان كلمة « دولة » الواردة فى هذا الاعلان تنبه كل دولة على حدة أو مجموعة من الدول .

٨ — ليس فى هذا الاعلان ما يمنع من تطبيق نصوص الميثاق المتعلقة بحفظ الامن والسلام الدولى وعلى وجه الخصوص النصوص الواردة فى الفصول ٦ و ٧ و ٨ من الميثاق .

وقد وافقت اللجنة السياسية العامة على هذا المشروع فى ٢٠ ديسمبر باغلبية ١٠٠ صوت مقابل لا شىء وامتناع خمس دول عن التصويت هى استراليا وبلجيكا وهولندا ونيوزيلندا وبريطانيا .

وفى ٢١ ديسمبر اعتمدت الجمعية العامة هذا القرار باغلبية ١٠٩ أصوات مقابل لا شىء وامتناع بريطانيا عن التصويت . وقد تغيبت البانيا وكمبوديا وغامبيا وهندوراس والبرتغال وجنوب افريقيا عن حضور الجلسة .

٥ — عمليات حفظ السلام

فى ١٥ ديسمبر وافقت الجمعية العامة باغلبية ٨٧ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع عدول عن التصويت على مشروع القرار الذى تقدمه لجنتها

السياسية الخاصة ، واقترحته ١٩ دولة هي : الجزائر ، والارجنتين ، والنمسا ، والبرازيل ، وكندا ، والدانمرك ، وفنلندا ، وايسلندا ، وايران ، وايطاليا ، واليابان ، وموريتانيا ، والمكسيك ، ونيجيريا ، والنرويج ، وتونس ، والسويد ، وأوغندا ويوغوسلافيا . وينص هذا القرار على تكليف « اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام » ، وهي اللجنة المعروفة باسم « لجنة ال ٣٣ » التي انشأتها الجمعية العامة في دورتها التاسعة عشرة ، على مواصلة بحثها لموضوع عمليات حفظ السلام وتمويلها وتقديم تقرير عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والعشرين . ويحث القرار كذلك جميع الدول الاعضاء على الاسهام اختياريا في تمويل عمليات حفظ السلام .

وفي ١٥ ديسمبر أيضا وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٣ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع سبع دول من التصويت ، على مشروع قرار تقدمه اللجنة السياسية الخاصة بناء على اقتراح الدانمارك وفنلندا وايطاليا ونيجيريا والنرويج والسودان والسويد وسوريا وتونس . ويدعو هذا القرار « اللجنة الخاصة لعمليات حفظ السلام » الى مواصلة بحث المقترحات التي قدمتها ايرلندا بخصوص تمويل عمليات حفظ السلام . وقد اقترحت ايرلندا — وأيدتها في ذلك سيلان وكوستاريكا وغانا وساحل العاج وليبيريا ونيبال والفيليبين والصومال — وضع نظام ثابت لتمويل عمليات حفظ السلام . واقترح ان تتحمل الدول النامية ٥٪ من نفقات هذه العمليات ، وتتحمل الدول المتقدمة من غير الاعضاء الدائمين في مجلس الامن ٢٥٪ ويتحمل الاعضاء الدائمون في مجلس الامن الذين يوافقون على عمليات حفظ السلام ٧٠٪ من نفقات هذه العمليات ، بشرط الا يزيد ما تتحمله دولة واحدة على ٥٠٪ ، هذا ما لم يتفق على تمويل هذه العمليات باتفاقيات خاصة بين الدول ، او ما لم تتحمل الميزانية العامة للمنظمة هذه النفقات . وجدير بالذكر ان المقترحات الايرلندية تلاقي مقاومة من جانب دول الكتلة السوفيتية وبعض الدول الاخرى على اعتبار انها تتخطى اختصاصات مجلس الامن .

وفي ١٥ ديسمبر اوصت بعثة الامم المتحدة بتخفيض عدد قوات الطوارىء الدولية في الشرق الاوسط واقترحت البعثة تخفيض هذه القوات حوالي ٦٠٠ رجل . وقد صرحت المصادر الكندية في ٢٧ يناير بأن كندا ستسحب ١٢٠ من قواتها في قطاع غزة . واعلنت كندا تخفيض قواتها بعد ان اعلنت الدول السكندينافيه انها اجرت خفضا في عدد قواتها المشتركة بها في قوة الطوارىء الدولية . هذا وقد اعلن الامين العام للامم المتحدة في ٢٨ ديسمبر تعيين الجنرال الهندي اندار ريخي قائدا لقوة الطوارىء الدولية ابتداء من اول فبراير ١٩٦٦ خلفا للجنرال البرازيلي سيسانو سارمنتو .

٦ — العلاقات بين الدول الاوروبية

في ٢١ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بالاجماع على مشروع قرار قدمته لجنتها السياسية العامة بناء على اقتراح ٩ دول هي : النمسا وبلجيكا وبلغاريا والدانمارك وفنلندا والمجر والسويد ورومانيا ويوغسلافيا . ويدعو القرار حكومات الدول الاوروبية الى مواصلة الجهود لتحسين علاقاتها المتبادلة لخلق جو من الثقة وتخفيف حدة التوتر في اوروبا وفي العالم . ويناشد القرار الدول الاوروبية السعي الى توطيد علاقات حسن الجوار والتضامن الاوروبي .

٧ — تسوية المنازعات بالطرق السلمية

في ١٣ ديسمبر قدمت بريطانيا ، بالاشتراك مع افغانستان والارجنتين والبرازيل وكندا وسيلان وفنلندا وايران وجامايكا واليابان ومدغشقر ومالطا والمكسيك وهولندا ونيجيريا والسويد والولايات المتحدة ، مشروع قرار الى اللجنة السياسية الخاصة . وقد دعا هذا المشروع الجمعية العامة الى تكوين لجنة خاصة لدراسة موضوع تسوية المنازعات الدولية بالطرق السلمية من جميع جوانبه ، مع الاهتمام بصفة خاصة بتحسين وسائل التحقيق والوساطة والتوفيق وزيادة الالتجاء الى التحكيم والقضاء الدوليين . وطالب المشروع اللجنة المزمع انشاؤها بتقديم تقرير عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها المقبلة . وايدت الولايات المتحدة المشروع البريطاني واقترحت تكوين جهاز في الامم المتحدة لحفظ السلام تتسم اجراءاته بقدر كبير من المرونة لتسوية المنازعات بالطرق السلمية قبل ان يتفاقم الامر الى حد النزاع المسلح .

وقد اعترض الاتحاد السوفييتي على الاقتراح البريطاني بحجة ان الفصل السادس من الميثاق الخاص بحل المنازعات حلا سلميا فيه الكفاية . واضاف المندوب السوفييتي ان الاقتراح البريطاني من شأنه تخطي اختصاصات مجلس الامن . وفي ١٦ ديسمبر وافقت اللجنة السياسية الخاصة على اقتراح غانا تأجيل مناقشة الموضوع الى الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة . وقد صدر قرار التأجيل بأغلبية ٤٨ صوتا مقابل ٢٧ وامتناع ٨ دول عن التصويت .

وفي ١٨ ديسمبر وافقت الجمعية العامة دون اعتراض على قرار

" التأويل " ، ولكن مندوب بريطانيا أعلن أسفه لصدور هذا القرار واحتج على الطريقة التي صدر بها قبل أن يتمكن كثير من مندوبي الدول من مناقشة الموضوع وكانوا قد أعلنوا رغبتهم في مناقشته .

٨ — الاشعاع الذرى

وافقت الجمعية العامة بالاجماع في ١٨ ديسمبر على مشروع قرار اقترحته البرازيل وبورما والكاميرون وكندا وكولومبيا وتشيكوسلوفاكيا وغانا والهند وساحل العاج واليابان ومالي والمكسيك ونيوزيلندا والنرويج والفليبين وبولندا والسويد وتايلاند والجمهورية العربية المتحدة بخصوص الاشعاع الذرى . ودعا القرار جميع الدول الى التعاون مع لجنة الامم المتحدة العلمية لدراسة آثار الاشعاع الذرى . وامتدح القرار أعمال هذه اللجنة وأعمال المنظمة الدولية للارصاد .

٩ — استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية

في ٢١ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٠٨ أصوات مقابل لا شيء على مشروع قرار اقترحته الارجنتين واستراليا والنمسا وبلجيكا والبرازيل وكندا وفرنسا وايطاليا واليابان والسويد وبريطانيا والولايات المتحدة والمغرب ، يناشد « لجنة استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية » مواصلة أعمالها لتقديم مشروع اتفاقية دولية بشأن المعونة التي تقدم الى رجال الفضاء والمركبات الفضائية واعادتهم الى الارض ، واحتمال دعوة مؤتمر دولي في ١٩٦٧ لبحث مشكلات الفضاء الخارجي . وطالب القرار « لجنة استخدام الفضاء الخارجي للاغراض السلمية بتقديم تقرير عن هذا الموضوع الدورة الحادية والعشرين للجمعية العامة .

هذا وقد قدم مندوب الجمهورية العربية المتحدة بالاشتراك مع مندوب الكاميرون ، تعديلا لمشروع القرار ينص على ضرورة منع استخدام الفضاء الخارجي للاغراض الحربية . وسحب مندوب الجمهورية العربية المتحدة تعديله على مشروع القرار بعد أن أكدت الدول صاحبة المشروع أنها توافق على المبدأ الوارد في الاقتراح العربي .

١٠ — قضية التبت

في ١٨ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٤٣ صوتا مقابل ٢٦ (منها الجمهورية العربية المتحدة) وامتناع ٢٢ دولة عن التصويت ، على مشروع قرار يستنكر استمرار انتهاك الحقوق الاساسية وحرية شعب التبت . وطالب المشروع بوقف جميع الاعمال التي تؤدي الى حرمان شعب التبت من حقوقه الانسانية وحريته الاساسية . كما ناشدت الجمعية العامة جميع الدول اتخاذ جميع الاجراءات الممكنة لتحقيق حرية شعب التبت .

١١ — قضية كوريا

في ٢١ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٦١ صوتا مقابل ١٣ وامتناع ٣٤ دولة عن التصويت منها الجمهورية العربية المتحدة ، على مشروع قرار يؤيد القرارات السابقة للامم المتحدة ويؤكد أهداف الامم المتحدة وهي اعادة توحيد كوريا تحت حكومة ديمقراطية واعادة الامن الدولي والسلام لهذه المنطقة ودعا القرار حكومة كوريا الشمالية الى قبول أهداف الامم المتحدة وطالب القرار « لجنة الامم المتحدة لتوحيد كوريا وانعاشها » مواصلة عملها وفقا للقرارات الجمعية العامة المتعلقة بهذا الموضوع .

١٢ — قضية اللاجئين الفلسطينيين

في ١٥ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩١ صوتا مقابل صوت واحد (اسرائيل) وامتناع ٧ دول عن التصويت (بورما ، وبوروندى ، ولاوس ، ومدغشقر ، والبرتغال ، وسيراليون وجنوب افريقيا) على مشروع قرار تبنته نيجيريا يقضي بمد تفويض هيئة اغاثة اللاجئين الفلسطينيين ٣ سنوات اخرى حتى ٣٠ يونيو ١٩٦٩ . وقد تغيب مندوبو ١٨ دولة عن حضور الجلسة التي تم فيها التصويت .

هذا وقد طالبت منظمة التحرير الفلسطينية ، أوثانت الامين العام للامم المتحدة ، بارسال لجنة دولية الى فلسطين للتحقيق في الاوضاع التي يعيشها الفلسطينيون العرب في اسرائيل .

١٣ — اليمن

تقدم مندوب اليمن في الامم المتحدة ، في ٣ ديسمبر ، احتجاجا الى مجلس الامن على أعمال العدوان والاستفزاز المستمرة التي تقوم بها بريطانيا ضد الجمهورية اليمنية . وقال في احتجاجه ان الموقف قد أصبح « متفجرا وخطيرا » من تكرار حوادث العدوان التي ترتكبها القوات البريطانية المرابطة

في الجنوب المحتل وبطائراتها على الاراضي والأجواء اليمنية .

١٤ — التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا

وافقت الجمعية العامة في ١٥ ديسمبر بأغلبية ٨٠ صوتا مقابل صوتين (جنوب افريقيا والبرتغال) وامتناع ١٦ عن التصويت على قرار يوصي مجلس الامن بفرض عقوبات اقتصادية على جنوب افريقيا بسبب سياسة التفرقة العنصرية التي تنتهجها والتي تهدد الامن والسلام الدولي .

كما وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٥ صوتا مقابل صوت واحد (جنوب افريقيا) وامتناع البرتغال على قرار بانشاء صندوق تابع للامم المتحدة لمساعدة المضطهدين في جنوب افريقيا واسرهم من ضحايا سياسة التفرقة العنصرية ، ومساعدة اللاجئين من جنوب افريقيا ويمول هذا الصندوق من تبرعات اختيارية تسهم بها الدول او المنظمات او الافراد .

وقررت الجمعية دعوة مؤتمر دولى في ١٩٦٦ لبحث مشكلة التفرقة العنصرية .

١٥ — كشمير

قدم اوثانت ، امين عام الامم المتحدة ، تقريرا الى مجلس الامن بشأن الموقف في كشمير اعلن فيه ان حالة التوتر قد خفت بشكل عام على طول خط وقف اطلاق النار في كشمير .

١٦ — اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

في ٢٠ ديسمبر وافقت الجمعية العامة على مشروع قرار تقدمت ٢٢ دولة هي : افغانستان ، والجزائر ، وبوروندي ، وسيلان ، واثيوبيا ، وغانا ، وغينيا ، والهند ، والعراق ، وساحل العاج ، وكينيا ، ومالي ، وموريتانيا ، ورواندا ، وسيراليون ، والصومال ، وتونس ، واوغندا ، والجمهورية العربية المتحدة ، وتانزانيا ، واليمن ويوغوسلافيا . وصدر القرار بأغلبية ٧٤ صوتا مقابل ٦ اصوات (استراليا ، ونيوزيلندا ، والبرتغال ، واتحاد جنوب افريقيا ، وبريطانيا والولايات المتحدة) مع امتناع ٢٧ دولة عن التصويت .

وقد طالب القرار « اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » لجنة الـ ٢٤ بتحديد موعد اقصى لاستقلال كل اقليم وفقا لرغبة شعب هذا الاقليم . كما طالب القرار جميع الدول والمنظمات الدولية بالامتناع عن تقديم اية مساعدة الى حكومتي جنوب افريقيا والبرتغال الى ان تقلع هاتان الحكومتان عن سياسة التسلط الاستعماري ، والتمييز العنصري . فضلا عن ذلك طلب القرار من الدول الاستعمارية ازالة القواعد العسكرية التي تقيمها في الاقاليم المستعمرة والامتناع عن اقامة قواعد جديدة فيها ، واخيرا طلب القرار من لجنة الـ ٢٤ اخطار مجلس الامن باية تطورات تهدد الامن والسلام في هذه الاقاليم لكي يتخذ الاجراءات اللازمة تطبيقا للميثاق .

١٧ — باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل صوت واحد وامتناع ٧ دول عن التصويت على انشاء صندوق خاص للتنمية الاقتصادية في باسوتولاند وبتشوانالاند وسوازيلاند ، ويمول هذا الصندوق من طريق الاسهام الاختيارى للدول، ويتولى الامين العام للامم المتحدة ادارته بالتشاور مع حكومات هذه الاقاليم الثلاثة . وكلفت الجمعية العامة « اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » ، بالتعاون مع الامين العام ، بدراسة الاجراءات اللازمة للمحافظة على سلامة هذه الاقاليم وسيادتها وتقديم تقرير عن هذا الموضوع الى الجمعية العامة في دورتها التالية .

١٨ — جزر كوك

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٧٨ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٢٩ دولة عن التصويت ، على مشروع قرار يتعلق بجزر كوك التى تديرها نيوزيلندا ، وقد امتدح القرار ممثل الامم المتحدة في هذه الجزر لاشرافه على الانتخابات هناك ، كما امتدح حكومة نيوزيلندا لتعاونها مع الامم المتحدة ، ولاحظ القرار انه بعد نفاذ دستور ٤ اغسطس ١٩٦٥ تتمتع جزر كوك بالاشراف على شئونها الداخلية وبحرية تقرير مصيرها في المستقبل . ويشير القرار في فقرة منه الى انه لم يعد ضروريا ان ترسل حكومة نيوزيلندا تقارير عن هذه الجزر الى الامين العام للمنظمة تطبيقا لنص المادة ٧٣ فقرة

٥١٨ هـ من الميثاق ، هذه الفقرة هي التي دفعت عددا كبيرا من الدول الى الامتناع عن التصويت على القرار بأكمله .

١٩ ــ جزر فوكلاند

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٤ دولة عن التصويت ، استراليا ، وكندا ، والدانمارك ، وفنلندا ، وفرنسا ، وايسلندا ، وهولندا ، ونيوزيلندا ، والنرويج ، والبرتغال ، وجنوب افريقيا ، والسويد ، وبريطانيا والولايات المتحدة) على مشروع قرار بخصوص جزر فوكلاند . وقد أشار القرار الى وجود نزاع بين بريطانيا والارجنتين بخصوص هذه الجزر وانه يدعو الطرفين الى التفاوض دون ابطاء لتسوية هذا النزاع بالطرق السلمية .

٢٠ ــ موريشيوس

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٩ صوتا مقابل لاشيء مع امتناع ١٨ دولة عن التصويت على مشروع قرار يدعو بريطانيا الى اتخاذ الوسائل الفعالة لتنفيذ « اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » والامتناع عن أي عمل تجزئة الاقليم .

٢١ ــ غينيا الاستوائية

(فرناندوبو وريوموني)

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٠٣ أصوات مقابل لا شيء وامتناع دولتين عن التصويت ، على مشروع قرار يؤكد حق شعب غينيا الاستوائية فيتقرير المصير والاستقلال ويدعو أسبانيا المشرفة على هذه الاقاليم بتحديد أقرب ميعاد لاستقلال غينيا الاستوائية بعد استشارة الشعب عن طريق الاستفتاء العام الحر تحت اشراف الامم المتحدة . ويلاحظ ان ٢٦ دولة (منها ثلاث دول عربية هي : الاردن ولبنان والكويت) امتنعت عن التصويت على هذه الفقرة الاخيرة .

٢٢ ــ فيجي

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٠ صوتا مقابل ٣ أصوات وامتناع ١٤ دولة عن التصويت على مشروع قرار بخصوص ارخبيل فيجي . وقد لاحظت الجمعية العامة ان التعديلات الدستورية التي اصدرتها بريطانيا القائمة بادارة شئون الارخبيل ، من شأنها اثارة الحركات الانفصالية والوقوف حجر عثرة أمام وحدة شعب الارخبيل سياسيا واقتصاديا واجتماعيا . كما طالب القرار بريطانيا باتخاذ جميع الاجراءات على وجه الاستعجال لالغاء القوانين التعسفية ووضع نظام موحد يقوم على الديمقراطية النيابية على اساس مبدأ « رجل واحد ، صوت واحد » .

٢٣ ــ ٢٦ اقليما صغيرا

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩١ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٠ دول عن التصويت ، على مشروع قرار بخصوص ٢٦ اقليما صغيرا لا تتمتع بالحكم الذاتي . وهذه الاقاليم هي : ساموا الامريكية ، وانتيجا ، وباهاماس ، وباربادوس ، وبرمودا ، وجزر فيرجن البريطانية ، وجزر كايمان ، وجزر كوكوس ، ودومينيكا ، وجزر جلبرت واليس ، وجرينادا ، وغوام ، ومنتسيرات ، وهبريد الجديدة ، ونيوى ، وبابوا ، وبتكارن ، وسانت هيلانه ، وسانت كيتس ــ نيفيس ــ انجويلا ، وسانت لوسيا ، وسانت فنسنت ، وسيشل ، وجزر سالومون ، وجزر توكلاو ، وجزر الترك وكايكوس ، وجزر فرجن الامريكية .

وقد اكد القرار حق شعوب هذه الاقاليم في تقرير وضعها الدستوري وفقا لميثاق الامم المتحدة وعملا « باعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » . كما طالب القرار الدول التي تتولى ادارة هذه الاقاليم بالسماح لبعثة الامم المتحدة بزيارة هذه الاقاليم . واخيرا اكد القرار انه من واجب الامم المتحدة مساعدة شعوب هذه الاقاليم في جهودها لتقرير مصيرها بحرية .

وجدير بالملاحظة ان الجمعية العامة رفضت فقرتين كانت قد وافقت عليهما اللجنة الرابعة المنبثقة من الجمعية العامة . وتتعلق هاتان الفقرتان بالقواعد العسكرية في هذه الاقاليم . وقد نصت الفقرة الاولى منهما على ان وجود القواعد العسكرية في هذه الاقاليم يعتبر عقبة أمام تحقيق حرية واستقلال هذه الاقاليم . وقد صوتت ٤٨ دولة بتأييد هذه الفقرة ، بينما صوتت ضدها ٣٢ دولة (هي الدول الغربية والدول المرتبطة بأحلاف عسكرية مع الغرب) وامتنعت ٢٤ دولة عن التصويت (اغلبها من دول امريكا اللاتينية وبعض الدول الافريقية) . أما الفقرة الثانية فقد طالبت الدول التي تتولى ادارة هذه الاقاليم بازالة القواعد العسكرية الموجودة فيها والامتناع عن اقامة قواعد اخرى جديدة . وقد رفضت الجمعية العامة هذه الفقرة اذ لم تصوت في صالحها سوى ٤٨ دولة وصوتت ضدها ٣٧ دولة وامتنعت ١٩ دولة عن التصويت .

٢٤ ــ جبل طارق

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١١ دولة عن التصويت (أعضاء الكتلة السوفيتية بالاضافة الى فرنسا والبرتغال) على مشروع قرار يدعو بريطانيا واسبانيا الى التفاوض بخصوص جبل طارق .

٢٥ ــ غيانا البريطانية

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٧ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ١٩ دولة من التصويت (من دول امريكا اللاتينية بالاضافة الى الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وجنوب افريقيا واسبانيا والبرتغال واستراليا) على مشروع قرار بخصوص غيانا البريطانية . وطالب القرار بريطانيا بانهاء حالة الطوارىء والافراج عن المعتقلين السياسيين حتى يتمكنوا من المشاركة فى الحياة السياسية للاقليم . وناشد القرار أيضا الاحزاب السياسية فى غيانا البريطانية تسوية خلافاتهم حتى يحصل الاقليم على استقلاله . واخيرا طالب القرار بريطانيا بالامتناع عن اى اجراء يكون من شأنه تأخير حصول الاقليم على استقلاله .

٢٦ ــ افنى والصحراء الاسبانية

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ١٠٠ صوت ضد صوتين (اسبانيا والبرتغال) مع امتناع ٤ دول من التصويت (فرنسا ، وجنوب افريقيا ، وبريطانيا ، والولايات المتحدة) على قرار دعا اسبانيا الى اتخاذ الاجراءات اللازمة فورا لتحرير هذه الاقاليم من السيطرة الاستعمارية ولهذا الغرض دعا القرار اسبانيا الى الدخول فى مفاوضات بشأن المسائل المتعلقة بسيادة هذه الاقاليم .

٢٧ ــ عمان

وافقت الجمعية العامة فى ١٧ ديسمبر على قرار يدعو بريطانيا الى سحب قواتها من عمان وذلك بأغلبية ٦١ صوتا ضد ١٨ وامتناع ٣٢ دولة عن التصويت .

ودعا القرار بريطانيا الى انهاء سيطرتها على تلك البلاد بكل أشكالها . كما دعا بريطانيا الى ان توقف جميع أعمال القمع التى تمارسها ضد شعب عمان وتطلق سراح المسجونين السياسيين وتعيد جميع المنفيين ، وطلبت الجمعية العامة من اللجنة الخاصة بتصفية الاستعمار ، ان تبحث الموقف فى عمان ، ومن اوثانت أمين عام الامم المتحدة ان يتخذ الاجراءات المناسبة لتنفيذ القرار وتقديم تقرير بهذا الشأن الى الجمعية العامة فى الخريف القادم .

٢٨ ــ جنوب غرب افريقيا

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٥ صوتا ضد صوتين (جنوب افريقيا والبرتغال) وامتناع ١٩ دولة من التصويت على [illegible] اتحاد جنوب افريقيا من ان محاولة ضم جنوب غرب أفريقيا اليه تعتبر عملا عدوانيا . ودعت الجمعية العامة اتحاد جنوب افريقيا بإزالة قواعدها ومنشآتها العسكرية من جنوب غرب افريقيا والامتناع عن استخدام هذا الاقليم كقاعدة لعمليات عسكرية سواء فى الداخل أو فى الخارج .

وناشدت الجمعية العامة جميع الدول بمساندة كفاح شعب جنوب غرب افريقيا من أجل حريته واستقلاله ، والتنديد بسياسة الهجرة التى تتبعها حكومة اتحاد جنوب افريقيا بقصد حرمان شعب جنوب غرب افريقيا من حقوقه الاقتصادية والسياسية .

٢٩ ــ الاقاليم تحت الادارة البرتغالية

وافقت الجمعية العامة على قرارين بخصوص الاقاليم الخاضعة للادارة البرتغالية .

أما القرار الأول فقد وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ٦٦ صوتا مقابل ٢٦ (١٣ من أمريكا اللاتينية بالاضافة الى استراليا والنمسا وبلجيكا وكندا وايطاليا ولوكسمبورج وهولندا ونيوزيلندا والبرتغال وجنوب افريقيا واسبانيا وبريطانيا والولايات المتحدة) مع امتناع ١٥ دولة عن التصويت (شيلى ، والصين ، والدانمارك ، وجمهورية الدومينيكان ، وفنلندا ، وفرنسا ، واليونان ، وايرلندا ، واليابان ، ولاوس ، والنرويج ، والفيليبين ، والسويد ، وتايلاند وتركيا) . وقد وصف القرار موقف البرتغال بأنه يهدد الامن والسلم الدولى وندد بسياسة البرتغال التى تنتهك الحقوق السياسية والاقتصادية لشعوب هذه الاقاليم عن طريق التوسع فى عمليات الهجرة الاجنبية اليها او عن طريق استدعاء الايدى العاملة من جنوب افريقيا . وطالب القرار جميع الدول بمنع رعاياها من الاشتراك فى هذه العمليات . وناشد القرار الدول الاعضاء فى الامم المتحدة باتخاذ التدابير التالية ، على حدة او جماعيا ، وهى : قطع العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع حكومة

٥٢٠

البرتغال ، اغلاق الموانى فى وجه السفن التى تحمل العلم البرتغالى او التى تعمل فى خدمة حكومة البرتغال ، منع سفنها من الدخول فى موانى البرتغال وموانى مستعمراتها ، اغلاق المطارات فى وجه الطائرات البرتغالية ومقاطعة التجارة البرتغالية . واخيرا طلب القرار من جميع الدول ، وعلى وجه الخصوص الدول التى تنتمى الى حلف الاطلنطى ، الامتناع عن بيع او توريد الاسلحة والمهمات العسكرية الى حكومة البرتغال كما دعا جميع الوكالات المتخصصة الى الامتناع عن تقديم المعونات المالية والاقتصادية والفنية الى حكومة البرتغال طالما انها تمتنع من تنفيذ « اعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة » وطلب من مجلس الامن اتخاذ الاجراءات المناسبة ضد البرتغال .

اما القرار الثانى فقد وافقت عليه الجمعية العامة بأغلبية ١٠٠ صوت مقابل صوت واحد وامتناع ٣ دول عن التصويت . وهو يدعو الامين العام الى اتخاذ التدابير اللازمة لتمكين سكان المستعمرات البرتغالية من الاستفادة من برنامج التدريب الذى تشرف عليه الامم المتحدة .

٣٠ ــ اقليم نورو (تحت الوصاية)

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٤ صوتا مقابل لا شيء مع امتناع ٢٥ دولة من التصويت (خليط من الدول الاوروبية ودول امريكا اللاتينية واستراليا وكندا ونيوزيلندا واسرائيل وجنوب افريقيا والولايات المتحدة) يدعو الدول المشرفة على هذا الاقليم (استراليا ، ونيوزيلندا وبريطانيا) بتحديد اقرب تاريخ لاستقلال الاقليم ، على ان لا يتأخر هذا التاريخ عن ٣١ يناير ١٩٦٨ .

٣١ ــ غينيا الجديدة وبابوا

وافقت الجمعية العامة بأغلبية ٨٦ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٢٢ دولة من التصويت على مشروع قرار يطالب استراليا بتحديد تاريخ مبكر لاستقلال غينيا الجديدة وبابوا . والدول التى امتنعت من التصويت هى : استراليا ، والنمسا ، وبلجيكا ، وكندا ، والصين ، والدانمارك ، وفنلندا ، وفرنسا ، وايسلندا ، وايرلندا ، وايطاليا ، واليابان ، ولوكسمبورج ، وهولندا ، ونيوزيلندا ، والنرويج ، والبرتغال ، وجنوب افريقيا ، واسبانيا ، والسويد ، وبريطانيا والولايات المتحدة .

٣٢ ــ شغل المقاعد غير الدائمة فى مجلس الامن

فى ١٠ ديسمبر انتخبت الجمعية العامة كلا من مالى والارجنتين وبلغاريا لعضوية مجلس الامن غير الدائمة فى المقاعد التى خلت فى آخر ديسمبر بانتهاء عضوية ساحل العاج وماليزيا وبوليفيا . كما انتخبت الجمعية العامة كلا من اليابان ونيوزيلندا ونيجيريا واوغندا اعضاء جددا غير دائمين فى مجلس الامن بعد ان تقرر زيادة عدد اعضاء المجلس من ١١ الى ١٥ عضوا . وتبدأ عضوية الدول السبع فى اول يناير ١٩٦٦ ، وذلك لمدة عامين بالنسبة الى الارجنتين وبلغاريا واليابان ومالى ونيجيريا ولمدة عام واحدة بالنسبة الى نيوزيلندا واوغندا .

٣٣ ــ شغل مقاعد المجلس الاقتصادى والاجتماعى

فى ١٥ ديسمبر انتخبت الجمعية العامة ١٤ دولة لعضوية المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى ٦ مقاعد خلت فى آخر ديسمبر و ٦ مقاعد جديدة بعد زيادة عدد اعضاء المجلس من ١٨ الى ٢٧ عضوا . والدول التى تم انتخابها هى : الكامرون ، وتشيكوسلوفاكيا ، وداهومى ، واليونان ، والهند ، والمغرب ، وبناما ، والفليبين ، وسيراليون ، والسويد ، والاتحاد السوفييتى ، وبريطانيا ، وتنزانيا وفنزويلا . وفى ١٨ ديسمبر انتخبت ايران لعضوية المقعد الاخير . وتبدأ عضوية الاعضاء الجدد فى اول يناير ١٩٦٦ .

٣٤ ــ عضوية مجلس الوصاية

انتخبت الجمعية العامة ليبريا لعضوية مجلس الوصاية لمدة ثلاث سنوات .

٣٥ ــ التنمية الصناعية .

فى ٢٠ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بالاجماع على انشاء منظمة جديدة هى « منظمة الامم المتحدة للتنمية الصناعية » .

وفى ١٩ يناير ١٩٦٦ وافق برنامج التنمية التابع للامم المتحدة على الاسهام فى تمويل مشروعات خاصة بالجمهورية العربية المتحدة ــ منها مشروع بحيرة ناصر .

٣٦ — البرنامج العـــالمى للاغذية

وافقت الجمعية العامة فى ٢٠ ديسمبر على التوسع فى البرنامج العالمى للاغذية تحويله الى برنامج دائم . وهذا البرنامج بدأ فى أول يناير ١٩٦٣ لمدة ثلاث سنوات على سبيل الاختبـــار . وهو برنامج مشترك بين الامم المتحدة وهيئـــة الاغذية والزراعة .

وفى ١٨ يناير ١٩٦٦ افتتحت الامم المتحدة مؤتمرا للتبرعات يهدف الى جمع ٢٧٥ مليون دولار لبرنامج الاغذية العالمى للســـنوات الثلاث القادمة (١٩٦٦ — ١٩٦٨) على ان تدفع ٣٣٪ على الاقل من هذا المبلغ نقدا أو فى صورة خدمات .

٣٧ — مؤتمر الامم المتحـــدة للتجارة والتنمية

فى ٢٠ ديسمبر وافقت الجمعية العامة دون اعتراض على مشروع قرار خاص « بمؤتمر الامم المتحـــدة للتجارة والتنمية » . وقد وافقت الجمعية على جعل مقر المؤتمر فى مدينة جنيف مع انشاء مكتب اتصال له فى مدينة نيويورك .

وقد عقد مجلس التجارة والتنمية — وهو الهيئة التنفيذية — دورته الثالثة من ٢٥ يناير الى ١٦ فبراير وبحث عدة موضوعات ، منهـــا المسائل المتصلة بشحن المنتجـــات الصناعية للدول النامية ومســـائل النقد الدولية والتمويل التجـــارى والمشاكل الناشئة من العـــلاقات التجارية بين الدول ذات الانظمـــة التجارية المختلفة .

٣٨ — حقوق الانسان

فى ٢٠ ديسمبر وافقت الجمعية العامة بالاجماع على مشروع قرار يدعو الى تخصـــيص عام ١٩٦٨ لمضاعفة الجهود فى ميدان حقـــوق الانسان . كما ناشد القرار جميع الدول الاعضـــــاء التوقيـــع على الاتفاقيات المتعلقة بحقوق الانسان ، وذلك قبل حلول عام ١٩٦٨ .

وفى ٢١ ديسمبر اختتمت الجمعية العامة دورتها العشرين بالموافقـــة على الاتفاقية الدولية لازالة التمييز العنصرى فى جميع صوره . وجدير بالذكر ان اللجنة الثالثة المنبثقة عن الجمعية العامة كانت قد خصصت حوالى نصف عدد جلساتها اثنـــاء الدورة العشرين لبحث مشروع هذه الاتفاقية .

٣٩ — مالية الامم المتحدة

فى ١٣ ديسمبر وافقت الجمعيـــة العامة بأغلبية ١٠٤ أصوات مقابل لا شىء وامتنـــــاع دولتين عـــن التصويت ، على تكوين لجنة خاصة للمتابعة من الاخصائيين ، لفحص تفصيلات الاجراءات التى يتم بهـــا اعداد الميزانيـــة واقرارها واعادة النظـــر فى اجراءات الاشراف على تنفيذها . وتتكون هذه اللجنة من ١٤ عضـوا . وفى ٢٩ يناير اعلنت الامم المتحدة اسماء ١٢ من الخبراء الاربعة عشر الذين بداوا اجتماعاتهم فى فبراير بمقر المنظمة الدولية لبحث المشكلات المالية التى تواجهها الامم المتحدة . وتضم مجموعة الخبراء السيد موش القونى رئيس وفـــد الجمهورية العربيـــة المتحدة الدائم لدى المنظمة .

هذا وجدير بالذكر ان الجمهورية العربية المتحدة تعهدت بأن تســـهم بمبلغ ٥٠ الف دولار لمساعدة الامم المتحدة على تذليل مصاعبها المالية .

واعلن أوثانت فى ٢٦ يناير ، أن الالتزامات المالية الدائمة المستحقة على الميزانية العامة وعلى عمليـــات صيانة السلام فى الشرق الاوسط وفى الكونغو ، بلغت حتى نهاية شهر سبتمبر الماضى ٢٠٠,٠٠٠,٥٥ دولار . وقال ان السبب الرئيسى فى هذه الالتـــزامات تزايد وضـــــخامة الاشتراكات التى لم تسددها الدول الاعضاء . وقد بلغت هذه الاشتراكات غير المدفوعة حتى آخر ســـبتمبر الماضى ١٢٥,٩٠٠,٠٠٠ دولار .

٤٠ — موظفو الامم المتحدة

أعلن فرانسوا نليبا نجيمبوس ، السكرتير التنفيذى المساعد للجنـــة الاقتصادية لافريقيا ، أن اللجنـــة المكلفة باختيار موظفين للامم المتحدة من الدول الافريقية قد رشحت ٣٠ افريقيـــا لتولى مناصب فى الامانة العامة للامم المتحـــدة . وجدير بالملاحظة ان الدول الافريقية لهـــا حق شغل ٢٠٠ منصب من مناصب الامانة العامة وفقا للتوزيع الجغرافى وحتى أغسطس ١٩٦٥ لم تشـــغل سوى ١١٩ منصبا .

٤١ — اللجنة الاقتصـــادية لاسيا والشرق الاقصى

وقعت الدول ال ٢٢ التى اشتركت فى المؤتمر الذى عقد فى مانيلا (٣ و ٤ ديسمبر) تحت اشراف اللجنة الاقتصادية الخاصة بآسيا والشرق الاقصى التابعة للامم المتحدة ، على اتفاق بانشاء بنك آسيوى للتنميـــة مقره فى مانيلا برأس مال قدره بليون دولار .

٢٢٢

هذا وقد عقد مؤتمر فيما بين ٦ و ٢٠ ديسمبر للتنمية الصناعية اشترك فيه ٢٧ دولة واقليما تحت اشراف اللجنة الاقتصادية لاسيا والشرق الاقصى بالتعاون مع مركز الامم المتحدة للتنمية الصناعية . وقد طالب المؤتمر اللجنة الاقتصادية بالعمل لانشاء مجلس آسيوى للتنمية الصناعية تكون مهمته دراسة برامج التنمية فى الدول الاسيوية وتنسيقها .

مؤتمر تنمية الصناعة الافريقى

دعت الامم المتحدة الى مؤتمر لبحث تنمية الصناعة الافريقية . وقد عقد هذا المؤتمر فى القاهرة فى الفترة من ٢٧ يناير الى ٩ فبراير وحضره ممثلون لـ ٢٢ دولة افريقية وممثلون لفرنسا واسبانيا وأمريكا — بصفتهم اعضاء وفود زائرة — الى جانب مندوبين عن منظمات الصحة العالمية والاغذية ، والزراعة الدولية ، والعمل الدولية ، وبرنامج المعونة الفنية بالامم المتحدة ، ومنظمة الوحدة الافريقية ومنظمات الجات والبنك الافريقى للتنمية ومركز التنمية الصناعية بالامم المتحدة .

وقد توصل المؤتمر الى وضع ثلاثة تقارير . وقد سلمت الى روبرت جاردنر السكرتير التنفيذى للجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة لاعادة صياغتها على توصيات تعرض على مؤتمر التنمية الصناعية الدولى الذى سيعقد خلال السنة القادمة .

ومن بين النتائج التى وصل اليها المؤتمر اعلان « ميثاق للتخلص من آثار الاستعمار » . واوصى المؤتمر بضرورة اهتمام الدول الافريقية بتمويل مشروعاتها الصناعية من مدخراتها القومية حتى يمكن الاستغناء عن مصادر التمويل الخارجى الذى يؤدى دورا بالغ الاهمية فى توجيه التنمية الصناعية ويرتبط عادة بشروط وقيود بالاضافة الى ارتفاع سعر الفائدة ، ولتحقيق ذلك اوصى المؤتمر ان تتعاون جميع الدول الافريقية على :

— وضع تخطيط عام على المستوى القومى لسرعة وتجانس واتزان التنمية الاقتصادية .

— الغاء التعريفات والمعايير والتسعيرات التى تعوق تداول السلع والمنتجات بين الدول الافريقية .

— انشاء مكاتب للتسويق تسهم فى تمويل المشروعات ، اذ تعتبر هذه المكاتب مصدرا من مصادر التمويل .

— توجيه الاهتمام الى ضرورة استقرار الاسعار فى البلاد النامية لتشجيع التبادل التجارى بين دول القارة ، واسهام المنظمات القومية والعالمية فى عمليات التمويل .

— وضع برامج للتعاون على المستوى القومى او الاقليمى او على مستوى القارة ، لتنمية الصناعات المختلفة وفى مقدمتها صناعات الحديد والصلب والالمنيوم والادوية والكيماويات والغزل والنسيج .

— التعاون على تدريب الاعداد الكافية من الفنيين ذوى الكفاية والمؤهلات العالية ، وانشاء مراكز بحوث صناعية فى القارة لتحقيق الاستفادة الكاملة من الاساليب الفنية المتقدمة .

— انشاء مجلس للبحوث الصناعية على مستوى القارة ، ووضع خطة موحدة للبحوث لمقابلة احتياجات خطط التنمية ... الخ .



١ — منظمة العمل الدولية

عقدت لجنة الصناعات الميكانيكية التابعة لمنظمة العمل الدولية دورتها الثامنة فى جنيف من ٦ الى ١٧ ديسمبر وبحثت موضوع التعاون الدولى فى ميدان العمالة فى الصناعات الميكانيكية فى الدول النامية . واكدت اللجنة الاهمية القصوى للتأهيل المهنى ودور المنظمة بهذا الخصوص، اذ ان الصناعات الميكانيكية تعتبر عماد التقدم الصناعى والتقدم الاقتصادى باكمله فى الدول النامية .

كما اتخذت اللجنة بعض التوصيات بشان الدور الذى يجب ان تقوم به منظمات اصحاب الاعمال والمنظمات العمالية فى تخطيط الصناعة الميكانيكية .

٢ — منظمة الاغذية والزراعة

عقدت منظمة الاغذية والزراعة دورتها الثالثة عشرة فيما بين ٢٠ نوفمبر و ٦ ديسمبر ١٩٦٥ . وبحث المؤتمر موضوعين فى غاية الخطورة بالنسبة الى الدول النامية وهما : تنظيم السوق العالمى للسلع الاساسية والتفاوت بين معدل زيادة المنتجات الغذائية ومعدل النمو السكانى . وقد اكد مدير البحوث الاقتصادية فى المنظمة فى تقرير مطول ان الوضع لن يتحسن فى المستقبل . وقرر المؤتمر مد اجل « الحملة العالمية ضد الجوع » ، وقد بدات

في ١٩٦٠ ، وتستمر الى عام ١٩٧٠ .

وقرر المؤتمر زيادة عدد الاعضاء في المجلس التنفيذي للمنظمة من ٢٧ عضوا الى ٣١ . وحصلت الدول الافريقية على ثلاثة مقاعد منها وحصلت دول امريكا اللاتينية على المقعد الرابع . وقد انتخب السيد موريس جميل (لبنان) رئيساللمجلس لمدة اربعة اعوام .

ووافق المؤتمر على ميزانيةالمنظمة لعامي ١٩٦٦ — ١٩٦٧ وتبلغ ٤٩٫٩٧٤٫٠٠٠ دولار مقابل ٣٩٫٨٠٠٫٠٠٠ في كل من العامين السابقين .

وفي ٢٥ يناير ارسلت منظمة الاغذية والزراعة بعثة الى نيودلهي لبحث طلبات الهند الخاصةبمساعدتها في مواجهة المجاعة التي تهددالبلاد ، وكانت الهند قد طلبت من المنظمة ان تمدها بكميات اضافية من اللبن المجفف .

٣ — منظمة الصحة العالمية

وافق المجلس التنفيذي لمنظمة الصحة العالمية في ٣٠ يناير الماضي، على برنامج مدته عشر سنوات للقضاء تماما على مرض الجدري في جميع انحاء العالم . وقد اعتمد المجلس ٢٫٤ مليون دولار للمشروع في تنفيذ البرنامج في العام القادم . ويقدر المسئولون ان حملة القضاءعلى الجدري ستبلغ نفقاتها في النهاية حوالي ١٨٠ مليون دولار .

٤ — اليونسكو

عقد وزراء التربية للدول الاسيوية الاعضاء في منظمة اليونسكو مؤتمرهم الثالث في بانجكوك من ٢٢ الى ٢٩ نوفمبر ١٩٦٥ . وبحثوا مسالتين رئيسيتين هما : اولا تقدم التعليم في آسيا على جميع مستوياته في الثلاث السنوات الاخيرة اي منذ انعقاد المؤتمر الاول في طوكيو ١٩٦٢ . ثانيا دراسة خطة نموذجية لتطوير التعليم في آسيا في الفترة من ١٩٦٥ الى ١٩٨٠ . وتقوم هذه الخطة على خمسة اسس رئيسية :

١ — تحقيق التنسيق بين جميع مستويات التعليم .

٢ — القيام بحملات لمحو الامية .

٣ — تدعيم التعليم الفني .

٤ — مراعاة التفاوت بين البلاد الاسيوية من حيث مستوى التعليم فيها .

٥ — ادماج تطور التعليم في اطار التطور الاقتصادي والاجتماعي لكل بلد آسيوي .

وبحث المؤتمر ايضا موضوعتعليم المراة ورفعمستوىالمدرسين وتحسين طرق التدريس .

رات اللجنة الاستشارية العليا لليونسكو تخصيص مقررات على مستوى التعليم العالي للتعريف بالثقافات العالمية الكبرى ومنها الثقافة العربية ومعالم حضارات العرب في بلاد الغرب ، وتصحيح الاخطاء الواردة عن هذهالحضارات في كتب التعليم العام مع زيادة العناية بالتعريف بالنهضة الفكريةو الثقافية في افريقيا ودعم التعاون الثقافي مع بلادها . كما اوصت اللجنة بترجمة اهم الكتب العربية القديمة والحديثة للتعريف بها في الخارج ضمن برامج اليونسكو ابتداء من سنة ١٩٦٧ .

وفيما يختص بالاتصال الثقافي العالمي ، قررت اللجنة بذل عناية خاصة بالانتاج السينمائي للافلام الطويلة والقصيرة ، وان تعنى كل منطقة ثقافية بان يكون انتاجها السينمائي معبرا عن ذاتها ونهضتها المعاصرة ودورها الحضاري .

اعلن متحدث باسم منظمة اليونسكو ان المنظمة وجهت نداءالى الدول التي لم تقدم بعد انصبتها كاملة لانقاذ اثار النوبة ، لكي تتعجل ذلك بسبب التبكير مدة عام فيانجاز المشروع . واكد المتحدث انه لن تقوم صعاب مالية حتى اذا لم ينجح هذا النداء ، وذلك لان اليونسكو ، او الجمهورية العربية المتحدة ، ستتولى موقتا تغطية النفقات .

وقال المتحدث ان التاخر فيالوفاء بالمدفوعات قد نجم اما عن ان بعض الدول تدفع على اقساط واما لان وعودها تنتظر التصديق البرلماني ، واما لاسباب ادارية . لكن المهم انه لا توجد دولة تتعمد عدم الوفاء بهذه المدفوعات وكانت ٤٩ دولة قد وعدت بتقديم معونتها المالية او المادية لانقاذ اثار النوبة .

٥ — المنظمة الدولية للطيران المدني

اعلنت الولايات المتحدة في ١٦ فبراير انها ستمتنع اعتبارا من ١٥ مايو القادم ، عن العمل بالحد الاقصى لتعويضات الطيران وهوالحد المنصوص عليه في اتفاقية وارسو الدولية . وقد جاء هذا الاعلان في البيان الذي القاه الوفد الامريكي في مؤتمر المنظمة الدولية للطيران المدني بعد المناقشات الطويلة التي دارت بشان اقتراح امريكي يقضي بزيادة الحد العالي لتعويضات الوفيات والاصابات الشديدة ، من ١٦ الف دولار الى ١٠٠ الف .

وكانت الجمهورية العربية المتحدة من بين الدول التي اشتركت في المؤتمر ووافقت مع بعض الوفود الاخرى على مبدأ الزيادة ولكنها لم تقبل الرقم الامريكي المرتفع .

٦ — صندوق النقد الدولي

زارت بعثة من صندوق النقد الدولي الجمهورية العربية المتحدة من ٦ الى ١٦ ديسمبر لدراسة اقتصاديات الجمهورية وما ينتظر ان تحققه من تقدم في سنوات الخطة الخمسية الثانية . وقد صرح الدكتور حامد السايح وكيل وزارة الاقتصاد والتجارة الخارجية بان الاتفاق قد تم بين الجمهورية العربية المتحدة وبعثة صندوق النقد الدولي على زيادة حصة الجمهورية العربية في الصندوق من ١٢٠ مليون جنيه الى ١٥٠ مليونا .

اعلنت وزارة الخزانة الامريكية في ٤ يناير ان الولايات المتحدة سحبت ١٠٠ مليون دولار من صندوق النقد الدولي .

٧ — البنك الدولي

للانشاء والتعمير

قام جورج وودز رئيس مجلس ادارة البنك الدولي ، بزيارة القاهرة من ٣ الى ٧ يناير . وقد اجرى مباحثات اقتصادية مع المسئولين في الجمهورية العربية . وصرح وودز ان البنك الدولي ومؤسسة التنمية الدولية التابعة له يمكنهما ان يشاركا في تمويل المشروعات القادمة للجمهورية العربية المتحدة وان يقدما القروض الكافية لهذه المشروعات .

هذا وقد بدأت بعثة من خبراء البنك الدولي برئاسة مستر كولير رئيس عمليات الشرق الاوسط بالبنك، زيارة الجمهورية العربية المتحدة منذ ٢٦ يناير لبحث مشروعات الخطة الثانية التي يمكن للبنك ومؤسسة التنمية الدولية التابعة له الاشتراك في تمويلها وبصفة خاصة مشروعات استصلاح الاراضي وانتاج السماد والري والصرف واسهام البنك في المشروعات التوسعية في المنطقة الحرة ببور سعيد ومشروعات الطرق والكباري .

٨ — الجات

صرح مايكل بلومنتال ، المندوب الامريكي في مفاوضات جنيف المعروفة « بجولة كنيدى » ان هذه المفاوضات تحتفظ باهمية حيوية بالنسبة الى الولايات المتحدة . واضاف المندوب الامريكي ان فشل هذه المفاوضات سيؤدى الى بدء فترة جديدة من الحماية الجمركية في الولايات المتحدة بصفة خاصة . واشار المندوب الامريكي الى انه اذا توصلت الاطراف المعنية الى اتفاق الان فليس ثمة حاجة الى تصديق الكونجرس على هذا الاتفاق ، ولكن يجب التوصل الى اتفاق قبل فبراير ١٩٦٧ لتمكين رئيس الولايات المتحدة من اصدار التشريعات التنفيذية في هذا الخصوص قبل نهاية مدة تفويضه في المسائل الجمركية وهي تنتهي في يونيو ١٩٦٧.

ويلاحظ المراقبون لمفاوضات جنيف هذه انها توقفت الان بسبب الازمة التي تتعرض لها السوق الاوروبية المشتركة .

وفي اول فبراير عقدت منظمة « الجات » اجتماعا خاصا ناقشت فيه اقتراح الجمهورية العربية المتحدة الخاص بانشاء نظام للامتيازات الجمركية بين الدول النامية . كما اقترحت الجمهورية العربية المتحدة انشاء نظام للامتيازات الجمركية بين الدول النامية والدول المتقدمة . وسيبحث الاقتراح الاخير فيما بعد . اما عن الاقتراح الاول فقد اعلنت الدول المشتركة في اجتماعات منظمة « الجات » تأييده .



العالم العربي

جامعة الدول العربية

١ — المجلس الاقتصادى

عقد المجلس الاقتصادى دورته الحادية عشرة من ٧ الى ١٢ ديسمبر ١٩٦٥ . وقد اتخذ المجلس القرارات والتوصيات الآتية :

الاتفاقيات الاقتصادية المعقودة في نطاق جامعة الدول العربية : اكد المجلس ايمانه بضرورة تنمية العلاقات الاقتصادية فيما بين الدول العربية وتوسيع مجالات التبادل التجاري والتعاون الاقتصادى فيما بينها . وكلف المجلس الامانة العامة بالاتصال بالدول العربية للاستفسار عن موقفها بشأن هذه الاتفاقيات ، وبأن تبعث ما يرد اليها من ايضاحات او بيانات في هذا الشأن الى الدول الاعضاء للدراسة ، وابداء الملاحظات والبيانات لكي تعد الامانة العامة تقريرا يعرض على المجلس الاقتصادى في اجتماع ثان خلال الدورة العادية عشرة ، تدعو اليه الامانة العامة ، ويكون على مستوى وزراء الاقتصاد والمال في الدول العربية .

اتفاقية تسوية الخلافات المتعلقة بالاستثمارات الدولية : قرر المجلس ان تقوم الامانة العامة بعرض هذه الاتفاقية على الدول الاعضاء لابداء

الرأى بشأنها وعرضها على اللجنة القانونية الدائمة وتقديم نتائج الدراسة الى المجلس الاقتصادى فى اجتماعه القادم حتى يتسنى اتخاذ موقف عربى موحد تجاه هذه الاتفاقية .

جدول التعريفة الجمركية الموحدة: قرر المجلس الموافقة على تعديل جدول التعريفة الجمركية الموحدة لدول الجامعة وفقا للتعديلات التى طرات على جدول تعريفة بروكسل حتى الآن . ولما كانت الدول العربية الموقعة لاتفاقية باتخاذ جدول التعريفة الجمركية الموحد هى فقط : المملكة الاردنية الهاشمية ، الجمهورية العراقية ، المملكة العربية السعودية ، الجمهورية العربية المتحدة ، الجمهورية العربية السورية ، الجمهورية اللبنانية ، لذا حث المجلس الدول العربية الاخرى على الانضمام الى الاتفاقية.

تكوين كتلة عربية فى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى : احيط المجلس الاقتصادى علما بمذكرة الوفد العراقى بشأن تكوين كتلة عربية فى منظمتى البنك الدولى للانشاء والتعمير وصندوق النقد الدولى ، واوصى المجلس الامانة العامة باستطلاع راى الحكومات العربية فى هذا الشأن وعرض الموضوع على المجلس فى اول اجتماع مقبل له .

التخطيط الاقتصادى والتنسيق الصناعى : اوصى المجلس الدول الاعضاء التى وافقت على اتفاقية بانشاء المنظمة العربية للمواصفات والمقاييس ، بالمبادرة الى اتخاذ الاجراءات اللازمة للموافقة على هذه الاتفاقية وتوثيقها . كما قرر المجلس احالة تقرير لجنة التخطيط الاقتصادى والتنسيق الصناعى التى عقدت فى الكويت فى المدة من ١٥ الى ٢٥ نوفمبر ١٩٦٥ الى الامانة العامة لدراسته واعادة صياغته وتقديم تقرير عنه للمجلس الاقتصادى فى دورته القادمة .

مشكلة روديسيا الجنوبية : قرر المجلس تاييد جميع القرارات التى اتخذتها الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية لمواجهة الموقف فى روديسيا ، كما قرر مقاطعة حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا اقتصاديا عن طريق منع الاستيراد والتصدير .

انشاء الشركة العربية المشتركة للانشاءات : الموافقة من حيث المبدا على اهمية قيام الشركة العربية المشتركة للانشاءات لمواجهة التغلغل الاسرائيلى فى دول افريقيا، والحيلولة دون امتداد هذا النشاط الى باقى الدول الافريقية والاسيوية وسائر الدول النامية الاخرى . ودعا المجلس الدول العربية الى دراسة احكام مشروع الاتفاقية وابداء ما تراه من ملاحظات عليها ، وخاصة تحديد المقر الرئيسى للشركة ومدى اسهامها فى هذه الشركة ، على ان تقدم هذه البيانات للامانة العامة فى مدة اقصاها منتصف شهر مارس ١٩٦٦ كى يتسنى للامانة العامة دعوة المجلس الاقتصادى الى اجتماع آخر لاقرار مشروع الاتفاقية ، وتعتبر الدورة الحالية مفتوحة لهذا الغرض. وقد تحفظ وفد المملكة العربية السعودية على هذه التوصية ، كما ابدى وفد المملكة المغربية تحفظه ريثما ترد تعليمات اليه .

كما اتخذ المجلس عدة قرارات اخرى تتعلق بادراج مواد جديدة فى الجداول الملحقة باتفاقية تسهيل التبادل التجارى وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية ، وكذلك مكافحة الجراد الصحراوى فى شبه الجزيرة العربية والاشتراك فى الهيئة الاقليمية لوقاية المزروعات فى الشرق الادنى (تابع لمنظمة الاغذية والزراعة الدولية) . واتخذ المجلس ايضا عدة قرارات تتعلق بالصناعة البترولية وغيرها من الموضوعات وكلها قرارات تحث على اجراء دراسات تكميلية .

٢ — مجلس ادارة استثمار مياه نهر الاردن وروافده

عقد مجلس ادارة هيئة استغلال مياه نهر الاردن وروافده دورته السابعة عشرة من ١٤ الى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ بمقر جامعة الدول العربية فى القاهرة ، برئاسة السيد عبد الخالق حسونه الامين العام ورئيس المجلس وبحضور وفد القيادة العربية الموحدة لجيوش الدول العربية . وقد اقر المجلس البرنامج الزمنى للمرحلة المقبلة للمشروع العربى الموحد لاستثمار نهر الاردن وروافده . كما راجع سير العمل الحالى .

٣ — مجلس الجامعة العربية

استانف مجلس الجامعة العربية اجتماعاته فى دور انعقاده العادى الرابع والاربعين من ٣ الى ٦ يناير ١٩٦٦ لاستكمال بحث الموضوعات التى عرضت على المجلس فى الدار البيضاء فى شهر ١٩٦٥ . وقد وافق المجلس على توصيات المؤتمر الثانى والعشرين لضباط اتصال المكاتب الاقليمية لمقاطعة اسرائيل . كما وافق على ان يكون تمثيل الدول العربية فى شركة الاقمار الصناعية دوريا حسب الترتيب الهجائى للدول الاعضاء بالجامعة ، وان تبذل الدول الاعضاء فى الشركة المساعى لزيادة اسهمها ... الخ .

٤ – لجنة الممثلين الشخصيين للملوك والرؤساء العرب

اجتمع ممثلوا الملوك والرؤساء العرب بمقر الامانة العامة للجامعة العربية في المدة من ٤ الى ١١ يناير ١٩٦٦ لاول مرة منذ انعقاد مؤتمر القمة العربي الثالث في الدار البيضاء .

وتضمن جدول اعمال اللجنة عدة مسائل ، منها : بحث ميثاق التضامن العربي ، ومدى تنفيذه في الدول الاعضاء وتطور العلاقات في الدول العربية وخاصة بين المغرب وسوريا وبين منظمة التحرير الفلسطينية وبين الاردن ، والحملات السورية على العراق . ومن الموضوعات التي عرضت قرارات الامم المتحدة في القضايا العربية واهمية عنصر التضامن العربي فيها .

وقد نظرت اللجنة مذكرة من السيد حسن صبري الخولي ، الممثل الشخصي للسيد الرئيس جمال عبد الناصر بشأن تطور العلاقات بين ايران والجمهورية العراقية . وتم الاتفاق على ان ينقل الممثلون الشخصيون هذا الرأي الى حكوماتهم . كما نظرت مذكرة الجمهورية العراقية في هذا الموضوع.

وابلغ الامين العام للجامعة اللجنة انه قد تم الاتفاق بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة المملكة الاردنية الهاشمية .

وبحثت اللجنة المشروع العربي الموحد لاستثمار مياه نهر الاردن وروافده . كما اقترح ان يعقد مجلس رؤساء الحكومات العربية في ١٤ مارس ١٩٦٦.

٥ – مجلس الوحدة الاقتصادية العربية

عقد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية دورته الثامنة من ١٣ الى ٢٢ فبراير ١٩٦٦ . وقرر المجلس تقصير المدة اللازمة لوضع البطاقة الشخصية الموحدة موضع التنفيذ ، وتطبيق احكام السوق العربية المشتركة على الادخنة الاردنية . وتضمنت قرارات المجلس بالنسبة الى زيادة حجم التبادل التجاري العمل لعقد اجتماع سنوى للتباحث وتبادل المشورة وعقد الصفقات التجارية وتذليل الصعاب امام تنمية التبادل التجاري بين الدول الاعضاء.

كما بحث المجلس مشروع لائحة موظفي الامانة العامة ومشروع اللائحة المالية ومشروع النظام الداخلي للامانة العامة وترشيحات الدول الاعضاء للمناصب الرئيسية للامانة العامة .

٦ – لجنة تعديل ميثاق الجامعة العربية

عقدت لجنة تعديل ميثاق الجامعة العربية عدة اجتماعات خلال شهر فبراير بمقر الامانة العامة للجامعة العربية . وبحثت اللجنة خلال هذه الاجتماعات المشاريع التي قدمتها كل من الجمهورية العربية السورية والجمهورية العراقية والجمهورية الجزائرية لمحاولة التوفيق بين هذه المشروعات واستطلاع راى الحكومات بشأنها . وكان مؤتمر القمة العربي الثالث قد قرر تشكيل هذه اللجنة لتعديل ميثاق الجامعة بما يتلائم وتطور العلاقات العربية ، واعطاء الجامعة حرية اوسع في العمل .

٧ – اللجنة الدائمة للخليج العربي

عقدت اللجنة الدائمة للخليج العربي اجتماعا في ١٢ فبراير وبحثت الاوضاع الراهنة في منطقة الخليج العربي ووسائل تقديم المعونات العربية المقررة . وقررت اللجنة استمرار التعاون والعمل العربي المشترك مع امارات الخليج لتعزيز الروابط الاخوية معها . وبحثت اللجنة مواجهة موقف بريطانيا من معارضة تقديم المعونات العربية الى هذه الامارات وما يتصل بذلك من تشديد الضغط على حكام الامارات لمنعهم من توثيق روابطهم بالجامعة العربية .

٨ – اللجنة الدائمة للاعلام العربي

عقدت اللجنة الدائمة للاعلام العربي دورتها العاشرة بمقر الامانة العامة للجامعة العربية في الفترة من ٥ الى ٩ فبراير . واتخذت توصيات اعلامية كثيرة ، كما انها اعدت مشروع ميزانية جهاز الاعلام في جامعة الدول العربية لعام ١٩٦٦/١٩٦٧ .

٩ – اللجنة الدائمة للشئون الاجتماعية والعمل

عقدت اللجنة الدائمة للشئون الاجتماعية والعمل اجتماعا طارئا بمقر الامانة العامة لجامعة الدول العربية يوم ٢٠ فبراير ١٩٦٦ . وقد قررت اللجنة ارجاء عقد مؤتمر وزراء العمل العرب الى موعد يحدد فيما بعد خلال شهر نوفمبر المقبل.

كما قررت تشكيل الامانة العامة باستطلاع رأى الدول العربية فى استضافة المؤتمر لدى احداها .

١٠ ـ اللجنة الفرعية للارصاد الجوية

عقدت اللجنة الفرعية للارصاد الجويه التابعة لجامعة الدول العربية دورتها الثالثة فى الكويت من ٣٠ نوفمبر الى ١١ ديسمبر .

١١ ـ اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين

اجتمعت اللجنة التنفيذية لمنظمة تحرير فلسطين فى دمشق فى الفترة من ١٣ الى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ وذلك لبحث التطورات الجديدة لقضية فلسطين فى المجالين العربى والدولى وكذلك بحث نتائج المحادثات التى جرت بين السيد احمد الشقيرى رئيس اللجنة ، وبين الحكومة الاردنية حول مطالب المنظمة فى الاردن .

١٢ ـ المؤتمر العربى الافريقى للدفاع الاجتماعى ضد الجريمة

لأول مرة عقد مؤتمر عربى افريقى دعت اليه منظمة الدفاع الاجتماعى ضد الجريمة ، التابعة لجامعة الدول العربية . واستمرت اجتماعات المؤتمر من ٣١ يناير الى ٥ فبراير ١٩٦٦ تم خلالها بحث وسائل الدفاع ضد الجرائم الاقتصادية .

القارة الافريقية

منظمة الوحدة الافريقية

١ ـ روديسيا

اختتم مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية اعماله فى ٤ ديسمبر ١٩٦٥ وقد قرر ان تتولى لجنة الخمسة التى شكلت فى مؤتمر القمة فى اكرا، تنسيق المساعدات العسكرية الافريقية للمناضلين من اجل الحرية فى روديسيا. كما قرر تخصيص ميزانية مستقلة لمساعدة شعبها . ووافق المجلس على اقتراح الجمهورية العربية الذى طالبت فيه بابلاغ مجلس الامن قرار المنظمة الافريقية بشأن مساعدة شعب روديسيا. واوصى المؤتمر ايضا بقطع العلاقات الدبلوماسية بين دول افريقيا وبريطانيا اذا لم تعمل لتصفية حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا قبل ١٥ ديسمبر .

وقد اجتمعت فى اديس ابابا خلال الاسبوع الاخير من فبراير خمس لجان فرعية تابعة لمنظمة الوحدة الافريقية تشترك فيها جميعا : الجمهورية العربية ، وذلك تمهيدا لمؤتمر وزراء الخارجية الذى بدأ اجتماعاته فى ٢٨ فبراير .

٢ ـ مؤتمر وزراء العمل

اجتمع المؤتمر الرابع لوزراء العمل الافريقيين فى اكرا فى الفترة من ٣١ يناير حتى ٤ فبراير ١٩٦٦ . وبحث المؤتمر عددا من الموضوعات من بينها اصرار حكومة البرتغال على اتباع نظام السخرة فى المناطق الافريقية الواقعة تحت ادارتها ، وعلاقة المؤتمر بمنظمة الوحدة الافريقية ، ومشروع توحيد تشريعات العمل فى القارة ، والتعاون بين الدول الافريقية فى مجال الثقافة العمالية.

ومن اهم الموضوعات التى بحثها المؤتمر ، موضوع البطالة وضرورة ربط جهود التنمية بالاساليب الفنية التى تمكن من استخدام الطاقات البشرية ، كما طالب بضرورة اهتمام الدول الافريقية بتحسين مستوى العمالة لمواطنيها وتعاونها على معالجة المشاكل المشتركة .

٣ ـ تعيين سكرتير مساعد لمنظمة الوحدة الافريقية

اعلن رسميا فى ١٦ فبراير ان سالام يولا ، وهو دبلوماسى نيجيرى، قد عين مساعدا للسكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية .

القارة الاوروبية

١ ـ حلف الاطلنطى

صرح بول مارتن ، وزير خارجية كندا ، فى ٨ ديسمبر ١٩٦٥ انه لا يمكن لدول حلف الاطلنطى ان ترفض كلية مقترحات الرئيس الفرنسى دى جول باجراء تغيير شامل فى منظمة الحلف لتكييفها مع الظروف السياسية والعسكرية والاقتصادية ليومنا الحاضر .

وقد افتتح مجلس وزراء الحلف مؤتمره السنوى فى باريس من ١٤

٥٢٨

الى ١٦ ديسمبر ١٩٦٥ وبحث الازمة الفيتنامية ومشكلة اشتراك دول الحلف في وضع الاستراتيجية النووية ، بالاضافة الى بعض المشاكل الدولية الاخرى الهامة ومنها مشكلة روديسيا ومشكلة قبرص .

واستطاع المؤتمر استصدار عدة قرارات ، اهمها : اعادة النظر في ميزانيات الدفاع للدول الاعضاء في الحلف ، ومطالبة الدول الاعضاء بان تتحمل نصيبا اكبر من النفقات العسكرية للحلف لمجابهة الزيادة التي ادخلها الاتحاد السوفييتي على ميزانية دفاعه . كذلك حث المجلس الدولي الاعضاء على الاستعداد لمواجهة الخطر الكبير الذي تشكله الصين خلال السنوات الخمس القادمة بعد حيازتها للقنبلة النووية وتقدمها الكبير في المجالات النووية الاخرى وصناعة الصواريخ . وكان الهدف من هذا القرار حصول الولايات المتحدة على التاييد المعنوي للدول الاعضاء تجاه سياستها في منطقة جنوب شرقي آسيا وخاصة في فيتنام . الا ان وزير خارجية فرنسا رفض التزام هذا القرار وادان صراحة التدخل الامريكي المسلح في فيتنام .

ومن جانب آخر ناقش المؤتمر مشكلة اشراك دول الحلف في وضع الاستراتيجية النووية للحلف ، غير انه تقرر « تاجيل » اشراك المانيا الغربية في وضع هذه الاستراتيجية نظرا الى معارضة فرنسا وبعض الدول الاوروبية الصغيرة .

وقد ابلغت اسبانيا في ٢١ يناير ١٩٦٦ ، حكومات الدول الاعضاء في حلف الاطلنطي انها لن تسمح للطائرات العسكرية لهذه الحكومات بالتحليق فوق اراضيها الى منطقة جبل طارق ومنها نظرا للاخطار والعواقب التي تتعرض لها اسبانيا نتيجة لاستخدام جبل طارق كقاعدة لحلف الاطلنطي .

هذا وقد اجتمع وزراء الدفاع في خمس من دول حلف الاطلنطي (هي الولايات المتحدة وبريطانيا والمانيا الغربية وايطاليا وتركيا) في واشنطون يومي ١٧ و ١٨ فبراير ١٩٦٦ . وهذه الدول اعضاء اللجنة الفرعية للحلف المختصة بالشئون الذرية . اما فرنسا فلا تشترك في هذه المجموعة اذ انها قاطعت المحادثات الذرية اصلا لانها تعارض اي شكل من اشكال التسليح الذري لالمانيا الغربية او اسهامها في الاستراتيجية الذرية للحلف . والمعلوم ان النتائج التي وصلت اليها هذه اللجنة ستعرض على اجتماع مجلس وزراء الحلف الذي سيعقد في بروكسل في اواخر مايو او اوائل يونيو القادم .

٢ ـ مجلس اوربا

اجتمعت اللجنة الوزارية لمجلس اوربا يومي ١٠ و ١١ ديسمبر ١٩٦٥ . واهم موضوع بحثته اللجنة هو ازمة السوق الاوروبية المشتركة . واعربت اللجنة عن املها ان تسوى هذه الازمة ، واوصت بضرورة توثيق التعاون بين السوق المشتركة ومنظمة التجارة الحرة .

٣ ـ الجماعة الاوروبية

السوق الاوروبية

صرحت المصادر الرسمية في ٢٣ ديسمبر ١٩٦٥ بان فرنسا وافقت على حضور مؤتمر وزراء خارجية الدول الاعضاء في السوق الاوروبية المشتركة ، بشرط ان يعقد في مكان غير بروكسل ، وبشرط ان لا يحضر الاجتماع اعضاء اللجنة التنفيذية للسوق وهي اللجنة التي يراسها فالتر هالشتاين ممثل المانيا الغربية . وهذه اول مرة تقرر فرنسا اشتراكها في اجتماعات السوق منذ يوم اول يوليو الماضي عندما قاطعت هذه الاجتماعات بسبب خلافات على السياسة الزراعية للسوق . ووجهة نظر فرنسا هي الا تتصرف اللجنة التنفيذية للسوق ـ سواء في الحاضر او في المستقبل ـ كحكومة عليا لاوربا .

هذا وقد انعقد مجلس وزراء خارجية السوق في لوكسمبورج في الفترة من ١٧ الى ٢٩ يناير الماضي في محاولة لانقاذ السوق من الانهيار . ويتلخص النزاع بين فرنسا والاعضاء الاخرين في مشكلتين اساسيتين هما مشكلة طبيعة اللجنة التنفيذية للسوق ، ومشكلة التصويت وفقا لقاعدة الاغلبية .

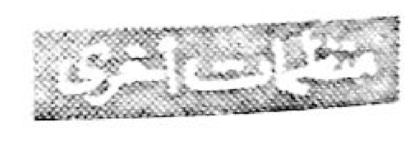
فبالنسبة الى المشكلة الاولى امكن تسويتها عن طريق الوصول الى حل وسط ، وهو ان يستبدل آخرون بفالتر هالشتاين واعوانه .
اما المشكلة الثانية ، وهي مشكلة التصويت فهي اكثر تعقيدا ، اذ اصرت فرنسا على استخدام حق الفيتو في المسائل التي تمس المصلحة القومية . والمعروف ان نظام تصويت الاغلبية بحكم القانون قد بدا تنفيذه من اول يناير الماضي مع بداية المرحلة الثالثة والاخيرة من مراحل الانتقال الى السوق المشتركة الكاملة . وقد رفضت الدول الخمس الاخرى لوجهة نظر فرنسا . هذا وتنتظر السوق الاوروبية المشتركة الان عدة مشكلات خطيرة في حاجة الى حل ، واهمها مشكلة اجراءات تمويل السياسة الزراعية الجماعية ، وكانت هذه المشكلة هي السبب الرسمي لمقاطعة فرنسا لاجتماعات السوق .

٤ ـ المنظمة الاوربية للتجارة الحـــرة

وافقت المنظمة الاوربية للتجارة الحرة فى ٣١ ديسمبر ١٩٦٥ على تخفيض التعريفة الجمركية على بعض المصنوعات المتبادلة بين الدول الاعضاء بنسبة ١٠٪ .

٥ ـ منظمـــة التعـــاون الاقتصادى والتنمية

عقدت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية اجتماعا فى باريس فى ١٢ يناير الماضى ، وكان فى مقـــدمة التقارير التى بحثت فى هذا الاجتماع تقرير يدعو الى انشاء ســـوق اوروبية مشتركة للشئون العلمية .
وقد دعا التقرير دول أوروبا الغربية الى بذل جهود مشتركة فى مجـال الابحاث العلمية لمنافسة الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى .



١ ـ الكومنولث

عقد رؤساء حكومات الكومنولث مؤتمرا فى ١١ يناير ١٩٦٦ دعت الى عقده نيجيريا لبحث أزمة روديسيا .
وقد اشترك فى المؤتمر ٢٠٠ عضو يمثلون ١٩ دولة من بينهم ١١ من رؤساء الحـــكومات ومراقب من استراليا وقد امتنعت عن حضـــور المؤتمر مع غانا وتنزانيا . وكانت جلسة المؤتمر سرية ، ولكن صرحت مصادر المؤتمر ان الاعضاء تناقشوا فى موضوعات جدول الاعمال التى تم الاتفاق عليها وهى :

١ ـ وسائل اسقاط حكومة ايان سميث فى روديسيا الجنوبيـــة فى اسرع وقت .

٢ ـ المستقبل الدســـتورى لروديسيا بما فى ذلك التقدم صوب حكم الاغلبية الافريقية .

٣ ـ مساعدة الكومنولث لزامبيا على أية تدابير انتقامية تتخذها ضدها حكومة سميث فى روديسيا .

وقد طالبت وفود سيلان وزامبيا وسيراليون بضرورة استخدام القوة فورا ضد الحكومة غير الشرعيـــة فى روديسيا الجنوبية . ولكن ويلسون رئيس الحكومة البريطانية اعلن ان العقوبات الاقتصادية يمكن ان تغنى عن التدخل العسكرى لاسقاط حكومة الاقلية البيضاء فى روديسيا . وقالت مصادر المؤتمر ان ماليزيا وباكستان ونيوزيلندا دعت الى الاعتدال .

وقد أصدر المؤتمر بلاغا أعلن فيه ان استخدام القوة ضـــد حكومة روديسـيا البيضاء لا يمكن استبعاده اذا ثبتت ضرورته لاعادة حـــكم القانون والنظام هنـــاك ، وأعلن رؤســـاء حكومات الكومنولث انهم سيجتمعون فى يوليو القادم مرة اخرى اذا لم يتم سحق حكومة ســـميث قبل ذلك .

وقد قاطعت غانا وتنزانيا مؤتمر الكومنولث لمعارضتهمـــا سياســـة بريطانيا تجاه روديســـيا ، وقطعت هاتان الدولتان علاقاتهما الدبلوماسية ببريطانيا .

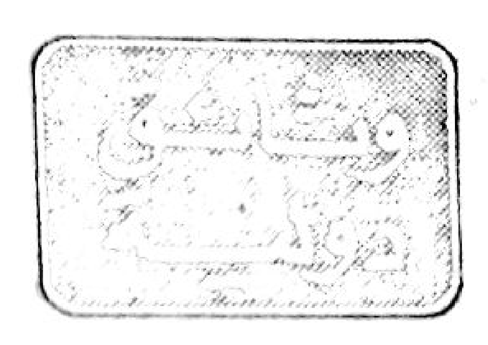
وفى لندن قالت الدوائر المتصلة بوزارة شئون الكومنولث البريطانى ان هذه الرابطة التى تضم ٢٢ دولة اخذت « تترنح » من جراء الضربات المتلاحقة التى اصابتها ، مما دفع البريطانيين الى التساؤل عما اذا كانت هذه الرابطة التى تضم ٧٠٠ مليون نسمة ما بين ابيض واسود وملون ستستطيع الصمود بشكلها الحالى ، ومن المشاكل الصعبة التى تواجه المنظمة وتثير لها المتاعب ، المشكلة العنصرية التى كان الزعماء البريطانيون يتظاهرون بأنهـــا غير موجودة على الاطلاق فى الكومنولث ، وبأن تعدد الاجناس فى المنظمة هو مصدر قوتها . ومن المشاكل المعقدة الاخـــرى التى تؤثر فى مركـــز الكومنولث ، ضعف النفوذ البريطانى والقوة الاقتصادية البريطانية بحيث أصبح استمرار النظـام النقـــدى البريطـــانى العـــالمى ـ منطقـة الاسترلينى ـ مرهونا بحسن نوايا امريكا واصدقائها فى اوروبا .

٢ ـ منظمة الدول المصـــدرة للبترول

عقدت منظمـــة الدول المصـــدرة للبترول مؤتمرها السنوى العـــاشر فى فيينا من ١٤ الى ١٧ ديســـمبر ١٩٦٥ ، وتضمن جدول أعمـــال المؤتمر خطة الانتاج للدول الثمانى المصدرة للبترول الخام التى تستهدف زيادة انتاج البترول بنسبة معتدلة فى دول المنظمة لمواجهة طلب العالم المتزايد عليه . كذلك ناقش المؤتمر خطط مراقبة انتاج البترول لمحاولة وقف الهبوط المستمر فى أسعاره .
وتضم منظمة الدول المصـــدرة للبترول ، العـــراق والكـــويت والسعودية وقطر وليبيـــا وايران واندونيسيا وفنزويلا .

٣ ـ مؤتمر « البجواش »

عقد مؤتمر « البجواش » العلمى الدولى مؤتمره السنوى بأديس ابابا فى أوائل يناير المـــاضى . وأوصى المؤتمر بانشاء هيئة « لوادى النيل » تتكون من الدول الافريقية التى تقع على ضفاف النهر لتكون منظمة تجمع المعلومات والتنسيق بحيث تدفق مياه النهر والمساعدة على زيادة الانتاج الزراعى والصناعى .
ومعروف أن مؤتمر البجواش يضم علماء من جميع العالم وينعقد سنويا منذ ٨ سنين لبحث فى التقدم العلمى فى التطورات المتوقعة ومناقشـــة القضايا العالمية .



وثائق خاصة بتعديل ميثاق الجامعة العربية

ميثاق
جامعة الدول العربية
(٢٢ مارس ١٩٤٥)

تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التي تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على أساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها وآمالها واستجابة للرأى العربى العام فى جميع الاقطار العربية .

مادة (١) :

تتألف جامعة الدول العربية من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق . ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم الى الجامعة ، فاذا رغبت فى الانضمام قدمت طلبا بذلك يودع لدى الامانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

مادة (٢) :

الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خططها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها والنظر بصفة عامة فى شؤون البلاد العربية ومصالحها .

كذلك من اغراضها تعاون الدول المشتركة فيها تعاونا وثيقا بحسب نظم كل دولة منها واحوالها فى الشئون الاتية :

(ا) الشئون الاقتصادية والمالية ويدخل فى ذلك التبادل التجارى والجمارك والعملة وأمور الزراعة والصناعة .

(ب) شئون المواصلات ويدخل فى ذلك السكك الحديدية والطرق والطيران والملاحة والبرق والبريد .

(ج) شئون الثقافة .

(د) شئون الجنسية والجوازات والتأشيرات وتنفيذ الاحكام وتسليم المجرمين .

(هـ) الشئون الاجتماعية .

(و) الشئون الصحية .

مادة (٣) :

يكون للجامعة مجلس يتألف من ممثلى الدول المشتركة فى الجامعة ويكون لكل منها صوت واحد مهما يكن عدد ممثليها .

وتكون مهمته القيام على تحقيق اغراض الجامعة ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول المشتركة فيها من اتفاقات فى الشئون المشار اليها فى المادة السابقة وفى غيرها .

ويدخل فى مهمة المجلس كذلك تقرير وسائل التعاون مع الهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الامن والسلام ولتنظيم العلاقات الاقتصادية والاجتماعية .

مادة (٤) :

تؤلف لكل من الشئون المبينة فى المادة الثانية لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة فى الجامعة وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

ويجوز أن يشترك فى اللجان المتقدم ذكرها أعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى ، ويحدد المجلس الاحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

مادة (٥) :

لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين أو أكثر من دول الجامعة فاذا نشب خلاف لا يتعلق باستقلال الدولة أو سيادتها أو سلامة أراضيها ولجأ المتنازعون الى المجلس لفض هذا الخلاف كان قراره عندئذ نافذا وملزما وفى هذه الحالة لا يكون للدول التى وقع بينها الخلاف الاشتراك فى مداولات المجلس وقراراته ويتوسط المجلس فى الخلاف الذى يخشى منه وقوع حرب بين دولة من دول الجامعة وبين أية دولة اخرى من دول الجامعة أو غيرها للتوفيق بينهما وتصدر قرارات التحكيم الخاصة بالتوسط بأغلبية الاراء .

مادة (٦) :

اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من أعضاء الجامعة أو خشى وقوعه فللدولة المعتدى عليها أو المهددة بالاعتداء ان تطلب دعوة المجلس للانعقاد فورا . ويقرر المجلس التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء ويصدر القرار بالاجماع فاذا كان

الاعتداء من احدى دول الجامعة لايدخل فى حساب الاجماع رأى الدولة المعتدية .

واذا وقع الاعتداء بحيث يجعل حكومة الدولة المعتدى عليها عاجزة عن الاتصال بالمجلس فلممثل تلك الدولة فيه أن يطلب انعقاده للغاية المبينة فى الفقرة السابقة واذا تعذر على الممثل الاتصال بمجلس الجامعة حق لاى دولة من اعضائها أن تطلب انعقاده .

مادة (٧) :

ما يقرره المجلس بالاجماع يكون ملزما لجميع الدول المشتركة فى الجامعة وما يقرره المجلس بالاكثرية يكون ملزما لمن يقبله . وفى الحالتين تنفذ قرارات المجلس فى كل دولة وفقا لنظمها الاساسية .

مادة (٨) :

تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها .

مادة (٩) :

لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض والمعاهدات والاتفاقات التى سبق أن عقدتها أو التى تعقدها فيما بعد دولة من دول الجامعة مع اية دولة أخرى لاتلزم ولا تقيد الاعضاء الاخرين .

مادة (١٠) :

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة ان يجتمع فى اى مكان آخر يعينه .

مادة (١١) :

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرتين فى العام فى كل من شهرى مارس وسبتمبر وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة (١٢) :

يكون للجامعة أمانة عامة دائمة تتألف من أمين عام وأمناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين .

ويعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى دول الجامعة الامين العام ، ويعين الامين بموافقة المجلس الامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة .

ويضع مجلس الجامعة نظاما داخليا لاعمال الامانة العامة وشئون الموظفين ويكون الامين العام فى درجة سفير والامناء المساعدون فى درجة وزراء مفوضين ويعين فى ملحق لهذا الميثاق اول أمين عام للجامعة .

مادة (١٣) :

يعد الامين العام مشروع ميزانية الجامعة ويعرضها على المجلس للموافقة عليه قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة فى النفقات ويجوز أن يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

مادة (١٤) :

يتمتع اعضاء مجلس الجامعة واعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم فى النظام الداخلى بالامتيازات وبالحصانة الدبلوماسية أثناء قيامهم بعملهم . وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة .

مادة (١٥) :

ينعقد المجلس للمرة الاولى بدعوة من رئيس الحكومة المصرية وبعد ذلك بدعوة من الامين العام ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس فى كل انعقاد عادى .

مادة (١٦) :

فيما عدا الاحوال المنصوص عليها فى هذا الميثاق يكتفى بأغلبية الاراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة فى الشئون الاتية :

(ا) شئون الموظفين (ب) اقرار ميزانية الجامعة (ج) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والامانة العامة (د) تقرير فض ادوار الاجتماع .

مادة (١٧) :

تودع الدول المشتركة فى الجامعة الامانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها او تعقدها مع اية دولة أخرى من دول الجامعة او غيرها .

مادة (١٨) :

اذا رات احدى دول الجامعة ان تنسحب منها ابلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة أن يعتبر اية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق منفصلة عن الجامعة وذلك بقرار يصدره باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها .

مادة (١٩) :

يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق ولانشاء محكمة عدل عربية ولتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الامن والسلام . ولا يبت فى التعديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب وللدولة التى لاتقبل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة (٢٠) :

يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الاساسية المرعية فى كل من الدول المتعاقدة ، وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة ويصبح الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الامين العام وثائق التصديق من اربع دول .

الملحق الخاص بفلسطين

منذ نهاية الحرب العظمى الماضية سقطت عن البلاد العربية المنسلخة من الدولة العثمانية ومنها فلسطين ولاية تلك الدولة واصبحت مستقلة بنفسها غير تابعة لاية دولة اخرى واعلنت معاهدة لوزان ان امرها لاصحاب الشأن فيها واذا لم تكن قد مكنت من تولى امورها فان ميثاق العصبة فى سنة ١٩١٩ لم يقرر النظام الذى وضعه لها الا على اساس الاعتراف باستقلالها فوجودها واستقلالها الدولى من الناحية الشرعية أمر لا شك فيه ، كما انه لاشك فى استقلال البلاد العربية الاخرى واذا كانت المظاهر الخارجية لذلك الاستقلال ظلت محجوبة لاسباب قاهرة فلا يسوغ ان يكون ذلك حائلا دون اشتراكها فى اعمال مجلس الجامعة .

ولذلك ترى الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية انه نظرا لظروف فلسطين الخاصة والى أن يتمتع هذا القطر بممارسة استقلاله فعلا يتولى مجلس الجامعة امر اختيار مندوب عربى من فلسطين للاشتراك فى اعماله .

الملحق الخاص بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة فى مجلس الجامعة

نظرا لان الدول المشتركة فى الجامعة ستباشر فى مجلسها وفى لجانها شئونا يعود خيرها واثرها على العالم العربى كله ، ولان امانى البلاد العربية غير المشتركة فى المجلس ينبغى له ان يرعاها وان يعمل على تحقيقها .

فان الدول الموقعة على ميثاق الجامعة العربية يعنيها بوجه خاص ان توصى مجلس الجامعة عند النظر فى اشتراك تلك البلاد فى اللجان المشار اليها فى الميثاق بأن يذهب فى التعاون معها الى أبعد مدى مستطاع وفيما عدا ذلك بالا يدخر جهدا لتعرف حاجاتها وتفهم امانيها وآمالها وبأن يعمل بعد ذلك على صلاح احوالها وتأمين مستقبلها بكل ما تهيؤه الوسائل السياسية من اسباب .

ملحق خاص
بتعيين الامين العام للجامعة

اتفقت الدول الموقعة على هذا الميثاق على تعيين سعادة عبدالرحمن عزام بك امينا عاما لجامعة الدول العربية .

ويكون تعيينه لمدة سنتين، ويحدد مجلس الجامعة فيما بعد النظام المستقبل للامانة العامة .

مشروع اللجنة المختصة بتعديل ميثاق الجامعة العربية (١٩٦١)

تثبيتا للعلاقات الوثيقة والروابط العديدة التى تربط بين الدول العربية وحرصا على دعم هذه الروابط وتوطيدها على اساس احترام استقلال تلك الدول وسيادتها وتوجيها لجهودها الى ما فيه خير البلاد العربية قاطبة وصلاح احوالها وتأمين مستقبلها وتحقيق امانيها ولآمالها واستجابة للراى العربى العام فى جميع الاقطار العربية ومساهمة منها فى حفظ السلم والامن الدوليين وعلى تعزيز احترام حقوق الانسان والحريات الاساسية للناس جميعا .

مادة (١) :

جامعة الدول العربية منظمة اقليمية عربية .

مادة (٢) :

١ — تتألف جامعة الدول العربية من الدول الموقعة على هذا الميثاق.

٢ — لكل دولة عربية مستقلة تقبل الالتزامات المنصوص عليها فى هذا الميثاق وترغب فى الانضمام الى الجامعة ان تودع لدى الامانة العامة طلبا بذلك وتصبح عضوا فى الجامعة بمجرد عرضه على المجلس فى اول اجتماع له يعقد بعد تقدم الطلب .

٣ — يجوز لمجلس الجامعة ان يقبل اشتراك البلاد العربية الاخرى فى اعمال اجهزة الجامعة بصفة عضو مراقب وذلك وفقا لما هو منصوص عليه فى هذا الميثاق .

مادة (٣) :

تعمل جامعة الدول العربية على صيانة أمن وسلامة واستقلال الدول الاعضاء وتنسيق جهودها لتحقيق أهدافها المشتركة وعلى توثيق وتعزيز التعاون بين الدول الاعضاء فى الشؤون السياسية والعسكرية والاقتصادية والمالية والاجتماعية والصحية والثقافية والقانونية والفنية والادارية وشئون المواصلات والاعلام واحترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ومجالات التعاون الاخرى حسب ما يقرره مجلس الجامعة ،

كما تهتم الجامعة بصفة عامة بشئون البلاد العربية الاخرى وتحقيق استقلالها .

مادة (٤) :

تتألف الجامعة من الاجهزة التالية :

١ — مجلس الجامعة .
٢ — مجلس الدفاع المشترك .
٣ — المجلس الاقتصادى .
٤ — اللجان الدائمة .
٥ — محكمة العدل العربية .
٦ — الامانة العامة .
٧ — الاجهزة الاخرى التى يقرر مجلس الجامعة انشائها بأغلبية ثلثى الاعضاء توزع مؤسسات الجامعة وهيئاتها على بلاد الدول الاعضاء على ان يؤخذ بمبدأ اللامركزية فى التوزيع .

مادة (٥) :

١ — يتألف مجلس الجامعة من ممثلى الدول الاعضاء ويكون لكل منها صوت واحد ويجوز ان يشترك فى المجلس ممثلون من البلاد العربية الاخرى دون أن يكون لهم حق التصويت ويحدد المجلس الاحوال التى يجوز فيها اشتراك أولئك الممثلين وقواعد التمثيل .

٢ — يختص المجلس بتحقيق أغراض الجامعة وفق ما هو منصوص عليه فى هذا الميثاق ومراعاة تنفيذ ما تبرمه الدول الاعضاء من اتفاقات فى الشئون المشار اليها فى المادة الثالثة من هذا الميثاق كما يختص بتقرير وتنظيم وسائل التعاون مع منظمة الامم المتحدة والمنظمات المتفرعة عنها ويعقد الاتفاقات معها بغية تحقيق اغراض الجامعة .

ويختص المجلس كذلك بوضع الانظمة الداخلية لاجهزة الجامعة واقرار ميزانياتها ووضع نظام موظفيها ويقرر فض ادوار الاجتماع.

مادة (٦) :

١ — تتألف اللجنة السياسية من وزراء خارجية الدول الاعضاء وهى تعمل كلجنة فرعية اثناء انعقاد مجلس الجامعة وتقوم فيما بين ادوار الانعقاد بتنسيق العمل السياسى على أن لا يمس هذا التنسيق قرارات المجلس.

٢ — فى حالة تعذر حضور وزراء الخارجية تقوم بمهام اللجنة السياسية لجنة الشئون السياسية المؤلفة من رؤساء وفود الدول الاعضاء لمجلس الجامعة .

مادة (٧) :

١ — تؤلف لجنة فنية دائمة لكل من الشئون :

(ا) الاقتصادية (ب) الادارية والمالية (ج) المواصلات (د) الثقافية (هـ) القانونية (و) الاجتماعية (ز) الصحية (ح) الاعلام .

على أن تمثل فيها كافة الدول الاعضاء . ويجوز ان يشترك فيها اعضاء يمثلون البلاد العربية الاخرى ويحدد المجلس الاحوال التى يجوز

فيها اشتراك اولئك الممثلين وقواعد التمثيل . وتتولى هذه اللجان وضع قواعد التعاون ومداه وصياغتها فى شكل مشروعات اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على حكومات الدول الاعضاء .

٢ — للمجلس أن يقرر باغلبية ثلثى الدول الاعضاء تأليف لجان اخرى غير التى نص عليها فى الفقرة السابقة لغرض تحقيق اغراض هذا الميثاق او الغائها .

مادة (٨) :

تنشأ محكمة عدل عربية طبقا للنظام الخاص الملحق بهذا الميثاق وتكون الاداة القضائية للجامعة وتختص المحكمة بالنظر فى الخلافات القانونية التى قد تنشأ بين الدول الاعضاء ولها ان تصدر فتاوى واستشارات قانونية فيما يطلب اليها من قبل مجلس الجامعة أو الدول الاعضاء .

مادة (٩) :

نفس النص الوارد بالمادة (٥) فى الميثاق الحالى .

مادة (١٠) :

١ — اذا وقع اعتداء من دولة على دولة من اعضاء الجامعة أو خشى وقوعه ينعقد المجلس فورا بناء على طلب الدولة المعتدى عليها او المهددة بالاعتداء او اية دولة من اعضاء الجامعة أو الامين العام ويقرر المجلس بأغلبية ثلثى الدول الاعضاء (على أن يمنع من كان طرفا فى النزاع عن التصويت ان كان النزاع بين دول الجامعة) — التدابير اللازمة لدفع هذا الاعتداء بما فى ذلك :

(أ) سحب الممثلين الدبلوماسيين من الدولة المعتدية او التى يخشى منها ان تقوم باعتداء .

(ب) قطع العلاقات الدبلوماسية معها .

(ج) ايقاف كافة وسائل المواصلات معها وقفا حرفيا جزئيا او كليا .

(د) ايقاف الصلات الاقتصادية معها وقفا جزئيا او كليا .

(هـ) اتخاذ التدابير الدفاعية اللازمة ضد المعتدى .

٢ — تقدم الدول الاعضاء ما فى وسعها من عون للجامعة فى اى عمل تتخذه وفق الفقرة السابقة وتمتنع من مساعدة اية دولة تتخذ الجامعة ازائها عملا من اعمال المنع أو القمع .

مادة (١١) :

نفس النص الوارد بالمادة (٧) فى الميثاق الحالى .

مادة (١٢) :

١ — تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها .

٢ — وتتعهد كذلك بأن لا تقوم بكل ما من شأنه ان يعتبر تدخلا مباشرا او غير مباشر فى الشئون الداخلية لتلك الدول وبأن تتجنب كل ما يسيء الى تعزيز اواصر المودة والاخاء والتضامن بينها .

مادة (١٣) :

نفس النص الوارد بالمادة (٩) فى الميثاق الحالى .

مادة (١٤) :

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية وينعقد مجلس الجامعة (دوريا) فى بلاد الدول الاعضاء حسب الحروف الابجدية وبموافقة الدول المعنية .

مادة (١٥) :

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرة فى العام فى شهر نيسان (ابريل) وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولتين من دول الجامعة .

مادة (١٦) :

١ — يكون للجامعة امانة عامة دائمة تتألف من امين عام وامناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين على ان يراعى فى اختيارهم علاوة على الكفاءة والنزاهة اعتبارات التوزيع بين الدول الاعضاء .

٢ — يعين مجلس الجامعة بأكثرية ثلثى الدول الاعضاء الامين العام ويعين الامين العام بموافقة المجلس الامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى الجامعة .

٣ — تبين اوضاع الامين العام والامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين فى نظام داخلى ، وضع لهذه الغاية .

مادة (١٧) :

نفس النص الوارد بالمادة (١٣) فى الميثاق الحالى .

مادة (١٨) :

نفس النص الواردة بالمادة (١٤) فى الميثاق الحالى .

مادة (١٩) :

ينعقد المجلس بدعوة من الامين العام ويتناوب ممثلو دول الجامعة رئاسة المجلس فى كل انعقاد عادى .

مادة (٢٠) :

نفس النص الوارد بالمادة (١٦) فى الميثاق الحالى .

مادة (٢١) :

نفس النص الوارد بالمادة (١٧) فى الميثاق الحالى .

مادة (٢٢) :

نفس النص الوارد بالمادة (١٨) فى الميثاق الحالى .

مادة (٢٣) :

يجوز لمجلس الجامعة بموافقة ثلثى الدول الاعضاء تعديل هذا الميثاق وعلى الخصوص لجعل الروابط بينها امتن وأوثق وتنظيم صلات الجامعة بالهيئات الدولية التى قد تنشأ فى المستقبل لكفالة الامن والسلام ولايبت فى التعديل الا فى دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب .

وللدولة التى لا تقبل التعديل أن تنسحب عند تنفيذه دون التقيد بأحكام المادة السابقة .

مادة (٢٤) :

نفس النص الوارد بالمادة (٢٠) فى الميثاق الحالى .

الملحق الخاص
بفلسطين

يبقى بدون تعديل كما ورد فى الميثاق الحالى .

الملحق الخاص
بالتعاون مع الدول العربية غير المشتركة
فى مجلس الجامعة

يبقى بدون تعديل كما ورد فى الميثاق الحالى .

المشروع الجزائرى العراقى السورى لتعديل ميثاق الجامعة العربية

اولا — المقدمة :

نحن رؤساء الدول العربية ،

تعبيرا عن التطورات التى جدت فى الوطن العربى ، واستجابة لمتطلبات الامة العربية ، ورغبـة فى تطوير التعاون والتضامن بين الدول العربية الشقيقة ، وايمانا بوحـدة الامة العربية النابعة بالدرجة الاولى من وحدة اللغـة والتاريخ والمصير ، وتعبيرا عن عزم الشعوب العربية على اقامة مجتمع حر يجسم حريتها وتضامنها ويعمل على تحقيق وحدتها، وشعورا بمسؤولياتنـا فى توجيـه جهودنا والموارد الطبيعية والبشرية فى اطارنا نحو التقدم الشـامل للشعوب العربية كلهـا ، وتاكيدا لعزمنا على دعم الروابط والعلاقات الوثيقة بين دولنا ، واستجابة لامانى شعوبنا .. وتكريسا لخدمة اهدافنا المشتركة ، ورغبة فى تحويل هـذا العزم الى قوة فعالة فى سبيل التقدم الانسانى ومساهمة فى ارساء قواعد السلم العالمى والامن الدولى والحفاظ عليهما تحقيقا لمقاصد الامم المتحدة ، ومبادئها .

المادة الاولى : (على اصلها)

تتألف جامعة الدول العربيـة من الدول العربية المستقلة الموقعة على هذا الميثاق .

ولكل دولة عربية مستقلة الحق فى أن تنضم الى الجامعة العربية ، فاذا رغبت فى الانضمام ... طلبا بذلك يودع لدى الامانة العامة الدائمة ويعرض على المجلس فى اول اجتماع يعقد بعد تقديم الطلب .

المادة الثانية :

تعمل جامعة الدول العربية على :

١ — صيانة امن الدول الاعضاء واستقلالها وتحرير فلسطين وسائر البلاد العربية غير المستقلة، وتصفية الاستعمار .

٢ — تعزيز العلاقات بين الدول الاعضـاء فى الميـادين السـياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها ، وتنسيق سياستها الداخلية والخارجية ، وتطوير التعاون بينها تمهيدا للوحدة العربية الشاملة .

٣ — توجيه الموارد الطبيعية فى الوطن العربى لمـا فيـه خير الامة العربية جمعاء .

٤ — تشجيع المشاركة الشعبية فى أعمال الجامعة ، واللقـاءات بين المنظمات والهيئات العربية .

٥ — دعم السلام العالمى والتعاون الدولى على قواعد الحرية والعدل والمساواة بين جميـع الامم ووفق مبادىء عدم الانحياز وفى مقدمتهـا عدم الاشتراك فى الاحلاف .

المادة الثالثة :

١ — يكون للجامعة مجلس يتألف من وزراء خارجية الدول الاعضاء ويكون لكل منها صوت واحد . ويجوز أن يشترك فى المجلس ممثلون من البلاد العربيـة الاخرى بالطريقـة والشـكل اللذين يحددهمـا مجلس الجامعة .

٢ — يختص المجلس بتحـقيق أغراض الجامعة وفق ماهو منصوص عليه فى هذا الميثاق والاشراف على تنفيذ ما يبرم فى نطاق الجامعة من اتفاقات . كما يختص بتقرير وتنظيم وسائل التعاون مع المنظمات الدولية والاقليمية وعقـد الاتفاقات معهـا لتحقيق اغراض الجامعة .

٣ — يختص المجلس كذلك بوضع الانظمة الداخلية لاجهزة الجامعـة واقرار ميزانيتها ووضع نظام موظفيها

٤ — للمجلس أن يوصى بعـقد اجتماعات له على مستوى رؤسـاء الدول او رؤساء الحكومات .

٥ — للمجلس ان يؤلف اللجـان والاجهزة التى يراها ضرورية لتحقيق أهداف الجامعة .

٦ — تصـدر قـرارات المجلس والاجهزة واللجان التى ينشئها باغلبية ثلثى الدول أعضـائها فيما عدا الاحوال التى ينص فيها على خلاف ذلك ، وتكون القرارات ملزمة لجميع الدول الاعضاء وتنفذ فى كل دولة وفقا لنظامها الاساسية .

المادة الرابعة :

لا يجوز الالتجاء الى القوة لفض المنازعات بين دولتين او اكثر من الدول الاعضاء .

وتتعهد الدول الاعضاء باللجوء الى لجنة الوساطة والتوفيق والتحكيم التى تنشأ لهذا الغرض وفقا لما يقرره مجلس الجامعة .

وتنظر هذه اللجنة فى اى خلاف ينشأ بين دولتين او اكثر من دول الجامعة وذلك بطلب من احدى الدول المتنازعة او غيرها من الدول الاعضاء أو بناء على طلب الامين العام .

فاذا تعذر حسم الخلاف عرض الموضوع على محكمة العدل العربية المنصوص عليها فى المادة التاسعة عشرة من هذا الميثاق .

المادة الخامسة :

يجتمع المجلس فورا بناء على طلب احدى الدول الاعضاء أو الامين العام ليبت فى وقوع اعتداء بين دولتين او أكثر من الدول الاعضاء او خشية وقوعه ، ويقرر التدابير اللازمة لدفع العـدوان أو منع وقوعه حسـبما تقتضيـه الحـالة . وليس للدول المتنازعة أن تشترك فى التصويت .

المادة السادسة :

تعتبر معاهـدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى المعقودة بين دول الجامعة العربية جزءا لا يتجزأ من هذا الميثاق .

المادة السابعة : (على اصلها : المادة الثامنة)

تحترم كل دولة من الدول المشتركة فى الجامعة نظام الحكم القائم فى دول الجامعة الاخرى وتعتبره حقـا من حقوق تلك الدول وتتعهد بأن لا تقوم بعمل يرمى الى تغيير ذلك النظام فيها .

المادة الثامنة :

لدول الجامعة العربية الراغبـة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه هذا الميثاق ، أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء لتحقيق هذه الاغراض .

وليس الدول الاعضاء ان تلتزم بأية معاهـدة أو اتفاقيـة تتعارض

واحكام هذا الميثاق واغراضه ، وعند التعارض فالعبرة بالالتزامات المترتبة على هذا الميثاق .

المادة التاسعة : (على اصلها : العاشرة)

تكون القاهرة المقر الدائم لجامعة الدول العربية ولمجلس الجامعة أن يجتمع في اى مكان آخر يعينه .

المادة العاشرة :

ينعقد مجلس الجامعة انعقادا عاديا مرة واحدة في العام .

وينعقد بصفة غير عادية كلما دعت الحاجة الى ذلك بناء على طلب دولة واحدة او الامين العام وموافقة اغلبية الدول الاعضاء .

المادة الحادية عشرة :

١ — يكون للجامعة امانة عامة تتألف من امين عام وامناء مساعدين وعدد كاف من الموظفين . ويراعى اختيارهم علاوة على الكفاءة والنزاهة اقصى ما يستطاع من اعتبارات التوزيع بين الدول الاعضاء ، على ان لا يؤثر ذلك على سير العمل فيها .

٢ — يعين مجلس الجامعة الامين العام لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد مرة واحده . ويعين الامين العام بموافقة المجلس الامناء المساعدين والموظفين الرئيسيين في الجامعة . وليس للامين العام ولا للامناء المساعدين ولا للموظفين ان يطلبوا او يتلقوا تعليمات من اية حكومة و سلطة خارجة عن الجامعة . وعليهم أن يقوموا بتادية واجباتهم بوصفهم موظفين مسئولين امام الجامعة وحدها .

٣ — تتعهد الدول الاعضاء باحترام صفة موظفى الجامعة هذه وان لا تسعى للتأثير عليهم عند اضطلاعهم بمسئولياتهم .

٤ — يؤدى الامين العام والامناء المساعدين قسما بالولاء للجامعة امام المجلس ويؤدى بقية الموظفين قسما مماثلا امام الامين العام .

٥ — يضع المجلس نظاما داخليا لاعمال الامانة العامة وشئون الموظفين .

المادة الثانية عشرة :

الامين العام هو الموظف الادارى للجامعة ويتولى مهامه بصفته هذه . كما يقوم بالاعمال التى تعهد اليه بموجب هذا الميثاق .

ومن واجباته :

١ — اعداد مشروع ميزانية الجامعة بصورة تفصيلية ، وعرضها على المجلس لمناقشتها واقرارها قبل بدء كل سنة مالية .

ويحدد المجلس نصيب كل دولة من دول الجامعة في النفقات . ويجوز ان يعيد النظر فيه عند الاقتضاء .

٢ — اعداد تقرير سنوى عن نشاط الجامعة وسير الاعمال فيها وعرضه على المجلس للنظر فيه .

٣ — اعداد التقارير اللازمة عن القضايا والمهام التى يكلفه بها المجلس .

٤ — ابلاغ الدول الاعضاء بموعد انعقاد دورات المجلس .

٥ — القيام بما يعهده المجلس اليه من مهام .

المادة الثالثة عشرة :

تؤلف لجنة خاصة للشئون الادارية والمالية يضع مجلس الجامعة نظامها الداخلى وطريقة تأليفها .

المادة الرابعة عشرة : (على أصلها)

يتمتع اعضاء مجلس الجامعة واعضاء لجانها وموظفوها الذين ينص عليهم في النظام الداخلى بالامتيازات والحصانات الدبلوماسية اثناء قيامهم بعملهم .

وتكون مصونة حرمة المبانى التى تشغلها هيئات الجامعة .

المادة الخامسة عشرة :

يتناوب ممثلو دول الجامعة رياسة المجلس في كل انعقاد عادى .

المادة السادسة عشرة : (على اصلها)

فيما عدا الاحوال المنصوص عليها في هذا الميثاق يكتفى باغلبية الاراء لاتخاذ المجلس قرارات نافذة في الشئون الاتية :

(ا) شئون الموظفين (ب) اقرار ميزانية الجامعة (ج) وضع نظام داخلى لكل من المجلس واللجان والامانة العامة (د) تقرير فض ادوار الاجتماع .

المادة السابعة عشرة :

تودع الدول المشتركة في الجامعة الامانة العامة نسخا من جميع المعاهدات والاتفاقات التى عقدتها أو تعقدها مع اية دولة أخرى من دول الجامعة او غيرها .

وليس للدولة التى لم تودع وفقا للفقرة السابقة نسخة من احدى المعاهدات او الاتفاقات التى عقدتها ان تتمسك بها امام اية هيئة من هيئات الجامعة .

المادة الثامنة عشرة :

اذا رات احدى دول الجامعة ان تنسحب منها ابلغت المجلس عزمها على الانسحاب قبل تنفيذه بسنة .

ولمجلس الجامعة ان يوقف عضوية اية دولة لا تقوم بواجبات هذا الميثاق للمدة والحدود التى يراها .

واذا تمادت في ذلك واخلت بالميثاق اخلالا جوهريا ، فللمجلس ان يعتبرها منفصلة عن الجامعة . وذلك بقرار يصدره في الحالتين باجماع الدول عدا الدولة المشار اليها .

المادة التاسعة عشرة :

تنشأ محكمة عدل عربية طبقا لنظام خاص يضعه مجلس الجامعة وتكون الاداة القضائية للجامعة .

وتختص المحكمة بالنظر في الخلافات القانونية التى قد تنشأ بين الدول الاعضاء .

وللمحكمة أن تصدر فتاوى واستشارات قانونية فيما يطلب اليها من قبل مجلس الجامعة او الدول الاعضاء .

المادة العشرون :

يجوز بموافقة ثلثى دول الجامعة تعديل هذا الميثاق لجعل الروابط بينها أمتن وأوثق .

ولا يبت في التعديل الا في دور الانعقاد التالى للدور الذى يقدم فيه الطلب .

المادة الحادية والعشرون : (على أصلها : المادة العشرون)

يصدق على هذا الميثاق وملاحقه وفقا للنظم الاساسية المرعية في كل من الدول المتعاقدة .

وتودع وثائق التصديق لدى الامانة العامة ويصبح الميثاق نافذا قبل من صدق عليه بعد انقضاء خمسة عشر يوما من تاريخ استلام الامين العام وثائق التصديق من أربع دول .

معاهدة الصداقة والتعاون والمساعدات المتبادلة بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية منغوليا الشعبية

ان مجلس رئاسة السوفييت الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية ومجلس رئاسة خورال (مجلس) شعب جمهورية منغوليا الشعبية العظيم .

اذ يؤكدان اخلاص الشعبين السوفييتي والمنغولي للاهداف والمبادىء الواردة في معاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية منغوليا الشعبية ، واتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي بين حكومة اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وحكومة جمهورية منغوليا الشعبية ، المبرمتين في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ .

واذ يعبران عن رغبة شعبي الدولتين الصادقة في الاستمرار على انماء وتدعيم اواصر صداقتهما التقليدية التي لا تنفصم عراها ، وعلاقات التعاون الشامل الوثيق والمساعدة الودية المتبادلة ، القائمة بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية منغوليا الشعبية على اساس مبادىء الاشتراكية الدولية .

واذا يثقان تماما بان انماء العلاقات بين الدولتين يتمشى مع المصالح الحيوية للشعبين السوفيتي والمنغولي وكذلك مع مصالح الجماعة الدولية الاشتراكية.

واذ يعقدان العزم على الاسهام بشتى الوسائل الممكنة في المحافظة على سلامة وأمن الشعوب في آسيا والعالم وتدعيمها .

واذ ياخذان في الاعتبار ان مدة العمل بمعاهدة الصداقة والمساعدة المتبادلة ، واتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي المبرمتين في ٢٧ فبراير سنة ١٩٤٦ اللتين قامتا بدور تاريخي في انماء علاقات الصداقة الابدية والتعاون الودي بين الدولتين بصفة مستمرة ، قد اوشكت على الانتهاء ، وان هناك حاجة الى تجديدهما مع مراعاة الخبرة المثمرة التي اكتسبت في تطور العلاقات السياسية والاقتصادية والثقافية بين اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية منغوليا الشعبية ، والتغيرات التي طرات على آسيا وسائر انحاء العالم .

قد قررا ابرام المعاهدة الحالية، ولهذه الغاية عينا كممثلين :

عن مجلس رئاسة السوفيت الاعلى لاتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية : ليونيد اليتشي بريزنيف .

وعن مجلس رئاسة خورال شعب جمهورية منغوليا الشعبية العظيم : يومبادجين تسيدنبال .

وبعد تبادل وثائق تفويضهما ، وقد وجدت صحيحة ومستوفاه الشكل ، اتفقا على ما يلي :

المادة الاولى

يواصل الطرفان الساميان المتعاقدان تدعيم اواصر الصداقة التقليدية بين شعبي اتحاد الجمهوريات السوفيتية الاشتراكية وجمهورية منغوليا الشعبية التي لا تنفصم عراها ، وانماء التعاون الشامل والمساعدة الودية المتبادلة بين الدولتين على اساس مبادىء الاشتراكية الدولية .

المادة الثانية

يستمر الطرفان الساميان المتعاقدان على انماء توسيع التعاون الاقتصادي والعلمي والفني بين الدولتين عملا بمبادىء المساعدة الودية المتبادلة والمنفعة المتبادلة ، وذلك على اساس متكافىء ، وايضا

٥٣٨
في اطار التعاون المتعدد الاطراف بين الدول الاشتراكية ، بما في ذلك مجلس التعاون الاقتصادى المتبادل (الكوميكون) .

المادة الثالثة

يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان انماء العلاقات الثقافية بين الدولتين بلا انحراف عن طريق توسيع نطاق التعاون المتبادل في مجالات التعليم والصحة العامة والعلوم والاداب والفنون والصحافة والاذاعة والتلفزيون وكذلك الرياضة البدنية .

المادة الرابعة

المعاهدات والاتفاقيات الخاصة بموضوعات محددة التى تبرم بين الحكومتين أو بين الاجهزة والمنظمات المماثلة التابعة للطرفين يتم عقدها على اساس هذه المعاهدة وتنفيذا لها .

المادة الخامسة

يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان تقديم المساعدة المتبادلة لتامين الطاقات الدفاعية للدولتين عملا بمهمة التعزيز المستمر للطاقة الدفاعية للجماعة الاشتراكية . ويلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان تبادل المشورة في جميع المشاكل الدولية التى تمس مصالح الدولتين أو مقاصد السلام والتعاون الدوليين ، كما يلتزمان — عملا بروح العلاقة الطيبة بينهما وبميثاق الامم المتحدة — اتخاذ جميع التدابير اللازمة ، بما في ذلك التدابير العسكرية ، لضمان أمن واستقلال وسلامة أراضى الدولتين .

المادة السادسة

يواصل الطرفان الساميان المتعاقدان بذل مجهوداتهما للمحافظة على السلام والامن الدوليين للشعوب وتدعيمه ، والوصول الى اتفاق لنزع السلاح نزعا عاما وشاملا ، وتصفية الاستعمار بجميع صوره ومظاهره تصفية تامة . ويؤكد الطرفان الساميان المتعاقدان استعدادهما للأسهام — بروح من التعاون الصادق — في جميع التدابير والمساعى الدولية التى تهدف الى تحقيق هذه الغايات السامية .

المادة السابعة

يلتزم الطرفان الساميان المتعاقدان أتباع سياسة ثابتة قوامها المحافظة على علاقات الود والتعاون بين الدول الاسيوية وتدعيمها ، كما يلتزمان العمل سويا من أجل ابعاد وازالة تهديد العدوان الاستعمارى في هذا الجزء من العالم .

المادة الثامنة

لا تؤثر هذه المعاهدة في الالتزامات التى ارتبط بها الطرفان بمقتضى الاتفاقات الثنائية والمتعددة الاطراف الجارى العمل بها .

المادة التاسعة

تخضع هذه المعاهدة للتصديق وتصبح نافذة المفعول يوم تبادل وثائق التصديق الذى سيتم في موسكو في أقرب وقت ممكن .

المادة العاشرة

تسرى هذه المعاهدة لمدة عشرين عاما وتتجدد تلقائيا لمدة عشر سنوات أخرى وهكذا ، ما لم يعلن أحد الطرفين الساميين المتعاقدين رغبته في انهاء العمل بها عن طريق ابلاغ الطرف الاخر بذلك قبل ميعاد انقضاء فترة سريان المعاهدة باثنى عشر شهرا .

حررت في أولان باتور يوم ١٥ يناير سنة ١٩٦٦ من نسختين ، كل منهما بالروسية والمنغولية ولكلتا اللغتين حجية واحدة .

(توقيعات)

اتفاق طشقند بين الهند وباكستان

ان رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان وقد اجتمعا في طشقند واستقر رأيهما على تحسين العلاقات بين الهند وباكستان يعلنان بمقتضى هذا عزمهما الاكيد على اعادة العلاقات السلمية بين البلدين والعلاقات الودية والاخوية بين الشعبين الصديقين ، وهما يعتبران ان تحقيق هذه الاهداف ذات اهمية حيوية من أجل خير ٦٠٠ مليون نسمة في الهند وباكستان .

وقد اتفق رئيس باكستان ورئيس

وزراء الهنـــد على ان يبذل كلا الجانبين جهده لخلق علاقات حسن الجوار بين الهند وباكستان وفقـا لميثاق الامم المتحدة . وهما يؤكدان من جديد التزامانهما بمقتضى هـذا الميثاق بعدم الالتجاء الى استعمال القوة وان يسويا الخلافات بينهمـا بالوسائل السلمية .

وهما يعتبران ان مصالح السلام فى منطقتهما ، وعلى الاخص فى شبه القارة الهندية الباكستانية ، بل وفى الواقع بالنسبة لمصلحة شـعبى الهند وباكستان ، لا يمكن ان تخدمها التوتر المستمر بين الدولتين . وعلى ضوء ذلك نوقشت مشـكلة جامو وكشمير وابـدى كل منهما موقفـه نحوها .

وقد اتفق رئيس وزراء الهنـــد ورئيس باكستان على انسحاب جميع القوات المسـلحة التابعـــة لكلا الدولتين فى موعد غايته ٢٥ فبراير الى مواقعهـــا قبـل ٥ اغسطس ١٩٦٥ ، وعلى أن يحترم كلا الطرفين شروط وقف اطلاق النار وخط وقف اطلاق النار .

واتفق رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان على ان تقوم العـلاقات بين الهند وباكستان على اسـاس مبدأ عدم التـدخل فى الشـــئون الداخلية لكل منهما .

كذلك اتفق رئيس وزراء الهنـد ورئيس باكستان على عدم تشجيع اية دعاية ضـد الدولة الاخرى ، وتشجيع الدعاية التى من شانهـا تنمية العلاقات الودية بين البلدين .

كما اتفق رئيس وزراء الهنـد ورئيس باكستان على عودة المندوب السامى الهندى فى باكستان والمندوب السامى الباكستانى فى الهند الى مقر وظيفتيهمـــا ، وعلى عودة العلاقات الدبلوماسية العـادية بين البلدين ، وأن تنفذ كلتا الدولتـين معاهدة جنيف الخاصـــه بالعلاقات الدبلوماسية .

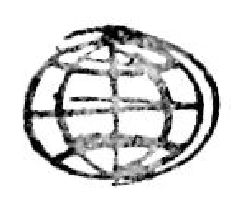
واتفق رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان على بحث اجراءات اعادة العـــلاقات الاقتصادية والتجاريـة والتبادل الثقافى بين الهند وباكستان ، وان تتخذ الاجراءات لتنفيذ الاتفاقيات القائمة بين الهند وباكستان .

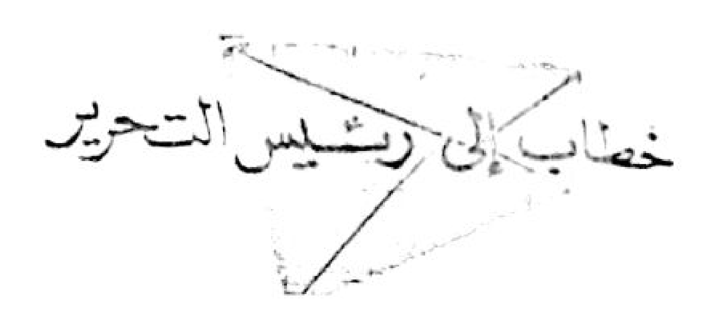
واتفق رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان على اصدار تعليماتهما الى السلطات المعنية فى كل منهما لتبادل أسرى الحرب .

واتفق رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان على أن يستمر الجانبان فى عقـد اجتمـــاعات على أعلى المســـتويات وعـلى غـيره من المستويات لبحث كل ما يهم البلدين مباشرة من موضوعات . وقد اعترف الجانبان بضرورة انشـــاء هيئات هندية باكستانية مشـــتركة لتقـديم التقارير الى الحـــكومتين لتقرير ما يجب اتخاذه من خطوات تالية .

واتفق رئيس وزراء الهند ورئيس باكستان على الاستمرار فى بحث الموضوعات الخاصـة بمشـــاكل اللاجئين والقضاء على الهجرة غير القانونيـــة . كما اتفقا عـلى خلق ظروف تحول دون هجرة الاهالى . كما اتفقـــا على اعادة الممتلكات والاموال التى استولى عليهـــا الطرفان اثناء الحرب .

ويســـجل رئيس وزراء الهنــد ورئيس باكستان شعورهما بالتقدير العميق والامتنان نحو قادة الاتحاد السوفيتى ، والحكومة السوفيتية ، والى رئيس مجلس وزرائها بصـفة خاصة ، لما قاموا به من دور بناء وودى وكريم لعقد هذا الاجتمـاع الذى ادى الى نتـائج مرضـــية متبـــادلة ويقــــدمان الى حكومة أزبكستان وشعبها الصديق شكرهما الخالص لحسن اسـتقبالهما وكرم ضيافتهمـــا ، ويدعوان رئيس وزراء الاتحاد السوفيتى أن يشهد على هذا الاعلان .





■ **كتب مامون عبدالقيوم**

عضو بعثة مالديف الدراسية بالقاهرة تعليقا على مقال السياسة والاستراتيجية فى المحيط الهندى المنشور بالعدد الثانى من المجلة ، يقول :

« فرضت بريطانيا الحماية على جزر مالديف عام ١٨٨٧ بمقتضى رسالتين متبادلتين بين سلطان مالديف والحاكم العام البريطانى لسيلان . وحرصت بريطانيا على أن تذكر فى كل الاتفاقيات اللاحقة أن فرض الحماية كان استجابة لطلب السلطان ، اما الحقيقة فهى انه اكره على قبول الحماية تحت التهديد المسلح ، وطوال فترة الحماية لم يكن لبريطانيا حاكم عام ولا مندوب سام فى البلاد .. وفى عام ١٩٤٨ عقدت اتفاقية نصت صراحة على الاستقلال الداخلى لمالديف وعلى ايقاف الجزية السنوية التى كانت تدفعها حكومة مالديف لبريطانيا رمزا للتبعيه ، ومع استمرار الحماية وبقاء الاشراف البريطانى على الشئون الخارجية . وفى اول يناير ١٩٥٢ عقدت اتفاقية جديدة اثر اعلان الجمهورية فى مالديف ، ونصت الاتفاقية على نفس الوضع الذى اقرته اتفاقية عام ١٩٤٨ ، ولما عاد النظام الملكى الى مالديف فى ٧ مارس ١٩٥٤ استمر الوضع كما نصت الاتفاقية الثانية ، وفى عام ١٩٦٠ تم توقيع اتفاقية نصت على احتفاظ بريطانيا بالاشراف على شئون السياسة الخارجية لمالديف نيابة عن الحكومة المالديفية بينما تباشر حكومة مالديف العلاقات الخارجية الثقافية والاقتصادية . وفى ٢٦ يوليو ١٩٦٥ تم توقيع اتفاقية جديدة الغت كل ما سبق من اتفاقيات واعلن استقلال مالديف وانضمت للامم المتحدة فى ٢٠ سبتمبر ١٩٦٥ .

ولبريطانيا قاعدة عسكرية فى مالديف ترجع قصتها الى فترة الحرب العالمية الثانية حين أنشئت قاعدة جوية فى جزيرة كبيلا وقاعدة اخرى فى جزيرة جان . وبعد الحرب تمت تصفية القاعدتين اعتمادا على سيطرة بريطانيا على قاعدة كاتونايكا فى سيلان . فلما انسحبت بريطانيا من هذه القاعدة الاخيرة عام ١٩٥٦ ، شرعت فى التفكير فى العودة الى قاعدة جزيرة جان . وفعلا اتفقت مع رئيس الوزراء المالديفى السيد / ابراهيم على ديدى على بناء القاعدة وانشاء محطة اذاعة فى جزيرة هيتادو ، ويسرى الاتفاق لمدة مائة عام ابتداء من ديسمبر ١٩٥٦ ، وتحت الضغط الشعبى استقال رئيس الوزراء ، ورفض رئيس الوزراء الجديد السيد / ابراهيم ناصر الاتفاقية وأيده البرلمان فى موقفه ، ولكن الدسائس الاستعمارية ساندت تمردا ضد الحكومة واعلن المتمردون استقلال مجموعة الجزر الجنوبية من مالديف ، واعترفت بريطانيا بالدولة